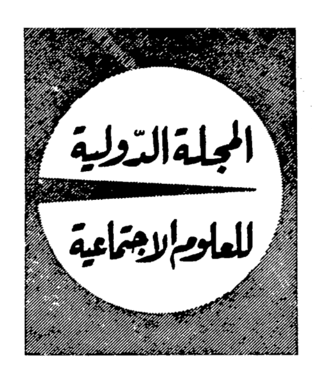


المجلة الدّولية للعلوم الاجتماعية

هل يرتفع سن الإحالة إلى المعاش؟

المسنّون أيضاً قادرون على المشاركة في الإنتاج

العدد الحادى والعشرون - السنة السادسة
أكتوبر / ديسمبر ١٩٧٥
تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو
ومركز مطبوعات اليونسكو



العدد الحادى والعشرون
السنة السادسة
٣٠ رمضان ١٣٩٥
٥ أكتوبر ١٩٧٥
٥ تشرين اول ١٩٧٥

تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو
ومركز مطبوعات اليونسكو
١ - شارع طلعت حرب
تليفون ٢٢٤٠٢
ميدان التحرير بالقاهرة

محتويات العدد

- **الفرض الجزيئى للذاكرة**
  ومستقبل الانسان فى مجال التعلم
  بقلم : هكتور مالدونادو
  ترجمة : الدكتور يحيى الرخاوى
- **العقل الأسير والتنمية الخلاقة**
  بقلم : سيد حسين غطاس
  ترجمة : الدكتور عباس محمود عوض
- **تقويم التقدم العمرى للسكان**
  بقلم فالنتينا سيرجيفنا ستينشكو
  فلاديمير بافلوفيتش بيسكونوف
  ترجمة : الدكتور على حافظ منصور
- **ايقاعات الأحلام :**
  حقائق الحاضر وتطلعات المستقبل
  بقلم : أولجا بيتر ـ كوادينز
  ترجمة : الدكتور محمد عماد فضلى
- **الانثروبولوجيا والبيولوجيا :**
  نحو شكل جديد من التعاون
  بقلم : موريس جوديلييه
  ترجمة : أحمد رضا محمد رضا
- **المؤتمرات الدولية القادمة**
  مطبوعات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة

الإنسان والعمل ..

مع تقدم العلم ، تتقدم وسائل المحافظة على النو ع٠

وفى الأزمان القديمة ، كان الانتخـــاب الطبيعى للجنس البشرى ، يقوم أول ما يقوم على مناعة الفرد فى مواجهة ظروف البيئة وقسوتها ٠ وكان الحكم على صلاحية الجنس البشرى ، متوقفا على قدرته على مقاومة الطبيعة وتقلباتها ، والجراثيم وحربها للانســـــان ، والجوع والمرض وزمهرير الشتاء ٠

وفى عصر حضارة المدن ، عندما كان لكل مدينة نظامها ، وجيشها ، كانت تثور بين هذه المدن ، خــــلافات وحروب ، فكانت كل مدينة تعد أبنائها لحمايتها من هجمات المدن الأخرى ، وكانت قوة كل منها تقاس ، بمقدار ما توفره من الجنود ٠

ثم مر الزمن ، فلم تعد أعداد الجنود تكفى لتفوق مدينة على أخرى ، وأنما صار نوع الجنود ، هو العامل الحاسم لتحقيق الانتصار ٠

وقد كانت مدينة كاسبرطة على سبيل المثال ، تلجأ الى وســــائل العنف فى أختبار قوى أبنائها ، وهم بعد أطفال ٠ كانت تضعهم على قمة جبل ، فمن عاش منهم ، أثبت أنه قادر على أن يصبح جنديا ذا شــــان فى ملاقاة الأعداء ، أما من مات من قسوة الجو ، وقسوة المناخ ، فان أحدا لا يبكيه ، لأنه كان أضعف من احتمال الصراع ٠

هذه الصيغة الوحشية ، فى الانتخـــــاب الطبيعى للعنصر البشرى القادر ، قد تحولت فى عصر العلم ، ا لىصيغة أخرى ، فلم تعد مقاومة الطبيعة ، وتحدى تقلبات الجو ، هى وحدها الوسيلة لقدرة الانســـــان ، وأنما حلت محلها وسائل العصر ، بالعلاج ، وبالدواء ، وبتعويض النقص

والمشكلة السكانية...

بوسائل أخرى استنبطها العلم ·

ومع ذلك فقد استمرت الانسانية شغوفة بفلسفة الانتخاب الطبيعى ، للوصول الى نوع من البشر أقوى ·

ذلك أن الصراع لا يزال هو الصراع ·

لقد انتقلت الحضارة من مرحلة المدن ، الى مرحلة الدول ، وانتقلت المنافسة بالتالى ، من منافسة بين مدن ، الى منافسة بين دول ، ثم منافسة بين أمم · لكن المنافسة ظلت ـ مع ذلك ـ تقضى بأن تتبارى الدول فى الوصول الى الصنف الأجود توفيرا لعوامل المنافسة فيما بينها ، وتحقيقا لسيطرة كل منها على ميادين التنافس الذى تفرضه مقتضيات العصر ·

وقد يتخذ هذا التنافس شكل الحرب أحيانا ، لكن التنافس قائم فى كل الأحوال ، لبسط النفوذ ، والسيطرة على الأسواق ، والحصول على الموارد والطاقات ، الى آخر هذه السلسلة المتصلة من أنواع التنافس بين الدول ·

وكانت الوسيلة الى الانسان الأقوى ، هى وسيلة العلم ، فطال عمر الانسان ، بعد ما كسب مناعة بالعـــلاج والدواء ، والمركبات التعويضية لخلاياه الحيوية · مدت هذه الوسائل فى عمره ، حتى أصبح امتداد أعمار الأجيال ، مشكلة فى ذاته ·

فبينما كانت متوسطات الأعمار ، تتراوح بين ثلاثين [illegible]ما منذ عدة أجيال ، ارتفعت فى هـــذا العصر ، [illegible]صلنا الى متوسطات تكاد تصل فى المتوسط الى ما فوق الستين · وفى [illegible]

تجاوزت هذه المتوسطات السبعين ، وفي عديد من المجتمعات كذلك معمرون تتجاوز أعمارهم المائة عام ، وتصل أعمارهم الى بضعة آلاف ٠

ومع تقدم العلم ، فان علينا أن نتوقع دائما ارتفاعا فى متوسطات الأعمار ، وفى أعداد المعمرين ٠

وفى الوقت نفسه ، فان نسبة الوفيات بين الأطفال تقل بصورة ملحوظة . حتى كادت تصبح ضئيلة فى مجتمعات مختلفة ، من تأثير التقدم العلمى ، وتطور وسائل العلاج ٠

والسؤال الذى طرح نفسه منذ عدة سنوات ، على كثيرين من المفكرين فى العالم هو دائما عن مصير هذا الوضع المتفاقم ٠

أن مستوى الحياة يرتفع فى كل مكان ، مع ارتفاع مستوى الانتاج ، وتأثيره على أنماط الحياة ٠ ومع هذا الارتفاع المتزايد ، ومع اختلاف الأنماط القديمة ، فان اشباع الانتاج للرغبات الجديدة المتزايدة ، يكاد يتجاوز قدرات الانتاج ٠ وفى المجتمع الانسانى الذى تطول فيه الأعمار الى هذه المتوسطات العالية ، فان الانتاج يكاد أن يتحمل مسئولية مضاعفة عن أجيال متعاقبة ، فالولد والوالد والجد فى كثير من الأحيان ، يطالبون الانتاج بأشباع رغبات عدة أجيال ، بينما يكون هذا الانتاج قد واجه بالفعل تحديا آخر ، مع اختلاف نمط الحياة ، وزيادة حاجة المجتمع الى استهلاك المخترعات الحديثة ، تيسيرا للحياة ، فى محاولة لجعلها أيسر على مجموعات المستهلكين ٠ والانسان بطبعه لا يتنازل عن حقه فى الحصول على هذه المخترعات بمجرد اكتشافها ، بل أنه يعتبرها حقا مقررا له ، طالما أنه قد وصل اليها ، واستعان بها فى مواجهة حياته ، أو تحسين ظروف معيشته ٠

وفى وقت من الأوقات ، مع نشأة النظم الجديدة ، وعلى الأخص النظم الشمولية ، حيث تتحمل الدولة أعباء مواطنيها ، كان الاتجاه يسير نحو تيسير الاحالة الى المعاش ، فى سن الخمسين فى بعض هذه النظم أو سن الخامسة والخمسين فى بعضها الآخرين ، حتى يفتح المجال أمام الأجيال الجديدة ، فيكون الأحلال هو الوسيلة لحل مشكلات البطالة٠

لكن يبدو أن هذا الحل لم يعد يجدى أمام الانفجار السكانى ، وزيادة سكان العالم الى حد فاق كل توقع ، فاتجهت بحوث القادة من المفكرين الى وضع المسألة فى اطار جديد ٠

من ذا يتولى أطعام المسنين ؟

وماذا يفيد المجتمع الانسانى من هذا العدد الكبير من المسنين ، اذا لم يوظف طاقاتهم فى زيادة الانتاج ، حتى لا يصيروا عبء على شباب المنتجين ، أو كما عاطلا عن الانتاج ، بينما يشارك فى الاستهلاك مشاركة ملحوظة ؟

وهنا فأن السؤال الذى يحتاج لأجابة هو عما اذا كان المسنون قادرين على عطاء ، أم أن بلوغهم سن المعاش يمنعهم عن المشاركة فى الانتاج ؟

وثبتت الدراسات على أن هؤلاء المسنين ، قد صاروا من التجربة والدراية ، بحيث يمكن توجيه طاقاتهم الى المشاركة فى الانتاج ، ما لم يكونوا قد أصيبوا بحالة عجز تمنعهم عضويا عن هذه المشاركة ٠

وتبدا الدراسات تبحث عن المجالات المناسبة لاستمرار المسنين فى الانتاج ٠

هذه المشكلة مطروحة الآن ، فى الدراسات السكانية ، الى جوار الدراسات الاخرى ، المتصلة بوسائل الحد من الانفجار السكانى ٠

بل ربما كانت هناك رابطه ـ ولو غير مباشرة ـ بين أمتداد أعمار المسنين والانفجار السكانى ٠

ذلك أن طول أعمار المسنين ، وسيلة من وسائل أقناع الرجال والنساء ، بالحد من الانجاب ٠ لقد كانت أحد أسباب الاقبال على أنجاب الأطفال ، الخوف من الموت ، والتحرز من قضاء الأمراض على الكثرة مما ينجبه الأزواج ٠ لكن ضآلة متوسطات الوفيات بين الأطفال ٠ وامتداد الأعمار بين المسنين ، قد صارت وسيلة مقنعة بالاكتفاء بالاعداد المناسبة لحالة كل أسرة ، وقدرتها على أن توفر لأطفالها المستوى الأفضل ، فى ظل الطموح الجديد الى الأنماط الجديدة للحياة ٠

وعلى كل حال ، فقد نتوقع ، فى السنوات المقبلة أن نرى تغيرا فى معاملة المسنين ، فترتفع سن العمل بينهم ، وتوكل اليهم أعمال تتفق مع طبيعتهم ومع أعمارهم ، فلا يصبحون عالة على أحد ، ويضيفون الى الانتاج ما يستهلكونه على الأقل ٠ بل ربما كانت خبرتهم عاملا من العوامل المؤدية الى خدمة الانتاج وتطورة ، ليكون عائد نشاطهم أكبر من حاجاتهم ٠

وستمضى الحياة فى تطورها ٠

وستعرف كيف توظف كل طاقات الانسان ، فى أى سن يكون ٠

عبد المنعم الصاوى



مقـــدمة

ان التفاعل بين علمى الكيمياء الحيوية وعلم الوراثة فى السنوات الأخيرة قد أدى الى فهم أساس التجميع التنظيمى الوراثى وتمثيل البروتينات ، وقد أدت هذه النتائج الى النظر فى بعد جـديد لمختلف فروع البيولوجيا بمـــا فى ذلك دراسة أســـاليب التعلم والتذكر ٠

وقد زعم لوربرج أنه فى خـــلال مدة تتراوح بين خمس سنوات وعشرين سنة سوف يتم تفسير الأساس الجزيئى للذاكرة الذى يستتبع افتراض أن الذاكرة الذاتية والذاكرة المناعية (التى تتعلق باكتساب المناعة) انما تحفظ بنفس الأسلوب الذى تنتقل به الذاكرة فى السلالة وراثيا (أى التى تنتقل بها الصفات الوراثية) من خلال تجميع تنظيمى جزيئى ٠

وبناء على ذلك فقد تم وضع فرض موحد يشمل أنواع الذاكرة الثلاثة معا ٠

ويمكن اعتبار أى فرض علمى فرضا حسنا من وجهة نظر منهجية لو اتصف بثلاث صفات رئيسية :

بقلم : هكتور مالدونادو

للبحوث العلمية فى كركاس • وقبل التحاقه بهذه
للبحوث العلمية فى كاراكاس • وقبل التحاقه بهذه المؤسسة سنة ١٩٦٦ كان أستاذا فى جامعة بيونس أيرس (مسقط رأسه) • وتتركز اهتماماته فى البحث أساسا فى فسيولوجية الرؤية وعمليات التعلم فى اللافقريات • والدكتور مالدونادو زميل فى جامعة ليفيان بلندن ورئيس سابق لجمعية السيكوبيولوجى فى أمريكا اللاتينية • وقد سبق له نشر عدة مقالات فى دوريات علمية •

ترجمة : الدكتور يحيى الرخاوى

أستاذ الطب النفسى المساعد فى جامعة القاهرة • كان موضوع رسالته للدكتوراه عن تشخيص الجنون الكامل • له أبحاث عديدة فى مجالات علم النفس المختلفة ، وله أيضا مؤلفات أدبية كثيرة ؛ كما صدر له ديوان شعر بعنوان «سمو اللعبة» •

(ا) لو تأسس على نتائج تجريبية مبدئية أو ملاحظات سليمة لظاهرة طبيعية •

(ب) لو كان متماسكا فى ذاته أى أنه يخضع لقوانين منطقية وأنه حيوى نظريا وليس مرفوضا لأول وهلة •

(ج) لو كان ذاقيمة قابلة للتحقق والتجريب •

والفرض الموحد المطروح هنا لفهم الذاكرة يحمل من الصفات ما يسمح لنا باعتباره فرضا حسنا لما يلى :

اولا : تاسس بناء على نتائج تجريبية مبدئية :

ظهر من نتائج التجريب والملاحظة فى مجال التجميع التنظيمى الوراثى والتمثيل البيولوجى للبروتينات أن التجميع التنظيمى الجزيئى للذاكرة يصلح لتفسير نوع واحد منها (النوع الوراثى) •

ثانيا : متماسك فى ذاته وحيوى نظريا :

أولا نحن فى حاجة الى كم هائل من المعلومات (١) حتى نبنى كائنا حيا (ذاكرة النوع) ، وكذلك حتى نحتفظ بما مضى من أحداث وخبرات (ذاكرة الفرد) ، وأخيرا حتى يميز الجسد مولد المضاد أى الأنتجين ـ (ذاكرة المناعة) ٠

ولا يوجد ما يمنع ـ نظريا ـ من افتراض أن كما هائلا من المعلومات يمكن وضعه فى الجزيئات العملاقة ، أى فى النوويات المتعددة بولينيو كليوتايد ، وذلك بسبب وفرة احتمالات التبادل لقواعدها الأربعة ، كما أن البروتين يمكن أن يحتوى كما كبيرا من المعلومات ٠

والأمر الثانى أن الفرض الموحد يفترض أن الاساليب المتشابهة يمكن أن تؤدى وظائف متشابهة مثل وظيفة الاحتفاظ بالماضى ـ وان كانت مركبة على عمليات مختلفة ـ باختلاف الثلاثة الأنواع من الذاكرة ، ولكنها متفقة مع خطة (استراتيجية) الانتقاء الطبيعى ٠

وقد وجد أن هناك وجه شبه واضحا بين حيوانات بعيدة بعضها عن بعض فى سلم التطور ، وذلك مثل الوصول الى حلول متشابهة لاحتياجات متشابهة ، الأمر الذى يقرب هوة الاختلاف بين الأنواع المتباينة ٠

وبالاضافة الى ذلك فانه مما يجدر بنا تأكيده ما قال به لورنز (١٩٥٠) وتينبرجن (١٩٥٢) بعد مشاهدات عديدة من أنه لم يعد من الصحيح أن نتعامل مع السلوك الغريزى (المحدد بالوراثة) وكأنه مختلف بالضرورة عن السلوك المكتسب (غير الوراثى) ، فقد أشارا الى أن السلوكين قد يشتركان في وسائل (ميكانزمات) واحدة ، وأن السلوك المكتسب يصبح وراثيا من خلال عملية الانتقاء الطبيعى ٠

والأمر الثالث أن الاستنتاجات التى أدت اليها الأبحاث فى التجميع التنظيمى الوراثى والتمثيل البيولوجى للبروتينات ترجح أن التجميع التنظيمى الجزيئى لذاكرة النوع صالح وصحيح لدى كل الكائنات الحسية على السواء ، وعلى ذلك يمكن افتراض أن التجميع التنظيمى للذاكرة الفردية هو أيضا تركيب متشابه لدى كل أنواع الحيوانات ٠

على أنه يبدو أن هذا الافتراض لا يتفق مع الحقيقة القائلة انه الى سنوات قليلة ـ لم تسجل أو تصف عمليات التعلم عند الحيوانات من غير الفقريات الاقلية نادرة من الوعى وبناء على تقدير تم وضعه سنة ١٩٦٠ (من ١٩٥٦ الى ١٩٥٩) فان نسبة أقل

---

(١) يستعمل لفظ «المعلومات» هنا (وبصفة عامة فى نظرية تنظيم المعلومات Information processing بمعنى أن أى تاثير خارجى أو داخلى تحتفظ به خلايا المخ او يؤثر فى تكوينها أو يغير استجاباتها أو يشكل محتواها (المترجم)

من ٣٪ من التجارب على التعليم هى التى أجريت على اللافقريات • وقد زادت النسبة بشكل واضح هذه الأيام •فهناك الآن تجارب عديدة ومضبوطة على التعليم فى اللافقريات تصل الى دراسة كائنات على أدنى سلم التطور حتى البروتوزوا (ايلهوايت ١٩٧١) •

وفى الوقت الحالى تشير النتائج الى أن القدرة التذكرية تعتبر صفة أساسية لكل الحيوانات ، وان الصعوبات فى اظهار عملية التعلم فى اللافقريات ترجع الى أن لهذه الفئة ذاكرة قصيرة المدى ، وذلك لأن أثر الذاكرة يمكن تغييره بسهولة كما أن مدى عمر هذه الحيوانات قصير للغاية (مالدونادو ١٩٧١) •

على أن نتائج أنواع أخرى من التجارب تعطينا تدعيما لفكرة القدرة التذكرية العامة لدى كل الحيوانات ، ومنها أن التدخل فى عمل الجهاز العصبى ينتج عنه نتائج ضارة تؤثر فى أثر الذاكرة فى الحيوانات المختلفة مهما اشتد تباينها ، فان الصدمة الكهربائية – مثلا – تعوق القدرة على الحفظ مما ينتج عنه نسيان الأحداث السابقة فى الانسان (روسل ١٩٥٩) وفى القوارض (دويتش ١٩٦٢ ، جليكمان ١٩٦١ ، ماك جوف ، بتروفيتش ١٩٦٦) وفى السمك الذهبى (دافيد ، برايت ، أوجانوف ١٩٦٥) • وهناك نتائج مشابهة أمكن الحصول عليها من حيوانات ليست من الفقريات (مالدونادو ١٩٦٨) •

ثالثا : ذو قيمة قابلة للتحقيق والتجريب :

ان الفرض الكيمائى للذاكرة يشمل تنظيما للتجارب التى تهدف الى تحقيق افتراضاته وقد أجريت أبحاث عديدة بغرض ايجاد علاقة محتملة بين التغيرات السلوكية نتيجة للتعلم وبين التغيرات الجزيئية ، وقد تحددت أربعة خطوط رئيسية للأبحاث •

١ – أن تكتشف أى زيادة فى الحمض النووى ، مع (أو) أى تغير فى النسبة القاعدية له أثناء عملية التعلم (هايدن ، ايجيهازذى ١٩٦٢ ، زمب ، ويلسون ، جلاسمان ١٩٦٧) •

٢ – أن يحدد التأثير على تمثيل البروتين أثناء عملية التعلم (هايدن وماك ايون ١٩٦٦ ، مالدونادو ١٩٧٣ ، بوهل ماتيس ١٩٧١) •

٣ – أن نحول دون احكام عملية الذاكرة وتثبيتها باستعمال عقاقير تعرقل تسجيل حامض الديسكسديبو نيوكلييك (د • ن • ا) حتى يتوقف تمثيل حامض الريبونيوكلييك (ر • ن • أ) أو بتثبيط تمثيل البروتين عامة (أرجانون ، ودافيد ١٩٦٨) •

٤ – أن تثبيت امكان عملية نقل الذاكرة من حيوانات متعلمة الى حيوانات ساذجة ، وذلك بنقل مستخرج المخ اليها ، فاذا ما نجحت التجربة اتجه الباحث الى فصل وتنقية وتصنيع المادة الفعالة •

الذاكرة ومحتواها :

قبل أن ننتقل الى أى مناقشة حـول نظريات التعلم يجب أن نوضح ماذا تعنى كلمة « ذاكرة » اذ هى تشمل – فى أوسع معنى للكلمة – جهازا من التدابير الذاكرية، كما تشمل عملية يمكن أن نتعرف على بعض خطواتها فيما يلى :

أولا : تغير داخلى من حالة الى اخرى نتيجة تاثير مثير خارجى :

وهنا يقوم المثير الخـــارجى بوظيفة المدخـل ويسمى – بلغة بافلوف – المثير الشرطى ، ويكون التغير الذى أثاره المدخل هو أول خطوات عملية التعلم ، وتشمل هذه العملية الأولية جهازا مستعدا لاستقبال المؤثرات الخارجية ، أى أنه قادر بتدبير خاص على أن يترجم الأحداث الخارجية ، الى لغته الخاصة ·

وتتعلق الدراسات الخاصة بقدرات التمييز والتعميم فى الحيوانات بهذه الخطوة الأولى فى التعلم · وتختلف هذه القدرات اختلافا بينا فى الكيف والكم وذلك باختلاف الأنواع ، فاذا ما اعتبرنا أن مفهوم « القدرة الذاكرية » يشمل هذا الجانب من العملية فانه يمكن لنا أن نستنتج أن بعض الحيوانات تتمتع بهذه القدرة فى حين أن حيوانات أخرى تفتقدها ، على الأقل بالنسبة لأنواع محـــددة من المثيرات أو بالنسبة لبعض ما يزعج فى مثير بذاته ·

وهنا يثار سؤال آخر يتعلق بهذه النقطة حول الانتباه والدوافع والاجهاد ، وهى ظواهر لا شك تتعلق بهذه الخطوة الأولى لعملية التعلم أى دخول المعلومات الجديدة ، ويبدو أن الاجابة تشمل أن هذه الظواهر أيضا تختلف باختلاف أنواع الحيوانات ·

ثانيا : ثبات الحالة الجديدة :

وهذه هى الصفة الخاصة المميزة لعملية الذاكرة نفسها ، على أن مدى الحفـظ وثبات أثر الذاكرة يختلفان من نوع لآخر ، ولابد من درجـــة دنيا من الحفظ حتى يمكن التأكد من أن عملية التعلم قد حدثت فعلا ·

على أن القدرة على الاحتفاظ بنسخة من حدث سابق تبدو عامة تماما حيث تشمل كل الحيوانات ، ويمكن أن يقال لحيـوان ما أن عنده ذاكرة اذا اسـتطاع أن يختزن ما يمثل العالم الخارجى بغض النظر عن الكيف أو الكم أو التعقد لما يتمثل فى صورة ما يختزنه ، وهذا هو ما يسمى فى الواقع بمحتوى الذاكرة ·

وعلى ذلك فان لفظ التعلم يستعمل هنا بأوسع معانيه التى كانت هى الأصـل فى استعماله حيث يعنى « التغير التكيفى نتيجة الخبرة » (بوث وثورب ١٩٥٨) ·

ثالثا : الاعادة :

وفى الوقت المناسب لا بد للمعلومات المخزونة من أن تسترجع ، والا أصبح هذا

المخزون بلا جدوى ، وعلى ذلك فان أسلوبا ملائما للاسترجاع ضرورى حتى يمكن أن ترجع « الذاكرة الى الوعى » بالاستدعاء والتذكر للخبرة السابقة .

رابعا : التوفيق :

وأخيرا فان المعلومات لابد أن تكون قادرة على أن يعاد تنظيمها أو أن تقوم امكانية التوفيق بين الذاكرة المستعادة من المخزن مع المعلومات الجديدة المتدفقة مما حولنا ، وهذه العملية التوفيقية انما تسمح للجهاز أن يعمل مستفيدا من خبرته السابقة ليكون الناتج النهائى هو السلوك التكيفى .

وقد اهتمت كل الفروض الخاصة بوسائل التعلم أساسا بدراسة كيفية بقاء الحالة الجديدة (التى نتجت عن عملية التعلم) ، وقد حاولوا أن يجيبوا على السؤال المتحدى : كيف يمكن « للمعلومات » العصبية (التى أثرت على الجهاز العصبى) أن تبقى ؟

وهنا يظهر عديد من الفروض يمكن أن تقسم الى ثلاث مجموعات :

أولا : الفروض الدوائرية .

ثانيا : الفروض الكيميائية الدوائرية .

ثالثا : الفروض الجزيئية .

الفروض الدوائرية ، والدوائرية الكيميائية ، والجزيئية : للذاكرة :

أولا : أن بداية الفروض الدوائرية هى افتراض ان آثار الذاكرة انما تحفظ فى دوائر عصبية (دوائر بعدية) تتكون أثناء عملية استيعاب المعلومات ، وهى تتكون نتيجة لارتباطات مشتبكية جديدة تنشأ بين الممرات المحددة وراثيا (دوائر قبلية) ربما نتيجة لنشاط متوافق يستطيع أن يثير مشتبكات موجودة تشريحيا ، ولكنها ليست فعالة وظيفيا ، وقد اتفق على قبول هذا الافتراض بصفة عامة وان لم يدعم بالدلائل مباشرة ، على أن أهم ما يثار حول هذه النظرية هو التساؤل حول ماهية الاساليب التى يمكن بها للدوائر البعدية أن تحفظ وتبقى .

وتبعا للصورة القصوى للفرض الدوائرى فان محتوى الذاكرة انما يستمر بقاؤه باستمرار نشاط كهربى دائم ، فتبقى المعلومات العصبية فى صورة سلسلة من الجهد الكهربى الذى يجرى بصفة دائمة حول عرى مغلقة من الممر العصبى ، ويبدو أن نموذج « لورنت دى نو » الخاص بالدوائر المرتجعة يلائم هذا الفرض .

وعلى كل حال فان الصورة القصوى للفرض الدوائرى تثبت أنها غير كافية لشرح حفظ محتوى الذاكرة بعد تماسكه وثباته . وهناك تجارب عديدة تدل على أن المنطبع (الانجرام) ليس كهربيا لأنه يبقى حتى بعد أن يتوقف النشاط الكهربى الحيوى تماما .

وعلى ذلك فان التسجيل يمكن أن يقاوم الغيبوبة ، ونقص الاكسجين والبيات الطويل المدى ، ونوبة الصرع ، وارتجاج المخ ، والصدمة الكهربية ، والنوم الطويل والعميق ، والأثر الضار لعديد من العوامل الفيزيائية ، وآثار السموم الأيضية داخل الدمـــاغ .

وهكذا نجد أن هناك ميلا عاما للنظر فى احتمال أن يدخـل عامل كيميائى فى عملية بقاء وحفظ محتوى الذاكرة . هذا ويطلق على الفروض التى تأخذ هذا الافتراض فى الاعتبار اسم « فروض كيميائية » ، ويمكن أن نميز بين نوعين من هذه الفروض : الفروض الكيميائية الدوائرية ، والفروض الجزيئية ، ولو لم يوجد أحيانا بينهما خط فاصـل محـدد .

ثانيا : تفترض الفروض الـكيميائية الدوائرية أن العمليات الـكيميائية التى تسهم فى تخزين وتماسك المعلومات العصبية تشتمل على تنشيط غـير مميز لتركيب المشتبك العصبى للتوصيل ، وأغلب من يتمسك بهذا الفرض يشعر بأن هناك تمثيلا وتركيبا لبروتينات جـديدة تتدخـل فى التسـهيل الدائم للتوصـيل عبر المشتبك العصبى ، وقد اقترح أن هذه البروتينات تغير فاعلية الموصلات العصبية بأن تزيدها تركيزا ، أو تنقص تحطيمها أو تغير مواضع استقبالها على الأغشية (مثل جون ١٩٦٧، كاتزوها لستر ١٩٥٠) .

وعلى كل حال فان معتنقى هذا الفرض لا يزعمون أى تجميع تنظيمى للذاكرة ، ويقولون بأن محتوى الذاكرة يتجمع تنظيميا بالشبكة العصبية نفسها .

ثالثا : تفترض الفروض الجزيئية أن العمليات الكيميائية فى الذاكرة تمثل فى الواقع جهازا تجميعيا تنظيميا حيث يسجل كل أثر للذاكرة فى تركيب خاص ، وعلى ذلك فاذا عـــرف التنظيم التجميعى وتحللت هـــذه الجـزئيات فانه يمكن معـــرفة الخبرة المختزنة .

على أن الصورة القصوى لهذا الفرض لا تأخذ فى الاعتبار وجـود شبكة عصبية أو سلسلة من الجهد الكهربائى يجرى عبر هذه الشبكات ، وعلى ذلك فان الجـــزىء المجمع المنظم يشبه الشريط فى الحاسب الالكترونى الذى يسجل المعلومة بطريقة جديدة وغير معروفة (ماك كونيل ١٩٦٥) .

على أنه توجد صور أخرى لهذا الفرض تدعم الفكرة القائلة بالتجميع الجزيئى ، ولكنها تعتبر الجزيئات العملاقة مثل لوحة لذبذبات خاصة للمثير العصبى (هايدن ١٩٦٢) أو تفترض أن التجميع الجزيئى انما يضاف الى مسار خاص فى المخ (أنجر ٧٢ ــ ١٩٧٣ ويعتبر الفرض الجزيئى هو الملائم للاعتبارات التى أوردناها فى بداية المقال ، ويمكن أن يعتبر متفقا تماما مع افتراض أن بيولوجية الجزىء تقع فى مقدمة دراسة الذاكرة .

وقد قال انجر (١٩٧٠) ان الشروح التى تأسست على مفاهيم دوائرية فحسب

ما هى الا نتاج دراسات اختصت بالاثارة الكهربائية والتسجيل الكهربائى للجهاز العصبى فقط ، تاركة نوعا من التقمص اللا شعورى بين العملية العصبية والآلة التى استعملت لشرحها ٠

الأدلة التجريبية المدعمة للفرض الكيميائى

راجع ا ٠ جلاسمان (١٩٦٩) الأبحاث المستفيضة المختصة بكيمياء التعلم ليمكن تقويم دور حامض الريبونيوكلييك والبروتينات حسب ما أظهرت التجارب ، وقد وصل الى الاستنتاج القائل أنه توجد بعض العلامات الايجابية ولكن لا يوجد دليل مقنع على أن حامض الريبونيوكلييك له تداخل مباشر فى تخزين الذاكرة ٠

ولا يوجد تساؤل كبير حول أن تغيرا ما يحدث أثناء التعلم ، ولكن لا يوجد حد ما يحتم أن هذا التغير هو من النشاط التذكرى بالضرورة ٠

وفى الحقيقة أثبت كثير من البحاث تغيرات فى الجزيئات العملاقة كنتيجة للاثارة الحسية واستمرار النشاط العصبى الفسيولوجى (مثل بفزنر ١٩٦٦) ، ومع ذلك فان تقارير أخرى ، بعد مراجعة جلاسمان ، أضافت أدلة أخرى على أن الجزيئات العملاقة تتداخل فعلا فى عمليات الذاكرة ، وذلك بعد أن تنبهت الى ضبط أى تغيير كيميائى آخر يحتمل أن يشترك فى العملية (كيركت ، امسون ، بيسلى ١٩٧٢ ، ليفيتان ، داميرى وموشينسكى ١٩٧٢ ، مالدونادو ١٩٧٣) ٠

وفيما يتعلق بتجارب نقل الذاكرة – التى أشرنا اليها فى المقدمة – أجريت محاولات بقصد تيسير عملية التعلم فى الحيوانات الساذجة(١) من خلال حقن مستخلص المخ المستخرج من حيوانات متدربة أو حقن المادة الفعالة التى تم فصلها من مستخلص المخ هذا ٠

وقد كانت التجارب الأولى الخاصة بنقل الذاكرة فى ديدان البلانوريا (تومسون ، ماك كونيل ١٩٥٥) محل جدل طويل ٠ وقد اتبعت بمجموعة من تجارب نقل الذاكرة فى القوارض ، وكان أول ما نشر من هذه المجموعة مقال بعنوان « نقل الاستجابة الى جرذان ساذجة بواسطة حقن حامض الريبونيوكلييك المستخرج من جرذان متدربة » (بابيش ، جاكويسون ، جاكوبسون ١٩٦٥) ٠ ثم نشرت بعد ذلك ثلاث مقالات اضافية فى الشهور التالية تناولت نقل مميز خاص بل النقل المتبادل (فجرد نجستادت نيسن ، رواجارد – بترسون ١٩٦٥ رينيه ١٩٦٥ ، أنجر و آكسجيورا ١٩٦٥) ٠ وفى أغسطس ١٩٦٦ ظهرت مقالة موجزة فى مجلة « العلم » موقعة من ثلاثة وعشرين عالما يمثلون سبعة معامل تعلن فشل اعادة تجارب نقل الذاكرة (بايرن ١٩٧٠) ٠ ولم يكن من المستغرب أن هذه النتائج السلبية

---

(١) يطلق هذا اللفظ ليدل على الحيوان – أو الشخص – الخام الذى لم يسبق له تعلم شىء بذاته، أو بصفة عامة (المترجم) ٠

الصادرة من ثلاثة وعشرين عالما بعد ظهور النتيجة الأولى للبحث الأساسي تلقى شكا شديدا على الملاحظة الأولى ، وزيادة على ذلك فان مجرد افتراض «نقل الذاكرة» بواسطة حقن مستخلص المخ تبدو غير ممكنة وغير قابلة للتصديق – حتى بمجرد الحدس – من أغلب علماء الأعصاب الذين يرون أن احتمال تجميع وتنظيم أثر للذاكرة انما يحتاج الى شبكة عصبية متماسكة ومتناغمة (جون ١٩٧٠) .

ومن ناحية تاريخية يبدو ملائما أن نشير الى أنه فى خلال شهرين من نشر فشل اعادة نقل الذاكرة فى مجلة « العلم » قام اثنان من الموقعين بنشر نتائج ايجابية تتفق مع امكان نقل الذاكرة (بيرن وصمويل ١٩٦٦) . ومع ذلك فان هذه النتائج الايجابية لم تستطع أن تقف أمام اعلان الفشل المبدئى ولا أمام رفض أغلب علماء الأعصاب فكرة نقل الذاكرة . وعلاوة على ذلك فان سلسلة لاحقة من التجارب لم تنجح فى ايضاح هذا الموضوع الشائك ، وهكذا فى الوقت الذى قام فيه جلاسمان بمراجعته للأبحاث لم يبد فى هذا السبيل التجريبى احتمالات حسنة للنجاح .

وعلى كل حال فقد ظهرت حديثا عدة نتائج ايجابية لتجارب النقل ، وكذلك لمحاولات استخلاص وتنقية المادة النشيطة ، وتم الحصول على قياسات ناجحة (لهذه المادة) من خمسة وعشرين معملا على الأقل . وقد ظهر الآن جليا أن كثيرا من الاحباطات السابقة كانت نتيجة اما لاستعمال طريقة خاطئة أو لسوء فهم الطبيعة الكيميائية للمادة الفعالة التى كانوا يعتبرونها خطأ حمض الريبونيوكلييك .

وقد صدرت أغلب الدلائل الخاصة بهذا الخط التجريبى من القياس السلوكى البيولوجى . وقد نجح هذا السبيل فى سابق العهد فى اكتشاف مواد مجهولة التركيب الكيميائى فى خليط معقد وهكذا نجح فى التعرف على الأجسام المضادة ، والهرمونات، والفيتامينات ، والموصلات العصبية ، الخ . وتتم هذه الطريقة بمحاولة اثارة سلوك معين بعد اعطاء مادة معينة ، ثم تقويم الاستجابة . وتختلف النتائج السلوكية باختلاف جرعة المادة المعطاة، ونحصل من التجربة عادة على منحنى خاص يبين العلاقة بين الجرعة والاستجابة ، ويتضمن التقرير هذا المنحنى .

هذا ، ويشمل البحث المتكامل فى نقل الذاكرة الخطوات التالية :

١ – تحديد طريقة للقياس ، أى وضع نموذج محدد للتدريب ، وطريقة سريعة لقتل الحيوان ، وطريقة لاستخراج المخ ، ثم العمل على تجانسه وخلطه دائريا لفرزه .

٢ – استخلاص وتنقية المادة الفعالة .

٣ – معرفة التركيب ، واذا أمكن اعادة صنع وتركيب المادة الفعالة .

٤ – تحديد طريقة كيميائية للقياس النوعى ، واذا أمكن القياس الكمى ، للمادة الفعالة فى المخ .

٥ – دراسة كيفية تكوين وتوزيع وتمثيل وطريقة عمل المادة الفعالة .

وفى الوقت الحاضر توجد معامل متقدمة فى هذه الأبحاث نجحت فى أن تصل الى الخطوة الخامسة وتدل النتائج على أن الببتيدات هى المادة الفعالة ، وقد تم فصل خمس مواد فعالة فعلا :

الأولى : سكوتوفوبين : وهى بنتاديكا ببتيد مستخلصة من مخ الجرذان المتدربة على تجنب الظلام (أنجار ، ديسيديريو و باز ١٩٧٢) ٠وقد وجد أن مادة السكوترفوبين المصنعة لها مفعول المادة الأصلية ٠ وعلى أى حال فان هذه التجربة أعيدت فى معامل مختلفة وسجلت النتائج نفسها ، وقد أظهروا أن السكوتوفوبين المصنع يمكن أن يحدث سلوك تجنب الظلام ، لا فى الجرذان فحسب ولكن فى الفئران أيضا وكذا فى أنواع من السمك والصراصير (جاتمان ١٩٧٣) ٠ وقد دلت نتائج مشابهة على أنواع أخرى من الحيوانات على قوة الافتراض الأصلى ، الذى سبق ذكره فى المقدمة ، والخاص باحتمال وجود تجميع تنظيمى عام للذاكرة ٠

الثانية : أميلتين : وهو هكسا ببتيد مستخرج من مخ الجرذان التى تعودت على مثير صوتى ٠ وفى حيوانات التجربة نجحت هذه المادة فى أن تقلل من استجابة الفزع الذى يظهر عادة عند سماع الصوت ٠ ويجرى الآن تقويم الأميليتين المصنع ٠

الثالثة : توجد ثلاث ببتيدات أخرى استخرجت من مخ السمك الذهبى التى تدربت على تمييز الألوان وعلى التكييف الحركى ، وتجرى الآن تنقيتها وقد قاربت هذه العملية نهايتها ٠

وهذا البحث يدعم الزعم الأساسى للفرض الجزيئى ، بمعنى أنه يوجد لكل سلوك متعلم جزىء خالص مقابل له يبدو أنه من نوع الببتيد ، وهذا الفرض ممكن لما للببتيد من امكانيات محتوى للمعلومات (اذ أنه يوجد ٣ × ٩٫٠ احتمال من البنتاديكا ببتيدات) ٠

وقد سبق أن أشرنا الى أن الفرض الجزيئى قد يترك ظهريا أى اعتبار للدوائر البعدية ، ولكن هذا ليس متناقضا بالضرورة مع فكرة الشبكة العصبية ٠ وفى الحقيقة يبدو أنه من الصعب تصور عملية مثل تجميع وتنظيم المعلومات فى جزيئات خاصة أو استعادتها دون الرجوع الى فكر الدوائر ٠ وعلى ذلك فقد وضع أنجار (١٩٧٢ ، ١٩٧٣) فرضا عاملا يشمل كلا من الفرض الجزيئى وفكرة الدوائر ، فقد افترض أن التنظيم الجزيئى يضاف الى ممرات خاصة فى المخ ، وكل دائرة بعدية تقابل أثرا للذاكرة ومميزة بما يشبه لوحة اعلانات ، أى الببتيد المنظم ، الذى يوجه المرور للمثيرات العصبية عبر المشتبك العصبى المتضمن (وحين يؤخذ مستخلص المخ من حيوان مدرب وينقل الى حيوان ساذج فان الجزىء المنظم المعطى يلتصق بالنيوردنات ذات الممر المتماثل مع الممر الذى كانت ملتصقة به فى الحيوان المدرب) ٠ وحسب مفهوم « الممرات المتميزة كيميائيا » فان النيوردنات المقدر لها أن تكون فى الممر نفسه تتعرف بعضها على بعض بواسطة لافتة جزيئية ملتصقة لها ، وهذه العملية التعارفية الكيميائية المحددة وراثيا تضبط النمو الجنينى للمخ أى تركيب الدوائر القبلية ٠

وحين تطلق محتوى النيورونات التى لا يرتبط بعضها ببعض وراثيا – فى الوقت نفسه أو فى وقت متقارب فان لافتتهما الجزيئية يمكن أن ترتبط عبر أغشية المشتبك العصبى مما تصح معه وظيفة المشتبك ويحفظ الارتباط بتمييزه ببتيد منظم ناتج عن التشابك معا ٠

وهذا الفرض ما هو الا واحد من طرق عديدة يعمل من خلالها التجميع التنظيمى الجزيئى ، ولكن على أى حال فان استنتاجا واحدا لا شك قد تدعم تماما وهو « يبدو أنه يوجد ثمة ارتباط بين محتوى الذاكرة وجزىء مميز (يفترض أن يكون من نوع الببتيد) ٠

التدريس وطرق التعلم :

لا شك أن نظرية للتدريس لا بد أن تشتمل على نظرية للتعلم ، وعلى كل حال فان ذلك لا يعنى أن كل طريقة للتدريس تؤسس عن نتائج تجريبية من العلوم السلوكية ٠ وفى الواقع يوجد مدى هائل لمختلف نظريات التدريس مما سنورد بعض أمثلته فيما يلى :

أولا : « نظرية النظام العقلى » وهى تطرح جانبا أى بحث تجريبى يتعلق بطرق التعلم ، ويقول الافتراض الأساسى فى هذه النظرية أن التدريس عملية تهدف الى اعطاء نظام للعقل ، ولا يمكن تقويم نظم التدريس أو التعليم علميا حيث أنها لا بد أن يحكم عليها بميزان فلسفى ، فالتعليم ليس له علاقة بالعلم ولكنه فرع من الانسانيات (١) (كوليخ ١٩٥٦) وتوجد عدة صور لهذه المدرسة ، ولكنها جميعا تشترك فى فكرة أساسية واحدة ، هى أن التدريس لا يستطيع الا أن يقدم نظاما لمجموعة من القدرات الموروثة ٠

وبديهى أن هذا المفهوم لا يتفق مع التعريف السائد الآن فى العلوم التجريبية ٠

ثانيا : فى مستهل هذا القرن تداخلت أفكار « هربرت » فى التعلم مع نظريته فى التدريس ، مما أثر فى طرق التدريس فى الولايات المتحدة عدة سنوات (الى ، و أدووت ١٩٣٤) وقد رفضت هذه المدرسة عدة افتراضات طرحتها نظرية « النظام العقلى » قائلة أن العقل لم يعد معتبرا كنظام للقدرات يمكن أن ينمو بتدريس عدة مواد مختارة ، ولكنه استعداد « لمراحل عقلية » كل منها له ميل أو تصور للآخر ، وعلى التدريس أن يكون أسلوبا يهدف الى أن يأخذ ميزات هذه الميول والتصورات ٠ ويعتبر التعلم عملية تغطى سلسلة من المراحل المتميزة فعلا :

أولا : يأتى المؤثر الجديد فيثير حالة مسبقة من المرحلة العقلية الى الوعى لأن المثير الجديد والأثر القديم يميل بعضهما لبعض ٠

ثانيا : يرتبط المؤثر الجديد مع المرحلة العقلية السابقة ٠

ثالثا : تتكون « مرحلة عقلية » جديدة كنتيجة لعملية التعليم (ابيك ١٩٥٢). وقد أكد هربرت بالحاح بالنظريته من جوانب « علمية » ، ولكنه وكذا تابعيه رفضوا كل احتمال تجريبي واعتمدوا تماما على الاستبصار الذاتي .

ثالثا : نظريات التعلم المتصلة بمدرسة الجشتالت التي تعتبر التعلم ظاهرة شديدة الاقتران بالادراك ، وعلى ذلك يصبح تعريف التعلم لطالب أنه اعادة تنظيم لمدركات ومفاهيمه تجاه العالم ، وقد عرف كثيرون من علماء النفس الجشتالتيين بتجاربهم على الحيوانات (مثل ريموند ، هويلر ، فرانسيس . بركينز ، ولفرجانج كوهلر) . وقد سجلوا نتائج هامة جدا تتعلق بالادراك والبصيرة في التعلم . وعلى ذلك فانه يمكن أن تعتبر هذه البحوث التجريبية دعامة غير مباشرة لكثير من افتراضات نظرية الجشتالت في التعلم .

رابعا : ان النظريات التدريسية التي تتعلق بالصور المختلفة « للفروض الارتباطية للتعلم » هي التي تعطي أحسن الأمثلة لأساليب التدريس المؤسسة على التجارب مع الحيوانات . ونقطة البدء في هذه النظريات أنه لا يوجد فرق جوهري بين الانسان والحيوان من حيث عملية التعلم ، وعلى ذلك فقد سجل سكينز أن كلا من الانسان ومختلف أنواع الحيوانات يظهرون سلوكا مماثلا في تجارب الارتباط العاملي . وقد وجد أن الحمام والفئران والكلاب والأطفال والبالغين المصابين بأمراض عقلية يظهرون تشابها واضحا في عملية التعلم (سكينز ١٩٥٩) وعلى هذا فقد اقترح هذا العالم أن تؤسس الأساليب التربوية على الارتباط العاملي وأن تستفيد من آخر ما وصل اليه التقدم في العلوم الهندسية .

وقد صمم ب . ف . سكينز و . ج . ج هولاند آلة تدريس استعملها طلبة كلية راد كليف وهارفارد . وقد كانت هذه الآلة تشبه أساسا « آلة تعليم الحيوانات » التي استعملها هذان العالمان خلال سنوات عديدة لدراسة كيف أن سلوك الحيوان يمكن أن يتشكل بطريقة معقدة باعطاء مكافآت . وقد حققت هذه الآلة ثلاثة مطالب أساسية للارتباط العاملي : (ا) يقوم الطالب بانشاء استجابته بدلا من الاختيار بين مجاميع من البدائل كما في نظام الاختبارات المعقدة ، (ب) يجب أن يمر الطالب خلال تسلسل مرتب بعناية ، يتكون من خطوات صغيرة ولكنها صارمة ، ، ويحتمل أن يثاب عند كل منها ، (ج) يستقبل الطالب مكافأة فور كل استجابة صحيحة ، وهذه المكافأة هي السماح له بالتقدم خطوة أخرى في البرنامج (سكينز ١٩٥٨) .

وقد أعطتنا تجارب تراس مثلا واضحا لتطبيق وسائل التدريس في تحليل سلوك الحيوان ، فالحمام يستطيع أن يميز بسهولة بين اللونين الأحمر والأخضر ولكنه لا يستطيع أن يميز بين شريطين أحدهما رأسي والآخر أفقي ، وقد بدأ تراس

(١) على اعتبار أن لعلوم الانسانياتطرقها الخاصة بها . ولكن من الصعب ان لانسمي الانسانيات علما ، وخاصة بعد التقدم المنهجي المتنوع في مجالها الذي يطرد هذه الايام بسرعة مذهلة(المترجم).

(١٩٦٣) بتأكيد التمييز الأسهل ثم أضاف أشرطة راسية على المثير الأحمر وأشرطة أفقية على المثير الأزرق ، ثم بدأ فى ازالة اللون تدريجيا من المثيرات حتى لم يتبق الا الأشرطة ، فاستجاب الحمام استجابة صحيحة للأشرطة الأفقية والرأسية دون أية أخطاء • وهكذا نقلت هذه التجربة قدرة التمييز من مثير الى آخر خلال سلسلة من المراحل أعدت خصيصا لتقلل الاستجابات غير المرغوب فيها ، وسميت هذه الطريقة طريقة « الخفوت » وقد نجحت فى التدريس للمعوقين من الأطفال (جولنج ، سافوى ١٩٦٨ بنتو هاموى ، سبينوزا ، أريسون ١٩٧٢ ؛ سيدمان ، ستودارت ١٩٦٧ ، توشيت ١٩٦٨) •

وهناك عديد من الأمثلة لطرق تربوية نابعة من وسائل تدريب استعملت للحيوانات ولكن النقطة التى ينبغى تأكيدها أن كل هذه الطرق تشترك فى ظاهرة عامة هى: أن التجارب مع الحيوانات كانت تستهدف دراسة المتغيرات الخارجية للسلوك فحسب •

التدريس والفرض الجزيئى للذاكرة

تدل العبارة الأخيرة على أنه من الصعب أن نعطى أمثلة لأساليب تربوية تأسست على نتائج أبحاث حول المتغيرات الداخلية للسلوك • ويعتقد علماء النفس التجريبيون أن تحليل المتغيرات الداخلية للسلوك يخفى التغيرات الخارجية، بطريقة تجعل السلوك غير حاذق ، وقد آكد سكينر مثلا فى هذه المرحلة من المعرفة أن الملاحظات التى تهتم بكيفية عمل الجهاز العصبى لا يمكن أن تسهم الا بالقليل فى علمية علم النفس ، وفى الواقع أنه لا يمكن فهم سلوك ما بمفاهيم المتغيرات الداخلية (بج ، هنت ١٩٦٧) •

ومع كل ذلك يبدو من غير المقبول أن لا نأخذ فى الاعتبار آخر المعطيات التى أعطتها الأبحاث البيوكيميائية على الذاكرة فى عملية التدريس أو على الأقل أن لا نضع فى اعتبارنا ماذا يمكن أن يترتب على ذلك فى المستقبل •

فمنذ عدة سنوات قال بورهارت بطريقة قاطعة « ان العقل لا يمكن أن يخضع لأى فرض ليصبح موضوعا لأبحاث كيميائية » (ماك ايزاك ١٩٦١) • وفى الوقت الحاضر نجد أنه لا يمكن الدفاع عن هذا التأكيد ، فان النتائج التى أوجزناها سالفا تظهر أن الأبحاث البيوكيميائية للعقل انما تعطى جوانب تبعث الأمل فى فهم أكبر لكل من تنظيم وتجميع الذاكرة ، وكذا ظاهرة حفظها وبقائها • وعلى هذا فان عبارة سكينر « أنه قلما كانت هناك منطقة فى النشاط الانسانى أشد مقاومة للتحليل العلمى والتكنولوجى من « التعلم » (سينز ١٩٦١) مازالت صادقة مادامت النتائج الخاصة بالمتغيرات الداخلية مهملة •

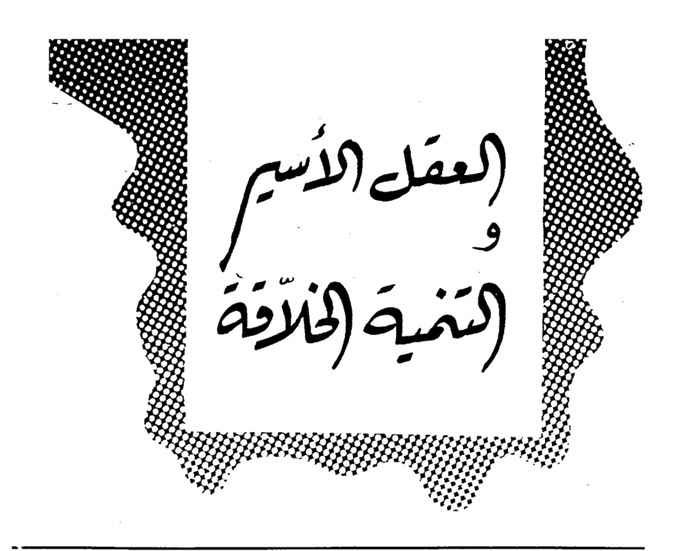
والأسئلة التى يمكن أن نطرحها الآن هى :

١ ـ هل يمكن أن تنطبع الأبحاث الكيميائية على الذاكرة حتى تسمح بدراسة امكان تطبيق نتائجها فى التدريس •

٢ ـ هل هي مخاطرة شديدة أن نفترض أن المستقبل التكنولوجي للتعلم قد يستنبط طرقا لتشرب خبرات خاصة ـ أى معلومات ـ بواسطة تعاطى منظمات كيميائية ؟

٣ ـ هل من المعقول أن نفترض أن اعطاء منظم كيميائى مناسب يمكن أن يتغلب على بعض المعوقات الانسانية فى التعلم .

٤ ـ لو اعتبرنا الاجابة على كل هذه الأسئلة فى هذه المرحلة من المعرفة مشروعة فان نقطة مهمة لا بد أن تثار هى : هل علينا أن ننبه الانسانية فى هذه المرحلة المبكرة ضد أى احتمال لاستعمال جديد لهذه الوسائل لا يتفق مع الضمير الأخلاقى للانسان ؟



ما هو العقل الأسير ؟ لو الزمنا أنفسنا بالبيئة الآسيوية لنتلاءم معها فان العقل الأسير يتميز بالخصائص التالية :

ـ انه نتاج المعاهد العالية الدراسية ، داخل الوطن أو خارجه ، والتى يسيطر على طريقة تفكيرها الفكر الغربى بتقليده دون تمحيص ٠

ـ انه عقل غير مبدع عاجز عن بعث المشكلات الأصلية ٠

ـ انه عاجز عن استنباط طريقة تحليلية مستقلة للأنماط السائدة ٠

ـ انه عاجز عن فصل ما هو خاص عما هو عام فى العـــلم ، لذلك فانه يطبق الأجزاء الأساسية الصادقة للمعلومات العلمية على المواقف المحلية الاستثنائية ٠

ـ ان نظرته للأمور انما هى نظرة جزئية ٠

ـ انه مغترب عن القضايا الأساسية للمجتمع ٠

ـ انه مغترب عن معتقداته الوطنية ، اذا وجدت ، فى مجال اهتمامه العقلى ٠

بقلم : سيد حسين غطاس

رئيس قسم دراسات الملايو فى جامعة سنغافورة ٠

ترجمة : الدكتور عباس محمود عوض

مدرس الصحة النفسية بكلية التربية بجامعة طنطا ٠ حاصل على الدكتوراه فى علم النفس والقياس العقلى ٠ من مؤلفاته: القيادة والابداع ، الصحة النفسية والتربية الجنسية . حوادث العمل فى ضوء علم النفس ٠

— انه لا يشعر بأسره ، وان عوامل الاشراط (١) هى التى جعلته على هذه الحالة ٠

— انه غير قادر على التحليل الكمى الملائم ، ولكن يمكنه دراسته من الملاحظة الامبريقية ٠

— ان هذا انما هو نتاج للتسلط الغربى على سائر العالم ٠

ان كل خاصية من هذه الخصائص يمكن أن تكون موضوعا لدراسة جادة ٠ انها غير مضنية ، ولكن مزيدا من البحث قد يزيد عددها ٠ أما بالنسبة لهدفنا فيكفى تحديد موضوع مقالتنا هذه ٠ وللرغبة العارمة فى التعميم سبق فى احدى المناقشات أشير الى أن ظاهرة العقل الأسير موجودة أيضا فى الغرب ٠ وكان ردى انه لم يكن

(١) Conditioning الاشراط أو الارتباط الشرطى هو عملية ربط بين منبه واستجابة لم يكن بينها رابطة فى الاصل ، فالكلب مثلا يسيل لعابه (استجابة طبيعية) اذا قدم له الطعام (مثير طبيعى) ؛ ولكن اذا قدمنا له الطعام عدة مرات مصحوبا بدق جرس فانه اذا دق الجرس بعد ذلك دون تقديم طعام يسيل لعابه ، هنا تكون دقة الجرس (وهو مثير شرطى) ولعاب الكلب استجابة شرطية، ولولا تكرار تقديم الطعام مصحوبا بدقة جرس لما سال لعاب الكلب عند دق الجرس فقط دون تقديم طعام (المترجم) ٠

كذلك ، ولا شك انه يمكن لنا أن نجد عقولا غير مبدعة ومقلدة وجزئية ومغتربة فى كل مكان ، ولكنها ليست صنوا لما نعرضه هنا، ولما نأمل أن نقدمه كتصور لعلم الاجتماع الذى ينبغى أن يعالج مشكلات المجتمعات الآسيوية وبقية دول العالم النامى ٠

وفى الحضارة الغربية هل نجد عقلا واحدا تمرس فى العلوم الشرقية ، فقرأ كتبا من الشرق لمؤلفين شرقيين ، وذهب الى جامعة تقاليدها شرقية ، وتعلم على أيدى أساتذة شرقيين ، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، من خلال مؤلفاتهم ، معتمدا على المكتبات المكدسة بالكتب الشرقية ، مستخدما لغة شرقية فى الدراسة العليا ؟ فالشبيه للعقل الأسير لا وجود له فى الغرب ٠

واذا ما وجدت المشكلات المحلية الجديرة بالاهتمام فانها سوف تتحدد بتأثيرات من الشرق ، والعقل الافتراضى الأسير فى الغرب سوف يكون ملتصقا بالتاريخ الشرقى أكثر منه مستقلا عنه ٠ فحتى هؤلاء الأوربيون الذين يعتنقون الديانات أو الفلسفة الشرقية انما يقومون بذلك بطريقة مبتكرة ، وهم ينتقون ذلك الجزء الخاص من نسق المعتقدات الشرقية الذى يتناسب مع غرضهم ، ومن الصعب أن نجد أوربيا هندوسيا أو بوذيا أو مسلما يجرى تفكيره فى المشكلات اليومية الأوربية بطريقة آسيوية ٠ وعند ما يتعلق الأمر بالعلم والسياسة والتخطيط والتعليم والاقتصاد ، وما الى ذلك ، فان تفكيره يكون أوربيا بحتا ، تبعا لقواعد التفكير الأساسيةالمعمول بها ومعنى ذلك أنه يظل شخصية متسمة بالاستقلال الفكرى ٠

ومرة أخرى دعنى أؤكد حقيقة أن العقل الأسير ليس عقلا غير ناقد ومقلد فحسب، انما هو عقل غير ناقد ومقلد ومسيطر عليه من قبل مصدر خارجي وتفكيره منحرف عن الادراك السوى المستقل ٠ ولكى نوضح هذا سوف نقدم أدلة ملموسة ، فمحاكاة العقل الأسير وتفكيره غير الناقد تعملان عند مستويات معينة من التفكير ٠ ودعنا أولا نفاضل بين نمطين من المحاكاة أو التقليد : محاكاة بناءة ، ومحاكاة سلبية ٠ ولنفترض أن طالبا آسيويا درس طريقة تنظيم الضرائب فى الغرب ، وعند ما يعود الى وطنه الأصلى يكتشف ان المواقف مختلفة ، ويتبين له انه من الصعب جمع الضرائب من القرى النائية بالامكانات الموجودة غير الكافية والمفتقرة للتنظيم ٠ فيصبح فاقدا لطريقة تحصيل الضرائب التى تعلمها ٠ ولكن ادراكه الانتقادى لا يمتد الى الأسس الضريبية ، ولا يسأل عما اذا كان مسموحا باعفاءات ضريبية لأولاد الممول وزوجته فقط ، وغير مسموح بها لوالديه ، حتى ان كان يقوم باعالتهما ؟ فالقيم الآسيوية تحتم عليك اعالة والديك ، وآسيا ليس لديها نظام التأمين الاجتماعى الذى يعين الآباء والأمهات الذين لا يملكون مصدرا للرزق على العيش ٠ وهذا الطالب الآسيوى العائد من الخارج اذا ما بدأ فى تشكيل النظام الضريبى باتساق مع تقاليد مجتمعه ، وما يمليه الموقف المحلى عليه ، متضمنا اعادة تقويم أسس النظام الضريبى القائم ، عندئذ سوف نعتبره ذا عقل مستقل لا عقلا أسيرا ٠

والعقل المأسور موجود فى كل مجالات المعرفة ، ولكنى سوف أقتصر هنا على

العلوم الاجتماعية والانسانية ، اليك قصة باحث فى التاريخ مستوعب للطرق الحديثة المتطورة للتاريخ فى الغرب · هذه الطرق لهـــا قيمة عالمية ، فاذا أذاع مؤرخ أوربى حقائق خاطئة عن التاريخ الآسيوى فان مؤرخنا الآسيوى الأسير قادر على تصحيحها له · ولكن الذى لا يستطيعه هو اعادة تقويم أسس مسلمات التفسيرات التاريخية · وفى ذهنى مثل واحد يتعلق بتاريخ جنوب شرقى آسيا · والفكرة العامة انه مهما كانت التأثيرات السيئة للنزعة الاستعمارية الغربية على جنـــوب شرقى آسيا ـ فلقـــد أدخل الاستعمار العلوم الحديثة والتكنولوجيا الى المنطقة ·

والمؤرخ ذو العقل الأسير لا يرتاب فى هذه المسلمات ، بل يأخذها كشىء بديهى، وعلى أية حال فان بحثى فى التاريخ الاجتماعى للاستعمار فى جنوب شرقى آسيا يبين ان هذا الاستعمار كان عاملا معوقا لاستيعاب العلم الحديث والتكنولوجيا الغربية ·

والاستيعاب من خـلال تقليد التكنولوجيا والمعلومات والنظم العلمية الصـالحة لتنمية المجتمـع الآسيوى يمكن أن يكون عمـلا بناء للغاية ، فالتقليد يوفر الجهـد والوقت ، ولا يوجـد مجتمع يستطيع أن ينمو ويتطور باختراع كل شىء بنفســه ، وعند ما يوجد شىء فعال ومفيد فمن المرغوب فيه أن يستوعب وأن يأخذ به سواء كان اتجاها عقليا أو شيئا مخترعا ، فالتقليد البناء من ملامح الحياة الاجتماعية ، وهـــو يتميز بالآتى :

١ ـ أن يقوم على اختيار عقلى واع ·

٢ ـ أن يدعم قيما موجودة ومحسوسة ·

٣ ـ أن يضـع فى الاعتبار المشـكلات اذا كانت موجـودة ، المتعلقة بالأخـذ بالاختراع ·

٤ ـ ان عدم الأخذ به سوف يكون فيه حرمان للمجتمع ·

٥ ـ انه سوف يزيد الفهم للظواهر المتعلقة بالاختراع ·

٦ ـ انه لا يشيع الفوضى فى النواحى الأخرى للحياة الاجتماعية التى تعتبر أكثر قيمـــة ·

٧ ـ انه لا يخلق ضغوطا شديدة ضارة لهدف الأخذ به واستيعابه ·

٨ ـ انه يدخل فى نسق القيم المتجمعة والمعروفة لدى الناس بقيمتها ·

٩ ـ وليس هذا بتأثير الجماعات الخـارجية المتلاعبة بهـذا الاختراع مدفوعة باهتماماتها الذاتية لايذاء الآخذين به ·

ومفهوم العقل الأسير كعقل خاضـــع لتقليد أعمى ، هذا التقليد الذى يعرض السمات المضـادة لا هـو سياسى ولا هو ايديولوجى ، انمـا هو فينومونولوجى · وقد يعتنق آسيوى الشيوعية ، ولكنه كشيوعى يكون ذا عقل أسير أو عقل مستقل ·

واذا كان مستقلا فانه سوف يكيف الفلسفة الشيوعية للظروف الآسيوية ، محررا ما هو غربي ثقافيا من العناصر الفلسفية العامة للشيوعية ، ومثل هذا يمكن أن يقال عن هؤلاء الذين يؤيدون الفلسفة الليبرالية الرأسمالية ٠ وبالمثل بالنسبة للآسيوى المناهض بشدة للاستعمار ، قد يكون ذاعقل أسير ، وما يحدد العقل الأسير هو حالة العبودية العقلية ، والاعتماد على جماعة خارجية تعمل من خلال الكتب ، والمعاهد الدراسية والراديو والصحافة والتلفزيون والمؤتمرات والمقابلات ٠

والمظاهر التجريبية للعقل الأسير اذا ما أحصيت كثيرة جدا ، وهي ليست موضوعا للتحليل الكمي ٠ واذا ما بيعت ثلاث نسخ من كتاب معين فاننا لا نستطيع أن نعرف كيف تأثر كل قارىء ، ويصعب علينا أن نسأله سواء كان قارئا ناقدا أو مقلدا ، ولا يمكن أن نقوم بحصر للعقول الأسيرة ٠ ومن ذا الذى يريد أن يبدو ذا عقل أسير ؟ وخير ما نفعله هو أن نلاحظ مظاهره التجريبية ٠

وفى مستوى الدراسة الجامعية والدراسات العليا نرى ظاهرة العقل الأسير حقيقية ومنتشرة ٠ والمشكلة الكبرى للمجتمعات النامية أن هؤلاء الخريجين لا يؤدون عملهم كما ينبغى فى مجتمعاتهم ، انهم غير قادرين على نقل العلوم الاجتماعية والانسانية التى درسوها الى سياق قيمهم الاجتماعية ، وطلبة العلوم السياسية ، على سبيل المثال ، يعتقدون ان حرية الصحافة انما هى قسمة أساسية للديموقراطية ، فهى على هذا النحو فى الديموقراطية الغربية ، ولكنها ليست كذلك فى ماليزيا ، ومن العسير حتى الآن عدم اعتبار ماليزيا بلدا ديموقراطيا ، لأنه تجرى فيها الانتخابات ، وما زالت الصحافة فى ماليزيا تصدر تبعا لنظام التراخيص المجددة سنويا ، والخريج الذى يعمل بكفاءة سوف يصف النظام بدقة اذا دعى لذلك بحكم طبيعة عمله ٠ ولنفرض أنه أصبح محاضرا جامعيا فما الذى سوف يقوله فى قاعة الدرس ؟ هذا الموقف سوف يجبره على تفهم النظام اذا كان على ادراك له ، والحقيقة أن كثيرا من مثقفينا لم يصلوا بعد الى هذا الحد من الادراك ٠

ودعنى أقدم لك نموذجا آخر لتأثير العقل الأسير هذه المرة فى مجال التخطيط ٠ ففى تحليل للبطالة ، خلال الست عشرة سنة الأخيرة ، استخدمت الحكومة الماليزية شكلا واحدا من نماذج حصر البطالة ، للعاطلين المقيمين من الذكور والاناث ، من أجل الأهداف الأساسية للتخطيط ، وأنماط البطالة لكل جنس ينبغى أن تحصر منفصلة ، ذلك ان البطالة فى الذكور تسبب مشكلات حقيقية عن بطالة الاناث ، خاصة فى فترات السن من ١٦ سنة الى ٢٤ سنة ، وهذا يرجع الى طبيعة النظام الاجتماعى ٠ وعند ما لا تعمل المرأة فانها تعتمد على عائلتها وتساعد فى الأعمال المنزلية ، أما عندما لا يعمل الرجل فان فرصته نادرة فى العمل المنزلى ، لذلك نحن ننظر نظرة ذات مغزى للرجال المتكاسلين ولا ننظر للنساء مثل هذه النظرة ٠

وكون العمل المنزلى يمكن أن يستوعب قدرا من الرجال أقل من النساء يثير مشكلة ، فالرجال العاطلون يصبحون عالة على عائلاتهم ، وأكثر من ذلك أن النساء

يحتمل أن يتزوجن قبل بلوغهن سن ٢٤ سنة ، ويستمرون ربات بيوت ، سواء كن يعملن أو لا • واذا كان الرجال لا يعملون فلا يحتمل أن يتزوجوا ، والرجل كعائل للأسرة ما زالت قيمه باقية فى المجتمع الماليزى ، لذلك فان بطالة الرجل أخطر من بطالة المرأة • وأبعد من ذلك أنه فى الزواج تلزم المرأة المنزل لتدبيره ولترعى الأطفال، لذلك فان اخراج النساء من القوة العاملة الى البيت عامل هام فى موقف العمالة ، انه يقلل عدد هؤلاء الذين يحتاجون بشدة للعمل • وفى وقت محدد قد تكون هناك ضرورة ملحة لكى نعرف هل العاطلون من الرجال أكثر أم من النساء • فاذا كان الرجال المتعطلون أكثر فعندئذ تكون الحاجة الى العمل أكثر الحاحا ، أما اذا كان النساء العاطلات أكثر فعندئذ لا يكون العمل ملجأ كالزواج • والحكومة التى لاتخطط على أساس هذا التمايز تخلق مشكلة جديدة ، وتعوق رؤيتها الذاتية بمثل هذا العبء فى تمييز حالة البطالة •

وقد نلاحظ أن مفهوم البطالة يمكن أن يعدل الى حد بعيد • ولا يوجد سبب يجعلنا لا نضمن العمل بدون أجر كعمل ربات البيوت والطلاب كعمالة • والحكومة الماليزية ضمنا تستثنى هؤلاء الدارسين فى المعاهد التعليمية من الفئة العاطلة • وكذلك المذنبون المحكوم عليهم لا يعتبرون من العاطلين حتى وان كانوا لا يحصلون على أجور بالمعنى المألوف ولا شىء يوضح ما يحدثه العقل المأسور من أثر أكثر من عدم الاتساق المحيط باستخدام مفهوم البطالة ، فتارة يعتبر هؤلاء الذين يعملون دون أجر كربات البيوت من العاطلين ، وتارة أخرى لا يعتبر الطلاب والمذنبون من العاطلين • والمفهوم الأصيل للبطالة ينبغى أن يقوم على فكرة عدم الانتاجية المقرونة بالاعتماد على الغير كوسيلة للعيش • وعلى النقيض من هذا فكرة الانتاجية والاعتماد المقصود مثل ذلك الذى يخص ربة البيت • والعمل بالأجر لا يكون محكا للبطالة ، ولكنه نموذج أساسى ذو مغزى للبطالة • لذلك اذا ما وسعنا مهوم البطالة ليشمل كل ما اقترحنا فسوف نحصل على صورة لا يعتبر فيها أفراد العائلة الذين يشاركون فى أعمال الزراعة أو فى المحلات التجارية وربات البيوت وحتى الطلاب والمذنبون المحكوم عليهم من المتعطلين •

وقد يكون العقل الأسير الذى يتناول مشكلة عقلا ناقدا عند مستوى معين ، ولقد تعلم من معلميه المخلصين الأجانب فى موضوع البطالة أن يكون ناقدا للأشكال والمشكلات المتعلقة بالتنظيم الاحصائى للسكان ، ولا يذهب بعيدا عما تعلمه ، فلا يطرح للدراسة مشكلات جديدة ولا يقدم حلولا مبتكرة • وهذا الاتجاه يفسر لنا أكثر من غيره لماذا لم تنجح الأغلبية الساحقة من الدول النامية فى تضييق الفجوة العلمية والتكنولوجية القائمة بينها وبين الدول الصناعية المتقدمة بعد أكثر من نصف قرن • وأنا لا أقول بأن هذا هو السبب الأوحد ، ولكنه فى مصفوفة السببية جزء هام • ويمكن لنا أن نستمر فى سرد أمثلة لمظاهر تجريبية للعقل الأسير انتشارها هو المؤثر الذى يصعب معه اقناع الناس حتى بوجوده ، وهذه الظواهر التى لا يراها غير هؤلاء الذين يقضون عددا من السنين فى المنطقة يلاحظون ما يجرى فيها وأنا أخشى

أن لا أستطيع عند هذا الحد الفاصل الا أن أصف هذا وأتصوره دون أن أدعمه بدراسة تجريبية شاملة فى هيئة كتاب مع غياب الدليل الحقيقى القاطع لانتشاره ٠

ومشكلة العقل الأسير لها أبعـاد متعددة لن تناقش هنا ، وبين هذه جـذورها الموجودة فى التفاعل بين الغرب والعالم الثالث الناجمة عن الامبريالية الغربية ، وغفلة علية القوم الحاكمة للعالم الثالث عما يتصل بالمشكلة وفشل المعاهد العليا للتعليم فى العالم الثالث عن انجاب نقيضه ، أى العقل المبدع ٠ والحقيقة ان المعاهد العليا للتعليم تعزز زيادة تأثير العقل الأسير ٠ وهذه تتفاقم أكثر بالظروف المحيطة بالجامعات فى العالم الثالث ، وسوف نقصر مناقشتنا هنا على آسيا ٠

والقرنان التاسع عشر والعشرون يحـدد ان بداية التمدين العـام فى آسيا ، والمشكلة الحاسمة التى بها قام التناقض بين المثالى والواقعى ٠ وفى التعليم الجامعى أخذ هـذا التناقض دورة مثيرة ، ففى عدد كبير من الجامعات والمعاهد العليا لبعـض الدول الآسيوية وصل التناقض بين المثالى والحقيقى الى حد انه أخـذ شكل الفسـاد والتدهور ٠ والتناقض لم يكن فى مجال التحصيل العقلى أو المهنى فحسب ، بل كذلك فى مجال الأخلاق والفضيلة ٠ ويقبل الطلاب فى بعض الجامعات على أساس تقـديم الرشوة ٠ والأسعار تختلف من كلية لأخرى ، ونتائج الامتحـانات يمـكن أن تتأثر بسبب الفساد ، فالهدايا تقدم لأعضاء هيئة التدريس ٠ والطلاب من خـلال سـلطة ونفوذ والديهم يمارسون تأثيرا متسلطا على أعضاء هيئة التدريس ٠ وهذه الأفعال تؤثر على جيل كامل من الطلاب على الأقل فى بلد آسيوى أعرفه ، وفى مواجهة مثل هذه المشكلات نجد الفرد مدعوا لاعادة النظر فى رسالة الجامعة ٠ والمقرر بصفة عامة أن رسالة الجامعة هى أن تعد القوة العاملة المدربة التى يحتاج الوطن اليها ، وتوسع أفق الأجيال المتتابعة وتعمق تفكيرهم ، وتكفل أقصى نمو للشخصية ٠ وعلى أى حال ففى الدول النامية ينبغى أن تكون رسالة الجامعة متضمنة أيضا اعادة التشكيل المعرفى والأخلاقى للمجتمع الذى يدعم الجامعة ٠

وتحديث الجامعـات فى الغرب تم كجزء وغلاف عام للتجـديد وكثيرا من الشخصيات المبدعة والمخترعين لم يكونوا من أساتذة وعملية التحـديث التمهيدية للمجتمع الغربى لم تكن معتمدة كثيرا على الجامعـة ٠ والأمر يختلف عن هذا فى المجتمعات النامية ٠ فالاعتماد على الجامعة أبعد مدى ، لذلك لا ينبغى أن تعتبر الجامعة معزولة عن الشروط الضرورية الأخرى للتحديث والتقدم الموجودة فى المجتمع والتى تشكل جزءا منه ، وحتى الآن ركز الاهتمام فى الجامعة المتطورة اهتمامه على مشكلات النمو والتخطيط التربوى التكوينى ٠ ولقد لقى مضمون المقررات الجامعية اهتمـاما ضئيلا ، ونعنى بالمقرر ما يعطى فعلا فى قاعة الدرس ، وليس تماما الاسم الذى طبع على المنهج الدراسى ٠ ومضمون المقررات يمكن أن يكون مشكلة هامة اذا أعطى اهتماما ضئيلا ، ويمكن أن يخلق جيلا من الخريجين فاشلا مهنيا ، خاصة فى العلوم الاجتماعية والانسانية٠ واذا لم تكن المقررات مرتبطة تماما بالعقلية وبالمشكلات المحيطة بالمجتمع فان دور الجامعة ينحط الى مكانة المصنع ٠

وعندما تتطور الجامعات الى مراكز التدريب المهنى أو لمكانة المصانع يقل الاحتمال لاكتشاف العقل الأسير . والجامعات مشغولة أكثر مما ينبغى بمشكلات أخرى ، علاوة على ذلك ان الجامعات نفسها أسيرة فى نظرتها للأمور ، ولا توجد جامعة واحدة فى آسيا تدرك الحاجة لوضع مقرر دراسى خاص عن التفكير الأسير فى العلوم لتجعل الطلاب واعين للحاجة لتكييف العلوم التى يستوعبونها من المصادر الغربية. وما يحدث انما هو مجرد نقل للأفكار ، وما أعنيه هنا ، مرة أخرى ، ليس هو التكييف البسيط للمناهج العلمية والأساليب الفنية ، ولـكن للمفاهيم العقلية ، وللنظم التحليلية ولاختيار المشكلات .

ولقد عبر ج . ب . س . أوبريو من جامعة دلهى عن فهمه للمشكلة بما يأتى :

« مما لا شك فيه أن هدف العلم ومنهجه واحد فى كل أنحاء العالم ، ولكن مشكلة العلم فى صلته بالمجتمع ليست كذلك . ومشكلة أو مشكلات العلم فى مجتمع غنى تكنولوجيا ومتخم تختلف عن مشكلاته فى مجتمع فقير تحرر أخيرا من رق الاستعمار بل تتعارض معه . وهذان النوعان من المشكلات وهذان الموقفان لا يمكن ، دون تحريف جاد ، وضعهما على متصل واحد . أن هذه فلسفة علمية وليست علما ، انها توضح لهم النشوئية خلال خط واحد وحيد مستقيم . وفهمنا للمحتوى الحقيقى للعلم ، مشكلاته ومنافعه ، فى علاقته بمجتمع معين سوف تقوم على اتجاهنا نحو هذا السؤال » .

ومن الناحية النظرية يكون هذا مقبولا برضا كاف ، ولكن هناك قليل من المتابعة العملية ، وهناك عدد كبير من الطلاب الآسيويين يقلدون فى تناولهم واختيارهم للمشكلات . ولكى يكتب عن آسيا فلا يتناولها بأسلوب آسيوى . وما هو الأسلوب الآسيوى فى العلوم الاجتماعية ؟ انه تناول المجتمع الآسيوى بحالته العلمية الاجتماعية خاصة ما يتعلق بالمشكلات الآسيوية وتنمية المفاهيم ومناهج البحث المناسبة للحالة . وسوف نلجأ مرة أخرى للايضاحات التجريبية .

منذ سنتين مضتا قرأت جانبا من بحث عن التعليم والتطور القومى فى الفصل ، وكنت أتحدث عن سنغافورة . ولم يشك أحد من تلاميذى فى أننى كنت أقرأ مقالة لأحد الهنود عن الهند ، واننى ببساطة قد استعضت بكلمة الهند كلمة سنغافورة ، وبالصدفة كانت كل المادة صادقة تماما على سنغافورة ، وعادة استخدام مفاهيم عامة (مثل : عصرى ، والتحصيل ، والأهداف ، والتخطيط ، وهلم جرا قد قدمت جديدا للباحثين ، وللأدب (وانا محجم عن استخدام لفظ مثقف) مقارنا بقوائم الطعام فى النوادى ، وهذه يمكن استخدامها فى كل مكان ، وهذه هى الشغل الشاغل لعقل الأسير لينغمس فى استخدام بعض المفاهيم المستوردة دون معنى مناسب مترابط مع الموقف الموضوعى .

وهناك مشكلة أخرى كبيرة للعقل الأسير هى انه غير قادر على التفريق بين ما هو

عام وما هو خاص . فهو يضعهما تحت العام . وعندما يدرس العقل الأسير العلوم من الغرب فان الظواهر التى تكون غربية بوضوح تعتبر فى الغالب عامة . ولنقص المصطلحات الجيدة أقترح أن هذا الاتجاه الاستعمار المنهجى . انه يزعم أن ما هو حسن فى مكان حسن فى مكان آخر ، وان ما هو صحيح فى مكان صحيح فى مكان آخر . ولقد توقع علاوة على ذلك أن مناطق أخرى من العالم تتطور بطريقة العالم الغربى الحديث . فمثلا فى حالة التحضر أرى أن العالم اللاغربى سوف يمر بمثل مراحل وأطوار التحضر التى حدثت فى العالم الغربى . فاذا كان أهالى مدينة معينة لديهم وقت للتسلية وحسن الضيافة ، واذا كانوا لا يندفعون من أتوبيس لأتوبيس ، فان هذا يعنى أنهم لم يصبحوا بعد متحضرين بدرجة كافية . وعند ما يصلون الى مرحلة تحضر مدينة نيويورك سوف يمتصون خصائص النيويوركيين ، انها مسألة وقت ومراحل .

وهذا الاستنتاج لا يقتصر على التحضر ، ولكنه ينطبق تماما على النواحى الأخرى مثل الاقتصاد والتنمية والحياة الدينية . وهناك اتجاه متزايد لدى الناس فى المجتمع الغربى المتحضر الحديث ليفقدوا شعورهم بما هو مقدس . ومنذ أن ادعى أن العاطفة الدينية لكل ما هو مقدس بدأت تفقد بالتدريج الأرض الصلبة لها بدأ النقاش بأن العالم اللا غربى ان عاجلا أو آجلا سوف يفقد أيضا دياناته وعند ما يتطورون فى الاتجاه الصناعى كما حدث للغرب فانهم أيضا نتيجة لادخال العلم الحديث والتكنولوجيا سوف ينحلون دينيا . وتطور العالم اللا غربى يعتبر موازيا لذلك الذى حدث فى الغرب . والعقل الأسير لا يقرأ امكانية بديل آخر ، وهذا منهجيا عدم انحياز . ومع ذلك فان كل فرد يستطيع اختيار مشكلاته الخاصة مستقلا ، مطورا مناهجه تبعا لحاجاته المحلية ، دون أن يكون موجها من قوى خارجية .

وصاحب العقل الأسير تبعا لثقافته ليس قادرا على تحديد ما اذا كانت فكرة التطور الموازى حقيقية ، وفى مجتمعه سوف يقوم ببحث موجه حيال تدمير وتحريف عناصر الثقافة التقليدية لأن هذا الاتجاه مألوف فى الخارج فى دروب المأسورين ، لذلك فهناك الأحياء والهدم لعناصر الثقافة فى كل فترة . وهذه عموما قضية صحيحة، ولكن ملامحها الدقيقة تعتمد على سياق كل موقف . وعلى هذا فان نظرة متوازية سوف تعطى أيضا اهتماما بالعناصر القائمة ، وكل ظاهرة ينبغى أن ترد الى عكسها ، لذلك فان البحث عن الفجوة بين الأجيال فى آسيا يجب أن ترد الى الروابط بين الأجيال ، فهل المجتمع الآسيوى محكوم بالروابط أم بالفجوة ؟ وما هى طبيعة كل منهما فى آسيا ، على فرض ان الفجوة قد ظهرت وانتشرت فى المجال الآسيوى ؟

ومثال آخر لعمل العقل الأسير هو فكرة القيمة المطلقة للعلوم الاجتماعية . وكثير من العلماء السياسيين الآسيويين المأسورين يعتقدون أنه ينبغى تجنب استخدام المصطلحات ذات المعنى المركب فى خطبهم على أساس أن هذه تزيد من موضوعية ما يتناولونه ، وهذا الاتجاه ليس نتيجة سنوات الجهد المبذول فى دراسة مشكلة قيمة

الحكم ، ولكنه نتيجة التشريط فقط ، ولقد فشلوا فى فهم الاختلاف بين قيمة الحكم الشرعى والتحيز الخفى ٠

ومثال لقيمة الحكم الشرعى وجهة نظر سارتون فى العلم ودوافعه ككتابة تاريخ العلم ، وطبقا لسارتون ، بصرف النظر عن الدين ، الاستعمار السياسى والاقتصادى ، وهناك نوع حاذق من الاستعمار ، مدفوع من فكرة أن طرقنا هى أفضل الطرق وأسلوبنا أحسن أسلوب ، وذوقنا أجود الأذواق ٠

وبعض حالات العقل تكون بلا فائدة فى مجال العلم والعقل ، والتحرر من العاطفة والنفاق ، وقدر من الموضوعية متحقق ، فانه مع ذلك يمكن أن يكون هناك اجماع فى الرأى ٠ لهذا فمن المعقول جدا أن يكون العلم أساس السلام والاتفاق ٠ وعند ما يتحقق الاجماع ويكون واضحا جدا ومفروضا قد يأتى الوقت فلا يكون هناك مجال للمعارضة للظلم ، على الأقل بين الناس الطيبين ٠ والصدق العلمى يمكن أن يراجع ، وعندما يراجع ويتحقق اتساقه مع الحقيقة فانه يكون من السهولة بمكان لأى فرد من أى أمة أن يقبله دون أن يفقد وجهه ٠ والتقبل يمكن أن يستمر ما دام الصدق نفسه لم يدحض بحقائق جديدة ٠ وليس هناك مبدأ آكثر تأكدا وآكثر ضمانا من اتفاق الجنس البشرى ووحدته ٠ وهناك بالطبع أصوات متنافرة مستهجنة فى كل عصر لا فى عصرنا فقط ، لكنها معقولة وهادئة ، وقد دفعت الانسانية الى الأمام ٠ لذلك فان هذا الكتاب يذكر على وجه الخصوص الرجال الآشرار ويصف الأعمال الشريرة ، انه مكرس الى أبعد حد لرجال القرن الرابع عشر الخيرين ، المفكرين والقديسين ، رجال العلم ورجال السلام ، الرجال الشغوفين جدا بالصدق الذى أشرنا اليه آنفا ، لا بغيره ، متجاوزين أبراجهم أو حدودهم الوظيفية ، ويعملون شعوريا أو لا شعوريا من أجل الجنس البشرى ٠

هنا يعبر سارتون عن تفضيله للحسن ، وللصدق كموضوع مرغوب فيه ، وهذا هو نوع القيمة الذى به العلم لا تنفصم عراه ، ونحن نشجع علم ابراء الحقيقة ، لا علم تحريف الحقيقة بالرغم من وجوده ٠ والعلم بالفعل مرتبط بالصدق والمغزى ، مع انه يمكن أن يكون مرتبطا بالسىء أو المبتذل ٠ وبين العقول المتعاصرة الأسيرة هناك من يرتبط غالبا بالمبتذل ٠ وموضوع الدراسة المختارة بواسطة العقول الأسيرة يكون متتذلا بسبب طبيعته الجزئية ٠ وفى العلوم السياسية تتجنب العقول الأسيرة المشكلات الجوهرية فى آسيا ، مثل : ما هى الحكومة الجيدة التى ينبغى أن تكون فى آسيا ؟ هل القادة الآسيويون نجحوا أم فشلوا فى بدء التقدم القومى ، وفى ضوء مفاهيم النجاح ، فالفشل والتقدم محددان على نحو ملائم ٠ وما هو تأثير الفساد على المجتمع الآسيوى ؟ وما هى الطبقات المتسلطة فى البلاد الآسيوية ؟ ولماذا ظلت أغلبية البلاد الآسيوية متخلفة بعد ربع قرن من الاستقلال ، وما هى نسبة الأعمال الاجرامية بين الحكام الآسيويين ؟

والسؤال الأخير سوف يروع هؤلاء الذين يتميزون بالاختيار الجبان للمصطلحات

العلمية · سوف يكونون مرتاعين بقيمتها الغالية · وكيف يمكن لأحد أن يتكلم عن حكومة مجرمة فى أحد البلدان الآسيوية ؟ فالمصطلحات المألوفة للعلوم السياسية تسلم ببعض التعبيرات مثل حكومة محافظة أو حكومة غير فعالة أو حكومة رجعية وهكذ ، ولكنها ليست حكومة مجرمة ، لقد تعلموا من معلميهم الأجانب المخلصين أنه من غير المناسب استخدام تعبيرات مثل مجرمة لوصف حكومة · وأساس هذا كله السفسطة اللا شعورية لقيمة الحكم وصلتها بالأساس الفلسفى ، وهناك محكان لقيمة الحكم محك خارجى وآخر داخلى فالخارجى يستند الى مجموعة من المحكات الموضوعية مثل أساس الحكم وعندما نقول أن الحكومة مستقرة فاننا نرجع الى مجموعة من المحكات المستقلة عن طبيعة الحكومة موضع التساؤل · وقد تعتبر الحكومة نفسها مع ذلك غير مستقرة ، واذا ما قبلنا هذا دون الرجوع الى المحكات الموضوعية فاننا نحكم على أساس المحكات الداخلية ، وعلماء الاجتماع يستخدمون عقولهم لا شعوريا كلا المحكين بلا اتساق أو تمحيص ·

وبالرجوع الى علماء السياسة نجد أنهم يطلقون لقب رئيس الدولة على رئيسها ، حتى لو كان الحصول على هذا المنصب قد تم بالقوة غير الدستورية ، فهم يستخدمون المحكات الداخلية للحكم حتى اذا لم تعترف معظم الدول بهذا النظام ، وأنا ليس لدى مبرر للنزاع معهم حول هذا · ولكن لنفرض أن النظام فاسد والقانون يعتبر الفساد جريمة فهل هم الآن مستعدون لنعت هذا النظام بالاجرام ؟ انهم فى أعمالهم لا يتحدثون عن الحكومات « المجرمة » ، مع أن الحكومات المجرمة معروف أنها موجودة ، فكتب علم السياسة كتبها معلموهم المخلصون فى الخارج ، وهى تتحدث عن الحكومات السيئة أو الحسنة لا عن الحكومات « المجرمة » ، لذلك فان قاموسهم اللغوى لا يتضمن كلمة « حكومة مجرمة » ·

والعقول غير قادرة على ابتكار مفاهيم لغوية جديدة ، لذلك فنحن لدينا مجموعة من المفردات اللغوية تصف نماذج من الحكومات مثل حكومة ديموقراطية وحكومة مستبدة وحكومة دينية ، وهكذا ، وينبغى أن ندخل اصطلاحا آخر هو « حكومة الجهل » (١) · وهناك عدد كبير من الحكومات الجاهلة فى العالم ، ولا يوجد سبب من أجله لا يحاول علماء السياسة أن يجعلوه مفهوما متميزا فى ضوء المصطلحات الاجرائية ·

لقد ركزت الى حد بعيد وعلى وجه الخصوص على وصف العقل الأسير والظواهر المرتبطة به وكما أشرت فيما سبق هناك أبعاد كثيرة للمشكلة لم تناقش هنا · والبعد الأساسى ان العقل أداة للسيطرة الأيديولوجية · واذا فضحنا الزيف آخر الأمر فى العقل فسوف نتمكن من أن نصل الى أعماقه ، والى الأيديولوجية التى يكون فيها التراث العلمى للعقل مرتبطا بها بطريقة لا يمكن الخلاص منها · والى هذه اللحظة

---

(١) Ignoracy

فان مشكلتنا هى ماذا نفعل لكى نمنع تكاثر العقول ؟ وكيف يمكن للمعاهد الأجنبية أن تساعد فى حل هذه المشكلة ؟ وهل ينبغى أن يرسل الطلاب للدراسة فى الخارج أم أن يدرسوا فى الوطن ؟ لا يمكن أن يكون هناك اجابة عامة ، ذلك أن هذا يتوقف على موضوع الدراسة وظروف الوطن . وفيما يتعلق بمشكلة الأسر فان هذا لا يشكل أى اختلاف . فالاختيار يكون من عمل الأستاذ فى الخارج أو الطالب فى الوطن . والاثنان يعملان كعملاء مجندين للأسر . فاقتصادى هندى تعلم فى الهند ليس أقل أسرا من آخر تعلم فى لندن ، اذا كان أساتذته الهنود والتشكيلات العقلية المحيطة به لما تلقاه من علم فى العالم الغربى .

وكما أرى ليست المشكلة هى تجنب عالم التعليم الغربى ، ولكن فهمه واستيعابه بطريقة انتقائية بناءة ، فالعلوم تطورت فى الحضارة الغربية المعاصرة . والثـــابت عموما ان المظاهر العامة لهذه العلوم ينبغى أن تستقل عن علاقتها الخاصة بالمجتمع الغربى . ولنأخذ مثالا من التحليل النفسى . فعقده أوديب مفهوم علمى ثابت بصفة عامة ، ولكن وقوعها وظهورها يختلف باختلاف المجتمعات . لذلك فعند ما يدرس طالب آسيوى التحليل النفسى الفرويدى فى امستردام فانه ينبغى عليه أن يتعلم التحليل النفسى كنظام ، وأن يفهم تطبيقاته على المجتمع الغربى ، وأن يميز بطريقـة نقـدية مكونات التحليل النفسى ، تلك التى تصدق بصفة عامة وتلك المستنبطة من الأساس الثقافى للغرب ، وأن يأخذ فى اعتباره أى جوانب التحليل النفسى يمكن أن تطبق فى وطنه الآسيوى ، وليزيد من معرفته المنهجية ومفاهيم التحليل النفسى معتمدا على الوضع الآسيوى ليجعلها مؤثرة فى بلدة فى آسيا .

والطلاب ينبغى أن يدفعوا بوعى عن هذا الطريق من التفكير من خـلال برامج دراسية توضع بصفة خاصة بهدف تشجيع الاستيعاب الانتقائى . وهذه المناهج سوف تتناول مشكلات التقليد غير الناقد كمظهر للحركة العالمية للتفكير . وينبغى أن يتعلموا بواسطة أفراد من مختلف الثقافات ، ومن الضليعين فى مشكلة التفكير المقلد ، ومن المتخصصين فى علم اجتماع المعرفة ، وهم أنفسهم لا يكونون من أصحاب العقـول الأسيرة وينبغى أن يحاضروا بلغة مناسبة للفصـــــل الدراسى المكون من مختلف الثقافات . وفيما يتعلق بالمستوى فانى أقول السنة الثانية والثالثة . وكل فصل دراسى ينبغى أن يتكون من طلاب من نفس التخصص العلمى الواسع مثل : الطب ، العلوم الاجتماعية . والعلوم البيولوجية ، والعلوم الفسيولوجية ، أو علوم النبات . وينبغى أن يكون المدرسون متقنين من هذه التخصصات .

أى البلاد يجب أن تكون مسئولة عن تجهيز هذه البرامج الدراسية ؟ على سبيل المثال هل تجهز استراليا هذه البرامج للطلاب الآسيويين يكون فى استراليا ، أو ينبغى على البلد الآسيوى الوافد منه الطلاب تجهيزها ؟ من الواضح أن المسئولية تقع على عاتق الدول الآسيوية نفسها . واذا تولت المعاهد الاسترالية الأمر فان هــذه سوف تكون لفتة نبيلة منها ، ولكن هذا بالتحديد ليس واجبها لتقحم نفسها فى

مشكلة خاصة بمنع الطلاب الآسيويين من أن يصبحوا غير ممحصين للثقافة ومقلدين ومستهلكين سلبيين لها • فما الذى تستطيع أن تقوم به الحكومات الآسيوية من أجل طلابها فى الخارج ؟ بالنسبة للطلاب فى داخل الوطن يمكن تقديم مناهج دراسية جامعية حول مشكلة العقل أما الطلاب خارج أنحاء الوطن فان بعثاتهم فى الخارج يمكن أن تنضم كلها وتمول وترعى دورات دراسية صيفية قصيرة لهم بمساعدة الحكومة المضيفة •

والأساتذة ينبغى أن يكونوا مختارين بعناية من مجموعة العلماء المتحـررين من آسيا ومن البلد المضيف ، والكتب ينبغى أن تعد فى الموضوع ، والصحف الصادرة ينبغى أن تكرس لظاهرة العقل الأسير • وبقدر المستطاع ينبغى أن تنشر أعمال العلماء المتحررين من الأسر فى أروقة الجامعة • وينبغى أن تكون الخطوة الأولى هى أن نبدأ بمؤتمر عن العقل • ولكن كل هذا سيكون غير مفيد اذا كان المسئولون عن التخطيط والتنظيم هم أنفسهم مأسورين أو آسرين ، وهذا سوف يؤدى بنا الى نظير العقل أى العقل الآسر ، فمن وما هو العقل الآسر ؟

العقل الآسر هو العالم أو الباحث الغربى أو تابعه الآسيوى الذى ينقل المعرفة خلال الكتب أو المحاضرات بطريقة لا ترقى الوعى بمبادىء التفكير العلمى والاستنتاج• والخصائص الأساسية للعقل الآسر أن عرضه للعلوم غير مترابط وغير فلسفى وغير منطقى . كما انه ذو بعد ثقافى واحد • ان العقل الآسر ليس من الضرورى أن يصبح بالتعمد ، مثل العقل الذى لا يبحث عن الأسر شعوريا • انهما وسائل فرض وتضخيم البناء العقلى المتميز •

وعند ما يقوم العقل الآسر بتدريس علم النفس مثلا فانه لا يستخدم مصطلحات من غير الثقافة الغربية ، رغم ان هذه تكون مناسبة جدا لموضوعه • وهو لا يهتم عادة بالأساس الفلسفى لعلم النفس الذى يجعل تلاميذه يقدرون التحيزات الثقافية لعلم النفس • انه غير شغوف بالمشكلات غير الغربية حتى من وجهة النظر المرجعية المقارنة المحدودة • وفى حالة الآسيوى التابع ، اذا كان يهمل كعقل آسر ، فانه فى الوقت نفسه عقل • وكمثال واضح أستاذ آسيوى للفكر السياسى يدرس لتلاميذه الآسيويين الفكر السياسى للاغريق والرومان لا للصين أو الهند أو للعالم الاسلامى ، رغم ان هذه مناسبة جدا للمجتمع الآسيوى المعاصر •

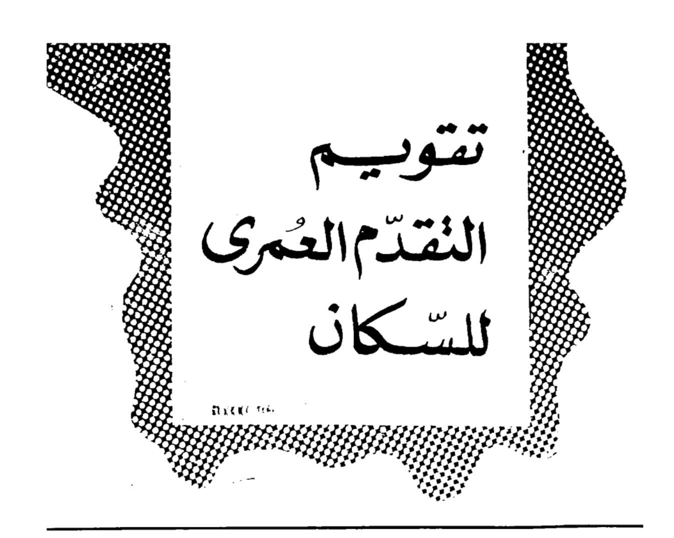
ان مفهوم العقل لا يشير الا الى جزء من التشكيل العقلى الكلى للفرد ، وهـو يتعايش مع العناصر المختلفة الأخرى • وما هى الا مظاهر واضحة للعقل قد تكون هى الانصياع المحدد بوضوح أو سهولة الانقياد المتكيف لدوافع المصـلحة الشـخصية • وهذه قد تكون ظاهرة جدا فى ظل النظم الديكتاتورية الظالمة عند ما تدور حول قضايا هامة للنظام ، ولا نزاع عليها ، مثل أيديولوجية السياسة أو قوة نفوذها •

والعلماء والمفكرون يكفون أصالتهم اذا كانت تتعارض مع نظام الحكم • عندئذ لا يكونون بالضرورة عقولا ، وهذا لا يعكس موقف الأغلبية العظمى للعقول فهذه

الأغلبية العظمى تكون دون أن يكون فى الموقف تبعا للظروف ما هو مفروض بالقوة لقمع الابداع وللكف بدلا من المسألة والانقياد بسهولة . وحتى من أجل ارضاء سلطات الحكم القائم يمكن للعقل المتحرر أن يكون أكثر فاعلية في اشباع الميول الأنانية عن عقل مأسور .

وبالاضافة الى ما يتعلق بالقضايا حول حساسيات سياسية وأيديولوجية للحكام فى النظم غير الديمقراطية فان هناك مجالا واسعا لمواقف يستطيع فيها العقل المتحرر أن يقدم مساعدته . وفى المواقف الديكتاتورية المختلفة ليس هناك نقص فى العطاء الابداعى بين العلماء والباحثين ماداموا يتجنبون الصراع مع السلطة الحاكمة أو الايديولوجية . وفى بلاد آسيوية كثيرة بعد الحرب العالمية الأخيرة ، وبالرغم من عدم وجود نظم الحكم الديكتاتورية ، كان انتشار العقول مع ذلك قد ازداد . وحتى النظم الآسيوية غير الديمقراطية لا تمنع عالم الاجتماع من أن يصبح مبدعا فى مجاله . وفى الأعمال اليومية قد يجارى الأشكال الظاهرية للانصياع ، ولكن هذه لا تجعله بالضرورة منصاعا للتفكير الاقتصادى لأساتذته فى اكسفورد أو موسكو أو بيركلى ، أو فيما يتعلق بالقضايا التى لها صلة بالسلطة الحاكمة فى بلده .

وفيما يتعلق باقتراحى المتعلق بالمقاييس التعليمية نستطيع أن نأخذ به لنقارن نمو المجموعة العقلية . وينبغى أن تكون مرجحة ضد عوامل أخرى كثيرة والعاملان الأكثر أهمية هما : اتجاه النخبة الحاكمة والابقاء على مجموعة المفكرين المتحررين ، وهما مؤثران بدرجة كافية لتوجيه الاهتمام والجهد حيال اعادة تشكيل العقول ، وهذان الشرطان المتكاملان لانجاح الحملة ضد الأسر العقلى نفتقر اليهما فى هذا العالم الثالث الذى يعتبر حتى هذه المرحلة من تاريخه العلمى والعقلى فى حيز العقل المأسور .



المتغير فى التوزيع العمرى للسكان الذى يحتوى على احتمالات تزايد معدلات الحياة واحتمالات الانخفاض النسبى لمعدلات الوفيات يمكن وصفه بكثافة العمر ، ويوجد الكثير من المطبوعات المنشورة عن توزيع العمر السكانى وأسبابه ونتائجه . كما أن تحليل تأثير كبار السن على النواحى المختلفة للحياة الاجتماعية لا يهتم بـه المهتمون بالدراسة الديموجرافية فقط ، بل يهتم به أيضا علماء الاجتماع وعلمـاء الاقتصاد وعلماء علم النفس وكذلك مخططو المدن وغيرهم . ورغم كل هذا الاهتمام فان الكثير فى هذا المجال لا يزال غير واضح ومعقد ومحل جدل .

ففى المقام الأول لا توجد دراسة شـاملة حول مسألة الافتراضات العـامة للعمر السكانى . وقد اعتبرت هذه الظاهرة فى شكلها السلبى نتيجة عكسـية للتغيرات الديموجرافية . وفى البحث عن تأثيرات كبار السن يفترض فى العـادة أن المجموعات السكانيةالأكثر تقدما تعتبر عاملا محافظا وجامدا فى التطور الاقتصادى والاجتماعى ، ولذلك فان أهم وظيفة اجتماعية للسـكان المتقدمة فى العمر كأفراد لديهم خبرات متراكمة وعامل مستقر فى حياة الانسان الاجتماعية قد أهملت كلية أو جزئيا . ويعنى هذا فى الحياة العملية أن الباحث يقلل من أهمية عملية التوزيع العمرى للسكان ، بدلا من أن يهتم بتحويل مسار التقدم فى العمر الى مدى الاستفادة من هذا الكنز الضخم من الخبرة والمعرفة لمتقدمى السن بصورة أكثر وضوحـا وتأثيرا .

بقلم : ڤالينتينا سيرجيڤنا ستشنكو

و ڤلاديمير پاڤلوڤتش پسكونوف

الاولى رئيسة قسم الديموجرافيا بالمعهد العالى للاقتصاد فى اكاديمية اوكرانيا للعلوم · وهى مؤلفة لاكثر من ٦٠ بحثا· والثانى أستاذ بالمعهد نفسه ، وقد نشر آكثر من ٥٠ بحثا· وقد نشرا معا خمسة أبحاث منها «مشكلة معدل الاحلال السكانى لجمهورية أوكرانيا السوفيتية الاشتراكية» عام ١٩٦٨ ، و «مشكلة المعيار المناسب لتقويم الوضع الديموجرافى بالنسبة للتطور الاقتصادى والاجتماعى بالاتحاد السوفيتى عام ١٩٧٢ ·

ترجمة : الدكتور على حافظ منصور

مدرس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة · حصل من جامعة انجلترا على الماجستير فى الاقتصاد عام ١٩٦٧ والدكتوراه فى الاقتصاد عام ١٩٧٠ · من مؤلفاته : «مقدمة فى العلاقات الاقتصادية الدولية» ؛ و «التنمية والتخطيط والاشتراكية» ·

ونحن نعتبر أن النظرة السلبية لهذه الظاهرة لم تحلل كما يجب ، فضلا عن أنها نظرة من جانب واحد ، وأهم من ذلك أنها تبعد الباحث عن بذل الجهود لاكتشاف التأثيرات الحقيقية والوسائل المثمرة للتغلب على المشاكل التى تظهر فى الخطة الاجتماعية الديموجرافية ·

ويؤخذ فى الاعتبار الاتجاهات الأساسية الظاهرة من تغيير التركيب العمرى لنسكان لجمهورية أوكرانيا السوفيتية الاشتراكية ، وبتحليل العوامل المحددة له يمكن الاجتهاد لتحديد مجموعة من الاتجاهات لتفسير عملية العمر السكانى كحقيقة واقعية تستلزم حلا جذريا مع مجموعة من الآراء المعروفة عن الخصائص الاجتماعية والديموجرافية وكذلك الآثار الاقتصادية الاجتماعية للعمر السكانى ·

ففى جمهورية أوكرانيا السوفيتية الاشتراكية بل فى اتخاذ الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ككل ، وأيضا فى بعض الدول المتقدمة اقتصاديا ، يعتبر كبار السن آكثر الملامح ظهورا فى الاتجاهات الحالية لتوزيع العمر السكانى ·فنسبة الشيوخ فى السكان بصفة عامة تزداد بصفة مستمرة ، وبالتالى يوجد تخفيض فى نسبة الأطفال والشباب فى مجموع السكان · فحسب التعداد العام لسكان أوكرانيا عام ١٩٣٦ وجد أن ٦ر٢٪ من السكان عمرهم ٦٠ سنة فما فوق ، فى حين كانت نسبتهم فى تعداد عام ١٩٥٩ هى ٥ر١٠٪ فقط وفى عام ١٩٧٠ وصلت الى ١٤٪ ·

ويجب ملاحظة أن من أسباب ارتفاع العمر السكانى انخفاض معدل المواليد • فرغبة الآباء فى تقليل نسبة الأطفال تعتبر هدفا يتمشى مع الرغبة فى جعل معدل الاحلال للسكان يساير الخواص الاجتماعية والاقتصادية المتأثرة بالثورة العلمية والتقدم الفنى • فالتحول الى الشكل المكثف للانتاج الاجتماعى من السلع جعل من الضرورى رفع كفاءة القوى العاملة وهذا بدوره له تأثير مزدوج فى تصرفات الازدواج بالنسبة لتربية الأطفال ، ففى المقام الأول نظرا للحاجة الى منح القوى العاملة الحالية مستوى أعلى من التدريب الوظيفى الاجتماعى أصبح من الضرورى منح العمال وقت فراغ أكثر من ذى قبل ، وتتوقف كمية هذا الوقت بصفة مباشرة على عدد أطفال العائلة • وبفرض أن كل شىء على ما يرام فان التحرك نحو تنظيم ولو ضيق لولادة الأطفال فى الأسرة يعتبر مؤشرا حاسما فى زيادة النقص فى وقت الفراغ المتاح لأفراد الأسرة • وفى المقام الثانى كلما زاد المستوى الاجتماعى والثقافى للعمال ازداد طلبهم بالنسبة للكيفية التى يجب أن يتعلم بها أطفالهم •

ويشترك معدل المواليد مع تغيرات الاستهلاك فى التأثير على اتجاهات الانتاج • فنتيجة للارتفاع المستمر فى مستوى المعيشة حدثت ثورة فى الطلب • ومادام استيفاء الاحتياجات الأساسية (كالطعام ، الملبس ، المسكن) فى الامكان فان ذلك يؤدى الى زيادة الطلب على حاجات أخرى أكثر تطورا ، مثل زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية المعمرة التى لا تنتج بكميات ضخمة • ويؤدى ذلك الى زيادة الفجوة بين الطلب ووسائل اشباعه • ولهذا تسعى بعض العائلات للتغلب على هذه المشكلة بتقليل عدد أطفال الأسرة • ولهذا فان خفض معدلات الاحلال السكانى تعتبر هى النتيجة الطبيعية للتطور الاجتماعى والاقتصادى فى الماضى •

وليس خفض معدل المواليد هو العامل الوحيد الذى يؤثر فى الوقت الحالى فى تقدم العمر السكانى • فقد اتضح من تحليل معدلات الوفيات للسكان حسب فئات العمر المختلفة فى « أوكرانيا » ، وكذلك من المعدلات المتوقعة فى المستقبل أن خفض معدلات الوفيات يعتبر عاملا هاما أيضا فى رفع نسبة الشيوخ بين السكان بصفة عامة • فجمهورية أوكرانيا السوفيتية الاشتراكية تعتبر من الدول التى تحتوى على أعلى معدلات للحياة وأقل معدلات لوفاة الأطفال الرضع (تحت سن الواحدة) • ففى الماضى عندما كان معدل المواليد غير منتظم وكان معدل الوفيات بين الأطفال الرضع مرتفعا جدا أمكن تطويل متوسط عمر الحياة عن طريق خفض معدل الوفيات بين الأطفال الرضع ، ولكن لم يؤثر هذا فى رفع نسبة الشيوخ بين السكان • أما فى الظروف الحالية حيث أصبح معدل المواليد منخفضا نسبيا كما أنه لم يمكن احداث أية تغييرات جوهرية فى معدل المواليد للأطفال الرضع فان أى احتمالات لزيادة متوسط العمر يمكن تحقيقها عن طريق خفض معدلات الوفيات بين الشباب من السكان ، وهذا بدوره يؤدى الى زيادة نسبة الشيوخ فى السكان •

كما أنه من الممكن أيضا فى المستقبل القريب أو البعيد ، اذا أمكن التغلب على أمراض الأوعية الدموية للقلب وغيرها من أمراض الشيخوخة ، احداث تخفيض جوهرى

فى مسببات الأمراض ومعدلات الوفيات عند كبار السن ، وكذلك تغيير فىالظروف الاجتماعية والديموجرافية التى ستحدث ثورة ديموجرافية ٠

لذلك فان عمليات تقدم السن تعتبر نتيجة مباشرة لاتجاهات العمليات الديموجرافية ، التى تعتمد بدورها على التقدم الاجتماعى والاقتصادى ٠ ومن ثم فأى محاولة لاعادة عجلات التاريخ لاحداث خفض فى العمر السكانى بزيادة معدلات المواليد سيكون مصيرها الفشل على الأقل فى ظل الظروف الحالية ٠ فالنقاش حول امكان رفع معدل المواليد من أجل وقف ارتفاع متوسط عمر الحياة يعتبر غير مقنع وخاصة فى الأجل الطويل ٠ وقد ظهر هذا النقاش بسبب عمليات الجمع البدائية التى أوضحت أنه من الناحية العملية من المستحيل تحييد الكثافة السكانية التى ساهمت فى نتيجة رفع السن العادية للوفيات ٠ والطريقة الوحيدة لحصر هذه العملية تكون عن طريق زيادة معدلات المواليد والاسراع بالزيادة الطبيعية للسكان الى درجة لا يمكن تصديقها فى الحقيقة ٠

ويوجد نقاش آخر ضد الاحتمالات غير المؤكدة عن التنبؤ بمدى المساهمة المتوقعة لزيادة معدلات الاحلال الى المجهودات المفروضة لكى تتغلب على التقدم العمرى للسكان وكذلك على زيادة الأعباء المفروضة على الطبقة العاملة فوق سن العمل القانونية ٠ كل هذه الحسابات تعتمد بالطبع على افتراض أن أقصى سن للعمل وهو هذه الحسابات تعتمد بالطبع على افتراض أن أقصى سن للعمل وهو مابين الخمسين والستين سيظل ثابتا ٠ وهذا بدوره يحمل افتراض أن مقياس الحياة العادية سيظل ثابتا ٠ فالحقيقة أن بعض الاحصائيات توضح أن توقعات الحياة العادية للانسان تتغير ببطء شديد ٠ وقد دفعت هذه الحقيقة أكثر من باحث للتشكك فى احتمالات حدوث أى تغير ٠ ورغم هذا فيوجد أكثر من سبب يوضح أن توقعات الحياة العادية للانسان فى تزايد مستمر ٠

فاذا كان من الممكن زيادة متوسط توقعات الحياة عن طريق خفض معدلات الوفيات للأطفال عامة والأطفال الرضع (تحت سن الواحدة) ، مع بقاء العمر العادى لمعدلات الوفيات كما هو ، فان ذلك ربما يبرر المجهود المبذول لخفض درجة تقدم السكان فى السن عن طريق رفع معدلات المواليد ٠ ولكن أى زيادة جوهرية فى متوسط عمر الحياة فى المستقبل لا يمكن احداثها الا عن طريق خفض معدلات الوفيات بين متقدمى السن من الشيوخ ٠ كما أن المجهودات العظيمة للحصول على تطور اقتصادى وديموجرافى كبير فى المستقبل ستكون ممكنة لا عن طريق توجيه تنظيم معدلات المواليد ولكن عن طريق المجهودات الضخمة التى يمكن أن تبذل لتطويل فترة النشاط الاقتصادى والاجتماعى لمجموعة السكان المتقدمين فى العمر ٠فالعمل علىزيادة العمر ، كما كتب « فيكنلوف » فى بداية هذا القرن ، يجب أن يسير جنبا الى جنب مع الاحتفاظ بالقوة والطاقة للعمل ٠

وفى الوقت الحاضر لا يزال يوجد الكثير من المجهودات الممكن عملها لزيادة العمر السكانى ٠ فالوصول الى طريقة لتمتع المجتمع بأطول فترة ممكنة من النشاط الاقتصادى والاجتماعى لا يعتمد فقط على الأبحاث المكثفة والأعمال المتطورة بالنسبة

للوسائل الجديدة الممكن استخدامها لخفض معدلات الوفيـــات ، ولكن أيضا يجب الاعتماد على امكان الاستفادة الكاملة بالطرق المعروفة للعلمــاء والمجتمع للمحافظة وتحسين صحة المجتمع الجسمانية والعقلية ٠ وانطلاقا من وجهة النظر هذه أصبح من المهم فى الوقت الحاضر أن ينمى فى أفراد المجتمع اهتمامهم بصحتهم بصــفة عامة ، وتشجيع سلوك الأفراد الذى يتفق مع فكرة ضمان حياة عادية مستقرة تمتـد لأكبر فترة زمنية ممكنة ، وفى هذا الاعتبار يجب أن تهتم الأبحاث الاجتماعيةالصحية كثيرا بالسلوك الاجتماعى للسكان ٠ وقد عولجت هذه الفكرة على نطاق ضيق جـدا عن طريق التعليم الصحى الذى يعتبر أكثر بقليل من معلومات عامة وأولية عن العادات الصحية ، مثله فى ذلك مثل المعلومات المعروفة عن السلوك الصحى للأغلبية العظمى من السكان ٠ ويجب ألا ننسى أن محتويات التعليم الصحى تزداد بصفة مســتمرة وتتشقق وتصبح أكثر تعقدا نظرا لمعرفة بعض الحقــائق الجديدة ٠ ففى هــذه الأيام أصبح لدى الأطباء عمل معقد ومسئولية ضخمة بالنســبة لتعميم التعليــم الصحى الذى يحتوى على كمية أكبر من المعلومات الحديثة عن السلوك الصحى المعقول فى جميع مراحل الحياة وخاصة فيما يتعلق بالعلاقات الانسانية ٠ والواقع أنالمطلوب هو شكل جديد للتعليم الصحى مبنى على الحياة العملية وعلى جميع التوصياتالمناسبة والمقترحة من علماء الاجتماع وعلماء الأحيــاء الاجتماعى ٠ وفى هذا الشأن يقترح « توملن » العالم الصحى والاجتماعى والديموجرافى الشهير ، فيما كتبــه منذ ٥٠ عاما ، أن الصحة الاجتماعية يمكن أن تظهر أهداف السلوك الانسانى التى تجاهلهــا تماما الطب كعلم مستقل ، واعتبر أن المريض كهدف مستسلم للطب العلاجى ، فلقد أيقظت الصحة الاجتماعية فى أغلبية الشعب العزيمة نحو الصحة ، ونبهت المجتمع لكثير من الاضرار على الصحة ، وأيقظت أيضا التعقل فى تحمل مسئولية الصحــة بالنسبة للمجتمع والأجيال المقبلة ٠

وبصفة عامة يجب أن نأخذ فى الحسبان أن التحسن فى الأحوال المادية للحياة لا يمكن بمفرده أن يؤثر فى نظام الأوضاع المتعددة الشديدة التى تكون نتيجــة المتقدم التكنولوجى ، والتوسع فى نظام المدن ، والنمو السريع للحياة ، الخ ٠ ولكى يمكن منع وحل التناقضات الطبيعية فان الجزء الأكبر يعتمد على الناس أنفسهم وعلى مجهوداتهم فى تطور ونجاح علاقاتهم الشخصية واتصالاتهم ٠

فلا يزال من الممكن عمل الكثير لمنع انهيار النظام البشرى قبل أوانه وبالأخص جهاز الأعصاب ، ولهذا السبب يبدو أنه ليس من المســتحيل تحسين المســتوى الصحى وزيادة متوسط عمر الحياة ، على الأقل فى المستقبل البعيد ، وذلك بسبب الانقلاب الكبير فى اكتشاف الأدوية ٠ ولكن بدون مجهودات مستمرة ومتطورة لتحسين المستوى الصحى للعمل ووسائل الحياة ، وبدون تحسين فى علاقاتنا وبدون التوسع فى اكتشافات الأدوية ليصبح جزءا من تفكير وتدريب المختصين بالطب ، ستصبح كل هذه الآمال من المستحيل تحقيقها ٠ وباستعمال كل الوسائل الممكنة للتغلب عــلى مشكلة الوصول الى سن الشيخوخة قبل أوانه ، بما فى ذلك الوسائل المشــار اليها سابقا ، يمكن بدون شك احداث زيادة أكثر فى متوسط العمر ٠ كما يمكن

مساعدة المجتمع للتمتع بحياة كلها نشاط اقتصادى واجتماعى ، خلال أكبر مدة ممكنة من السنوات ، وهذا بدوره سيصطحب بزيادة أكبر فى متوسط العمر السكانى

وحتى بفرض أن النجاح فى طب الشيخوخة فى المستقبل لا يؤدى الى اظهار سر التمتع بالشباب الأزلى فانه على الأقل يمكنه تأجيل هجوم الشيخوخة فى سن مبكرة . وكذلك يمكنه احداث تغير فى التكوين العمرى للسكان الذى يشبه من الوجهة الاقتصادية والاجتماعية تجديد شباب المجتمع عن طريق زيادة معدلات المواليد . ولذلك فانه فى المستقبل القريب أو البعيد لا خوف من أن يؤدى نقص المعدل المطلق لنمو السكان أو سرعة انتشار الشيخوخة بين السكان الى مشاكل اقتصادية واجتماعية خطيرة . فهذه المخاوف ، حتى فى هذه الأيام ، تكون الى حد كبير فى رأينا مقترنة بمحتويات الفلسفة العقلية لعمليات تطور السكان . وهذه العمليات لا يمكن تقويمها على أساس تحليل التغيرات فى القوة العددية المطلقة والتركيب العمرى للسكان وحسب ، فمن الضرورى عمل تحليل تفصيلى (على مستوى ديموجرافى أكبر) عن نوعيات مظاهر توزيع السكان ، التى لا يمكن دراستها مناسبة فى معزل عن الاحوال الاقتصادية والاجتماعية التى يعيش ويعمل فيها السكان .

ومن وجهة نظرنا ، تتمثل المظاهر الأساسية للشكل الجديد لمعدل الاحلال للسكان فى الدول الصناعية المتقدمة فى كثافتها العظيمة ، التى تعنى فى النهاية من الناحية الديموجرافية زيادة فى نسبة الشيوخ فى السكان بصفة عامة ، وتعنى من الناحية الاقتصادية استثمارات ضخمة فى القوة البشرية .

فالصناعة الحديثة تؤدى الى زيادة مستمرة فى الطلب على الأيدى العاملة . ويتوقف ذلك على عدة اعتبارات ، منها : التأهيل ، مستوى الخبرة العام والدقيق ، مدى الاستعداد للأفكار الجديدة ، مدى القدرة على الاستفادة من المعلومات المتاحة ، مدى القدرة على التجديد . لذلك كلما كان السكان أكثر نضجا ولديهم خبرة اجتماعية وبالأخص خبرة مهنية (عائد الاستثمارات المادية فى القوة البشرية) أمكن تطور السكان بصفة عامة وزاد أملهم لا فى التطور العلمى والفنى فقط ولكن أيضا فى التطور الاجتماعى والثقافى .

ان تقدم العمر السكانى يشجع على تجميع الخبرات الاجتماعية . وبذلك فالمشكلة ليست هى تحسين صحة كبار السن والشيوخ من المجتمع ، بل التأكد من أن النظام بالكامل للتمدن وتقدم الأجيال المتتالية للسكان يمنع احتمالات التدهور العظيم لصحتهم العقلية وحالاتهم النفسية ، أكثر من اهتمامه بصحتهم البدنية . ولذلك يجب التحسين الجذرى للتعليم وتربية الأجيال الصغيرة واعطاؤهم فرصة أحسن للتمسك وتطور الصفات الاجتماعية الجديدة خلال فترة حياتهم . وهذا بدوره يعنى نقل كل النظام المعقد للتعليم العام والخاص الى نظام تعليم مدى الحياة يخصص لكل المجموعات العمرية للسكان . وهذا بدوره يعنى أيضا اجراء تغييرات جوهرية فى كل أشكال المنظمات الموجودة وفى الاطار الفنى للتعليم واعادة النظر فى الكثير من عادات التفكير المستقر عليها ، ويشمل ذلك أيضا التحول الجذرى فى

أحوال العمل لكى تصبح على خط واحد مع الأحوال الجسمانية والنفسية لكل المجاميع المختلفة من الجنس والسن بالنسب للسكان بصفة عامة .

الاتجاه الحالى فى العمليات الديموجرافية والتوزيع العمرى للسكان يجعل من الضرورى القيام بالأبحاث المتداخلة لعمليات التقدم العمرى للسكان وتأثيره الاقتصادى والاجتماعى . فالاعتقاد السائد أن التقدم العمرى للسكان ما هو الا ظاهرة سلبية غير صحيح ، لأننا نعتقد أن صلاحية هذا الاعتقاد يجب أن تواجه بالحقائق . فلابد اذن من دراسات متخصصة لتحديد كيفية التعويض السكانى من جهة ، ومن جهة أخرى كيفية زيادة اطالة العمر ، واطالة مدى النشاط الاقتصادى للأجيال الحالية التى تعتبره من وجهة نظر نشاطهم الاجتماعى والاقتصادى والديموجرافى وسيلة لزيادة المنطلقات الديموجرافية والقوة العاملة للمجتمع . فالنظرية التى ترى أن الشباب أكثر ملاءمة واستجابة للتغير الوظيفى قد اصطحبت بالتعبئة العظيمة الاجتماعية والمهنية للقوة العاملة فى وقت التقدم العلمى والتكنولوجى ، ولهذا السبب فان الأجيال الشابة قد أدخلت عددا من المنافع الجوهرية التى لا يمكن اعتبارها مجرد صدفة . ورغم ذلك لا توجد حتى الآن احصائيات متوفرة عن طبيعة ومدى العلاقة بين العمر وانتاجية العامل حتى ولو بالنظرة السطحية الاقتصادية والفنية . ثم ماذا يكون أيضا مقدار الكفاءة فى عمل أى شخص مبتكر أو عالم أو فنان ، تكون الخبرة الطويلة بالنسبة له لها دلالة خاصة . فمما لا شك فيه أن الدراسات والأبحاث الواسعة فى العلاقة الاقتصادية والاجتماعية للأنواع المختلفة للتكوين العمرى للسكان قد غيرت الكثير من المعلومات المعروفة فى هذا الموضوع .

كذلك توجد مشكلة أخرى أثيرت بسبب كثافة التوزيع العمرى للسكان ، ورغم اهمية هذه المشكلة فانها لم تنل ما تستحقه من دراسة . وهذه المشكلة هى رفع سن المعاش . فانه من المهم امتداد فترة العمل ، ويجب أن تجرى دراسات وأبحاث مستفيضة لاكتشاف الآثار الاجتماعية الصحيحة من هذا الامتداد . ويمكن فى هذه الحالة بكل ثقة أن نضع مقدما الفروض الممكنة لحل هذه المشكلة عن طريق وضع معادلة أكثر مرونة حيث يمكن للناس من كل الجنسين وفى أعمار مختلفة استخدامها بما يتناسب مع قدراتهم ، على أن ناخذ فى الحسبان أن التطور فى الانتاج المصطحب بالثورة العلمية والفنية يعد باعثا الى المزيد من الاستخدام المكثف للعناصر الطبيعية فى التوزيع الحالى للعمل . وبأخذ كل الاعتبارات فى الحسبان يتبين أن حالات التحول العادية من موظفين نشيطين فى الانتاج الى متقاعدين عن الانتاج فى الوقت الحالى تعتبر تحولا الى المعاش بالتدريج ، وبمعنى آخر خلق حالات يقل فيها عمل الموظف المتوقع عند تقدم عمره ، ويخفف عبء العمل عليه بالتدريج . ويجب أن يحتوى ذلك على العمل نصف الوقت وتغيير نوع الوظيفة بالنسبة للمتقدمين فى السن ، ودفع جزء من المعاش لتعويض النقص فى الأجر نتيجة تخفيف عبء العمل ، والقنوع فى سن التقاعد على المعاش حسب المهن المختلفة ، وهكذا . كل هذا سيعطى مواضيع مختلفة للبحث فى مدى استمرار فترة العمل الكامل فى أنواع الأنشطة

المختلفة (السن وطول فترة الخدمة كعوامل تحدد كفاءة العمل) ، وكذلك العوامل الصحية ، وطول فترة عمل الموظف فى المهن المختلفة ·

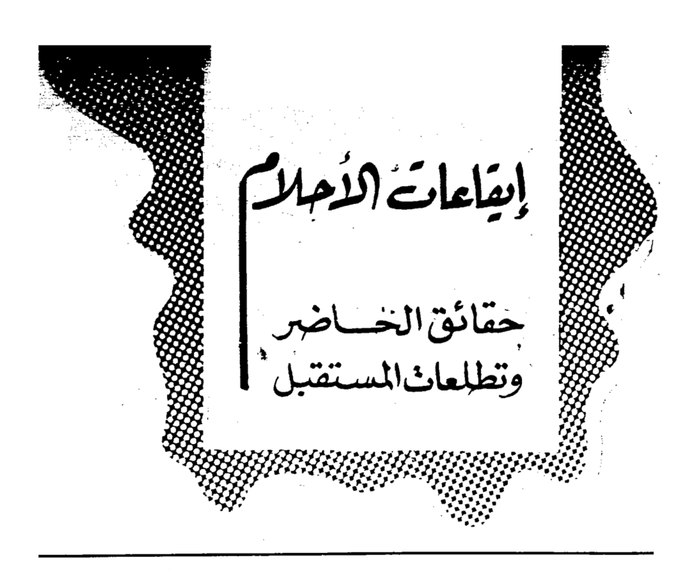
فاذا أمكن تحديد سن المعاش بالدقة فان ذلك ربما يعنى أن العمل الاضافى المتوقع لفئات السن المتقدمة غير مستقل · وهذا ليس له مبرر اقتصادى ، وبالاضافة الى ذلك يسير ضد المصالح الاجتماعية ·

وفى الحالات المتقدمة تصبح هذه العوامل ذات الطابع الديموجرافى التى تجعل من الممكن استخدام العمل المتوقع لكبار السن فى الانتاج فعالة بصفة مستمرة · وكنتيجة للتغير فى تركيب العائلة ، الذى أصبح أقل تأثرا بظروف خفض معدل المواليد ، يقوم كبار السن الآن بدور صغير فى وجود الأجيال الصغيرة · ويوجد أيضا عامل آخر ساعد فى خفض مسئولية ربات البيوت التى يجب أن يتحملها كبار السن ، وهو تطور الخدمات الحكومية السابقة للتعليم المدرسى وخدمات المجتمعات المحلية ، كذلك ملاءمة بناء المنازل للتكوين البسيط للعائلة الصغيرة فى هذه الأيام له هذا التأثير ·

يجب ملاحظة أنه عند انتهاء فترة التحول الديموجرافى لا يمكن أن تكون أية محاولات متعمدة للتأثير على التطور الديموجرافى مجرد محاولة للسعى لتحسين حالات ولادة الأطفال ، بل يجب أن نهتم أيضا بايجاد طرق مختلفة لاحداث تحسن أفضل فى صحة السكان ولتطويل مدة العمل بكامل طاقتهم ·

ولقد وضع النظام الاشتراكى الأسس اللازمة لتناسق التطور الديموجرافى وايجاد سياسة عملية ثابتة للسكان · ففى التنمية المتطورة وتبلور المذهب الاقتصادى الشيوعى لا تقتصر مقاييس السياسة الديموجرافية على الوظيفة المباشرة لايجاد تسهيلات اضافية مطلوبة للعمليات الديموجرافية ، وخاصة سلوك الجنس البشرى لاعادة تكوينه · ففى ظل النظام الاشتراكى أصبحت السياسة الديموجرافية فى تزايد مستمر كأداة طويلة الأجل لخلق الوسائل الباعثة على ولادة الأجيال المتلاحقة بمستوى أعلى وبشكل متوازن فى التقدم ·

فالنظام الاشتراكى يدعو لانتشار سريع لتعريف المجتمع بالمشاكل الديموجرافية ، فى حين يحتاج المجتمع العربى الى فهم عميق جدا لأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وهذا بدوره ربما يحول الكثير من المشاكل غير الديموجرافية الظاهرة فى الكثير من محيط السياسة الاجتماعية الى مشاكل ديموجرافية ظاهرة · وذلك يرجع الى أنه فى ظل الاشتراكية توجه كل الأنشطة أولا وأخير الى الرجل واحتياجاته · وفى التحليل الأخير جعل اكتشاف هذه الحقيقة من المهم أن ناخذ فرضا شاملا للظروف الديموجرافية لأكبر دائرة ممكنة للمقاييس الاقتصادية والاجتماعية يكون لها تأثير ، وكذلك الظروف الاقتصادية والاجتماعية للتطور الديموجرافى ، كما أن دراسات أعمق من ذلك وعلاقات شاملة لظاهرة التقويم العمرى للسكان ستضع أسسا علمية واضحة لتحل بنجاح كل المشاكل التى يمكن أن تظهر فيما يتعلق بتطور هذه العمليات فى ظل المجتمع الاشتراكى ·



إيقاعات الأحلام

حقائق الحاضر وتطلعات المستقبل

ليس هناك تعريف للأحلام يخلو من الغموض ، ونظرا لتعاقب النوم واليقظة، فقد اعتبر النوم زمنا طويلا توقفا عن النشاط يقصد منه استعادة القوة ، كما اعتبر انقطاعا للوعى والسلوك ، ولكننا اليوم نعلم أن الفترة الليلية التى ننام فيها يشغلها نوع من نشاط الوعى ونوع من السلوك يختلفان عما نمارســـه فى أثناء النهار ، وهذا النشاط الليلى أساسى ومرتبط ارتباطا حميما بنشاط الفترة النهارية ·

ومع بداية القرن الحالى كان بيبرن (١٩٦٣) قد بدأ يؤكد ما لتعاقب النـــوم واليقظة من أهمية حيوية ، وكان يظن أن هذا التعاقب يمثل وظيفـــة من الوظائف الفسيولوجية الأساسية للمخ ، الا أن فكرة استخدام دراسته تلك لبحث وظيفـــة المجموع العصبى نفسه تعتبر تطورا محدثا ·

وقد درست حركات العين السريعة بطريقة الملاحظة المباشرة ثم بعد ذلك بواسطة التسجيل الكهربائى ، فأظهرت تلك الدراسات أن أطوارا من حركات العين هـــذه تحدث عدة مرات في أثناء النوم ، وأن لها خصائص يبينها التخطيط الكهربائى تذكرنا بخصائص تلك الأجزاء من قشرة الدماغ التى ظهرت مؤخرا فى سلم التطور ، ومن هنا جاء اصطلاح « النوم المنشط » ، واذا أيقظنا شخصا ما عند هـــذه اللحظة فانه يخبرنا بأنه كان يحلم (ديمنت وكلايتمان ١٩٥٧) ، وكثيرا ماتكون الأحلام مفعمة بالأفعال (ديمنت وولبرت ١٩٥٨) ، وتبعا لخصائصه الكهربائية

بقلم : أولجا بيتر - كوادينز

طبيبة ومديرة ابحاث الصندوق البلجيكي الوطنى للابحاث العلمية ؛ وهى ملحقة بقسم تنمية الابحاث المتعلقة بالامراض العصبية بمؤسسة بورده بنج للابحاث فى انتورب · لها عدة مؤلفات تعالج الجوانب العديدة لظاهرة النوم ·

ترجمة : الدكتور محمد عماد فضلى

استاذ الامراض العصبية والنفسية بكلية الطب بجامعة عين شمس · وهو حاصل على عضوية كلية الطب الملكية بادنبرة· وهو امين عام المجمع المصرى للثقافة العلمية · وعضو فى كثير من الجمعيات العلمية · وله عديد من البحوث والمقالات بالعربية والانجليزية بمصر والخارج ·

يقترب هذا الطور مما نلاحظه فى طور النوم الذى يسبق التيقظ ، وان لم نجد فيه توترا عضليا ، كما أن عتبة التفاعل مع العالم الخارجى تكون مرتفعة بشكل خاص · وذلك الوجود المتزامن لهذين النوع ين من الخصائص المتباينة التى تبدو عليها المفارقة دفع جوفيه وميشيل (١٩٦٠) الى تسمية هذا الطور بالطور المفارق ، وتكون نسبة هذا النوم المفارق الى الفترة الكلية للنوم ثابتة بشكل ملحوظ عند الشخص السوى ، وترتفع هذه النسبة عند مولد الطفل ، وسرعان ما تستخر عند مستوى يطابق مستوى البالغين ، كما تنقص نقصا يسيرا بين كبار السن · ومن ناحية أخرى نجد أن النوم المسحوب بموجات كهربائية بطيئة لا يتم تنسيقه ولا استقراره الا بعد ذلك ، كما أنه ينحو نحو فقد التناسق بتقدم السن (بأسوان وزملاؤه ١٩٦٥)

وتمثل هاتاو الحالتان من النوم والأحلام نهاية عملية مركبة تشمل سلسلة كاملة من مستويات النشاط هى نفسها وعلى وجه الدقة تلك التى يحدث عندها تنظيم الانفعالات والذاكرة ولهذه الأسباب ظلت دراسة حالات النوم ـ خمسة عشر عاما ـ موضوع نشاط متمركز للبحوث البيولوجية والبحوث فى مجال علم النفس المرضى ، وليس لهذا أهمية نظرية فحسب ، ففى عالم يعتمد كل شىء فيه على الكفاءة على مستوى الأفراد والمجتمعات معا · قد تصبح معرفة السلوك أثناء النوم

ذات أهمية حيوية لا ن وجهة نظر الأداء البشرى فحسب بل من وجهة نظر المحافظة على التوازن العقلى للانسان كذلك ٠

النشأة التطورية لحالات النوم

اذا تتبعنا أطوار نمو الانسان وجدنا أن حالات اليقظة والنوم تتخذ شكلا مركبا لا يمكن ملاحظته الا بدراسة الأطفال الحديثى الولادة والخدجاء (١) ، وعندئذ يتضح لنا أن تعاقب هاتين الحالتين بتدرج فى نشأته ٠ كما نجد أن ما يتغير عبر مراحل النضج ليس هو مجرد حالة النوم بل تتغير معها المدة النسبية لحالات النوم واليقظة ٠ فى البداية لا يخضع تنظيم طول هذه الحالات الاليكانيزمات أجزاء المخ التى تقع تحت القشرة ، الا أن هذا الطول يصبح فيما بعد جزءا من الدوائرالعصبية التى تشمل قشرة المخ نفسها ، وقد وصفت « بترى كوادينز » المميزات الخاصة لهذا التغير سنة ١٩٦٩ ٠

وبين يقظة الوليد غير الواعية وبين يقظة البالغ التامة أثناء النهار نجد طيفا مستكملا من الحالات المتوسطة ٠ وعلى كل حال فان نضج حالات اليقظة والنوم لا يتضح ، عن طريق الزيادة التدريجية فى فترات اليقظة وحدها بل يضاف الىذلك قدر من الوعى أكثر حدة ، كذلك تكيف حالتى اليقظة والنوم مع ايقاع ساعات اليوم الأربع والعشرين وللظروف المحيطة والاحوال الاجتماعية ٠

أما نوعا النوم السابق وصفهما عند البالغين فاننا نجدهما أيضا بين الاطفال الحديثى الولادة ٠ ويتميز النوم الهادىء — كما يدل عليه اسمه — بايقاعات منتظمة فى وظيفتى القلب والتنفس ، كما يتميز بانعدام حركات العين والوجه وبسكون الجسم وتتخلله اختلاجات بين وقت وآخر ، ويظهر هذا النوع متأخرا فى سلم التطور ، ويكون غائبا حقيقة عند الأطفال الصغار السن جدا وأولئك الذين يولدون قبل أوانهم ، ثم يأخذ فى النمو جنبا الى جنب مع النوم المفارق منبثقين معا من حالة تيقظ غير منسقة ، وتصحب ذلك فى تخطيط المخ الكهربائى تجمعات متفرقة من الموجات المغزلية الشكل ذات تردد يتراوح بين ١٢ و ١٤ موجة فى الثانية مما يجعل هذا النوم الهادىء قريبا من نوم البالغين البطىء ٠ وهذه الخصائص تكون طفيفة جدا ، وستصبح هذه الخصائص فيما بعد مؤشرا هاما لحالة المجموع العصبى أول صور النوم الثابتة التى لا تعتريها فى أثناء النمو سوى تغيرات فى الشكل المركزى الوظيفية ، وهى تختلف تبعا لدورة الهرمونات عند البالغين وتبعا لعمر الطفل وقدراته على التعلم ، ولذا تصبح مؤشرا على هذه النواحى ، وستبقى هذه الخصائص الجسمية والنمائية (٢) لهذه الحالة من النوم هى نفسها خصائص النوم الهادىء عند البالغين ٠

---

(١) الخديج : هو المولود قبل تمام أيامه ، أى المبتسر ٠

(٢) نمائية : أى المتعلقة بالنمو الجسدى فى أبسط مظاهره ٠

ويتميز النوم المفارق بتنفس سطحي غير منتظم مع نبض غير مستقر تصحبه حركات هينة في اليدين والقدمين مع تعبيرات للوجه متسعة المدى ، ويسرع التنفس الى درجة ملحوظة ، ويصحب ذلك دفعات من حركات سريعة للمقلتين ، واذا أعطينا الطفل بزازة (١) في أثناء هذه الحالة فانه يبدأ في مصها ، الا أنه لا يمسك بها بين شفتيه الا لثوان قليلة ليتركها بعد ذلك تسقط ، ويرجع هذا بلا شك الى غيبة توتر عضلات الشفتين في أثناء هذا الطور من النوم المفارق • وعندما تظهر حركات العين عند الانسان البالغ النائم يتوقف نشاط عضلات الذقن ، ويكون اختفاء توتر العضلات ظاهرة متأخرة في أثناء النوم اذا ما قورنت بظهور حركات المقلتين ، وهي لا تظهر الا عندما يصل الطفل الخديج الى استكمال فترة الحمل أي الأربعين أسبوعا •

وعلى هذا فنحن نرى في أثناء النمو أحداثا عديدة لا تناظر الا معلما واحدا من معالم النوم المفارق هو حركات المقلة السريعة بوجه خاص ، وقد ثبت أن أكثر معالم النمو الوظيفي للمجموع العصبي دقة هو تحليل هذه الحركة المقلية عند حديثي الولادة الذين تتفاوت فترات حملهم • وهناك نوعان من ترددات حركة العين ، النوع الأول يزيد فيه التردد عن مرة في الثانية ، والنوع الثاني يقل فيه التردد عن مرة في الثانية ، والنوع الأول هو وحده الذي يتغير مع النضج ، وهي حالة موجودة بالفعل عند الأطفال الخدجاء ، الا أنها تكون مفصولة بعضها عن البعض بفترات طويلة من حالة التيقظ الأولية المعروفة باسم النوم غير المميز (٢) ، كما تفصلها برهات قصيرة من النوم الهادىء • ولا تقل هذه الفترات الفاصلة بين ترددات حركات العين الا عند الاطفال الحديثي الولادة المستكملين لفترة الحمل • وزيادة على ذلك نجد أن ترددات هذه الحركات المقلية لا تتعاقب من أحد أطوار النوم المفارق الى طوره الآخر الا بعد استكمال أجل الحمل • وهذه الترددات الحركية هي التي تمكننا من تمييز الأطفال الحديثي الولادة المصابين بمرض المنغولية (٣) والمولودين بأحجام أقل من المنتظر بالنسبة لعمرهم من الأطفال الأسوياء الحديثي الولادة •

والأطفال الذين يقل حجمهم عما ينتظر بالنسبة لعمرهم ينتظر أن يتخلفوا في نموهم النفسي والعقلي • والحق أن النقص في ترددات حركات المقلتين يصل الى حد ذي دلالة عند الأطفال غير الأسوياء •

---

(١) البزازة : هي ما يعطى للطفل في فمه ليتلهى به (مجمع اللغة العربية) •

(٢) النوم غير المميز Undiferentiated Sleep

(٣) مرض المنغولية Mongolism مرض خلقي يسببه عيب في عوامل الوراثة (الصبغيات) ويصبح فيه الطفل ذا سحنة تشبه سحنة المغول ؛ مع تاخر في النمو العقلي مع بعض التغيرات المرضية في القلب والعينين وخلايا الفم (المترجم) •

وعند الأطفال الأسوياء تستقر شدة حركات العين وطول الدورات الخاصة بحالة الوعى هذه عند حوالى نهاية السنة الاولى من العمر ، وهذه الحالة من الوعى هى التى تظهر خلالها الأحلام . أما عند المنغوليين فتصل دورات النوم المفارق الى المدى المميز لعمر البلوغ عندهم منذ الأسبوع الثانى من عمرهم ، متمشيا بذلك مع نقص حركات مقلتهم ، ويمكن تفسير ذلك بأنه اختزال للوقت اللازم للنضج ،ولدينا بعض الأدلة التى تشير الى أن الأطفال المتخلفين عقليا يجمعون بين تأخر النضج وبين انحدار فى وظائف المخ سابق لأوانه .

وهكذا تبين لنا دراسة النوم عند الأطفال الحديثى الولادة والخدجاء أن معالم التخطيط الكهربائى لموجات المخ والعضلات وحركات العين تنمو مستقلة بعضها عن بعض ، ففى أثناء النضج نجد أن ازدياد نشاط موجات المخ يصحبه اختفاء نشاط العضلات الكهربائى وظهور حركات المقلة السريعة بحيث يضاف بعضها الى بعض تدريجيا وينتهى امتزاجها بظهور كيان موحد نسميه « النوم المفارق » .

وقد مكنتنا تلك المعايير المأخوذة من التخطيط الكهربائى المتعدد من أن نقصر حالة التيقظ التى تظهر فى أثنائها أول ابتسامة بشكل دقيق على الطور المفارق من النوم (بترى كوادنس ولاروش ١٩٦٦) . فقد وصف تشنج ولاروش (١٩٦٥) ظهورها التلقائى منذ لحظة الولادة ، ومما تجدر ملاحظته أنها تظهر فى طور النوم المفارق فى شكل مستكمل التنسيق ومميز عن الكشرات المختلجة لقسمات الوجه لوقت طويل قبل أن يمكن استثارتها عن طريق تعبيرات وجه الأم (تشنج ولاروش ١٩٦٥) ، والابتسام فى أثناء النوم ظاهرة معروفة وصفها فوجل منذ سنة ١٩٦٧ (ذكرها زيبرلنج ١٩١٣) .

وفى أثناء الأسابيع الأولى من العمر يزداد طول المدة التى نقضيها فى يقظة كلما نقصت مدة النوم المفارق ، ويتطابق ظهور الابتسامات فى أثناء اليقظة عند حوالى الشهر الأول من العمر مع نقص فترة النوم المفارق ، ويوحى هذا التطابق بأنه حتى عند الطفل الرضيع توجد رابطة تربط بين النوم المفارق وحالة اليقظة . وقد لاحظ تايتلباوم (١٩٥٤) حركة المقلة عند البالغين فى أثناء فترات التركيز الذهنى فدعاه ذلك للتقدم بنظرية تقول بأن حركات العين فى حالة اليقظة وتلك التى تحدث فى أثناء النوم قد تتبع كلها فى حدوثها طريقة واحدة .

ويتولد النوم الهادىء والنوم المفارق عن حالة غير مميزة تماثل حالة شبه اليقظة وقد سميت تلك الحالة بالوسن أو التهويم (١) أو بالنوم غير المميز (بادميلى وفينر ١٩٦٧ ، بترى كوادنس ولاروش ١٩٦٦) . وفى أثناء هذه الحالة غير المميزة تحدث حركات متقطعة للمقلتين لا ينتظمها نسق محدد . ويحتفظ بتوتر العضلات ويكثر حدوث الفزعات (٢) الحركية ، ولهذه الأسباب اعتبرت هذه الحالة وما ينبع منها من

نوم مفارق حالة واحدة لوقت طويل، وهو ما سمي بالنوم النشيط (روفوارج وزملاؤه ١٩٦٤) • ويسود لدى الطفل الخديج تلك الحالة من النوم غير المميز ، ومن المحتمل أن تكون هذه الحالة وما يصاحبها من حركات المقلتين متفرقة ومن قابلية للحركة أكثر استكمالا ، تمثل جميعا تفريغا حركيا أكثر بدائية من النوم المفارق المصحوب بدفعات من حركات المقلتين السريعة وحركات الأطراف الضئيلة • ويسود هذا التفريغ الحركى الاجمالى عند الأطفال الخدجاء لأن مجموعهم العصبى الناقص لا يسمح بعد بكف هذه التغيرات الحركية الاجمالية الناشئة عن مناطق المخ الموجودة تحت قشرة الدماغ •

ومما يثير الاهتمام ملاحظة كيف يزداد هـذا الكف فى الوقت الذى تظهر عنده حركات المقلة السريعة ، ويحدث كل هذا وكأنه ارساء لقدر معين من عملية الكف التى تقـوم بها قشرة الدماغ يتناسب مع شدة التنبيهات التى تتعرض لهـا تلك القشرة ، وكأن حركة العين مؤشر يدل على هذه التنبيهات •

ويصل النوم المفارق الأصيل الى أقصى نسبة عند الولادة بعد فترة الحمل كاملة، وتكون دورات النوم المفارق قصيرة المدى وقت الولادة ، كما يتبع بعضها البعض على فترات قريبة ، ثم تطول مدتها فى أثناء شهور العمر الأولى ، مع نقص كثافة حركات العين ، واستقرار دورات النوم المفارق الذى يحدث عند حوالى نهاية السنة الأولى من العمر عند الأطفال الأسوياء يطابق استقرار كثافة حركات العين ، خصوصا تلك التى يزيد ترددها عن دورة واحدة فى الثانية ، وبعد السنة الأولى لا يعترى دورات النوم المفارق أى تغيير مهما حدث من تغير فى كثافة حركات العين •

الى أى مدى تنشأ أطوار النوم عند البالغ من تلك الاطوار التى نجدها عند الطفل الحديث الولادة ؟ هذا السؤال لا يمكن الاجابة عليه ، فالنوم غير المميز مرتبط بحالة اليقظة البدائية النشأة التى تختفى فى أثناء الأشهر الأولى من الحياة • ويذكرنا وجود حركة المقلة المتفرقة البطيئة بتلك التى تحـدث عند البالغ اذا ما نماثل للنوم ، كمـا تذكرنا بتلك الحركات الأكثر عددا التى تحدث فى أثناء النوم الهادىء عند الحوامل •

هل يحـق لنا افتراض أن طورا واحدا من النوم يختفى فى حـين ترسـخ باقى الأطوار ؟

ربما لا تكون تلك الأطوار أكثر من وحدات قسمت تقسيما اختياريا تبعا لما تبينه التخطيطات الـكهربائية المتعـددة • والملاحـظ أن التتابع الزمنى لأنماط التخطيـط الكهربائى للمخ عند البالغ النائم قابل للتنوع ، وقد أدى ذلك الى تصنيفات وصفية متعددة • والتصنيفات التى تستخدم الحروف لا تختلف فى أسـاسها عن تلك التى تستخدم الأرقام ، فمثلا الحرف « ا » فى تصنيف « لوميس » وزملائه (١٩٣٧) تناظر ايقاع « الفا » فى حالة اليقظة ، وحرفا « ب » و « هـ » يناظران على وجه التقريب مرحلة التخطيط فى المخ الكهربائى من « ١ » الى « ٤» فى تصنيف ديمنت وكلايتمان (١٩٥٧) ، الا انه بالرغم من أن مراحل النوم كما عرفها ديمنت و « كلايتمان » وكما نسقتها خريطة « رشتشافن » و « كاليس » قد مكنتنا من رؤية التتابع فى التخطيطات

الكهربائية المتعددة ، الا انها لم تأخذ فى الاعتبار التغير فى معايير النوم ، فى حين أثبت التحليل الكمى لهذه المعايير سواء فى مجال النشأة التطورية أو مجال النوم عند البالغين أنه أحسن الطرق لارساء نواحى الترابط مع سلوك الانسان أثناء النهار ٠

النوم فى أثناء فترة ما قبل الولادة

والتفاعلات المتبادلة بين الأم والطفل

اذا قدر لدراسة النوم أن تقدم اسهاما صحيحا فى معرفة بعض الآليات المخية المعينة فعلينا أن نربطها بسلسلة من مناهج الدراسة الأخرى وأن نطبقها على أشخاص لهم تاريخ معروف من حيث ظروف المولد والحياة فى داخل الرحم وكذلك من حيث تاريخ الأم والعائلة من الناحية الصحية ٠ واذا كان لملاحظة الطفل الحديث الولادة أن تمدنا بمعلومات عن فترة واحدة من فترات نمو النوم فالواجب أن نوجه الانتباه الى اكتشاف الشذوذ الذى قد يعترى النوم بمجرد ظهورها عند الأجنة ٠ وظروف البحث هنا أكثر صعوبة بالطبع وصعوباتها غير متناهية ، الا أن معرفة أول خصائص النوم داخل الرحم مسألة حيوية اذا كان لوجود هذه الخاصية وقت الميلاد دور تؤديه فى حياة الطفل العقلية مستقبلا بقدر معين ثابت ٠ الا انه لا يمكننا تبين النشاط المخى والمقلى للجنين عبر جدار البطن ، ولم يكن هناك مفر من أن يؤدى ذلك الى اجراء محاولات تهدف الى تحليل هذه الأنشطة عن طريق معرفة تكوين دورات النوم عند المرأة الحامل٠ وقد تبين لنا أن محاولات الاستبانة هذه محفوفة بالمصاعب ، واذا ما كانت هذه الدوائر غير سوية فان عملية اعادتها للسواء يحتمل أن تطرح مشاكل غدية وأيضية(١) لا نكاد نعرف عنها شيئا فى الوقت الحالى ، الا أن الجهد المطلوب يستحق البذل اذا ما فكرنا فى العبء الذى تلقيه آثار التخلف العقلى على العائلة والمجتمع ٠

يتغير النوم المفارق عند المرأة الحامل عند نهاية الحمل ، كما تزداد شدة نشاط عضلات مقلتيها (بترى كوادنس ١٩٦٩) ٠ والقيم العددية لهذه التغيرات تتناظر مع تلك التى نجدها عند الأطفال الحديثى الولادة بعد انقضاء مدة تماثل المدة التى حدث فيها هذا للأم عند نهاية الحمل ٠ كما أن التنوعات الكيفية والكمية لمراحل النوم الأخرى تذكرنا بخصائص النوم عند الأطفال الخدجاء الحديثى الولادة الذين مرت بهم هذه الفترة من الحمل (بترى كودانس ومساعده ١٩٦٧) ٠

وقد أثارت أوجه الشبه تلك بين نوم الأ والطفل تساؤلات تدور حول ما اذا كانت هذه التغيرات متزامنة بين الأم والطفل ، وبما أنه من المحال أن نسجل نشاط المخ عند الجنين عبر جدار بطن الأم فقد ثار التساؤل حول ما اذا كانت دراسة حركات الجنين سوف تمكننا من الكشف عن ارتباط نوم الجنين بنوم الأم ، وبذلك نلقى بعض الضوء على كثير من المشاكل المثارة حول نوم الطفل الخديج والحديث الولادة ،

---

(١) الأيض Metabolism : هو مجموع العمليات التى يتحول بها الغذاء الى مواد تكون أنسجة الجسم (المترجم) ٠

وقد أجريت التجربة على مدى أربع ليال متتابعة على سيدة فى أسبوعها الثالث والثلاثين من الحمل ، فوجد أن ترددات حـركات الجنين تزداد قليـلا كلما اختفى التزامن فى تخطيط المخ الكهربائى للأم ، الا أن هذه الزيادة لم تكن ذات دلالة احصائية ، ولم تزد حركات الجنين بشكل ذى دلالة الا عند ما ظهرت حـركات المقلة فى أثناء نوم الأم ، كما كانت سرعة تردد حركات الجنين أكثر قليـلا فى أثناء مراحـل النوم المصـحوبة بحركات المقلة المتفرقة ، وهو ما يشير الى تفريغ حركى جنينى أكثر شدة ، وقد نعيد هنا ما سبق قوله من أن حركات المقلة المتفرقة والتفريغ الحركى الاجمالى الذى يشمل كل الجسم بميزان النوم غير المميز أو النوم الأولى عند كل من الطفل الخديج والحديث الولادة فى حين يتميز النوم المفارق الأصيل ، مع ما يصحبه من حـركات المقلة التى تحدث فى دفعات ، بكفه التدريجى للنشاط العضلى ، مما لا يسمح بغير حركات هينة فى الأطراف (بترى كودانس ١٩٦٦) ٠ وبدراستنا لهذا الجنين ذى الثلاثة والثلاثين أسبوعا لم نتمكن من الوصول الى استنتاج على قدر من اليقين حول ما اذا كانت هناك حالة غير مميزة عند الجنين عند ما تمر أمه بحالة النوم الهادىء المصحوب بحـركات العين المتفرقة ، لأن الطفل الخديج المولود عند الأسبوع الثالث والثلاثين لا يمر بمراحل النوم الأربع فقط بل يبدى أيضا مظاهر سلوك اليقظة ، لكننا لا نعرف شيئا عمـا يوازى حالة اليقظة فى أثناء حياة الجنين داخل الرحم ٠

الا أن هذه الحقائق جعلت من الممكن أن نلمح وجود واحد أو أكثر من العوامل المسئولة عن كل من ظهور حركات المقلتين فى أثناء نوم الأم والنشاط الحركى عند الجنين ، والعامل أو العوامل التى ذكرناها يمكنها أن تفسر كف حركات الجنين عند حدوث حركات المقلة عند الأم على شكل دفعات ٠ وهذا الاستنتاج النابع من معلوماتنا الخاصة يظهر بوضوح فى دراسة أجراها شتيرمان (١٩٧٢) تبين أن الزيادة فى معدل حركات الجنين تكون عند أقصـاها قبل وبعد ظهور حركات المقلة السريعـة عند الأم مباشرة ٠ وعلينا أن نتذكر أن الحركات المتفرقة للعين تلاحظ فى أثناء النوم الهادىء الذى يسبق النوم المفارق ويتبعه على الفور (بترى كودانس وهاردى ١٩٦٨) ٠ ونحن نعلم أن الجنين والأم ــ باعتبارهما كائنات حية ــ ينتجان مجموعة كاملة من الهرمونات، وقد طرح فرض يقول بأن هرمونا واحدا ــ هو البروجستون ــ يعد مسئولا ، والحق أن البروجستون يزداد فى الدم بشكل ملحوظ فى أثناء الحمل (زاندر ١٩٠٠ . شورت واتيون ١٩٥٩) ٠ وتأتى نسبة كبيرة من هذا البروجستون من المشيمة ومنها ينتشر الى الأم والجنين فى وقت واحد ٠ وتؤكد التنويعات التى تطرأ على حـركات المقلة فى أثناء دورات التبويض والطمث صـحة هذا الفرض الخـاص بهرمون البروجستون ، الا أنه من المستبعد الى حد كبير أن تكون هذه التنويعات الفسيولوجية راجعة الى أثر هرمون واحد ، فقد لوحظت تنويعات النوم تحت تأثير عدد كبير من الهرمونات تتبع فى تأثيرها دوائر متطابقة فى المجموع العصبى المركزى ٠ وقد أظهرت تجارب التصوير الاشعاعى الذاتى (١) أن مركبات الاستيرويدات تتخذ لها موضعا فى المنطقة أمـــام

(١) Autoradiography

البصرية والمنطقتين النطاقية والحاجزية ومنطقة تحت المهاد البصرى (١) أى تلك المناطق التى تمتد من المجموع النطاقى الى المخ المتوسط وهى الأماكن التى أمكن عندها تعيين الآليات المسئولة عن النوم (ناوتا وكييرز ١٩٥٨) ٠

علاقة النمو بأنواع النوم المختلفة

انتهينا فورا من تبين كيف أن التحليل المنهجى لحالات اليقظة والنوم يمكن أن يعطينا معلومات مبكرة عن ظهور خواص معينة للتخلف العقلى ، كما مكننا من تفسير بعض الظواهر الخاصة بالأشخاص الأسوياء ٠ فمراحل النمو المتعددة فى المجال النفسى العصبى يصحبها تغيرات كمية فى حالتى النوم ، مما يجعل من هاتين الحالتين مؤشرين يدلان على نوعية التطور المخى ٠

ففى النوم الهادىء لوحظ نقص كمى فى الموجات الكهربائية للمخ ذات الشكل المغزلى عند الأطفال المتخلفين (لينارد وشولته ١٩٤٧ ، بترى كودانس ١٩٦٧) ٠ ابتداء من وقت البلوغ يزداد النشاط المغزلى الشكل زيادة ذات دلالة احصائية فى النصف الثانى من الدورة الشهرية وفى أثناء الحمل ، وبذلك نجد أن النوم يصبح دليلا على الدورات البيوبولوجية التى تحكم نوعنا الانسانى ٠

هـذه التنويعات فى معاييرالنوم ليست الا دلالات على حـدوث تغيير وظيفى فى قابلية المجموع العصبى المركزى للاستثارة ٠ وقد تم تبين أن هناك زيادة ذات دلالة تحدث فى كثافة حركات المقلة فى أثناء الحمل وعند نهاية الدورة الطمثية ، دون أن يصحب ذلك أى تغير فى مدة النـوم المفارق ، ويبدو أن دورة النـوم المفارق وكثافة حركات المقلة تكونان كيانين متميزين ٠ وقد لا يكون النمو المفارق الا دليلا على عملية تكيف فسيولوجى بكل ما يتميز به من تنشيط لموجات المخ الكهربائى واختفاء لموجات العضلات الكهربائية وظهور حركات المقلتين ، وكلها تظهر فى وقت واحد ، ويبرهن على ذلك خصائص نشوء النوم المفارق ٠ والتفاوت فى النسبة المئوية لهذا الطور من النوم التى نلاحظها عند مختلف الأفراد يصبح بذلك مؤشرا الى قدراتهم الفردية على جمع تنويعات مختلفة لظواهر ذات أطوار فى كل متكامل ، مثل حـركات المقلة التى يبدو أنها أكثر حساسية لفعل المؤثرات المختلفة ، ويعتبر التحليل التاريخى(١) لحركات المقتلين فى النوم المفارق أحسن وسيلة لدراسـة العوامل المورفولوجية الفسيولوجية الكامنة وراء التنويعات الحسية والحـركية لحالتى اليقظة والنوم ،وهناك ترابط بين خصائص أنماط حركة العين وبين نضج المخ ، وبتعبير آخـر نجد ترابطا ايجابيا بين أعمار الأشخاص الذين تجمعهم مرحلة عمر معينة وبين نسبة ذكائهم أو قدراتهم على التعلم ٠ فالقدرة على حركات المقلتين فى حالة النوم المفارق تقل بشكل ذى دلالة عند الأطفـال المتخلفين عقليا اذا ما قورنوا بالأطفال الأسـوياء (فاينبرج ١٩٦٨ وبترى

(١) التحليل التاريخى Diachronic Analysis

(٢) امام البصرية Preoptic Septal ـ تحت المهـاد ـ الحاجزية Limbic البصرى ـ النطاقية Hypothalamus وكلها مناطق قرب قاع المخ عندخط الوسط الذى يلتحم عنده النصفان الكرويان

كودانس ١٩٦٩) ، الا أن النسبة المئوية للنوم المفارق عند الأطفال المتخلفين قد تصل أحيانا الى المعدل السوى ، ويمكننا أن نصف انعدام الترابط بين مدة النوم المفارق وكثافة حركة المقلتين وصفا موضوعيا ، اذ أن معامل الترابط الذى وصفه سبيرمان جعل من الممكن أن نحدد العلاقة بين فترة النوم المفارق وظهور حركة العين ، ولهذا الترابط دلالته عند الأطفال الأسوياء فقط لا بين من هم متخلفون عقليا ، فعند هؤلاء لا يربط نواحى الشذوذ فى النوم رابط ما بنسق وراثى أو كيماوى حيوى كما قد يتبادر الى الذهن بداهة ، وترتبط مظاهر شذوذ النوم ترابطا خاصا بالتخلف العقلى ، ولكنها لا تتعلق بأى اضطرابات أيضية لا يصحبها اضطراب فى الذكاء (بترى كودابنز ١٩٦٩) .

ما هى العلاقة بين دورات النوم المفارق وبين نمط حركات المقلة عند الأطفال والبالغين اذا ما وصفت من حيث بعديها فى الزمان والمكان ؟ ان معدل دورات النوم المفارق عند كل من المتخلفين عقليا والأشخاص الأسوياء يظهر قدرا كبيرا جدا من الانحرافات العيارية (١) ، ولهذا يحق لنا أن نتساءل عما اذا كان هناك أية خاصية دورية حقيقية للنوم المفارق . اننا نتحرى الدقة بدرجة أكبر اذا ما اتخذنا معدلات النوم المفارق على أنها كم (٢) من وظيفة ما يمكن أن تضاف الى دورة اليقظة ولكنها ماتزال مجهولة لدينا ، ومن هنا تأتى بلا شك قدرة تلك الدورات للتكيف للظروف البيئية الاجتماعية ، ومن ناحية أخرى تكون هذه الدورات مشابهة عند كل من الأطفال الأسوياء والمتخلفين عقليا بخلاف ما نلاحظه فى مجال كثافة حركة العين . ويبدو أن هذا الثبات العام لدورات النوم المفارق يرتبط بوظيفة أساسية تتعلق بالحياة فى حين لا يربطها شىء بالنشاط العقلى . ولا يتوقف ايقاع النوم المفارق الا عند الاصابة بالأمراض المردية ، اذ يحدث هذا التوقف قبل الوفاة بوقت قصير . فاذا ما أجرينا تخطيطا كهربائيا للمخ أثناء النوم عند الأطفال المصابين بالتهاب الدماغ التصلبى الكلى تحت الحاد (٣) فى مراحله المختلفة نجد أن الطبيعة الدورية للنوم تختفى تدريجا كلما دنا أجل مريضنا الصغير (بترى كودانس وفان بوجارت تحت الطبع) .

قد تكون وظيفة الايقاع فى النوم المفارق هى تكامل الكائن الحى مع بيئته الداخلية والخارجية ، ولذا نجدها مستقرة وشاملة فى انتشارها ، وتجعل من الممكن أن نتمثل هذا التكامل تمثلا كميا . وهى لا تتغير عند الأطفال الا عند ما تهدد حياتهم . وعند ما نتبين تجانس ايقاع النوم المفارق فى أثناء الحياة عند كل من الأشخاص الأسوياء وضعاف العقول لا نملك الا أن نقارن هذا الايقاع بحامل الاشارات ، مما يجعله ببساطة وسيطا ينقل قدرا كبيرا من المعلومات ومما يناظرها من الاشارات

---

(١) الانحرافات العيارية Standard deirations

(٢) كم Quantum

(٣) التهاب الدماغ التصلبى الكلى تحت الحاد Subacute Scherosing Panencphalitis

هو نوع من التهاب المخ نتيجة الاصابة بفيروس الحصبة من النوع البطىء يصيب الأطفال عادة .

المخية ، وتتراوح هذه المعلومات بين الظواهر الأساسية مثل التنفس ونبض القلب وبين الأنماط الأخرى الأكثر تركيبا مثل حركة العين ، ومن بين هذه الظواهر لم نتبين أثر البيئة الداخلية كالهرمونات مثلا على حركة العين ٠

وقد اعتبر البعض النوم المفارق كـكل تكاملا دوريا يجريه الدماغ على شـفرة الوراثة (جوفيه ١٩٤٧) فاذا ما تبنينا هذه الآراء أمكننا اعتبار حركات العين نسقا يمكننا من قراءة هذه الشفرة تبعا للاقتراح القائل بأن الموجات المغزلية الشكل ما هى الا وسـيلة يستخدمها الدماغ ليضمن بها تكرار المعلومات (اندرسن وأندرسون ١٩٦٨) ٠فدفعات حركات العين التى تحدث فى أثناء النوم المفارق وكذلك الموجات المغزلية الشكل التى تظهر فى أثناء النوم الهادىء ما هى الا اشارات للدماغ محصورة فى مدى ضيق للترددات يتراوح بين تردد واحد وأربعة عشر ترددا فى الثانية ٠ وقد اتضح أن النمو الشاذ للموجات المغزلية ولحركات العين ذات الترددات العالية تتعارض مع القدرة على التعلم ٠ وهذا ينم على أن النمو السوى لأنماط الاشارات يعتبر عاملا أساسيا فى وظيفة التذكر السوى ٠

سن النضج ومختلف انواع النوم

اذا ما درسنا النوم دراسة فاحصة اكتشفنا نواحى متعددة للنواحى البيولوجية التى تكون الطبيعة البشرية ، ويمثل الايقاع الليلى الجزئى لليقظة والنوم واحـدا من هذه الايقاعات البيولوجية ، كما يجب اعتبار مراحل النوم واليقظة تنويعات دورية فى السلوك تغطى كل الليل والنهار ٠ وكلنا يعلم عن خبرة أن قدرتنا على التركيز تتفاوت فى أثناء النهار ، وهى تتبع نمطا يختلف باختلاف الأفراد ٠ ويتميز التركيز فى أثناء اليقظة بما يلى :

(أ) حركات العين : فاذا ما نادانا أحد لفتنا رؤوسنا وأعيننا نحـو مصدر النـداء ٠

(ب) ظواهر كف : عند ما نركز فكرنا على شىء ما نقصر مجال ادراكنا على هذا الشىء ، فاذا أنصتنا الى الموسيقى مثلا قد لا نلحظ قطة مثلا اذا دخلت مجال نظرنا ٠

ان طبيعة التركيز المتميزة بالمعاودة قد تكون هى النظير الذى يظهر نهارا لمعاودة النوم المفـارق فى أثناء الليل ، فاذا ما جمعنا بين دراسات ايقاعات الأيض ودراسـة النوم وجدنا أنفسنا مجبرين على اعادة النظر فى أفكارنا السـابقة ، وستكلفنا اعادة النظر هذه عدة سنوات قبل أن يتم لنا استكمال فهم وتطبيق المفاهيم الجديدة ٠ فنحن الآن نشهد بداية الدراسة ، وهى تجـرى فى مجال جـديد تماما يجمـع بين تقنيات الايقاعات البيولوجية وايقاعات النوم ٠

قد فرغنا توا من اختبار مظاهر النـوم التى تكافىء أنماطا بعينها تحـكم حيـاة الشخص البالغ ، خصوصا الدورة الشهرية والحمل ، وهناك فترة انتقالية تأتى فى مرحلة متأخرة من الحياة ، ولا نعلم عنها الا أقل المعلومات ، وهى مرحلة العمر حـول

سن الخمسين ، وتمارس تلك المرحلة فى الحضارة الغربية على أنها فترة نوم مضطرب، ويظهر من الدراسات العديدة التى تم اجراؤها على الأرق الى الآن ، أن مفهـوم الأرق نفسه مفهوم نسبى الى حد كبير ، فطول المدة التى نقضيها متيقظين فى أثناء الليل والمدة الحقيقية للنوم انما نمارسهما على نحو فردى محض ، أما الشكوى من الأرق فهى فى حقيقتهـا انعكاس لقلق المريض ، ويقودنا هـذا القلق الى الاغـراق فى تناول العقاقير المهدئة والمنومة ولها تأثير موهن بينه أوزوالد (١٩٦٢) .

اننا بعيدون عن فهم الرابطة التى تربط النوم بكيمياء الدماغ الحيوية ، فالثابت الزمنى (١) للآليات الكيماوية الحيوية يختلف اختلافا كبيرا عن الثابت الزمنى للآليات الكهروفسيولوجية ، وعقدة المشكلة تكمن فيما اذا كنا نستطيع أن نجعلهما ينطابقان يوما ما ٠

من العسير أن نرسى مفهوم الطبيعة الايقاعية للزمن على أساس متين ، وقد يكون المدخل العلاجى والعلمى لدراسة المصابين بالأرق هو اسـتخدام ظروف محيطة تخلو من أى اشارة تنم عن مضى الوقت ، وسيكون لهذه الطريقة عدة مزايا ، فسوف تمكننا من اجراء دراسة دقيقة عن العلاقات المركبة القائمة بين الايقاعات اليومية المتنوعة فى الأيض ووظائف الأعضاء ، كما ستمكننا من دراسة أثر تناول العقـاقير وأثر التوقف عنها ، كما ستساعد الطبيب والمريض فى نهاية الأمر على أن يصبحا على وعى بأنماط اليقظة والنوم فى غيبة العقاقير أو الجهـد النفسى . فاذا كان سبب اضـطراب النوم انقطاعا فى الايقاعات اليومية فقد يجدى استخدام علاج قائم على التوقيت يشتمل على اعادة توزيع الأنشطة النهارية قبل وبعد وفى أثناء سـحب الأدوية المنومة والمنشطة ، ويعتبر هذا السحب خطوة بالغة الأهمية ٠ وعلى هذا يمكننا التدرب على وضع اليقظة والنوم مواضعهما الصحيحة على خريطة ساعات اليوم الأربع والعشرين ٠

وهكذا نجد أن معلوماتنا عن اضطراب النوم ما زالت فى المهد . والى الآن نجد أن نظريتنا المتوحدة للأرق تتمثل فى اعتبار عرضه الأول هـو قصر الوقت الذى نقضيه نياما ٠ الا انه من المعلومات الشائعة أن كثيرا من المرضى الذين يشكون الأرق هم فى الحقيقة ممن ينامون مدة أطول من معظم من ندعوهم أشخاصا أسوياء ، وان ما نسميه أرقا يغلب أن يكون افراطا فى النوم ينتج عنه احساس بالتعب نهارا ٠ ويتأكد لدينا أمرا واحدا هو أن المصابين بالأرق ينتمون لذلك الفريق من المرضى الذين تتأثر عندهم الايقاعات اليومية ٠

فسيولوجيا الأحلام ومعالم الحضارة

ان السؤال الذى يتبادر فورا الى الذهن هو هل تؤثر طرق المعيشة أو بمعنى آخر معالم الحضارة على ايقاعات الأحلام ، ولكى تتوصل كاتبة هذه الدراسـة الى اجابة على هذا السؤال قضت بعض الوقت فى الملايو مع قبيلة تعيش فى هدوء ووداعة شمال

(١) الثابت الزمنى Time Constant

شبه الجزيرة تدعى قبيلة « تيميار » ، ويعيش هؤلاء الناس على القنص وصيد السمك وجمع الثمار (١) ٠

ولكى نصل الى « لامبوك » كان علينا أن نستقل الزوارق من « برتام » أكثر من خمسين ميلا فى اتجاه الجنوب ، أو أن نسير على الأقدام من محطة السكة الحديدية بمدينة « جواموسانج » مسافة تقرب من خمسة وعشرين ميلا ، وقد اخترنا هذه القبيلة ، بالرغم من انعزالها ، وفضلناها على باقى القبائل بسبب الدور الذى تؤديه الأحلام فى سلوكها ومفهومها عن الكون (بنيامين : تحت الطبع) ، وعلاوة على ذلك فقد تأثرت كاتبة هذا المقال باشتهار هذه القبيلة بحبهم للسلام والفردية ، فهم لا يحملون أدنى اعتبار للسلطة الدستورية ، وقد شهدت الكاتبة أدلة على حسن نية هذه القبيلة فى مواقف عدة ٠

وقد تم اجراء تخطيطات كهربائية متعددة لاثنين من شباب التيماريين يبلغ عمرهما عشرين سنة وخمسا وعشرين سنة ، وقد أجريت هذه التخطيطات على مدى ثمانى ليال ، وسوف ننشر النتائج المفصلة لهذه التخطيطات فى مقال آخر ٠

وكانت ملاحظتنا الأولى مختصة بناحية أحادية الطور لايقاعات اليقظة والنوم عند هذين الشابين وفى الحدود التى سمحت بها الظروف ، وقد تم اختيار الأشخاص عن قصد من بين مجموعة من الشباب الذين يتوجهون لصيد الأسماك أو الحراسة ملتفين حول النار طول الليل ، وهذه الحراسة الليلية يقصد بها ابقاء النمور بعيدا عن القرية٠ وقد كان من أوائل الفروض المطروحة للبحث أن قطع النوم قد يمنع أطوار الأحلام من الوصول الى أقصى مداها ، وحتى لو كان هذا هو الحال فى ليالى نوبات الحراسة ، فان قطع فترة النوم يمثل ضرورة بسبب الحاجة الى الطعام والأمن ٠ وينام التيماريون تلقائيا وبدون انقطاع لفترة ست ساعات ، وهى مدة قليلة نسبيا ، الا أن مجرد مفهوم الأرق ليس موجودا عند التيماريين ، والسبب الأكثر احتمالا لهذه الظاهرة هو قصر انتباههم على الأحلام التى تستخدمها الأرواح للافصاح عن نفسها ، وتبعا لهذا يكون عراف القبيلة شخصا ثبتت قدرته على ممارسة الأحلام ٠

---

(١) تم تحقيق هذه الرحلة بفضل منحة من هيئة الصحة العالمية بجنيف٠ وتم اعداد التسجيلات بفضل الكرم الفياض الذى أسبغه علينا الدكتور «بالاراتنام» رئيس قسم الامراض العصبية بمستشفى بيسار بمدينة كوالامبور ٠ وأود أن أوجه شكرا خاصا للدكتور «باهارون رافعى أزهر» رئيس قسم السكان الاهليين أورانج اصلى الذى ساعدنا فى عملنا بالاشراف على تنفيذ برنامج رحلتنا حتى لامبوك وذلك بالحاق مترجم الى جماعتنا وكذلك بتامين سلامتنا ؛ كما أود أن أشكر السفارة البلجيكية فى كوالامبور التى أخذت على عاتقها مهمة نقل عشرين كيلو جراما من تسجيلات تخطيطاتنا الكهربائية المتعددة التى أجريناها على التياريين الى بروكسل ٠ وقد كان للتعاون الكفء الذى أبداه مترجمنا ادريس سليمان وللمساعد الفنى للتخطيطات الكهربائية ، الحاج حنيفة حسين ٠ أثر حاسم على نجاح رحلتنا. ولا يمكن ايفاء اسهاماتهما ما تستحق من تقدير ٠ وقد ساعد وجود ولدى ميشيل وآلان (١٤ و ١٣ سنة) على تحقيق الاتصال مع السكان الأصليين ، وانى لأحمل للجميع عرفانا بالجميل لقبولهم مخاطرة القيام بهذه الرحلة ٠

أفلا يمكن اذن أن يكون الأرق الواسع الانتشار بين أبناء حضارتنا الغربية مؤشرا يشير الى عيب في حالة اليقظة عند ما نفصل غفلة النوم على ثراء الخيال في الأحلام . ان المعلومات المستقاة من التخطيط الكهربائي المتعدد في أثناء الأحلام تؤكد الطبيعة السليقية لأنماط معينة من هذا التخطيط ، في حين يبدو أن الأنماط الأخرى تتأثر بالظروف المحيطة ، وهي تدل بشكل خاص على أن كثافة تردد حركات العين في أثناء النوم التي يزيد ترددها عن مرة في الثانية لا تختلف بقدر ذى دلالة عن تلك التي نجدها عند الشباب المتساوين في العمر من أبناء الحضارة الغربية ، الا أن متوسط الكثافة ينقص ، وعلى النقيض من ذلك نجد أن الترددات المنخفضة لحركات العين تنقص بشكل ذى دلالة عنها في أبناء البلدان الغربية . وعلى هذا فالنتائج تؤكد أن هذين النمطين من التشكيلات الزمنية لنشاط حركة العين في أثناء الأحلام ينتميان الى مجالين متميزين ، فالترددات الأعلى تنتمى لشفرة زمنية - وربما كانت وراثية - يختص بها جنسنا الانسانى ، في حين تحدد الترددات المنخفضة طول مدة الحلم ودوريته وطول دوراته في أثناء الليل ، ويناظر نقص عدد هذه الدورات بين التيماريين النسبة المئوية للأحلام عندهم التي تبلغ الحد الأدنى المعروف في الحضارت التكنولوجية ، وهي على هذا تتطابق أيضا مع ابطاء معين في دوريتها ، الا انه من الملاحظ انه في أثناء الأحلام ترتبط الترددات المقلية التي تحمل المعلومات الضرورية لوظيفة السلوك اليقظ ، لا مع البقاء على قيد الحياة فحسب ، بل مع القدرة على التعلم أيضا ، وتكون هذه الترددات واسعة الانتشار بين أفراد الجنس . فهي موجودة عند كل أفراد الجنس البشرى ، بغض النظر عن الأحوال الاجتماعية والحضارية التي يعيشون تحت ضلها .

وقد افترض جزفيه (١٩٤٧) أن الحلم يؤلف مرحلة التنسيق بين مظاهر السلوك الفطرية . وسيكون مما يثير الاهتمام أن ندرس فسيولوجيا الأحلام بين الأطفال الحديثى الولادة والنساء الحوامل في تلك القبيلة نفسها ، لأن الارتباط بين أحلام الأم وأحلام جنينها قد يشير الى أن الطفل هو الذى يخبر أمه عن شفرته الوراثية ، وتمثل الترددات العالية لحركات العين التي يسجلها جهاز التخطيط المتعدد في أثناء الأحلام تلك اللغة التي تستخدم في التعبير عن الشفرة الوراثية ، وقد تم وضع هذا الفرض فعلا ، انه كان من الضرورى أن نهتدى الى براهين اضافية عن طريق تسجيلات التخطيط المتعدد التي ندين بها الى طبيبة الشابين التيماريين « اشوه » و « أزيب » والى ليالى الملاحظة في كوخنا المبنى من القش ، تلك الليالى الوضيئة التي كانت يحف بها النهر والغابة وأزهار الأوركيد .

استنتاجات ختامية

هل تسمح لنا تلك الحقائق التي انتهينا فورا من اختبارها بأن نقدم استنتاجات فيما يخص الوظيفة المحتملة للنوم عامة وللنوم المفارق على وجه خاص ؟

اذا اتخذنا وجهة نظر غائية وجدنا أن معلوماتنا عن العلاقة الايجابية بين نسبة الذكاء وشدة حركة المقلة في أثناء النوم تؤكد افتراض وظيفة معرفية للنوم ، الا انه

من الصعب استخدام هذا الفرض لشرح التنويعات فى هذه الحـركة المقلية فى أثناء النصف التانى من الحمل وفى أثناء الدورة الشهرية ، ومن الواضح أن هناك رابطة بين التنويعات الهرمونية وتنويعات النوم ·

وفيما يختص بالعلاقة بين النوم المفارق والتعلم فمن المحتمل أن التعلم يحدث عن طريق ايجاد حالة من الجهد النفسى ، وهذا الفرض المعرفى (١) سوف يعتمد فى مرجعة الأخير على تأثيرات هرمونية ·

ويبقى سؤال مثير للجدل الى أقصى درجة ، ويدور حول وراثة القدرة على التعلم ، هل يمكن حقيقة أن نؤثر على هذه القدرات عن طريق الهرمونات ، وبالتالى هل يمكننا التأثير على نسبة الذكاء ، واذا صح ذلك فان النشاط الحركى للمقلتين فى أثناء النوم المفارق والمرتبط بهذه الظواهر سيكون كيانا يمكن أن نؤثر عليه عن طريق الهرمونات أو عن طريق عمليات الأيض ، الا أن هذا الأثر جزئى وموقوت كما بينت محاولتنا فى معالجة الأطفـــال المصـــابين بمـــرض المنغولية باعطائهـــم مواد يمكن تحولها الى مادة السيروتونين خصـــوصـــا مادة هايدروكسى تريبتوفان (بترى كوادنس ودى جـــويف ١٩٧١) · ونتائج هذه المحاولات ما زالت ناقصة ومؤقتة ، أما النتائج التى استمرت أطول مدة فقد حدثت لدى الأطفال الذين بدأنا علاجهم قبل أن يستكملوا السنة الأولى من عمرهم · ان كل شىء يحدث كما لو كانت المظاهر الوراثية لم تحدد نهائيا خـــلال السنة الأولى من العمر بل تظل قابلة للتأثر بمؤثرات خارجية · وتتطابق هذه السنة الأولى من العمـــر مع عدم استقرار دورات النوم المفارق ومكوناته من حيث حـــركة المقلتين ، الا أن ذلك لا ينطبق على البالغين ·

وقد اجرى دى لى (تحت الطبع) دراسة خاصة بالنوم درس فيها البنات اللاتى نعاودهن دورات شهرية مصحوبة بانتاج بويضات الا أن ظهور الطمث يتأخر ، فتبين أن نشاط حركة المقلتين يزداد بشكل حاد فى اليوم الذى كان يجب أن يبدأ فيه الطمث لا فى اليوم التالى الذى تبدأ فيه العـــادة الشـــهرية فى الواقع ، وهو ما يحـــدث فى الدورات التبويضية المنتظمة ، وفى هـــذه الحال يوجد نقص فى التوافق بين دورة حركات العين فى النوم المفارق وفى الدورة الهرمونية · وعلى ذلك فالنظرية الهرمونية لا تفسر كل الظواهر ، وأكثر من ذلك نجد أن المعلومات المبدئية الخاصة بأثر أقراص منع الحمل على النوم المفارق تظهر أن الأنشطة الدورية للنوم تستمر بالرغم من انعدام التبويض المستحث ، وبينما لم يستبعد تدخل الهرمونات فانه يبدو أن نشاط عضلات العين فى أثناء النوم المفارق مرتبطة أيضـــا بالذاكرة الزمانيـــة ، فما هى تلك الذاكرة الزمـــانية ·

يحمل مجموعنا الوراثى شفرة للأنشـــطة البيولوجية المرتبطة بالزمن ، وتعتبر

---

(١) المعرفى Cogn tive أى يتصل بتلقى المعلومات ·

الخصائص الزمنية للنوم تعبيرا عن هذه الذاكرة الموروثة التى نمت فى أثناء تطور نوعنا الانسانى ، مثلها فى ذلك مثل الأحداث البيولوجية الأخرى ٠

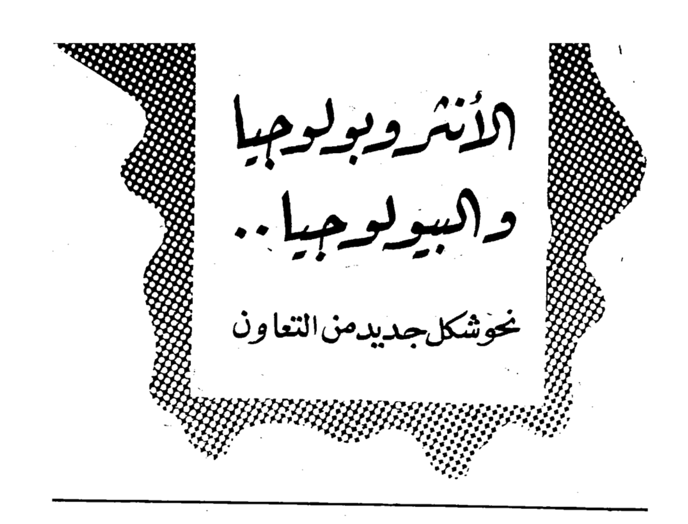
وتكمن المشكلة فيما اذا كنا قادرين على تحوير هذه الذاكرة الزمنية تحت تأثير عامل آخر غير الطفرات التلقائية ، والبحث فى هذا المجال لم يتعد بعد مرحلة البداية، وقد بينت النتائج التى حصلنا عليها عند استخدام المواد المتحولة الى سيروتونين لعلاج الأطفال المصابين بمرض المنغولية أن هناك امكانية حدوث فعل مباشر - وان كان محدودا - تؤثر على هذه الذاكرة الزمنية التى تعبر عن نفسها فى النوم والتى لها ظواهر نظيرة فى السلوك الملاحظ فى أثناء اليقظة ٠

أما بحثنا الذى أجريناه فى جنوب شرق آسيا فهو يوحى أيضا بوجود تأثير مباشر ومحدود للظروف الخارجية بالنسبة لفسيولوجيا الأحلام وان كان هذا البحث يعتبر بحثا مبدئيا ٠

وقد بينا من قبل أن بعض الأنماط الفسيولوجية المعينة ماهى الا تعبير عن برنامج وراثى ٠ والحق أنه من بين الليالى الثمانى التى تم تسجيلها للشاب التيمارى « أريب » نجد ليلتين تجاوزان القيم الدنيا للشباب الغربى ٠ الا أن التقديرات الفسيولوجية الاجتماعية تضع أحلام التيماريين عند الحد الأدنى للمقاييس المعروفة فى الغرب ٠

ويبدو أن القدرة على ممارسة الأحلام بين التيماريين لا تظهر فى شكلها الكلى ، فهل تدل الأحلام المضخمة لدى الشباب الغربيين على وجود تغذية مرتدة ايجابية للتنبيهات الصادرة عن أكثر الحضارات التقنية تقدما ؟ وبما أن هذه التنبيهات تبدأ فى مرحلة مبكرة جدا من مراحل الحياة فانها قد توزع بشكل مستديم امكانات ممارسة الأحلام التى تحملها شفرتنا الوراثية الى الحد الذى يتدخل مع مراحل تطور المخ ٠ ومن الممكن أن يكون عدم توفر الالتحاق بالمدارس هو الذى يجعل هذه التنبيهات المبكرة أكثر ندرة عند القبائل البدائية ، ونتيجة لذلك لا تنال الأحلام التدعيم المنتظر ، واذا كانت النواحى السيكولوجية للأحلام قد تكيف نفسها للمنبهات الخارجية . وربما كانت تؤدى دور مخفف الصدمات . فان قدرتها على هذا التكيف محدودة على كل حال ، لأن الأحلام هى وحدة الزمن لنوعنا الانسانى ٠

ناقشت الكثير من الفلاسفة فكرة الزمن ونسبيتها ، وقد يكون الزمن عاملا وراثيا متعلقا بذاكرة أسلافنا التى حكمت تفاعلاتنا مع الكون عدة آلاف من السنين . ومن أمثلة ذلك الطريقة التى تنطبق بها الأحلام مع الدورة الشهرية ودورة القمر ميناكر واميناكر ١٩٥٩) ، وفى هذه الحال ربما كان علينا أن ندرس على وجه السرعة ارجاع الحياة الاجتماعية على ايقاعات الفرد البيولوجية خصوصا فيما يخص النوم٠ وقد أصبح من الخبرات الشائعة المرور بأيام طولها ثمان وأربعين ساعة عن طريق الرحلة حول العالم فى طائرة نفاثة ، وكذلك اخفاء علامات التعب وفقد الاحساس بالتزامن التى لا مفر من حدوثها عندئذ ، وذلك باستخدام الأدوية ٠ والسؤال المطروح هو ما طول الوقت الذى تحتاج اليه عملية اللا تزامن هذه ؟ وما هى النسبة من البشر الذين يجب أن تشملهم لكى تحدث تحويرا فى قدرة البشر على ممارسة الأحلام عن طريق التأثير فى عمليات النوم ٠



مشكلة نمو النظم الاجتماعية

يطيب لى فى هذا المقال أن أوضح موقفا ابستمولوجيا (خاصا بفلسفة المعرفة) قد انبثق فى مضمار الأنثروبولوجيا (علم الانسان) الاجتماعية ، ومن نتائجه توفير امكانية قيام شكل جديد من أشكال التعاون بين العلوم الاجتماعية والبيولوجيا ·

ويتميز هذا الموقف الأبستمولوجي بمظهرين متكاملين : أولهما أن ثمة مشكلة نظرية تسترعى الاهتمام بدرجة متزايدة فى المرتبة الأولى من البحوث ، وثانيهما أن هذه المشكلة تعالج الآن بأسلوب منهاجى جديد · وتختص المشكلة بتحليل ظروف نمو (أو عدم نمو) النظم الاجتماعية ، مع النظر بعين الاعتبار الى الضغوط التى تمارسها تشكيلاتها الداخلية ومجالاتها البيئية ·

وقد انبثق الأسلوب المنهاجى فى أعقاب بعض المحاولات التى أجريت حديثا للعثور على مخرج من المصاعب المتتالية والسبل المسدودة التى واجهت النزعتين الوظيفية والبنائية التقليدية حين حاولتا تعليل ظهور الأبنية الاجتماعية واختفائها فى نطاق التاريخ الخاص الثابت للمجتمعات الموجودة بالفعل ·

وفى اعتقادى أن أهم هذه المحاولات بالنسبة لما أعنيه فى هذا المقام هى محاولات المدرسة التى أطلق عليها اسم « التبيؤ الثقافى » التى نمت فى غضون العشر السنوات الأخيرة وبخاصة فى الولايات المتحدة ، والمدرسة الأخرى التى تؤكد

بقلم : موريس جوديلييه

المدير المساعد بالمدرسة العملية للدراسات العليا بباريس ومحاضر بمدرسة المعلمين العليا . متخصص فى دراسة المشكلات الاقتصادية بالمجتمعات التقليدية ، وأجرى أعمالا ميدانية بغينيا الجديدة . من كتبه «المعقولية واللامعقولية فى الاقتصاد» (١٩٦٦) ، و «آفاق : طرق ماركسية فى الانثروبولوجيا»(١٩٧٣)، و «مجال للتنازع الانثروبولوجيا الاقتصادية» (١٩٧٤) .

ترجمة : أحمد رضا محمد رضا

مدير بالادارة العامة للشئون القانونية والتحقيقات بوزارة التربية والتعليم . ومنتدب بمجلس الدولة . قام بترجمة قرابة عشرين كتابا فى الفنون المسرحية والقانون والقصص والآثار .

أنها تقوم على معالجة ماركسية جديدة وكانت لها أتباع فى أوربا بنوع رئيسى . وقد اكتسب هذان الخطان من خطوط النمو هذه الأهمية لا بفضل ابتكاراتهما المنهاجية فقط ، وانما أيضا لأنهما أوليا رعاية خاصة بالأدوار التى أداها الاقتصاد فى المنطق الذى يسود تكيف المجتمعات مع بيئتها ، وكذا منطق نموها .

ولكى يتسنى لنا تقدير أصالة الجهود الحديثة هذه ، لابد لنا أن نعود خلفا الى المرحلة التى أخفق عندها المذهب النشوئى الاجتماعى فى القرن التاسع عشر ، والنجاح الجزئى الذى تم الحصول عليه فى اطار أساليب المذهبين الوظيفى والبنائى .

النظرية الأبستمولوجية :

ان مشكلة نمو النظم لاجتماعية مشكلة رئيسية ، ولكنها ليست جديدة . وكانت هذه المشكلة فى القرن التاسع عشر من موضوعات الفكر العلمى الكبرى التى استحوذت على أفكار رجال مثل سبنسر وموزجان ومين وتايلور . وكان من الميسور ادراك هذه الحقيقة ، وبخاصة أن كل علم جديد كان يتخذ . فى زمن هؤلاء المفكرين ، شكل « تاريخ » الأجناس ، أو اللغات . أو الأسرة . أو الأخلاق والدين . غير أن المشكلة راحت تتجرد شيئا فشيئا من قيمتها وتنزوى فى الظلال القاتمة على يد أتباع المذهب الوظيفى أولا ثم أتباع المذهب البنائى فى وجه التناقضات والايضاحات المزعومة التى حشدها أتباع المذهب النشوئى بطريقتهم التى استخدموها لاعادة

تشكيل « تاريخ » النظم والمجتمعات الانسانية • وكانت هذه الطريقة ـ التى لم تزل الى مدى بعيد طريقة النشوئيين الأمريكيين الجدد ، أمثال سيرفيس ، وساليتز وغيرهما ، والتى أضعفت الى حد ما من قيمة اكتشافاتهم ـ تتكون من وضع تخطيط نموذجي « منطقى » لتطور المجتمعات على أساس النتائج التى استخلصت من التطور فى الطبيعة ، وبالأخص تطور الكائنات الحية ، وقد أوجزت هذه النتائج فى بضعة مبادىء : منها أن التعقيد داخل الهيئات يميل الى التفـــاقم ، كما تميل الأعضاء المتخصصة الى التنوع حتى يتأتى لها أن تستوعب هذا التعقيد ، الخ • ومن ثم انتقلت هذه المبادىء من ميدان علم الأحياء الى ميدان علوم الانسان والاجتمـــاع والتاريخ ، حيث استخدمت فى نظمها للتعريف مقدما وبعبارات مجردة بالميل العام والاتجاه والمراحل الرئيسية للتطور الاجتماعى للانسان •

وكانت المهمة تتمثل آنئذ فى تمييز بعض المجتمعات الخاصة من بين المجتمعات التى تناولتها الأنثروبولوجيا بالدراسات الميدانية ودون الالتفات الى معنى المعطيات *التى تبدت على هـذا الوجه ، وذلك على قدر المستطاع بقصـــد ايضاح السمات* الاجتماعية فى مرحلة لابد أن تكون البشرية منطقيا قد مرت بها لكى تنظم نفسـها آخر الأمر فى مجتمعات متحضرة تقوم على أساس وجود الدولة ، مبتدئة من مجتمعات صغيرة مجزأة لا تكاد تتميز الواحدة منها عن الأخرى ، مجتمعات الصيادين جامعى الطعام فى العصر الحجرى القديم •

ويلاحظ أن مجرد تصنيف هذه التنظيمات أو المجتمعات فى باب أو آخر قد حول هذه المعطيات تحويلا آليا الى تمثيل « نموذجي » لنظام المجتمع الانسانى فى مختلف المراحل الهامة الفردية لتطوره • وبهذه الطريقة أصبحت المعطيات الوظيفية على خلاف الحقيقة ، معطيات تفسيرية ـ ومن ثم لم يبق أى أثر للتطور الحقيقى النوعى للمجتمعات المختارة أو لتاريخها • ومادامت هذه المجتمعات قد استخدمت لايضاح مرحلة لم تمر هى نفسها خلالها ، من الوجهة التاريخية ، فانها اكتسبت تلقائيـــة مستقبلا خياليا فى اللحظة التى اختفى فيها ماضيها •

وقد أدت هذه النتائج السلبية حتما الى ردود فعل قوية والى خلق الأساليب الوظيفية والبنائية ، والى حد ما الماركسية • وسوف أوضح بايجـــاز الأوضاع النظرية لكل من هذه المدارس فيما يتعلق بطريقة تحليل الظواهر الاجتماعية وتفسير تاريخ المجتمعات •

ولابد لى أول كل شىء أن أبين أن هذه الأساليب الثلاثة متفقة فيما بينهـــا بشأن مبدأين منهاجيين أصبحا اليوم شرطا أساسيا لأية دراسة علمية للظـــواهر الاجتماعية •

أما المبدأ الأول فانه ينص على وجوب تحليل العلاقات الاجتمـــاعية لا على انفراد ، الواحدة بعد الأخرى ، وانما بتناولها بنظرة شاملة ، فى حدود علاقاتهـــا المتبادلة باعتبارها مجموعات كلية تشكل « نظاما » •

وأما المبدأ الثانى فانه ينص على وجوب تحليل أى نظام باعتبار منطقه الداخلى

قبل تحليل نشأته وتطوره · وقد دفع هذان المبدآن بنوع ما الفكر العلمى الحديث ضد النزعة التطورية فى القرن التاسع عشر وكذا ضد النزعة التاريخية والنزعة الانتشارية فى ذاك القرن ، لدرجة أنه رغم اختلاف مفاهيم هذه المذاهب عن تطـور المجتمعات ، فانها كثيرا ما كانت تقنع بتحليل سطحى للنظم الاجتماعية ، وتكرس القسم الأكبر من جهودها لمتابعة تاريخها خلال المراحل السابقة لتطور تخمينى بحت للجنس البشرى ·

أما فيما وراء الاتفاق على هذين المبدأين فان البنائية والماركسية تختلفان مع الوظيفة بالنسبة لما ينبغى فهمه من عبارة « البناء الاجتماعى » · ففى مفهوم رادكليف براون ونادل أن البناء الاجتماعى هو ترتيب للعلاقات المرئية الموجودة بين الناس التى تتولد بتكامل هذه العلاقات بالتبادل فيما بينها · ويرى ليفى شتراوس أن الأبنية تشكل أيضا « جزءا من الحقيقـــة » · ومن رأيه أيضا ، ورأى ماركس ، أن الأبنية (الاجتماعية) لا تشكل حقائق مرئية بصورة مباشرة ، حقـــائق قائمة على سطح الأشياء ، وانما تشكل مستويات من الحقيقة كامنة تحت العلاقات المرئيـــة الموجودة بين الناس والتى يشكل أداؤها المنطق العميق الجذور للنظام الاجتماعى ، أى النظام القاعدى ، الذى يمكن بمقتضاه تفسير نظامها الظاهرى · وفضلا عن ذلك يرى كل من ليفى شتراوس وماركس أن بين الأبنية المختلفة التى تنتمى الى النظام الاجتماعى الواحد صلات انسجامية لابد من الكشف عن تأثيراتها · غير أنه لا يجوز أن يفهم أن هذا الانسجام نتيجة لأساليب الانتخاب الضرورية لنجاح أية عمليـــة بيولوجية تتعلق بالتكيف مع البيئة ·

ومع ذلك فان التحليل البنائى ، الذى لا ينكر التاريخ ، لا يستطيع مع ذلك أن يترابط معه ، لأنه منذ البداية قد فصل تحليل « شكل » العلاقات الاجتمـــاعية عن تحليل « وظائفها » ، لا لأن هذه الوظائف كانت مجهولة ، وانما لأنها لم تكتشف بصفتها هذه · وقد يقال فى هذا الصدد ان ليفى شتراوس ، على نقيض «الوظيفيين» ، لم يدرس المجتمعات الحقيقية ولم يسع الى تفسيرها باعتبار تنوعها وتعقيدها الداخلى ، ومن استقصاءاته فى المعطيات الاثنوجرافية الواقعية يخرج لنا بأنظمة شكلية ، من قبيل علاقات القرابة ، يدرسها بالتالى باعتبار منطقها الداخلى ، ويقابلها بغيرها من الأشكال المماثلة أو المخالفة ليكتشف هل تنتمى هذه الأشكال كلها ، تبعا لاختلافها ، الى مجموعة واحدة من التحولات · ومادامت أشكال العلاقات الاجتماعية منفصلة عن وظائفها فان مشكلة ترابط المستويات البنائية فى مجتمع معين لا يمكن أن تثـــار بالفعل ، وفى هذا التقدير الاستقرائى يظل التاريخ الحقيقى للمجتمعات القائمـــة بالفعل مجهولا ·

ويبدو لنا ، من هذا الملخص الموجز للصعوبات النوعية التى تواجهها المذاهب التطورية والوظيفية والماركسية ، أنه من الضرورى فى وقتنا الحاضر أن نشكل طريقة تتحاشى الهبوط بالعلاقات الاجتماعية والتاريخية الملحوظة الى مفاهيم مجردة ، غير مجسدة ، طريقة تمثل فى الأذهان أبنيتها الداخلية ، وتتيح اكتشاف قوانينهـــا

الخاصة بالنمو أو عدم النمو ، والتحول أو الزوال ، ويطيب لى وقد وصلت الى هذه النقطة أن أشير الى اتجاهات البحث التى تميز مدرسة « التبيؤ الثقافى » التى تعتبر نفسها « وظيفية جديدة » و « تطورية جديدة » واتجاهات البحث التى يتخذها بعض علماء الأنثروبولوجيا الذين ينادون بولائهم للماركسية . وسوف أتناول أول مجموعة من الأبحاث خلال المشكلة التى قامت هـــذه الأبحاث بتحليلها ، مشـــكلة تكيف المجتمعات مع بيئتها ، وهى مشكلة تثير ، على مســـتوى أعم ، مشكلة « المعقـــولية الاقتصادية » .

مشكلة تكيف المجتمعات مع بيئتها
وفكرة المعقـــولية الاقتصـــادية

اضطلعت الأنثروبولوجيا بصورة مطردة خلال ما يقرب من خمس عشرة سنة بدراسة تفصيلية للأشكال الاجتماعية المختلفة من التكيف مع النظم البيئية . وقد استلهم الكثير من علماء الأنثروبولوجيا الأعمال القسيمة التى أجراها لسلى هويت ، وبخاصة أعمال جوليان ستيوارد ، فأكدوا الضرورة العاجلة لاجراء دراسة دقيقـــة للأسس المادية للمجتمعات ، واعادة تفسير كل الثقافات الانسانية باعتبار أنها تشكل عمليات نوعية للتكيف مع بيئات معينة .

وعلى المستوى المنهاجى آكد هؤلاء الأنثروبولوجيون أن كل مجتمع يجب تحليله باعتباره وحدة كلية ، وباعتباره أيضا نظاما فرعيا داخل مجموعة كلية آكبر ، نظاما بيئيا خاصا يتعايش فى كنفه جماعات بشرية وحيوانية ونباتية تؤلف بينها روابط متبادلة بيولوجية وفعالة . ولتحليل الظروف المؤثرة والمنتجة فى الأنظمة البيئية ، واعادة تشكيل الطاقات المتدفقة ، وأساليب التنظيم الذاتى ، والتغذية الاسترجاعية وغيرها ، لجأ هؤلاء الأنثروبولوجيون الى نظرية النظم ، ونظرية وسائل الاتصال . وتجددت المدرسة الوظيفية التقليدية بالنسبة لمراكز اهتمامها ومناهجها وامكانياتها النظرية ، ذلك لأنه أصبح من المستطاع البدء من جديد فى طرح مشكلة المقابلة بين النظم الاجتماعية ، وهى مشكلة رفض أتباع المذهب الوظيفى التقليدى معالجتها ، أو لعلهم قد عالجوها بصعوبة وفى المستطاع آكثر من ذلك محاولة بناء نموذج تخطيطى جديد لتطور المجتمعات ، نموذج متعدد الخطوط هذه المرة ، يختلف من هذه الناحية عن معظم نماذج أتباع المذهب التطورى فى القرن التاسع عشر .

وسرعان ما استخلصت نتائج ايجابية ، وسوف أشرح بايجاز بعض مظاهرها . فقد اكتشف مثلا أن حوالى أربع ساعات من العمل اليومى الذى يؤديه الأفراد الكبار فى جماعات الصيادين جامعى الطعام من البوشمن بصحراء كلهارى كافية لجمـــع أو انتاج كل الموارد الضرورية لاشباع الحاجات التى يقر المجتمع بلزومهـــا لأفراد الجماعات كلهم (بما فيهم عدد كبير من العجائز والأطفال الذين لا يسهمون فى أعمال الانتاج) وفى وجه هذه الحقائق انهارت سريعا فكرة وجود صيادين بدائيين يعيشون مهددين دواما بالوان الشدة والضيق ، ولا يملكون وقتا يتيح لهم ابتكار الثقافات

والتقدم نحو المدنية · بل ان مارشال سالينز ، حين قلب الآراء السابقة ، صرح بأن مجتمعات الصيادين جامعي الطعام هذه كانت هي « مجتمعات الرخاء » الحقيقية الوحيدة ، لأن مطالب المجتمع كلها متوفرة لديهم ، ووسائل الحصول عليها ليست من ثمة نادرة · ومن رأيي أنه يغالي في دعواه ، وسوف يتاح لي فيما بعد أن أبدي بعض التحفظات بل بعض الانتقادات بشأن استنتاجاته ·

وسوف أحلل أولا ، بكثير من الدقة ، نتائج أعمال ريتشارد لي وفرقته في شأن بوشمن « كنج » ، فقد لوحظ أن هؤلاء الأقوام الذين يعيشون في نظام بيئي شبه أجدب يفرض عليهم مطالب صارمة ، لا يستغلون كل الموارد الغذائية المتاحة لهم · وحين وضعت قائمة كاملة بما صنعه البوشمن من أنواع النبات والحيوان لوحظ أنهم ميزوا مئتي نوع من النبات ، أطلقوا عليها الأسماء ، منها ثمانون نوعا اعتبرت صالحة للاكل · وثمة نوع واحد من كل هذه الأنواع يشكل موردا غذائيا لا ينضب بالفعل ، تلك هي شجر المانجوجو ، وتتيح هذه الثمرة غذاء نشويا غير مشبه بنوع ما ، ولكنه متوفر دائما ·

وبمتابعة تحليل الأنشطة الانتاجية وعادات الأكل عند البوشمن وجد أنهم يدققون كثيرا في اختيار هذه العادات · وهم يصيدون أو يحصدون أنواعا منتخبة تبعا لأربعة معايير متناقصة الأهمية : أولها المذاق ، ثم القيمة الغذائية المعروفة ، ثم الوفرة ، وأخيرا سهولة الحصول على هذه الأنواع · وأمكن على أساس قائمة الأفضليات المتدرجة هذه ، وغيرها من العقبات ، من قبيل عدم وجود طرق للتخزين ، فهم الخطة المتبعة ، التي يمكن التعبير عن مبدئها كما يلي : في أية لحظة يفضل أفراد المعسكر أن يجمعوا ويصيدوا الأطعمة المطلوبة الموجودة في أقرب موضع من عين الماء التي أقاموا معسكرهم عندها · وعلى أساس هذا المبدأ يتجلى موقفان متطرفان ومتضادان : أحدهما ، ويعتبره البوشمن أفضل الاثنين ، عندما تكون المسافة بين العين وبين الأطعمة المطلوبة أقصر ما يمكن ، والثاني ، وهو أقل ملاءمة لهم من الأول ، حين تكون هذه المسافة طويلة جدا (أكثر من مسيرة يوم ، ذهابا وعودة) · ويمكن في هذه الظروف القاء ضوء جديد على تحرك المعسكرات واستخدام البيئة · فالبوشمن بوجه عام يبقون في مكان واحد مادام الأمر يقتضيهم مسيرة يوم واحد فقط للذهاب الى حيث توجد موارد الصيد وجمع الطعام ونقل الماء الذي يحتاجون اليه في الذهاب والعودة الى المعسكر ·

غير أن هذا المبدأ العام يتغير بتغير الفصول من جفاف الى أمطار · ويتبع ذلك أن معيشة القوم تتحدد معالمها بدورة سنوية تتعاقب فيها ثلاثة أنماط من الاوضاع : (أ) من نوفمبر الى أبريل تكثر عيون الماء ، ويتواقر الغذاء ، وتكون المسافة بين الطعام وبين العين أقصر ما يمكن ، (ب) من مايو الى يوليه يبدأ فصل الجفاف ، ويظل الطعام وفيرا ، ولكن الحياة تتركز حول ثماني عيون دائمة · (ج) من أغسطس الى أكتوبر تزداد ندرة الموارد حول عيون الماء الثماني ، وتصير المسافة بين الماء والطعام أطول ما يمكن ·

ومن الدروس الأولى التى نتعلمها من مثال البوشمن أن الانسان البدائى لا يعيش بصفه مستمرة فى حدود امكانيات نظامه ، على شفا المجاعة أو الكارثة . فالبوشمن لا يستغلون بالقدر الكافى الطاقات الغذائية المتوفرة فى بيئتهم . والأمر كذلك عند أقزام « مبوتى » الذين لا يصيدون السمك المتوفر بكثرة فى أنهارهم ، ولا يقتلون الشمبانزى أو الطيور ، وقلما يقتلون الجاموس الوحشى الذى لا يستسيغون لحمه . وهكذا لا يستغلون عددا كبيرا من المواقع الملائمة التى تنتمى الى بيئتهم . غير أنه ينبغى ملاحظة أن سلوك البوشمن ، كسلوك سكان استراليا الأصليين وغيرهم من الشعوب البدائية التى تعيش فى بيئة شبه صحراوية ، تحكمها الحاجة الملحة الى الحصول على الماء بانتظام . وفى حين أن الطعام الناتج من الحيوان والنبات أكثر وفرة من اللازم فى أغلب الأحيان فان الماء يظل نادرا ، اذ لا توجد طريقة للبحث عن المياه العميقة ، وحفر الآبار للوصول الى مستوى المياه الجوفية ، أو بناء السدود واحتجاز المياه السطحية . وعلى هذا النحو يشق التحدث عن « مجتمعات الرخاء » التى قال بها مارشال سالينز . ذلك لأن استحالة التغلب تقنيا على مشكلة الحصول على الماء تضطر القوم الى التجول كالبدو الرحالة من عين ماء الى عين أخرى ، وتحد من حجم الجماعات التى تحتشد حول عيون الماء ، ومن ثم تحدد الكثير من مظاهر الحياة الاجتماعية . وهكذا نرى مرة أخرى أن المظهر الاستراتيجى للعلاقة بين الانسان والبيئة يتقيد بكل من مستوى الوسائل التقنية وبناء التنظيم الاجتماعى للانتاج .

ويشير مثال البوشمن الى نتيجة أخرى ذات أهمية نظرية كبيرة ، لأنه يكشف لنا عن وجود أشكال عديدة من « المعقولية الاقتصادية » . فما يستحق الذكر أن البوشمن لا يملكون صورة واضحة المعالم للموارد التى يمكن استغلالها فى نطاق بيئتهم وحسب ، ولكنهم فضلا عن ذلك يمارسون ، عند استغلالهم هذه الموارد ، خطة تتلاءم مع الضغوط الموجودة بالبيئة ، ومع وسائلهم التقنية ، وتنظيمهم الاجتماعى . والغرض من هذه الخطة هو تحقيق قائمة الأفضليات التى عندهم مع بذل أقل قدر ممكن من العمل .

هذه الحقائق تدحض النظرية التى يؤيدها كارل بولانى وجورج دالتون التى لا تعتبر الخطط المتفائلة الطموح ذات معنى وممكنة الا فى نطاق مجتمع رأسمالى . ومن رأيهما أن مثل هذا النظام الاقتصادى ــ الذى تكون فيه لكل عوامل الانتاج ، من أرض وعمل ومواد أولية ، ــ ما هو الذى يتيح وحدة امكانية الاستخدام الأمثل للموارد ، بناء على حساب تكاليف كل بدائل الانتاج ، والمقارنة بينها . ومع ذلك فلسنا ننكر أن الكثير من المجتمعات لا ينقصها الأرض أو العمل ، وبالتالى تختلف الطريقة المتبعة فى استخدام الموارد بهذه المجتمعات كل الاختلاف عن الطريقة التى يتميز بها النظام الراسمالى ، وقد تبدو غير معقولة فى نظر رجل الاقتصاد فى هذا النظام .

والشىء الذى أوضحه مثال البوشمن وغيرهم ممن سوف أتحدث عنهم فيما بعد

ان كل نظام اقتصادى واجتماعى يحدد أسلوبه الخاص فى استخدام الموارد الطبيعية (وعمل الانسان) ، ويحدد بالتالى معايير نوعية تتحكم فى الاستخدام « الطيب » أو « الردىء » لهذه الموارد ، اى تحدد شكلا أصليا ونوعيا « للمعقولية الاقتصادية » المقصودة . هذه « المعقولية الاقتصادية المقصودة » هى مجموعة من القواعد الاجتماعية التي تتكون عن وعى لكى تبلغ على قدر المستطاع عددا من الأهداف التى تتواءم مع أسلوب خاص فى الانتاج والتنظيم الاجتماعى . وحسبنا أن نشير الى الرسائل الاقتصادية التى حررها علماء الزراعة الرومان : كاتو ، وفارو ، وبوسيدونيوس ، وكولوميللا ، أو علماء الزراعة الانجليز فى العصور الوسطى (بالاضافة الى الرسائل « الاقتصادية » الهندوسية أو الصينية) لكى نلحظ أن المشاكل المتعلقة بأفضل الطرق لادارة الضيعات على أساس العمل الذى يتولاه اما العبيد أو الفلاحون « الملتصقون بالأرض » كانت تناقش بحمية فى عهود مختلفة من التاريخ ، وتقترح لها الحلول بوعى . وعلى ذلك فان المعايير الخاصة بسلوك الصيادين البوشمن ، شأنها شأن معايير سلوك ملاك العبيد الرومان ، « منطقية » ، بمعنى أنها « تتكيف » مع الضغوط المختلفة الخاصة بعلاقاتهم الاقتصادية والاجتماعية . ما هو اذن مفهوم التكييف ؟ .

هذه الفكرة تدل أولا على المنطق الداخلى الذى يتحكم فى استغلال الموارد ، وشروط نمو هذا الأسلوب من الاستغلال . غير أنه قد يتبدى للحال أن وجود ظروف صارمة فى أساس نمو النظم يفسر أيضا بعض ظواهر عدم التكيف ، مثال ذلك القبائل الطائية ، قبائل الياكوت الذين ردهم المغول فى العصور الوسطى الى أصقاع سيبيريا جنوبى المنطقة القطبية الشمالية . وكان هؤلاء الأقوام فى الأصل من الرعاة الرحل ومربى الخيول . ولم يكن الحصان بالنسبة لهم مجرد مورد اقتصادى ، ولكنه كان أيضا سلعة يتباهون بها ، ورمزا لأسلوب معيشى . وقد استمروا دهرا طويلا يعملون فى تربية الخيول فى ظروف بيئية قاسية للغاية وكان عليهم فى فصل الصيف القصير أن يقطعوا العلف ويجمعوه لكى يكفلوا حياة الخيول فى فصل الشتاء الطويل ، وانتهى الأمر بالكاكوت الى محاولة اطعام خيولهم باللحوم وفتات السمك ، ويتبين لنا فى هذه المحاولة العنيدة للحفاظ بأى ثمن على أسلوب من الحياة لا يتوافق مع امكانيات البيئة أثر العرف وعبء القيم والعادات المتعلقة بالتنظيم الاجتماعى الموروث من الماضى ، وقد أدى الفشل الذى أصاب هؤلاء الأقوام الى حملهم على تقليد أسلوب المعيشة الذى يتبعه مربو حيوان الرنة الذين كانوا يقيمون حولهم ، وبفضل هذا الحل استطاعوا البقاء على قيد الحياة حتى وقتنا الحاضر .

واليكم مثلا آخر يوضح وفرة النتائج التى أمكن بالفعل الحصول عليها بمعالجة بيئية فى مجال الأنثروبولوجيا ، ويتمثل بالتحديد فى الدراسة التى أجريت أخيرا على المجتمعات الرعوية الرحالة فى غرب أفريقيا وشرقيها . فقد أكد علماء الأنثروبولوجيا زمنا طويلا ، ابتداء من هيركوفتس ، أن الرعاة الافريقيين يعانون من

عقدة حقيقية ، « عقدة الماشية » ، يقول عنها هؤلاء العلماء انها تمثل قبل كل شيء اختيارات « حضاريا » • وقيما « تختلف عن قيم الأوربيين » ، وليست ضـــغوطا نوعية بيئية واقتصادية • والواقع أن مجموعة كبيرة من الممارسات قد بدت فى نظر الأوربيين ــ ولم تزل كذلك فى الكثير من الأحيان ــ غير معقولة بالمرة • ففى أفريقيا تتجلى الماشية كقيمة تدخر لاكتساب وضع اجتماعى وفخار أكثر منها كمورد لمعيشة أصحابها أو اثرائهم • وعلى الرغم من أنها كثيرا ما تبادل كســـلعة ، وتأتى بربح نقدى ، فانها تبادل فى أغلب الأحايين دون أية اعتبارات تجارية ، بقصد عقد رابطة زواج أو التصديق على حقوق تتصل بالأنساب •

وفضلا عن ذلك تجمع مثل هذه الماشية وتحشد فى قطعـــــان كبيرة وتؤكل لحومها فى مناسبات احتفالية نادرة • ولا تستخدم الحيوانات كدواب للحمل ، وهى تعطى لبنا قليلا • ويبدو أن السبب فى كل هذه المظاهر السلبية المتعلقة باستخدام الماشية هو أولا أنها بالنسبة للراعى الافريقى كائنات تقترن بالشعائر التى تصاحب مولده وزواجه ووفاته ، وهى ترمز الى نسبه ، ويرتبط بهـــا فوق كل شيء برباط عاطفى ورمزى :

وشيئا فشيئا ، وبعد الأعمــال التى أنجزها جوليفر ، ودســـــلر ، وديزون هدسون ، وجاكويس ، وغيرهم ، شاع ضوء جديد فى هذه « السما تالحضارية » • فقد تبين بعد قليل أن قدرا غير قليل من التسرع قد شاب التصريح بأن الماشية سلعة ذات قيمة اعتبارية للتفاخر فحسب ، وعرضت عدة مناسبات تبودلت خلالها المواشى من غير احتفال ، بالمصنوعات اليدوية التى تنتجها شعوب مستقرة ، وتم تسجيل هذه المناسبات • ولوحظ أيضا أن هناك أسبابا عملية تبرر المظهر الاحتفالى غير العــادى الذى تتخذه عمليات ذبح الماشية وأكلها • ذلك أن عدم وجود الوسائل الفنية لحفظ اللحوم يجعل من المستحيل على أية وحدة انتاج منزلية أن تحفظ كمية اللحم الذى تحصل عليه من الرأس الواحد من الماشية وتلتهمه وحدها ، وهذا ما يضطرها الى اقتسام اللحم مع الوحدات الأخرى التى تشكل الجماعة • على أن هذا التـــوزيع ، فضلا على ذلك ، يقوى من شبكات الالتزامات المتبادلة بين أفراد الجماعات • وفى هذا المضمون التقنى والاقتصادى والاجتماعى تتخذ عمليات ذبح الماشية وأكلها ، بصورة حتمية ، سمة احتفالية وقيمة رمزية كبيرة تعزى الى وظائفها الاجتماعية • أكثر من ذلك أن عملية ذبح الرأس من الماشية ، التى لم تزل مناسبة غير عادية بالنســـبة لكل وحدة انتاجية ، لا تعنى أن الجماعة كلها لا تأكل اللحم بانتظام وبكميات كبيرة فى الكثير من الأحيان • ذلك لأن كل جماعة تتناوب ذبح الرأس من الماشية ، ومن ثم تأكل الجماعة كلها اللحم بانتظام بفضل المشاطرة فى لحم الماشية • وثمة حقيقة أخرى تتبدى « غير منطقية » لأعيننا ، نحن الأوربيين ، أعطيت تفسيرا آخر : تلك هى وجود قطعان كبيرة من الماشية فى أفريقيا ، تؤدى احجامها الهـــائلة على المدى الطويل الى افراطها فى استهلاك عشب المراعى واتلاف النباتات والتربة • وقد عزى هذا الى ارتباط صاحب الماشية عاطفيا بحيواناته المسنة واحجامه عن التضحية بها ،

أو الى مباهاته بعرض قطعانه الكبيرة • وبعد تحليل تفصيلي لضغوط البيئة التى يعيش فيها أقوام « الدودوث » بأوغنده تبين أنهم يفقدون ما بين ١٠٪ و ١٥٪ من قطعانهم كل عام بسبب ندرة الماء ، وأن الحيوانات التى تنفق هى الصغيرة التى ينتظر ان تلد وتتكاثر ، وأن هذه الحيوانات الصغيرة تستغرق ، بسبب نوعية المراعى . من ست سنوات وسبع سنوات حتى تصل الى حجم الحيوانات البالغة ، وتنتج جزءا من عشرين جزءا من كمية اللبن الذى تدره البقرة الأوربية الحلوب • فلا عجب اذن ، فى هذه الظروف ، أن يقدر الرعاة الافريقيون دائما قيمة كبيرة لعدد رؤوس الماشية التى يملكونها • ولم تعد ثمة صعوبة كبيرة فى فهم الخطة المعقدة الشحيحة التى يطبقها هؤلاء الرعاة فى استغلالهم لحم ماشيتهم ولبنها ، بل ودمها • ولم تكن ضخامة تعداد الماشية دليلا على عادة عشواء غير منطقية بقدر ما هى وسيلة لضمان تكاثر القطيع • فالشخص الذى يملك ستين بقرة يملك معها فرصا لمغالبة ضروب القحط الاستثنائية والأمراض الوبائية وغيرها ، وبالتالى تنمية أحواله المعيشية المادية ، ومعها بالمثل أحوانه الاجتماعية والسياسية ، أكبر من الفرص المتاحة فى هذا الشأن لشخص يستهل حياته بقطيع من ست بقرات فحسب • وهنا نكتشف الطبيقة المتناقضة لعملية التكيف • فضخامة حجم القطعان ، من ناحية ، رد فعل ذكى على الضغوط والمتناقضات التى يواجهها الرعاة ، ومن ناحية أخرى أن هذا الرد الذكى قد يتسبب فى هدم الظروف اللازمة لنمو النظام • فكل راع يزيد من عدد حيواناته انما يتسبب فى تضخم قطيع المجتمع بأسره الى حد يستحيل معه نمو الموارد العشبية فى المراعى نموا متوازنا • فاتساع هذا النظام ونجاحه فى تكييف نفسه أمر يؤدى على المدى الطويل الى زواله • ويسبق هذا الزوال بحكم الظروف أو الحاجة مرحلة طويلة بنوع ما من عدم التكيف ، قد يتخللها البحث عن حلول أخرى يرتضيها المجتمع • وقد وجد أن الزراعة تكتسب بين رعاة شرق أفريقيا أهمية متزايدة حين تزداد مصاعب الاقتصاد الرعوى • وحين يحدث هذا الأمر يتحول المجتمع نحو نموذج مختلف من التنظيم الاجتماعى ، يتلاءم مع متطلبات حياة الاستقرار المترتبة على الانتاج الزراعى • وعلى هذا النحو تشيع فى المجتمع دورة كبيرة من التحولات التى يتتابع فيها التكيف وعدم التكيف •

ومن ناحية أخرى أن العمل الذى أنجزه علماء الأنثروبولوجيا والزراعة والتبيؤ فى الأوقيانوسيا ، وجنوب شرقى آسيا ، وحوض الأمازون ، وأفريقيا الاستوائية ، قد ألقى الأضواء على الآراء المسبقة لدى الغربيين عن « الحبوب » ، وجهل هؤلاء وازدرائهم بالقيمة التكيفية لنظم الزراعة غير المألوفة لديهم • وسرعان ما اتضح أن أساليب اخلاء الأراضى المستخدمة فى فلاحة الأراضى التى تحرق لهذا الغرض تتلاءم بنوع خاص مع أحوال المناطق الاستوائية وفى هذه الظروف تدور الدورات البيئية بسرعة كبيرة ، ولا تخلط التربة بالمواد التى تغذيها ، وتتسبب الحرارة فى بطء تكوين « الدبال » (السماد الطبيعى) • وحين تهلك الحياة النباتية الطبيعية تنقطع الدورة ، وتجدب الأرض • فبفضل حرق الأرض ، وزيادة عدد الأنواع التى

تزرع فى الحقل ، واختيار نباتات توضع فى صفوف مدرجة وطبقات لتفكك قطرات المنطر فتحمى التربة ، استطاع المزارعون الاستوائيون أن يبتكروا أساليب بيئة صناعية تتوافق مع البيئة ، قد يقال انها تولد تنوعا فى النظام البيئى الطبيعى ٠ وقد أظهرت اندراسات التى أجراها كونكلين (١٥٩٤) ، وجيرتز (١٩٦٣) ورابابورت (٦١٩٧) ، ان مستصلحى الأراضى فى جنوب شرقى آسيا وأوقيانوسيا قد حولوا الغابة الطبيعية الى غابة « مثمرة » ، مع احتفاظهم بالطاقات الانتاجية للنظام البيئى الطبيعى وبنظامهم الاجتماعى نفسه ولكن من الواضح هنا أيضا أن ثمة حدودا لهذه الطاقة الانتاجية وان نجاح النظام نفسه ادى فى نهاية المطاف الى زواله ٠ فحين ازداد تعداد السكان كان لزاما نقص دورات اراحة الأرض بالتدريج ، الأمر الذى أدى شيئا فشيئا الى اضعاف خصوبة الأرض ٠ وكان من المستحيل بالفعل فى بعض الأحوال الرجوع الى الغابة الثانوية ، وحلت السافانا المغطاة بشجيرات قصيرة والتى يصعب فلاحتها كل الغابة الأصلية ٠ وفى هذه الظروف يتحول النظام ويتكيف بحيث يتواءم مع طرق أشد تكثيفا وتركيزا ، ولكنها تطبق على مساحات أصغر (كفلاحة المصاطب ، والرى ، الخ) ويستتبع ذلك انطلاق أكبر للطاقة عما فى حالة اخـــلاء الأرض بالحرق ، ويزداد الانتاج بحسب الوحدة من المساحة ، ولكن انتاجية الخدمات البشرية تتضاءل ٠ والذى يظهر هنا هو دورة من التكيف ومن فقد التكيف قد تؤدى الى زوال النظام زوالا تاما ، فيحل محله نظام آخر بمضـــــمون بيئى متغير تغييرا جذريا ٠

ومع ذلك فلابد لنا أن نضع نصب أعيننا حدود العمل الذى أنجزه « الوظيفيون الجدد » الذين ظلوا متمسكين « بالتبيؤ الثقافى » ، ونرى كيف نشأ هذا الأخير ٠ لقد انبثق من مفهوم يبسط للعلاقات المركبة القائمة فى كل حالة بين الاقتصاد وبين المجتمع ٠ ولم يعرف تمام المعرفة كل من التنوع فى العلاقات الاجتماعية وتعقـــــد الممارسات الايديولوجية ٠ ويقدم لنا مثلا لذلك « ر » و « م٠ ديسون هدســـون » اللذان أجريا أبحاثا قيمة على رعاة كاريمونجونج بأوغنده ، وكتبا عن شعائر اطلاع الصغار على أسرار الدين ، ومماثلتهم بالحيوان الذى يعطى لهم بهذه المناسبة (ديسون هدسون ١٩٦٩ ــ منقول من الفرنسية) :

« هذى أنماط حضارية تتضمن حقيقة أساسية ، فحواها أن الماشـــية هى موردهم الرئيسى فى المعيشة ٠ وانا لنجد فى التحليل النهائى ، كما فى التحليـــل الابتدائى ، أن دور الماشية فى حياة أفراد الكاريمونجونج يتمثل دائما فى تحويل الطاقة المخزونة فى الأعشاب والشجيرات الى شكل من الطاقة يتيســـر للانسان الحصول عليه » ٠

وقد يساورنا بعض الشك فى هذا التفسير للدين وللممارسات الرمزية بلغـة الطاقة هل يتناسب مع تفسير الكثير من وظائف الدين فى مجتمع الكاريمونجونج ٠ وتتمشى مثل هذه التصريحات مع الآراء الجدلية التى قدمها مارفين هاريس (١٩٦٦)

الذى لا يتردد فى تقديم نفسه باعتباره زعيما مناضلا لذلك المذهب « المادى الثقافى الجديد » ، وقال فى مناسبة البقر المقدس فى الهند :

« لقد كتبت هذه الصحيفة لأننى أعتقد أن المظاهر الغريبة غير المعقولة وغير الاقتصادية لعقدة الماشية الهندية قد بولغ كثيرا فى تأييدها على حساب التفسيرات المعقولة الاقتصادية الدنيوية ٠٠ وبقدر ما يساعد تحريم أكل لحم البقر على تعويق نمو الصناعات المنتجة للحوم البقر فان هذا التحريم جزء من عملية تعديل بيئى تزيد الى أقصى حد ، بدلا من أن تنقص من النتاج السعرى (الحرارى) والبروتينى للعمليات الانتاجية » ٠

وانا لنتعرف فى هذا الرأى على « مادية » فجة ، أو نزعة اقتصادية ، تختزل كل العلاقات الاجتماعية الى مرتبة الظاهرة الثانوية الملازمة للعلاقات الاقتصادية التى تستحيل الى أسلوب للتكيف مع بيئة طبيعية وبيولوجية ، وتستحيل المعقـــولية السرية للروابط الاجتماعية الى معقولية المزايا التكيفية التى كثيرا ما يتفكك مضمونها ليصير مجرد حقائق بدهية ، كما أشار بذلك ليفى شتراوس فيمـــا يتعلق بمذهب مالينوفسكى الوظيفى ٠ فالمجتمع منذ نشأته يؤدى وظائفه ، ومن السذاجة القـول بأن المتغير يتكيف لأن له وظيفة داخل نظـــام معين ٠ وقد عبر مارشال سالين عن ذلك (١٩٦٩) بقوله :

« ان اثبات أن سمة معينة أو تنظيما ثقافيا له قيمة اقتصادية ايجابية لا يفسر تفسيرا وافيا وجود اى منهما أو حتى حضوره ٠ أما مشكلة المزية التكيفية فانهـــا لا تعطى جوابا صحيحا فذا ٠ والمزية التكيفية ـ كمبدأ للسببية بوجه عام ، أو كأداء اقتصادى بوجه خاص ـ غامضة ، غير محددة ، تنص بصورة فجة على ما هو مستحيل، ولكنها تجعل من كل شىء ممكن شيئا ملائما » ٠

ومن وجهة النظر هذه تظل أسباب ســــيادة علاقات القرابة ، أو الروابط السياسية الدينية ـ وهى الأسباب التى تشكل أساس الترابط النوعى للأبنيـــة الاجتماعية فى نطاق مجتمع معين ـ بمنأى عن التحليل ، وتستحيل العلية البنائية للاقتصاد الى مجرد علاقة احتمالية متبادلة كما يستحيل التاريخ بصورة تجريبية الى سلسلة من الأحداث التى تتكرر كثيرا أو قليلا (مارفن هاريس) ٠ وفى مقـــابل ذلك يكتسب عمل علماء الأنثروبولوجيا مثل أرام بنجويان مزيدا من القيمة لأنه يبين كيف يتسنى تجنب التبسيطات المفرطة التى تجريها المادية الفجة ، ويؤدى الى بيان نظرى معقد للمشاكل يتمشى فى صورة متجددة مع النظرية الماركسية ٠

واستند نيوجان الى أعمال دافيدسون ، وراكليف براون ، وتندال ، وألكن ، وغيرهم ، وحاول ان يكتشف هل هناك علاقة احصائية متبادلة يمكن أن تعبر عن علاقة وظيفية بين حجم السكان فى مختلف القبائل الاسترالية والمساحة السطحية لأقاليمهم وكثافة السكان ، وفوق كل شىء وجود نظم القرابة المكونة من فروع القبيلة وأقسامها (أو انعدام هذه النظم) ٠ واستهل من حقيقة أن اقتصادهم يقـــوم على

الصيد وجمع الحاصلات ، وبعبارة أخرى يتوافق مع مستوى من نمو القوى الانتاجية لا تتيح للطبيعة أن تتطور ، ويجعل الانتاجية تعتمد أول كل شيء على التغيرات التي تطرأ على الظروف البيئية . وفي عام ١٩٤٠ تبين تندال أن حجم الأقاليم القبليـــة يتناسب تناسبا عكسيا مع كمية المطر الباقية على سطح الأرض بعد التبخر . وفي عام ١٩٥٢ أوضح بيروسل أن هناك علاقة متبادلة ايجابية (٨ر٠) في ١٢٣ قبيلة مسجلة بين متوسط سقوط المطر وبين الكثافة السكانية . فالمطر يحدد نمـــــو النباتات ، ولما كانت الحياة النباتية هي أول حلقة في سلسلة الطعام فانه يحـــدد أيضا مقدار وفرة الحياة الحيوانية . أما الانسان ، الصياد جامع الطعام ، فانه آخر حلق في سلسلة الطعام . ولما كان الانسان يستغل كل الموارد النباتية والحيوانية المتاحة فانه يعتمد على ظروفها البيئية الانتاجية .

ومضى نيوجان شوطا أبعد من بيروسل ، وحاول أن يعلل توزيع نظم القرابة ذات التكوينات الداخلية المختلفة ، فكشف عن وجود علاقة ثلاثية متبادلة بين البيئة التي تزداد جفافا كلما ابتعد السكان عن الساحل الاسترالي الرطب صنوب الصحراء الداخلية حيث تزداد ندرة المواد وتشتتها وبين : (أ) ازدياد مساحة الأقاليم القبلية باطراد ، (ب) النمو المطرد لعدد أفراد المجموعات القبلية ، وازدياد حاجة الزمر المختلفة التي تشكل هذه القبائل الى الحركة والتنقل ، ومن ثم تزداد افتراقا وتباعدا بعضها عن بعض ، في الزمان والمـــكان : (ج) الزيادة المطردة في عدد الأقســام والفروع والشعب في القبيلة . كيف يمكن أن نفسر وجود نظم القرابة التي تزداد تنـــوعا وتعقيدا كلما توغلنا في صحراء استراليا الداخلية ؟ هناك خاصية جوهرية بهذه النظم المعقدة يجب أولا أن نضعها في اعتبارنا ، وهي أن العدد المتزايد من الأقسام الاجتماعية انما يزيد من تعقد شبكات الحقوق والالتزامات بين الجمـــاعات والأفراد الذين ينتمون اليها ، وبالتالي تقوى وتوسع دائرة التبادل الاجتماعي في حين تكفل قدرا أكبر من المرونة في أداء التنظيم الاجتماعي لوظائفه .

ومن حيث مستوى القوى الانتاجية وطبيعة تقنيات « الانتاج » بأوسع معاني الكلمة نجد أنه كلما زاد جدب البيئة الطبيعية اضـــــطرت الجماعات المحلية ، أي « الحشود » المكونة من عدة أسس تجمعها رابطة القرابة الى مضاعفة تنقلاتها وانتشارها على مساحات أكثر اتساعا ، فتصبح متفرقة ومتباعدة بعضها عن بعض بمسافات أطول ولآماد أطول مما كانت عليه في المناطق التي قل جربا وفضلا عن ذلك تزداد خطورة النقص الفاجع في موارد الحيوان والنبات المتاحة بسبب قحط شديد لم يكن متوقعا ، الأمر الذي يجعل من الضروري للغاية ابقاء الجماعات المحليـــة آمادا طويلة أو قصيرة أن يكفل لهذه الجماعات الحق المشترك بينهم في دخول الأقاليم القريبـــة الأحسن حالا ، والتي تشغلها جماعات مجاورة لها . ولـــكن ماذا يعني الحق الذي يكفل لكل جماعة محلية دخول أقاليم جماعات أخرى ســـوى أنه رابطة اجتماعية متبادلة ، فردية وجماعية تقترن بظروف الانتاج المادية ، مادامت الأرض بالنسبة للصيادين جامعي الطعام هي ، على حد التعبير الممتاز الذي قال به ماركس ، « المخزن

الأساسى لموادهم الغذائية » و « المستودع الأساسى لأدوات عملهم » • ومن ذلك نرى أن نظم القرابة المقربة فى أقسام وفروع تعمل من داخلها كعلاقات انتاج اجتماعية ، وتواجه الحاجة الملحة الى المرونة وتبادل المعونة ، التى تفرضها ظروف الانتاج نفسها • هذا هو بالتحديد ما استخلصه ينجويان (١٩٦٨) من التحليلات التى أجراها ، رغم أن عبارته لا تشتمل على أية اشارة الى مفهوم علاقات الانتاج •

« وهكذا نرى أن قدرة السكان المحليين على البقاء فى ظروف بيئية قاسية تتطلب شيئا من المرونة فى التنظيم المحلى يتيح أقصى ما يكن من قدرة الجماعات المستغلة على الحركة ، ووسيلة لربط أعداد كبيرة من الأفراد والجماعات خلال الأقسام والفروع بشبكة تتيح للوحدات المتحركة الصغيرة أن تنبسط وتنكمش فى الظروف التجريبية المختلفة • ومن ثم قد يكون من بين وظائف الأقسام والفروع عامل اقتصادى يضمن للسكان استغلال ملكيات اقليمية شاسعة تنتمى الى جماعات غير قبلية ، كما يؤمن مستقبل الجماعات المحلية ضد الأزمات الاقتصادية بالسماح لها بالدخول فى بيئات أكثر ملاءمة لها » •

الواضح اذن أن ما نحن بصدده هنا هو علاقات قرابة تعمل كقاعدة أساسية ، وفى الوقت نفسه كبناء علوى ، ذلك لأن هذه العلاقات تنظم اتصال الأفراد والجماعات بظروف الانتاج وبالموارد ، كما تنظم الزواج (حين تسمح الظروف السكانية بذلك) ، وتوفر الهيكل الاجتماعى للنشاط السياسى الشعائرى ، وتعمل أخيرا كقالب أيديولوجى ، ودستور رمزى يعبر عن علاقات الناس بعضهم ببعض وبالطبيعة •

هذه النتيجة مهمة للغاية لأنها تبين أن الشرط الأساسى لفهم طبيعة العلاقات بين المجتمعات وبين البيئة ، والمنطق الأصلى الذى تعمل هذه المجتمعات وتتطور بموجبه ، هو أن نعلم أن الاقتصاد لا يشغل مكانة واحدة فى داخل مختلف أنماط المجتمع ، وبالتالى لا يتخذ أشكالا واحدة ، ولا يملك الأسلوب نفسه من التطور كما هو الحال فى مجتمعنا الصناعى الرأسمالى • وسوف أخصص ما تبقى من هذا المقال لتحليل هذه المسألة ولكنى أود قبل أن أعود الى مشكلة تكيف المجتمعات مع بيئتها لكى أبرز لونا آخر من الضعف فى المذهب « الوظيفى التطورى الجديد » فى الوقت الحاضر • فهذا المذهب لم يزل فى الكثير من الأحيان يعتبر تطور المجتمعات حركة عامة فى اتجاه واحد ، أى تقدما يمر بمراحل عامة (الزمرة ، فالقبيلة ، فالأمة ، فالدولة) ، ولم يقم قط بصورة جدية بتحليل الظواهر العكسية ، ولا الظواهر التى أصفها بلفظة « التدهور » مالم أجد تعبيرا أفضل منها ، ومادامت لفظة « انكماش » أو « ارتداد » التى كثيرا ما تستخدم بمعنى مضاد للفظة « نمو » أو « تطور » لا تعبر تماما عن الفكرة نفسها • وسوف أوضح هذه النقطة ببعض الأمثلة • فالكثير من مجتمعات الصيادين جامعى الطعام فى أمريكا الجنوبية يشكل ما يطلق عليه ليفى شتراوس عبارة « المجتمعات المسماة كذبا بالعتيقة » • فهذه المجتمعات التى تمثل المرحلة البدائية لاقتصاديات الصيد فى نطاق الغابات

الاستوائية ، ولكنها بقايا مجتمعات زراعية متقدمة بدرجـــة كبيرة ، نزحت من ضفاف الأنهار الى الغابات النائية وفقدت كل فكرة عن الفـــلاحة · وقد قـــدم ب· كلاسترز عرضا بديعا لوجود مثل هذه الظاهرة بين هنود جواياكى فى الوقت الذى بسط فيه « لاتراب » هذه النظرية لتشمل معظم مجتمعات الصيد فى غابات أمريكا الاستوائية ، الكوكونا ، والكاشيبو ، والسيريونو ، وغيرها ·

أما « ليتش » فانه أوضح بجلاء ، فيما يتعلق بمثال « كاشين » بورما ، أن مجتمعا متدرجا فى طبقات ، يحكمه زعيم هو آخر سلالة الجد الأكبر الذى أســس القرية ، أو يدعى أنه كذلك ، قد يغدو مرة أخرى ، وفى ظروف معينة ، مجتمعا من نمط « الجاملاو » بدون أى تدرج طبقى داخلى أو أى زعيم ، ثم يغدو بعد ذلك مجتمعا يحكمه زعيم ، من نوع « الجمسا » الخ · ورغم أن شروح لتش لهذه التطـــورات الانعكاسية ليست مقنعة لأنه يعتبرها أول كل شىء ذات طبيعة أيديولوجيــة نتيجة لاختيارات متعاقبة يجريها الكاشين بين أنموذجين من النظم الاجتماعية يتيحهما لهم نظامهم الخاص بالقيم ، فان تحليل مثل هذه الأمثلة من التطورات الانعكاســية ، وكذا من عملية « التدهور » ، أمر على جانب كبير من الأهمية من ناحية اكتشاف القوانين التى تحكم تحول الأبنية الاجتماعية · بل ان يوناثان فريدمان قد أوضح أن التنظيمات الاجتماعية لدى الناجا ، والوا ، وغيرهم من الشعوب المجاورة الكاشــين التى تختلف كثيرا عن التنظيم الاجتماعى لهذا الشعب الأخير ، انما هى أشكال عديدة من نظام الكاشين ، تحولت بتأثير بعض الضغوط الاقتصادية النوعية ، ومن الواضح أنه من اللحظة التى يثبت فيها وجود مثل هذا النظام من التحول يصبح مما لا يقبله العقل أن تصنف كل هذه المجتمعات الى مجتمعات قبلية مجزأة ، أو مجتمعات يحكمها زعيم · ولعل هذا يماثل اعتبارنا لبعض الأشياء أنها مختلفة فى الجوهر فى حين أنها فى الحقيقة أحوال متميزة لنظام واحد بعينه فى مرحلة التطور ·

غير أن هذا المثال يدلنا على شىء آخر ، أكثر من مجرد الحقيقة التى تقضى بعدم وجود تطور بلا انتكاس ، وبأنه ليس ثمة تطور فى اتجاه واحد دون احتمال قيام تطور فى اتجاه أو اتجاهات أخرى انه يظهرنا فوق كل شىء على أنه ليس هناك تطور « بوجه عام » أو « تطور عـــام » حقيقى للجنس البشرى ، وليس الجنس البشرى « موضوعا » فى ذاته ، وليست الجماعات أو تواريخ الجماعات كذلك ، وليس التاريخ نفسه هو تاريخ نمو الجرثومة أو الكائن الحى · ويجب اجراء المقـــارنة بين مختلف أنماط المجتمع واعادة تصوير أشكاله التطورية أول كل شىء على أساس مجموعات محدودة من مجتمعات متجاورة · ومن الواجب ، على حـــد تعبير هربرت لويس ، التحرى عن تواريخ عرقية نوعية ومحدودة ·

ويبدو لى فى ختام هذا التحليل الطويل أن التكيف وفقدانالتكيف موجودان لأن المجتمعات ليست على الاطلاق مجموعات كلية مندمجة تمام الاندماج كما يزعم بعض أنصار المذهب الوظيفى ، ولكنها مجموعات كلية ، وحدتها هى الأثر « الثابت ثباتا

مؤقتا ، للانسجام التكوينى الذى يتيح للأبنية المختلفة أن تنمى نفسها وتساعدها على الاستمرار فى الاتصال والترابط بالطريقة نفسها الى أن يحين الوقت الذى يستحيل فيه على هذه المجموعات الكلية أن تواصل تواجدها بصفتها هذه بفعل القوى المحركة الداخلية والخارجية لهذا انتظام · أما فكرة التوازن فانها لا تعنى انعدام التناقضات ، وانما تعنى فى الواقع نوعا من ضبط التناقضات فى النظام ، الداخلية منها والخارجية ، بكيفية تحافظ بها على وحدتها · وسوف أعود فيما بعد الى مشكلة وجود أنماط عديدة من التناقضات وكذا المشكلة المتعلقة بضبط النظم ، ولكن لابد لى قبل ذلك أن أتناول المشكلة التى تتجه اليها كل تحليلاتى السابقة ، والتى هى قبل كل شىء من النوع المنهاجى ·

والسؤال هو : كيف يمكن الكشف عن التأثير السببى للأبنية الاقتصادية (بصرف النظر عن ماهيتها) على التنظيم الداخلى للأبنية الاجتماعية الأخرى التى تشكل معها مجتمعا محددا من الوجهة التاريخية ، لا على البيئة التى يقال انها متكيفة معها ، ومن الضرورى لكى يمكن احراز أى تقدم فى هذا الاتجاه انتقاد نزعة « التمركز حول العرق » أو الاستعراق ، التى يتضمنها عادة المفهوم الذى كونه علماء الاقتصاد والاجتماع والأنثربولوجيا عن العلاقات بين الاقتصاد وبين المجتمع ·

الاقتصاد والمجتمع :

يقوم المفهوم السائد عن العلاقات بين الاقتصاد والمجتمع على أساس نموذج « تالكوت باسونز » للمجتمع الذى يتجلى كنظام كلى شامل يربط بين النظم القاعدية (الأساسية) الاقتصادية والسياسية والدينية وغيرها التى لها وظائف متخصصة · وهذا العرض التجريبى بنوع ما يتمشى مع تكوين المجتمعات الصناعية والتجارية ، التى يظهر الاقتصاد فى داخلها كنظام أساسى مستقل ، أو هو فى معظمه مستقل ، بقوانينه الفعالة ، فى حين أن المستويات الأخرى للمجتمع تبدو كمتغيرات « خارجية المنشأ » ، تتدخل من الخارج فى نمو الظروف الاقتصادية للوجود الاجتماعى · ومع ذلك فان هذا المفهوم عن الاقتصاد يمنعنا من التعرف على المنطق الأصلى للمجتمعات غير الرأسمالية ·

فالواقع أن الاقتصاد فى المجتمعات غير الرأسمالية لا يشغل نفس المكانة ، وبالتالى لا يتخذ نفس الأشكال ، وليس له نفس الأسلوب فى النمو · وتبين لنا الدراسات التى أجراها علماء التاريخ القديم وعلماء الأنثروبولوجيا أن علاقات القرابة ، تبعا لكل حالة ، لا تعمل وحدها من الداخل كعلاقات اجتماعية تنظم عملية الانتاج ، ولكن السياسة أيضا قد تضطلع بهذا الدور كما كانت الحال فى المدينة الاغريقية القديمة ، وقد يؤدى الدين الدور نفسه ، كما فى أشور مدينة الرب « أشور » الذى كان بيته (المعبد) قائما وسط المدينة ، وكان اقتصاد المدينة يدبره خدم الرب وكهنته الذين كانوا يقتضون من سكان المدينة والقرى بعضا من عملهم ومنتجاتهم ·

ومن ثم فانى أقصد بعبارة « تعمل كعلاقات اجتماعية انتاجية » أنها تتـــولى تحديد شروط استخدام وسائل الانتاج والحصيلة الانتاجية ، والتحكم فيها لصالح الأفراد والجماعات التى تشكل نمطا معينا من المجتمع ، وتنظيم تشغيل الأفراد ، كما تتولى توزيع المنتجات · ويجب الاعتراف بأن العلوم الانسانية كانت ولم تزل حتى اليوم غير قادرة الى حد كبير على معرفة الأسباب والظروف التى أدت ، فى التاريخ ، الى تحول الوضع الذى كانت تشغله وظيفة علاقات الانتاج فى مختلف المجتمعات الانسانية وتغيير أشكالها وآثارها ، وينبغى صياغة مثل هذه النظرية التى تعتمد بقدر كبير على نتائج أعمال علماء الأنثروبولوجيا والتاريخ والاجتماع ·

تدرج الوظائف أم تدرج المؤسسات ؟

لقد أمعنت النظر فى الصفحات السابقة فى الحاجة الى انتقاد واستبعاد الآراء المسبقة التجريبية والمتمركزة حول العرق ، التى ظلت الى اليوم كامنة ، ولو أنها لم تزل غير فعالة ، فى نطاق العلوم الاجتماعية · ان ما أشير اليه فى هذا المكان هو الميل التلقائى الى معالجة تحليل الأداء الوظيفى وظروف التطور فى النظم الاجتماعية غير الرأسمالية ، على أساس من مفهوم ومن تعريف لموضع وأشكال الاقتصاد الذى يتوافق مع المجتمعات الرأسمالية الصناعية المنتجة للســـلع ، ولكن يجب أن نلفت النظر فوق ذلك أن علماء التاريخ والأنثروبولوجيا . فى رغبتهم ايضاح الســـمة النوعية . والمعقولية الأصلية لدى المجتمعات التى يدرسونها ، كثيرا ما يقترفون خطأ آخر . اذ يخلطون بين تدرج الوظائف وبين تدرج المؤسسات · فهم اذ يلحظون فى المجتمع الذى يتولون دراسته أن القرابة والسياسة والدين تؤدى الدور الرئيسى المهيمن يستنتجون من ذلك أن دور الاقتصادى ثانوى فقط فى المنطق المسيطر على الطريقة التى تنشط بها هذه المجتمعات وتنمو ·

وعندما تعمل القرابة كعلاقة انتاجية فانها لا تعمل بصـــــفتها المعروفة فى مجتمعنا ، والأمر كذلك حين يشكل الدين والمعبد والرب العلاقة الاجتماعية المهيمنة ، فليس الدين عندئذ هو الدين الشائع فى مجتمعنا · وينبغى فى كل حـالة تعريف الدين والسياسة من جديد · ولكن ما يبرز فى كل حالة ، نتيجة لسيطرة أى من هذه الأبنية ، هو التدرج الوظيفى الموجود فى مجتمعنا ، مادامت الأبنية لا تؤدى دورها المهيمن فى هذه المجتمعات الا لأنها تعمل فى الوقت نفسه كبناء اقتصادى قاعدى ·

وانى لأتفق هنا مع النظرية الماركسية المتعلقة بالأهمية الحاسمة التى يتعين اعطاؤها للدور الذى تتولاه الأبنية الاقتصادية اذا كان علينا أن نفهم المنطق الذى يرتكز عليه نشاط أنماط المجتمع المختلفة ونموها · غير أن من شأن صياغتى الجديدة لهذه النظرية أنها لم تعد تمنع من التعرف ، فى مجتمع أو آخر ، بالدور المســـيطر الذى تؤديه ما يبدو فى نظرى أنه علاقات القرابة ، أو البناء السياسى ، أو التنظيم الدينى . مع شرح هذا الدور · وانى لأرى أن هذا الأسلوب وحده هو الذى يتيح

التغلب على المصاعب الاضافية التى تواجه ، من جهة نظرية اقتصادية « انتقاصية » ، بمعنى أنها تهبط ـ كما تفعل النزعة المادية الفجة ـ بكل الأبنية غير الاقتصادية الى مجرد ظاهرة ثانوية غير هامة نسبيا تتعلق بالبناء القاعدى المـــادى للمجتمعات ، وتواجه من جهة أخرى كل النظريات الاجتماعية التجريبية التى تهبط بالمجتمع كله ـ حسب الحالة ـ الى مجرد أثر للدين أو السياسة أو القرابة ٠ والواقع أن التمييز بين البناء القاعدى وبين البناء العلوى لا يعنى سوى تمييز تدرج وظيفى ، وسببيات بنائية تكفل توفير الظروف الملائمة لنمو المجتمع بصفته تلك ، ولكن هذا التمييز لا يتضمن بأية حال حكما مسبقا على طبيعة الأبنية التى تتحكم فى كل حالة فى هذه الوظائف (القرابة ، السياسة ، الدين ، الخ) أو على عدد الوظائف التى يســـتطيع كل بناء أن يتحملها ٠ وعلى ذلك فان مفهوما ديناميكيا شاملا لظروف نمو مختلف انماط المجتمع يستتبع اكتشاف تدرج الضغوط والوظائف التى تتيح حدوث مثل هذا النمو ٠ ولكل مستوى من مستويات التنظيم الاجتماعى تأثيرات معينة على الطريقة التى يعمل بها المجتمع بأسره وينمو ، وبالتالى على علاقة الانسان بالطبيعة ٠ فاذا أخذنا فى الاعتبار التفاعل النوعى لكل المستويات الفعالة فى نظـــام اقتصادى واجتماعى أمكننا بذلك فقط أن نكشف المنطق الخاص بمضمون وشـــكل أساليب تمثيل البيئة ، وكذا مختلف أشكال الاحساس بها ، التى نلاقيهـــا فى مختلف أنماط المجتمع ٠

هذه الأساليب المختلفة من التمثيل تشكل بالنسبة للأفراد والجماعات التى تنتمى الى نمط أو آخر من أنماط المجتمع « نظاما اعلاميـــا » يكشف عن خواص علاقاتهم الاجتماعية ، وعلاقاتهم مع البيئة ٠ والآن فان الأفكار النظرية التى وضحتها بالتفصيل ، والمتعلقة من ناحية بالمجال الواسع للمواضع المختلفـــة التى يمكن أن تشلغها علاقات الانتاج الاجتماعى ـ المجال الذى يؤدى الى تنوع أشكال التمثيـــل وأساليبه ـ والمتعلقة من ناحية أخرى بالأهمية الحاسمة التى يتعين اعطاؤها لعلاقات الانتاج بصرف النظر عن المواضع التى تشغلها والشكل الذى تتخذه حتى نفهم تطور المجتمعات ، هذه الأفكار تتيح أيضا ، من زاوية جديدة ، تحليل مشـــكلة تنوع « طاقات الاعلام » المتصلة بخواص نظامها الاجتمـــاعى التى تعطى للأفراد بوساطة المضمون النوعى فى كل حالة للعلاقات الانتاجية ٠

فاذا أخذنا فى الاعتبار ما أسميه بشفـافية خواص النظم الاجتمـــاعية أو عتامتها ـ وهذه الشفافية أو العتامة فى رأيى تحددها فى كل مرة تحديدا نوعيـــا طبيعة علاقات الانتاج الاجتماعية ـ أمكننا عندئذ فقط أن نفهم ســـلوك الأفراد والجماعات فى نطاق هذه النظم ، ونشرح الأشــكال ، ونقيس التأثيرات الحقيقيـــة لأعمالهم فى النظام ٠

وعلى هذا نجد أن ما نواجهه هو المشكلة برمتها ، تلك التى تتعلق بدور العمل

الانسانى الواعى فى تطوير النظم الاجتماعية ، مشكلة العلاقة بين معقولية الأفراد القصدية ، وبين المعقولية غير القصدية لتطور نظمهم ، أى تطور التاريخ ·

كيف نحلل « سببية البناء » ؟

اذا قبلنا فكرة وجود تدرج فى الوظائف ، وبالتالى أهمية العلاقات الاجتماعية التى تعمل كبناء قاعدى للمجتمع ، فان المشكلة الجوهرية ، على المستويين المنهاجى والنظرى ، هى ابتكار الوسائل النظرية والتجريبية لتحليل آثار هذا البناء القاعدى · ومن ثم فان المقصود بدراسة « سببية الاقتصاد » هو دراسة الآثار المتزامنة للضغوط الداخلية فى نشاط العلاقات الاقتصادية على التنظيم الداخلى والتطور لسائر المستويات البنائية فى المجتمع · وسوف أتناول مرة أخرى مثال مجتمع « مبوتى » لأوضح آثار أساليبهم التقنية وعلاقاتهم الاجتماعية الانتاجية فى التنظيم الداخلى لعلاقات القرابة عندهم ، وعلاقاتهم السياسية ، وممارستهم الدينية والرمزية ·

فالمبوتى يستخدمون شباكا لاقتناص الظباء وغيرها من حيوان الصيد · أما حجم جماعات الصيد فانه محدود ، وتملك الجماعة الواحدة ، بين سبع شبكات وثلاثين شبكة ، فجماعة الصيد تتكون من اشتراك عدد معين من الوحدات الأسرية ، لأن كل شبكة يستخدمها رجل متزوج ـ فاذا بحثنا عن الضغوط التى تعمل فى داخل هذا التكوين الأساسى وجدنا ثلاثة ضغوط : أولها يحمل الأفراد على التعاون فى عملية الانتاج تبعا للجنس والسن (الصيد بالشباك ، الخ) ، أما الثانى فانه يتكفل بتوفير الحركة المطلقة للجماعات ، بحيث يستطيع أفرادها فى أية لحظة أن يغيروا أماكن اقامتهم وينتقلوا للمعيشة مع جماعات أخرى لهم فيها أصدقاء أو أقارب · ومن شأن هذه الحالة الدائمة التغير أن تيسر تعديل حجم الجماعات تبعا للتغيرات التى تطرأ على الموارد المحلية · وأما الضغط الثالث فانه يتعلق بالانتساب الى احدى الجماعات ، ويتمثل فى أنه ليس للفرد ولا للأسرة أية حقوق على اقليم معين ، أو على الموارد التى يملكها الاقليم ، ولكن الجماعة بصفتها هذه ، ومهما كان تكوينها الداخلى ، هى وحدها التى تتمتع ببعض الحقوق على وسائل الانتاج ، ولهذه الضغوط التى تنشط فى نطاق عملية الانتاج آثار متزامنة على علاقات القرابة والتنظيم السياسى والممارسات الدينية (وسأترك جانبا هذا المظهر الأخير لأنه سوف يمضى بى شوطا بعيدا ، أى الى تحليل ما يسمى بالممارسات الرمزية) · وتؤثر هذه الضغوط فى القرابة مادامت قواعد الزواج تحرم تكوين مجموعات مغلقة من الأقارب الذين يتزاوجون فيما بينهم وتؤثر على السياسة من حيث أن ثمة عادات عرفية مثل ممارسات المهرجين ، وتعقب الانحراف بصورة منتظمة تمنع وقوع مصادمات دموية فى نطاق الجماعات ، وتيسر الوصول الى حلول سلمية · وثمة تقاليد سياسية أخرى تمنع ظهور سلطات وراثية أو مركزية · ويبدو انعدام الأنساب من جهة والمناصب السياسية الوراثية المتدرجة من جهة أخرى آثارا متزامنة للضغوط التى يمارسها

أسلوب الانتاج على التنظيم الداخلى لسائر المستويات البنائية فى المجتمع ، كعلاقات القرابة والعلاقات السياسية ٠

وانا لنكتشف هاهنا انسجاما وظيفيا ينبىء عن وجود مجموعة من الحدود على نمو مجتمع مبوتى ، فمادامت التناقضات فى داخل النظام تتعدى حدودا معينة تفرضها خواص الانسجام القائم بين الأبنية التى تشكل النظام ، فان النظام كله ينمى نفسه ٠ وهكذا تشكل دراسة السببية البنائية للاقتصاد مرحلة واحدة فى دراسة الخواص غير القصدية للانسجام أو عدم الانسجام بين المستويات البنائية ، وهذه الخواص تعين أيضا قدراتها الواعية أو غير الواعية على التنظيم والتغيير ٠

وأقدم الآن ، كمثال لتحليل العلاقة بين أسلوب تقنى منظم واع ، وبين أسلوب آخر غير واع ، الفترات بين مرات الولادة وتأثير هذه الفترات على القوانين السكانية لدى الصيادين جامعى الطعام ، أى على ظروفهم المتعلقة بالتكاثر الديموجرافى (السكانى) ، وهنا أستخدم مرة أخرى البحث الذى أجراه « ريتشارد لى » فى شأن بوشمن صحراء كلهازى ، فالنساء فى تلك الشعوب التى تعيش فى مناطق شبه قاحلة يجمعن النباتات البرية بانتظام ، ويوفرن ثلثى الطعام الذى يستهلكه معسكرهن سنويا ٠ ويضم المعسكر ما بين عشرة أفراد وخمسين فردا يعيشون فى موضع يبعد عن عين الماء مسافة تقل عن ميل ٠ وقد قدر ريتشارد لى أن المرأة البالغة تقطع كل سنة مسافة تبلغ فى المتوسط ٢٤٠٠ كيلومتر فى سيرها لقضاء المطالب الاقتصادية ، وزيارات تؤديها لجماعات أخرى ، وتقطع نصف هذه المسافة وهى تحمل أحمالا ثقيلة من الطعام وحطب الوقود والماء وكذا الأطفال بالطبع ٠ أما الأطفال فانهم يفطمون فى حوالى الرابعة من عمرهم ، وفى غضون السنتين الأوليين تحمل الأم طفلها دواما (٢٤٠٠ كم × ٢) ٠ وكلما نما الطفل نقص هذا الرقم فوصل الى ١٨٠٠ كم فى السنة الثالثة و ١٢٠٠ كم فى السنة الرابعة ٠ ففى ضون أربع سنوات تكون الأم قد قطعت بطفلها حوالى ٧٨٠٠ كم ، يكون الطفل خلالها عبئا اضافيا تتحمله الأم ٠ ومادامت قابلية التحرك والانتقال من الشروط الأساسية لنشاط المرأة الاقتصادى فى جمعها الطعام وحملها الأثقال فان العمل المبوتى الذى تقوم به المرأة عند نقلها أطفالها الصغار يجب أن يظل فى نطاق حدود معينة تتوافق مع أدائها لنشاطها الاقتصادى المنتظم الفعال ٠ ويتحدد هذا العمل البدنى أول كل شىء بالفترات التى تتخلل مرات الولادة ٠ وقد قدر أنه فى حالة فترة تبلغ خمس سنوات (بين ولادة وأخرى) يكون مع المرأة طفلان فى مدة عشر سنوات ، وينقص متوسط الثقل الذى يتعين عليها حمله الى ٧٫٨ كجم ٠ وعندما تكون الفترة سنتين (دون أن تأخذ فى الاعتبار المعدل المرتفع لوفيات الأطفال خلال الفترة من سن ستة أشهر الى ١٨ شهرا) يبلغ الثقل الذى يتعين حمله ١٧ كجم (متوسط عشر سنوات) ٠ ومتوسط ٢١٫٢ كجم لأربع سنوات من هذه السنوات العشر ٠ وعلى ذلك فان فترة لا تقل عن ثلاث سنوات فاصلة بين ولادتين تبدو من الوجهة النظرية ضغطا ديموجرافيا يفرضه أسلوب البوشمن فى الانتاج ، وهذا ما تؤيده الاحصاءات ٠

ويدرك البوشمن وجود مثل هذه الضغوط الديموجرافية ، فهم يقولون ان المرأة التى تلد طفلا بعد آخر ، كالحيوان تعانى من ألم دائم فى الظهر ، فضلا عن أنهم يقتلون أحد التوأمين عند ولادتهما ، ويقتلون بانتظام الأطفـــال الذين يولدون وفيهم عيـــوب خلقية ، كذلك فهم يكفون عن الاتصال الجنسى لمدة لا تقل عن سنة عقب كل ولادة ٠ غير أن هذه السياسة الديموجرافية الواعية لا تكفى لتفسير السبب فى وجود فترة الثلاث السنوات بين كل ولادة وأخرى ـ حسب التقـــديرات الاحصائية ـ مادام النساء يعاودن نشاطهن الجنسى بعد انقضاء سنة الامتناع ٠ ويبـدو أن ثمة عوامل بيولوجية غير مقصودة تسهم فى هذا الشأن ، وبخاصة أن استطالة فترة الرضاعة توقف الاباضة (خروج البويضة من المبيض) عند المرأة ٠ ويبدى نانسى هاول أن أطفال البوشمن يجب أن يغتذوا من صدور أمهاتهم فترة طويلة لأن الأغذية التى يمكن أن يهضمها هؤلاء الأطفال لا توجد بين المواد الغذائية التى تنمو بحالتها البرية ويأكلها الكبار ، فى حين أن الأغذية الملائمة للأطفال ينتجها المزارعون ومربو الماشية ٠ وعلى ذلك فان لبن الأم ليس ضرورة لا غنى عنها فقط ، وانما هو أيضا الطعام الوحيد الموجود تبعا لمستوى نمو قوى الانتاج ٠ وأجرى ميجيت التحليل نفسه مع سكان استراليا الأصليين ٠ وأشار ينجويان الى البحث مرة أخرى حين أوضح أن الفترة الفاصلة بين كل ولادة وأخرى لدى هؤلاء السكان هى ثلاث سنوات أو أكثر ، وأوضح أن أساسها الاقتصادى ، يتمثل فى أن فترة الرضاعة الطويلة لا تجبر السكان على تجديد عددهم فحسب وانما تقلل أيضا من الفائدة الشاملة للمرأة كشريك اقتصادى للرجل ٠

ويبدى ريتشارد لى أن مجرد اتباع أسلوب الحياة المســـتقرة قد يؤدى ، عن طريق الاقلال من تحرك النساء ، الى ازالة الآثار البيولوجية السلبية الناتجة عن أسلوب حياة الترحال على معدل اخصاب النساء ، ويخلق ميلا نحو زيادة السكان باطراد حتى قبل حدوث أية زيادة فى المواد الغذائية ٠ وثبت صحة هـــذا الرأى بالتجربة بالنسبة لسكان استراليا الأصليين بفضل العمل الممتـــاز الذى حققه الانكاستر جونز الذى استند اليه ينجويان فى أبحاثه ٠ واتخاذ أسلوب من الحياة المستقرة فى بقعة من الأرض محدودة وتغيير النظام الغذائى عن طريق توزيع حصص الطعام بمعرفة الأوربيين قد صاحبها انفجار فى معدل المواليد ، اذا أضيفت اليـه آثار الرعاية الطبية نتج معدل فى النمو السكانى أكثر ارتفاعا بكثير من المعـــدل الذى يمكن استنتاجه بالنسبة لفترة ما قبل الاستعمار ٠ وثمة وجه آخر لهذا العمل يتمثل فى أنه يوحى باحتمال وجود معدل غير عادى من النمو السكانى بين جامعى الطعام فى العصر الحجرى الحديث فى أقاليم جنـــوب شرقى أوربا الذين كانوا يجمعون محاصيل غزيرة من نباتات الفصيلة النجيلية البرية ، وهى أصل نباتاتنا الحاضرة من الحبوب ، أو بين الشعوب التى كانت مستقرة على ضفاف الأنهـــار والشواطىء التى تعج بالأسماك فى أمريكا وجنوب شرقى آسيا ٠ وقد يبدو أن هذا التوسع السكانى قد أجبر جامعى الطعام شيئا فشيئا على الاكثار من الغلال التى

كانوا يريدون التزود بها ، ومن زرعوا النباتات البرية ، ومهما كان الاتجاه الذى يتخذه هذا الجدل فانه يجدر الاشارة مرة أخرى الى أن النمو السكانى يعزى الى الحياة المستقرة ، وبالتالى الى أسلوب جديد فى المعيشة والوجود ، وهذا الاتساع السكانى على أية حال ، حتى لو بدأ دون أن يسبقه تحول أو اتساع فى الموارد الاقتصادية التلقائية الطبيعية ، كان لا يمكن الابقاء عليه أو زيادته دون حدوث مثل هذا التحول ، أى دون أن يكون هناك تغيير فى الظروف المادية والاجتماعية للانتاج ٠

نعود مرة أخرى الى المشكلة الرئيسية ، مشكلة تطور النظم الاجتماعية وعلاقات الانسان بالطبيعة ٠ ويبدو هنا أنه من الضرورى التأكيد مرة أخرى بأن نمو نظام ما يتوقف لا على عدم وجود تناقضات بداخله وانما على وجود أساليب تقنية تضبط هذه التناقضات وتحافظ مؤقتا على وحدتها ٠ وفى سياق كشفه سبرنتيكس عن احدى الطرق العديدة لضبط النظم ، والتى قال انها « التغذية العكسية » ، أثار بعبارات جديدة مشكلة وجود تناقضات فى داخل النظم ، طبيعية كانت أو اجتماعية٠ وتكفل تقنيات التغذية العكسية للنظام استغلالا نسبيا من ناحية التغيرات التى تطرأ على مكوناته الداخلية وأحواله الفعالة الخارجية ٠ ويجب فى جميع الأحوال التمييز بين التغذية العكسية السلبية والتغذية العكسية الموجبة ٠ ففى الحالة الأولى ينتج تغير التغذية العكسية الموجبة ٠ ففى الحالة الأولى ينتج تغير يتخذ الاتجاه المضاد للتغير يتخذ الاتجاه المضاد للتغير (أو الاضطراب) الذى حرك آليات التغذية العكسية فى البداية ٠ وفى الحالة الثانية تثير التغذية العكسية تغيرا فى الاتجاه نفسه ٠

وعلى ذلك فان النظام الاجتماعى أو النظام البيئى الطبيعى ليس مجموعة كلية متكاملة كما يدعى كل من انتاج المذهب الوظيفى القديم النمط ، والجديد النمط ٠ انه مجموعة كلية ، وحدتها هى الأثر « المستقر استقرارا مؤقتا » لخواص الانسجام البنائى القائم بين العناصر المكونة للبناء ، أو بين الأبنية التى تكون النظام ٠ فمن الضرورى لهذا السبب التمييز بين التناقضات الداخلية على مستوى اجتماعى فعال ، والتناقضات بين المستويات التنظيمية للمجتمع ، مثال ذلك التناقضات التى كانت تميز النظام السياسى الاقتصادى فى المدينة اليونانية القديمة ، والتمييز بين الأحرار والعبيد من جهة ، والتمييز من جهة أخرى وفى نطاق الأحرار بين المواطنين والأجانب٠ وكان من شأن نمو الانتاج التجارى فى القرنين الخامس والسادس قبل الميلاد ، الذى اعتمد بدرجة متزايدة على مجهود العبيد ، والأهمية المتزايدة التى أعطيت على هذا الوجه للدور الذى يؤديه الأجانب هى أنه أقام الأساس الذى نهضت عليه أثينا ، وكان السبب أيضا فى خلق المتاعب الداخلية التى أدت بعد الحرب البلونيزية الى انطوائها على نفسها وركودها ، ثم انبعثت انطلاقة جديدة مصحوبة بتغيير جذرى فى النظام السياسى الاقتصادى « لدولة المدينة » اليونانية التى فقدت بالتالى استقلالها وطبيعتها الأصلية ، ، وخضعت شيئا فشيئا لسلطان الملك المقدونى ٠ وظهر فى الوجود عالم آخر ، العالم الهلينى (الاغريقى بعد الاسكندر الأكبر) الذى بقيت فى نطاقه لزمن طويل الأشكال التقليدية للمدينة اليونانية ، وانما بمضمون

جديد . بقيت نقطة هامة يتعين ايضاحها : هى عدم جواز الخلط بين فكرة وحـــدة الأضداد (النقائض) التى تبرز فى وقتنا الحاضر وبين الفـــكرة الميتافيزيقية غير العلمية ، فكرة « تماثل النقائض » التى شرحها هيجل . حقا ان التكامل والتناقص موجودان بين السادة والعبيد ، ولكن السيد لا يكون أبدا سيدا وعبـــدا فى وقت واحد . جاعلا نفسه نقيضا لنفسه (أنظر هيجل : فينومنولوجيا العقـــل ، المجلد الأول) . غير أن التناقضات التى تفسر حركة المجتمعات انما تكمن خلف التضادات بين المجموعات الاجتماعية رغم أنها هى التى تضع أسس هـــذه التضادات ، وهى تناقضات غير مقصودة ، بين خواص الأبنية ، تناقضات بين العـــلاقات الاجتماعية لا بين الكائنات الاجتماعية .

وختاما أعرض مثالين درسهما علماء الأنثروبولوجيا ، ويختصان هـذه المرة بالعالم الحديث . فقد أوضح اليانور ليكوك ، على أساس وثائق الجيزويت بكندا التى ترجع الى القرن السابع عشر ، والأعمال الميدانية الأنثروبولوجية الحديثة ، أن مجتمع هنود مونتانى قد تطور بطريقة أدت الى تغيير نظام جماعات ثنائية السلالة خارجية الزواج . ليس لها تشكيل مستقر ، ولا تملك أية حقوق خاصة على أقاليم الصيد ، فحل محل هذا النظام نظام حديث لجماعات داخلية الزواج أبوية النسب ، لهـــا تشكيل أكثر استقرارا بكثير ، تمتلك أراضى الصـــيد على أساس فردى ، وتؤول الملكية من الأب الى الابن .

وقد توافق الشكل التنظيمى الأول مع اقتناص حيوان الصيد الكبير الذى يتطلب صيده تعاونا متواصلا بين الجنسين والجماعات . ولم تكن الحيوانات الصغيرة ذات الفراء تصاد لرخص فرائها فى صناعة الملابس ، ولأن لحمهـــا غير مستساغ المذاق . ولما زاد استخدام الفخاخ ، وأقيمت خطوط الفخاخ الدائمة ، أصبحت الأقاليم والجماعات فى حالة استقرار ، وتخصصت الأعمال ، واكتسب الرجال أهمية متزايدة فى الأعمال ، وحدث تحول صوب النسب الأبوى ، وملكية الأرض ملكية أبوية . وأدى هذا الى تكوين جماعات داخلية الزواج ، واطراح قواعد الزواج التى كانت سائدة فى الماضى . وهكذا تغيرت كل العناصر الداخلية التى تكون الأبنية التنظيمية ، وانعكست معانى هذه العناصر . ومع ذلك لم يزل التنظيم العام للمجتمع فى شكل جماعات باقيا ، ولكنه معرض للزوال نتيجة لتطور اقتصاد الفخاخ وامكانية استخدام النقد ـ فى اقتصاد يعتمد عليه ـ للحصول على كل وسائل المعيشة .

وهناك مثل أبلغ دلالة على التغيرات البنائية الناتجة من الحاجة الى جعـــل الأبنية القديمة متسقة مع الوظائف الجديدة ، يتبدى فى ظهور وتطـــور مجتمعات الصيادين الفرسان بين هنود السهول . فقد أوضح أوليفر سيمز ، فى قطعة رائعة من أعماله ، ظهور مرحلة جديدة فى تطور صيد البيزون (الثور الأمريـــكى) على نطاق واسع ، باستخدام الحصان ، وبعده البندقية . ويتعرض صيد البيزون لضغوط مختلفة ، ففي الشتاء حينما تتفرق القطعان يجب على الصيادين أن يتفرقوا بالمثل ،

وفى الصيف حين تعود القطعان فتتجمع يجب على الهنود أن يجمعوا قواهم ويركزوها · ومن ثم كانت الحاجة تتطلب تنظيما يجمع مرونة جماعات الصائدين جامعى الطعام الى سهولة حركتهم بالتنظيم المركزى للتشيكلات القبلية · وعلى ذلك جرت عملية مزدوجة : فمن جهه اتخذ الصيادون الرحل الذى يستفيدون بتنظيمهم الأولى المرن التكوينات الخاصة بالتنظيم القبلى ، ومن جهة أخرى اكتسب المزارعون المستقرون فى حوض المسيسيبى والذين يعيشون فى القرى خاضعين لسلطة زعيم وهيئة من البلاد نوعا من المرونة لم يكونوا يملكونه فى نظامهم السابق ، وكان على هذه الجماعات كلها أن تعمل ، بتأثير ضغوط متماثلة من خصائص صيد البيزون على ظهور الجياد ، على التغلب على أنماط المصاعب التى تعترضهم ، فخلقوا بذلك أشكالا نوعية من التطور ، ولكنها أشكال متقاربة ·

وجدير بالملاحظة أخيرا أننى قد حررت هذا المقال ليتسنى للاخصائيين البيولوجيين أن يتفهموا شيئا من طبيعة المناقشات التى تدور الآن بين علماء الأنثروبولوجيا ، وكذا بين علماء التاريخ والاجتماع ، فيما وراء مجال الأنثروبولوجيا· وحاولت جاهدا أن أبين كيف أن مشكلة نمو النظم الاجتماعية أو عدم نموها قد تقدمت بصورة متزايدة فى صدر الأبحاث الأنثروبولوجية ، وأن ذلك يتم فى نطاق أسلوب منهاجى ونظرى · ونوهت فى عدة مناسبات بأن آخر الأبحاث الأنثروبولوجية تساعد على معالجة المشاكل ذات الأهمية المباشرة بصورة أكثر فاعلية ، وأشير أيضا الى مشكلة النمو السكانى فى المجتمعات ، وسن « قانونها السكانى » · أما بخصوص الأساليب التى يمكن بها تنظيم الشؤون السكانية فقد أصبح من الميسور التمييز بين الأساليب الواعية وبين الأساليب غير الواعية ، وهى التأثيرات غير المقصودة للعلاقات الاجتماعية على الأبنية البيولوجية للسكان · ودرست فوق كل هذا ، ومن هذه الزاوية ، فكرة تكييف الحياة الاجتماعية مع النظم البيئية فى سياق عملية التحويل · وسوف يجد علماء الأنثروبولوجيا · والبيولوجيا الذين يدرسون مسألة امكانية تكيف الانسان مع التغيرات البيئية فى هذا المقال فائدة مشتركة ·

وبدا لى من الضرورى الا أقتصر على معالجة شاملة للمسائل ، بل أبين فى الوقت نفسه ضرورة بدل جهد خاص فى التحليل الذى يتغيا التميز الدقيق بين مختلف المستويات البنائية التى تشكل المجتمعات ، ثم محاولة اكتشاف تأثيرات الضغوط الفعالة فى كل مستوى على التنظيم الداخلى لسائر المستويات ونموها · فاذا تم كل هذا تردد سؤال آخر يهم أول كل شىء علماء البيولوجيا ، ويتعلق بدراسة تأثيرات الأبنية الاجتماعية التى يعيش السكان فى نطاقها ويتكاثرون على الخصائص الوراثية لهؤلاء السكان · غير أن هذا السؤال الأخير يخرج عن دائرة اختصاصى ·

المؤتمرات الدولية القادمة

١٩٧٥ اكتوبر :

برلين :

الاتحاد الديمقراطى النسائى الدولى : مؤتمر عالمى للنساء جمهوريه المانيا الديمقراطية

(WIDF, Under den Linden 13, 108 Berlin.

٢ ـ ٤ اكتوبر :

دالاس :

الاتحاد الاجتماعى العلمى التحالف : اجتماع

Mr. Admin, Director, ASSA, c/ American Economic Association, 1313 21st Ave, S., Nashville, Tenn. 37212 (United States).

٨ ـ ١٢ اكتوبر :

سـدنى

الاتحاد الفدرالى للصحة العقلية : اجتماع (الموضوع : ثقافة فى تصادم ، الصحة العقلية فى عالم متغير)

WFMH, c/o Royal Edinburgh, Hospital, Department of Psychiatry, Morningside Park, Edinburgh 10 (United Kingdom).

٣ ـ ٧ نوفمبر :

كراكاس .

المجلس الدولى للادارة العلمية : المؤتمر السابع

ICSM, Association Venezolana de Ejecutivos, Ap. 5525-Est, Caracas (Venezuela).

ديسـمبر :

الولايات المتحدة :

جمعية الاقتصاد القياسى : مؤتمر

Econometric Society, P.O.Box 1264, Yale Station, New Haven, Connecticut 06520 (United States).

٢ ـ ٧ ديسمبر :

سان فرنسسكو :

الاتحاد الأمريكى لعلم الانسان : اجتماع سنوى

AAA, L.D. Horn, 1703 New Hampshire Ave, N.W., Washington, D.C. 20009 (United States).

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى ، التابعة للأمم المتحدة :
مجموعة عمل للنظام الاحصائى المتكامل الخاص بالسكا نوالقوة البشرية والحالة الاجتماعية .
ESCAP, Sala Santitham, Bangkok 2 (Thailand).

٥ ـ ٧ ابريل :
بروكسل :

مؤتمر فان كل ـ ستنشتنج العالمى الثانى . (الموضوع: وقت الفراغ والاستجمام فى المجتمعات الصناعية) .
Van Cle-Stichting, Grote Markt 9, B-2000 Antwerpen (Belgium).

٩ ـ ١٢ : ابريل :
برمنجهام (المملكة المتحدة :
الاتحاد البريطانى للدراسات الأمريكية : مؤتمر سنوى

Professor A.E. Campbell, Department of History, University of Birmingham, Birmingham, (United Kingdom).

٢٠ ـ ٢٣ أبريل :
فينـا :

الجمعية النمسوية لدراسات الضبط : الاجتماع الأوربى الثالث عن علوم الضبط واجهزة البحث .
Dr. R. Trappl, Oe SGK, Schottengasse 3, A-1010 Vinena 1. (Austria).

١٠ ـ ١٤ مايو :
هوبارت (استراليا)

اتحاد استراليا ونيوزيلنده لتقدم العلم : المؤتمر السابع والأربعون .
ANZAAS, Science House, 157 Gloucester Street, Sydney, NSW 2000 (Australia).

١٧ ـ ١٩ يونية
برجن :

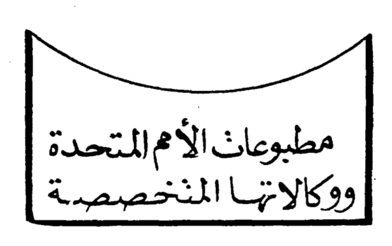
جامعة برجن : مؤتمر البحث السكندناوى عن ، «مستويات السيطرة فى امريكا اللاتينية : الماضى والحاضر والمستقبل » .
Dr. Siverts, Museum of History, University of Bergen. P.O.Box 25, N-5014 Bergen (Norway).

٢٠ ـ ٢٧ يولية :
باريس :

الاتحاد الدولى لعلم النفس : المؤتمر الدولى الحادى والعشرون
Mrs. H. Grotiot-Alphandry, Laboratoire Psycho!ogie, Université de Paris, 28, Rue Serpente, 75006 Paris (France).

ديسمبر :
الولايات المتحدة :

جمعية الاقتصاد القياسى : مؤتمر
P.O. Box 1264, Yale Station, New Haven, Conn. 06520 (United States).



السكان ، الصحة ، الطعام ، البيئة .

السكان .

Recent population trends and future prospects, 1974.
(UN/E/CONF. 60/3).

اتجاهات السكان الحديثة ، وتوقعات المستقبل فيما يتعلق بنمو السكان واستقرارهم ، وعوامل خفض المواليد وتأثير السياسة الحكومية ، والقوة العاملة ، والسكان الزراعيون ، والتكدس في المدن والعواصم .

Population, resources and the environment, 1974.
(UN/E/CONF. 60/5).

السكان والموارد والبيئة والاستيطان ، واثر التكنولوجيا على البحث السكاني .

Communication in support of population, family planning and development.
(UN/E/CONF. 60/BP/7), 1974.

تقرير اعدته اليونسكو عن مؤازرة وسائل الاتصال فيما يتعلق بالسكان وتخطيط الأسرة والتنمية .

Educational development : World and regional statistical trends and projections until 1985.
(UN/E/CONF. 60/BP/10), 1974.

التقدم التعليمي ، العالمي والاقليمي ، ونسب الاتجاهات واحتمالاته حتى عام ١٩٨٥ ، واتجاهات القيد بالمدارس بين ١٩٦٠ و ١٩٧٠ ، وتفاوت النسب بين الاقاليم الاقل والاكثر تقدما . التعليم الابتدائي الشامل في الاقاليم الاقل تقدما ، واثر ضغط السكان على نسب القيد في هذه الأقاليم ، والتباين بين قيد الأولاد والبنات .

Study of the interrelationship of the status of women and family planning.
(UN/E/CONF. 60/CBP/11 and addenda), 1974.

دراسة للعلاقة المتبادلة بين مركز النساء الاجتماعي وتخطيط الأسرة ، ومجال وهدف هذا التخطيط ، واهميته للنساء كافراد ، وتأثيره على دورهن في المجتمع ، ودور النساء فيما يتعلق ببرامج تخطيط الأسرة .

Population policies and programmes.
(UN/E/CONF. 60/CBP/21), 1974.

السياسات والبرامج السكانية . كشوف مختارة ، وتعليق على ٢٤ احصائية عن : نمو السكان، النسبة المرضية والحالة المعنوية ، التكاثر وتكوين الأسرة ، توزيع السكان والهجرة الداخلية ، والترتيب السكانى .

Population food supply and agricultural development.
(UN/E/CONF. 60/CBP/25), 1974.

السكان ومخزون الطعام والتنمية الزراعية . والاتجاهات الماضية ازاء مخزون الطعام فيما يتعلق بنمو السكان ، استهلاك الطعام ومطالب التغذية ، مستقبل العرض والطلب بالنسبة للغذاء والمخزون منه . العمالة الزراعية ، تنمية السياسات الريفية .

Health trends and prospects in relation to population and deevlopment.
(UN/E/CONF. 60/CBP/26), 1974.

تقرير لمنظمة الصحة العالمية عن الاتجاهات الصحية والتوقعات من ١٩٥٠ الى ٢٠٠٠ ، الصحة ، المدن ، التنمية ، الصحة والتنمية الاجتماعية الاقتصادية ، الصحة والاتجاهات السكانية ، العلاقات التبادلة بين الصحة والسكان والتنمية .

World and regional labour force prospects to the year 2000.
(UN/E/CONF. 60/CBP/31), 1974.

تقرير لمنظمة العمل الدولية عن اتجاهات القوة العاملة والتوقعات : نظرة اجمالية ، طبيعة الاحتمالات ، الاهمية النسبية لدراسة الاحصاء السكانى ، وغيرها من العوامل التى تقرر تغيرات القوى العاملة وسماتها الكبرى من ١٩٧٠ الى ٢٠٠٠ ، النساء والقوة العاملة ، والسكان غير العاملين.

Report on second inquiry among governments on population and development.
(UN/E/CONF. 60/CBP/32), 1974.

تقرير عن الاستبانة الثانية التى طرحتها الأمم المتحدة على الدول ، مع اجابات ٨٠ دولة عن هذا الاستفتاء ، مصنفا بحسب الموضوعات

Summary country statements concerning population change and development.
(UN/E/CONF. 60/CBP/33), 1974.

مجمل البيانات الريفية الخاصة بالتغير السكانى والتنمية .

1974 World Population Year/Année Mondia'e de la Population/Ano Mundial de la poblacion, 1974.

طبعة خاصة من مجلة احصاءات العمل التى تصدرها منظمة العمل الدولية ، عن القوة العاملة والنمو السكانى فى العالم : الموقف فى ١٩٧٠ . التصورات فى سنة ٢٠٠٠ ، التغيرات المحتملة بين ١٩٧٠ و ٢٠٠٠ ؛ تقدير مؤقت لنمو السكان والقوة العاملة بكل قارة على المدى الطويل (١٩٥٠–٢١٥٠)

Population and development in Latin America.
(UN/E/CN.12/973 and Add 1), 1974.

السكان والتنمية بامريكا اللاتينية ، واتجاهات السكان والبدائل السياسية ، فى العقد السابع. العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة فى اتجاهات السكان ، السكان وعملية التموين ، النشاط الاقتصادى النسوى والمواليد ؛ والهجرة الداخلية · السكان والبيئة والتنمية : تجربة امريكا اللاتينية والسكان وحقوق الانسان .

World Economic Survey, 1973. Part one : Population and Development.
(UN/E/5486-ST/ESA/8; E.74.II.C), 1974.

التقرير الخامس والعشرون فى مجموعة العرض الشامل للاحوال الاقتصادية ، والتفاعل بين المتغيرات السكانية والاجتماعية الاقتصادية فى اقتصاديات السوق المتقدمة ، والسكان والتقدم الاقتصادى فى أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتى ، وتاثير التغيرات السكانية الحديثة فى الدول النامية .

الصحة .

WHO Expert Committee on Drug Dependence, 1974.
(Technical report series No. 551).

التقرير العشرون للجنة خبراء تعاطى العقاقير التابعة لمنظمة الصحة العالمية ، عن عمل الهيئات الدوليه المهتمة بالافراط فى تعاطيها . الوقاية من المشكلات المقترنة باستعمال العقاقير ، واشراف الدولة على العقاقير الفردية .

WHO Expert Committee on Tuberculosis, 1974.
(Technical report series No. 552).

تقرير لجنة خبراء مرض السل التابعة لمنظمة الصحة العالمية ، عن علم الأوبئة واللقاح ضد السل ، الكشف عن الحالة وعلاجها . البرنامج القومى للسل . البحث . انشطة منظمة الصحة العالميه ، والاتحاد الدولى لمقاومة السل .

The role of the social worker in the psychiatric services, 1974.

كوبنهاجن ، منظمة الصحة العالمية ، المكتب الاقليمى لأوربا .

تقرير لمجموعة من المشرفين الاجتماعيين (نيس ، ٤ – ٥ سبتمبر ١٩٧٢) عن منظمة الخدمات الاجتماعية ، ومضمون خدمات الصحة العقلية ، ودور المشرف الاجتماعى ، وتحديد مسئوليات الخدمة الاجتماعية على فريق العلاج النفسى . التطويع والتقويم ، مع ملحقات عن خدمات العلاج العقلى فى بلجيكا وتشيكسلوفاكيا والدانمرك وفنلندة ، والمانيا الاتحادية ، ولكسمبورج ، وبولندة .

Evaluation of mental health education programmes, 1974.

منظمة الصحة العالمية ، المكتب الاقليمى لأوربا .

خمس مقالات عن برامج تعليم الصحة العقلية .

Problems and programmes related to alcohol and drug dependence in 33 countries, by Joy Moser. Geneva,
WHO, Office of Mental Health, 1974.

النشرة رقم ٦ عن تخطيط البرنامج وجمع البيانات ، ومدى مشكلات الاستهلاك الشاذ للكحول ، ومدى الاعتماد على المخدرات الاخرى . السياسات القومية ، العلاج والخدمات فى دور النقاهة . برنامج الوقاية وتعليم الشعب ، التعليم المهنى والتدريب . الربط بين الهيئات الطبية المحترفة ، البحث ، تدخين التبغ ، برنامج قومى يهدف الى حفز الدول الى دراسة حجم وطبيعة مشكلات الافراط فى تعاطى الكحول والمخدرات الخاصة بها ، وطريقة مواجهتها .

Therapeutic effectiveness of methadone maintenance programmes in the U.S.A., by Stephen S. Wilmarth and Avram Goldstein.
Geneva, WHO, 1974.

النشرة رقم ٣ عن الاعتماد على استعمال مخدر من فصيلة المورفين بالولايات المتحدة . خصائص الميثادون الدوائية والأساس المنطقى للابقاء على الميثادون ، تنظيمات الحكومة ، وصف الثلاثة برامج مختارة بمدينة نيويورك وشيكاغو وكاليفورنيا ؛ والتحليلات الناتجة .

الطعام :

World Food Conference. Report of the Preparatory Committee on its second session.
(UN/E/5533).

تقرير اللجنة التحضيرية لمؤتمر الغذاء العالمى عن القضايا التى تحتاج الى عمل او التى تجتذب اهتمام المجلس الاقتصادى الاجتماعى ، تحديد حالة الطعام العالمى فى الحاضر والمستقبل ، مسودة ورقة اعمال مؤتمر الغذاء العالمى الذى سيعقد فى نوفمبر ١٩٧٤ ، وقواعد الاجراءات .

Assessment of the world food situation, present and future.
Rome United Nations World Food Conference, 5-16 November 1974.
(UN/E/CONF. 65/3).

الموقف الغذائى العالمى فى حاضره ومستقبله :

حالة الطعام : الازمة ، التطورات الاخيرة ، خلفية المدى الأطول ، ابعاد واسباب الجوع وسوء التغذيه ، توقعات المستقبل : مشكلة الطعام فى المستقبل ، احتمالات زيادة الانتاج ، متضمنات السياسة العليا .

The world food problem, proposals for national and international action.
(UN/E/CONF. 65/4), 1974.

مشكلة الطعام فى العالم

مقترحات مؤتمر الغذاء العالمى التابع للامم المتحدة ، للعمل الوطنى والدولى ، خطة لحل مشكلة الغذاء العالمى . اجراءات لزيادة انتاج الطعام بالدول النامية . سياسات وبرامج لتحسين الموقف . العمل على تعزيز ضمان الغذاء العالمى ، التجارة والاستقرار والتنظيم . ترتيبات لعمل المتابعة .

البيئة .

Special environmental report No. 4. A brief survey of meteorology as related to biosphere, by C.C. Wallen.
Geneva World Meteorology Organization.
(WMO No. 372).

موجز لتقرير بيئى خاص اصدرته منظمة الارصاد الجوية العالمية ، بالانجليزية والفرنسية والرسيه والاسبانية عن الطاقة الشمسية ، والغلاف الجوى والنظام البيئى ، وتأثير الانسان على بيئته الجوية ومناخه العالمى ، علم الارصاد والاجزاء المائية فى المحيط الحيوى ، علم الارصاد الحيوى البشرى ، علم الارصاد الحيوى الحيوانى .

اقتصاديات :

احصاءات :

Statics of the developing countries in the Second United Nations Development Decade. International Technical Assistance in Statics, 1975-1979.
(UN/CN.3/446), 1974.

احصائيات عن الدول النامية فى عقد التنمية الثانى الخاص بالأمم المتحدة :

معلومات خلفية ، قيود التقديرات الموسعة للتقرير ، التقرير المفصل : الخدمات الاستشارية ، التدريب ، احتياطى التجهيز ، الارشاد الفنى ، صياغة البرنامج ، المعاونة والتقويم .

Statistics of the developing countries in the Second United Nations Development Decade.
(UN/CN.3/447), 1974.

برنامج الاحصاء الافريقى : أصل ومدى البرنامج ، التنظيم ، خطة عامة للعمليات ، برنامج التدريب ، المنهج المستخدم ، الخبرة ذات النفع فى الاحصاء المقبل وبرامج المسح .

Statistics of the developing countries in the Second United Nations Development Decade. Development programme for statistics.
(UN//CN.3/àà8), 1974.

موجز لسلسلة النشرة الاحصائية لفائدة الدول النامية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وهى طبعة حديثة من النشرة التى صدرت عام ١٩٥٩ .

International trade reconciliation study.
(UN/ECN.3/454), 1974.

تجربة امريكا الشمالية في التسوية ، مصادر التنافر في التجارة الدولية ، متضمنات الاحصاءات المتعارضة ، طرق بديلة للتوفيق بين بيانات التجارة الدولية . ويوضح الملحق ٢ عدة طرق فنية تحليلية يمكن استخدامها في دراسة التسويات المتعددة الجوانب في الاحصاءات التجارية .

Statistical classifications. Draft standard international trade classification.
(UN/E/CN.3/456), 1974.

التصنيفات الاحصائية :

مشروع تصنيف تجارى دولى اعيدت صياغته ونقحه المكتب الاحصائى التابع للامم المتحدة . ويضم الملحق تصنيفات القطاعات والاقسام والمجموعات ، والمجموعات الثانوية والبنود ، والعملية الجارية في SITC Rev. 2 ورؤوس الموضوعات التى يبحثها المجلس التعاونى للرسوم الجمركية لاعادة تصنيفها ، بالنقل او الشطب .

Statistical classifications. Draft international standard classification of all goods and services (ICGS), Parts 1 and 2.
(UN/E/CN.3/427).

تصنيفات احصائية :

مشروع تصنيف قياسى دولى لكل السلع والخدمات .

System of national accounts (SNA). Supplementing national accounts for purposes of welfare measurements.
(UN/E/CN.3/459), 1974.

قضايا اساسية : قياس الانتاج ، المشكلات المتصلة بالانتاج ، توزيع الدخل ، الاستهلاك والثروة ، دراسات سكانية اجتماعية .

Statistics of distribution of income, consumption and accumulation : draft guidelines for the developing countries.
(UN/E/CN.3/462), 1974.

احصاءات عن توزيع الدخل والاستهلاك وجمع الثروة :

هدف وطبيعه الاحصاءات ، مجال واسبقيات عريضة ، تركيب وتحديدات وتصنيفات النظام التحديد المبسط ، وتصنيف الوحدات الاحصائية للدخل والاستهلاك والتجميع . جداول ومصادر للبيانات . ملحق يضم العدد الادنى من الجداول المقترحة .

Country practices in national accounting at constant prices.
(UN/E/CN.3/464), 1974.

الحاجة الى تقديرات سعر ثابت في المتناول ، مفاهيم الانتاج والانفاق ، طرق تقدير الانتاج والانفاق عن أسعار ثابتة ، فائدة مؤشرات الكميات والاسعار ، تغيرات النوع والمنتجات الجديدة :

Statistical yearbook/Annuaire statistique 1973-1974
(UN/ST/ESA/STAT/S/1 ; E/F.74/XVII.1).
The growth of world industry, 1972 edition, 1974, vol. II.
(UN/ST/ESA/P/10 ; E.74.XVII.5).

الدليل الاحصائى السنوى (انجليزى فرنسى) ويضمان بيانات عن انتاج السلع من ١٩٦٣ — ١٩٧٢ . التعدين واستخراج الاحجار والسلع المصنعة ، والكهرباء والغاز .

World energy supplies 1963-1972.
(ST/STAT/SER.J/17 ; E.74.XVIII.7).

موارد الطاقة العالمية :

دراسة تعرض بيانات عن الانتاج والاستيراد والتصدير والاستهلاك الظاهرى للطاقة فى كل من الاعوام الاربعة من ١٩٦٩ — ١٩٧٢ فى ١٨٥ دولة تقريبا مجموع سكانها هم ٣٫٧٨٢ مليونا فى ١٩٧٢ .

Compendium of housing statistics 1971/Recueil des statistiques de l'habitation 1971.
(UN/ST/STAT/N/1 ; E/F.73.XVII.4), 1974.

خلاصة وافية للاحصاءات السكانية :

الاصدار الاول لهذا الكتاب بالانجليزية والفرنسية ، ويشتمل على ملاحظات فنية على الجداول، والتعريفات المناسبة ، وعامة السكان ، وسكان المنازل ، وظروف الاسكان ، المؤونة ، وحجم المنازل ، وكثافة شغل المنازل ، والتيسيرات والتشييد وتكاليف السكنى ، وتقديرات مطالب الاسكان . معلومات مستقاة من الاحصاءات القومية .

التنمية الاقتصادية .

Economic survey of Asia and the Far East.
(UN/E/CN.11/10. ; E.73.11.F.1).

مسح اقتصادى لآسيا والشرق الاقصى

اعدت هذه النشرة التى تصدر لأول مرة كل سنتين لجنة التنمية الاجتماعية والاقتصادية لاقليم الدول النامية بآسيا والشرق الاقصى التابعة للامم المتحدة ابان عقدها الثانى للتنمية ، عن التنمية الاقتصادية والسياسات الحالية فى هذا الاقليم .

The Second United Nations Development Decade. Trends and Policies in the first two years.
(UN/TD/B/429. Rev. 1/Add.1 ; E.74.II.D.3).

العقد الثانى للتنمية الخاص بالامم المتحدة . الاتجاهات والسياسات فى العامين الاولين :
أوراق عمل خلفية قدمها سكرتير عام مؤتمر الامم المتحدة ، عن التنمية للعرض الاول ، وتقويم تنفيذ خطة التنمية الدولية ، وعرض للاجراءات السياسية لخطة التنمية الدولية ، والتجربة الاقتصادية الجديدة للدول النامية فيما يتعلق بالاهداف والعقبات .

Developing island countries.
(UN/TD/B/443/Rev. 1 ; E.74.11.D.6).

الدول الجزرية النامية :

تقرير اعده مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، ويتضمن خصائص الدول الجزر النامية ، ومشكلات الدول الصغيرة منها . النقل ، والكوارث الطبيعية ، الاشراف على الموارد البحرية ، والسياسات الاقليمية .

Current problem of economic integrtaion. The effects of the generalized system of preferences on economic integration among developing countries.
(UN/TD/B471 ; E.74.11.D.13), 1974.

المشكلات الجارية للتكامل الاقتصادى ، وتاثيرات النظام التعميمى للافضليات بين الدول النامية .

Money, finance and development : papers on international money reform.
(UN/TD/B/479 ; E.74.II.D.15).

مجموعة مختارة من ثماني ورقات عن مسائل مالية دولية اعدتها سكرتيرية مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية من ١٩٧٢ الى اخر ١٩٧٣ .

Restrictive business practices in relation to the trade and development of developing countries.
(TD/B/C.2/119/Rev. 1 ; E.74.II.D.11), 1974.

ممارسات اعمال تقييدية فى مايتعلق بالتجارة وتنمية الدول النامية

Nigeria. Options for long-term development. World Bank country economic report. Baltimore and London, Johns Hopkins University Press.

تقرير بعثة بنك عالمى . الاتجاهات الاقتصادية وسياسات التنمية . برامج الاستثمار والسياسات ، اتجاهات المال والعملة والتوقعات . ميزان المدفوعات ، ومتطلبات المونة . البترول، الزراعة ، والتصنيع والتعليم والأساس . حقوق الاختبار ومتضمنات التنمية على المدى الطويل . مثال اقتصادى لمشروع طويل الاجل .

Monetary co-operation in Asia and the Far East. Asian Reserve Bank (Regional economic co-operation, series No. 9).
(UN/E/CN.11/1124 ; E.74.II.F.20), 1974.

مشروع اتفاق لانشاء مصرف الادخار الآسيوى ، دراسة ملاءمة اقامة هذا المصرف .

التصنيع والتعدين والاسكان .

Role and place of engineering industries in national and world economies.
(UN/ECE/ENGIN/3/Vol. I), 1974.

تقرير اعدته اللجنة الاقتصادية لاوربا ، التابعة للامم المتحدة عن الاتجاهات الرئيسية لنتاج العالم من الصناعات الهندسية ، وصناعات المعادن والانتاج الهندسى ، سمات عامة للتجارة العالمية فى المنتجات الهندسية ، نموذج للتجارة الدولية فى المنتجات الهندسية والتوزيع الجغرافى . مسح للموقف وبعض التكهنات فى دول مختارة غير اوربية .

Economics of urban renewal.
(UN/ECE/HBP/8), 1974.

تقرير معزز اعدته اللجنة الاقتصادية لاوربا ، التابعة للامم المتحدة عن مشروع تعهدت به اللجنة، عن الاسكان والبناء والتخطيط . ويضم تقرير ١٩٦٩ الخاص بالتحقيق الطليعى عن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للتجديد الريفى ، ولتحقيق اللجنة فى اقتصاديات تجديد الريف .. ويعالج الملحق دراسات لاربع حالات بالدانمرك وفنلندة والسويد واوكرانيا السوفيتية .

التناسق البعدى فى البناء :

Dimensional co-ordination in building. Current trends and policies in ECE countries.
(UN/ECE/HB/6, E.74.II.E.3), 1974.

هدف ومبادىء وقواعد التطبيق ، والاجراءات التى اتخذت للنهوض بتنسيق البعد ، والنتائج التى تحققت والتجربة المكتسبة .

Manual for the compilation of balances of water resources and needs.
(UN/ECE/Water 5 ; E.74.II.E.2), 1974.

الموارد الطبيعية ، والمواد الخام والطاقة

تبيب اعدته اللجنة الاقتصادية لأوربا التابعة للأمم المتحدة عن تأثير الماء بوصفه عاملا فى تقدم البيئة والاقتصاد ، وادارة الموارد المائية ، ومشكلات استخدامه وتنظيمه وادارته .

Proceedings of the tenth session of the regional conference on water resources edvelopment in Asia and the Far East (Watr resources, series No. 44). (UN/ST/ECAFE/F/44 ; E.74.11.F.10), 1974.

خمس ورقات عمل اعدتها اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى التابعة للأمم المتحدة ، مع ثلاثة وستين جدولا وستة وثلاثين رسما توضيحيا مقدمة من الحكومات والخبراء الى المؤتمر المنعقد فى مانيلا بالفلبين من ١٨ الى ٢٥ سبتمبر (استراليا وفرنسا والهند واندونيسيا وايران واليابان وباكستان والفلبين وتايلاند) .

Proceedings of the fourth symposium on development of petroleum resources of Asia and the Far East, Vol. 182 (E/CN.11/1056 ; E.73.11.F.14).

محاضر الندوة الرابعة عن تنمية الموارد البترولية لآسيا والشرق الأقصى :

تقرير فى مجلدين ، الأول عن ندوة كامبيرا من ٢٧ اكتوبر الى ١٠ نوفمبر ١٩٦٩ ، ويعرض للتقدم الحديث منذ الندوة الثالثة المنعقدة عام ١٩٦٥ : افغانستان ، استراليا ، بورما ، الهند بعيدا عن الشاطىء ، اندونيسيا ، ايران ، اليابان والمنطقة البعيدة عن الشاطىء ، وماليزيا ونيوزيلنده وباكستان والفلبين وتايوان وتايلاند والمنطقة البعيدة عن الشاطىء ، وكذلك الدول الخارجة عن آسيا والشرق الأقصى . جيولوجية البترول وطرق الكشف عنه .

ويشتمل المجلد الثانى على الطرق والوسائل الفنية للكشف عن البترول مع اشارة خاصة الى (ا) دول اقليم اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى ، (ب) الطرق الجيولوجية المتعلقة بالكشف عن البترول ، (جـ) الطرق الجيوفيزيائية ، والجيوكيميائية ، (د) طرق الكشف فى المناطق البعيدة عن الشاطىء ، (هـ) تاريخ للكشف عن حقول البترول والغاز فى هذا الاقليم . نقل البترول والغاز الطبيعى .

الزراعة ، السلع الأساسية :

World grain trade statistics, 1972-1973.

تقرير اعدته منظمة الغذاء والزراعة بالانجليزية والفرنسية والايطالية ، عن احصائيات تجارة الحبوب العالمية .

Review of agricultural situation in Europe at the end of 1973-1974, Vol. I and II.

أعدت هذا التقرير فى مجلدين منظمة الزراعة والغذاء ، واللجنة الاقتصادية لأوربا ، ويشمل المجلد الأول عرضا عاما لانتاج الحبوب ومستخرجات الالبان ، ويتناول المجلد الثانى الماشية واللحوم .

المجتمع وظروف المعيشة والعمل

والتوظف والسياسة الاجتماعية

مشكلات العمل ، ظروف العمل :

World employment programme. A progress report on its research-oriented activities. Geneva International Labour Office.

تقرير لمكتب العمل الدولى بجنيف (الطبعة الأولى ١٩٧٣ ، والثانية ١٩٧٤) من الاغراض ككل، وتنظيم البحث ، والتقدم ، والتكنولوجيا والتوظف والتعليم والتمدين والتوسع التجارى والتوظف، وخطط التوظف الملحة .

In-depth review of international labour standards ILO.
GB/PFA/12/5), 1974.

مقاييس العمل الدولية فى عام ١٩٧٤ . اقرار مقاييس العمل الدولية . اجــراءات تعــزيز متضمنات المقاييس .

السياسة الاجتماعية

Medical care systems ILO. Hardback.

تحليل اعده منظمة العمل الدولية لانظمة الرعاية الطبية التى ظهرت فى عشر دول صناعية تختلف فى عدد السكان ، مقارنة بين نظام التامين الصحى للدولة وبين الخــــدمة الصحية التى تمول من الضريبة العامة .

المسائل القانونية والسياسية

حقــوق الانســـان

القانون الدولى

Yearbook of International Law Commission 1973-1974.
(UN/A/CN.4/SER.A/1973 ; E.74.V.4).

الكتاب السنوى للجنة القانون الدولى ــ المجلد الرابع . اصدار عام ١٩٧٤ .

Question of treaties concluded between States and international organization or between two or more international organizations.
(UN/A/CN.4/281), 1974.

احتمالات أسهام الامم المتحدة فى الاتفاقات الدولية نيابة عن منطقة ما ، احتمالات تحت البحث وفقا لشروط المعاهدات . اخذت الامم المتحدة على عاتقها ادارة المنطقة او تحمل المسئولية : غينيا الجديدة الغربية (ايريان الغربية) . ناميبيا : عرض للمعاهدات متعددة الأطراف والثنائية التى عقدها جنوب افريقيا وتؤثر فى ناميبيا . الاتفاقات الدولية التى عقدها مجلس الامم المتحدة لصــالح ناميبيا .

National legislation and treaties relating to the law of the sea. Preliminary issue.
(UN/ST/LEG/SER.B/18), 1974.

التشريع القومى والمعاهدات الخاصة بقانون البحار :

يشمل القسم الأول نص التشريع الوطنى ، ويشمل الجزء الثانى شروط المعاهدة . وينقســم كل جزء الى اربعة اقسام : البحر الاقليمى والمنطقة المجاورة ، الرف القارى ، اعــالى البحــار ، والمحافظة على الموارد الحية من البحر .

السلام

Report of the Special Committee on the question oif defining aggression.
(UN/A/9619), 1974.

ـرير للجنة الخاصة بتعريف العدوان :

General and complete disarmament. Chemical and bacteriological (biological) weapons. Urgent need for cessation of nuclear and thermonuclear tests, and conclusion of a treaty designed to achieve a comprehensive test ban. (UN/A/9708/DC/237).

تقرير مؤتمر لجنة نزع السلاح . عمل اللجنة خلال عام ١٩٧٤ . تقرير خاص عن مسالة المعاهدة التى تحرم اختبارات الأسلحة النووية تحت الارض ، مع ملحقات تضم اوراق عمل ووثائق حرفية .

حقوق الانسان ، والتمييز العنصرى

Exploitation of labour throughout illicit and clandestine trafficking. (UN/CN./4/Sub.2/351 and Add. 1), 1974.

دراسة من جزين اعدتها للجنة الفرعية لمنع الجريمة السيدة حليمة مبارك مرزازى . ويتضمن مجال الدراسة ، والمكان الذى تحتله حركات العمال الداخلية فى تاريخ الهجرات الحالية الكبرى ، مسائل تتعلق بحظر المتاجرة فى العمال المهاجرين : المقاييس الدولية ، وموجز تحليلى للمعلومات .

ويعالج الجزء الثانى مسائل تتصل بالمعاملة فى الدولة المضيفة للعمال المهاجرين المجندين بطريقة محرمة .

Study on the rights of persons belonging to ethnic religious and linguistic minorities, 1974.

خطه مقترحة للدراسة بقلم فرانسسكو كابوتورى المراسل الصحفى الخاص ، وتشتمل على مسح تاريخى عن حماية الاقليات ، مفهوم الاقلية ، الحماية الدولية ، تطبيق المبادىء الموضحة بالمادة ٢٧ من الميثاق الدولى عن الحقوق المدنية والسياسية ، ومسح موجز للمجموعات العرقية والدينية واللغوية بين السكان فى بعض دول مختارة .

Study of the problem of discrimination against indigenous population. (UN/E/CN.4/Sub.2/L.596), 1974.

تقرير اعده المراسل الصحفى الخاص جوزيه . ر . مارتينيه كوبو ، يشمل العمل الذى شرعت فيه وكالات الامم المتحدة ومنظمة الدول الامريكية . التقدير المبدئى لجوانب جوهرية معينة للمشكلة: الاسكان والحقوق السياسية ، وممارسة الحقوق الدينية .

Study of the question of the prevention and punishment of the crime of genocide. (UN/E/CN.4/Sub.2/L597).

دراسة اعدها المراسل الصحفى الخاص نيكوديم روهاشيانكيكو ، عن مسائل تتعلق بالشروط الاساسية والتشريعية التى اتخذتها الدول . قضاء الدولة وكفاءته لمحاكمة جرائم الابادة الجماعية . الدعوات التى وجهتها الجمعية العمومية للامم المتحدة للدول غير الاعضاء للتوقيع على الاتفاق وفقا للمادة ١١ من الاتفاقية .

Respect for human rights in armed conflicts. (UN/A/9669), 1974.

احترام حقوق الانسان فى الصراعات المسلحة :

تقرير عن الاجتماع الاول للمؤتمر الدبلوماسى الخاص باعادة توكيد وتطوير القانون الانسانى الدولى المطبق فى حالة الصراع المسلح ، ويتضمن تنظيم الاجتماع الاول الذى عقد فى جنيف من ٢٠ فبراير الى ٢٩ مارس ١٩٧٤ . اللجنة الاولى : شروط ذات صفة عامة ، اللجنة الثانية : الجرحى

والمرضى ، وركاب السفينة الغارقة ، والدفاع المدنى والاسعاف ، واللجنة الثالثة : السكان المدنيون ، طرق ووسائل المقاومة ، فئة جديدة من أسرى الحرب ، واللجنة لهذا الفرض الاسلحة التقليدية . ويحتوى التقرير مسودة للقرارات المتعلقة بحماية الصحفيين ، نشر مبادىء مؤتمر جنيف .

الادارة العامة

Proceedings of interregional seminar on organization and administration of development planning agencies.
(UN/ST/TAO/M.64/Add. ; 74.II.H.H.3).

المجلد الثانى : تنظيم وادارة وكالات تخطيط التنمية فى الاتحاد السوفيتى ، ويحتوى على ثمانية عشر بحثا عن شتى وجوه هذا التنظيم .

التعليم ، العلم ، العلوم الاجتماعية ، الاتصال

التعليم

Case studies in special education. Cuba, Japan, Kenya. Paris, UNESCO, 1974.

دراسات عن التعليم الخاص . معلومات عن الاحوال السابقة والحاضرة وتوقعات المستقبل لنظم التعليم الخاص فى كل من كوبا واليابان وكينيا .

Relevant methods in comparative education, Hambourg, UNESCO Institute for education (Internatonal studies in education, 33), 1974.

اعد هذا الكتاب ريجنالد ادواردز ، برين هولمز وجون فان دى جراف ، ويتناول ثلاثة موضوعات أساسية فى التعليم المقارن ، والطرق الفنية ومتضمناتها فى تحقيقات العلم الاجتماعى ، فائدة النظرية والطرق النظرية فى التعليم المقارن والطرق النوعية ، والاساليب التقنية فى التعليم المقارن التى بحثها علماء الاجتماع فى مختلف فروع المعرفة .

العلم

Sixth U.N. Regional Cartographic Conferences for Asia and the Far East.
(UN/E/CONF. 57/3 ; E.72.I.20), 1974.

تقارير للدول عن انشطة رسم الخرائط منذ ١٩٦٧ . الجيوديسيا ، والتحكم الأرضى ، المسح ورسم الخرائط بالمقياسين المتوسط والكبير ، الاقمار الصناعية الموجهة من الارض لدراسة شكل وسطح الارض ، دراسات رسم الخرائط والموارد الطبيعية فى الارض والمخزون منها ، ترجمة الصور، والخرائط المحلية والاطالس الوطنية ، ومسح مياه البحار ، ورسم خرائط الاعماق ، وعلم المحيطات، والاسماء الجغرافية .

The sea : economic and technological aspects. A select bibliography.
(UN/ST/LIB.SER.B/13 ; E/F.74.I.6).

طائفة مختارة من كتب المراجع بالانجليزية والفرنسية عن علم وتكنولوجيا المحيطات . فوائد البحر ، وتلوث المياه .

Three centuries of scientific hydrology. Co-edition UNESCO/WMO/IAHS.

اوراق اساسية مقدمة بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الثالثة للهيدرولوجيا العلمية (باريس ٩ ــ ١٢ سبتمبر ١٩٧٤) . وتحاول هذه الاوراق تتبع اثر تقدم علم المياه واعطاء وجهة نظر عن استمرار التقدم فى السنوات القادمة .

العلوم الاجتماعية

Social sciences and humanities in engineering education. Paris, UNESCO, 1974.

كتاب يضم دراسة حالات واوراق من الحلقة الدراسية الدولية عن دور العلوم الاجتماعية والانسانيات في التعليم الهندسي (بوخارست ، سبتمبر ١٩٧٢) . وهو يقدم دراسات لحالات واوراق مختارة من الحلقة الدراسية المذكورة ، ويتوسع في المسح الدولي تحت عنوان «تعليم العلوم الاجماعية في التعليم الفني العالي» المطبوع عام ١٩٦٨ ، ويعكس تطور ثماني سنوات من التعليم الهندسي .

وســـائل الاتصـــال

Thirteenth report by the International Telecommunication Union on telecommunications, and the peaceful of outer space.
(UN/A/AC.105/135).

الكتيب رقم ١٥ الذى نشره الاتحاد الدولى اللاسلكى ، وهو تقرير عمل لهذا الاتحاد فيما يتعلق بالفضاء الخارجى منذ ١٩٧٣ . ويضم الملحق تقارير عن التقدم الذى حدث فى تطوير الاتصال البعيد. وهو مزود بمعلومات مستقاة من ٤٨ دولة .

ثَبَتٌ

العدد وتاريخه	العنوان الافرنجى	المقال وكاتبه
مجلد : ٢٦ العدد الرابع ١٩٧٤	The molecular hypothesis of memary and the educational future of man by Hector Maldonada	● الفرض الجزيئى للذاكرة ومستقبل الانسان فى مجال التعلم بقلم : هكتور مالدونادو .
مجلد : ٢٦ العدد الرابع ١٩٧٤	The Captive mind and creative development by Syed Hussein Alatas	● العقل الأسير والتنمية الخلاقة بقلم : سيد حسين غطاس
مجلد : ٢٦ العدد الرابع ١٩٧٤	Evaluating papulation ageing by Valentina S. Steshenko & Vladumur P. Piskunov	● تقويم التقدم العمرى للسكان بقلم : فالتينا سيرجيفنا سيشنكو وفلاديمير افالوفيتش بيسكونوف
مجلد : ٢٦ العدد الرابع ١٩٧٤	The thythms of dreaming facts and future prospects by Alga Petre-Quadens	● ايقاعات الأحلام : حقائق الحاضر وتطلعات المستقبل بقلم : أولجا بيتر ــ كوادينز
مجلد : ٢٦ العدد الرابع ١٩٧٤	Anthropology and biology : towards a new form of co-operation by Maurice Godelier	● الأنثروبولوجيا والبيولوجيا : نحو شكل جديد من التعاون بقلم : موريس جوديليه

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٧٥/٤٧٣

المجلة الدّولية
للعلوم الاجتماعية





السنة السادسة
العدد الثانى والعشرون
٤ محرم ١٣٩٦
٥ يناير ١٩٧٦
٥ كانون الثانى ١٩٧٦

تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو
ومركز مطبوعات اليونسكو
١ - شارع طلعت حرب
تليفون ٢٢٤٠٢
ميدان التحرير بالقاهرة

محتويات العدد

● نظريات ونماذج ومؤشرات التغير الاجتماعى
بقلم : كنيث لاند
ترجمة : الدكتور حسين سليمان قورة

● ملاحظات حول دور العلماء الاجتماعيين فى افريقيا
بقلم : ب. أ. تيمو
ترجمة : الدكتور السيد محمد الحسينى

● المغزى الاجتماعى للثورة العلمية والتكنولوجية
بقلم : ب.ن. فيدوسيف
ترجمة : الدكتور ابراهيم بسيونى عميرة

● بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لقياس التنمية فى غرب افريقيا .
بقلم : ك. ت دى جرافت - جونسون
ترجمة : أمين محمود الشريف

● العلوم الاجتماعية فى اليابان
بقلم چوچى واتانوكى
ترجمة : أحمد رضا محمد رضا

● المؤتمرات الدولية القادمة ومطبوعات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة

التنمية تتأكد

يكثر الحديث فى هذه الايام حول التنمية ، ويشتد الجدل حول نظام اقتصادى عالمى جديد ، يكفل اقامة العلاقات بين أجزاء العالم ، المتفاوتة النمو والثروة والتقدم ، على أساس أفضل ·

وبينما تدور هذه المناقشات هنا وهناك ، وتستعد الأمم المتحدة لعقد مؤتمر عالمى ، لوضع أسس النظام الاقتصادى الجديد ، نجد المفكرين من المتخصصين فى العلوم الاجتماعية يطرقون الموضوع بأسلوب آخر ، ويتناولونه بمنطق الدراسات الاجتماعية ، ذات الأثر ، فى رفع معدلات التنمية ·

وتشير كل الدراسات الاجتماعية الى أن السلوك الاجتماعى له أكبر الأثر فى تأكيد التنمية الاجتماعية الشاملة ·

ذلك لأن كثيرا من الفقد الاقتصادى ينتج عادة من السلوك المضطرب غير المنظم ، الذى لا يستند الى النظرة العلمية ، عند الأفراد ، وينسحب بالتالى على سلوك الجماعة ·

أن الوقت على سبيل المثال يعتبر عنصرا هاما من عناصر الانتاج ،

بالسّـــلوك الإجتماعى

والمواظبة على المواعيد تؤثر بصورة مباشرة وفعالة على الانتـاج وكميتـه ونوعه ٠

لكن المجتمعـات المتخلفة لاتعطى اهتماما كبيرا بالوقت ، ولا تؤمن بالمواظبة ، وتعانى فى الوقت نفسه نقصا فى وسائل الاتصال وفىوسائل المواصلات ، مما يصبح عذرا دائما لعدم الاهتمام بهذا العنصر ، أو الانتباه الى أضراره ٠

ويجد الدارســون أنفسهم أمام حقيقة مؤكدة ، هى أن فقد الوقت يؤدى الى نقص العائد ، ويؤدى نقص العائد الى عجز فى ميزان المدفوعات، ويعانى المجتمع كله نتيجة المعادلة المضطربة بين انتاجه من السلع وحاجته المتزايدة الى الاستهلاك ٠

فاذا تركنا عنصر الوقت فاننا نجد فقدا متعــددا فى حصر الثروة الطبيعية والسـيطرة عليها ، وعدم وجـود الكفـايات العلميـة اللازمة لاستثمارها ٠

وقد نجد أن الكفايات العلمية المتوفرة فى المجتمعات النامية تتجـه اتجاهات أخرى ، تختلف تماما عن التخصصات التى توفرت عليها ٠ أن

قلة أصحاب التخصصات العلمية تدفع أصحابها الى نوع من الطموح السياسى والاجتماعى ، يدفعهم الى ممارسة أنشطة أخرى ذات عائد أكبر، فيتأثر عدد الكفايات نقصا ، ويتأثر التوفر على الموارد الطبيعية بالتالى ، وقد تتبدد الثروات ، وتتقلص الموارد ، نتيجة لتبديد الطاقات العلمية والتخصصات المختلفة ٠

وفى كثير من الأحيان يكون ضعف التنظيم الادارى ، وعدم القدرة على ربط أجزاء المجتمع ، سببا فى ضياع الفرص فى توجيه كل طاقة نحو الاستثمار ، فى المجال الذى تصلح له ٠

وتظل هذه الظاهرة تتراكم فى المجتمعات النامية ، حتى تترسب في المجتمع ، وتمثل فيه فى النهاية نوعا من الروتين الثقيل ، الذى يشد قوى المجتمع الى وراء ٠

هذه المعوقات وسواها ترجع فى نظر الدراسات الاجتماعية الى السلوك الاجتماعى للفرد وللجماعة ٠

ولقد شغل دارسو العلوم الاجتماعية أنفسهم دائما بقياس الظواهر الاجتماعية وتحليلها والوقوف على ماقد يكون لها من دلالات ٠

وقد كانت لدراساتهم دائما أهميتها فى رصد الظواهر الاجتماعية والسلوك الانسانى ، وتأثير ذلك على نمو المجتمع ٠

واليوم تحاول الدراسات الاجتماعية أن تدرس بعمق وموضوعية العناصر المؤثرة فى أنماط السلوك ، والطرق القادرة على تغييرها ٠

وتصبح هذه الدراسات من الأهمية بمكان كبير ، فى عالم تشغله اليوم خطط التنمية ، والوسائل الكفيلة بتحقيقها فى المجتمعات المختلفة، بنسب تتفق وامكانيات كل مجتمع ٠

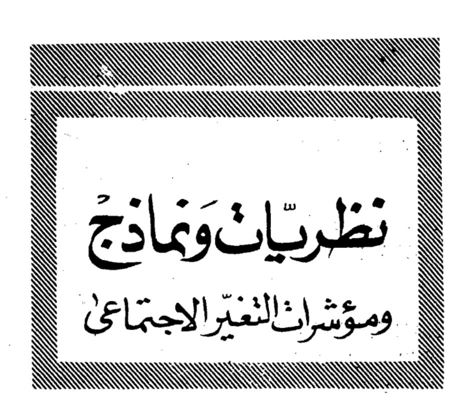
بل تصبح هذه الدراسات شديدة الارتباط بهذه الخطط نفسها ، فان أية خطة للتنمية لايمكن أن تنجح مالم تعتمد على الانسان ، وتصل الى اقناعه بنمط السلوك المناسب لطبيعة كل خطة ٠

أن الكلام كثير ومتنوع حول ما يسمى بترشيد الاستهلاك ، بحيث يهبط الفقد فى الوقت ، وفى الطاقة ، وفى الجهد الانســانى ، الى أدنى حد ممكن ، فان توفير مايفقده المجتمع يعتبر عنصرا يمكن أن يضاف الى موارده الطبيعية والبشرية ٠

ولعلنا نتفق على أن كل ذلك يعنى السلوك ، وبقدر مايمكن تغيير السلوك ، أو ضبطه ، أو التحكم فيه ، بقدر مايمكن أن تؤدى اليه خطط التنمية من عائد يرفع مستوى الحياة ٠

وقد يكون من المناسب أن ننبه المجتمعات النامية الى ضرورة العناية بالدراسات الاجتماعية التى تتصل بأنماط الســلوك ، اذا كانت هـــذه المجتمعات تستهدف تحقيق معدلات نمو أسرع ، لحاقا بظروف العصر الذى نعيش فيه ٠

عبد المنعم الصاوى



بينما كانت نظرية التغير الاجتماعى الشغل الشاغل لأوائل المشتغلين بالأمور النظرية فى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين فانه بالمقارنة قد حظى قياس التغير الاجتماعى باهتمام قليل • وليس معنى ذلك أن نلوم الأوائل من المشـــتغلين بالأمور النظرية لاخفاقهم فى الوصــــول الى المستويات الحديثة فى الدعم التجريبى لما يشاهدونه ، فان هدفهم كان ببساطة هو الوقوف على بعض نواحى التغير الاجتماعى التى يمكن تعميمها • ومن ثم ينبغى التحفظ فى الاعتماد كثيرا على آرائهم كأصحاب نظريات ايجابية فى علم الاجتماع •

ولقد كانت النظرية والقياس فى مجال التغير الاجتماعى مركز الاهتمام فيما قام به وليم ف • أجبرن وزملاؤه بجامعة شيكاغو فى العقدين الثالث والرابع من هذا القرن • فموقف أجبرن من التغير الاجتماعى كان فى جوهره يتصل بمفهوم التطور الثقافى ، فقد ناقش فى مؤلفه الصغير سنة ١٩٢٢ الذى أصبح الكتاب العلمى المقرؤ على نطاق واســـع فى علم الاجتماع ، والذى أعيد طبعه احدى عشرة مرة ، فكرة أنه لتوضيح التغير الاجتماعى يجب أن ندرس الثقافة وما حدث لها من تطورات • ومعنى ذلك أن الطبيعة الحيوية للانسان لا تتغير فى الفترة القصيرة التى تحدث فيها تغييرات فى المجتمع ، وأن التكوين النفسى للانســـان اما موروث بيولوجيا ومن ثم فهو دائم

بقلم : كنيث لاند

أستاذ مساعد ومدير المعمل الكمى للعلوم الاجتماعية فى جامعة الينويز بمقاطعة اربانا • وقد اشترك فى تحرير « النماذج الاجتماعية ذات الدلالة » ١٩٧٤ • ونشر كثيرا من المقالات • ويعد الآن مؤلفين فى علم الاجتماع الرياضى يحتمل نشرهما فى ١٩٧٦ م • وهو أيضا محرر موجه أو مشارك لعدد من الصحف التقنية ، متضمنة صحيفة العلوم الاجتماعية ربع السنوية ؛ وصحيفة علم الاجتماع الرياضى •

ترجمة : الدكتور حسين سليمان قوره

أستاذ ورئيس قسم المناهج وطرق التدريس وعميد كلية التربية بسوهاج (جامعة اسيوط) • حصل على الماجستير والدكتوراه من جامعتى كولومبيا وميتشجان بالولايات المتحدة وتقلب فى مناصب عدة بين التدريس والعمل كخبير للمناهج• وله مؤلفات وابحاث عدة فى مجال التربية والمناهج وطرق التدريس •

نسبيا ، واما نتاج ثقافى • وعلى هذا فالتغير الاجتماعى يجب أن يقتفى أثره الى الوراء فى التغيرات الثقافية التى وجد « أجبيرن » تجريبيا أن التغيرات التقنية كانت غالبا هى فائدة الأسباب فيها •

والعمل التجريبى لأجبيرن فى مجال التغير الاجتماعى يتسم بالضغط على نزعات التغير الحاضرة التى لم تستوعب ، وتقدير ما يحتمل أن يترتب عليها فى المستقبل • وهكذا فان أجبيرن وزملاءه فى العمل يؤكدون مقاييس التغيرات الموثوق بها التى استقرت اما فى بيانات كمية واقعية تأخذ صورة تطورات زمنية احصائية حيثما أمكن ، أو ـ اذا لم يمكن الاحصاء ـ فى بيانات موضوعية معززة بموافقة العديد من ذوى الحرص من المشاهدين • وكان أحد نتاج هذا المجهود التجريبى كتاب « الاتجاهات الاجتماعية الحديثة » الذى يقع فى مجلدين ، وهو عبارة عن تقرير لجنة بحوث الرئيس فى الاتجاهات الاجتماعية (١٩٣٣) باشراف أجبيرين ، وقد كان تقريرا شاملا من الناحية الاحصائية عن الاتجاهات المتصلة بكل نواحى الحياة الأمريكية خلال هذه الفترة • ثم كان هناك نتاج آخر تمثل فى الاصدار السنوى لصحيفة علم الاجتماع الأمريكية التى حررها أجبيرين وخصصت للتغيرات الاجتماعية خلال الفترة الواقعة بين ١٩٢٨ و ١٩٣٤ • ولسوء الحظ يبدو هذا العمل كأنما فقد استمراريته خلال

الكساد الكبير الذى أصاب البلاد فى العقد الرابع ، فانقطعت سلسلة المقالات الصحفية عن التغير الاجتماعى بعد سنة ١٩٣٤ · وعلى الرغم من أن نشرة خاصة عن « التغيرات الاجتماعية الحديثة » قد طبعت فى مايو ١٩٤٢ لم تظهر مقالات أخرى بعد الحرب العالمية الثانية ·

وفيما بعد فترة الحرب أصبح كل من المشتغلين بالنظرية والطريقة من علماء الاجتماع مشغولا بالمسائل المتعلقة باعتماد مناطق العالم بعضها على بعض على حساب اهمال الصلات المتتابعة عبر الزمن · ويبدو أن أغلب الأعمال النظرية والتجريبية الخاصة بالتغير الاجتماعى قد كرست لموضوع التجديد والانجاز الصناعى (انظر مثلا : بينكس ، ١٩٥٩ ـ و · مور ، ١٩٥٥ ـ مور وفيلدمان ، ١٩٦٠ ـ رستو ، ١٩٥٦ ـ اسملسر ، ١٩٦٤) ، أو لمناقشات « المحاباة السلبية » لنظرية علم الاجتماع الوظيفى (انظر مثلا : كانشيان ، ١٩٦٠ ـ دهريندورف ، ١٩٥٨ ، ١٩٥٩ ـ لكوود ، ١٩٥٦ ـ بارسونز ، ١٩٦٦) · ويبدو أن فكرة أجبرن عن قياس التغيرات الاجتماعية المعاصرة قد انتعشت أساسا كجزء من الاهتمام « بالمؤشرات الاجتماعية » الذى انبثق فى منتصف العقد السابع ·

والغرض من هذا المقال هو اعطاء وصف مختصر لمنجزات « حركة المؤشرات الاجتماعية » فى الولايات المتحدة الأمريكية وانتشارها فى الخارج فى العشر السنوات الأخيرة معلنة عن بعض الموضوعات الفكرية والنظرية التى تحيط بفكرة المؤشرات الاجتماعية ، ولوضع هذه الموضوعات ضمن السياق الخاص بالتغير الاجتماعى وبناء نظرياته · وفى هذا الاطار نأمل أن نوضح أيضا بعض الطرق المختلفة التى يمكن أن تعود بالمؤشرات الاجتماعية الى السلوك الاجتماعى ·

المؤشرات والأهداف الاجتماعية

حركة المؤشرات الاجتماعية :

لقد بدأت فكرة « المؤشرات الاجتماعية » تظهر فى أحد المشروعات التى قامت بها الأكاديمية الأمريكية للآداب والعلوم فى ١٩٦٢ من أجل الملاحة العالمية وادارة الفضاء ، وكان الغرض منه تحديد طبيعة ما يستتبعه برنامج الفضاء وجسامته على المجتمع الأمريكى (بوير ، ١٩٦٦) · ومعنى هذا أن الأكاديمية كانت تدرس المترتبات الاجتماعية والاقتصادية والتقنية التى لم تتضمنها الأهداف الموضوعة للبرنامج (المترتبات غير المقصودة) أو الاستكشافات التقنية التى ظهرت لتوها من البرنامج (المترتبات غير المباشرة) ·

وقد وجد هؤلاء الذين اشتغلوا بالمشروع سريعا أن المترتبات الاجتماعية المتعلقة ببرنامج الفضاء كانت جوهرية ، وغالبا تكون غير متوقعة ، وفى الوقت نفسه عجزوا

عن الوصول الى المعلومات الضرورية لاعطاء التحليل الكمي المفصل للتأثيرات العديدة التى تترتب على المجهود الفضائى · وفوق هذا لم يقتصر الأمر على عدم اتاحة المعلومات الضرورية ، بل أن اطار العمل المنظم والأسلوب الذى يسمح بالتحليل الاجتماعى المدعوم لم يكن موجودا · ومن ثم فان بعض هؤلاء الذين اشتغلوا فى مشروع الأكاديمية قد وجهوا اهتمامهم الى موضوع أكثر عمومية وهو التنبيه الى تغير الظروف الاجتماعية للمجتمع (أى الخليط من الاجتماعى والسياسى والاقتصادى والتقنى ، لا المنفصل من الاقتصادى والتقنى) · وقد نشرت نتائج هذا التحول العام سنة ١٩٦٦ فى كتاب « المؤشرات الاجتماعية » الذى ألفه رموند بوير أحد المؤيدين الكبار للمؤشرات الاجتماعية خلال الطور المبكر من حياتهم · والفصول العديدة من هذا المؤلف تناقش الحاجة الحالية للمؤشرات الاقتصادية المتاحة ، وكذلك التى تعكس أقصى ما يمكن من متطلبات التنظيم المعرفى الجيد ، ثم الحاجة الى مثل هذه المؤشرات لتحسين نتائج اتخاذ القرار فى ميادين السلوك الاجتماعى ·

والاهتمام بالمؤشرات الاجتماعية قد ازداد دعمه فى الولايات المتحدة بوساطة ما نشر فى سنة ١٩٦٦ من تقرير اللجنة الدولية للتقدم التقنى والآلى والاقتصادى بعنوان « التقنية والاقتصاد الأمريكى » · وقد كونت اللجنة فى سنة ١٩٦٤ لتبحث مؤشرات التغيرات التقنية حالا ومستقبلا على الاقتصاد والمجتمع ، ولتضع التوصيات التى يمكن أن تغير المترتبات أو تصلح من المؤثرات السلبية لهذه التغيرات · وقد لاحظت اللجنة عدم وجود نظام لتوضيح « التغيرات الاجتماعية » ، وحبذت أن تنشىء حكومة الولايات المتحدة « نظام التقديرات الاجتماعية » الذى ييسر تحليل التكلفة المنفعية لأكثر من النواحى الجوهرية للسوق فى المجتمع كما يشار اليها بوساطة تقديرات الدخل القومى · وواضح أن هذه التوصية ترجع الى عالم الاجتماع دانيال بل ، من أعضاء اللجنة (بل ، ١٩٦٩) · وتأخذ اهميتها من انها كانت أول اقتراح للمؤشرات الاجتماعية دعمه أعضاء الحكومة الرسميون ·

والدعم التالى زمنيا لحركة المؤشرات الاجتماعية فى الولايات المتحدة كان هو العودة الى تقليد أجبيرن فى قياس الاتجاهات الاجتماعية » · وقد بدأ بورقة تقدم بها فى اجتماع الرابطة الاحصائية الأمريكية سنة ١٩٦٥ عالما الاجتماع ولبرت مور وألينور برنرت شلدون بعنوان « التنبيه الى التغير الاجتماعى : تقرير عن المفهوم والبرنامج » · ويعنى المؤلفان « مور وشلدون » بالتغير الاجتماعى التحولات التكوينية الاجتماعية التى اقترحاها كى تنبه احساسا الى تسجيل وتحقيق ما يمكن أن نحصل عليه أو نتتجه مما يتعلق بالتحولات التكوينية · وقد اقترح مور وشلدون خمسة مؤشرات لاختبار التغير التكوينى فى المجتمع الامريكى : (أ) القاعدة السكانية ، بما يتضمن : حجم السكان ، والتوزيع الجغرافى · (ب) المكونات البنائية الأساسية بما يتضمن : انتاج السلع والخدمات ، القوى العاملة ، المعارف والتكنولوجيا ، الأسرة والقرابة ، الدين ، ثم نظام الحكومة · (ج) المعالم المنتشرة ،

بما يتضمن : الاتصال ، الصحة ، التربية ، الابتكار ، ثم الفراغ · (د) المعالم العامة ، بما يتضمن الطبقية الاجتماعية والتحرك داخلها ، ثم التوافق والتخالف الثقافي · (هـ) السعادة الاجتماعية وقياسها ·

وكتاب « مؤشرات التغير الاجتماعي : المفاهيم والمقاييس ، الذى الفه شلدون ومور (١٩٦٨) على أساس التصميم السابق ، هو النتاج الأساسي لهذا المجهود · وقد وصف هذا الكتاب بأنه أكثر المؤلفات شمولا منذ ظهور كتاب « الاتجاهات الاجتماعية الحديثة » فيما يتعلق بالنواحي الأساسية للمجتمع الأمريكي (بل ، ١٩٦٩) ·

وكان السماح بنشر « نحو تقرير اجتماعي » الصادر عن وزارة الصحة والتربية والترفية بالولايات المتحدة في يناير ١٩٦٩ من أعظم الحادثات أهمية في نمو اهتمام الجمهور والفنيين بالمؤشرات الاجتماعية · وهذه الوثيقة التي أعدت باشراف عالم الاقتصاد مانكيو راولسون ، كما سمحت له استطاعته في ذلك الوقت كمفوض عن السكرتير المساعد لجماعة « المؤشرات الاجتماعية » ، كانت مبنية جزئيا على أوراق العمل الخاصة بندوة جماعية عن المؤشرات الاجتماعية ، تضم واحدا وأربعين عالما اجتماعيا قام بتعيينهم في سنة ١٩٦٦ جون جاردنر الذى كان وزيرا للصحة والتربية والترفيه · وقد سبرت هذه الوثيقة غور المقاييس المختلفة التي يمكن أن تساعد على التنبيه الى تغير الظروف الاجتماعية في ميادين عديدة (الصحة والمرض ، التحرك الاجتماعي ، البيئة الطبيعية ، الدخل والعوز ، النظام العام والأمان ، التعلم ، العلم والفن ، ثم المشاركة والعزوف) · وهي تناقش امكان وجود المؤشرات ونفعها في هذه الميادين ، وتضع معاييرنا لاختبار المؤشرات ، وتبحث في أنها مطلوبات ضرورية لوضع تقرير اجتماعي شامل يعطي فكرة مفصلة عن الحياة الاجتماعية ·

وأيضا في مقال نشر سنة ١٩٦٩ بعنوان « نحو وضع تقرير اجتماعي : الخطوات التالية » بعد ملاحظة المجموعة الضخمة من الاقتراحات المتعلقة بالمؤشرات الاجتماعية ، سمي أوتس دادلي دنكان (١٩٦٩) ، هذه الظاهرة « الحركة الاجتماعية » ، وقد التزم هذا العنوان واستخدمه معظم الكتاب بما فيهم الكتاب المعاصرون في الاشارة الى انتشار الاهتمام « بالمؤشرات الاجتماعية » · وقد لاحظ دنكان حينئذ أن الموقف الراهن يمكن أن يرى أنه انتقال من التأمل المبدئي الى الطور الأوسط ، وهو تنويع البديلات واختبارها ، ذلك الذى يتبعه طور الروتين : النشاط الدائم ·

وبالاضافة الى هذا أدخل دنكان فكرة استخدام مصادر المعلومات الحالية مع المعلومات الجديدة المجمعة كاستراتيجية لقياس التغير الاجتماعي ، وسمى ذلك « دفاع دراسات الخط الأساسي » ·

وهناك مؤلف آخر كان له تاثير جوهري على تطور حركة المؤشرات الاجتماعية في الولايات المتحدة ، وهو « المعنى الانساني للتغير الاجتماعي » الذى الفه أنجس

كاميل وفيليب كونفرس ، ونشر في سنة ١٩٧٢ · وباعتبار أن هذا الكتاب جـــزء تابع لشيلدرون ومور (١٩٦٨) ذكر المؤلفان (١٩٦٢) أنه بينما اهتم الكتـــاب الأصلي بأنواع مختلفة من معلومات التركيب الاجتماعي الموضوعية فأن كتابهما قد خصص للمعلومات النفســـية الاجتماعية التى تتعلق باتجاهات المجتمع الأمريكى وتوقعاته وتطلعاته وقيمه · وهكذا تميل فصـــوله الى تناول النواحى الذاتيـــة للتنظيمات الأساسية الاجتماعية (مثلا : العائلة ، الاقتصاد والعمل ، السياسة ، العدالة الجنائية) · وقد كان من أثر ذلك احســـــاس الباحثين فى مجال المؤشرات الاجتماعية بالحاجة الى قياس المدركات الذاتية للتغير الاجتماعى ونوعية الحياة ·

وعلى الرغم من أن وزارة الصحة والتربية والرفاهية لم تتابع نشر « نحو تقرير اجتماعى » فان العمل فيما يتعلق بتطور المؤشرات الاجتماعية استمر على مستوى الحـــكومة الفيدرالية ، بالأخص عن طـــريق الفريق الذى يعمـــــل تحت اشراف دانيال تونستول فى مكتب السياسة الاحصائية لمكتب التخطيط والميزانية التابع للمكتب الادارى للرئيس · وقد كان أعظم نتاج لهذا المجهود هو مؤلف « المؤشرات الاجتماعية » (١٩٧٣) ، الذى خرج فى فبراير ١٩٧٤ · وهو كتاب احصاء اختير ونظم لشرح الظروف والاتجاهات الاجتماعية فى الولايات المتحدة فى ثمانية ميادين أساسية : الصـــــحة ، الأمان المتعلق بالجمهور ، التربية ، التعيين فى الوظائف ، الدخل ، الاسكان ، الفراغ والترفيه ، ثم السكان · وبالطبع لا يمكن قياس الأثـــر الكامل لهذا المرجع بعد · وقد كان موضـــوع الندوة العـــالمية للباحثين فى مجـــال المؤشرات الاجتمـــــاعية فى فبراير ١٩٧٤ المقامة تحت رعاية مركز مجلس بحوث العلوم الاجتماعية للتنسيق بين بحوث المؤشرات الاجتماعية هو من أجل تشـــجيع استمرار المجهود الذى يفتح المجال لتعليقات الخبراء فى الميادين المختلفة التى يغطيها التقرير ، ووضع التوصيات لامتداد هذا المســـتند وتحسينه (أخبـــار المؤشرات الاجتماعية ، عدد ٤ مايو ١٩٧٤ ، ص ١٠ ·

وقد كانت هناك أنشطة للحكومة الفيدرالية فى مجـــال المؤشرات الاجتماعية ظفرت بنجاح أقل · ففى الفرع الادارى أعلن الرئيس نيكسون فى يوليه ١٩٦٩ تأسيس هيئة الأهداف والبحث القومية التى كانت تضع تقريرا اجتماعيا عن نوعية الحياة الأمريكية · وعلى أية حال فأن الهيئة قد انفرط عقدها تماما بعد سنة واحدة، ونقلت مسئولياتها ــ اسميا على الأقل ــ الى مجلس الشئون الداخلية (مورس ، ١٩٧٢) · وعلى مستوى الكونجرس فان السيناتور « ولتر مونديل » كان يقـــدم مشروعا بقانون (مشروع بقانون الى مجلس الشيوخ ٨٤٣ ، ١٩٦٧) كل عام منذ سنة ١٩٦٧ لينشىء مجلســـا للمســـتشارين الاجتماعيين للرئيس شـــبيها بمجلس المستشارين الاقتصاديين · وهذا المجلس يتحمل ضمن واجباته الأخرى مسئولية اصدار تقرير اجتماعى سنوى · ولكن مشروع القانون لم تظهر له بعد أية دلائل لاقرار من الكونجرس ·

ولم يطل الوقت كثيرا بعد اخراج كتاب بوير الذى يتحدث عن مجهود الأكاديمية الأمريكية حتى بدأت الآراء الخاصة بالمؤشرات والتقارير الاجتماعية تنشر فى الأقطار الأخرى والمنظمات العالمية وعلى الرغم من أن تسجيل هذه التطورات بالتفصيل يبعد عن الغرض من هذا المقال فأن هناك مجهودات عديدة جديرة بالتسجيل ٠

أولا : فى سنة ١٩٦٨ ألف جاكو ديلوز « المؤشرات الاجتماعية » الذى قدم به مسحا احصائيا توجيهيا للظروف الاجتماعية المختلفة فى فرنسا ٠ وقد أغرى هذا الكتاب بمتابعة كبيرة من العمل فى فرنسا كانت نتيجتها أن أصدر المعهد القومى للاحصاء والشئون الاقتصادية الطبعة الأولى من « الميادين الاجتماعية » ٠ ومع ذلك فان المملكة المتحدة كانت الأولى فى انشاء سلسلة من المطبوعات خاصة بالاحصاء الاجتماعى مع الاتجاهات الاجتماعية ، عدد : ١ ، ١٩٧٠ تحت رعاية مكتب الاحصاء المركزى وهى سلسلة لم ينقطع اصدارها سنويا منذ أنشئت وبالمثل فان نشاط المؤشرات الاجتماعية فى جمهورية ألمانيا الاتحادية قد أنتج مرجعا فى الاحصاء الاجتماعى باسم التاريخ الاجتماعى ، ١٩٧٣ ٠ وفى النرويج والسويد وكندا كانت مؤلفات المؤشرات الاجتماعية تحت الطبع ٠ وقد فرغت مؤسسة التخطيط الاقتصادى اليابانية لتوها من تقريرها الاحصائى السابع عشر عن المجتمع اليابانى بعنوان « الورقة البيضاء عن الحياة القومية ، ١٩٧٣ : الحياة ونوعيتها فى اليابان » ٠ ومما لا شك فيه أن مؤلفات أكثر من هذا عن المؤشرات الاجتماعية القومية سوف تظهر فى المستقبل القريب ٠

وقد أكملت منظمة التطور والتعاون الاقتصادى من بين المنظمات العالمية أول مرحلة من برنامجها عن تطور المؤشرات الاجتماعية ، ووضعت قائمة بالاهتمامات الاجتماعية العامة بالنسبة لأغلبية دول منظمة التطور والتعاون الاقتصادى ٠ وكذلك عضدت هيئة الأمم المتحدة عديدا من المجهودات فى ميدان الاحصاء الديمجرافى الاجتماعى التى ترجع الى تطور المؤشرات الاجتماعية (انظر مثلا : آكوسك ١٩٧٠ ومجراناهان وآخرين ١٩٧٠ ، وهيئة الأمم المتحدة ١٩٧١) ٠

صعوبات تتعلق بالتعريف

ظهر عديد من الاختلافات ترجع جزئيا الى نقص فى الوضوح والاتفاق على معنى كلمة « المؤشرات الاجتماعية » ٠ ومن الأفضل عند البدء بتحليل هذه الاختلافات القيام بحصر التعريفات التى وضعت فى بعض الوثائق الأساسية التى ذكرت فى الجزء السابق ٠

أولا : هناك تعريفات واضحة الى حد ما فى المؤلف الرائد للأكاديمية الأمريكية ، وقد جاء أحدها فى كلمة الافتتاح للمؤلف (بوير ، ١٩٦٦ ، ص ١١) ٠

وهذا المؤلف قد خصص موضوع المؤشرات الاجتماعية ـ احصاء ، السلسلة

الاحصائية ، ثم الصور الأخرى للدلالات ـ الذى يعيننا على أن نعرف أين نقف وأين نساير باحترام قيمنا وأهدافنا ، وعلى أن نقوم البرامج المحددة ونحدد آثارها .

وقد وضح بيدرمان (١٩٦٦) فى الفصل الخاص بالمؤشرات والأهداف الاجتماعية نقطة تركيزه على « المعلومات الكمية التى تقف مؤشرات الى الظروف الاجتماعية الهامة للمجتمع : « المؤشرات الاجتماعية » .

ثانيا : قدم شيلدون ومور (١٩٦٨) فى مؤلفهم عن مؤشرات التغير الاجتماعى فى المجتمع الأمريكى ، هذه العبارة :

« ان فكرة « المؤشرات الاجتماعية » مغـــرية بالأخص لأولئك الذين يتحملون مسئولية التمهيد للتغييرات المقبولة من الجماهير . ومثل هذه المؤشرات تقدم مادة للقراءة عن الحـــالة الحاضرة لبعض أجـــزاء العالم الاجتماعى وعن اتجاهات الماضى والمستقبل سواء كانت تقدمية أو رجعية طبقا لبعض المعايير العادية » .

ثالثا : وضع التعريف التالى فى « نحو تقرير اجتماعى » (وزارة الصـــحة والتربية والرفاهية بالولايات المتحدة ، ١٩٦٩) : « المؤشر الاجتماعى ـ كمـا هو مستخدم هنا ـ يمكن تعريفه بأنه قياس الاهتمام الرسمى المباشر بما يسيل الدقة والمقارنة والتعادل فى الحـــكم الذى يدور حـــول الظروف المحيطة بجوانب المجتمع الأساسية . وهو فى جميع الحالات قياس مباشر للرفاهية ، وهو عرضـــة للتغير الذى ان تغير فى الاتجاه الصحيح ـ فى حين أن الأشياء الأخرى متعادلة ـ فان الأمور تسير الى أحسن ، ومن الأفضل أن الا يتدخـــل الناس فيها . وهكذا فان احصاء عدد الأطباء أو رجال الشرطة ليس من المؤشرات الاجتماعية ، فى حين أن الأرقام الخاصة بمعدلات الصحة والجريمة يمكن ان تكون كذلك .

رابعا : كامبل وكونفرس (١٩٧٢) يريان فى مؤلفهما عن النواحى الذاتيـــة للتغير الاجتماعى أن هذين التأكيدين الآتيين المتميزين يتصلان بتعريف المؤشرات الاجتماعية :

الأول أن الكلمة مقصود بها أن تؤكد القياس الوصفى الذى يعد أكثر دينامية من معظم بحوث العلوم الاجتماعية التى وجدت حتى الآن .

الثانى ـ وربما هو أكثر ملاحظـــة ـ أن دعوة الأســـلحة التى تمثلها حركة المؤشرات الاجتماعية تلقى بالضغط الشديد على التدبير المناسب .

ويرى كامبل وكونفرس (١٩٧٢) باختصار أن السمات الجوهرية للمؤشرات الاجتماعية هى :

(أ) القدرة على تقدير النوعية المنبثقة للحياة الأمريكية .

(ب) الانقياد للعمل من خلال تغير التخطيط .

خامسا : نجد في مؤلف « المؤشرات الاجتماعية » (١٩٧٣) أن اختيار المؤشرات يعتمد على المعيارين الآتيين :

أن المؤشرات تقيس سـعادة الفرد والعائلة (لا ما هو كائن في المؤسسات والحكومة) ، وانما تقيس الناتج النهائي للنظم الاجتماعية ، لا ما يدخل فيها . ففي التربية مثلا تختار المؤشرات لتقيس انجاز الفرد وتحصيله لا الايرادات الممثلة في مثل الميزانيات المدرسية ، وبناء الفصول الدراسية ، وعدد المدرسين .

وباختصار فان هذه المعايير المحددة شبيهة بتلك التي ذكرت في « نحو تقرير اجتماعي » بالنسبة لتأكيدها مقاييس سعادة الفرد والعائلة ، ومقاييس « الناتج المرغوب فيه » .

والتعريف الثالث من هذه التعريفات الخمسة للمؤشرات الاجتماعية هو أكثرها خضوعا للاختلاف ، فقد لاحظ شيلدون وفريمان (١٩٧٠) ودنكان (١٩٦٩) عديدا من الاعتراضات الممكنة بالنسبة له ، ثلاثة منها تبرز على الأخص هنـا . الأول : جادل شيلدون وفريمان في وجوب أن تكون المؤشرات ذات اهتمام رسـمي مباشر بأن ذلك مقيد للغاية ، حيث أن ما هو مناسب اليوم قد لا يكون كذلك في السـنة التالية والعكس بالعكس . الثاني لاحظ شـيلدون وفريمان أن ما تحتاج اليه المؤشرات لتكون مقاييس للسعادة ضيق جدا في أنه يخرج كثيرا من المتغيرات التي يمـكن أن تكون مناسـبة لفهم المؤشر . وتمعن الأمثلة التي ذكرت في الاقتباس السابق : هل تقدير أعداد الأطباء أو رجال الشرطة ذو أهمية لفهم معدل الصـحة والجريمة وتطوراتهما عبر الزمن ؟ وباختصار فان تعريف المؤشرات الاجتماعية الذي جاء في كتاب « نحو تقرير اجتماعي » ضيق جدا في أنه يخرج متغيرات كثيرة من الاعتبار المناسب لتقويم « الظروف الاجتماعية الأساسية » . ثالثا : لاحظ دنكان أن هذا التعريف والمناقشة الدائرة حوله يؤكدان بوضوح الرغبة في درجة عالية من الاجمال في المؤشر الاجتماعي الذي يمكن ألا يكون به ناضجا .

ومن ناحية أخرى لاحظ شيلدون وفريمان (١٩٧٠) أن هناك موافقة ضئيلة على السمات المحددة للمؤشرات الاجتماعية فيما عدا أن : (أ) المؤشرات الاجتماعية تتابع زمني يسمح بالمقارنة لفترة ممتدة ، (ب) والمؤشرات الاجتماعية احصائية ، ومن ثم قد تكون اجمالية بسمات أخرى مناسبة . ومع أن التعريف المذكور سـابقا كان محدودا جدا فان هذه السمات ربما لا تكون محدودة بدرجة لا تميز المؤشرات الاجتماعية من الاحصائيات الاجتماعية الأخرى . وبعبارة أخرى فان الاقتصـار على هذين المعيارين يجعل من الصعب تمييز مجموعة الاحصـائيات الثانوية التي تدعى بالمؤشرات الاجتماعية من المجموعة التي تشمل جميع الاحصائيات الاجتماعية المتاحة

فى صورة التتابع الزمنى الاجمالى ، مع أن المجموعة الأخيرة تتضمن كثيرا من « الاحصائيات الاجتماعية » التى تجمع من أجل الأغراض الادارية ولها صلة ضئيلة « بدليل الحياة الاجتماعية » ، ومن المحتمل أن الا يرغب فى تسمية هذه بالمؤشرات الاجتماعية · واذن فان الصعوبة الأساسية هى أن نعد تعريفا للمؤشرات الاجتماعية التى لا تكون فى غاية الضيق أو فى غاية الشمول ·

وهناك خيط آخر يمكن الكشف عنه ، وتتضمنه جميع التعاريف الخمسة المقتبسة سابقا ، وهو أن المؤشرات الاجتماعية ترجع بطريقة غير محددة الى السلوك الاجتماعى · وسوف نسبر غور هذه العلاقة فى الجزء التالى ·

نماذج المؤشر الاجتماعى

ومشكلة النموذج

ومؤشرات الهدف الناتج

ان القراءة الفاحصة للتعاريف المقتبسة التى أشرنا اليها فى سياق المؤلفات المتصلة بها تصل بنا الى التعريف الجامع التالى : المؤشرات الاجتماعية هى احصائيات تقيس الظروف الاجمتاعية والتغيرات الحادثة فيها عبر الزمن للقطاعات المختلفة من السكان ، ونعنى بالظروف الاجتماعية كلا من السياق الخارجى » اجتماعيا وطبيعيا) والسياق الداخلى (ذاتيا وادراكيا) للوجود الانسانى فى مجتمع ما · وهذا التعريف يبدو أنه يجمع أغلب الآراء الجوهرية فى التعاريف الواردة آنفا فيما يتعلق بأنواع المعارف التى ينبغى أن تجمع كمؤشرات اجتماعية · فمثلا أنها تشير الى أن المقاييس الموضوعية للظروف الاجتماعية الخارجية ومقابلاتها الذاتية هى مؤشرات اجتماعية ·

ونحن نأخذ بهذا التعريف باعتباره أعظم توصيف عام ممكن للمؤشرات الاجتماعية · وتنبع عموميته من أنه يسمح تقريبا بأى مؤشر للنشاط الاجتماعى (التقدير الاجتماعى) للدخول فى نوعية المؤشر الاجتماعى ، بشرط امكان اعتباره عاكسا لظرف اجتماعى خاص ببعض السكان · فمثلا اذا وجد مؤشر مثل « معدل الجنس » للسكان عاكسا لظرف من ظروف الحياة لهؤلاء السكان فانه يمكن اعتباره مؤشرا اجتماعيا بهذا التحديد · والى المدى الذى يفهم به أن المؤشرات الاجتماعية تعميمات لمؤشرات اقتصادية مقننة ، والى المدى الذى تعد بها المؤشرات الاقتصادية مجرد اشارات للنشاط الاقتصادى ، فان الاتسام بهذه السمة يكون مناسبا ، كما يعطى توجيها معرفيا عاما ممكن النفاذ به الى حد ما الى فكرة المؤشر الاجتماعى · ومع ذلك فلا مكان جعل الفكرة دقيقة من المفيد الحصول على معيار للصحة الخارجية الرفيعة المستوى فى وضع التقدير الاجتماعى فى نوعية المؤشر الاجتماعى · فمثلا فى

سياق المؤشرات الاقتصادية يكون المعيار الأساسى للصحة الخارجية هو أن مثل هذه المؤشرات سياق زمنى مبين عن نموذج تاريخى ومستمد من التوقيت والتطابق مع دورات العمل (ج · مور ، ١٩٦١ ، ١٩٦٧) ومع تقديرنا للمؤشرات الاجتماعية سوف نقتفى أثر معيار الصحة الخارجية « للسلوك الاجتماعى » فى هذا الجزء الثانوى الذى يؤدى الى تحديد نوع معين للمؤشر الاجتماعى يعـرف بأنه « مؤشر الهـدف الناتج » · وسوف يرى أن هذا الاتجاه بالنسبة للمؤشرات الاجتماعية يضع لنا قانون النظرية الكلاسيكية للسلوك الاقتصادى والرفاهية الاقتصادية · وعلى الضد من ذلك ففى الجزء التالى سوف نسبر غور اتجاه أكثر عمومية لمعيار الصحة الخارجية الذى يعد البناء الدستورى للمجتمع والتغيرات التى تحدث فيه نقطة توجيه اليه · وسوى يرى أن هذا الاتجاه بالنسبة للمؤشرات الاجتماعية يماثل مماثلة مباشرة معيـار المؤشر الاقتصادى الكلاسيكى للتطابق مع دورات العمل ·

وبالاضافة لى مشكلة الصـحة الخارجية يجب أن يفسر التباين فى المؤشرات الاجتماعية · وسوف نفترض أن مشكلة التفسير تعالج بأحسن صورة عندما يوضع المؤشر الاجتماعى ضمن سياق من نموذج محدد نسبيا للعملية الاجتماعية التى تحدد المؤشر ·

واعطاء هذا التعريف للمؤشرات الاجتماعية يقود المرء الى أن يسـأل هـذا السـؤال : أى الظروف الاجتماعية سوف يقاس ؟ وهناك نظريا عدد لا ينتهى من الظروف الاجتماعية التى قد تقاس بالمؤشرات الاجتماعية · وبعبارة أخرى فان الحياة الاجتماعية من الممكن أن تجعل شرائح من الأساليب لا تعد ولا تحصى · وفى مكان آخر (لاند ، ١٩٧٤) سميت مشكلة الصحة الخارجية هذه بالمثال لمشكلة المؤشرات الاجتماعية · وببساطة يجب أن نطلب مددا أكثر من التوجيه النظرى بالنسبة للظروف الاجتماعية المحددة التى ينبغى أن تقيسها المؤشرات الاجتماعية ·

والآن فان أحدا اذا استعرض التعاريف التى اقتبست فى الجزء السابق يجد قليلا من الاتفاق على المعايير التى ينبغى أن تطبق من أجل تنويع الظروف الاجتماعية التى ينبغى أن تقاس ، فهى تدل بطريقة أو بأخرى على أن المؤشرات الاجتماعية ينبغى أن تشير الى الظروف الهامة اجتماعيا ، وأن الأهمية الاجتماعية يجب أن تنسب فى تقديرها لقيم المجتمع وأهدافه وقوانينه · وعلى أية حال فان أحـدا لم يحدد بأى درجة من الدقة كيف يتم هذا التقدير ·

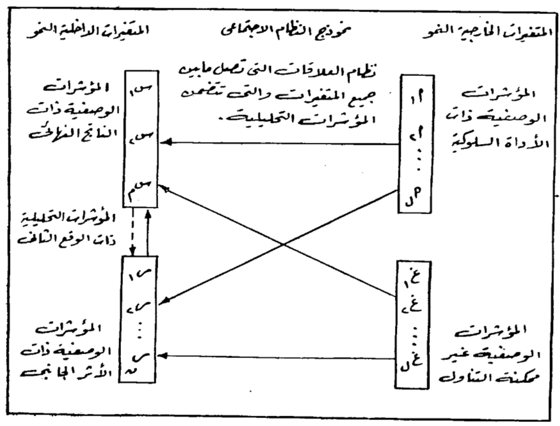
ولكى نسبر غور العلامات الممكنة للمؤشرات الاجتماعية بالأهميـة الاجتماعية من المفيد وضع تخطيط عام لفكرة نموذج المؤشر الاجتماعى ، تلك الفكرة التى جاءت فى « لاند » (١٩٧١) وأتقنت فى « لاند » (١٩٧٤) · (الوصـف التالى مأخوذ بتصرف مما جاء فى المرجع الأخـير) · وفكرة نموذج المؤشر الاجتماعى تنبنى على التمييز بين أنواع متعددة من المؤشرات الممكنة ، كما هو موضح فى الشكل رقم (١) ،

حيث استخدمنا التمييز القانونى بين المتغيرات النامية خارجيا (تلك التى حددت خارج النموذج) وبين المتغيرات النامية داخليا (تلك التى حددت ضمن النموذج) . وقد ميزنا ضمن مجموعة المتغيرات النامية خارجيا بين المؤشرات الوصفية ذات الأداة السلوكية (تلك المتغيرات النامية خارجيا التى يمكن تناولها بالسلوك الاجتماعى) وبين المؤشرات الوصفية الخاصة بالمتغيرات النامية خارجيا التى لا يمكن تناولها (تلك المتغيرات النامية خارجيا التى لا يمكن تناولها بالسلوك الاجتماعى) . وبالمثل فقد ميزنا فى مجموعة المتغيرات النامية داخليا بين المؤشرات الوصفية ذات الناتج النهائى (تلك المتغيرات النامية داخليا التى تحدد الظرف الاجتماعى الذى يقاس وتترتب على العمليات الاجتماعية الداخلة ضمن النموذج) وبين المؤشرات الوصفية ذات الأثر الجانبى (تلك المتغيرات النامية داخليا التى تؤثر فى الظروف الاجتماعية ولا تحددها أو تتأثر بها وبالعمليات الاجتماعية الداخلة فى الاعتبار) .

وبارجاع هذه المجموعات الآتية من المؤشرات بعضها الى بعض نحصـــل على نموذج أو نظام من العلاقات التى نتعرف بها على مؤشرات تحليلية معينة للعمليات الاجتماعية المحددة فى النموذج . وقد أشرنا الى العلاقات الأساسية المحدودة لمؤشرات الناتج بالأسهم غير المتقطعة والى تلك التى تحدد الآثار الجانبية بالأسهم المتقطعة ، والسهم الأخير يصل بين مجموعة مؤشرات الناتج ومجموعة مؤشرات التأثير الجانبى . وقد ســـميناه المؤشر التحليلى ذا الوقع الثانى لأنه يبدو أنه نوع العلاقة التى فوض « نوير » وزملاوءه بدراستها فى مجهودهم للتوصـــل الى المؤشر الاجتماعى الأول . وفوق هذا قد رسمنا سهما فى الاتجاه المضاد قصدا الى التعرف الواضح ، على أن هذه العلاقة يمكن أن تشير الى أن المؤشرات ذات التأثير الجانبى تؤثر فى الظروف الاجتماعية المقيسة بمؤشرات الناتج وتتأثر بها .

وينبغى أن نؤكد من البداية أن الموقف الذى وضحه الشكل (١) مثالى أكثر منه وصفا واقعيا لما يجرى الآن من بحـــوث المؤشرات الاجتماعية . والواقع أنه من المستحيل على أية دراسات أن تنجح فى تجميع كل هذه الأنواع من المؤشرات فى نمـــوذج متكامل لظرف اجتماعى . ويلاحظ بعد ذلك أن التنظيم الذى احتـــواه الشكل (١) يساعد فى توضيح القياس والمشاكل التحليلية المميزة لما يؤديه المؤشر الاجتماعى فى ميادين مختلفة . وفوق هذا أن الشكل يساعد على توضيح التصرفات التى تتخذ لبناء نموذج النظام الاجتماعى التقليدى فى المســـتقبل القريب بالنسبة للمؤشرات الاجتماعية . ومعنى هذا أن أغلبية مجهودات وضع النماذج فى نطاق علم الاجتماع تهتم بتحليل التأثير للمؤشرات غير ممكنة التناول على بعض مؤشرات الناتج ومؤشرات التأثير الجانبى مع التفات محدود الى مؤشرات الأداة السلوكية وتأثيراتها النسبية . ومن ناحية أخرى يبدو أن أغلبية اجراءات البحث التقليدى تؤكد تأثيرات الأدوات السلوكية على مؤشرات الناتج بدون اعتبار واضح لمؤشرات التأثير الجانبى أو تأثير المؤشرات غير ممكنة التناول .

ويكفى القول عند هذه النقطة أن الشكل (١) يجمع أغلب المحددات الخاصة بالمؤشرات الاجتماعية التى استعرضت سلفا • وفوق هذا يرينا استعراض التنظيم الكامل لجميع مكونات تحليل المؤشر الاجتماعى لهذا الشكل أن المدركات المتعددة للمؤشرات الاجتماعية التى أحكم وضعها فى المؤلفات ليست بالضرورة متعارضة ، وبالأحرى فان الاختلافات بينها تأتى من تأكيد النواحى المختلفة للتحليل • وبسبب أن التركيز فى الشكل (١) يقع على نماذج النظام الاجتماعى التى تحدد العمليات الاجتماعية التى تحدد بدورها الظروف الاجتماعية أكثر مما يقع على العمليات الاجتماعية الأكثر عمومية ، فسوف نشير الى مثل التنظيم الذى وضحه الشكل بأنه نموذج المؤشر الاجتماعى •



شكل (١) العلاقات بين مؤشرات الناتج والمؤشرات الوصفية والتحليلية .
(معدة بتصرف من «لاند» ١٩٧٤)

تأمل بتركيز كيف أن التخطيط العام فى الشكل (١) يمكن تطبيقه على المشكلة التى يبحثها « نوير » وزملاؤه ، مشكلة تقدير وقع برنامج الفضاء على المجتمع الأمريكى • ففى هذه الحال كان مؤشر الناتج النهائى الأساسى رحلة الطيران الناجحة الى القمر ، فى حين أن الأدوات السلوكية تتمثل فى الناحية المالية والمصادر المادية والقوة البشرية التى خصصت للبرنامج • وشملت المؤشرات الوظيفية غير الممكنة

التناول ضغوطا مثل العلوم الطبيعية والتقنية ووجود الفرصة المتاحة للقوة البشرية المدربة · وأخيرا تضمنت التأثيرات الجانبية لبرنامج الفضاء المؤشرات الخاصة بتركيز الرجال والامدادات فى وظائف معينة وفى المواقع الجغرافية · وبدون زيادة فى احكام التفاصيل يبدو واضحا أن نموذج المؤشر الاجتماعى يمكن أن يكون مفيدا جدا فى تنظيم المؤشرات المتعلقة بمثل برنامج اجتماعى معين كهذا ·

واعتبرت مثالا آخـر العملية الاجتماعية الأكثر عموما كالتربية · ففى نموذج المؤشر الاجتماعى المصمم لاظهار العمليات الاجتماعية التى تحدد الظـــرف التربوى يمكن تحديد مؤشرات الناتج فيما يتعلق بتعليم الفرد وتحصـيله ، ومؤشرات الأداة السلوكية فيما يتصل بالمال ، والمصـادر المادية والبشرية اللازمة للبرامج التربوية ، والمؤشرات الوصـــفية غير الممكن تناولها فيما يعود الى البيئة العائلية والقـــدرات الفردية ، ثم المؤشرات الوصفية ذات الأثر الجانبى فى الاهتمام بما يحصله الفرد من وظيفة ودخل ، وأسلوب للحياة والامزجة الثقافية ، الخ · ومرة أخرى نقول الوضع المصور فى الشكل (١) يســـاعد على تنظيم المؤشرات الاجتماعية المتعلقة بالتربية فى وحدة ملتئمة ·

وباعطاء هذه الفكرة عن نموذج المؤشر الاجتماعى يمكننا الآن أن نعيد الحديث عنه هكذا : كيف يختار الفرد العناصر الداخلة فى مســـتطيل مؤشرات الناتج أو المحصول النهائى المرسوم فى الجانب الايسر (١) للشـــكل رقم (١) ؟ ان نظريات التحليل السلوكى والرفاهية الاقتصادية (انظر مثلا ، أرو ١٩٦٣ ، وفوكس وآخرين ١٩٧٣ ، تنبرجن ١٩٥٢) تعطى اجابة مبسطة نسبيا عن هذا الســؤال ، فالعناصر الداخلة فى هذا المستطيل هى المتغيرات المستقلة الخاصـــة بدالة الرفاهية الاجتماعية كما حددتها المتغيرات المستقلة الخاصة بعناصر النفع لهذه الدالة · ومعنى هذا أن دالة الرفاهية الاجتماعية تحـــدد بأنها دالة كبرى بالنسبة لدوال النفع المتعلقة بجميع الأشخاص فى المجتمع : ـ

ه = ه (ل١ ، . . . ، لن) . . . . (١)

وفوق ذلك فان كل دالة من دوال النفع هذه هى نفسها دالة ممثلة لمستوى كفاية الفرد متمثلا فى خليط من السلع المعينة والخدمات والنواحى الأخرى الموجودة فى بيئة كل شخص :

لح = ل (س١ ، س٢ ، . . . ، سم) ؛ ح = ١ . . . . ، ن (٢)

---

(١) فى الأصل الأيمن » « ولكن مقتضيات الكتابة والرسم العربيين دعت الى التغيير الى الأيسر » ·

واذن فباستبدال كل ك ـ في المعادلة (١) يمكننا أن نعيد كتابة دالة الرفاهية الاجتماعية فى شكل متغيرات مستقلة خاصة بدوال النفع ٠

$$ه = ه\ (س_{١} ، \ldots ، س_{م}) \qquad \ldots\ldots\ldots\ (٣)$$

وعلى الرغم من أن المعادلات ١ ، ٢ ، ٣ يمكن كتابتها فى شكل دوال للتنظيمات الخاصة بالتفضيل ، لا دوال للنفع ، فان المتغيرات المستقلة الجوهرية متماثلة ٠

وأساسا فان الرمز م الخاص بالمتغيرات المستقلة فى المعادلة (٣) ليست له نهاية أو هو على الأقل ضخم جدا ٠ وأكثر من هذا ليست هناك نظرية تعطى اقناعا كاملا بالمتغيرات المستقلة على أساس البداهة ٠ وهكذا على الرغم من أن نظرية الرفاهية الاجتماعية تشير الى حيث يوجد الحل لمشكلة نموذج المؤشر الاجتماعى فانها لا تزود واقعا بالحل ٠ فما يحتاج اليه هو « ميكانيزم » التعرف على الاقتناع التام بمتغيرات المعادلة (٣) ٠ والميكانيزم الأساسى الذى استغل الى مدى علمنا هو محاولة الوصول الى بعض الاتفاق على مكونات المعادلة (٣) ٠ وهذا الأسلوب عادة يأخذ شكل محاولة التعرف على « الاهداف الاجتماعية » أو « الاهتمامات الاجتماعية » التى يفترض أن تعكس « ميادين واسعة من الاهتمام الاجتماعى » ٠ فمثلا هذا الأسلوب هو الذى أخذ به مؤلف « المؤشرات الاجتماعية » ١٩٧٣ ، وقد ذكر فى الصفحة الثالثة عشرة من المقدمة أنه ضمن كل من « الميادين الاجتماعية الأساسية الثمانية » (التى ذكرت سابقا فى استعراضنا للكتاب) :

٠٠٠٠ ميادين واسعة من الاهتمامات الاجتماعية قد حددت ، ففى ميدان الصحة مثلا حددت الاهتمامات الاجتماعية بطول العمر ، خلو الحياة من المعوقات ، قيمة العناية الطبية ٠٠٠٠ فالاهتمامات اذن تشتمل على رقعة واسعة من الأغراض الاجتماعية الأساسية ٠٠٠٠

وقد روعى هذا التصميم باهتمام فى اعداد قائمة الاهتمامات الاجتماعية الخاصة بمنظمة الاقتصاد والتعاون والتطور التى تشيع فى معظم دول هذه المنظمة (١٩٧٣) ، ونجد فى الصفحة السابعة والصفحة الثامنة هذه العبارات :

ان الهدف الذى وضعه مؤتمر منظمة الاقتصاد والتعاون والتطور كان يتعهد المجهود الموحد لانجاز تعاريف مقننة لميادين الهدف الاجتماعى الذى تحتاج اليه المؤشرات والتقويمات المنظمة احتياجا شديدا ٠ وكلمة « الاهتمام الاجتماعى » فى البرنامج تشير الى التطلع أو الاهتمام المحدد للأهمية الأساسية والمباشرة للرفاهية الانسانية كمضاد للأهمية المادية أو غير المباشر للرفاهية ٠

وباختصار نقول أن كلتا العبارتين توضحان محاولة وضع بعض القوائم للظروف الاجتماعية التى يقع عليها الاتفاق وتعمل على الاشباع أو الانتفاع الفردى ،

ومن ثم تعضد الرفاهية الاجتماعية • ومادام يمكن تحديد أهداف معينة والاتفاق عليها في أى ميدان من تلك الميادين الهدفية فان المؤشرات الاجتماعية أولى بها أن تدعى مؤشرات الناتج الهدفى حيث يمكن أن تؤخذ على أنها مقياس لدرجة انجاز الهدف المقصود • ويمكن للفرد اذا أن يضع اطار عمل « لاحصاء الأهداف القومية » (انظر مثلا تيرليكج ، ١٩٧٢) يقاس فى نطاقه وقع السلوك المعين والتصرفات البرنامجية على انجاز الأغراض المستهدفة •

وليس من الصعب أن تجد منفذا فى هذا الأسلوب الى تحديد المؤشرات الاجتماعية • فمثلا لا يريد أحد أن يمد ظل « الموافقة » على « الاهتمامات الاجتماعية » الى بعيد ، لأنه ليس واضحا من الوصف العادى لكيفية اعتماد اهتمامات أفراد المجتمع على اختيار الاهتمامات الاجتماعية • وعلى الأقل فان الانسان يتوقع عدم اتفاق عريض فى نطاق التفضيلات الواقعية للأفراد ، وفى نطاق الأهداف القومية والعالمية التى تضعها اللجان • ومن ناحية أخرى يجب فى غيبة الاتفاق أن يلجأ الفرد الى من حدد مكونات دالة الرفاهية الاجتماعية وأهدافها فى ذلك (انظر مثلا : فوكس وآخرين ، ١٩٧٣) • ولكن ليس هناك ضمان بأن حكما محدد المكونات سوف يكون أفضل من حكم اللجان الواضعة للأهداف ، حتى لو أنتخب عن قبول وحب من الجماهير •

وأسلوب الاتفاق هذا لتحديد المؤشرات الاجتماعية ينبنى أيضا على أن التطلع يمكن تقسيمه الى ما له أهمية أساسية ومباشرة وما ليست له أهمية أساسيه ومباشرة بالنسبة للرفاهية البشرية • وبالأحرى فان أى ظرف اجتماعى ذى أهمية مباشرة هو أيضا ذو أهمية غير مباشرة بالنسبة للسعادة من خلال علاقاته بالظروف الأخرى ذات العلاقة المباشرة بالرفاهية الانسانية ، وهذه العلاقة تميل الى الضياع فى أبسط تركيز على دوال الرفاهية والاهتمامات الاجتماعية • وفوق هذا فان أى تصرف اجتماعى يتجاهل علاقات المؤشرات الاجتماعية يتعرض لخطر الاخفاق ، بسبب انها لم تعرف عن طريق التأثيرات الثانوية الناتجة التى صممت المؤشرات الاجتماعية من الأصل لقياسها •

وعلى الرغم من أننا سوف نحاول أن نضع فكرة « الاتفاق » هذه ضمن سياق أكثر عمومية فى الجزء التالى فانه من الجدير بالذكر هنا أن العدد من « الاهتمامات الاجتماعية » التى حددت حتى الآن يمكن أن توضع تحت اثنتين من القيم الاجتماعية العامة : (أ) مستوى الرفاهية فى الحياة ، (ب) والعدالة • وهاتان القيمتان تطلقان على جميع الاهتمامات الاجتماعية العديدة التى ذكرت فى مؤلف « المؤشرات الاجتماعية » (١٩٧٣) • فمثلا فى ميدان الصحة نرى أن الاهتمامين الأولين من الاهتمامات الثلاثة المقتبسة سابقا مأخوذان من قيمة مستوى السعادة فى الحياة ، والثالث مأخوذ من قيمة العدالة • وهذه القيم الاجتماعية أيضا منعكسة فى قائمة منظمة الاقتصاد والتعاون والتطور ، وعلى الرغم من أنها لا تغنى عن ضرورة تحديد مؤشرات اجتماعية خاصة فانها تمثل خطوطا ارشادية عامة من أجل تحديد المؤشرات

فى المجالات التى لم تحدد فيها « اهتمامات اجتماعية » · وبعبارة أخرى انها تزود بالارشاد فيما يختص بأنواع المتغيرات المستقلة المعينة فى المعادلة رقم (٣) ، ومن ثم بمكونات مستطيل الناتج فى الشكل رقم (١) ، وهى أيضا ملخصات مناسبة لقوائم الاهتمامات الاجتماعية · وسوف نستخدم هاتين القيمتين فى الجزء التالى للتخطيط العام بالنسبة للاتجاه نحو مؤشرات التغير الاجتماعى ·

المؤشرات الاجتماعية والتغير الاجتماعى

طبيعة التغير الاجتماعى

نرجع الآن الى تخطيط أكثر تفصيلا للموضوعات التى بدأنا بها هذا المقال : طبيعة النظم الاجتماعية والتغير الاجتماعى · وهدفنا هو وصل نظرية وقياس التغير الاجتماعى بمدركات المؤشرات الاجتماعية ونماذج المؤشر الاجتماعى التى وضعت خطوطها فى الأجزاء السابقة · وخاصة أننا سوف نحاول أن نضع مشكلة نموذج المؤشرات الاجتماعية ضمن سياق التغير الاجتماعى · وقد لاحظنا مبكرا أن هذا المجهود يمكن أن يعتبر مشابها للتحديد الكلاسيكى للمؤشرات الاقتصادية كدلائل للنشاط الاقتصادى ، الذى يوضح النموذج التاريخى للتوقيت والوظيفة المتعلقة بدورات العمل · وبالطبع فان مثل هذه المؤشرات الاقتصادية كمدى البطالة هى عادة متغيرات مستقلة فى دالة الرفاهية الاجتماعية · ومن ثم يمكن تناولها من زاوية السلوك الاجتماعى الذى سبق التخطيط له فى الجزء الثانوى السابق · ومع ذلك فان مدى البطالة يداخله صحة خارجية كمؤشر اقتصادى من خلال تاريخها السابق للوظيفة المتعلقة بدورات العمل · حقا انه من الخطورة بمكان أن نقيم سلوكا اجتماعيا يتعلق ببعض المؤشرات اذا لم يكن هناك شىء معروف حولها أكثر من أنها هدف السلوك · ونحن لحسن الحظ لا نعيش فى مثل حالة الجهل هذه فيما يتعلق بالمؤشرات الاقتصادية ·

والذى نقترحه فى هذا الجزء هو اطار عمل مشابه لبقاء الصحة الخارجية وتفسير المؤشرات الاجتماعية (خلاف المؤشرات الاقتصادية الجوهرية) ، أى أن مثل هذه المؤشرات توضح النموذج التاريخى للتوقيت والوظيفية المتعلقة بالتغير الاجتماعى بالقصور المحدد فيما بعد · وباختصار فان جزءا كبيرا من ادراكنا الخاص بالمؤشرات الاجتماعية · لا يتطلب سوى أن تكون هى دلائل الظروف الاجتماعية · واذا أضفنا الى ذلك معيار الصحة الخارجية بأن مثل هذه الدلائل يجب أن تكون متغيرات مستقلة فى دالة الرفاهية الاجتماعية فحينئذ ـ كما لاحظنا فى الجزء السابق ـ سوف نحصل على تلك المؤشرات الاجتماعية المعروفة بمؤشرات الناتج الهدفى · ومن ناحية أخرى اذا التزمنا بتوضيح معيار الصحة الخارجية فى هذا الجزء فاننا حينئذ نحصل على نوع

خاص يعرف بمؤشرات التغير الاجتماعى • وبالتأكيد ليس من الضرورى أن تكون المجموعتان من المؤشرات الاجتماعية متماثلتين ، فالواقع انه من المستحيل فعلا على دالة الرفاهية الاجتماعية أن تتضمن أكثر من عدد ضئيل من جوانب الحياة الاجتماعية ، ولكن المضمونات والمقادير النسبية لدوال الرفاهية الاجتماعية سوف تتغير دون شك من وقت الى آخر طبقا لتغير اهتمامات أفراد المجتمع والقائمين على صنع السياسة • وعنـدما يحدث هذا فان علماء الاجتماع سـوف يدعون للامداد بمؤشرات مختلفة كمكونات لدالة الرفاهية الاجتماعية • وهذه المؤشرات يمكن أخذها مثاليا من قائمة عامة « لمؤشرات التغير الاجتماعى » ، تلك القائمة التى حققت على أنها تكفى معيار الصحة الخارجية للتغير الاجتماعى • وبهذه الطريقة يمكن لعلماء الاجتماع أن يقوموا بوظيفة التحليل فى نطـاق المؤشرات الاجتماعية التى تختلف عن وظيفة التخطيط المتصلة بالسلوك الاجتماعى •

وهذا التمايز يسـاعد على التوضيح عنـدما تدخل الاعتبارات الرسمية فى نشاطات المؤشر الاجتماعى • ومن الواضح أن قيم علماء الاجتماع ممثلة دائما — الى حد ما — فى الاختبار الذى تقاس عليه الظواهر سواء تضمن مثل هذا البحث مؤشرات اجتماعية أو لم يتضمن • وبحوث المؤشرات الاجتماعية لا يمكن أن تخلو من تأثير القيم هذا ، ولكن وقعه يمكن تخفيضه الى أبعد حد بتمثيل شتى التوجيهات • وبعيدا عن هذا فان المؤشرات الاجتماعية لا تتضمن بالضرورة أن التغييرات جيدة فى أحـد الاتجاهات وسيئة فى اتجاه آخر ، ما لم تكن المؤشرات فى الواقع « مؤشرات الناتج الهدفى » مأخوذة من دالة الرفاهية الاجتماعية • وبعمومية أكثر فان التحرك فى بعض اتجاهات أى مؤشر للتغير الاجتماعى » سوف يحكم عليه بعض الأشخاص بأنه جيد والبعض الآخر بأنه سىء • وكمثال لهذا ضع فى الاعتبار الزيادة فى دلائل النفى السياسى ، فبعض الناس قد يعتبر هذا سيئا اذا كانوا يشتدون فى تأكيد درجة عالية من الشرعية فى النظام السياسى ، والبعض الآخر قد يعتبر هذا التغير جيدا اذا فضلوا ارباك الجمهور • وعند هذا المستوى لا يمكن أن تحل الأسئلة التقليدية الا عن طريق التصرف الشامل لاتخاذ القرار المؤدى الى افتراض دالة الرفاهية الاجتماعية ، وهو ما يكون السبب فى أن الأخير دائما تعسفى الى حد ما •

ولكى نبدأ هذا العمل نحتاج الى تعريف أكثر دقة للتغير الاجتماعى ، وذلك بدوره يعتمد على ادراك قاطع لطبيعة النظام الاجتماعى • والتعريف التالى يكفى لتحقيق مأربنا : فنحن نقصد بالنظام الاجتماعى رباعى الفئات :

(س ، ع ، م ، ظ) (٤)

حيث «س» = (س ١ ، ••• ، س ن) تمثل فئة جميع أعضـاء ال «ن» فى النظام (مثلا السكان) و «ع» = (ع ، ••• ، ع ص) تمثل فئة جميع ال «ص» من أنواع الصلات الهامة اجتماعيا بين أعضـاء ال س (مثلا جميع أنواع ال ص للفئات الفرعية فى الانتاج لمستعرض

ل س × س) و «م» = (م ، ٠٠٠ ، م ل) تمثل فئة جميع أنواع
ن من ممتلكات أعضاء س الهامة اجتماعيا ٠

و «ظ» = (ظ ، ٠٠٠ ، ظ ق) تمثل فئة «ق» من العـــلاقات الوظيفية بين عناصر الـ « م و ع » ٠ وعبارة « الهامة اجتماعيا » في هذا التعريف يجب أن تفهم منتسبة الى تعريف النظام المأخوذ في الاعتبار، وهي اذ ترجع الى التجديد البدهي في بعضها والى السياق الثقافي للنظام في بعضها الآخر ٠

والرمزان (س ، ع) يشـــيران الى ما يدعى غالبـا « بالتركيب الاجتماعي » أو بناء الدور الذي يؤديه النظام ٠ وبدقة أكثر فان فئه «ع» هي شبكة العلاقات السلوكية التقليدية المؤثرة بين أفراد الســكان ٠ وهكذا فان (س ، ع) هما جوهريا ناحية تركيبية للنظام ، فمثلا اذا كانت « س » فئة الاشخاص و « ع » الفئة الخاصة بعلاقات القرابة في « س×س » فان (س ، ع) حينئذ تصف شـبكة علاقات القرابة في النظام الاجتماعي ٠

وقد ميزنا وأفردنا « العلاقات » في التعريف السابق لكي يكون التركيب بسيطا بقدر الامكان وبالطبع فان أغلب الأفكار المتصله بالعلاقات يمكن تصويرها في علاقات٠ وقد حددناها بمفهومها الشامل (مثلا ، داخل جميع قطاعات الانتاج) ، ومن الممكن أيضا أن تحدد هذه العلاقات في عبارات محصورة ٠

ولكن النظم الاجتماعية أكثر من أن تكون تركيبات ، فهي أيضا ذات مترتبات اجرائية لأفراد النظم ولما يمتلكون على الأخص من الأمور الهامة اجتماعيا مثل: العمر ، والجنس ، والتربية ، والدخل ، والقيم ، والتطلعات ، والعادات ، وما أشبه ذلك ٠ وهذه الأمور التي يحوزها أعضاء النظام تدخل في الفئة « م » ٠ والفئة « ظ » تكون مجموعة الوظائف الخاصة بتشكيل بعض عناصر « م » الى صور أخرى ٠ وهكذا فان الفئتين (م ، ظ) تعنيان جوهريا النواحي الاجرائية أو الوظيفية للنظام حيث نشير « بالوظيفية » الى الاجراء الخاص بالنظام فقط (وليس بالضرورة الى ممتلكات البيت) ، فمثلا فئة « م » يمكن أن تتضمن متغيرات تشير الى العمر ودخل أفراد النظام ، وفئة « ظ » يمكن أن تشتمل على العمل المحدد للدخل كالعمل المتعلق بالسن ٠ وبعـــامة فان فئة « ظ » تتضمن كثيرا من الوظائف كمتغيرات يحددها النظام ٠

وبالاختصار فان المعادلة (٤) تعطي تحديدا عاما للنظام الاجتماعي يمكن تعميمه على معظم التعاريف المقننة والأكثر تقييدا في شكل نماذج من التصرفات ، مثلا ، أو العلاقات أو التمـايز الاجتماعي ٠ ومعظم التحليلات الاجتمـاعية تميل عمليا الى التركيز اما على النواحي التكوينية أو الاجرائية للنظام الاجتماعي متجاهلة النواحي الأخرى ٠ وفي بعض الأحيان يأخذ التحليل كليهما في الاعتبار ، ولكن يفترض أن

أحدهما ثابت ويحدد الآخر كما يحدث عندما يؤخذ تركيب العلاقات المتداخلة على أنه محدد مثلا لاتجاهات أفراد النظام • وقلما يأخذ التحليل فى اعتباره الدور المتبادل بين تكوينات النظام واجراءاته عندما يتطور • ولكن هذا مطلوب لابد أن يسبق تقدير التعقيد الكامل للنظم الاجتماعية • وهكذا فان فئة « ظ » ينبغى أن تتضمن الوظائف التى نحسب حساب تداخل اعتماد كل من (ع ، م) احداهما على الأخرى • وفوق هذا فان معادلة (٤) تعطى اطار عمل يمكن أن يدخل فيه كثير من نظريات النظم الاجتماعية كحالات خاصة • مثلا نظرية الاقتصاد الجزئى الكلاسيكية (انظر مثلا هندرسون وكوانت ، ١٩٧١) هى حالة معينة من رباعى الفئات (٤) فيها « س » تتضمن سكان البيوت (المستفيدين) والشركات التجارية (المنتجين) • وفئة « ع » تتضمن العلاقة الخاصة بالتبادل بين أعضاء الفئتين • وفئة « م » تتضمن مثل : عناصر مقدار الداخل والخارج وقيمة كل منهما والايرادات النقدية ومنافع السكان • ثم فئة « ظ » تتضمن وظائف الانتاج للشركات التجارية والوظائف النفعية ومعادلات الايراد وضغوط الميزانية المتعلقة بالسكان والتساوى فى موازنة التبادل • وفى شكل رياضى واضح يمكن أن يفسر بهذا النموذج المبسط جدا للجانب الاقتصادى من النظام الاجتماعى وضع الداخل والخارج وقيمتهما النسبية وهكذا • وبطريقة مشابهة يمكن وضع كثير من نظريات النظام الاجتماعى البارزة داخل اطار العمل هذا ، ولو أن ذلك يكون فى شكل رياضى أقل وضوحا •

وفى سياق هذا العرض يشير التغير الاجتماعى الى تعديل النواحى التكوينية أو الاجرائية للنظام الاجتماعى بما يتضمن المترتبات على النواحى الأخرى اذا حدث التغير مبدئيا فى واحد فقط منها • وأحيانا ينصب تعريف التغير الاجتماعى على تعديل المعالم التكوينية للنظام الاجتماعى فقط (انظر مثلا و • مور ، ١٩٦٨ ، ص ، ٣٦٦) • وعلى أية حال فانه يبدو واضحا أنه ينبغى أن نسمح بحدوث التعديل فى أى ناحية من نواحى النظام •

ومرة أخرى هذا تعريف عام جدا ، ويمكن أن ينطبق ـ كما هو الحال مع تعريفنا للنظام الاجتماعى ـ على التغيرات فى النظم التى لا يتسع مداها لاثنين فقط بل للجنس البشرى برمته • وعلى أية حال فان نظريات التغير الاجتماعى الكلاسيكية كانت مركزة على مستوى المجتمع ، وقد اتخذنا التغير المتعلق بالمجتمع كمستوى توجيهى لهذا المقال • وبالتالى نحن فى حاجة الى تعريف للمجتمع اذا كنا سوف نحول دراستنا بالنسبة للتغير الاجتماعى فى حدود مستوى المجتمع •

وقد عرف « بارسونز » (١٩٦٦ ، ص ، ٩) المجتمع بأنه نوع من النظام الاجتماعى الداخل فى دائرة النظم الاجتماعية ، يصل الى أعلى مستوى من الاكتفاء الذاتى بالنسبة لبيئاته • ومادام ما يعنيه « بارسونز » بالنظام الاجتماعى هو جوهريا ما عبرنا عنه بالفئة « ع » فى رباعى الفئات (٤) فانه يدخل فى نظامه الاجتماعى بقية

فئاتنا : س (التى هى تقريبا النظام العضوى بالنسبة له) ، م (التى هى تقريبا النظام المتعلق بالأشخاص بالنسبة له) ، ظ (التى هى تقريبا النظام الثقافى بالنسبة له) . وهكذا فان تعريفنا للنظام الاجتماعى (ومن ثم تعريفنا للتغير الاجتماعى) أكثر شمولا من تعريف « بارسونز » ، الواقع أنه يطابق ما يدعوه « بارسونز » بالنظام السلوكى . وقد قسم « بارسونز » تقليديا ما دعاه بالنظام السلوكى عدة نظم ثانوية تحليلية مستقلة يمكنه أن يركز فيها على ناحية معينة من التغير الاجتماعى (يشـار اليها فيما بعد) . ومهما يكن فمن المفيد بالنسبة لموقف المؤشرات الاجتماعية داخل سياق التغير الاجتماعى الوصول الى تصور للنظام الاجتماعى أكثر عموما الى حد ما .

ومن المفيد جدا ، وصولا الى أهدافنا ، التعريف التالى المأخوذ بتصرف من «أبيرل» (١٩٥٠ ، ص ١١٠ — ١١١) : المجتمع هو تنظيم سياسى من البشر ، ذو اكتفاء ذاتى نسبيا ، وذو ثقافة ، وله قدرة على أن يحيا حياة أطول من حياة أى عضو فيه ، وسكانه يتجمعون على الأقل جزئيا عن طريق التكاثر الجنسى لأعضائه . وهناك كلمات عديدة غير محددة فى هذا التعريف يمكن أن تعطى كثيرا أو قليلا من معانيها المقننة للعلوم الاجتماعية . وفوق هذا ليس من الضرورى الالتزام بمناقشة ألوان النشاط المشار اليها فى هذا التعريف مثل « المتطلعات الوظيفية السابقة » للمجتمع وما يتصل به من مشكلة ما اذا كانت المجتمعات يمكن أن تعيش بدون انجاز واحد أو أكثر من ألوان النشاط هـذه . ومن أجـل أغراضنا فانه يكفى ملاحظة أنهـا سمات وجدت لتميز المجتمعات الانسانية من غير الانسانية . ثم يترك الموضوع هكذا .

وعلى مسـتوى المجتمع فان استعراض رباعى الفئات (٤) الخاص بالنظـام الاجتماعى يتطلب معلومات كثيرة لتكون قائدا عمليا فى دراسة التغير الاجتماعى . وبالتحديد اذا كان هناك أعضاء السكان « ن » فان ن × ن تتضمن ٢ن من العلاقات المتميزة غير المنعكسة . واذا كانت هناك علاقتان قد حددتا فى أعضاء « ن » فانه توجد ٢ ن من الامتزاجات المتميزة . وهكذا . ومن ثم فانه حتى من أجل السكان « س » الذين يبلغ عددهم آلافا قليلة تحدد على أساسها فئة « ع » ذات النوعين أو الثلاثة الأنواع من العلاقات الاجتماعية (مثلا : القرابة ، التصرف المتبادل ، ثم السلطة) ، فان تفاصيل المعلومات تصبح أضخم بكثير من أن تنظم على أى أساس بعينه . وأكثر من هذا لم يذكر شىء عن امكان جمع كميات المعلومات الضاربة فى كل منحى والتى قد تتطلبها (٤) .

وعلى مستوى المجتمع بناء على هذا فمن المستحيل عمليا الوصول الى تحديد كامل للنظام الاجتماعى كما هو مطلوب فى رباعى الفئات (٤) ، ويجب أن نبحث عن بعض الوسائل الخاصة بمعالجة التغير الاجتماعى التى تتفادى التفاصيل عن التكوين الاجتمـاعى المنعكس فى التعـريف . والذى نحتـاج اليه من أصحاب النظـريات الاجتماعية هو طريقة اجمال السـكان وعلاقاتهم فى أسـلوب يحافظ على « التكافؤ

التكوينى » المتعلق بعلاقات الأفراد · ومعنى هذا الى أبعد حد ممكن أنه ينبغى أن لا يوضع الفردان فى نوعية واحدة الا اذا ضمتهما علاقة متشابهة بالأعضاء الآخرين من السكان ·

والاتجاه الاجتماعى المقنن بالنسبة لهذه المشكلة هو تقويم فئة العلاقات الاجتماعية « ع » والأفراد ذوى الصلة من السكان « س » طبقا للتكوينات الدستورية للمجتمع · ويحدد الدستور الاجتماعى عادة بمجموعة من القوانين (موجهات للسلوك) التى تلتصق بقيم وأنواع من النشاط متميزة (انظر مثلا · وليامز ، ١٩٦٠ ، ص ٣١)· وعلى الرغم من أن الدساتير عبارة عن قوانين فقط فان كل دستور يرتبط ستكوين دستورى عبارة عن مجموعة العلاقات الكائنة بين السكان والموجهة بالقوانين · ولنرى كيف أن ذلك يرجع الى وضع الرموز فى رباعى الفئات (٤) افترض أن « س » هى علاقة متكافئة تجمع هؤلاء الأعضاء فى فئة علاقات « ع » الموجهة بدستور د : اد = ١ ، ··· ، ب ، فاننا حينئذ يمكننا وضع أعضاء « ع » على خريطة معامل درجات التكافؤ « س د » :

ع ← ع / س د

ودرجات التكافؤ الناتجة تعطينا التكوين الدستورى المطابق ل « ا د » · فمثلا اذا كانت « ا د » فئة القوانين الملتصقة بالنشاط الجنسى ورعاية الأطفال المحتاجين للرعاية ثم العلاقات الاجتماعية التى كونتها الاتحادات الخاصة بالجنس وميلاد الأطفال وهكذا مما يحدده دستور الأسرة أو القرابة فى المجتمع ، فان درجات التكافؤ «ع / س د » تحدد التكوين العائلى · وفوق هذا فتفسير فئة التكوينات الدستورية للمجتمع بوساطة (ع / س د) يمكننا من أن نعيد كتابة رباعى الفئات (٤) على هذا النمط :

(س ، (ع / س د) م ، ظ) (٥)

واذا جمعنا أيضا أفراد السكان « س » فى درجات محددة بال (ع / س د) أمكننا أن نحدد فئة ال س * الخاصة بالسكان المتكافئين تكوينيا (مثلا أى سكان متكافئين تكوينيا يمكن أن يتكونوا من العائلات) · وفى هذه الحال فان (٥) يمكن تبسيطها أكثر الى :

(س ، (ع / س د) ، م ، ظ) (٦)

ولأى « ع / س د » والأعضاء المطابقين ل « س * » ، م ثم ظ ، فان توضيح اصطلاح (٦) يحدد النظام الدستورى الثانوى للنظام الاجتماعى الشامل المتطابق مع المجتمع · وباختصار فان (٦) تضع أسلوبا رياضيا واضحا نسبيا لتكوين « النظم المتداخلة » التى ألمح اليها كثير من الكتاب (مثلا ، ستون ، ١٩٧٣) كمكونات لطبيعة النظام الاجتماعى ·

ولتطبيق هذا النهج بغرض التعميم لا نحتاج الا الى مجموعة من النشاط والقيم التى تحوطها مجموعة من الدساتير الاجتماعية · وما اخترناه للعمل هو تلك الاشياء التى لا يشملها تعريف المجتمع الذى سبق ذكره ، وبالتحديد فان هذا التعريف يتضمن أن المجتمع يقوم بأربعة أنواع من النشاط : (أ) التكاثر ، (ب) الاعالة (مأخوذة من موقف الاكتفاء الذاتى) ، (جـ) المحافظة على النظام والأمان ، (د) ثم التطبيع الاجتماعى والتنظيم الثقافى · ويمكننا أن نربط بأى من هذه الأنواع الأربعة من النشاط واحدا أو أكثر من الدساتير الاجتماعية المقننة كما هو موضح فى الجدول رقم (١) · ومعناه أن العمود الأول فى الجدول يعدد تلك النشاطات الأربعة (مع تقسيم التطبيع الاجتماعى طبقا للعمر الذى يحدث عنده) ، فى حين أن العمود الثانى يعدد التكوينات الدستورية التى يجدد المجتمع بها نفسه : انتاج واستهلاك السلع والخدمات ، والمحافظة على النظام والأمان ، ثم تنظيم الثقافة فيه ·

جـــدول (١)

التنظيم الدستورى لأنواع النشاط فى المجتمع والنتاج الأخير (بتصرف من لاند ، ١٩٧٤)

نوع النشاط	التكوينات الدستورية	النتاج الأخير موزعا
التكاثر والتطبيع الاجتماعى للطفولة المبكرة	العائلة	زواج ، اخصاب ، قرابة، طلاق،تكوين الشخصية، مقدرة ·
الاعالة	الاقتصاد	الالتحاق بالوظائف
(انتاج واستهلاك السلع والخدمات التى ترجع الى المحافظة على الحياة)	الرعاية الصحية	الدخل والعوز ، الاستهلاك : الفراغ ، الاسكان ، النقل ، البيئة الطبيعية ، الاعتلال والصحة ، الوفاة
النظام والأمان	الحكومة الدين	تأمين الجمهور والجريمة العدالة القانونية الاشتراك السياسى والدينى
التطبيع الاجتماعى والتنظيم الثقافى	معارف وتكنولوجيا	تعليم مدخل للفن

وبالنسبة للانحلال الدستورى فى مجتمع مثل (٦) فانه يمكننا أن نطبق تعريف التغير الاجتماعى الذى ذكر سابقا على أى من هذه المكونات الاربعة · فمثلا يمكننا أن نبحث فى اطار التغييرات الحادثة فى التكوينات الدستورية للسكان س * · أو يمكننا أن نعتبر التغيرات فى المكونات الدستوريه « ع / س د » · والاخير هو جوهريا احدى نواحى التغير الاجتماعى التى قام بتحليلها « بارسون » (١٩٦٦) فى معيار الحضارات المذ درة بأصحاب نظريات التغير الاجتماعى العظام · ثالثا : يمكننا ان نقيس التغيرات فى صورة بعض الممتلكات الاجتماعية الهامة « م » لأفراد النظام · وأخيرا يمكننا أن نقيس التغيرات الاجتماعية فى صورة العلاقات الوظيفيه « ظ » التى تصف الخصائص الاجرائية للنظام · وأخذ رمزنا من نموذج المؤشر الاجتماعى الموضح سابقا فى الاعتبار ، قد يتضمن أن التغير الاجتماعى ضمن سياق المؤشرات الاجتماعية ينبغى أن يقاس بوساطة الثالث من هذه البديلات ، أى فى صورة التغيرات الحادثة فى هده الممتلكات « م » الخاصة بأعضاء النظام التى تحدد مكانها التكوينات الدستورية المتبادلة بين الأعضاء · والعمود الثالث من الجدول (١) يعدد بعض الخصائص العامة للناتج النهائى الخاص بالمجتمع ، الناس ، الأعمال ، السلع ، الخدمات ، البيئة الاجتماعية ، الصحة ، المرض ، الجريمة ، العدالة ، التعليم ، الخ ، تلك التى قد توزعت هكذا · وفوق ذلك ينبغى ملاحظة أن فكرة نموذج المؤشر الاجتماعى تطابق تحديد وقياس التغيرالاجتماعى فى صورة العلاقات الوظيفية التى يعمل النظام طبقا لها · وسوف نقصد الى هذا الموضوع فى الجزء التالى ·

وباختصار لقد رأينا الآن كيف أن فكرة المؤشرات الاجتماعية ترجع الى سياق أكثر عمومية للتغير الاجتماعى ، فالمؤشرات الاجتماعية تمتد لتبنى السلسلات الزمنية للملاحظات التى منها يمكن أن تقاس التغيرات الاجتماعية ، وذلك فى صورة ممتلكات الأفراد التى توزعها الدساتير الاجتماعية · وقد رأينا فى الجزء الثانوى السابق أن دلائل ممتلكات الناتج النهائى هذه للأفراد تدعى أحيانا مؤشرات اجتماعية على أساس معيار الصحة الخارجية للسلوك الاجتماعى · وما اقترحناه هنا هو معيار بديل للصحة الخارجية فى صورة علاقة هذه الدلائل بالتغير الاجتماعى ·

واتصاف المؤشرات الاجتماعية هذا ضمن سياق التغير الاجتماعى هام بسبب النقص العام فى التعرف على مواءمته لمشكلة نموذج المؤشر الاجتماعى ، أى للتحديد الذى يقيس الظروف الاجتماعية · ويبدو أن هذا يعود الى تأكيد العلاقة المباشرة للاهتمام الاجتماعى بسعادة الفرد الذى ينبع — كما رأينا — من سياق دالة الرفاهية الاجتماعية · ويتضمن الأخير أن أمور الأهمية غير المباشرة بالنسبة لسعادة الفرد لم تكن لتعتبر اهتمامات اجتماعية ، ومن ثم لا تقاس بالمؤشرات الاجتماعية ·

وبالاضافة الى هذا فان ذلك البعد النظرى يسهل تحديد الظروف التى فى ظلها يكون الحديث ذا معنى عن « الاهتمامات الاجتماعية » و « الأهداف الاجتماعية » ، ومعنى هذا أننا قد رأينا أن التكوين الدستورى مجموعة من العلاقات الاجتماعية

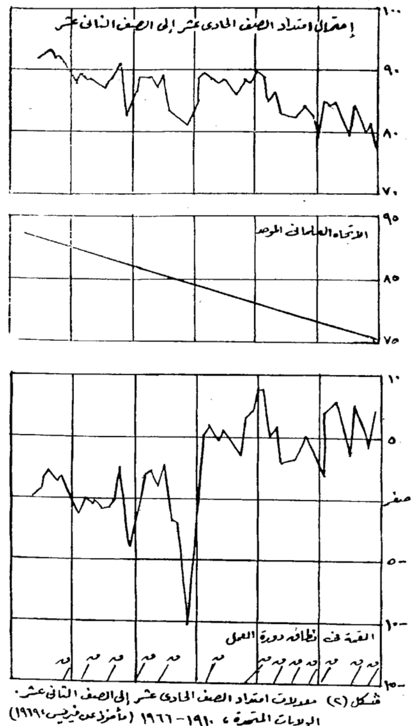
الموجهة بالقوانين التي تكون الدستور الاجتماعي · وأى مجموعة من مثل هذه العلاقات تهب السلطة لأفراد أو مجموعات أفراد معينين · وعندما يدرك هؤلاء الأفراد أو المجموعات أن الاهتمامات الاجتماعية أهداف فان تسميتها « بالأهداف الاجتماعية » يحمل معنى كبيرا فى محيط علم الاجتماع · وكما لاحظ « أرو » (١٩٦٣) فان السلطة احدى الطرق المبسطة لاقامة وظيفة السعادة الاجتماعية ، فى حين أن المحاولة للوصول الى اجماع يمكن أن تكون عبثا ، الا أن تكون تحت ظروف اجتماعية واحدة · وباختصار ليس من الضرورى أن يكون هناك اجماع بين أعضاء المجتمع فيما يتعلق « بالاهتمامات الاجتماعية ، وكل ما هو ضرورى هو أن يدركها الأفراد أو الجماعات ذوو القوة دستوريا على أنها « أهداف اجتماعية » ، وهو الادراك الذى يبدو أن « لجان الأهداف » تيسره ·

وقبل اختتام هذا الجزء نلاحظ أن التخطيط العام فى الجدول رقم (١) ليس فريدا · فهناك لشىء واحد كثير من التعميمات الدستورية الممكنة الخاصة بالمجتمع بقدر ما هناك من وجهات نظر فى النظام · وقائمة التكوينات الدستورية فى الجدول رقم (١) تتضمن أغلب تلك التكوينات التى تخص المجتمع الأمريكى عادة · وقد وضع « وليامز » (١٩٦٠ ، ص ٣١ ـ ٣٣) قائمة « بتقسيم اجتماعى » كتكوين آخر قد تركناه ضمنيا فى عمود التوزيع بجدول (١) ، فى حين أبرزنا التكوين الدستورى للرعاية الصحية الذى لم يضعه هو فى القائمة · وزيادة على ذلك فان التقسيمات الموجودة فى العمود الثالث للجدول هى توضيحية فقط ولم يقصد اليها من أجل الاستخدام الفعلى · ومن أجل التطبيقات الحقيقية يمكن استخدام كثير جدا من التقسيمات المفصلة · فمثلا قسم الالتحاق بالوظائف يمكن تجزئته الى مثل : ضمان العمل ، العلاقات الخاصة بتنظيم العمل ، سوق الأعمال (الامداد ، الطلب ، البطالة) ، الرضا المتعلق بالعمل ، الحركة الوظيفية ، ونحو ذلك ·

النسق الزمنى الممتد من الناحية الاجتماعية
ونماذج المؤشر الاجتماعى الخاصة بدورة الحياة

فى الجزء السابق وضعنا « المؤشرات الاجتماعية للناتج النهائى » ضمن سياق الاطار العام للتغير الاجتماعى · وباختصار لقد رأينا أن المؤشرات الاجتماعية يمكن أن توصف بعامة بأنها مقاييس الظروف الاجتماعية ، وأنها يمكن أن تقاس صحتها خارجيا اما عن طريق معيار السلوك الاجتماعى أو عن طريق معيار التغير الاجتماعى · ولكن فيما وراء موضوع الصحة فان المتغيرات الداخلة فى المؤشر الاجتماعى يجب أن تكون عرضة للتفسير · وعند هذه النقطة بالتحديد تصبح فكرة نموذج المؤشر الاجتماعى ضرورية ، وفوق هذا تحدث تلك المساعدة فى التفسير على المستوى الادراكى والاحساس الكمى · فمثلا بعض الدلائل الخاصة بالتعليم تتضمنها عادة

قوائم المؤشرات الاجتماعية . ولكى تفسر هذه الدلائل يجب على الفرد أن يحدد بدقة طبيعة النظام والعملية الداخلة فى الاعتبار ، لأنه بينما التعليم هو ناتج النظام المدرسى فهو دخل له أيضا ، باعتبار أنه الصفات التى يتصف بها الفرد فيما يتعلق بسوق العمل . ونلاحظ كمثال آخر أن دليل الصحة ، كتوقع امتداد العمر ، لا يحدد



شكل (٢) معدلات امتداد الصف الحادى عشر إلى الصف الثانى عشر .
الولايات المتحدة ، ١٩١٠ - ١٩٦٦ (مأخوذ عن فيريس ١٩٦٩)

الا جزئيا كناتج لنظام الرعاية الصحية المحدد تحديدا ضيقا ٠ وفى حالات كثيرة يمكن فى الواقع أن يحدد هذا الدليل بكل اطمئنان بعوامل : التناسل ، الغذاء ، أسلوب الحياة ، الخ ٠ أكثر من أن يكون بعامل « توفير الرعاية الصحية » ٠ وهـذه الأمثلة توضح كيف أن التعريف الدقيق للنظام وللعملية اللذين يحددان المؤشر هو جوهرى بالنسبة للتفسير ٠

تذكر أننا وجدنا سابقا أن تحديد « ميادين الاهتمام الاجتماعى يوصل عادة الى استحضار احـــدى القيمتين العامتين فيما يتعلق بالانتاج النهائى الموزع بين الأفراد : مستوى الرفاهية ، والعدالة ٠ وذلك فى سياق دستورى خاص ٠ ونحن الآن نقترح نوعين من الاتجاهات فى بناء نماذج المؤشر الاجتماعى ، كل منهما يمكن بناؤه كى يوضح هاتين القيمتين العامتين ٠

وأول هذين الاتجاهين فى بنـــاء النموذج هو ما يتنـاول النسق الزمنى للمستويات الاجمالية الخاصة بالمؤشرات الاجتماعية ويتطلب انشاء علاقات متبادلة بين النواحى الاجمالية للقطاعات الدستورية المختلفة فى المجتمع ٠ وهو اذن موجه الى المستوى الاجمالى لقيمة الرفاهية ، ويمكن أن يطلق عليه اجراء النسق الزمنى الممتد من الناحية الاجتماعية والخاص ببناء نموذج المؤشر الاجتماعى ٠

وكمثال لهذا النوع من النموذج الذى يمكن بناؤه طبقا لهذا الادراك ضع فى الاعتبار المعلومات المسجلة فى شكل (٢) الخاصة بالمعدلات الاجمالية لامتداد الصف الحادى عشر الى الصف الثانى عشر فى الفترة بين ١٩١٠ و ١٩٦٦ بالولايات المتحدة٠ وقد وضع هذه المعلومات « فيريس » (١٩٦٩) ، كما حسب علاقات معدلات الامتداد مع سياق الزمن الخاص بمعدل البطالة وضخامة التغييرات فى حجم العمالة المقيدة بالجيش والبحرية والطيران فى الفترة نفسها ، وذلك كما سجل فى جدول (٢) ٠

وقد أخضع فيريس (١٩٦٩ ، ص ، ٤٠ ــ ٤٣) معدلات الارتباط الموجودة فى الجدول (٢) لتحليل معامل الارتبـــاط الجزئى ، فلم يفكر اذن فى نموذج معين لتركيب معـادلة ٠ ومع ذلك فيمكننا ــ على أساس هذا التحليل ــ كتابة معـادلة الارتداد التالية ل س ت الداخلية النمو ، ت ت ، ط ت ، ع ت الخارجية للنمو :

حيث $س_{ت} = أ + ب_{1} ت_{ت} + ب_{2} ط_{ت} + ب_{3} ع_{ت} + ح_{ت}$ (٧)

حيث س ت نسبة عدد الطلاب المقيدين فى الصف الثانى عشر فى السنة ت الى العدد المقيد فى الصف الحادى عشر فى السنة ت ــ ١ ابتداء من ت ــ ١ = ١٩١٠، « أ » هى ٧٥٠ر٠ الثابت الممثل لمعدل الاستمرار الذى بدأ عنده سياق الزمن فى سنة ١٩١٠ ــ ١٩١١ ، ت ت هى الوقت المقيس بعدد السنوات من ١٩١٠ الى السنة ت ، ط ت هى معدل البطالة فى السنة ت ، ع ت هى دليل امتداد الخدمة العسكرية فى السنة ت ، ب ١ ، ب ٢ ، ب ٣ معاملات الارتداد المراد تقدير قيمتها ، ثم ح ت

هى حد القلق التخمينى ٠ وبافتراض أن القيم المتتابعة ل ح ت غير مرتبطة فانه يمكننا أن نستخدم المعلومات الموجودة فى الجــدول (٢) لحساب قيم التربيعات الصغرى التـالية $ب^*_١$ ، $ب^*_٢$ ، $ب^*_٣$ لمعـاملات الارتداد المعيارية المقابلة ل $ب_١$ ، $ب_٢$ ، $ب_٣$:

$$س_{ت} = ٧١و٠\ ت_{ت} + ٣٠ر٠\ ط_{ت} - ٢٩ر٠\ ع_{ت} + ح_{ت} \text{ ، } (ر = ٨٠ر٠) \quad (٨)$$

الجــدول (٢)

معاملات الارتباط بين معدل امتداد الصف
الحادى عشر الى الصف الثانى عشر ، والوقت ،
ومعدل البطالة ، وامتداد الخدمة العسكرية ٠
الولايات المتحدة ، سنويا ، ١٩١٠ ـ ١٩٦٦

		١	٢	٣	٤
الوقت	١	١ر٠٠	ـ١٣ر٠	ـ٠٢ر٠	٦٨ر٠
معدل البطالة	٢		١ر٠	ـ٠٣ر٠	٢٠ر٠
امتداد الخدمة العسكرية	٣			١ر٠	ـ٣٢ر٠
معدل امتداد الصف الحادى عشر الى الصف الثانى عشر	٤				١ر٠

(١) المرجع : ابوت ل ٠ فيريى ، **مؤشرات الاتجاهات فى التربية الأمريكية** ، ص ، ٣٩ ، نيويورك ، نيويورك ، مؤسسة راسل سيج ، ١٩٦٩ ٠

حيث ان النجوم تشير الى أن المتغيرات قد وضعت فى صورة انحرافات عن المتوسطات مقسومة على الانحرافات المعيارية ٠ ومع مضاعفة معامل الارتباط ٨٠ر٠ نحصل على قيمة ط مع ٣ و ٥١ درجة حرية ط ٣ ، ٥١ = ١٨/٨٧ ، وهى بالتأكيد ذات دلالة احصائية عند مستوى ٠١ر٠ وفوق هذا فكل واحد من المتغيرات الثلاثة يعضد س ت تعضيدا مستقلا ذا دلالة : لأن $ر_٢$ = ٤٦ر٠ ل ت ت وحدها ، $ر_٢$ = ٥٤ر٠ ل ت ت و ط ت ٠ ولسوء الحظ فما دام « فيريس » (١٩٦٩) لم يسجل المتوسطات والانحرافات المعيارية للمتغيرات فى الجدول (٢) فاننا لا نستطيع أن نحصل على القيم المقدرة لمعاملات الارتداد فى صورة غير مقننة ٠ وأكثر من هـذا فبدون معلومات سياق الزمن الأصلى لا نستطيع أن نقوم مدى وجود الارتباط الذاتى بين المعوقات فى المعادلة (٨) ٠ وأخيرا فلأن المعلومات الخاصة بهذا النموذج ملخصة

فى صورة مصفوفة ارتباط فلن نستطيع أن نقدر ونقوم محددات النموذج البديل لنموذج المعادلة (٧) ، بما فيها مثلا التأثيرات البطيئة للمتغيرات الخارجية النمو ٠

ومع أخذ جميع هذه التحفظات فى الحساب فان المعادلة (٧) مع ذلك تقف كتوضيح لأحد الاتجاهات الى تكوين نماذج المؤشرات الاجتماعية فهى تعطى علاقة وظيفية تحدد متغير الناتج النهـــائى الداخلى النمو (ذكر مثلا ، فى « المؤشرات الاجتماعية » ١٩٧٣ كخريطة ٣/٣ الخاصة بمعدلات الحفظ فى المدرسة) كوظيفة لثلاثة متغيرات خارجية النمو ، بعضها على الأقل الأدوات السلوكية ، ومن ثم تتطابق مع تعريفنا السابق لنموذج المؤشر الاجتماعى ٠ وزيادة على ذلك يعالج هذا النموذج بشمول تحديد المستوى الاجمالى لناتج المؤشرات الاجتماعى النهائى هذا ، ومن ثم يضرب المثل ، ولو أنه فى أبسط حالات نظام المعادلة الاحادية وهو أسلوب النسق الزمنى الممتد الذى عرفناه سابقا ٠

وجوهريا فان النموذج المصور فى المعادلة (٨) يبين أن الاتجاه الخطى للزمن الذى يزيد على الفترة من ١٩١٠ الى ١٩٦٦ يدخل فى الاعتبـــار أغلبية التغييرات المسجلة فى الشكل (٢) ، ولكن ازدياد فرص العمل وتضخم القوة الحربية يؤثران بصورة جازمة فى معدل الاستمرار ٠ وبعامة فعندما تزداد البطالة فى القوة العاملة فان الطلاب الذين هم على وشك أن يلتحقوا بآخر صف فى المدرسة الثانوية يقل ميلهم الى التسرب من المدرسة والبحث عن وظيفة ٠ ومن ناحية أخرى عندما تقل البطالة تزداد نزعة الطلاب الى التسرب من المدرسة والبحث عن وظيفة ٠ وفوق هذا فان زيادة حجم الخدمة العســكرية (أساسا بالتطـوع حيث ان الرجال لا يطلبون للتجنيد حتى سن ١٨) تؤدى الى زيادة التسرب فيما بين الصف الحادى عشر والصف الثانى عشر ٠ ولئلا يظن القارىء أن هذه التبعيات المتداخلة دستوريا تكون واضحة فى غيبة هذا النموذج المقترح نلاحظ أنه بناء على دراسات اجتماعية جزئية لأثر زيادة البطالة على استمرار الدراسة بالمدرسة الثانوية قد اقترحت نظرية بديلة هى أن تأثير ط ت على س ت فى (٨) ينبغى أن يكون سلبيا ٠ وعدم الثبات هــذا بين التأثيرات الجزئية والممتدة قد عرف فى علم الاقتصــــاد ، ودعا لوضع النظريات والنماذج لتوضيحها ، ولكن ما قام به علماء الاجتماع من مقارنة النماذج الجزئية والممتدة كان قليلا الى الحد الذى لم تلاحظ فيه الا اختلافات قليلة نسبيا ٠ وهــذا مجرد سبب آخر بأن نماذج الســياق الزمنى الممتد ينبغى أن توضــع لتربط بين المؤشرات الاجتماعية العامة ٠ وكتعليق أخير على هذا النموذج نلاحظ أن المعادلة (٨) تتضــــمن مكونات متطابقة مع كل من نظريتى التطور الخطى والدورى اللتين ذكرتا اجمالا فى مقدمة هذا المقال ولو بمقياس أكثر علمانية الى حد ما مما ارتآه المشتغلون الأوائل بنظريات التغير الاجتماعى ٠ ومع هذا فمن الصعب أن نتصور سياقا زمنيا للمؤشر الاجتماعى لا يتضمن أحد هذين المثالين من التغيير أو كليهما ٠

واذا انسحب النموذج (٨) على الفترة الحالية فاننا حينئذ نتجنب الضـــيق

الذى تحدثه بعض المترتبات الثانوية غير المتوقعة لسنة ١٩٧٣/١٩٧٤ «أزمة الطاقة» فى الولايات المتحدة • فأولا سوف يزداد معدل الاستمرار كأحد المترتبات على الارتفاع فى نسبة البطالة التى هى نتيجة مباشرة لأزمة الطاقة • وثانيا سوف يكون ادراك أهداف امتداد الخدمة العسكرية التى ترجع الى مفهوم الجيش القائم على التطوع أيسر مما لو لم ترتفع نسبة البطالة • وهكذا يصبح لدينا توضيح بدائى لكيفية مساعدة نموذج المؤشر الاجتماعى على تحليل ما يحدث من تغييرات فى المؤشرات الاجتماعية وتأثيراتها الثانوية •

وعلى الرغم من أن النموذج (٧) يزود بتوضيح لنموذج السياق الزمنى الممتد للمؤشر الاجتماعى فينبغى أن نؤكد بساطته • والوصول الى أقل ما يمكن من التوافق مع انجاز « بوير » ١٩٦٦ وزملائه خاصا بالمؤشرات الاجتماعية ، فالحاجة ماسة الى نظم كلية للمعادلة قادرة على التحكم فى التبعيات المتداخلة دستوريا فى المجتمع الأمريكى بالطريقة التى تحاول بها نماذج القياس الاقتصادى أن تقيس بناء الاقتصاد الأمريكى (انظر مثلا «ديوسنبرى» وآخرين ١٩٦٥) • ومثل النماذج السوسيومترية للامتداد الاجتماعى هذه مطلوبة لأولئك الذين يعملون فى ميدان حركة المؤشرات الاجتماعية ، ولكن علماء الاجتماع لم يزودوا بها بعد • والمأمول أن ينجذب علماء الاجتماع بأحد المترتبات على زيادة الاهتمام بالسياق الزمنى للاحصاء الاجتماعى المعنى بالمؤشرات الاجتماعية لتكون نظرياتهم عن العلاقات المتداخلة دستوريا من الوضوح بحيث تساعد على بناء هذه الأنواع من النماذج الكمية •

وفى صورة التنوعات العديدة من التغير الاجتماعى التى وضحت فى الجزء السابق نلاحظ أن نموذج السياق الزمنى الممتد الممثل فى المعادلة (٧) يمكن أن يقيس تلك التغيرات الاجتماعية المتعلقة بالمستويات المختلفة للمؤشرات الاجتماعية العامة (التى قد تؤخذ على أنها تغييرات فى عناصر الفئة م فى « ٦ ») ، وهذه التغيرات تتعلق بالتبدل فى قيم متغيرات المعادلة (٧) (التى يمكن أن تؤخذ على أنها تغييرات فى عناصر الفئة ظ فى « ٦ ») • ومعنى هذا أن هذه التغيرات الاجتماعية التى يمكن قياسها بنموذج كالمعادلة (٧) هى جوهريا تغييرات فى الجوانب الاجرائية لتمثيل النظام الاجتماعى الموضح فى (٦) • ولاحظ – على أية حال – أن التغيرات فى التكوين الدستورى ع / س د المقابل للتربية يمكن الدلالة عليه بالتغيير فى متغيرات (٧) • وافترض مثلا أن قوانين الالزام فى التعليم قد تغيرت كى تجعل الالزام ممتدا حتى سن ١٨ ، فالانسان حينئذ قد يتوقع حدوث تحول فى متغيرات (٧) بحيث تضفى أهمية أقل على متغيرات البطالة وامتداد الخدمة العسكرية ، وأهمية أكبر على الزمن • وبالمثل من الصعب على نموذج السياق الزمنى الممتد مثل (٧) أن يعكس التغيرات فى السكان الرسميين س*د المقابلة للتكوين التربوى ماعدا أن هذه التغييرات تنعكس فى الفئة م •

وبعد ذلك ضع فى الاعتبار كيف أن هذا النوع من نموذج المؤشر الاجتماعى

يمكن أن يتعرض للأسئلة المتعلقة بالنوع الثانى من القيمة الاجتماعية التى أطلقنا عليها اسم عدالة توزيع الناتج النهائى للدساتير الاجتماعية · وقد رأينا أن قيمة مستوى السعادة تؤدى الى نموذج للمؤشر الاجتماعى يتناول التطور التالى للوهلة الأولى أو الى مقاييس الميل المركزى الأخرى وعلاقتها المتداخلة · وبالمقابلة نرى أن قيم العدالة تشير عادة الى بعض العلاقات بين مقاييس التشتت كالانحراف والتباين· وفى تحليل المؤشرات الاجتماعية تجرى مثل هذه المقاييس غالبا بوساطة نماذج المقارنة التقديرية لمختلف الأفراد أو المجتمعات الفرعية · ومن الواضح عند اعطاء سياق زمنى غير ممتد بدقة ، أن نموذج مثل (٧) يمكن أن يقترح لمثل معدل الاستمرار فى مجتمعات السود والبيض الفرعية · وبالمثل من الممكن أن يقترح هذا النموذج للمناطق الجغرافية المختلفة وللمجتمعات الفرعية الأخرى · وهذه النماذج المقترحة سوف تسمح حينئذ بالمقارنات التى يمكن أن تتكون منها مقاييس التشتت فى محيط استمرار التعليم · ومقاييس التشتت بدورها يمكن أن تستخدم لطرح الأسئلة المتعلقة بالعدالة ·

وعلى الرغم من أن نموذج السياق الزمنى الممتد الذى ذكرت خطوطه العامة فيما سبق يمكن أن يتناول معظم اعتبارات التغير الاجتماعى هذه فنحن الآن نعتبره الأسلوب الثانى لنماذج المؤشر الاجتماعى التى يمكن أن تتم هذا الذى ذكر سابقا فيما يتعلق بقياس وقع التغييرات على السكان الرسميين وكذلك قياس عدم العدالة· وما دام هذا الأسلوب يستخدم فكرة دورة الحياة المنظمة للخواص الاجتماعية الموزعة على الأفراد طبقا لما وضعه « أوتس ادلى دنكان » (بلو ودنكان ، ١٩٦٧ ــ دنكان ، ١٩٦٧ ، ١٩٦٨) وآخرون فى العشر السنوات الماضية فمن الممكن تسميته اجراء نموذج البناء للمؤشر الاجتماعى الخاص بدورة الحياة الاجتماعية · وهذا الاتجاه نحو نموذج البناء للمؤشر الاجتماعى وصف ابتداء فى «لاند» (١٩٧٤) محتذيا التخطيط العام التالى ·

وقد اهتم « دنكان » عمليا بتحليل عملية التقسيم الاجتماعى ، ومن ثم فقد وضع نموذجا « لدورة الحياة الاجتماعية الاقتصادية » (انظر على الأخص : دنكان ، ١٩٦٧ ، ص ، ٨٧) · وما دمنا نهتم بمجموعة كبيرة من المتغيرات فقد أعطينا فى الشكل (٣) تمثيلا تخطيطيا لدورة الحياة الاجتماعية (حيث نستخدم كلمة الاجتماعية بمعناها الشامل) · فالجانب الأيمن (١) للشكل يعطينا نظاما تقريبيا لمتغيرات الحالة الاجتماعية الاقتصادية كما حددها « دنكان » وآخرون ، فى حين أن الجانب الأيسر (٢) يعطينا قائمة بالتنوعات الباقية الموجودة فى الجدول (١) مع تنوعات أخرى قد درست غالبا فى الكتب التى تتحدث عن المؤشرات الاجتماعية ·

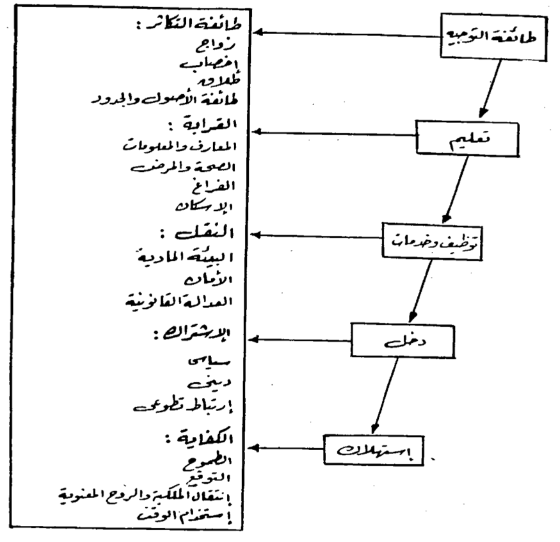
---

(١) فى الأصل الأيسر ولكن مقتضيات الكتابة العربية تقتضى التغيير الى الأيمن (المترجم)

(٢) فى الاصل الايمن ولكن مقتضيات الكتابة العربية تقتضى التغيير الى الايسر (المترجم)

ويشير التخطيط بالأسهم الى امكان حدوث تأثيرات سببية من تنوعات الجانب الأيمن على تنـــوعات الجانب الأيسر · وفوق هذا ليس هناك تنظيم سببى مسلم به بين المداخل الموجودة على اليمين ، ولو أن نماذج خاصة يمكن انتاجها لتعرض مثل هذا التنظيم ·

وليس هناك تخطيط يقصد به ابعاد امكان حدوث التأثير السببى من تنوعات اليسار على تنوعات اليمين (١) · فمثلا قد ينبغي ألا يعطى للمرض (على اليسار) صــفرا فى تأثيره على التعليم ، التوظف ، الدخل ، ثم الاستهلاك ، كمــا هو الحال



شكل (٣) تمثيل تخطيطى لدورة الحياة الاجتماعية (من « لاند » ١٩٧٤)

(١) حولنا اليمين واليسار الى الضد هنا وفى كل موضع آت للتوافق مع مقتضيات الترجمة العربية (المترجم)

بالنسبة لبعض التنوعات على اليسار · وأخيرا ينبغي ملاحظة أنه باختيار مجموعات خاصة من المتغيرات الموجودة فى الشكل فان الانسان يمكنه تحديد نماذج مختلفة (ولو أنهـا بالضرورة ليست مطلقة) ، أى دورة الحيـاة الاجتماعية الاقتصـادية (متغيرات الحالة الاجتماعية الاقتصادية المترابطة) ، ودورة الحياة الاجتماعية الانتاجية (التنوعات العائلية المتقابلة) ، ودورة الحيـاة الاجتماعية السياسية (اشارة الى الاشتراك فى السياسة والدين والمنظمات التطوعية) ، ثم دورة الحيـاة الاجتماعية الثقافية (اشارة الى التعليم والتنوعات الثقافية الأخرى) ·

والتخطيط فى الشـكل بالطبع ليس أكثر من نموذج عام يمكن أن تحـدد بوساطته نماذج معينة ·

وعلى أية حال فلن نعرض مثل هذه النماذج هنا · ويكفى القول بأن النماذج الأولية قد طبقت فى الكتب ، وهى معرضة باستمرار للتنقيح والتقـدير وزيادة الاحكام · ومن الواضح فى نطاق أهدافنا أنه الى الحد الذى نرجع به النماذج الخاصة بدورة الحياة الى الناتج الاجتماعى الموزع (تعليم ، وظائف ، دخل ، استهلاك ، صحة ، مشاركة اجتماعية ، الخ) على الأفراد فان المتغيرات المقابلة تمثل المؤشرات التحليلية للأداء الوظيفى الخاص بالدساتير الاجتماعية المختلفة التى استدل عليها بمتغيرات النماذج · وقد أوضح « لاند » (١٩٧٤) كيف أن النماذج المتكونة على أساس التخطيط الموجود فى الشكل (٣) يمكن أن تكون قاعدة استراتيجية للتجول الاجتماعى من أجل دراسـة التغير الاجتماعى ، ويوجد عديد من الأمثلة لمثل هـذه النماذج فى « لاند واسبليرمان » (١٩٧٤) ·

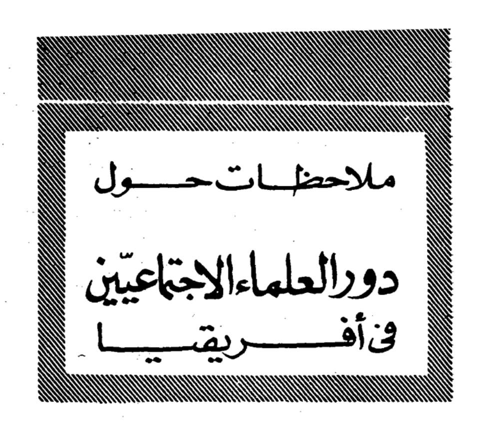
خاتمـــة

ان طبيعة التغير الاجتماعى مسالة من تلك المسـائل الفلسفية الكبرى التى كانت تنتظم حولها العلوم الاجتماعية للامداد بالمعلومات التجريبية · وقد ظهر علم الاجتماع بالأخص فى القرن الماضى استجابة لسؤالين متلازمين : كيف يكون النظام الاجتماعى ممكنا ؟ وكيف يحدث التغير الاجتماعى ؟ ويبدو أن ما حدث من تقـدم ضئيل فى مجال السـؤال الأخير كان موجها نحو « التغير الاجتماعى بالصـورة الواسعة » أكثر مما كان موجها نحو « التغيرات بصورتها الضيقة » تلك التى تحدث كل يوم فى وقتنا الحاضر ·

ومع ذلك فان المفهوم أن التغيرات الهامة فى الظروف الاجتماعية هى العامل الأساسى فى الحياة الاجتماعية المعاصرة ، وأن هذه التغيرات لم تكن تأتى عن طريق

البطالة التقليدية ودلالات الانتاج القومي الكبيرة ، التى قد غذت التحرك نحو ايجاد نظام عمل للمؤشرات الاجتماعية · وزيادة على ذلك كان هناك شعور بأن المؤشرات الاجتماعية ينبغى الى حـد ما أن تميط اللثام عن هذه الجوانب من ظروف الوجود الانسانى التى هى محددات الرفاهية الاجتماعية · والذى لم يتضح هو كيف نتعرف على هذه المحددات ونقيسها ضمن اطار ثابت ·

وموضوع هذا المقال هو أن مثل هذا الاطار يكون مفيدا ببنائه على مفهوم طبيعة التغير الاجتماعى ، على الأقل لكى نعزل نوع التغيرات التى يمكن قياسها بالمؤشرات الاجتماعية · وفوق هذا فان المؤشرات الاجتماعية اذا أريد لها أن تصل الى القوة الممكنة بحيث يتصور العقل منابعها فيجب أن تعتمد على نماذج تعكس تكوين عناصر المجتمع التى يتداخل اعتماد بعضها على بعض ، وذلك سوف يساعد بالتأكيد على انارة الطريق أمام دراسة التغير الاجتماعى ، ولكن الأهم من ذلك أنها سوف تساعد المؤشرات الاجتماعية على اماطة اللثام عن التغيرات الاجتماعية للنظم الفرعية التى من أجلها أدركت هذه التغيرات ابتداء ·



تتصل هذه الملاحظات بالاسهام الذى يقدمه ـ أو ما يستطيع تقديمه ـ العلماء الاجتماعيون الافريقيون فى فهم المشـــكلات التى تواجه أفريقيا المعاصرة على أمل حلول لها ٠ ولسنا بحاجة الى انفاق وقت فى استعراض تعريفات ، ذلك لأن الأهداف التى نسعى لتحقيقها هنا لا تعنيها ـ الا فى القليل ـ النهاية التى تصل اليها العلوم الاجتماعية والبداية التى تبدأها علوم أخرى ٠ ان الشىء الهـام هو ماذا تستطيع أن تحققه فروع العلم المختلفة التى تحاول دراسة سلوك الانسان بوصفه فردا وبوصفه عضوا فى مجتمع ، على أن لا يكون ذلك بهدف تقدم المعرفة من حيث هى ، بل بهدف ـ وهذا هو الأهم ـ تهيئة الانسان للسيطرة والتحكم فى بيئته الاجتماعية والمادية ٠

وليس من اليسير الحصول على أرقام منشورة توضح أعداد العلماء الاجتماعيين الذين يعملون فى الدول الافريقية ٠ وفى حالة وجود مثل هذه الأرقام يصـــعب أن

بقلم : ب . إ . ستيمو

موجه تخطيط قومى بوزارة الشؤون الاقتصادية وتخطيط التنمية ، دار السلام ؛ تنزانيا .

ترجمة : الدكتور السيد محمد الحسينى

مدرس علم الاجتماع بكلية آداب عين شمس . حاصل على الدكتوراه فى علم الاجتماع والتنظيم . له دراسات ومقالات عديدة فى مجالات التنمية والتحضر والتصنيع . اشترك فى ترجمة واعداد عدد من الكتب منها : ميادين علم الاجتماع ؛ الصفوة والمجتمع ، الطبقات فى المجتمع الحديث ، مشكلات أساسية فى النظرية الاجتماعية .

تزودنا بأى معنى واضح لها . وربما كان لهذا السبب وحده أننا نجد البيانات المتضمنة فى الجدول رقم (١) تنطوى على فائدة مشكوك فيها .

ولكى نرى الموقف الافريقى من منظوره الصحيح سأحاول استعراض الوضع الراهن السائد فى مواجهة الخلفية التاريخية المتمثلة فى التأثير الذى أحدثه التغلغل الثقافى الأجنبى (وعلى الأخص الأوربى) على القارة الأفريقية بنتائجه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المعنية . وفى اعتقادى أن فشل الجهود الرامية الى سبر أغوار ودلالات المشكلات الافريقية المعاصرة انما يعود ـ الى حد كبير ـ الى عدم النظر الى هذه المشكلات من منظور صحيح . فلا تزال الحلول الصحيحة تقدم كأوصاف للمشكلات غير الحقيقية ، كما أن المشكلات القائمة لاتزال تثير وتجذب الحلول الخاطئة .

الجدول رقم (١)

عدد العلماء الاجتماعيين الذين يعملون فى مجال تطوير البحوث والتجارب فى الدول الافريقية

الدولة	السنة	م ، ب ا ف *	عدد العلماء الاجتماعيين
الكونغو (الجمهورية الشعبية		م/ب	٨
مصر	١٩٦٨	م	١٫٨٨٤
غانا	١٩٦٦	م/ب	٥
ساحل العاج	١٩٦٧	م/ب	(٦)
مدغشقر	١٩٧٠	م/ب	٥٢
مالاوى	١٩٦٧	م/ب	٦
موريشيس	١٩٧٠	م	١٥
نيجيريا	١٩٦٩	م	٢٠١
رواندا	١٩٦٧	م/ب	٤
السودان	١٩٦٥/٦٦	م/ب	٤
توجو	١٩٧١	م	٢
فولتا العليا	١٩٦٧	م/ب	٢٥
زامبيا	١٩٦٩	م	٥٥
فرنسا	١٩٦٩	ف	٤٫٤٢٠
اليابان	١٩٧٠	م	٤٣٫٤٤٧
الولايات المتحدة	١٩٦٩	ف	٥٫٤٠٠
الاتحاد السوفيتى	١٩٧٠	م	٧١٫٤٤٩

وفى حدود الترتيب الزمنى الأولى نجد أن أوائل الأوربيين الذين وضعوا أقدامهم على القارة الأوربية هم أولئك الذين كانوا يبحثون عن طريق بحرى يوصل الى الشرق • ولقد قصر هؤلاء الرواد الأوائل اهتمامهم على الساحل الافريقى أو أجزاء منه • لكن ما لبث أن تلاهم آخرون سعيا للتغلغل فى داخل افريقيا ، تحدوهم أسطورة القارة « السوداء » الغامضة • وهؤلاء هم المكتشفون والجغرافيون والمؤرخون• ومن بعدهم أتت البعثات التبشيرية والتجار ، وهم يمثلون سلفا الاستعماريين السياسيين والامبرياليين •

* م= تتفرغ ؛ ب = بعض الوقت ، ف = فى حكم المتفرغ

المصدر : Unesco Statistical Yearbook, 1971, Table 3.2, p. 92-3.

اثرنا ترجمة رموز هذه الفئات حسب البداية العربية للكلمة لا حسب البداية الانجليزية (المترجم)

وخلال العقود العديدة التى عقبت تفتيت أفريقيا واحتلال القوى الأوربية لها لم يظهر سوى اهتمام ضئيل - ان لم يكن قد ظهر على الاطلاق - بالمشكلات الاجتماعية والاقتصادية للشعوب الأفريقية ، من حيث دراسة ثقافاتها ونظمها وبناء حضاراتها ورفع مستويات معيشتها . وبدلا من ذلك نجد القارة تخضع لعمليتين سلب واستغلال دقيقتين ومنتظمتين . فالثروة كانت تسلب ولا تنتج ، كما كانت الأرباح الضخمة تفتح فى أوربا ولا تعود الى مصدرها ومكان نشأتها . وحتى فيما قبل الفترة الاستعمارية كانت الموارد البشرية المتمثلة فى صغار السن والقادرين جسميا من الرجال والنساء يتعرضون لاستنزاف وضياع بسبب تجارة العبيد الواسعة التى سادت عبر عشرة أجيال .

وأيا كانت دوافع وقومية العالم الاجتماعى المعاصر فى أفريقيا فانه لا يستطيع أن يشرع فى فهم طبيعة وتعقد المشكلات التى تواجه المجتمع الافريقى الحديث دون تقدير للجذور التاريخية لهذه المشكلات . وكثيرا ما كان يقدم « خبير » أجنبى - استنادا لمعرفته السطحية ببعض المشكلات الأوربية - أوصافا متسرعة لأمراض اجتماعية معينة (تكون غالبا متخيلة) معتمدة على نتائج بحث استغرق اعداده شهورا قليلة . فهذا الخبير يميل الى رؤية الجبل الجليدى وقد يدرس ملامحه بالتفصيل . ولسوء الحظ فان العلماء الاجتماعيين - الذين وجدوا الراحة فى مقصوراتهم العلمية - يكونون عرضة لنسيان وتجاهل الحقيقة التى مؤداها أن الجانب الأكبر من الجبل الجليدى هو فى حقيقة الأمر مغمور وغير ظاهر ، وأن الجبل الجليدى بأكمله له واقعة وديناميأته الخاصة . وأى مجتمع - وهذا ينطبق بالتأكيد على أفريقيا - فى حاجة الى دراسة طبيعة القوى الداخلية التى تعمل على حفظ الجبل ككل فى وحدة واحدة ، والقوى التى تميل الى جذبه مستقلا والتى تحدد الاتجاه العام الذى يتحول اليه .

والمقصود بهذه المماثلة هو صرف الاهتمام عن التخصص المبالغ فيه ، وتفتيت العلوم الى مباحث صغيرة ، والاتجاه - بدلا من ذلك - نحو ايجاد مدخل تأليفى قائم على وحدة العلوم ، يستعين به العلماء الاجتماعيون فى دراستهم للمشكلات الافريقية . وفى الوقت الحالى ربما يكون صحيحا القول بأن العلماء الاجتماعيين والمتخصصين فى افريقيا - الذين يطلق عليهم عادة « المعنيون بدراسة افريقيا » - قد أسهموا فى أحداث خلط بين القضايا والمشكلات أكثر من اسهامهم فى تقديم حلول لها .

ولقد قيل أن اتجاههم الفكرى نحو موضوعات الدراسة - لا موضوعات الدراسة نفسها - هو الذى يفرق بين العلوم الاجتماعية المختلفة . فاذا كان ذلك صحيحا فان على العلماء الاجتماعيين - حينئذ - أن يكافحوا من أجل تقنين اتجاهاتهم فى الدراسة الى أقصى درجة ممكنة والمشكلة اليوم لا تنشأ فقط عن الحواجز الناجمة

عن اختلاف المصطلحات والمفاهيم فضلا عن اختـــلاف مناهج البحث ، برغم ما قد تنطوى عليه هذه الاختلافات من صعوبة . « وربما كانت العقبة العظمى التى تواجه ايجاد تأليف فعال بين العلوم الاجتماعية » هى كما يقول هوميلتز « تعصب كثير من العلماء الاجتماعيين » . فمن بين العقبات الأساسية التى حالت دون ظهور تأليف بين العلوم الاجتماعية على درجة كبيرة من التقدم نجد الغيرة المهنية ، والتفكير الجامد طبقا لخطوط محددة أرساها التراث ، والمصـــالح الخاصة التى تتضـــمنها النظريات والمفاهيم واجراءات البحوث .

ولكن ما هو الاسهام الذى قدمه العلماء الاجتماعيون من أجل فهم مشـــكلات افريقيا ؟ لو أجرينا موازنة فان هذا الاسهام ليس كبيرا . وأقـــول « موازنة » لأنه برغم الانجازات الملموســـة القليلة - وعلى الأخص تلك التى ظهرت خلال العقـــد الأخير - فان هناك جانبا كبيرا أيضا من تراث العلوم الاجتماعية والبحوث لاينطوى على فائدة ويمثل اتجاها رجعيا يحاول ارجاع عقارب الســـاعة الى ما كانت عليه ، ويعوق حيث يتعين عليه أن يساعد ويعين .

ومرة أخرى يمكن تقدير ووزن هذه النقطة من منظور تاريخى فقط . فالعلماء الاجتماعيون الأوائل فى افريقيا كانوا من المؤرخين والأنثروبولوجيين الذين عكفوا على دراسة الأنساق الاجتماعية لما يطلق عليه الثقافات البدائية . ومن ثم نجد أن الدراسات كانت تجرى على القبائل الأصلية أو الوطنيـــة داخل معظم المنـــاطق الأفريقية ، حيث كانت نظم الحكم فيها ، وملكية الأرض ، وعادات الزواج ، والحرب ، والدين ، والسحر ، والاقتصاد ، الخ . وغالبا كانت هذه الدراسات تسهم - كمـــا هو مقصود بها - فى تدعيم التصـــورات الاستعمارية القائمة فيما يتعلق بتفوق وسيادة الثقافة الأوربية وتجاهل أهمية « بعثة التمدين » التى يمثلها الاستعماريون. وفضلا عن ذلك كانت هذه الدراسات تمثل المبرر الذى تطلبه انتشار الاستعمار وتدعيمه ، وتحقيق الخضـــوع الكامل للشعوب المســتعمرة . ولقد انتزعت أراض بأكملها باسم نشر المســـيحية ، وقضى على السحر والتضحية الانسانية ، وانتهت الحروب بين القبائل ، وأدخل الحكم « المنظم » . ولقد تطورت كل من السياســـة الاستعمارية البريطانية القائمة على « الحكم غير المبـاشر » والســياسة الاستعمارية الفرنسية القائمة على « الاندماج » - الى حد ما - كنتيجة للأضواء التى القاها العلماء الاجتماعيون على طبيعة المجتمعات الافريقية وأدائها لوظائفها . لقد كانت العـــلوم الاجتماعية فى خدمة الاستعمار . وأعتذر عن القول بأنها لا تزال فى خدمته الى حد ما . واذا ما أعدنا النظر لا نجد ســوى قدر ضئيل من الشـــك فى أن العلماء الاجتماعيين الأوائل كانوا غير فعالين ، فلقد كانوا مسئولين - جزئيا - عن الاستعباد الفكرى للأفريقيين والقبول الســطحى لنظرياتهم المزيفة التى تؤكد الأســـاطير أو الخرافات التقليدية المتعلقة بالأفريقيين ، تلك التى ثبت صعوبة تفنيدها - الى حد كبير - خلال السنوات اللاحقة . ومن بين هـــذه الخرافات - التى ترجع الى علماء

الأنثروبولوجيا الاقتصادية ـ تلك التى تذهب الى أن الأفريقى لديه حاجات قليلة يمكن اشباعها بواسطة الأجر النقدى الضئيل · فاذا ما حصل الأفريقى على دخل أعلى فانه سوف يعمل ساعات أقل ، لأنه سيستطيع أن يشبع حاجاته بسرعة أكبر · أما اذا تقاضى أجرا أقل فان بالامكان الحصول منه على كمية عمل أكبر · وعلى ذلك ساد اعتقاد بأن الافريقى ـ على النقيض من نظيره فى الغرب ـ لا يستجيب « عادة » للحوافز الاقتصادية · ولقد تبنى هذه الخرافة ـ بشدة ـ كل المستوطنين الأوربيين الذين كانوا بحاجة الى تبرير أيديولوجى لاستغلالهم للعمل الافريقى الرخيص ·

ومن بعد المؤرخين والأنثربولوجيين الذين تركز اهتمامهم على الثقافات المحلية ونظمها أتى علماء الاقتصاد والسياسة ليقفزوا بسرعة فوق عربة الموسيقى (١) ، وعلى الأخص بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، وعلى وجه التحديد فى مستهل حركة الاستقلال التى ظهرت خلال العقد السابع من هذا القرن العشرين · ولقد اهتم علماء السياسة بنشأة الحركات الوطنية والضرر الذى أحدثته للاستعمار فى آخر مراحل انهياره · أما علماء الاقتصاد فلقد بدأوا فى صياغة نظريات جديدة تتناول النمو · وما لبث أن ظهر الى حيز الوجود تراث هائل يتناول التنمية الاقتصادية للدول النامية ، أسهم فيه العلماء الاجتماعيون اسهاما هاما ، وان كان بعضهم قد افتقد التوجيه السليم · ولقد تأثر الاقتصاديون ـ الى حد ما ـ بالثورة الكينزية (٢) فى مجال اقتصاد الوحدات الصغيرة ، والى حد ما أيضا بالتراث الأنثروبولوجى القائم الذى سعى لتوضيح أن الثقافات الافريقية البدائية لها خصائص فريدة معينة أسهمت فى احداث تخلفها الاقتصادى · وهناك أيضا مدرسة تمثل المؤرخين والمنظرين الاقتصاديين ، تحاول تأكيد أن النمو الاقتصادى يتم فى شكل مراحل ، وأن الاقتصاديات الأفريقية هى فى مرحلة بدائية دينا ، فيها لا يصبح « الانطلاق » ممكنا دون تحقيق بعض الظروف الاقتصادية المهيئة · على أن معظم علماء الاقتصاد وغيرهم من العلماء الاجتماعيين الذين كانوا يكتبون فى تلك الفترة قد حصلوا على تعليمهم من جامعات غربية ، ولم تكن لديهم سوى خبرات شخصية محدودة بالدول النامية ، وان كانوا قد حاولوا تعديل تعليمهم لكى يتلاءم مع الظروف التى اعتقدوا أنها توجد فى الدول النامية · ولقد أقيمت فى أوربا والولايات المتحدة ودول أخرى برامج هامة لتدريب العلماء الاجتماعيين من أفريقيا ومناطق أخرى من العالم الثالث · ولقد تلقى كثير من الدارسين الحاضرين الذين كان ينظر اليهم على أنهم متخصصون فى الشؤون الافريقية تدريبهم خلال هذه الفترة فى ظل مسميات مثل : برامج الدراسات

---

(١) عربة تحمل فرقة موسيقية فى استعراضات عامة · وواضح أن المؤلف يستخدم تشبيها لتوضيح مدى القفزة الواسعة التى قام بها علماء الاقتصاد والسياسة (المترجم)

(٢) نسبة الى عالم الاقتصاد الشهير كينز (المترجم)

الافريقية الآسيوية ، أقسام دراسات السود ، معاهد دراسات التنمية ، الخ ، تلك التى كانت تتناثر عبر مناطق مختلفة من أوربا وأمريكا وبدرجة أقل فى أفريقيا نفسها • ولقد تعددت مثل هذه المنظمات بشكل سريع خلال السنوات القليلة الماضية •

وأعتقد أننا الآن فى مرحلة يتعين فيها على العلماء الاجتماعيين الافريقيين – أو بالأحرى العلماء الاجتماعيين الذين يعملون فى أفريقيا – أن يتوقفوا ويفكروا لكى يتوصلوا الى السبب الذى من أجله ظل اسهامهم ضئيلا الى حد كبير • ولقد أشرنا بالفعل الى بعض هذه الأسباب ، وسأشير الآن الى عدد قليل آخر منها •

وربما كانت أشد العقبات خطورة هى اعتماد أفريقيا على العلماء الاجتماعيين الأجانب فى دراسة وتقديم الحلول للمشكلات الافريقية • فالمهندس الأجنبى يستطيع أن يقدم تفسيرا مرضيا لأسباب انهيار كوبرى يقع على النيل ، ويستطيع أن يقدم تفسيرا لأسباب انهيار زواج أفريقى أو لماذا لا تنتشر تجديدات مبينة انتشارا واسعا •• وهو يستطيع أن يفهم – على سبيل المثال – لماذا لا يعمل الافريقى الذى يعانى من الجوع وسوء التغذية على مضاعفة انتاجه ضعفين من الطعام أو ثلاثة أضعافه باستخدام المبيدات الحشرية والمخصبات حينما يستطيع – فى بعض الأحيان – الحصول عليها مجانا • ولقد بدأ العلماء الاجتماعيون يدركون الآن فقط انه حينما لا يحدث ما هو متوقع فى أفريقيا فان ذلك لا يرجع دائما الى كون الافريقى غير منطقى أو غبى ، بل – وهذا هو الأرجح – لآن الافريقى بسبب رشده الكامل وذكائه يأخذ فى الاعتبار عوامل كثيرة لا يستطيع الأجنبى أن يفهم معانيها ودلالتها ، أو حتى اذا كان يدركها فانها تتطلب تفسيرا جيدا وتمكنا • ولا يعنى ذلك – بطبيعة الحال – أن العالم الاجتماعى الذى هو مواطن أفريقى أصلا يستطيع أن يتخلص – بطريقة آلية – من مثل هذه النقائص • ولكن من الواضح أن الخطر بالنسبة له يمكن أن يكون أخف حدة بسبب خلفيته « الأفريقية » وارتباطه طول حياته بالحياة الأفريقية والتراث الأفريقى • وبسبب مولده فى أفريقيا وحياته فى أفريقيا وعمله فى أفريقيا ووفاته فى أفريقيا وكونه أفريقيا ، فانه يستطيع أن يكون فهما أفضل للمشكلات الافريقية من ذلك الذى يمكن أن يكونه شخص غير أفريقى (١) •

ونحن نعلم الآن أن كثيرا من العلماء الاجتماعيين الذين يعملون فى أفريقيا – أو يهتمون بدراستها – هم من الأجانب • ومعظم هؤلاء زوار صغار السن يقومون

---

(١) وقد يذهب البعض – وهذا صحيح – الى أن الدارس الاجنبى يكون أكثر انفصالا واستقلالا من الناحية العلمية ؛ فهو ليس جزءا من النسق ؛ ومن ثم فان لنتائجه تقرب – بدرجة أكبر – من أن تكون موضوعية ، على أن هذه الميزة الظاهرة تقل الى حد كبير اذا ما أخذنا فى الاعتبار عدم الفته ومعرفته بالبيئة الثقافية المحلية وميله الدائم لصياغة افتراضات هو بعيد وغريب عنها •

بزيارة أفريقيا لفترة قصيرة بهدف قضاء عام لكى يتعرفوا على أفريقيا بعـد قراءة الكثير عنها فى برامج دراسات السود وفى المكتبات المتخصصة فى أفريقيا التى توجد فى بلادهم الأصلية · ولقد درس هؤلاء الدارسون والباحثون الصغار ـ حيث يتصف الكثير منهم بالذكاء والدافع القوى للدراسة ـ كثيرا من النظريات ، وهم عادة يأتون الى أفريقيا لجمع بيانات للبرهنة على صحة أو خطأ فروض معينة وذلك كأحد المتطلبات التى تفرضها درجاتهم العلمية · وباتمام هذه الاقامة بنجاح فان هؤلاء الشبان الصغار المتخصصين فى أفريقيا ينشرون نتائجهم فى مؤلفات أو فى دوريات علمية غربية أو افرو آسيوية ، حيث يؤكدون ـ مع تعديلات طفيفة ـ الفروض الدارجة أو الشائعة التى تلقى ترحيبا وموافقة من جانب مشرفيهم الأكاديميين · وهكذا ينمو التراث ، وتزداد الأقســام المتخصصة فى أفريقيــا ضخامة ، ويزداد عدد الدارسين المعنيين بافريقيا · لكن المشكلات الأفريقية تظل ـ مع الأسف ـ كما هى ·

والسبب الثانى الذى أسهم فى عدم قدرة العلماء الاجتماعيين الأفريقيين على احداث تأثير هام هو الحواجز اللغوية بين الصفوات المتعلمة فى الدول الأفريقية · على أن هذه الشرعية السيئة التى أتت من الاستعمار تعنى أن نتائج الدراسات التى تجرى فى الدول الافريقيــة الناطقة بالانجليزية ليست متـاحة للدارسين وصناع السياسة فى الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية ، والعكس صحيح · وهذا ينطبق ـ بطبيعة الحال ـ على الدول الناطقة بالأسبانية ، وبدرجة أقل على الدول الناطقة بالعربية ·

على أن الاسهام الأساسى الذى تستطيع أن تقدمه مجالس العلوم الاجتماعية القومية فى أفريقيــا بمساعدة المنظمـات الدولية ـ والذى يمكن أن يعين الدول الافريقية ـ يتمثل فى المساعدة على تحطيم الحواجز اللغوية القائمة على الأقل بين الصفوات المتعلمة · ومن الأمور السيئة للغاية أن الحواجز اللغوية والمنهجية تشكل بالفعل عقبة خطيرة تحول دون الاتصال بين العلماء الاجتماعيين حتى داخل الدولة الواحـدة · واذا أضفنا الى ذلك الجهل بالاسهامات الهـامة المنشورة بلغات أخرى تضاعفت المشكلة تعقدا وصعوبة · ونظرا لوجود حاجز اللغة لا نجد الآن ســوى تبادل ضئيل فى الأفكار بين الجامعات ومعاهد البحوث المتماثلة فى أفريقيا ، على الرغم من حقيقة أن المشكلات التى تواجهها متشابهة ان لم تكن متماثلة · وفضلا عن ذلك هناك قدر ضئيل من الاتصال ـ وعلى الأخص الاتصال الشفاهى المباشر ـ بين الدول الافريقية ، وعلى الأخص بين الدارسين وصناع السياسات ، الا اذا استثنينا المؤتمرات الرســمية حيث يمكنهم التواصل بعضهم مع بعض بواسطة المترجمين · ومن الممكن أن يزداد هذا الموقف سوءا · وهناك حاجة ماسة وعاجلة لاقامة معهد أفريقى يقوم : (أ) بتعليم اللغتين الانجليزية والفرنسية ، على أن يعقب ذلك تعليم اللغات العربية والبرتغالية والاسبانية ، (ب) وترجمة المؤلفات الهامة من أى من هذه اللغات الى اللغات الأخرى · ومن حيث المبدأ فان المعرفة الكافية باللغة

الفرنسية يمكن أن تكون شرطا للالتحاق بالجامعات الناطقة بالانجليزية في أفريقيا ، والعكس صحيح بالنسبة للغة الانجليزية في الجامعات الناطقة بالفرنسية • وعلى ذلك يجب أن تصبح هذه اللغات الأجنبية ـ التي لم تعد في الواقع « أجنبية » ما دامت تعد الآن لغات رسمية للدول الافريقية ـ جزءا اجباريا في برامج المدارس الثانوية في كل الدول الافريقية • ويبدو أن الزعماء الذين ظلوا سنوات عديدة ينادون بشعار الوحدة الافريقية لم يدركوا أن تحطيم الحواجز اللغوية القائمة يمكن أن يكون أداة أكثر فاعلية لتحقيق هذه الوحدة من كل قرارات منظمة الوحدة الافريقية مجتمعة •

وعلى مجالس العلوم الاجتماعية القومية أو الهيئات المماثلة أن تقوم بمهمتين أخريين : أن تبادىء وأن تنسق • فعليها أن تبادىء باقامة برامج تدريب العلماء الاجتماعيين المحليين ، أولئك الذين لا يزودون بأدوات التحليل العلمي ومناهج البحث فقط ، بل هم أيضا ـ وهذا هو الشيء الهام ـ يمثلون الأفراد الذين يعتمد عليهم في تبني وترسيخ القيم والتقاليد التي تعيش أفريقيا من أجلها ؟ وسواء أردنا ذلك أو لم نرد فان العلوم الاجتماعية لها محتوى قيمي ، وما دامت أفريقيا مستمرة في الاعتماد على العلماء الاجتماعيين الأجانب فانها سوف تظل خاضعة للتطويق المستتر الذي تمارسه الثقافات والأيديولوجيات الأجنبية التي تسعى للتدعيم • ومن المدهش أن نرى كيف تروج كثير من « الدراسات الافريقية الحديثة » التي أجراها علماء اجتماعيون غربيون ـ عن وعي أو غير وعي ـ لفضائل كالفردية والمنافسة والرأسمالية ، وهي مثاليات يندر أن تلقى ترحيبا ورواجا في كثير من المجتمعات الافريقية •

ويتحتم وجود تعاون وثيق بين العلماء الاجتماعيين الافريقيين ومنظمات العلوم الاجتماعية الأفريقية من ناحية والمنظمات المماثلة في مختلف أنحاء العالم من ناحية أخرى ، وذلك من أجل دراسة وتفسير الأخلاق الافريقية الحقيقية ، ولكي تصبح الأعمال الدراسية منصبة على المشكلات التي تواجهها أفريقيا الآن •

والمهمة الثانية التي يتعين تحويلها أو نقلها الى مجالس العلوم الاجتماعية القومية تتمثل في التنسيق بين أعمال العلماء الاجتماعيين في دولهم • فمن ناحية نجد كثيرا من الباحثين يعملون في ميادين مترابطة ولا يعرف بعضهم شيئا عن أعمال بعضهم الآخر ، لذلك فان هناك قدرا كبيرا من التكرار الذي لا فائدة منه ، ومن ناحية أخرى يتعين على المجالس القومية أن تبذل جهدا لايجاد صلات وثيقة مع المجالس الأخرى المقابلة التي توجد في دول أخرى ، وأن تنسق برامجها ـ على مستوى دولي ـ بهدف تكوين كادر من العلماء معترف به على المستويين المحلي والقومي، وذلك لاقامة تراث علمي متين يمكن الاعتماد عليه •

وفي اجتماع عقد في يناير ١٩٧٣ بداكار أقام العلماء الاجتماعيون الافريقيون

منظمة أفريقية أطلق عليها اسم مجلس تطوير البحوث الاقتصادية والاجتماعية فى أفريقيا (١) • ويضم هذا المجلس منظمات مختلفة تقوم باجراء البحوث الاجتماعية والتدريب ـ قومية وأقليمية وعالمية ـ تعمل فى افريقيا • وبعد مرور عامين فقط على انشائها فان الوقت مبكر للغاية للحكم على مدى الفاعلية التى يمكن أن يكون عليها هذا المجلس • ومع ذلك فاننى أمل أن يكون مجلس تطوير البحوث الاقتصــادية والاجتماعية فى أفريقيا من ذلك النوع من المؤسسات ـ الذى هو فى خدمة أفريقيا ـ القادر على تحقيق بعض المثاليات التى تناولناها هنا •

---

(١) Codesria

المغزى الاجتماعي للثورة العلميّة والتكنولوجية

أولت هذه المجلة ، على مر الأعوام ، اهتماما ملحوظا للمضامين الاجتماعية ، للتغير التكنولوجي • وكان هذا التغيير هو محور العدد الثاني من المجلد الرابع ، الذى صدر عام ١٩٥٢ • وتلا هذا صدور العدد الأول من المجلد العاشر عام ١٩٥٨ ، لما كان يسمى حتى ذلك الوقت النشرة الدولية للعلوم الاجتماعية وخصص لمناقشة النتائج الاجتماعية للأوتوميشين (التشغيل الذاتي) ، أما العدد الثالث من المجلد الثاني عشر الذى صدر عام ١٩٦٠ فعالج قضية التغير التكنولوجي والقرار السياسي ، وتناول العدد الثالث من المجلد الثامن عشر الذى صدر عام ١٩٦٦ التقويم الاجتماعي للتكنولوجيا •

ويتابع الأكاديمى بيوتر نيكولافيتش فيدوسيف هذه المناقشة ، وهو نائب لرئيس أكاديمية العلوم بالاتحاد السوفيتى ، وعضو فخرى لأكاديمية العلوم فى المجر ، وعضو أجنبى فى أكاديميات العلوم فى بلغاريا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وجمهورية ألمانيا الديموقراطية • وتتناول الأعمال الرئيسية للأكاديمى فيدوسيف المشكلات النظرية للتطور الاجتماعى المعاصر ، وتحليل المشكلات الفلسفية فى العلوم الطبيعية ،

بقلم : پ . ن . فيدوسيف

نائب رئيس أكاديمية العلوم بالاتحاد السوفيتى • عضو فخرى بأكاديمية العلوم بالمجر ، وعضو فى أكاديميات العلوم فى كل من بلغاريا وتشيكسلوفاكيا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية •

ترجمة : الدكتور ابراهيم بسيونى عميره

استاذ المناهج وطرق التدريس بكلية التربية بالمنيا : حصل على درجتى الماجستير والدكتوراه من كلية المعلمين بجامعة كولومبيا بنيويورك • اشترك فى تاليف مرجع فى تدريس العلوم والتربية العلمية • وله عديد من الدراسات والمقالات فى المجلات المتخصصة • كما اشترك فى ترجمة كتاب العلم والتكنولوجيا فى الدول النامية ، وكتاب مناهج البحث التربوى ، وكتاب الاحصاء للمعلمين •

وخصوصيات الوعى الدينى • ونشر له حديثا مؤلفات عن الشيوعية والفلسفة ، وعن منطق الحقبة المعاصرة • وعن الماركسية فى القرن العشرين • وأشرف على اعداد مؤلف عن حياة كارل ماركس ، وعلى مؤلفات عن اللينينية والشيوعية العلمية (وكلها بالروسية) •

تشكل الدلالة والنتائج الاجتماعية للثورة العلمية والتكنولوجية واحدة من أهم المشكلات ، التى تجذب الانتباه الملحوظ من المجتمع الكبير فى زماننا ، ويقوم بدراسة هذه المشكلة دارسون لهم وجهات نظر عالمية متباينة • ولا يمكن أن يجمع هؤلاء على رأى واحد ازاء هذه المشكلة ، فهم قد يتفقون قليلا أو كثيرا حول مفهوم « الثورة » الذى يعنى تغيرا جذريا فى العمليات والظواهر والأشياء يختلف عن النمو البطىء ، وعن مجرد التغير النوعى الذى يتضمنه مفهوم « التطور » • وتبعا لهذا فمن المألوف تماما استخدام مصطلح « الثورة » على النقلات الأساسية فى التكنولوجيا ، والادارة ، وطرق تنظيم الانتاج ، والتغيرات الرئيسية فى طرق حياة الناس وثقافتهم ، والثورات فى العلم والفلسفة ، الخ •

وهذا الاستخدام مقبول الى حد معين ، وقد دخل فى لغة الحديث العادية ،

ولا يمكن بحق فهم الطبيعة الثورية لهـذه التغيرات كلهـا الا اذا تم تحديد أهميتها التاريخية وربطها بعمليات التنمية الاجتماعية التى يرتكز عليها نمو الثورة الاجتماعية· ليس هناك اذن ما يبرر اختزال التنمية الثورية للعالم المعاصر كلها الى مجرد عمليات ثورية فى ميدان العلم والتكنولوجيا كما أصبح شائعا بين كثير من رجال الاجتماع ·

وليس البحث فى النظريات ، والممارسات العلمية ، من حيث هو ، كافيا اطلاقا لدراسة وفهم الثورة العلمية والتكنولوجية ، ولمعرفة أحوالها وتأثيراتها المتنوعة على حيـاة المجتمع وأقدار الناس · وكذلك الحال بالنسـبة للمعرفة المتعلقة بالتغيرات الرئيسية فى أساليب وتكنولوجيا الانتاج · وحتى المعرفة المتعلقة بالتغيرات فى الهيكل الاجتماعى الوظيفى للسكان ، والتغيرات فى تعليمهم ومؤهلاتهم ، ليست كافية · ومع أن كل هذه المعـارف والعمليـات التى ظهرت الى الوجود بظهـور الثـورة العلمية والتكنولوجية تثير الخيال فانها عندما تؤخذ منفصلة بعضها عن بعض لا تساعدنا على فهم جوهرها ، ولا تصلح وسيلة لتقويم احتمالات نموها مستقبلا ولا لتقويم الامكانات الجديدة للتقدم البشرى التى تتولد عنها · والطريق الوحيد لألقاء الضوء عليها وعلى مغزاها التاريخى يكون عن طريق مدخل متعدد الجوانب ، تركيبى أصيل ، لتتبع تطور الثورة العلمية والتكنولوجية ، بحيث يكون وثيق الترابط مع العمليات الاجتماعية التى يستند عليها ·

ومن أحدث البحوث التى نجد فيها هذا المدخل الدراسة التى اشترك فيها علماء سوفيت وتشيكوسلوفاكيون ، المعنونة « الانسان ، والعلم ، والتكنولوجيا » التى نوقشت فى حلقة خاصة فى المؤتمر الفلسفى العالمى الخامس عشر ، وأثارت تعليقات طيبة · وقد حاولت هذه الدراسة التوصل الى استنتاجات عامة من فحص المشكلات الرئيسية المتصلة بالنمو المترابط المتفاعل للعلم والتكنولوجيـا والجنس البشرى فى العالم الحديث ، حتى يمكن رسم صورة نظرية شاملة للثورة العلمية والتكنولوجية ، ولالقاء الضـوء على الملامح الخاصة بتطورها فى اطارات اجتماعية متعددة · ويحوى الكتاب بجانب التحليل الماركسى للمشـكلات الجديدة الناشـئة عن الثورة العلمية والتكنولوجيا فحصا ناقدا للأفكار الغريبة الشائعة عن هذه الظاهرة المعقدة للتنمية الاجتماعية ·

ان الثورة العلمية والتكنولوجيا هى أساسا تحول نوعى كاسح للقوى الانتاجية نتيجة لجعل العلم العامل الرئيسى فى تنمية الانتاج الاجتماعى · ويتزايد التخلص من الجهد البشرى الجسمانى ، والمشاركة المباشرة للانسان فى الانتاج على وجه العموم ، وبالاستفادة من المعرفة التطبيقية ، أصبحت هذه الثورة تغير جذريا من هيكل وتركيب القوى المنتجة جميعها ، كما أصبحت تغير من ظروف وطبيعة وفحوى العمل · فالثورة ليست تعبيرا عمليا للتكامل المتزايد من العلم والتكنولوجيا والانتاج فحسب ، بل ان لها أيضا تأثيرا على كل جوانب الحياة فى المجتمع المعاصر ، بما فى ذلك ادارة الانتاج

والتربية ، والحياة اليومية ، والثقافة ، والاتجاهات العقلية ، والعلاقات المتبادلة بين الطبيعة والمجتمع ·

ومن وجهة نظرنا ، نرى أن قضية متطلبات الثورة العلمية ينبغى النظر اليها فى اطار العلاقات المتبادلة بين القوى المنتجة ونظام العلاقات الاجتماعية · وقد جعلت تصنيفات علم الاجتماع الماركسى من الممكن تحديد الارتباطات والعلاقات المتبادلة بين النظام الاجتماعى والتقدم العلمى والتقنى ، والتعبير عنها بمفاهيم علمية · وباختصار يتلخص لب الموضوع فيما يلى : أدت زيادة القوى المنتجة منذ بداية القرن العشرين ، التى تنمو باطراد ، الى تجميع الانتاج ، والتخلص من القطاع الخاص المنعزل ، واحلال الشركات الصناعية والتجارية والمالية الكبيرة والقطاع الاقتصادى العام المملوك للدولة محل القطاع الخاص المملوك للأفراد · وهـذا النمو للقوى المنتجة ، على المسـتوى التكنولوجى يتطلب مزيدا من التغيير فى الوظائف الصناعية ذات الطبيعة الفنية من الانسان الى الآلة · وهو على المستوى الاجتماعى والاقتصادى يدعو لتجميع الانتاج ، وقد خلق هذا بدوره ظروفا أدت الى نمو سريع لم يسبق له مثيل للمكونات الفردية للقوى المنتجة ، وخاصة العلم · وقد تمخضت الدرجة العالية من التركيز والمركزية فى الاقتصاد الى استخدام العلم على نطاق واسع · ولا يقتصر هذا الاستخدام الآن على التجارب فقط ، ولكنه امتد الى الانتاج المادى نفسه ، وأدى الى استخدام نتائج دراسات البحث والتنمية فى المجال الصـناعى · ومنذ أخـذت التنمية فى الصناعة والتركيز والمركزية فى الانتاج تعتمد على مزيد من الاستخدام للآلات أصبح الطريق الرئيسى لتنمية القوى المنتجة هو استخدام تكنولوجيا جديدة فى الصناعة · وفى الوقت الذى أصبحت فيه التكنولوجيا هى الوسيلة الرئيسية لزيادة انتاجية العمل الاجتماعى لم تعد مجرد تطبيق عملى للعمل البشرى ، بل أصبحت تطبيقا عمليا للمعرفة العلمية ، مما نشأ عنه تغيير جذرى فى العلاقة بين العلم والتكنولوجيا والانتاج ، أدى الى انشاء المجمعات العلمية والتقنية والصناعة القوية ·

واذا نظرنا الى نمو العلاقة بين العلم والتكنولوجيا من وجهة النظر هذه فاننا نرى أن التقدم العلمى قد دخل الصناعة بمعدل سريع لم يسبق له مثيل ودون تأخير كبير ، بعكس الحال عندما كانت المصانع الخاصة المنعزلة هى السائدة ، وعندما كان البحث العلمى عمل أفراد ليس لهم سند صناعى أو تكنولوجى قوى ، اذ كانت الفترة الزمنية من الاكتشاف العلمى وتطبيقه على نطاق واسع طويلة قد تصل الى عقود · ولكن عندما أصبحت المشروعات الصـناعية ضخمة ومركزية ، وقامت على التطبيق التكنولوجى للعلم ، أصبح الزمن الذى ينقضى بين المكتشفات العلمية وتطبيقاتها فى الصناعة أقصر وأقصر ·

وحتى نعطى فكرة واضحة عن طبيعة هذه العملية دعنا نتذكر أن الفترة التى مضت بين الاكتشاف العلمى وتطبيقه كانت فى حالة التصوير ١١٢ عاما (من ١٧٢٧ حتى ١٨٣٩) ، أما فى حالة المحرك الكهربى وكانت ٦٥ عاما (من ١٨٢١ حتى ١٨٨٦)،

وفى حالة المسرة (التلفون) كانت ٥٦ عاما (من ١٨٢٠ حتى ١٨٧٦) ، وللراديو ٣٥ عاما (من ١٨٦٧ حتى ١٩٠٢) ، ولأنبوبة أشعة اكس ١٨ عاما (من ١٨٩٥ حتى ١٩١٣) ، وللرادار ١٥ عاما (من ١٩٢٥ حتى ١٩٤٠) وللتلفزيون ١٢ عاما (من ١٩٢٢ حتى ١٩٣٤) ، وللمفاعل النووى عشرة أعوام (من ١٩٣٢ حتى ١٩٤٢) ، وللترانزستور ثلاثة أعوام (من ١٩٤٨ حتى ١٩٥١) ، وللبطارية الشمسية عامين (من ١٩٥٣ حتى ١٩٥٥) • ويمكن ادراك المعدل المتزايد للتقدم العلمى والتكنولوجى بوضوح أكثر اذا نظرنا الى الفترة الزمنية بين المكتشفات العلمية الأساسية الجديدة ، وظهور الفروع الأساسية للصناعة الجديدة كاستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية ونمو تكنولوجيا للحاسبات الألكترونية ، وصناعات الفضاء • وبهذه الطريقة فان اطراد تجميع الانتاج ، وازدياد حجمه ، جعل من الممكن استثمار مبالغ ضخمة فى العلم ، وانشاء مجمعات علمية وصناعية كبيرة أصبحت هى الأساس الاقتصادى للثورة العلمية والتكنولوجية • وقد تناول هذه النقطة بامعان علماء اقتصاديون سوفيت فى كتبهم التى يمكن أن نذكر منها : « فاعلية تركيز الانتاج الصناعى فى الاتحاد السوفيتى » ، « المشكلات الاقتصادية للتقدم العلمى والتكنولوجى » ، « الثورة العلمية والتكنولوجية فى الدول الرأسمالية المتقدمة » ، « الاقتصاد السياسى للرأسمالية الاحتكارية المعاصرة » (موسكو ١٩٧١) •

والنتيجة الرئيسية التى تستخلص من التحليل الماركسى لكل من العمليات الاقتصادية التى تستند اليها الثورة العلمية والتكنولوجية ، من الموقف المعاصر بأكمله عامة ، هى أن تطور القوى المنتجة وزيادة تجميع الانتاج ضرورى لكل من التقدم العلمى والتقنى والتغير الاجتماعى الجذرى •

وحدوث الثورات الاجتماعية فى وقت ظهور الانجازات العلمية والتكنولوجية فى عصرنا ليس مجرد صدفة ، اذ أنهما نشأتا معا نتيجة التقدم فى القوى الانتاجية وما تحتاج اليه من متطلبات • وقد خلقت الرأسمالية المدعومة بقاعدة صناعية متطورة وباداريين مهرة قوى انتاجية قوية ، وصلت الى درجة عالية من التجميع والتركيز ، الى حد تكوين شركات دولية متعددة الجنسية • ومع هذا فانه فى ظروف الانتاج الرأسمالى لا يمكن حل المشكلات الاجتماعية الجذرية ، وبالأخص تلك المشكلات المتعلقة بعدم المساواة الاجتماعية وتقسيم المجتمع الى من يملكون ومن لا يملكون ، هذه المشكلات التى هى من متناقضات هذا العصر والتى ما كان يجب أن تظهر مع التطور المعاصر لمستوى القوى الانتاجية •

وقد خرقت الثورة العلمية والتكنولوجية النظام العتيق للعلاقات الاجتماعية ، بل انها فاقمت من تناقضات الرأسمالية •

وفضلا عن التنافر الأساسى بين العمل ورأس المال يوجد صراع متزايد بين المصالح التجارية للاحتكارات وبيئة الانسان ، وبين الاحتياجات المعيشية للناس والنمو

غير المتحكم فيه لوسائل التدمير التى تشكل تهديدا لحياة الجنس البشرى ووجوده على الأرض ٠

وقد حدثت التحولات الثورية فى المجتمع نتيجة الحاجة للتخلص من العلاقات الاجتماعية التى عفى عليها الزمن ، ونتيجة ادخال أشكال اجتماعية جديدة فى الصناعة ، وباستغلال نوع جديد من التجميع يقوم على تمليك وسائل الانتاج للمجتمع ٠ ويتيح النظام الاقتصادى الاشتراكى تطبيق انجازات العلم والتكنولوجيا لتحقيق أهداف معينة ، وتكوين علاقات اجتماعية يمكن تطويرها وفقا لخطة مرسومة ٠ ويمكن فى ظل النظام الاشتراكى التوفيق بين التقدم العلمى والتكنولوجى من ناحية والتقدم الاجتماعى من ناحية أخرى ، لفتح الطريق أمام المساواة الاجتماعية ولمراعاة الظروف الانسانية فى العمل ، وتفتيح الطاقات والميول الفردية الى أقصى حد ٠

وعلى هذا الأساس أعلن المؤتمر الرابع والعشرون للحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى هدفا له أهمية تاريخية ، هو الادماج بين انجازات الثورة العلمية والتكنولوجية ، وبين مزايا النظام الاقتصادى الاشتراكى ٠ وقد خصصت كتب كثير من رجال الاجتماع السوفيت لعرض البحوث التى تتناول هذه المشكلة الهامة ٠ ويمكن أن نخص منها بالذكر السلسلة المعنونة « الاشتراكية المتقدمة والثورة العلمية والتكنولوجية » ، ومن الكتب التى ظهرت من هذه السلسلة : كتاب « **الثورة العلمية والتكنولوجيا ومزايا الاشتراكية** » ، وكتاب « **طرق تأسيس القاعدة المادية والتقنية للشيوعية والثورة العلمية والتكنولوجية** » ، وكتاب « **المشكلات الأيدولوجية للثورة العلمية والتكنولوجية** » ، وكتاب « **الثورة العلمية والتكنولوجية ومشكلات التكامل فى الدول الاشتراكية** » ، وكتاب « **التفاعل بين العلوم الطبيعية والاجتماعية والتقنية فى ظل الثورة العلمية والتكنولوجية** » ٠

والثورة العلمية والتكنولوجية ، كأحد الملامح الرئيسية للتقدم الهائل للقوى المنتجة المعاصرة ، وكقوة دافعة قوية وراءه ، جعلت من الممكن ، على نطاق واسع ، تحقيق الصالح المادى ، وتحسين التركيب الاجتماعى ، وظروف العمل ، والحياة اليومية ، وتحقيق النمو المتكامل للشخصية ، وخلق البيئة الطبيعية الصحية للانسان ٠

وأخذت انجازات الصناعة فى خلق ظروف تساعد على توسيع الثقافة الروحية وظهور أشكال جديدة للترفيه ، وزيادة معلومات كل عضو فى المجتمع ٠

ومع هذا فان هذه الامكانات الجديدة لا تتحقق اطلاقا بطريقة تلقائية ٠ فاذا لم يتم التحكم فى الثورة العلمية والتكنولوجية ، واذا لم تنظم عملياتها ، فقد تترتب عليها آكثر الانحرافات والتناقضات خطورة فى التطور الاجتماعى ٠ ولعل أخطر المهام التى تواجه الجنس البشرى اليوم هى تعلم كيفية حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة التى تظهر باستمرار نتيجة الثورة العلمية والاجتماعية ، بأسلوب هادف

مخطط له · ومن هذه المهام أيضا استخدام انجازات هذه الثورة باستمرار لخدمة التقدم الاجتماعي ·

ويقودنا هذا الى مواجهة قضية الأهداف الاجتماعية لتنمية المجتمع · وأول هذه الأهداف وأهمها ، من وجهة نظرنا ، تحقيق الظروف السليمة للمساواة · وتوجيه المجتمع باستمرار الى طريق التجانس الاجتماعي التام · وينبغي هنا تأكيد أن المساواة التي تعنيها هي المساواة بمعناها الاجتماعي ، أي توفير ظروف عمل واستهلاك متساوية للجميع ، وليست عملية تسوية صناعية تسوى فيها قدرات وأذواق وميول ومتطلبات جميع الأفراد ·

وما نعنيه هنا هو القضاء على الفجوة التي تفصل بين الغنى والفقر ، بين الحكام والطبقات المغلوبة على أمرها ، كذلك القضاء على الفجوة في التربية والتعليم وظروف المعيشة وأسلوب الحياة ، بين من يزاولون أعمالا عقلية ، ومن يقومون بأعمال جسمانية · ومن المتطلبات المادية لحل هذه المشكلة الانجازات العلمية والتقنية والميكنة المعقدة والتسيير الذاتي للانتاج ، والاستخدام الواسع للحاسبات الألكترونية ، ووسائل التحكم والضبط · ولكن هذه الوسائل لا تستطيع بنفسها تغيير التركيب الطبقي للمجتمع ، كما لا يمكن أن يحقق التقدم العلمي والتقني المساواة الاجتماعية المطلقة الا عن طريق الثورة الاجتماعية · وتربط الماركسية بين القضاء على مشكلة تقسيم المجتمع الى طبقات متناحرة ، والقضاء على الامتيازات الطبقية بعامة ، وبين مشكلة تنمية الشخصية ، وتحقيق الحرية الانسانية الحقيقية · وتمكنت الاشتراكية لأول مرة بتقرير الطبيعة الاجتماعية للملكية من جعل التخلص من الطبقات المستغلة أمرا ممكنا ، كما تمكنت من تحسين التركيب الاجتماعي وتحسين العلاقات الاجتماعية وتحقيق النمو المتكامل للشخصية ·

ويتميز الاستخدام الاجتماعي للثورة العلمية والتكنولوجية في النظام الاشتراكي بالاكتشاف والتطوير الكاملين لكل امكانات الانسان وقدراته الخلاقة ، وتحريره المادي والروحي الكامل ، وعقلية العمل ، وجعل العلاقات في الصناعة وفي كل مشارب الحياة تقوم على أساس انساني · ومع هذا فان تأهيل العاملين ورفع مستواهم المهني والتربوي العام أمر لا يتم على حسابهم ، أو لغير نفعهم ، بل يتم لصالحهم ، ويفرض رفع مستوى معيشتهم ويحقق النمو المتكامل للتعاون ، والمنفعة المتبادلة ، وربط النشاطات العقلية والجسمانية في العمل اليومي للناس في كيان عضوي · ومما يساعد في هذا المجال على وجه الخصوص النظام الذي تديره الدولة في الدول الاشتراكية ، والذي يوفر كل أنواع التعليم والتدريب المجاني للجميع ، مما يساعد الفرد على الاستمرار في تحسين وتجديد مؤهلاته المهنية والتعليمية العامة طوال حياته وعلى الاستمرار في الارتفاع الى مستويات ثقافية أعلى كمنتج وكمستهلك للبضائع المادية والروحية · ويولي رجال الاجتماع السوفيت اهتماما ملحوظا للبحث في مشكلة المساواة الاجتماعية ، وفي وسائل تحقيقها ، مع ازدياد دفع الثورة العلمية

والتكنولوجية وكذلك التغييرات الاجتماعية ، مما يوفر القوة الدافعة نحو الانتقال من الاشتراكية الى الشيوعية · وقد بحث لب هذه المشكلة مع عدد من الجوانب القانونية التى تتصل بحلها فى عدد من الكتب مثل المؤلف المكون من أربعة مجلدات الذى ظهر عام ١٩٩٧٣ عن النظرية الماركسية اللينينية للدولة والقانون ، وكتاب « **القانون وعلم الاجتماع** » ، وكتاب « **الدولة والشخصية** » ، أما الرسالة الفلسفية المعنونة « **اللينينية والتحكم فى العمليات الاجتماعية فى ظل الاشتراكية** » فتحوى فصلا خاصا عن التحكم العلمى فى حركة المجتمع الاشتراكى نحو المساواة الاجتماعية · وقد حللت الجوانب الاقتصادية للمساواة الاجتماعية بعناية فى كتب منها : « **التراكم الاشتراكى : قضايا متعلقة بالنظرية والتطبيق** » ، وكتاب « **الاحتياجات الشخصية فى ظل الاشتراكية** » وكتاب « **التغلب على الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين المدينة والقرية** » · كما تم فحص عدد من القضايا الخاصة بالمساواة الاجتماعية فى علاقتها بتغيير التركيب الاجتماعى للمجتمع الاشتراكى فى ظل الثورة العلمية والتكنولوجية وفى علاقتها بأثر هذه الثورة على الشخصية فى كتب شارك فى كتابتها علماء اجتماع سوفيت وبولنديون ومنها كتاب « **الثورة العلمية والتكنولوجية وتغيير التركيب الاجتماعى للمجتمع الاشتراكى** » ، وكتاب « **الثورة العلمية والتقنية وتنمية الشخصية** » ·

ولمشكلة المساواة مضامين طبقية ، وأخرى قومية ، ولن يكون هناك تقدم اجتماعى حقيقى دون تحقيق المساواة بين القوميات فى الحقوق والتطور الحر ، والتعاون بين الدول ، ودون القضاء على آثار التمييز العنصرى والقومى · ومع هذا فالفجوة تزداد على مر الأعوام اتساعا بين الدول الرأسمالية المتقدمة والدول النامية ، نتيجة الاستعمار ، ولا تقتصر هذه الفجوة الواسعة على توفير احتياجات الحياة المادية ، ولكنها توجد أيضا بالنسبة لمستوى التعليم ومستوى الثقافة ، والمعدل الذى ينموان به · وقد أصبحت هذه المشكلة على وجه الخصوص خطيرة جدا بالنسبة للدول النامية التى تحتاج حاجة شديدة الى تدريب الأفراد المؤهلين الذين تحتاج اليهم فى زيادة سرعة التنمية القومية · حقيقة أنه فى الوقت الذى يمر فيه العالم بثورة علمية وتكنولوجية وتزداد المعرفة فيه تضخما نتيجة لهذه الثورة فان ثلث سكان العالم ما زال أميا أو شبه أمى ، هذه الحقيقة تمثل عدم مساواة فاضحة ، لا يمكن السكوت عليها ·

ويتطلع الملايين من الناس فى العالم الثالث الى التمتع بالطيبات التى يتيحها التقدم العلمى والتكنولوجى المعاصر ، ولهم فى هذا كل الحق ، ولكنهم ما زالوا فى الحقيقة محرومين منها تماما · وقد أدى هذا الى ارتفاع مفاجىء لم يسبق له مثيل فى حركة التحرر القومى ، وزاد اتخاذها صورة معاداة الاستعمار ، ومن جهة أخرى ظهرت صراعات عنصرية وقومية حادة فى عدد من الدول الرأسمالية المتقدمة ، نتيجة لانعدام المساواة الاقتصادية والسياسية ، ونتيجة لأشكال متعددة من التمييز ضد الأقليات القومية أو جماعات عرقية معينة ·

وتظهر خبرة الدول الاشتراكية أن القضاء على الاحتكاكات والصراعات القومية والعنصرية يمكن أن يتحقق بالاعتراف بالمساواة التامة فى الحقوق بين جميع الدول ، مع الأخذ بيدها الى مستويات متشابهة من النمو الاقتصادى والاجتماعى والثقافى ٠

وتحلل هذه الخبرة الثمينة وتفسر نظريا ، وتقارن بالتطور الحقيقى للعمليات القومية على المستوى العـالمى ، فى عدد من كتب رجال الاجتماع السوفيت ، ولعل أكثرها تفصيلا كتاب « اللينينية والعملية القومية فى الظروف المعاصرة » (موسكو ١٩٧٤) ، ويرسى هذا الكتاب الأساس السياسى والاقتصادى الذى قامت عليه الدول الاشتراكية ٠ كما يصف الملامح العامة للدول الاشتراكية ، واتجاهات نموها ، ويشرح التفاعل المتبادل بين الثقافات القومية ، واثرائها بعضها لبعض أثناء بناء الاشتراكية والشيوعية ٠ ولقد كانت المشكلة الرئيسية فى حل قضـية القوميات فى الاتحـاد السوفيتى فى كيفية التغلب على التخلف الاقتصادى عند بعض القوميات والشعوب ٠ وفى كيفية الأخذ بها الى مستويات متشابهة من النمو الاقتصادى والثقافى ٠

وتحلل العمليات القومية المعقدة فى عصرنا الحاضر بعناية فى كتب منها كتـاب « **المشكلات النظرية للتعليم والتنمية فى الدول السوفيتية المتعددة القوميات** » ، وكتاب « **العلاقات القومية والدولة فى العصر الحاضر** » (موسكو ١٩٧٢) ، وكتاب « **الشعب السوفيتى والنقاش حول التنمية القومية** » (باكو ١٩٧٢) ، وكتاب « **الأنماط المتبعة فى التقريب بين طرق حياة وتقاليد الدول السوفيتية** » (طشقند ١٩٧١) ٠

وتثير الثـورة العلمية والتكنولوجية مشـكلات جديدة تتعلق بفهم وتطوير الديموقراطية ٠ ويتطلب استخدام أحـدث انجازات العلم والتكنولوجية فى الادارة مستوى عاليا من التدريب المتخصص ، وبالتالى مزيدا من التمهيد ، ويؤدى هذا فى المجتمع البورجوازى الى دعم الاتجاه نحو التكنوقراطية ، والى مزيد من عزلة النظـام الادارى ، والآلة ، والناس ، والبرلمان ، وعلى وجه العموم ، عن الأجهزة النيابية فى الديموقراطية مع تركيز القوة الحقيقية فى أيدى السلطات التنفيذية ٠ أما فى النظام الاشتراكى فان تمهين الأجهزة التنفيذية فى الحكومة يسير جنبا الى جنب مع زيادة الدور الذى تقوم به الأجهزة النيابية ، كالمجالس بكل مسـتوياتها ، والمؤسسات الشعبية الاجتماعية والسياسية كالحزب والاتحادات التجارية ، ومنظمات الشـباب ومؤتمرات المصانع ، الخ ٠ والمشكلة هنا هى فى كيفية تطوير نشاط وفاعلية نظام الهيئات الديموقراطية بأكمله ، بكل وسيلة ممكنة ، وتأكيد سيطرتها على نشاطات الأجهزة التنفيذية للسلطة ، وحث القطاعات العريضة من الجماهير على المشاركة فى تحقيق كل مهام الدولة ٠

وقد نشر رجال الاجتماع السوفيت فى السنوات الأخيرة وأعدوا للنشر عددا من الكتب الهامة التى تتناول مشكلات تطوير الديمقراطية الاشتراكية ، وتحسين سيطرة الدولة ، فى ظل الثورة العلمية والتكنولوجية ، وبعض هذه الكتب من تأليف فلاسفة ،

ومنها كتاب « **الحكومة والحكم الذاتى** » (لينجراد ١٩٧٢) وكتاب « **النشاط الخلاق للجماهير** (، « **وتطوير الديموقراطية الاشتراكية** » (موسـكو ، ١٩٧٣) · وبعض هذه الكتب كتبها محامون ، ومنها كتاب أشـكال الدولة الاشـتراكية ، وكتاب « الاشتراكية والديمقراطية » وكتاب « الاشتراكية والثورة العلمية والتكنولوجية فى علاقتها بالدولة والقوانين » ويتضح من هذه الكتب أنه فى مجتمع اشـتراكى متطور تظهر عوامل موضوعية وذاتية مرضية تؤدى الى مزيد من الحياة الاجتماعية والآلة · وقد حلل المؤلفون هذه المتطلبات الجديدة وهذه الامكانات لنمو الديمقراطية الاشتراكية ، التى نتجت عن الثورة العلمية والتكنولوجية ، وما ترتب عليها من نتائج اجتماعية · كما وصفوا أيضا عددا من الملامح المميزة للمرحلة الراهنة من تطور المبادىء الديمقراطية فى ادارة الانتاج وغيرها من مجالات الحياة الاجتماعية ·

أما قضية تأثير المجتمع فى تشكيل مطالب المستهلك ، وطريقة حياة الناس وفقا لنمط معين ، فهى من وجهة نظرنا أمر ذو أهمية بالغة · ومع هذا فلا يمكننا توقع فكرة تنظيم السلوك الانسانى بمثل هذه الطريقة التى يريد منا السلوكيون ان نطور بها نمطا من الانسان ترضى عنه المدينة الميكانيكية ·

ويقوم أسـلوب الحياة الاشـتراكى على مبدأ التنمية الكاملة لكل القدرات والاستعدادات الخلاقة للانسان ، كخلق للتقدم العلمى والتكنولوجى ، وأداة له ، وعلى جعل الاطار الكامل الذى يقوم فيه الناس بنشاطاتهم اليومية ، انسانيا ، وعلى تلبية الحاجات الأولية للناس من طعام وكساء وسكنى (فى الحدود المعقولة) ، وعندما يتحقق هذا تحدث زيادة كبيرة فى حجم احتياجات الناس من الخدمات ، ووسائل الراحة ، والاتصال الشخصى ، والمعرفة والابتكارية ·· الخ

ونحن نعتقد أنه من الحيوى أن توجه الثروة المتزايدة للمجتمع لا نحو سعى عديم المعنى للتملك ، أو نحو التبذير فى استهلاك البضائع جريا وراء كل جديد ، ولكن ينبغى توجيه هذه الثروة نحو أهداف أنسانية ، ونحو اثراء الحياة الروحية للانسان ، ونحو التوسع فى التربية والتعليم والثقافة ، ونحو زيادة المحتوى والاهتمام العقلى لكل من العمل والترفيه ·

وتشمل نظرتنا الى الثورة العلمية والتكنولوجية اعترافا بالدور المتزايد للعلوم الاجتماعية ، والتى تحوى جعبتها المزيد من طرق البحث الدقيقة والأساليب الرياضية والتجارب الاجتماعية ، لزيادة التأثير الفعال على التطبيق الاجتماعى · وحيث ان العلم أصبح قوة منتجة مباشرة فان مهمة العلوم الاجتماعية لا تقتصر على تطوير أسـلوب النظر الى الأشـياء ، ولا على جمـع ثروة من التأملات ، ولا على كونها عتادا عقليا للشخصية الانسانية ، ولكنها تتعدى هذا الى القيام بدور مباشر فى تطوير الانتاج المادى ، وفى تحسين السيطرة على العمليات الاجتماعية · وقد ساعدت الثورة العلمية والتكنولوجية على زيادة التقـارب بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية ، وعلى تطوير ما بينها من روابط ، ويمكن أن نتوقع ظهور اكتشافات رئيسـة عند الحدود

المشتركة بين العلوم ، خلال الأعوام القليلة القادمة ، عن طريق التأليف بين المعرفة العلمية والمعرفة الانسانية ٠

وقد زاد استخدام الطرق الكمية والتجريبية فى العلوم الاجتماعية ، كما أن الأنظمة الاجتماعية أكثر تنظيما ومرونة ، كما ان تعقيدها أشد ، وأبعادها أكثر فى التفاعل عن الأنظمة الفيزيائية والكيمائية والبيولوجية ، ويعنى هذا أنه ينبغى أن تراعى بدقة الطبيعة الخاصة للشكل الاجتماعى لمعيشة الانسان عند اعداد التنبؤات العلمية لخط تطوره الاجتماعى مستقبلا ، ويمكن ملاحظة كثير من الاتجاهات غير المرغوبة فى الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة مثل الاستغلال المتزايد للقوة العاملة ورتابة وتشـــابه الأعمال ، وعملية التحضير العشـــوائى غير المخطط ، التى تؤدى الى نمو التكتلات الحضرية الضخمة ، التى تبلغ من الضخامة حدا بعوقها عن القيام بوظائفها بصورة طبيعية ، كما يؤدى الى تكدس السكان فيها ، واختناق حركة المرور فى المدن الكبيرة ٠ ويزداد الاعتقاد اليوم على امتداد العالم بأن هذه المشـــكلات ليست جميعها بالتى لا يمكن حلها ، وان النواتج المحتومة للعملية التكنولوجية ليست الا نتيجة نظام اجتماعى ركز اهتمامه على الأمور المتعلقة بالنمو الصناعى لتحقيق أكبر ربح ممكن ، دون انتباه الى ما فرض على الناس دفعه من ثمن له ٠

ومع هذا فلا يمكن أن نتبنى وجهة نظر رجال الاجتماع الذين يقصرون تحليلهم للنتائج الاجتماعية للثورة العلمية والتكنولوجية على ناحية واحدة ، للتوصـــل الى برنامج اجتماعى واضح يمكن اتباعه لخير الانسان ، الذى يحملون صورته فى أذهانهم ، ولصالحه ، فكثيرا ما يوجهون الانتباه فى تنبؤاتهم للمســـتقبل الى ما سيترتب على استخدام التكنولوجيا من نتائج سيئة ، ومواقف حرجة ٠ ولكنهم يقفون عند هذا ، ولا ينبئوننا بكيفية توجيـــه العمليات الاجتماعية التى تنشـــأ عن الثورة العلمية والتكنولوجية ، ولا على أى أساس اقتصادى يكون هـــذا التوجيه ، واذا كان ممثلو المدرسة العلمية المتحمسة للتكنولوجيا ، الذين يوجدون بكثرة فى الغرب ، يعتبرون أن التقدم العلمى والتكنولوجى بذاته منعزلا عن التغير الاجتماعى ، فيه الدواء الشافى لجميع المشكلات التى تواجه الجنس البشرى ، فان ممثلى المدرسة المعادية للعلم ، التى تعارض المدرسة السابقة وتتخذ موقفا انسانيا مجردا ، يرفضون بصراحة الاعتراف بالامكانات العريضـــة التى أتاحتها الثورة العلمية والتكنولوجية للجنس البشرى ، ويلقون عليها اللوم فى كل ما يصيبه من أدواء وأوجاع اجتماعية ٠ ويؤدى الفصـــل الميتافيزيقى بين التقدم العلمى والتقنى ، وبين الظروف الخاصة التى يتم فيها ، الى المناقضة الخاطئة التى تقول بأنه « اما أن يكون تقدم للعلم والتكنولوجيا ، أو يكون تقدم للانسان » ٠

وتعكس وجهات نظر ممثلى المدرستين المتعارضـــتين ـ سواء منهم الفخورون بالتقدم العلمى والتقنى والذين يتشاءمون منه والذين يعادونه معاداة صريحة ـ عقما فى معالجة المشكلات الاجتماعية الجديدة التى نشـــأت عن التغيرات السريعة فى العلم

والتكنولوجيا المعاصرين · هذه المشكلات لا يمكن تبسيطها في عبارة واحدة (مثل : الانسان والطبيعة ، أو الانسان والتكنولوجيا ، أو تبرير الحياة وتسويغها ، والحرية الشخصية ، الخ) ، بل هي مشكلات تتطلب أسلوبا مركبا ونظاميا لمعالجتها ، ذلك أن حجم التغيرات التي سببتها الثورة العلمية والتكنولوجية ، ومعدلها ، يجعل من الضروري ، أكثر من ذي قبل ، التوصل الى تنبؤات عصرية متكاملة ، على قدر الامكان، عن نتائج التقدم العلمي والتكنولوجي فيما يختص بكل من الانتاج والاقتصاد والحياة الاجتماعية (ومالها من تأثير على المجتمع والطبيعة والانسان نفسه) · ولا يمكننا في معالجتنا لهذا الموضوع الموافقة على آراء عالم التاريخ والفيلسوف البريطاني الشهير ارنولد توينبي الذي يرى أن التقدم التقني لم يصحبه اطلاقا تقدم خلقي وروحي مناظر · انه يرى ان الأخلاق ثابتة استاتيكية ، وأن التكنولوجيا متحركة ديناميكية ، وأن الفجوة التي تفصل المستوى التقني عن التطور الاجتماعي والخلقي للجنس البشري تزداد اتساعا على مر الأيام ·

ويقوم فهمنا لمشكلات الحضارة المعاصرة ، أساسا ، على فكرة وحدة التقدم العلمي والتقني والاجتماعي والخلقي ·

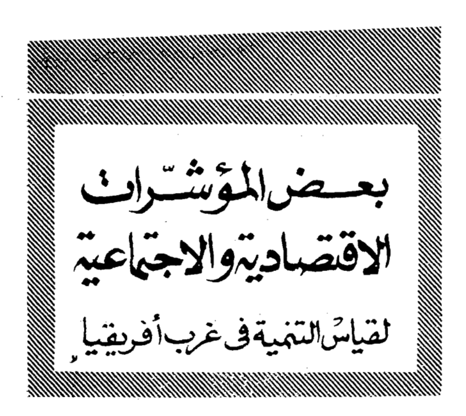
وتلقي الثورة العلمية والتكنولوجية على الناس قدرا أكبر من المسئولية الاجتماعية والخلقية ، ذلك أن القوى التي تفجرت عن الثورة يمكن أن تهدد وجود الجنس البشري نفسه · والحرية اليوم ليست حرية الاختيار الفردي فقط ، بل تشمل أيضا مسئولية المجتمع في تحديد اتجاهات تطور الحضارة الانسانية ، لا لضمان الحياة فحسب ، ولكن لضمان أفضل الظروف الممكنة لحياة الأجيال القادمة أيضا ·

ومن المناسب هنا ان نذكر أن ماركس قد أولى هذه المشكلات منذ أكثر من مئة سنة اهتماما ملحوظا عندما قام بتقويم أعمال كارل فراس ·

وقد أوضح فراس في كتابه ان المناخ والحياة النباتية في أقاليم معينة تغيرت في أزمنة تاريخية بفعل الانسان · ولاحظ ماركس اتجاها اشتراكيا غير شعوري فيما توصل اليه فراس من أنه عند تطور الثقافة بأسلوب عشوائي فانها تترك وراءها سحرا خلوية · ولكن ماركس انتقد فراس على ضيق عقله ، وبورجوازيته ، بسبب اخفاقه في فهم أن هذا العمل المخرب يمكن تجنبه اذا قام المجتمع بتطوير الثقافة بوعي وادراك ·

وما كشف عنه ماركس هنا بالنسبة لضيق أفق النقد المجرد للنتائج المخربة للتقدم التكنولوجي ما زال له هذه الأهمية بالنسبة لكثير من مشكلات الحياة الانسانية الأخرى التي ترتبت على الانجازات المادية والتقنية للحضارة البشرية ·

ويلزم لنسمو على هذا الأفق الضيق أن نقوم بتحليل علمي لعصرنا الحاضر ولجوهره ، وتوقعاتنا له ، على أساس فهم العلاقات المتبادلة بين القوى الانتاجية ونظام العلاقات الاجتماعية ، وفي هذا يكمن مفتاح فهم القوانين التي تحكم الثورة المعاصرة في كل من جوانبها الاجتماعية والعلمية والتكنولوجية ·



لقد ذهب العلماء مذاهب شتى فى تعريف التنمية ، وحسبنا ان نسوق **ثلاثة** أمثلة توضح لنا المناهج التى اتبعها العلماء فى الماضى القريب :

أولها تعريف التنمية بأنها هى نمو دخل الفرد من اجمالى الناتج القومى **(جنق)** فى دولة ما · وفى التقسيمات الفرعية لهذه الدولة يستبدل العلماء متوسط معدلات الأجور بدخل الفرد · وبناء على هذا التعريف توصف الدولة بأنها « **متقدمة** » اذا وصل دخل الفرد فيها من **جنق** الى مستوى نظرى معلوم ، وبأنها « **متخلفة** » اذا اتسعت مسافة الخلف بينها وبين هذا المستوى ، وبأنها « نامية » اذا ضاقت المسافة بحيث تصبح قاب قوسين أو أدنى من هذا المستوى وطبقا لهذا التعريف تعـد معظم دول العالم الثالث غير متقدمة ، لأن دخول الأفراد فيها دون المستوى النظرى العام ·

والمنهج **الثانى** فى وضع تعريف مناسب للتنمية يربط مفهومها بعدد من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية فى بعض المجالات كالتعليم ، ومحو الأمية ، والقوى العاملة ، والصحة ، والتغذية ، وحجم السكان غير الزراعيين ·

والمنهج **الثالث والأخير** هو أن بعض علماء الاجتماع فى هذا العصر الذى يعتبر عصر تنظيم الأسرة يعرفون التنمية على أساس المواليد أو ـ بعبارة أدق ـ المعـــدل

بقلم : ك.ت. دى جرافت-جونسون

نائب مدير معهد البحوث الاحصائية والاجتماعية والاقتصادية بجامعة غانا ؛ تولى من ١٩٦٦ الى ١٩٧٢ منصب نائب الخبير الاحصائى للحكومة ، ووضع خطة التعداد السكانى لبلاده فى ١٩٧٠ . وهو زميل بأكاديمية الفنون والعلوم بغانا . ومثل بلاده بلجنة السكان التابعة للأمم المتحدة ؛ ونشر عدة مقالات أغلبها فى المسائل السكانية .

ترجمة : أمين محمود الشريف

رئيس مشروع الألف كتاب بوزارة التربية والتعليم ، ومدير دائرة المعارف العربية بوزارة الثقافة ؛ سابقا .

العام للمواليد (**معم**) . وعلى هذا الأساس قسموا العالم الى قسمين : متقدم ، وغير متقدم . والمعيار الوحيد للتقدم والتخلف فى نظرهم هو أن يكون المعدل العام للمواليد فى الحالة الأولى ٢٥ فى ١٠٠٠ ، وفى الحالة الثانية أكثر من ذلك . وأحيانا يضيفون قسما ثالثا يصفونه بأنه متخلف ، وهو يضم كل البلاد التى يزيد فيها المعدل العام للمواليد على **٣٥ فى ١٠٠٠** ، وعلى أساس هذا التعريف يصفون افريقيا الغربية كلها بأنهـــا متخلفة لأن (**معم**) فيهـا يتراوح بين ٤١ فى ١٠٠٠ و ٥٢ فى ١٠٠٠ ومن الواضح لكل من درس أحوال السكان فى غرب افريقيا أنه قد تنشأ عقبات تحول دون ترتيب دول هذه المنطقة من حيث التنمية ، على أساس المعدل العام للمواليد وحده .

ويؤدى استخدام هذا المقياس الى ترتيب دول افريقيا الغربية فى مجال التنمية ترتيبا تنازليا على النحو الذى ورد فى نشرة البيانات الخاصة بسكان العالم لســـنة ١٩٧٣ وهو : غينيا بيساو (ما عدا جزر الرأس الأخضر) ٤١ ، غمبيا ٤٢ ، موريتانيا ٤٤ ، سيراليون ٤٥ ، ساحل العاج ٤٦ ، السنغال ٤٦ ، غانا ٤٧ ، غينيا ٤٧ ، فولتا العليا ٤٩ ، ليبيريا ٥٠ ، مالى ٥٠ ، نيجيريا ٥٠ ، داهومى ٥١ ، توجو ٥١ ، النيجر ٥٣

واذا قارنا بين هـــذا الترتيب والترتيب الذى يترتب على اتباع مقياس مقرر

آخر ، هو دخل الفرد من جنق ، وجدنا فرقا بين الترتيبين ، اذ يصبح الترتيب الثانى على النحو الآتى (جميع الأرقام بالدورلا الأمريكى) : غانا ٣١٠ ، ساحل العاج ٣١٠ ، غينيا بيساو ٢٥٠ ، ليبريا ٢٤٠ ، السنغال ٢٣٠ ، سيراليون ١٩٠ ، موريتانيا ١٤٠ ، توجو ١٤٠ ، غمبيا ١٢٠ غينيا ١٢٠ ، نيجيريا ١٢٠ ، داهومى ٩٠ ، النيجر ٩٠ ، مالى ٧٠ ، فولتا العليا ٦٠ ٠

واذا كان المعدل العام للمواليد يعتبر من المتغيرات **المثبطة** بمعنى أنه كلما ارتفع هذا المعدل انخفض مستوى التنمية فان دخل الفرد من **جنق** يعتبر من المتغيرات **المنشطة** ٠ ويتضح من الترتيبين المذكورين أن الارتباط بين المعدل العام للمواليد ودخل الفرد من **جنق** ارتباط سلبى (كما هو متوقع) وضعيف ٠ والدليل على ذلك أن معامل الارتباط بين **معم** ودخل الفرد من **جنق** لا يتجاوز **٤١٤٣ر٠** ، وعلى ذلك يبدو من غير المناسب أن نسلم بأن هناك علاقة عكسية كبيرة بين **معم** ، **جنق** ٠ ونرى لزاما علينا أن نبين أنه يجب النظر بعين الحذر الى الأرقام المذكورة آنفا لان الاحصاءات الخاصة بالتنمية فى افريقيا الغربية ليست من الدقة بحيث تخ لو من الخطأ ٠ وعلى الرغم من هذا القصور فان هذه الاحصاءات تهىء لنا أساسا صالحا للمقارنة ٠

وفى نظرى أن كل هذه المناهج الهادفة الى وضع تعريف مناسب للتنمية لا تخلو من اللبس ٠ ذلك أن تعريف التنمية فى كل حالة من الحالات التى ذكرناها آنفا يقوم على أساس جانب أو أكثر من جوانبها ، وهو ما يجعل التعريف غير واف بالعرض ٠ أما التعريف الذى يبدو أقرب الى العقل فهو أن التنمية هى تحسين نوعية حياة الفرد ، أو مجموعة من الأفراد ٠ ولهذا التعريف نقائصه ، ولكنه هو التعريف الوحيد الذى يحظى برضاء الجميع ، وهو يشبه التعريف الذى ذكره أومندى ايتال (١٩٧١) مؤداه أن التنمية هى « سلسلة من التغييرات الكمية والنوعية بين جماعة معينة من السكان، من شأنها أن تؤدى بمرور الزمن الى ارتفـــاع مستوى المعيشـــة ، وتغيير أسلوب الحيـــاة » ٠

ويجدر بنا فى هذا المقام أن نذكر البيان الصادر عن اجتماع العالم الثالث الذى اشرفت عليه منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية **(متقت)** سنة ١٩٧٤ وبحث القضايا الأساسية للتنمية ٠ وقد جاء فى هذا البيان ما يلى :

« لقد حان الوقت لوضع سياسات بديلة للتنمية تكون أكثر ملاءمة لاحتياجات العالم الثالث ، **بحيث** تتجاوز حدود التقدم المادى لتشمل القيم الثقافية والاجتماعية فى المجتمع ، **وبحيث** تعود بالفائدة على الســواد الأعظم من الســكان لا على الأقلية الممتازة فحسب ، وذلك باجراء تغييرات ملائمة فى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ، **وبحيث** تعكس التفاعل الخلاق بين التفكير القومى والتجربة الأجنبية ، **وبحيث** تقوم على أساس استخدام الأساليب التكنولوجية المناسبة ، والموارد القومية ٠٠٠ » ٠

يجب عند اختيار المؤشرات اللازمة لقياس « التغييرات الكمية والنوعية » أن يراعى اختيار تلك المؤشرات التى تتوافر لها المعلومات المناسبة • ولذلك لا يتسنى فى الظروف القائمة فى افريقيا الغربية اتباع تلك المقاييس الدقيقة المستخدمة فى الدول المتقدمة التى رسخت فيها دعائم الأجهزة الاحصائية بحيث يسهل عليها أن تمدنا بمؤشرات عديدة ومتنوعة • وفى أفريقيا الغربية أربعة مصادر أساسية للمعلومات الاجتماعية والاقتصادية ، هى : المكاتب الاحصائية القومية ، والسجلات الادارية ، والمعاهد الجامعية ، وهيئات البحوث الخاصة •

المكاتب الاحصائية القومية : تقوم هذه المكاتب بتعداد السكان ، واجراء المسح الجزئى (جمع المعلومات الخاصة بعينات مختلفة) ، وتلخيص النتائج الشهرية ، وربع السنوية ، والسنوية) التى استخلصتها الأجهزة القائمة بجمع البيانات والاحصاءات العمالية ، والتجارية ، والمالية ، والصناعية ، وغيرها • ويمكن أن نقول فى هـــذا الصـــدد ان تعداد السكان كان فى الماضى مقصـــورا على افريقيـا الغربية المتكلمة بالانجليزية ، أما افريقيا الغربية المتكلمة بالفرنسية فكانت تؤثر المسح الجزئى على التعداد الكلى • على أن بعض الدول فى افريقيا الغربية المتكلمة بالفرنسية تقوم فى الوقت الحاضر باجراء التعداد السكانى لأول مرة بمقتضى برنامج التعداد الافريقى الحالى الذى يموله صندوق الأمم المتحدة للنشاط السكانى •

السجلات الادارية : تزودنا هذه الســجلات أيضـا بالمعلومات عن المؤشرات السكانية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، بطريقة لايرقى اليها الشـــك • والعيب الرئيسى فى هذه السجلات هو قصورها عن تغطية الحوادث التى يفترض أن تقـوم بتسجيلها • ولذلك فان أرقام البطالة المستمدة من مراكز تبادل العمال فى افريقيا الغربية لاتصلحأن تكون مقياسا لدرجة البطالة فى اية دولة أو فى جزء من هـــذه الدولة • بيد أن السجلات الادارية قد استخدمت أحيانا فى الحصول على مؤشرات مناسبة للتغيير الاجتماعى والاقتصادى ، وذلك عند تعذر وجود مصـــادر أخـــرى للمعلومات والبيانات الموثوق بها •

المعاهد الجامعية : يزداد باطراد الدور الحيوى الذى تقوم به هـــذه المعاهد فى جمع البيانات والمعلومات ذات الطابع الخاص • ويقوم باجراء المســـح عادة معاهد البحوث الجامعية والأفراد من رجال الأقسام الجامعية • والعادة أن مثل هذه الدراسات لاتجرى فى نطاق قومى ، واذا شملت الدولة كلها فان العينة التى يتم مسحها تكون صغيرة جدا ، كما أن الخطأ يكون كبيرا جدا بحيث لا يمكن أن نستخلص من المســح سوى نتائج عريضة •

هيئات البحوث الخاصة : تقوم أحيانا بعض هيئـات البحوث الخاصـــة باجراء

الدراسات فى افريقيا الغربية • وحيثما أمكن نشر النتائج فان هذه تزودنا بمعلومات اضافية تشتد الحاجة اليها فى اقليم يندر فيه وجود المعلومات والبيانات المفيدة •

المؤشرات الاجتماعية

سندرس فى هذه الفقرة بعض المؤشرات الاجتماعية التى تتصـــــل بأفريقيا الغربية ، وتتوافر المعلومات والبيانات الخاصة بها • ومن المتعذر أن نفرق بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية عند دراستها فى مجال التنمية • ذلك أنه قلما يوجد مؤشر اجتماعى دون أن يمت بصلة الى الاقتصاد ، والعكس صحيح • بيد أن التقاليد قد جرت على اعتبار جميع العوامل التى تؤثر فى الأحوال الاجتماعية ولا تمت بصلة دقيقة الى الاقتصاد عوامل اجتماعية • وفى ضـوء ذلك سنقسم مؤشرات التنمية الى مؤشرات اجتماعية ومؤشرات اقتصـــادية • وفى هـــذا المجـــال نجد أن المؤشرات الاجتماعية تتضمن المؤشرات السكانية المتصلة بنعاصر التغيير السكانى الثلاثة وهى : المواليد ، والوفيات ، والهجرة • وكل عنصر منها له مؤشره ، وهو محدد على وجــه التقريب فى أفريقيا الغربية ، والمفروض أن كل مؤشر يرتبط ارتباطا كبيرا بالتغيير الاجتماعى أو التغيير الاقتصادى أو بهما معا •

والمقياس العادى للمواليد المستخدم فى هذا المجال هو المعدل العام للمواليد الذى تحدثنا عنه فيما سبق • وقد أثبت جيزى (١٩٧٣) أن نسبة المواليد فى المناطق الحضرية المتقدمة فى غانا أقل منها فى المناطق الريفية بمقدار يتراوح بين ١٠٪ و ١٥٪ ، كما أثبت أيضا أن هناك فرقا بين نسبة المواليد داخل المدينة نفسها • مثال ذلك أن معدلات المواليد الاجمالية فى مدينة كوماسى – ثانية المدن الكبرى فى غانا – تتراوح بين ٣ر٤ فى المناطق السكنية للطبقات الاجتماعية والاقتصادية العليا ، وبين ٤ر٦ و ١ر٧ فى المناطق السكنية للطبقات الاجتماعية والاقتصـــادية الدنيا ، على التوالى • وعلى ذلك فان المعدل العام للمواليد الذى هو أحد مقاييس النســـل يمكن اتخاذه مؤشرا لاختلاف التنمية الاجتماعية بين أقسام القطر أو الاقليم الواحد ، والمدينة الواحدة ، بل بين الأقطار • بيد أن هذا – كما سلفت الاشـــارة – ليس مؤشرا دقيقا •

والمؤشر السكانى الثانى الجدير بالنظر هو المعدل العام للوفيات (م ع و) ، وهو من المتغيرات المثبطة • واليك ترتيب البلاد الواقعة فى غرب أفريقيا من حيث التنمية على أساس استخدام المعدل العام للوفيات دون غيره من المؤشرات : غانا ١٨ ، السنغال ٢٢ ، سيراليون ٢٢ ، غمبيا ٢٣ ، ساحل العاج ٢٣ ، ليبريا ٢٣ ، موريتانيا ٢٣ ، النيجر ٢٣ ، غنينا ٢٥ ، نيجيريا ٢٥ ، داهومى ٢٦ ، توجو ٢٦ ، مالى ٢٧ ، فولتا العليا ٢٩ ، غينيا بيساو ٣٠ •

ونعود فنقول ان الارتباط بين المعدل العام للوفيات ودخل الفرد من ج ن ق هو : ٤٨٥ر٠ ، وهذا الارتباط أمر متوقع ، ولكن قيمته المطلقة ليست عالية •

والعنصر الثالث للتغيير السكانى هو الهجرة ٠ والهجرة الداخلية أى الانتقال داخل البلد الواحد تبين فى العادة العوامل الاجتماعية والاقتصادية معا ٠ ويعد سوء الأحوال الاقتصادية فى بلد المنشأ من عوامل « الطرد » ، على حين تعد المغريات الاقتصادية ـ حقيقية كانت أو وهمية ـ من عوامل « الجذب » ٠ وعلى هـــذا فان المكان الذى يهاجر منه سكانه يعتبر ناقصا من الناحية الاجتماعية ، والمكان الذى يفد اليه المهاجرون يعتبر متقدما من الناحية الاقتصادية ٠ وهذا التقسيم أمر تقريبى الى حد ما ٠ ويمكن استخدام هذا المؤشر نفسه فى شأن المهاجرين الدوليين ٠ وقد كان للهجرة الدولية شأن كبير فى تنمية عشر دول فى أفريقيا الغربية ، وهى : داهومى ، وغانا ، وغينيـــا ، وســـاحل العـــاج ، ومالى ، والنيجر ، ونيجيريا ، والسنغال ، وتوجو ، وفولتا العليا ٠ وبعض هذه الدول كالنيجر وفولتا العليا هاجر منها أهلها ، فى حين وفد المهاجرون على ساحل العاج وغانا ٠ ومن المؤسف أنه لاتوجد أية تقديرات دقيقة لحركة الهجرة فى أى دولة من الدول العشر ، ولذلك يتعذر علينا أن نفرق بينها على أساس معدلات الهجرة الدولية ٠

ومن المؤشرات « المؤلفة » (١) التى تعكس جميع العناصر الثـــلاثة للتغيير السكانى المعدل السنوى لنمو السكان (م ن س) ٠ وهذا المعدل هو من وظائف المواليد والوفيات والهجرة ٠ وقد أكد كثير من علماء الاجتماع فى أفريقيا الغربيـــة أن هناك صلة قوية بين المعدل السنوى لنمو السكان ودخل الفرد من ج ن ق ٠ ويجب أن يلاحظ فى الترتيب الآتى لدول أفريقيا الغربية طبقا لمعدلات النمو السكانى أننا لم ندخل فى اعتبارنا عند الوصول الى هذه الأرقام تأثير الهجرة على معدلات النمو هذه ٠ على أن المعدلات التى ذكرها « مكتب الاحصـــاءات الســـكانية المقارنة » تكفى للمقارنة ٠ وهذا الترتيب يسير على النحو الآتى : غينيا بيساو ١ر١ ، غمبيا ٩ر١ ، فولتا العليا ٢ ، موريتانيا ١ر٢ ، غينيا ٣ر٢ ، مالى ٣ر٢ ، سيراليون ٣ر٢ ، ساحل العاج ٤ر٢ ، السنغال ٤ر٢ ، توجو ٥ر٢ ، داهومى ٦ر٢ ، نيجيريا ٦ر٢ ، ليبريا ٧ر٢ ، غانا ٩ر٢ ، النيجر ٩ر٢ ٠

ويتضح من هذا الترتيب أنه ليس من الصواب أن نتخـــذ من معدلات النمو السكانى فى أفريقيا الغربية دليلا على التنمية ٠ ذلك أن البلد الذى يبلغ فيه معدل النمو السكانى أدنى قيمة له : ١ر١ (غينيا بيساو) يرتفع فيه معدل المواليد طبقا للمعايير الدولية ، وان لم يكن طبقا للمستويات السائدة فى أفريقيا الغربية ، ولكن معدل الوفيات يبلغ أعلى قيمة له ، وهو أمر لا يمكن أن يعزى الى حرب العصـــابات التى نشبت فى هذا البلد منذ زمن طويل ٠ وكذلك لا يمكن اعتبار غمبيا وفولتا العليا أكثر تقدما من ساحل العاج وغانا بأى مقياس من المقاييس التقليدية المقررة ، كمقياس دخل الفرد من ج ن ق ٠ وقد دل تحليلنا للارتباط بين المؤشرات على أن

---

(١) سيرد فى نهاية المقال تفسير هذا الاصطلاح (المترجم)

معامل الارتباط بين المعدل السنوى للنمو فى دول أفريقيا الغربية ودخل الفرد من ج ن ق ، ضعيف جدا اذ يبلغ : ٠٠٠٨٢ر٠ ، ومن ذلك يتضح أنه قلما توجد أية علاقة بين المعدلات السنوية للنمو السكانى فى أفريقيا الغربية ودخـــل الفرد من جن ق • وتدل هذه النتيجة على أننا اذا قارنا بين المقاييس السكانية الثـــلاثة : م ع م ، م ع و ، م ن س ، وجدنا أن م ع و هو أشدها ارتباطا (بصفة سلبية) بدخل الفرد من ج ن ق • وهذا يدل على أننا اذا أردنا أن نختار مؤشرا سكانيا واحدا ليكون دليلا على التنمية وجدنا أن المعدل العام للوفيات (م ع و) هو أفضلها ، لا لأن له أعلى ارتباط مطلق مع دخل الفرد من ج ن ق ، بل أيضا لأن م ع و هو فى حد ذاته دليل على الأحوال الاجتماعية • وهو فى وقت السلم مقياس للأحوال الصحية والغذائية فى أى بلد أو منطقة ، كما يمكن اتخاذه دليلا على الأحوال الاجتماعية الأخرى لأن كل هذه الأحوال تقريبا لها أثرها فى معدل الوفيات فى هذا البلد •

وهناك متغيرات أخرى جرت التقاليد على اعتبارها متغيرات سكانية ، ويمكن اتخاذها مؤشرا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وأكثرها شيوعا مؤشران يظهران أعمار السكان ، وهما : نسبة الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة من بين مجموع السكان فى بلد ما ، و « نسبة » الأشـــخاص المعولين • وكل من هذين المؤشرين يبين العبء الاجتماعى والاقتصادى الواقع على كاهل السكان • وتعتبر نسبة الأشخاص المعولين مقياسا أفضل لهذا العبء ، وتعرف هـــذه النسبة عادة بأنها نسبة الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة والذين تبلغ أعمارهم ٦٥ سنة فأكثر من بين مجموع السكان • ويمكن توضيح هذا المؤشر على نحو أفضل اذا عبرنا عنه بهذه المعادلة : ش (المؤشر) = ١٠٠ ــ م ، على اعتبار أن م هى معدل الأعباء التى تتحملها القوة العاملة • وتدل هذه المعادلة على أنه كلما ارتفعت قيمة ش ازدادت البلاد تقدما • واذا طبقنا هذا المنهج على أقاليم غانا لاحظنا أنه يمكن طبقا لمعـــدلات ١٩٧٠ ترتيب أقاليم غانا التسعة من أعلى الى أدنى على النحو التالى : آكرا الكبرى ٥٧، الاقليم الغربى ٥٧ ، الاقليم الأوسط ٥٨٫٤ ، برونج أهافو ٥٩ ، الاقليم الشرقى ٦٠٫٢ ، أشانتى ٦٠٫٦ ، فولتا ٦١٫٢ ، الاقليم الشمالى ٦٨٫٩ ، الاقليم الأعلى ٦٩٫٩ •

واذا استثنينا مكان الاقليم الغربى فى الترتيب بدا الترتيب السابق مقبولا بالنسبة للمؤشرات الاقليمية الأخرى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية • ولذلك فان (ش) الذى يمكن معرفته من معظم الاحصاءات السكانية فى أفريقيا الغربية هو مؤشر اجتماعى واقتصادى معقول •

ننتقل بعد ذلك الى المجموعة غير السكانية من المؤشرات الاجتماعية • وأول فئة فى هذه المجموعة هى فئة المؤشرات الخاصة بالتعليم ومحو الأمية ، وفيما يلى بعضها :

(أ) نسبة جميع الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ سنوات و ١٤ سنة ولم ينالوا حظا من التعليم المدرسى •

(ب) نسبة جميع الأشخاص البالغ عمرهم ١٥ سنة فأكثر ولم ينالوا حظا من التعليم المدرسى ٠

(ج) نسبة جميع الأشخاص البالغ عمرهم ١٥ سنة فأكثر ولم ينالوا حظا من التعليم المدرسى خلاف المستوى الأول من التعليم (أى التعليم الابتدائى) ٠

(د) السنوات المتوسطة من التعليم المدرسى بالنسبة للأشخاص البالغ عمرهم ١٥ سنة فأكثر والتحقوا بالمدرسة فى الماضى ٠

(هـ) معدل محو الأمية بين الأشخاص البالغ عمرهم ١٥ سنة فأكثر ٠

وقد تحاشيت فى الأقسام المذكورة ذكر أى مؤشر من مؤشرات الثقافة الرفيعة كقراءة الجرائد أى عدد الجرائد بالنسبة لكل ١٠٠ر٠٠٠ نسمة الخ ، لا لأن الاحصاءات الخاصة بذلك غير جديرة بالثقة فحسب ، بل أيضا لأن استخلاص اية نتيجة منها قد يفضى الى الخطأ ٠ ولكن اذا سلمنا بالقول المأثور الذى نصه « اذا علمت رجلا فقد علمت فردا بعينه ، ولكن اذا علمت امرأة فقد علمت شعبا بأسره » أمكن لنا أن نحصل على مؤشرات أوثق اذا طبقنا المؤشرات من (أ) الى (هـ) على الاناث بدلا من تطبيقها على كلا الجنسين ٠ وبذلك يصبح (ب) على هذا النحو : « نسبة الاناث البالغ عمرهن ١٥ سنة فأكثر ولم ينلن حظا من التعليم المدرسى » ٠ بيد أنه يجب علينا أن نتوقع أن يكون ثمة ارتباط وثيق بين كل هذه المقاييس التى تستخدم فى معرفة المستويات التعليمية ٠ واذا أردنا اختيار مؤشر دقيق للتنمية رأينا أن السنوات المتوسطة للتعليم المدرسى بالنسبة للاناث اللائى بلغن ١٥ سنة فأكثر ، والتحقن بالمدرسة فى الماضى ، هى مؤشر منشط مناسب لقياس التنمية ٠

والمجموعة التالية من المؤشرات الاجتماعية التى يتعين علينا النظر فيها هى المؤشرات المتصلة بتوفير الخدمات الاجتماعية ، وهى تشمل :

(أ) نسبة السكان الذين تتيسر لهم المياه الصالحة للشرب ٠

(ب) نسبة السكان الذين تمتد اليهم الأنابيب الحاملة للماء ٠

(ج) نسبة الأطباء الى المرضى ٠

(د) نسبة السكان الذين يتيسر لهم العلاج فى المستشفى ٠

(هـ) نسبة السكان الذين يستخدمون الكهرباء كمصدر للانارة ٠

(و) نسبة الطرق المقيرة (المرصوفة بالقار) الى جميع الطرق الأخرى ٠

ومن بين جميع المؤشرات التى سبق ذكرها يتضح لنا أن المؤشر الوحيد الذى تتوافر لدينا بشأنه المعلومات والبيانات الوثيقة فى بلدان أفريقيا الغربية هو (أ)

حيث تتضمن عبارة « المياه الصالحة للشرب » : المياه المنقولة فى أنابيب ، ومياه الأمطار ، ومياه الآبار · ويمكن ترتيب أقاليم غانا على أساس نسبة السكان الذين يستخدمون المياه الصالحة للشرب كما يلى : آكرا الكبرى ٩٠٫٣٥٪ ، الاقليم الأوسط ٥١٫٠٦ ، الاقليم الغربى ٤٩٫٨ ، الاقليم الشمالى ٤٠٫٦٨ ، فولتا ٤٠٫٦٤ ، برونج أهافو ٣٩٫٩١ ، أشانتى ٣٩٫٧١ ، الاقليم الشرقى ٣٧٫٧٤ ، الاقليم الأعلى ٣٦٫١٣ ·

ويبدو هـــذا الترتيب معقولا بالقياس الى الأحـــوال الاجتماعية المعروفة فى الأقاليم المذكورة ·

المؤشرات الاقتصادية

والمجموعة التالية من المؤشرات هى المؤشرات الاقتصادية المحضة · ولما كانت جميع بلدان أفريقيا الغربية تغلب عليها الزراعة فاننا سنتقسم هـــذه المؤشرات الاقتصادية الى قسمين عريضين : زراعية ، وغير زراعية ·

المؤشرات الاقتصادية الزراعية

من مؤشرات التنمية فى القطاع الزراعى تحديث (ادخال الأساليب الحديثة) ذلك المجال من النشاط الاقتصادى · بيد أنه يجب التنويه بان التحديث ليس هـو التنمية ، وانما التنمية الحقيقية هى نواحى التحديث التى تؤدى الى تحسين نوعية الحياة · ومن المعروف أن عددا من دول غرب أفريقيا قد أدخلت فى الزراعة عدة أساليب جديثة تهدف الى زيادة انتاج المحاصيل فى كل وحدة من وحدات المناطق الزراعية ، مما يؤدى الى زيادة دخول الفلاحين ، وضمان مستوى عال من المعيشة لهم· وتشمل هذه الأساليب استخدام الجرارات ، والأسمدة ، وتحديد أسعار الحاصلات الزراعية ، وتحديد تخوم الأرض المزروعة ، واستخدام المبيدات الحشرية ، والبذور المحسنة · ويتعذر علينا فى ظل الأوضاع الراهنة للزراعة والاحصاءات الزراعية أن نختار مؤشرات يمكن التعويل عليها فى قياس التحسينات التى دخلت على الزراعة ، ولكن يمكن ذكر عدد من هذه المؤشرات :

(أ) النسبة المئوية لنصيب الزراعة فى خ ع ت (الخطة العامة للتنمية) ·

(ب) انتاجية الفدان فى المحاصيل الثلاثة الهامة ·

(جـ) نسبة انتاج البذور المحسنة الى الاحتياجات السنوية الاجمالية ·

وقد تعذر تحديد نصيب الزراعة فى خ ع ت فى عدد من دول أفريقيا الغربية

لانعدام الاحصاءات الخاصة بالانتاج الزراعى أو لانعدام الثقة بهذه الاحصـــاءات • ولذلك فان استخدام المؤشر (أ) أو المؤشر (ب) لقياس تحديث الزراعة لا يجدى من الناحية العملية • ومن ثم فان المؤشر (جـ) ، أى نسبة انتاج البذور المحسنة الى الاحتياجات السنوية الاجمالية ، يبدو أنه أوثق المؤشرات المتاحة لنا لقياس التنمية الزراعية • ولما كان انتاج البذور المحسنة من اختصاص هيئة حكومية مركزية فمن الممكن توجيه الانتاج الى توفير احتياجات البلاد من هذه البذور •

المؤشرات الاقتصادية غير الزراعية

المؤشرات التى تدخل فى هذا الباب هى :

(أ) نسبة السكان الذين لا يشتغلون بالزراعة •

(ب) مدى البطالة •

(جـ) نصيب الفرد من ج ن ق أو الدخل الفردى •

(د) معامل اختلاف توزيع الدخول •

(هـ) نسبة الانتاج الى العمل •

(و) حجم التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) •

(ز) حجم الصادرات •

(ح) حجم الصادرات من السلع غير الأولية •

وقد انتقد عدد من علماء الاقتصاد بعض هذه المؤشرات ، كنسبة الانتاج الى العمل • وقد لخصت الأمم المتحدة (١٩٧٣) جوانب النقد المختلفة فيما يلى :

« يقولون ان نسبة انتاجية العمل تدل دلالة ضمنية على أن الانتاج يمكن أن ينسب كله الى العمل ، فى حين أن الحقيقة هى أن تلك النسبة تبين كل شىء يؤثر فى مستوى الانتاج وحجم العمالة • يضاف الى ذلك انه يمكن أن يطـــرأ تغيير على نسبة « الانتاج / العمل » ، كما لو حدث مثلا أن حل العمل محل رأس المال أو حدث العكس ، وكما لو تم انتاج السلع بمعدلات مختلفة لأسباب مختلفة ، كعدم ارتفـــاع الكفاية الانتاجية » •

من ذلك يتضح أنه لا توجد فقط عقبات تحول دون استخدام « نسبة الانتاج / العمل » كموشر لارتفاع الكفاية الانتاجية ، وبالتالى كمؤشر للتنمية ، بل ان الافتقار

الى الاحصاءات الموثوق بها والخاصة بهذا المؤشر تحول دون استخدامه فى قياس المستويات المختلفة للتنمية فى مختلف الدول الواقعة فى غرب أفريقيا ٠

ويمكن أن يوجه نقد مماثل الى بعض المؤشرات الاقتصادية العديدة الأخرى التى سلفت الاشارة اليها ، بل ان أكثر المؤشرات الاقتصادية شيوعا ، وهو دخل الفرد من اجمالى الناتج القومى ، لا يخلو من العيوب ، لأنه لما كان هذا الدخل يمثل متوسط الدخل لكل فرد فانه يحجب النهايات القصوى فى توزيع الدخل فى البلاد ، بل يحجب الانحراف فى هذا التوزيع ٠ والدليل على ذلك أن ثروة الأمة يمكن أن تتركز فى أيدى فئة قليلة من السكان ، ومع ذلك فان متوسط الدخل الفردى يحجب هذه الحقيقة ٠ ولذلك لا يكفى أن ننظر الى المتوسط فقط ، بل يجب أن نوجه الاهتمام أيضا الى شكل منحنى الدخل ٠ ومن الطرق البسيطة فى دراسة التوزيع فحص « مدى القاسم الرباعى » ٠ وأدق من هذا بل لعله أنجع فى مقارنة توزيع الدخول استخدام معامل الاختلاف (د) ٠

لقد درسنا حتى الآن مجموعتين عريضتين من المؤشرات : مجموعة المؤشرات الاجتماعية ومجموعات المؤشرات الاقتصادية وقد قسمنا مجموعة المؤشرات الاجتماعية الى فئتين عريضتين سكانية وغير سكانية وقسمنا المؤشرات الاقتصادية الى فئتين : زراعية وغير زراعية ٠ ومن كل من هاتين الفئتين الاجتماعية الاقتصادية الى فئتين : زراعية وغير زراعية ٠ومن كل من هاتين الفئتين اخترنا مؤشرا واحدا ، وكان الاستثناء الوحيد هو المؤشرات الاجتماعية التى اخترنا منها مؤشرين ٠ وقد استخدمنا « بطريقة ذاتية » فى اختيار هذه المؤشرات معلوماتنا عن الأحوال الاجتماعية والاقتصادية فى أفريقيا الغربية ٠ وكان فى وسعنا أن نختار المؤشرات بطريقة تختلف عن ذلك ، فنعمد الى اختيار كل المؤشرات الممكنة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية فى أفريقيا الغربية ليتسنى لنا الحصول على المعلومات والبيانات الكافية ، ثم نعمد الى اختيار المؤشرات التى تختلف فيما بينها أشد الاختلاف ٠ وقد يتسنى أو لا يتسنى لنا أن نتوصل الى مؤشر « مؤلف » من المؤشرات المختارة ، وهذا يتوقف على الغرض الذى تستخدم المؤشرات من أجله ٠

---

(١) Inter quartile range مدى قيم المتغير فى التوزيع الاحصائى بين القاسم الرباعى الاعلى والقاسم الرباعى الادنى (المترجم)

ومن الوسائل الأخرى لمعالجة هذه المشكلة حصر جميع المؤشرات ثم استخدام وسائل التصنيف العلمى لمعرفة « المسافة » التى تفصـــل كل بلد (أو اقليم) عن البلد أو الاقليم « المثالى » • وقد اســتخدم كل من ستيفن أدى (١٩٧٣) وكودوو ايووسى (١٩٧٤) هذه الأساليب الفنية • ولكن الواقع ـ كما قال ايووسى ـ أن موطن الضعف الرئيسى فى طريقة التصنيف هو الوزن الحقيقى الذى تقيمه هــذه الطريقة للمتغيرات المختلفة ، فهى لا تميز بدقة بين المتغيرات ، وتقيم وزنا متساويا لكل منها• وبذلك ترسم صورة مشوهة لحقيقة الحال فى البلاد المختلفة وترتيبها » •

والواقع أن الأمر يتطلب المزيد من البحث لتحديد المؤشرات التى تســتخدم لقياس التنمية قياسا حقيقيا ، وادماج المؤشرات التى يتوافر فيها هــذا الشرط فى مؤشر « مؤلف » • وقد ثبت أن التحليل التصنيفى بصــورته الراهنة غير واف بالغرض • ولكن الأمل وطيد فى أن يســاعد التحليل التصنيفى للمتغيرات التى تم اختيارها على تهيئة السبيل لاجراء الترتيب الضرورى للدول التى تقع فى اقليم معين، وبذلك يتسنى لنا تحديد مستويات التنمية فى بلدان أفريقيا الغربية •



ان أبعاد العلوم الاجتماعية ، بحساب عدد العلماء المشتغلين بها ، وعدد المطبوعات التى نشرت فى اليابان المعاصرة ، لشيء يثير الاعجاب . ويقدر عدد العلماء والباحثين فى العلوم الاجتماعية المقيدين بقائمة الانتخاب الخاصة بمجلس العلوم باليـــابان كالآتى : فى التربية وعلم النفس وعلم الاجتماع ٣٥٨٩ (وعدد علماء الاجتماع من هؤلاء حوالى ٦٠٠) ، وفى علم السياسة ٤٧٠ ، والاقتصاد ٢٢٤٦ ، والتجارة وادارة الأعمال ١٢٠٣ ، والانثروبولوجيا (علم الانسان) ٨٣ (وذلك عن شهر أغسطس ١٩٧٤) . وعلى الرغم من أننا نشك هل القانون بعامة يعتبر من العلوم الاجتماعية فان ١٧٤٣ على الأقل من رجال القانون المقيدين فى قائمة مجلس العلوم يمكن اعتبارهم من علماء الاجتماع ، لأن اهتماماتهم وأبحاثهم تتخذ وجهة تجريبية ، ولأنهم أعضاء فى بعض الجمعيات المهنية الخاصة كالجمعية اليابانية لعلم الاجتماع القانونى (عـــدد الأعضاء ٤٦٠ فى عام ١٩٧٠) . وهناك أيضا ٢٥٨٩ من علماء التاريخ المقيدين بقائمة مجلس العلوم . وعلى ذلك يمكن تقدير العدد الاجمـــالى للعلماء المشتغلين بالعلوم الاجتماعية بما بين ٤٥٠٠ (من علماء الاجتماع ، والسياسة ، والاقتصاد) و ٨٠٠٠ (اذا أضفنا علماء النفس الاجتماعى والقانون الذين يتبعون وجهة تجريبية ، وكذا معظم علماء التاريخ) . أما بخصوص مطبوعات العلوم الاجتماعية فهناك احصـــائيات

بقلم : چوچي واتانوكي

أستاذ علم السياسة بمعهد العلاقات الدولية بجامعة صوفيا بطوكيو . نشر بهذه المجلة مقالا في « تشكيل الدولة وبناء الأمة في شرقي آسيا .

ترجمة : أحمد رضا محمد رضا

مدير بالادارة العامة للشؤون القانونية بوزارة التربية والتعليم ، ومنتدب بمجلس الدولة ؛ قام بترجمة نحو من عشرين كتابا في الفنون المسرحية والقانون والقصص والآثار .

رائعة (١) : فمن بين ٢٧٣٥٧ كتابا صدر في اليابان في سنة ١٩٧٣ صنف ٥٠٥١ كتابا على أنها كتب في العلوم الاجتماعية ! فاذا سلمنا بصحة هذه الأرقام بدا لنا أن كل عالم اجتماعي يصدر كتابا كل عام . غير أن الحقيقة من جهة هي أن ثمة ١٠٤٦ كتابا من بين ٥٠٥١ كتابا تختص بالتربية ، و ٥٢١ كتابا في القانون . وهناك غير ذلك ٣٥٠٠ كتاب نشر في عام ١٩٧٣ في مختلف مجالات العلوم الاجتماعية ، تشمل حسب الاحصائيات ٦٠٧ كتب في السياسة ، و ١٣٦٩ في الاقتصاد ، و ٦١٣ في علم الاجتماع والمشاكل الاجتماعية . والشيء الثاني الجدير بالملاحظة أن الكثير من الموضوعات الشعبية التي يحررها الصحفيون والكتاب تتضمنها هذه الأرقام ، كما تتضمن أيضا الكتب المترجمة من اللغات الأجنبية . وعلى الرغم من كل هذه التحفظات التي لا تكشف عنها الاحصائيات فاني أقدر أن ما ينشر سنويا في اليابان يربى على ألف كتاب أكاديمي حقيقي في العلوم الاجتماعية ، وأن كل كتاب منها يباع منه آلاف النسخ .

وثمة ظرفان يساعدان على اثراء العلوم الاجتماعية في اليابان ، أولهما توسع

---

(١) التقرير السنوي لمشروعات النشر ؛ صفحة ١١٦٧ ، طوكيو ، شوبان نيوز شا ؛ ١٩٧٤ .

التعليم العالى ، الأمر الذى تجلى بوضوح فى عشرات السنين الأخيرة ، وينتظر أن يستمر فى السنين القادمة · ففى عام ١٩٧٣ كان فى اليابان ٤٠٥ جامعات وكليات بها أربعة صـــفوف دراسية ، و ٥٠٠ من الكليات الأدنى مرتبة ، ذات الصـــفين الدراسيين · وبلغ عدد الطلبة المقيدين بالنوع الأول ١٥٢٣٠٧٤ ، وبالنوع الثـانى ٣٠٥٧٨٢ ، حسب الاحصائيات التى أجرتها وزارة التعليم (١) · وتقدم هذه الجامعات والكليات للعلماء عددا كبيرا من كراسى الأستاذية (بلغ مجموع أعضـــاء هيئات التدريس المتفرغين فى الجامعات والكليات ٨٢٧٧٥ حسب احصائية عام ١٩٧٠) ، فى حين تشكل مجموعات الطلبة ســـوقا هائلة لمختلف أنواع النشر · أما الظـرف الثانى فان مضمونه أن ارتفاع نسبة المتعلمين والمستوى التعليمى بين أفراد الشعب اليابانى عامة ، والفضول المتزايد من ناحية العلوم الاجتماعية والاقبال عليهـــا بين جماعات المثقفين المشتغلين بادارة الأعمال ، يزيد من سعة ســـوق النشر فى هـــذا الباب· وثمة قرابة ٣٠٠٠٠ كتاب تنشر سنويا ويباع منها فى اليابان حوالى ستة ملايين نسخة يشترى الكثير منها أفراد طبقة العاملين المثقفين · وبخلاف شـــؤون التسويق والبحوث فى موضوع الرأى العام ازدهر مشروع « مستودعات الفكر » الذى ظهر حديثا ، تعززه الطلبات التى تقدمها الى علماء الاجتماع الحكومات الوطنية والمحلية والهيئات الخاصة التى تبحث عن الاقتراحات والتنبؤات الخاصة بالسياسة العامة ، من حيث الأوضاع فى المستقبل ، وعلى هذا فان العلوم الاجتماعية اليابانية من دهرة ، كما يتجلى ذلك بوضوح · غير أن لها مشاكلها الخاصة ، مثلها مثل كل اقتصاد ينمو بسرعة ، ثم ان العلوم الاجتماعية اليابانية ، مثلها أيضا مثل الاقتصاد ، مازالت تعمل تحت تأثير تراثها التاريخى ، وبخاصة منذ أن اســـتعادت أسرة ميجى مقاليد الحكم ، وماتلا ذلك من ضروب التقدم ·

نبذة تاريخية عن خلفية العلوم الاجتماعية فى اليابان

على الرغم من أنه كانت هنـــاك بعض الأفكار الاجتماعية والسياسية من نمط وطنى أو كونفوشى منذ عصر تايكا (فى القرن السابع) ، كما انبثقت تشـــكيلة من الآراء الاقتصادية مثل « سيكيمون شنجاكو » (٢) بظهور طائفة التجار فى نطـــاق النظام الاقطاعى السائد فى عصرأسرة توكوجوا الشوجونية ، فان العلوم الاجتماعية كانت فى بداية أمرها قد استقرت فى اليابان ، كما وردت اليها من الغرب بعد عودة أسرة ميجى ، دون أن يكون لها أية صلة بالأفكار الاجتماعية والسياسية والاقتصادية

---

(١) « مبادىء علم الاحصاء التربوى ؛ ١٩٧٤ » صفحة ٥٤ ؛ طوكيو ، أمونبوشو ؛ ١٩٧٤

(٢) فى خصوص سيكيمون شنجاكو ؛ انظر : روبرت ن· بيلا « دين توكوجاوا » ، جلنكو ، « فرى بريس » ١٩٥٧ ·

التقليدية · ومع ذلك فلم تزل هذه الأفكار التقليدية جديرة بالدراسة حتى يمكن فهم المجتمع والشعب الياباني المعاصر المرتبط بهذه التقاليد ·

وتتنوع مصادر العلوم الاجتماعية الغربية التى استقرت فى اليابان خلال عصر ميجي (١٨٦٨ ـ ١٩١٢) · من ذلك مثلا أن « أمان نيشى » (١٨٢٩ ـ ١٨٩٧) الذى درس فى ليدن أدخل علم النفس وعلم الاجتماع الغربيين فى اليابان · وثمة امريكى يدعى ايرنست ف· فينولوزا (١٨٥٣ ـ ١٩٠٨) درس علوم الاجتماع والسياسة والاقتصاد بجامعة طوكيو فى عام ١٨٧٧ بعد انشاء تلك الجامعة مباشرة (١) : وفيما يتعلق بحركة التحرير وحقوق الشعب (١٨٧٤ ـ ١٨٩٠) دخل فى البلاد قدر كبير مترجم من الأفكار السياسية الغربية الحديثة (وبالأخص عن طريق بعض الشخصيات الانجليزية والفرنسية مثل جان جاك روسو ، وجون ستيوارت مل ، وهربرت سبنسر) ·

ومع ذلك اتخذ بناء الأمة فى عهد ميجي فى آخر الأمر الأنموذج البروسى ، واتبع التنظيم الجامعى النمط الألمانى الذى تضم فيه كلية الحقوق ، باعتبارها الكلية الرئيسية ، علمى السياسة والاقتصاد · أما علم الاجتماع الذى أدخله فينولوزا فى اليابان فى فترة مبكرة ، وبطريق الصدفة ، فانه استمر كفرع من الفلسفة فى كلية الآداب بجامعة طوكيو طوال عهد ميجي ·

وحدث تقدم فجائى فى دنيا العلوم الاجتماعية باليابان فى العقد الثالث من هذا القرن ، مع النضج الاقتصادى والتحرر السياسى فى ظل ديموقراطية « تايشو » (٢) · وفى عام ١٩١٩ اعتمد نظام الجامعات اليابانية ، وأجيز انشاء الجامعات الخاصة ، وانشئت كلية جديدة للاقتصاد بجامعة طوكيو ، وافتتح عدد من المعاهد العالية الحكومية · وثمة اتجاهان جديدان انبثقا فى ذاك الأوان ، يتمثل أحدهما فى ظهور نظام « التحقيقات التجريبية » فى علمى الاجتماع والسياسة · وفى عام ١٩٢٢ شغل تيزو تودا (١٨٨٧ ـ ١٩٥٥) كرسى علم الاجتماع بجامعة طوكيو الامبراطورية ، ووجه نشاطه نحو علم الاجتماع التجريبى حتى عام ١٩٤٧ · وفى نطاق علم السياسة اقترح علماء السياسة بجامعة وازيدا ، مثل ايكو اوياما (١٨٨٠ ـ ١٩٥٥) وكوجيرو سوجيمورى (١٨٨١ ـ ١٩٦٥) ، انشاء دراسة سوسيولوجية · (اجتماعية) للشؤون السياسية (٣) · وفى الاقتصاد أسهم

---

(١) (موجز تاريخى لقسم السوسيولوجيا ؛ بكلية الآداب ؛ بجامعة طوكيو » ، ١٩٤٥

(٢) تايشو ، عهد ولاية الامبراطور تايشو (١٩١٢ ـ ١٩٢٦) حين انبثقت الحركة الديمقراطية وأنجزت بعض الاصلاحات الديمقراطية فى ظل دستور ميجى · وبلغت ديمقراطية تايشو ذروتها فى عهد وزارة هارا عام ١٩١٨ ؛ واستمرت ممارستها الديمقراطية بدرجة ما فى العقد الثالث

(٣) « نمو « نمو علم السياسة الحديث فى اليابان » ، طوكيو ؛ جيتزو جيونونيهون ـ شا ، ١٩٤٧ ؛ بيريكان شا ، ١٩٦٨ ·

ايواسابورو تاكانو (١٨٧١ ـ ١٩٤٩) ، بصفته أستاذا فى علم الاحصاء (١٩٠٠ ـ ١٩١٩) وأحد الشخصيات الرئيسية التى اشتركت فى انشاء كلية الاقتصاد بجامعة طوكيو الامبراطورية ، فى تنمية طرق البحث التجريبى والاحصائى فى علم الاقتصاد (١) • وثمة عامل آخر يتمثل فى تأثير ثورة عام ١٩١٧ الروسية وماتلاها من دعم العلوم الاجتماعية الماركسية المستوردة من ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى ، وبالأخص فى علم الاقتصاد • ويرجع الفضل الأكبر لعلماء الاقتصاد الماركسى فى العقد الثالث وصدر العقد الرابع فى تشجيع التحليل التجريبى للاقتصاد اليابانى من وجهة نظر ماركسية ، ونشر عدد كبير من التحليلات ، من قبيل سلسلة الدراسات فى تطور الرأسمالية اليابانية (نشرت بمعرفة الايوانانى عام ١٩٣٢ ـ ١٩٣٣) •

ولم يكن البحث العلمى الاجتماعى يمارس بحرية مطلقة فى اليابان ، حتى فى ظل ديموقراطية تايشو • ففى عام ١٩٢٠ فصل أستاذ فى علم الاقتصاد بجامعة طوكيو الامبراطورية من منصبه بسبب مقال كتبه عن الفوضوى الروسى بيتر كروبوتكن • وفى عام ١٩٢٨ فقد أستاذ آخر فى علم الاقتصاد منصبه بجامعة طوكيو الامبراطورية بسبب تورطه المريب مع الحركة الشيوعية • وفى النصف الثانى من العقد الرابع ، حين خضعت اليابان شيئا فشيئا للحكم العسكرى وتورطت فى غزو الصين ، قبض على كثير من الأساتذة ، وطردوا من الجامعات ، وكان أغلبهم من أساتذة الاقتصاد •

وكان لهزيمة اليابان فى الحرب العالمية الثانية ، وما عقبها من احتلال واصلاح ، بالاضافة الى ظهور عوامل جديدة تحفز على نمو العلوم الاجتماعية ، أثرها فى بعث الطاقات التى كانت موجودة قبل الحرب • ولم يحصل علماء الاجتماع من ماركسيين وغير ماركسيين لأول مرة على الحرية الكاملة فى مزاولة البحث والتعليم فحسب ، ولكنهم استطاعوا الحصول على مزيد من كراسى الأستاذية فى النظام الجامعى الجديد الذى أنشىء فى عام ١٩٥٢ • وتم اصلاح نظام التعليم العالى وتوسيعه ، وانشئت المئات من الكراسى الجديدة للعلوم الاجتماعية ، وأبقى على كراسى علم السياسة ، وزيدت هذه الكراسى فى كليات الحقوق التى نجحت فى الحفاظ على مركزها باعتبارها من الدعامات الرئيسية للتعليم العالى فى النظام الجامعى بعد الحرب العالمية • وكان نمو كليات الاقتصاد والتجارة وادارة الأعمال فى الجامعات خلال فترة النمو الاقتصادى السريع أمرا يدعو للدهشة • ويتضح من الاحصاءات الحكومية التى أجريت عام ١٩٧٢ (٢) أنه يوجد فى الجامعات اليابانية ١٢١ كلية اقتصاد و ٤٨ كلية تجارة و ٣٠ كلية لادارة الأعمال ، الى جانب ٧١ كلية للحقوق و ١٣ كلية لعلم الاجتماع • وفى عام ١٩٧٣ بلغ عدد الطلبة المقيدين بتخصصات الاقتصاد والتجارة وادارة

---

(١) «سيرة ايواسابورو تاكانو» ؛ طوكيو ايوانامى شوتن ، ١٩٦٨

(٢) « تقرير فى مسح أساسى للمدارس ، ١٩٧٢

الأعمال حوالى ٣٥٠٠٠٠ ، وكان مقيدا فى القانون حوالى ١٤٠٠٠٠ طالب · وقل توسع علم الاجتماع منذ الحرب العالمية الثانية · وعلى الرغم من زيادة عدد كراسى علم الاجتماع فى ظل النظام الجامعى الجديد ، اذ اعتبر هذا العلم من المناهج الرئيسية فى التعليم العالى ، فقد تخلف ، كمادة للتخصص الاختيارى وراء القانون (بما فيه علم السياسة) والاقتصاد · ولم يزل معظم المناهج الاجتماعية الثلاثة عشر كأقسام فى كليات الآداب · بل ان حظ الأنثروبولوجيا الثقافية من النجاح أقل من ذلك ، فلم تجد لها مكانا حتى فى النظام الجديد ·

الهيكل الانشائى لتدريس
العلم الاجتماعى واجراء بحوثه

تنهض الكليات الجامعية بالدور الأكبر فى تدريس العلم الاجتماعى ، رغم عدم التناسق الذى يعيب علم الاجتماع ، وعلم النفس الاجتماعى ، وبخاصة الانثروبولوجيا الثقافية · ويتضمن منهاج الدراسات الاجتماعية تحت المستوى الجامعى وفى المدارس العليا والمتوسطة موضوعات سياسية واقتصادية الى جانب الفكر الاجتماعى وشىء من علم الاجتماع مقرونا بعلم (التربية المدنية) ·

وتتولى الجامعات بصفة أساسية بحوث العلم الاجتماعى ، على عكس العلوم الطبيعية التى يضطلع بنسبة محسوسة من بحوثها معاهد البحوث الحكومية وغير الحكومية خارج نطاق الجامات · ومع ذلك فان لعدد قليل من معاهد البحوث غير الحكومية ، حتى فى العلم الاجتماعى ، انجازات جديرة بالذكر ترجع الى فترة ما قبل الحرب العالمية · مثال ذلك أن « معهد أوهارا لمشاكل العمل » الذى أنشىء فى عام ١٩١٩ قد أنجز فى العقد الثالث عملا رائدا فى الدراسات التجريبية لمشاكل العمل والمشاكل الاجتماعية · ونشر مكتب بحوث سكة حديد منشوريا الجنوبية فى فترة ما قبل الحرب سلسلة من التقارير الميدانية عن المظاهر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمجتمع الصينى · وقد تجلى أخيرا تطور معاهد البحوث غير الجامعية · وتعمل المعاهد الحكومية الخاصة بالبحوث السكانية (وزارة الخدمات الاجتماعية) والرياضيات الاحصائية بهمة ونشاط · وأنشىء معهد قومى للأتنولوجيا (علم الأجناس البشرية) عام ١٩٧٣ ، زود علماء الأنثروبولوجيا الثقافية بعدد من كراسى الأستاذية يربى على ما كان متاحا لهم من هذه الكراسى فى جامعات اليابان كلها · ومن بين معاهد البحوث شبه الحكومية معهد « الاقتصاد النامى » ، ويضم حوالى مئة اخصائى ميدانى فى مختلف البلاد النامية ، ويجرى البحوث فى هذا الحقل فى اليابان · ومن أمثلة معاهد البحوث غير الحكومية « معهد البحوث الاذاعية » (بهيئة الاذاعة اليابانية) ، ويعمل بنشاط كبير فى البحوث التجريبية فى مجال الاذاعة ، وبخاصة التلفزيون ·

اما بشـــأن « مجلس العلوم » اليابانى فانه ليس ندا لأكاديميات العلوم فى البلاد الاشتراكية ، وليس به على الأطلاق هيئة بحوث · أما أعضـــاؤه فانهم علماء ينتخبهم نظراؤهم ، ويقيدون فى المجلس باعتبارهم مهنيين ، ويؤدون عملهم به على أساس عدم التفرغ · ووظيفة المجلس اسداء النصح لرئيس الوزارة فى السياســة العلمية ·

المسائل ووجهات النظر الكبرى بشان تطوير العلوم الاجتماعية

أهم المسائل الملحة فى هذا الصدد هى عدم كفاية الأموال المرصودة على البحث فى العلوم الاجتماعية · وقد اشتكى علماء الاجتماع اليابانيون من قلة الاعتمــادات المخصصة للبحوث بالنســـبة للاعتمادات المخصصة للعلوم الطبيعية · ويتبين من الاحصاءات الحكومية (١) أنه من بين اجمالى اعتمادات البحوث المقدرة فى عام ١٩٧١ بمبلغ ١٥٣٢ بليون ين قد انفق ١٣٤٥ بليون ين (أى ٨٨ فى المئة) على العلوم الطبيعية · ومع ذلك يعترف علماء العلوم الطبيعية بأن اعتمادات البحوث المخصصة لهم لا تبلغ أكثر من عشر الاعتمادات المتاحة لهذا الغرض فى الولايات المتحدة ، وربع الاعتمادات فى الاتحاد السوفيتى ·

ويأتى القسم الأكبر من اعتمادات بحوث العلوم الاجتماعية من وزارة التعليم ، وجزء قليل جدا من المؤسسات غير الحكومية · وفى سبيل زيادة اعتمادات البحوث بالاضافة الى التخفيف من طابع الصلابة فى استخدامها ، طالب البعض بالحـــاح بانشاء المزيد من المؤسسات غير الحكومية · وهناك فى الوقت الحاضر حركة بطيئة متدرجة فى دوائر الاقتصاد اليابانية تستهدف انشاء مؤسسات لا تتغيا الربح · ولم يتم الى الآن شىء هام فى هذا الشأن ·

ومن بين المسائل الكبرى أيضا فى اليابان التوسع السريع فى معاهد التعيلم العالى ، والمطالب المتزايدة دوما بتوفير التعيم العالى ، وتجاوز نطاق التوسع ، واعادة تنظيم وترشيد نظام التعليم العالى · وثمة مسائل فرعية نوعية تتعلق بانشاء وحدات تنظيمية جديدة للتدريس والبحث تحل محـــل التقسيمات القـــديمة الى كليات ، والتوسع فى معاهد الدراسات العليا واعادة تنظيمها · وقد أصـــبح نظام الكليات القديم ، كما ذكرنا من قبل ، جامدا بدرجة لا تتيح لها التكيف مع العلوم الجديدة ، الأمر الذى يفسر الحركة التى تتغيا الاصلاح : وقد وضعت جامعة تسوكوبا المنشأة حديثا نظاما اداريا للأقسام تستطيع معه مختلف العلوم الاجتماعية الحديثة ، بما فيها علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الثقافية والعلاقات الدولية الخ ، أن تتخذ وضــعا متكافئا مع وضع العلوم الاجتماعية القديمة · وهناك أيضا خطة وضعتها وزارة التعليم

---

(١) مسح للبحث العلمى والتكنولوجى ، ١٩٧١

لانشاء مدارس للخريجين على نطاق واسع بنوع ما ، لا لتعزيز تعليم الخريجين الجدد فحسب ، وانما لاعادة تدريب المعلمين والمهندسين أيضا ·

وكان هناك أيضا بعض الانتقاد الموجه لأعمال مجلس العلوم الذى أصبح قالبه التنظيمى عتيق الطراز نوعا ما ، فليس ثمة قسم للعلوم الاجتماعية داخل المجلس ، فعلم الاجتماع فى « القسم الأول » مع الفلسفة والتاريخ وجميع أنواع الأدب ، وعلم السياسة فى « القسم الثانى » مع القانون ؛ فى حين يشكل الاقتصاد وادارة الأعمال فقط « القسم الثالث » · والواضح أن هذا النمط يقوم على أساس الفكرة القديمة ، فكرة الكليات الثلاث : كلية الآداب التى تضم علم الاجتماع ، وكلية الحقوق التى تضم علم السياسة ، وكلية الاقتصاد · أما العلوم الجديدة كالأنثروبولوجيا الثقافية، والعلاقات الدولية ، فانها ليست ممثلة فى مجلس العلوم · ومن شأن تشتت العلوم الاجتماعية فى أقسام منوعة ، واهمال بعضها ، أن يجعل التنسيق بينها أمرا شاقا جدا ، ومن ثم لا نتوقع أن يعمل مجلس العلوم اليابانى كما تعمل بعض المجالس الوطنية للعلوم الاجتماعية · ومع ذلك ففى مجال علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعى والأنثروبولوجيا الثقافية وعلم السياسة تؤدى بعض الجمعيات المهنية الوطنية التى تضم معظم الباحثين فى هذه الميادين عملا جيدا ·

وأخيرا ، وكما قدرت فى البداية ، فان علماء الاجتماع اليابانيين الذين يتراوح عددهم بين ٤٠٠٠ و ٨٠٠٠ عالم ينشرون سنويا ما لا يقل عن الف كتاب بالاضافة الى العديد من المقالات · ومع ذلك فان الأغلبية العظمى من هذه المطبوعات تصدر باللغة اليابانية ، مما يجعلها بعيدة عن متناول زملائنا فى البلاد الأخرى · وعلى العكس من ذلك فان علماء الاجتماع اليابانيين ملمون تمام الالمام بأعمال علماء الاجتماع فى البلاد الأخرى بفضل قراءاتهم المواد العلمية باللغات الانجليزية أو الفرنسية أو الألمانية أو الروسية · وفضلا عن ذلك أصبح الكثير من أعمال العلماء الأجانب متاحا بعد ترجمتها الى اللغة اليابانية · على أن أعمال علماء الاجتماع اليابانيين غير معروفة تقريبا فى الخارج ، ومن ثم فانها لا تسهم الا بقدر قليل فى نمو المعارف على نطاق دولى · ولا حاجة الى القول بأن هذا وضع يرثى له ، من وجهتى النظر هاتين · ومع ذلك فهناك دلالات قليلة على بعض التقدم · ففى العلوم الطبيعية نشرت الجمعيات الأكاديمية اليابانية الكثير من الصحف الأكاديمية باللغتين الانجليزية والفرنسية فى مختلف الميادين · وحذت السيكولوجيا حذوها (« البحث السيكولوجى اليابانى » ، صحيفة تصدر أربع مرات فى السنة ، بالانجليزية والفرنسية ، يصدرها الاتحاد السيكولوجى اليابانى) · ونشرت الجمعية السيكولوجية اليابانية باللغة الانجليزية محاضر مؤتمر عقد فى عام ١٩٧٣ فى موضوع علم الاجتماع والتقدم الاجتماعى فى آسيا · وينشر معهد الاقتصاديات النامية ، ومعهد البحوث الاذاعية ، ومعهد العلاقات الدولية بجامعة صوفيا ، صحيفة فصلية ، أو حولية ، وصحفا خاصة بالبحوث ، باللغة الانجليزية (أو غيرها من اللغات الأوربية) · ومن المتوقع صدور مثل هذه المشروعات فى المستقبل ، باللغة الانجليزية أو بغيرها من اللغات الأوربية ·

المؤتمرات الدولية القادمة ومطبوعات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة

١٩٧٦

بانكوك . اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بآسيا والمحيط الهادى : المجموعة العاملة فى جهاز التكامل السكانى ، واحصاءات القوة البشرية والاجتماعية .

ESCAP, Sala Santitham, Bangkok 2 (Thailand)

٥ ـ ٧ ابريل : بروكسل : المؤتمر العالمى الثانى . (الموضوع : وقت الفراغ والترفيه فى المجتمع الصناعى)

Van Cle-Stiching, Crote Markt 9, B — Antwerpen (Belgium)

٩ ـ ١٢ أبريل : الاتحاد البريطانى للدراسات الامريكية . مؤتمر سنوى . برمنجهام (المملكة المتحدة)

Professor A.E. Compbell, Department of History, University of Birmingham, Birmingham (United Kingdom).

٢٠ ـ ابريل : فينا : الجمعية النمسوية لدراسات الضبط . الاجتماعى الاوربى الثالث عن علم الضبط ونظم البحث

Dr. Trappl, Oe SGK, Schottengasse 3, A-1010 Vienna 1 (Austria)

١٠ ــ ١٤ مايو : الاتحاد الاسترالى النيوزيلندى لتقدم العلم : الاجتماع الســابع والأربعــون هوبارت . استراليا

ANZAAS, Science House, 15K7 Glucester Street, Sydney, NEW 2000. (Australia).

١٧ ــ ١٩ يونية : برجن : جامعة برجن : مؤتمر البحث السكندناوى عن « مستويات السيطرة بامريكا اللاتينية : الماضى والحاضر والمستقبل »

Dr. Siverts, Museum of History, University of Bergen, P.O. Box 25, N-5014 Bergen (Norway)

٢٠ ــ ٢٧ يولية : باريس : الاتحاد الدولى لعلم النفس : الانعقاد الحادى والعشرون

Mrs. H. Gratiot-Alphandery, Laboratoire de Psychologie, Université de Paris, 28 Rue Serpente, 75006, Paris (France)

ديسمبر : الولايات المتحدة : جمعية الاقتصاد القياسى : مؤتمر

P.O. Box 1264, Yale Station, New Haven, Conn. 06520 (United States)

السكان ، الصحة ، الطعام ، البيئة :

السكان (١)

Recent population trends and future prospects. (UN/E/CONF. 60/3) 1974.

التكاثر السكانى وتوقعات التوازن ، عوامل خفض التوالد ، وتأثيرات السياسة الحكومية ، تركيب السكان ، القوة العاملة والاعتماد عليها ، السكان الزراعيون ، التمدن والتركز فى العاصمة

Population, resources and the environment (UN/E/CONF. 60/5). 1974

السكان والموارد ، البيئة والاستقرار ، تأثير التكنولوجيا على البحث السكانى ، مع تسعة جداول احصائية ومراجع .

Communication in support of population, family planning and development. (UN/E/CONF./60/PB/7). 1974

تقرير اعدته اليونسكو عن دور الاتصال فى تخطيط الاسرة والتنمية .

Educational development : World and regjoinal statistical trends and projections until 1985. (UN/E/CONF. 60/BP/10). 1974

تقرير أعدته اليونسكو عن اتجاهات التسجيل بين عامى ١٩٦٠ و ١٩٧٠ ، وتباين نسب التسجيل بين الأقاليم الأقل والأكثر تقدما ، التعليم الابتدائى الشامل فى الاقاليم الاقل تقدما ، وتأثير الضغط السكانى على نسبة التسجيل فيها ، وعدد الاطفال خارج المدرسة ، التباين بين تسجيل الاولاد والبنات .

Study of the interrelationship of the status of women and family planning (UN/E/CONF. 60/CBP/11 and 3 addenda) 1974.

مجال تخطيط الأسرة وهدفه ، اهميته للنساء كأفراد وتأثيره على دورهن فى المجتمع ،دور النساء فيما يتعلق ببرامج تخطيط الاسرة .

Population policies and programmes. (UN/E/CONF. 60/CBP/21). 1974

السياسات والبرامج السكانية :

نتائج مختارة . تعليق على اربعة وعشرين جدولا : النمو السكانى ، نسبة الأمراض والوفيات التوالد وتكوين الأسرة ، توزيع السكان والهجرة الداخلية ، والتركيب السكانى :

Population, food supply and agricultural development (UN/E/CONF. 60/CBP/25) 1974.

الاتجاهات السابقة فى مقادير الطعام فيما يتصل بنمو السكان ، استهلاك الطعام وحاجات التغذية ، العمالة الزراعية ، السياسات الزراعية والريفية . مع ملحق يضم احصاءات عن السكان ومقادير الطعام فى كل دولة على حدة .

Health trends and prospects in relation to population and development. (UN/E/CONF. 60/CBP/26) 1974.

تقرير أعدته المنظمة الدولية للاغذية والزراعة عن اتجاهات الصحة وتوقعاتها من ١٩٥٠ ــ ٢٠٠٠ . اتجاهات الصحة والسكان والتنمية ، مع اربعة جداول احصائية .

---

(١) ادى الاحتفال بعام السكان فى سنة ١٩٧٤ ، واجتماع المؤتمر العالمى للسكان فى بوخارست، الى ظهور وثائق جوهرية فى هذا الموضوع .

World and regoinal labour force prospects to th eyear 2000. (UN/E/CONF. 60/CBP 31) 1974.

القوة العاملة العالمية والاقليمية وتوقعاتها حتى عام ٢٠٠٠

تقرير أعدته المنظمة الدولية للاغذية والزراعة عن القوة العاملة والتوقعات : نظرة طموح ، طبيعة التصورات ، الأهمية النسبية للاحصاءات السكانية والعوامل الأخرى كعوامل حاسمة لتغيرات القوى العاملة وصفاتها المميزة الكبرى .

Report on second inquiry among governments on population and development (UN/E/CONF. 60/CBP/32) 1974.

اجابات ٨٠ حكومة عن الاستفتاء الذى أرسلته هيئة الأمم المتحدة الى الحكومات عن السكان والتنمية ، مصنفة بحسب الموضوعات .

Summary country statements concerning population change and development. (UN/E/CONF. 60/CBP/33) 1974.

مجمل لبيانات ريفية متعلقة بالتغير السكانى والتنمية .

1974 World Population Year 1974.

طبعة خاصة من مجلة احصاءات العمل أصدرتها المنظمة الدولية للاغذية والزراعة بعدة لغات، وتتضمن القوة العاملة والنمو السكانى : الموقف فى عام ١٩٧٠ . التصورات فى سنة ٢٠٠٠ ، والتغيرات المحتملة بين ١٩٧٠ و ٢٠٠٠ . تقدير مؤقت لنمو السكان والقوة العاملة على المدى الطويل لكل قارة (١٩٥٠ – ٢١٥٠)

Population and development in Latin America. (UN/E/CN. 12/973 and Add. 1)

السكان والتنمية فى أمريكا اللاتينية

الاتجاهات السكانية والبدائل السياسية . اتجاهات السكان فى العقد السابع ، السكان والتجديد ، النشاط الاقتصادى النسوى والانجاب ، الهجرة الدولية بأمريكا اللاتينية . السكان ، البيئة والتنمية : تجربة أمريكا اللاتينية . السكان وحقوق الانسان فى أمريكا اللاتينية : مسائل مختارة .

World economic survey, 1973. Paris 1. Population and development (UN/E/5486-ST/ESA/8 ; E. 74. II. C.) 1974.

التقرير الخامس والعشرون من سلسلة الاستعراضات الشاملة للأحوال الاقتصادية العالمية . التفاعل بين المتغيرات السكانية والاجتماعية الاقتصادية . تأثير التغيرات السكانية الحديثة على اقتصاديات السوق المتقدمة ، السكان والتنمية الاقتصادية فى أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتى ، تأثير التغيرات السكانية على الدول النامية .

الصحة :

Who Experts Committee on Drug Dependence (Technical report series No. 557). 1974.

التقرير العشرون لمنظمة الصحة العالمية ، ويتضمن أعمال الهيئات الدولية المعنية بالاعتماد على المخدرات . منع المشكلات المرتبطة باستعمال المخدرات . السيطرة الدولية على المخدرات الشخصية

Who Expert Committee on Tuberculosis. 1974 (Technical report series No. 552).

لجنة خبراء منظمة الصحة العالمية عن السل

علم الاوبئة ، التلقيح ، الكشف عن الحالة والعلاج ، البرنامج الدولى للسـل . البحث . أنشطة منظمة الصحة الدولية والاتحاد الدولى لمقاومة السل .

The role of the social worker in the psychiatric services.
Copenhagen, WHO, Regoinal Office for Europe 1974.

تقرير لمجموعة عاملة (نيس ، ٤ ــ ٥ سبتمبر ١٩٧٢) عن تنظيم الخدمات الاجتماعية ، مضمون العمل الاجتماعى فى خدمات الصحة العقلية ، ودور المشرف الاجتماعى . توزيع مسئوليات العمل الاجتماعى فى خدمات الطب العقلى فى بلجيكا وتشيكوسلوفاكيا والدانمرك وفنلنده ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية ولكسمبرج وبولندة .

Evaluation of mental Health education programmes. Worl dHealth Organization. Regional Office for Europe 1974.

تقويم تربية وبرامج الصحة العقلية

خمس أوراق عن برامج تعليم الصحة العقلية .

Problems and programmes related to alchol and drug dependence in 33 countries By Joy Moser. Geneva, WHO, Office of Mental Health. (Publication No. 6) 1974.

تخطيط البرنامج ، جمع البيانات ، مدى مشكلات الاستهلاك الشاذ للكحول ، ومدى الاعتماد على المخدرات الأخرى . السياسات الوطنية ، والعلاج وخدمات الرعاية بعد العلاج . برنامج الوقاية وتعليم الشعب ، التعليم المهنى والتدريب . استخدام الهيئات الطبية المهنية ، البحث ، وتدخين التبغ . برنامج دولى يهدف الى حث الدول على دراسة حجم وطبيعة مشكلاتها الخاصة الناتجة عن الاعتماد على الكحول والمخدرات وطرق مواجهتها .

Therapeutic effectiness of methadone maintenance programmes in the USA. By Stephen S. Wilmarth and Avram Goldstein (WHO). (Publication No. 3) 1974.

ادارة الاعتماد على مخدرات من نوع المورفين بالولايات المتحدة . خصائص عقار الميثادون ، المنطق للاحتفاظ بالميثادون ، التنظيمات الحكومية . وصف لثلاثة برامج مختارة فى نيويورك وشيكاغو وكاليفورنيا . محصلة التحاليل .

الطعام :

World Food Conference. Report of the Preparatory Committee on its 2nd session (UN/E/5533.) 1974.

كتيب عن المسائل التى تحتاج الى الشروع فيها أو الاهتمام بها بواسطة المجلس الاقتصادى الاجتماعى ، تقويم تمهيدى لمركز العالم الغذائى فى الحاضر والمستقبل ، برنامج مؤتمر الغذاء العالمى الذى انعقد فى نوفمبر ١٩٧٤ وقواعد الاجراءات .

Assessment of the world food situation. Present and future 1974. Rome, United Nations World Food Conference, 5-16 November 1974 (UN/E/CONF. 65/3).

المركز الغذائى : الأزمة ، التطورات الحديثة ، الخلفية الطويلة الأمد ، أبعاد وأسباب الجوع وسوء التغذية . المستقبل المتوقع : مشكلة الطعام فى المستقبل ، احتمالات زيادة الانتاج ، متضمنات السياسة العليا .

The World food problem. Prosals for national and international action. United Nations World food Conference (UN/E/CONF. 65/4) 1974.

مقترحات للعمل الوطني والدولي ، خطة لحل مشكلة الغذاء العالمية . اجراءات لزيادة انتاج الطعام بالدول النامية . سياسات وبرامج لتحسين الموقف . العمل على تقوية كفالة الطعام العالمي . التجارة ، الاستقرار والتنظيم . ترتيبات للائحة الأداء .

البيئة

Special environmental report No. 4. A brief survery of meteorologyas related to the biosphere. By C.C. Wallen. Geneva World Meteorolgy Organization (WMO No. 372) 1974.

موجز بالانجليزية والفرنسية والروسية والاسبانية . الطاقة الشمسية والنظام الحيوى ، تأثير الانسان على بيئته الجوية والمناخ العالمي ، علم الارصاد والأجزاء المائية في المجال الحيوى ، قياس الحياة المحتملة للانسان ، والحيوان وعلم قياس الحياة .

الاقتصاديات :

احصاءات :

Statistics of the developing countries in the Second United Nations Development Decade. International technical assistance in statistics, 1975-1979. (UN/E/CN. 3/446).

معلومات خلفية . حدود التقريرات الموسعة للبيان : تقرير مفصل : خدمات استشارية ، الاعداد ، دليل فني ، صياغة البرنامج : المساعدة والتقويم . ملحقات تضمن تقديرات المصروفات وعدد من خبراء ميدانين بحسب النشاط . ١٩٥٠ — ١٩٧٣ .

Statistics of the developing countries in the second United Nations Development Decade. Development programme for statistics (UN/E/CN. 3/447) 1974.

برنامج التعداد الأفريقي ، التنظيم ، خطة عامة للعمليات ، برنامج تدريبية ، المنهج المستخدم : تجربة ذات فائدة للاحصاء المقبل ولبرامج المسح .

Statistics of the developing countries in the second United Nations Development Decade. Development programme for stistics. (UN/E/CN. 3/448) 1974.

موجز لأحدث عدد من النشرة الاحصائية التي تصدر مسلسلة منذ عام ١٩٥٩ لفائدة الدول النامية .

International trade reconciliation study. (UN/E/CN. 3/454) 1974.

تجربة امريكا الشمالية في المصالحة المتضاربة ، مصادر التناقضات في بيانات التجارة الدولية ، متضمنات الاحصاءات المتضاربة ، الطرق البديلة لتسوية بيانات التجارة الدولية . ويوضح الملحق الثاني عدة طرق تحليلية يمكن استخدامها في دراسة التسوية متعدده الجوانب للاحصاءات التجارية .

Statistical classifications. Draft standard international trade classifiaction (SITC Rev. 2) 1974. (UN/E/CN. 3/456)

النص النهائي للعدد الثاني من مجلة STTC كما أعاد تخطيطها مجموعة من الخبراء ونقحها المكتب الاحصائي التابع للامم المتحدة . ويضم الملحق تصنيفا للقطاعات والاقسام والمجموعات ، والمجموعات الثانوية ، وملاحق أخرى عن العملة .

Statistical classifications. Draft international standard classification of all goods and services. Part 1 & Part 2. (UN/E/CN. 3/437) 1974.

طبيعة وهدف مقاييس ICGS العلاقة بينها وبين التصنيفات الأخرى ، العمل الضرورى لكى تكون مقاييس ICGS فعالة .

System of national accounts (SNA). Supplementing national accounts for purposes of welfare measurements. (UN/E/CN. 3/459) 1974.

قضايا أساسية : مقاييس النتاج وتقويمه ، المشكلات المتعلقة بالانتاج ، توزيع الدخل ؛ الاستهلاك والثروة ، دراسات اجتماعية سكانية .

Statistics of distribution of income, consumption and occumulation : draft guidelines for the developing countries. (UN/E/CN. 3) 462) 1974.

هدف وطبيعة الاحصاءات ، المجال والأوليات الرئيسية ، التركيب ، تحديدات وتصنيفات طريقة التحديد المبسطة وتصنيف الوحدات الاحصائية للدخول والاستهلاك والتراكم . عمليات الجدولة ومصادر البيانات .

Country practices in national accounting at constants prices. (UN/E/CN. 3/1464).

الحاجة الى اتاحة تقديرات الأسعار الثابتة ، مفاهيم الانتاج والانفاق ، طرق تقديرهما بأسعار ثابتة ، فائدة مؤشرات الكميات والأسعار ، تغيرات النوع والمنتجات الجديدة .

Statistical yearbook Annuaire stitque 1973-1974.

25th issue (UN/ST/SEA/STAT/S/1 ; F. 74/XVII. 1). The growth of the world industry, 1972 edition vol. 11 (UN/ST/ESA/P/ 10 ; E. 74. XVII.5).

بيانات عن انتاج السلع ١٩٦٣ — ١٩٧٢ . التعدين واستخراج الاحجار ، الصناعة ، الكهرباء والغاز ، مع ٥٥٢ جدول احصائى .

World energy supplies 1969-1972. (ST/STAT/SER. J/17 ; E.74. XVIII.7).

دراسة تستعرض بيانات عن الانتاج والاستيراد والتصدير ، والاستهلاك الظاهرى للطاقة فى كل من السنوات الأربع ١٩٦٩ — ١٩٧٢ فى نحو ١٨٥ دولة بلغ سكانها ٣٫٧٨٢ مليون نسمة عام ١٩٧٢ .

Compendium of housing statistics 1971/Recueil des statistiques des l'habitation 1971-1974. Bilingual (UN/ST/STAT/N/E. 73. XVII. 4).

مذكرات فنية عن الجداول . تعريفات ملائمة . السكان والاسكان . موجز لظروف الاسكان ، التجهيز وحجم المساكن ، كثافة الاشغال ، التيسيرات ، التشييد تكاليف الاسكان ، تقديرات ،طالب الاسكان ، معلومات مستمدة من احصاءات الاسكان الشعبى .

التنمية الاقتصادية

Economic survey of Asia and the Far East 1972 (UN/E/CN. 11/104 ; E. 11. F.1) 1974.

أول مجلة تصدر كل عامين ، أعدتها اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى ، التابعة للامم المتحدة عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول النامية فى تلك المنطقة ابان العقد الثانى للتنمية ، التنمية الاقتصادية والسياسات الحالية فى اقليم آسيا والشرق الاقصى .

The second United Nations Development Decade. Trends and policies in the first two years. (UN/TD/B/249 Rev. 1/Add. 1; E. 74.11.D.3.

أوراق خلفية عرضها سكرتير عام مؤتمر الامم المتحدة عن التجارة والتنمية للعرض الأول وتقويم لانجاز خطة التنمية الدولية . عرض لتحقيق اجراءات سياسية لخطة التنمية الدولية ، والتجربة الاقتصادية الجديدة للدول النامية فيما يتعلق بالأهداف والأغراض .

Developing island countries. Prepared by UNC TAD. (UN/TD/B/ 44 Rev. 1 ; 74. II D. 6).

خصائص الجزر النامية ، مشكلات الدول الصغيرة منها : النقل ، الكوارث الطبيعية ، السيطرة على الموارد البحرية ، السياسات الاقليمية .

Current problems of economic integration. The effects of the geralized system of preferences on economic integration among developing countries. (UN/TD/B/471, E. 74. II. D. 13).

المشكلات الحالية للتكامل الاقتصادى وتأثير نظام تعميم الأفضليات على التكامل الاقتصادى بين الدول النامية .

Money, finance and development : powers on international money reform (UN/TD B/479 ; E. 74. II. D. 15).

ثمانى أوراق منتقاة عن مسائل مالية دولية اعدتها سكرتيرية (UNCTAD) من منتصف ١٩٧٢ الى آخر ١٩٧٣ .

Restrictive business practices in relation to the trad eand development of developing countries (TD/B/C. 2/119/Rev. 1 ; E. 74.II. D.11)

ممارسات لأعمال مقيدة فيما يتعلق بالتجارة والتنمية فى الدول النامية .

Nigeria. Options for long-term development 1974. World Bank country economic repor. Baltimore and London, Johns Hophins University Press.

تقرير لبعثة البنك الدولى . الاتجاهات الاقتصادية وسياسات التنمية . برامج الاستثمار والسياسات ، الاتجاهات والتوقعات المالية والنقدية . ميزان المدفوعات البترول ، الزراعة ، الصناعة ، التعليم والأساس ، حقوق الاختيار ومتضمنات التنمية على الأمد الطويل ، نموذج تصورى للاقتصاد طويل الأمد : الزراعة والاتجاهات المالية والتوقعات ، التعليم والتدريب ، النقل والسلطة

Monetary co-operation in Asia and the Far East. Asian Reserve Bank. (Regiona elconomic co-operation series No.). (UN/E/CN. 11/112 4 ; E. II. F. 20).

التعاون النقدى فى آسيا والشرق الأقصى

مسودة اتفاق لاقامة بنك الاحتياط الآسيوى .

التصنيع ، التعدين ، الاسكان

Role and place of engineering industries in National and world economies. Vol. 1. (UN/ECE/ENGIN/3/vol. 1)

اعدت هذا التقرير اللجنة الاقتصادية لأوربا ، التابعة للامم المتحدة . ويتضمن الاتجاهات الأساسية لنتاج الصناعات الهندسية العالمية ، والمعادن والمنتجات الهندسية ، نموذج من التجارة العالمية فى المنتجات الهندسية والتوزيع الجغرافى ، ومسح للموقف وبعض التكهنات فى دول مختارة غير أوربية .

Economics of urban renewal . (UN/ECE/HB/8) 1974.

اعدت هذا التقرير المكثف اللجنة الاقتصادية لأوربا ، التابعة للامم المتحدة . ويتضمن مشروعا تعهدت بتنفيذه هذه اللجنة ، فى الاسكان . والبناء والتخطيط ، ويحتوى على تقرير ١٩٦٩ عن تحقيق رائد عن وجوه تجديد المدن اقتصاديا واجتماعيا ، وورقة ١٩٧٠ الخلفية عن اقتصاديات تجديد المدن، وتحقيق اللجنة فى هذه الناحية . وملحق يتناول أربع دراسات بالدانمرك وفنلنـــدة والســـويد واوكرانيا السوفيتية .

Dimensional co-operation in building. Current trends and polices in ECE countries (UN/ECE/HBP/6; E. 74. II. E.3).

الهدف والمبادىء ، وقواعد التطبيق ، واجراءات تعزيز التنسـيق الحجمى ، النتـائج التى تحققت والخبرة التى اكتسبت .

الموارد الطبيعية والمواد الخام والطاقة

Manual for the complitation of balance sof water resources and needs. (UN/ECE/Water/5 ; E. 74. II. E.2).

كتيب أعدته اللجنة الاقتصادية لأوربا ، التابعة للامم المتحدة المتحدة ، عن تأثير الماء كعامل فى التنمية الاقتصادية للبيئة ، ادارة موارد المياه وتسخيرها ، المشكلات التنظيمية والادارية . موجز الكتيب : تقويم الموارد ، تقدير المطالب ، موازنات الموارد والمطالب المائية .

Proceedings of the tenth session of the regional conference on water resources development in Asia and Far East. (Water resources series No. 44). (UN/ST/ECAFE/F/44 ; E. 74. II. F. 10)

تقرير أعدته اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى عن مؤتمر مانيلا (الفلبين) من ٨ الى ٢٥ سبتمبر ١٩٧٢ ، ويتضمن خمس أوراق عمل ومعلومات قدمتها حكومات وخبراء ، مع ٦٣ جدولا و ٣٦ شكلا (استراليا ، فرنسا ، الهند ، أندونيسيا ، ايران ، اليـابان ، باكســتان الفلبين ، تايلانده) .

Proceeding of the fourth symposium on the development of petroluem resources of Asia and the Far East. (UN/CN. 11/1056 ; E.73. II. F.14).

مجلدان ، الأول تقرير عن الاجتماع المنعقد فى كانبرا من ٢٧ أكتوبر الى ١٠ نوفمبر ١٩٦٩ . عرض للتقدم الجديد منذ الاجتماع الثالث عام ١٩٦٥ : أفغانستان ، استراليا ، بورما ، الهند ، أندونيسيا ، ايران ، اليابان ، المنطقة البعيدة عن الشاطىء ، ماليزيا ، نيوزيلندة ، باكستان ، الفلبين ، تايوان ، تايلند ، المنطقة البعيدة عن الشاطىء ، وكذلك الدول خارج اقليم ECAFE جيولوجية البترول وطرق الكشف . والمجلد الثانى عن طرق الكشف عن البترول مع الاشارة الى (أ) دول اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى ، (ب) الطرق الجيولوجية للكشف عن البترول، (د) الطرق الجيوفيزيقية والجيوكيميائية ، (هـ) طرق الكشف عنه بعيدا عن الشاطىء (و) حكايات حقول البترول والغاز فى اقليم اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى . نقل البترول والغاز الطبيعى

الزراعة ، والسلع الأساسية

FAO world grain trade statistics 1972-1973.

كتيب اعدته منظمة الزراعة والطعام يضم احصـــاءات تجـارة الحبـوب العالميـة ، بالانجليزية والفرنسية والايطالية ، والصادرات مرتبة بحسب مصدرها ومقر وصولها .

Review of the agricultural situation in Europe at the end of 1973. (UN/ECE/AGRI/9 ; E.74. II. E.8).

عرض لموقف أوربا الزراعى فى آخر ١٩٧٣ اعدته منظمة الزراعة والطعام فى مجلدين ، يضم الأول عرضا عاما للحبوب ومنتجات الألبان ، والثانى عن الماشية واللحوم .

المجتمع وظروف المعيشة والعمل

والتوظف والسياسة الاجتماعية

مشكلات العمل ، وظروف العمل

World employment Pragramme. A progress report on its research-oriented activities. Geneva, International Labour Office.

اغراض اجمالية ، تنظيم البحث والتقدم ، التكنولوجيا والعمالة ، السكان والعمالة ، التعليم، التموين ، التوسع التجارى والعمالة ، خطط العمالة الطارئة .

In-depth review of international labour standards . (GB/PFA/12/5) 1974.

مقاييس العمل الدولى فى عام ١٩٧٤ . اتخاذ المقاييس الدولية للعمل . اجراءات لتعزيز استخدام المقاييس .

السياسة الاجتماعية

Medicael care systems. IIO. Hardback.

تحليل لنظم الرعاية الطبية التى ظهرت فى عشر دول صناعيه مختلفة عدد السكان ، ومقارنة نظام الدولة للتأمين الصحى ، والخدمة الصحية الوطنية التى تمولها الضريبة العامة .

مسائل قانونية وسياسية ، حقوق الانسان

القانون الدولى

Yearbook of International Law Commission.
(UN/A/CN. 4/SER.A/1973 ; E. 74. V.4)

المجلد الرابع من الكتاب السنوى للجنة القانون الدولى :

Question of treaties concluded between States and international organization, or between two or more international organizations. (UN/A/CN. 4/287).

احتمالات اشتراك الأمم المتحدة فى الاتفاقات الدولية لمصلحة اقليم . احتمالات مفتوحة وفقا لبنود المعاهدة . افتراض الأمم المتحدة الادارة المباشرة ، للاقليم أو مسئوليتها عنه : غربى غينيا الجديدة (ايريان الغربية) . ناميبيا : عرض للمعاهدات المتعددة الأطراف أو الثنائية التى عقدتها جنوب افريقيا والتى تؤثر على ناميبيا الاتفاقات الدولية التى عقدها مجلس الأمم المتحدة من أجل ناميبيا .

National legislation and treaties relating to the law of the sea. (UN/ST/LEG/SER.B/18). 1974

يضم الجزء الأول نصوص التشريعات الوطنية ، ويضم الثانى شروط المعاهدة . وينقسم كل

جزء الى اربعة اقسام : المياة الاقليمية والمنطقة المجاورة ، والرف القارى ، واعالى البحار ، صيد الاسماك والمحافظة على موارد الاحياء البحرية .

السلم :

Report of the Special Committee on the question of defining aggression. (UN/A/9619). 1974.

تقرير عن مجموعة عاملة أسستها الجمعية العمومية للامم المتحدة فى دورتها الثامنة والعشرين (١٩٧٣) ، وقد اقرت المجموعة العاملة توصية على التحديد المبداى الذى سيقدم للجلسة التاسعة والعشرين للجمعية العمومية (١٩٧٤) ، كما يتضمن وجهات النظر التى أوضحها أعضاء المجموعة .

General and compleet disarmament. Chemical and bacteriological (bioolgical) weapons. Urgent need for cessation of nuclear and thermonuclear tests and conclusion of a treaty designed to achieve a comprehensive test ban. (UN/A/9708/ — DC/237) 1974.

تقرير لجنة مؤتمر نزع السلاح . عمل اللجنة خلال ١٩٧٤ . تقرير خاص عن مسالة معاهدة حظر اختيارات السلاح النووى تحت الأرض . وبه ملحقات تتضمن أوراق عمل وتسجيلات حرفية .

حقوق الانسان ، التمييز العنصرى

Exploitation of labour through illicit and clandestine trafficking. (UN/CN. 4/Sub.2/357 and Add. 1) 1974.

تقرير اعدته اللجنة الفرعية السيدة حليمة مبارك مارزازى عن منع الجريمة وحماية الأقليات . مدى الدراسة والمكان الذى تحتله التحركات الداخلية للعمل فى تاريخ التيارات الكبرى للهجرة . المسائل المتعلقة بالانتقال فى هجرة العمال : المقاييس الدولية وموجز تحليلى للمعلومات . ويعالج الجزء الثانى المسائل المتعلقة بالمعاملة فى الدولة المضيفة للعمال المهاجرين المجندين بطريقة محظورة .

Study on the rights of persons belonging to ethic, religions and liquistic minorities.

خطة مقترحة للدراسة : مسح تاريخى لمسالة حماية الأقليات ، مفهوم الأقلية ، الحماية الدولية ، تطبيق مبادىء مبينة فى المادة ٢٧ من اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية وملحق يشتمل على مسح موجز للمجموعات العرقية والدينية واللغوية بين سكان بعض دول مختارة .

Study of the problem of dicrimination against indigenous population. (UN/CN.4/Sub. 2/L. 596) 1974.

دراسة قام بها جوزيه ر . مارتينيه كوبو عن تصرف الوكالات المتخصصة التابعة للامم المتحدة ، ومنظمة الدول الأمريكية . اعتبار مبدئى لوجوه جوهرية من المشكلة : الاسكان والحقوق السياسية والدينية ، وتطبيقات .

Study of the question of the prevention and punishment of the crime of genocide. (UN/E/CN. 4/Sub. 2/L. 597) 1974.

تقرير اعده نيكوديم روهاشيانكيلو عن المسائل المتعلقة بالشروط الدستورية والتشريعية التى اقرتها الحكومات . تشريع الدولة لمعالجة جرائم الابادة الجماعية . وقد وجهت الجمعية العمومية للامم المتحدة الدعوات للدول غير الأعضاء للانضمام الى المعاهدة وفق للمادة ١١ من الاتفاقية . التحفظات الاتفاقية .

Respect for human rights in armed coflicts. (UN/A/19669) 1974.

الدورة الأولى للمؤتمر الدبلوماسى لاعادة توكيد القانون الدولى القابل للتطبيق فى النزاع

المسلح : تنظيم تلك الدورة . اللجنة الاولى : شروط ذات طابع عام ، اللجنة الثانية : الجرحى والمرضى ، ركاب السفينة الغارقة ، الدفاع المدنى ، الاغاثة ، اللجنة الثالثة : السكان المدنيون ، طرق ووسائل القتال ، فئة جديدة من أسرى الحرب ، لجنة للاسلحة التقليدية . مسودة القرارات الخاصة لحماية الصحفيين . نشر مبادىء معاهدة جنيف .

الادارة العامة

Proceeding of iterregional seminar on organization and adminstration of development planning agencies. (UN/ST/TAO/M. 64/Add.; 74. 11.H.3).

المجلد الثانى : التنظيم والادارة لوكالات تخطيط التنمية فى الاتحاد السوفيتى ، ويشمل ١٨ ورقة فى مختلف جوانب هذا التنظيم .

التعليم ، العلم ، العلوم الاجتماعيه ،

الاعلام

Case studies in special education. Coba, Japan, Kenya. Paris, Unesco.

معلومات عن الخلفية ، الظروف الحاضرة وتوقعات نظم التعليم الخاص فى كل منها .

Relevant methods in comparative education. Hambourg, Unesco Institute for education (International studies in education, 33).

ثلاث مسائل فى التعليم المقارن ، الطرق الفنية وتطبيقاتها فى تحقيقات علم الاجتماع ، فائدة النظرية والطرق النظرية فى التعليم المقارن والطرق النوعية ، وللتقنية فى التعليم المقارن التى بحثها علماء الاجتماع فى شتى فروع الدراسة .

العلم

Sixth Regional Cartographic Conference for Asia and the Far East (UN/CONF. 57/3 ; E. 72.I.20)

تقارير عن انشطة رسم الخرائط منذ ١٩٦٧ . الجيوديسيا والتوجيه الأرضى ، القياسى المتوسط والكبير للمسح ورسم الخرائط ، الاقمار الصناعية الموجهة من الارض لرسم سطحها ودراسة مواردها ووضع الخرائط المحلية والاطالس الوطنية .

The sea : economic and technological aspects. A select biliography (UN/ST/LIB. SER.B ; E/F. 74. I.6).

ثبت بالانجليزية والفرنسية عن علم المحيطات والتكنولوجيا وفوائد البحر ، وتلوث الماء .

Three centuries of scientific hydrology.

مؤلف مشترك صدر بالانجليزية والفرنسية والروسية والاسبانية ، ويشمل بحوثا اساسية ، قدم بمناسبة الاحتفال بالذكرى المئوية الثالثة الهيدرولوجيا العلمية ، وتحاول هذه الوثائق تتبع تقدم علم المياه واستمرار نموه فى السنوات القادمة .

العلوم الاجتماعية -

Social sciences and humanities in engineering education. Paris, Unesco.

دراسات لحالات ووثائق من الحلقة الدراسية الدولية عن دور العلوم الاجتماعية والانسانية فى تعليم الهندسة (بوخارست سبتمبر ١٩٧٢) . ويعرض دراسات لحالات ووثائق مختارة من الحلقة الدراسية المذكورة .

الاعلام

Thirteenth report by the International Telecommunicatio nUnion on telecommunications and the peaceful uses of auter space (Booklet No. 15). (UN/A/AC. 105/135).

تقرير عن الاجراء الذى اتخذه اتحاد الاتصال السلكى واللاسلكى منذ يولية ١٩٧٣ ، ويضم الملحق الأول بيانات عن التقدم الذى تحقق فى تصوير الاتصال بالفضاء . المعلومات التى قدمتها ٤٨ دولة .

ثبت

المقال والكاتب	العنوان الأجنبى واسم الكاتب	العدد وتاريخه
● نظريات ونماذج ومؤشرات التغير الاجتماعى بقلم : كنيث سى ٠ لاند	Theories, models and indicators of social change BY Kenneth E. Land	المجلد : ٢٧ العدد الأول ١٩٧٥
● ملاحظات حول دور العلماء الاجتماعيين فىأفريقيا بقلم : ب ٠ ا ٠ تيمو	Reflections on the ro!e of social scientists in Africa BY P.E. Termu	المجلد : ٢٧ العدد الأول ١٩٧٥
● المغزى الاجتماعى للثورة العلمية والتكنولوجية بقلم : ب ٠ ن ٠ فيدوسيف	The social significance of the scientific and technological revolution BY P.N. Fedoseev	المجلد : ٢٧ العدد الأول ١٩٧٥
● بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لقياس التنمية فى غرب افريقيا بقلم : ك ٠ ت ٠ دى - جرافت جونسون	Some economic and social indicates to measure development in West Africa BY K.T. de Graft-Johnson	المجلد : ٢٧ العدد الأول ١٩٧٥
● العلوم الاجتماعية فى اليابان بقلم : جوجى واتانوكى	The social sciences in Japan BY Joji Watarnuki	المجلد : ٢٧ العدد الأول ١٩٧٥

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٧٦/٤٧٣

المجلة الدولية

للعلوم الاجتماعية





٥ ربيع الآخر ١٣٩٦

٥ ابريل ١٩٧٦

٥ نيسان ١٩٧٦

محتويات العدد

● بحوث العلوم الاجتماعية فى تنظيم الأسرة فى الدول النامية

بقلم : جيمس أولمان
وبرتيل ماتسون
ترجمة : محمد كامل النحاس

● المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية لتخطيط التنمية

بقلم : م·ف·س· راو
ترجمة : أحمد فؤاد بلبع

● فلسفة المعرفة · التركب

بقلم : ادجار موران
ترجمة : د· محمد عبد العزيز عبد الكريم

● دراسة منهجية رائدة ، عن تطور الفجوة التنموية بين البلاد الغنية والبلاد الفقيرة بين سنتى ١٩٥٥ و ١٩٦٥

بقلم : تسايجمونت جوستكوفسكى
ترجمة : الدكتور صليب بطرس

● المؤتمرات الدولية القادمة ومطبوعات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة

وسـائل الإتصـال

صارت وسائل الاتصال الجماهيرى بأنواعها مؤشرا هاما من مؤشرات التنمية • فحيث ترتقى هذه الوسائل تمضى التنمية فى المجتمع بخطوات أسرع •

هـــذه حقيقة تؤكدها اليوم دراسات العلوم الاجتماعية ، ويتخذها علماء التنمية أساسا من أسس الدراســة ، لتحديد مكان المجتمع ــ أى مجتمع ــ من تحقيق أهداف خطط التنمية التى يضعها •

لم تعد التنمية اذن مجرد ارتفاع فى دخول الأفراد ، ولم تعد كذلك مقصورة على الدخل القومى للمجتمع ، لكنها وصلت الى درجة من الشمول، فرضت مقاييس جديدة ، يجب أن يراعيها الدارس للحكم على مدى نجاحها أو قصورها •

ووسائل الاتصال الجماهيرى قد صارت تعنى فى عالمنا المعاصر أكثر من معنى ، كما صارت تشير الى أكثر من هدف •

وسائل الاتصال الجماهيرى قد صارت لغة العصر فى ربط أجزاء المجتمع ، والتفاهم بين أطرافه •

الجماهيرى... والتنمية

وبغير لغة يستحيل التفاهم بين قطاعات المجتمع ، ويستحيل كذلك نقل الأفكار أو الاتجاهات ، وعندما يستحيل التفاهم وانتقال الفكر أو الاتجاه فان التفاعل بينها بكل ما يقتضيه التفاعل من وسائل انتقال يصبح من غير شك منعدما !

وعندئذ فأن خطط التنمية تلاقى أسوأ ما يمكن أن تلاقيه ، لأنها لن تجد القنوات الموصلة بين الفكر الذى يخطط والجماهير الواسعة . صاحبة الحق فى الخطة ، وصاحبة المصلحة فى تنفيذها . وصاحبة المصلحة فى الاسراع بتنفيذها ، لتعود ثمراتها على هذه الجماهير ·

وفي عصر الشعوب ، هذا الذى نعيش فيه، فان خطط التنمية لايمكن ان تنعزل ، كما لا يمكن أن تجد وسائل التنفيذ على الوجه المطلوب ·

والشعوب قد تطورت . فصارت تشعر شعورا جارفا بأحقيتها فى المشاركة فى وضع خطط التنمية ، لتصبح هذه الخطط نابعة من احتياجاتها ، معبرة عن ارادتها ·

ولقد تعقدت المجتمعات ، وتوزع السكان على أعمال متفرقة ومتباعدة ، بحيث نشأت الضرورة بأن تكون هناك وسيلة لربط أجزائها . فتنتقل عنها

الرغبة ، وتنقل اليها الخطة ، وتثير فيهــا الاهتمام ، وتعرض لها الخطة لتقتنع بها ، حتى اذا ما نفذتها كان التنفيذ أمانة فى أيدى هذه الشعوب ، تؤديها بالصدق والاخلاص والجدية الواجبة ٠

والخطة ليست مجرد ورقة توضـــع ، ولا هى أرقام واحصـــاءات ومشروعات ، ولكنها قبل ذلك جميعـا آمال مجتمع فى التطور ، ورغبات مجتمع فى النهوض ، واتجاهات مجتمع نحو المستوى الأفضل ٠

ومن هنا فأن بداية الخطة أهـــداف تحدد ، ثم رسم طرق لتحقيق هذه الأهداف ٠

وفى أثناء التنفيذ يقتضى الأمر على الدوام المراجعة ، فقد يكون فكر الخطط نظريا ، يصطدم عند التنفيذ بعقبات لم تكن فى الحسبان ، ومراقبة الجماهير لتنفيذ الخطة تحتاج الى وسائل اتصال دائمة ومستمرة وقادرة على أن تلفت النظر الى العقبات للتغلب عليها ، قبل أن تصبح هذه العقبات سدا من السدود ، يحول بين الخطة وأهدافها ٠

معنى هذا أن وسائل الاتصـــال الجماهيرى قد صـارت فى عصرنا جزءا لا يتجزأ من الخطة ، والا فقدت هذه الخطة قنواتها الصالحة لربط مركز التخطيط بمراكز التنفيذ ، وعندئذ تتعرض الخطة لأسوأ ما تتعرض له ، عندما تصبح مجرد أحلام ، أو أوهام ، أو حبر على ورق !

ولا شك أن لوسائل الاتصال الجماهيرى مهام أخرى أعمق من مجرد ربط مراكز التخطيط بدوائر التنفيذ ٠

أنها مطالبة دائما بالنقد الحر والبناء ، أو بما نسميه فى بعض الاحيان بالرقابة الشـــعبية ، بكل ما تقتضيه هذه الرقابة من صــــدق وأمانة ٠

والرقابة الشعبية غير الخاضعة لاشراف الحكومات أو الهيئات هى وحدها القادرة على وصف العيوب التى يسفر عنها تنفيذ الخطة ، من وجهة النظر الشعبية الخالصة غير المقيدة بقواعد الرقابة الحكومية ، أو التفتيش التقليدى ، أو أخذ الأمور مأخذ التأنى والاحتياط ٠

ثم أن هذه الرقابة الشعبية هى الوسيلة الأصلح لعكس المصـــالح الشعبية على ألسنة نقاد الخطة من اقتصاديين أو مهندسين أو فنيين ، أو على ألسنة الرجال والنساء العاديين ، من أصـــحاب المصلحة فى تنفيذ الخطة ٠

أن الخطة تنعكس فى النهاية على الحياة والمرافق العامة وتخطيط المدن والقرى ، وهذه كلها تكون بيئة الانسان ، وهى ملك الانسان ، لأنه صاحبها ، وهو أقدر على الشعور بتفصيلاتها وانعكاساتها على حيـــــاته ، وتأثيرها على عاداته وتقاليده ·

من هنا فان وسائل الاتصال الجماهيرى تؤدى دورا فعالا ومؤثرا فى ترشيد الخطى نحو التنفيذ · وقد تكون سرعة هذه الوسائل فى التعبير أسلم طريق لهذا الترشيد قبل أن يضيع الوقت هباء ، فيصعب بعد ذلك ترشيد الخطة أو تعديل مسارها ·

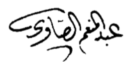
أن الصحافة والراديو والتلفزيون ، والنشر بمختلف أنواعه ، قد تطورت تطورا هائلا اعطاها قدرة أكبر على التأثير ، وسرعة المبادرة باعلان الرأى ، واعلان النقد ، ولفت النظر ، قبل ضياع الفرص على المشرفين على الخطط وتنفيذها ·

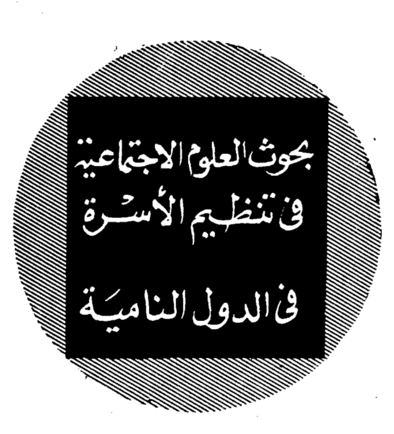
ومن هنا فان وسائل الاتصال الجماهيرى تصبح جزءا أساسيا من مكونات خطط التنمية ، كما تصبح ضرورة حتمية ، تفرضها طبيعة العصر ·

ومن هنا أيضا فان اتخاذ هذه الوسائل مؤشرا من مؤشرات نجـاح الخطة ، أو نجاحهـــا بنسبة معينة ، أو فشـــلها عن تحقيق أهدافها ، ومقياسا من المقاييس العلمية فى الحكم على نجاح الخطط أو فشلها ، يعتبر ظاهرة هامة من مظاهر هذا العصر ·

ومن يدرى ماذا يتخذ العلماء غدا من وسائل أخرى للحكم على خطط التنمية ، واية علوم قد تنشأ فى المستقبل لخدمة هذه الدراسات ·

لكن المحقق دائما هو أن علوم العصر يجب أن تساهم كلها فى خدمة التطور ، وليست خطط التنمية الا وسائل لتحقيق هذا التطور ·





لقد خصص العدد الثانى من المجلد السادس والعشرين لمقالات عن « السياسة السكانية » . وقد قدم هذه الأفكار الاضافية عضوان من وحدة التنسيق والبحث السكانى باليونسكو . والآراء المعروضة هنا آراء شخصية .

فى خلال الخمس والعشرين سنة الماضية ، وضح لعدد كبير من الدول النامية أن النمو السكانى السريع ، يشكل عقبة كأداء فى طريق التنمية . وقد شرع علاجا لهذه المشكلة ، فى وضع برامج لتنظيم الأسرة ترعاها الحكومات وتمولها . وقام علماء الاجتماع بدورهم فى تطوير هذه البرامج وتنفيذها . وقبل أن ندرس ماقدمته العلوم الاجتماعية لبرامج تنظيم الأسرة ، فسوف نبحث باختصار فى النتائج التى تمخضت عنها هذه البرامج نفسها . وبعد ذلك ، فسوف نناقش بعض المقالات ، وبعض أوجه النقص فى بحوث العلوم الاجتماعية فى مجال تنظيم الأسرة ، والدور الذى يمكن أن يلعبه البحث الاجتماعى مستقبلا ، فى توسيع فهمنا لمحددات سلوك الاخصاب وفى قبول تنظيم الأسرة فى الدول النامية .

(*) قدمت هذه الدراسة للحلقة الدراسية التى أقامتها اليونسكو عن تكيف الأسرة للتغير الاجتماعى فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، من أول يوليه الى الخامس من يوليه سنة ١٩٧٤ ، فى بيروت ، لبنان .

الكاتب : جيمز أولمان

و بريتل ماثسون

عضوان من وحدة التنسيق والبحث المكانى باليونسكو

المترجم : محمد كامل النحاس

رئيس جمعية تدعيم الأسرة : ووكيل وزارة التربية والتعليم سابقا · حاصل على الماجستير فى علم النفس من جامعة برمنجهام فى انجلترا · عمل استاذا لعلم النفس بمعهد التربية العالى للمعلمين (كلية التربية بجامعة عين شمس) ، وفى كلية التربية بجامعة بغداد ، ثم عميدا لطلبة المعلمين بالقاهرة · كما عمل رئيسا لخبراء اليونسكو بالعراق ومثل مصر فى عدة مؤتمرات دولية · وله عدة ابحاث ومؤلفات علمية اهتمت بها المحافل الدولية · وقد نشر له معهد اليونسكو للعلوم الاجتماعية فى كولونيا بالمانيا عام ١٩٥٦ بحثا فى العلاقات الأسرية بين المتعلمين فى العراق ·

برامج تنظيم الأسرة : وما أصابته من نجاح حتى الآن

حتى الآن ، فان الدليل على الرغم من قصوره ، يوحى بأن تأثير برامج تنظيم الاسرة فى الاقلال من الاخصاب فى الدول النامية محدود نسبيا · ان النتائج التى تحققت لم ترق الى مستوى التوقعات التى كانت مرجوة عند البدء بهذه البرامج · وبوجه عام كان النجاح مقصورا على النساء اللواتى أنجبن أطفالا كثيرين ، أى على أولئكن اللواتى انجبن أربعة أطفال أو خمسة · وفى معظم الحالات كان تأثير البرامج على النساء فى مجموعات العمر الأقل محدودا · وبتعبير آخر لم تنجح برامج تنظيم الأسرة نجاحا ملحوظا فى تغيير سلوك الاخصاب الا من حيث تقديم المعلومات والخدمات الضرورية لمن يرغبن فى أن لا ينجبن أطفالا أكثر مما أنجبن ـ أولئكن اللواتى أنجبن فعلا العدد المتوقع منهن ·

ويبدو أن الحال فى تنظيم الأسرة فى أوائل العقد الثامن « مثير ، ومحبط ، وغير منتظم ، ومشكوك فيه أو مجهول . والتوقعات مشجعة وغامضة » · ومع ذلك فان المسائل التى تتضمن احداث نقص فى الاخصاب تدرس بشكل متزايد داخل اطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية · ويشير وليم ريتش فى استعراضه لنتائج دراسات السكان والتنمية الى ماياتى :

يبين الدليل الذى فحص أنه فى كل شعب وزعت فيه البضائع والخدمات الحديثة بحيث تصل الى الأغلبية العظمى من السكان انخفضت المعدلات القومية للمواليدلدرجة ملحوظة · وزيادة على ذلك بدأ فى معظم الحالات هذا الانخفاض قبل البدء ببرامج تنظيم الأسرة على المدى الواسع ، وعندئذ ساعدت هذه البرامج فى تيسير الانخفاض المستمر فى معدلات المواليد ·

ومن جهة أخرى ظلت معدلات المواليد مرتفعة فى جميع الشعوب الأقل تقدما التى لم يحدث فيها هذا التوزيع العريض ، بصرف النظر عن « الثروة » الاجمالية للدولة ، ومعدل نموها الاقتصادى ، أو حتى تواجد برامج تنظيم الاسرة فيها ·

ان ماتتضمنه هذه النتائج من حيث تنظيم الأسرة هو :

··· عندما يستفيد قطاع مستعرض كبير من السكان فى الدول النامية من التنمية بقدر كاف ــ وليس قبل ذلك ــ يقوى الدافع لتكوين أسر صغيرة الى حد كبير، وبذلك يبطىء النمو السكانى بشكل ملحوظ · ويبدو أنه عندما تتحسن الأحوال المعيشية للناس من النواحى الصحية والاقتصادية والاجتماعية فانهم يميلون لأن يحدوا من أحجام أسرهم · وفى هذه الظروف يمكن أن تؤدى مناهج تنظيم الأسرة دورها الأكثر فاعلية ·

بحوث العلوم الاجتماعية فى سياسات الاسكان ومناهج تنظيم الأسرة

قد يرى المرء أن فكرة تغيير سلوك الناس من حيث الاخصاب ، عندما لاتحدث تغييرات اقتصادية واجتماعية تعدل من الاسلوب التقليدى للحياة ، هى فكرة ساذجة· يجب أن يكون واضحا أنه بينما يمكن تزويد الناس بالمزيد من المعلومات حول تنظيم الاسرة ، وجعلهم يعبرون عن رغبتهم فى تكوين أسر صغيرة ، فانه مالم تتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية التى تحدد دوافعهم وسلوكهم لتكوين أسر كبيرة فمن المحتمل أن يستمروا فى أن يسلكوا سلوكهم الذى ساروا عليه من قبل · ومع ذلك فانالعلماء الاجتماعيين لم يأخذوا بهذا الاعتبار دائما بالقدر الكافى ·

وبزيادة الاهتمام والموارد تشجيعا للأنشطة المتصلة بالسياسات والبرامج السكانية فى غضون الخمس والعشرين سنة الماضية كثر عدد العلماء الاجتماعيين الذين يقومون ببحوث فى هذه المجالات · وبوجه عام تمثل دراسات العلومالاجتماعية بحوثا تتصل بالبرامج ، وتمول من الاعتمادات الكلية المخصصة لبرامج تنظيم الأسرة· وفى بادىء الأمر كانت هناك مساندة لدراسات « الكاب » (المعرفة ، والاتجاهات ، والممارسة) للكشف عن المعرفة بتنظيم الأسرة ، والاتجاهات نحوها ، وممارستها ، ثم مساندة مشروعات العرض والانصاح · أو تقويم البرامج القومية القائمة لتنظيم

---

(١) كلمة KAP ترمز الى Knowledge, Attitudes, Practice ؛ وهى مكونة من الحرف الاول لهذه الكلمات الثلاث ؛ وقد آثرنا أن نتركها كما هى على أساس أنها مصطلح (المترجم)

الأسرة ، بغية تحسين خدماتها أو فهم الأسباب التى من أجلها لم تنجح البرامج فى جذب النساء اليها واستمرارهن فيها بالقدر الذى تشير اليه نتائج دراسات الكاب . وبينما تركز مثل هذه البحوث غالبا على المسائل العملية والمحسة الصرفة التى تهم مديرى البرامج فانها بالتبعية لاتهتم عادة بالموضوعات ذات الصلة المتكافئة أو حتى ذات الصلة الأكبر ، التى تقع خارج المضمون المباشر للبرنامج ، مثل ملاءمة أهداف البرنامج أو حتى المبرر لوجوده .

وقد قامت بحوث أخرى فى العوامل الفكرية التى قد تكون لها عـلاقة بتنظيم الأسرة بين الجماعات المستنفذة ، مثل دراسات التعاليم الاسلامية عن السكان . وقد اتجه الاهتمام حديثا نحو تفهم وتعديل الأنظمة القانونية التى تشجع الانجاب ، وتقف فى سبيل الوصول الى خدمات تنظيم الأسرة والاستفادة منها ، وتعترض سبيل تحرير المرأة ، وبخاصة من حيث اسهامها فى العمل والانتاج .

وبينما أجرى الكثير من البحوث المتصلة بالسكان فى الدول المتقدمة فان تحليلنا سوف يختص بالدول النامية فقط . وسـوف ندرس نمطين من أنمـــاط البحث الأساسية فى هذه الدول ــ دراسات الكاب وتقويمه ، ومشروعات العمل المتصـلة بتأثير الاستعانة بالمعلومات والتعليم فى برامج تنظيم الأسرة .

دراسات الكاب (المعرفة ، والاتجاهات ، والممارسة)

قامت دراسات « الكاب » بدور نافع من حيث أنها وضحت للقادة القوميين فى كثير من البلاد النامية القبول السياسى لبرامج تنظيم الاسرة ، والاهتمام الكبير لدى قطاعات عريضة من السكان بالاقلال من انجاب الاطفال ، وبالحصول على معلومات حول تنظيم الأسرة . وقد بينت مسوح « الكاب » أن المستجيبات هن بوجه عام نساء فى مجموعات أعمار الانجاب ، ويطلب اليهن أن يقدمن أنواعا مختلفة من المعلومات التى يعتقد بأن لها صلة بمتغيرات « الكاب » . وتبين المسوح أن النساء يرغبن فى تكوين أسر أصغر حجما من تلك التى يحتمل أن يكونها ، وأنهن يبدين الاهتمـــام بتنظيم الأسرة ، ويرغبن فى أن تقوم الحكومة بتقديم النصائح والخـدمات المتصلة بتنظيم الأسرة . ان طرق دراسات « الكاب » ونتائجها هى هى نفسها فى كل مكان . ويشير كليلاند فى استعراض حديث لدراسات « الكاب » الى أنه « على الرغم من أن مصطلح « الكاب » يمكن أن يشمل أبعادا عريضة من استراتيجيات البحوث فقد ظهر عمليا أن تلك الدراسات متشابهة الى حد يثير الدهشة » .

وهناك مشكلة كبيرة فى دراسات « الكاب » . وهى عجزها عن تفسير الفجوة الموجودة بين الرغبة اللفظية فى ممارسة تنظيم الأسرة وتحديد النسل وبين الســلوك الذى يتبع ذلك تحقيقا لهذه الرغبة . ويذكر فوست « أن مسوح « الكاب » فى الدول النامية تبين أن الأغلبية من النساء فى أعمار الانجـاب يصرحن بأنهن لا يرغبن فى الاطفال ... ومع ذلك فعندما تتوافر المعلومات والخدمـات المتصلة بتنظيم الأسرة

لا تبدأ فى ممارسة موانع الحمل الا أقلية ضئيلة ٠ والفرق بين النسبتين جسيم ٠ فقد تبدى ٧٠٪ من النساء الرغبة ، وتمارس ٢٠٪ فقط تحقيق هذه الرغبة فىظروف مواتية من حيث تكافل حملات التوعية بتنظيم الأسرة ودوافعه ٠

ان الاضافة المتواضعة التى تمخضت عنها دراسات « الكاب » لتفهمنا السلوك البشرى جعلت بعض العلماء الاجتماعيين يدعون لاجراء تعديلات جوهرية فى كل من الاتجاه والطرق ٠ فمثلا يعتقد كليلاند « ان قيمة دراسات « الكاب » تتوقف الآنعلى ما تسهم به فى تقويم وتوجيه البرامج الموضوعة » ٠ ولا يمكن تحقيق هذا الهدف الا بالتغلب على « التوانى فى تعديل وتحسين الطرق المنهجية « للكاب » ، وكذلكبالفكرة غير الواقعية الى حد ما عن امكان تشجيع مديرى تنظيم الأسرة « لأن يخضعوا لاختبار ذاتى دقيق وفاحص » ٠ وبالاضافة الى ذلك « يجب أن يميز فى المستقبل بينالمسوح التى تهدف الى تزويدنا بمادة ديموجرافية وتلك التى تتركز على النواحى الاجرائية للمناهج » ٠

الدراسات التقويمية ومشروعات العرض والايضاح

وهناك ميدان آخر وجه العلماء الاجتماعيون انتباههم اليه نتيجة الاهتمامبتنظيم الأسرة ودعمه ، هو الدراسات التقويمية ومشروعات العرض والايضاح حيث تدرس فيه العناصر التعليمية والاتصالية لبرامج تنظيم الأسرة ٠ ومثل دراسات « الكاب » التى تشكل فى الغالب جزءا من هذه الدراسات الميدانية تعتمد الاتجاهات الرئيسية للطرق المنهجية المستخدمة اعتمادا كبيرا على عينات من المسوح ٠ ومن أوائلالدراسات، وربما تكون أعظمها من حيث وضع نموذج للبحث كثيرا مااستخدم ، الدراسة التى أشرف عليها هل وستايكوس وباك فى بورتوريكو فى العقد السادس ٠ وقد انتهت الدراسة الى أن فى بورتوريكو المؤسسات القائمة لتوصيل المعلومات والاتجاهات الحالية نحو منع الحمل ولكنها ليست كافيةلاحداث تغيير سريع في سلوك الاخصاب» وقداعتقد العلماء أثناء قيامهم بالبحث أنهم « عرفوا كيف يمكن الاسراع فى هذه العملية عن طريق برنامج قياسى عريض للتعليم النظامى وغير النظامى ، وعن طريق خدمات صحية واسعة قبل الانجاب ، وعن طريق مناقشات عامة للمسائل الأساسيةالمتصلة بحجم الأسرة وتحديد النسل » ٠

وفى الدول الاسيوية أثناء العقد السابع أجرى عدد كبير من البحوث الصغيرة التى حاولت أن تصل بين استراتيجيات الاتصالات المختلفة وقبول تنظيم الأسرةوالحافز له ٠٠ وقد أجرى أهم هذه البحوث فى تايوان ونشر بكل تفصيل فى « تنظيمالأسرة فى تايوان : تجربة فى التغير الاجتماعى » (١) ٠ ويذكر المشرفون على البحث أنهكان « مجهودا تجريبيا فريدا واسع النطاق لتمكين جميع سكان مدينة آسيوية منالاستفادة بسرعة من تنظيم الأسرة ، وللملاحظة آثاره بانتظام » ٠ ويبدى الباحثون الحيطة فى

(١) Family Planning in Taiwan : an Experiment in Social Change.

مناقشة مدى امكان تطبيق هذا المنهج فى تنظيم الأسرة الذى استخدم فى تايوان فى الدول النامية الاخرى • ويقولون فى ذلك :

« تشير الدلائل من تايوان بكل تأكيد ، الى أن تحديد النسل كانت تمارسه قطاعات السكان الاكثر تقدما قبل البدء بالبرنامج • وبينما لاقى البرنامج نجاحا مشجعا فى وصوله للجماهير الأقل تقدما فهناك حقيقة واقعة هى أن ممارسة تحديد النسل والاخصاب ترتبط ارتباطا وثيقا بالتمدن والتطور ، ومن المحتمل أن يستمر الحال على هذا المنوال • والى أى حد تنجح البرامج المنظمة لتنظيم الأسرة فى الوصول الى أهل الريف والأميين والجماهير التقليدية فى الدول التى ليس فيها طبقات كبيرة متمدينة أو مراكز ذات نفوذ عصرى مثل تلك التى تضمها تايوان ؟ هذا السؤال لايزال بحاجة الى جواب •

اتجاهات جديدة فى بحوث العلوم الاجتماعية المتصلة بتنظيم الأسرة فى الدول النامية

من استعراضنا الموجز لنتائج برامج تنظيم الأسرة فى الدول النامية وبحوث العلوم الاجتماعية المتصلة بهذه البرامج تبرز حقائق معينة :

أولا : على الرغم من وجود اتفاق عام بين الباحثين والمشتغلين بتنفيذ البرامج من حيث « أن العلوم السلوكية يمكن أن تقدم الكثير لمعالجة المشكلات الاجتماعية والعلمية الهامة » فى مجال السكان ، فان النتائج التى أمكن الوصول اليها حتى الآن مخيبة للآمال •

ثانيا : على الرغم من أن الاتجاهات المحسنة لدراسات « الكاب » والدراسات التقويمية ومشروعات العرض والايضاح سوف تستمر فى قيامها بدور هام ، فهناك حاجة لا مراء فيها لاتجاهات جديدة ومبتكرة •

ان العلماء الاجتماعيين يدركون ادراكا متصاعدا أن ماقدموه لتفهم الاخصاب وتنظيم الأسرة فى الدول النامية أثناء الخمس عشرة سنة الماضية محدود للغاية • فمثلا يعتقد فيليب هاوزر أن : ••• حتى الآن لم تقم دراسات فى الاخصاب أو وضعت برامج لتحديد الاخصاب استخدمت منهجا اجتماعيا شاملا • بل على العكس من ذلك ، عان معظم بحوث الاخصاب وبرامج تنظيم الأسرة بوجه عام ، على الرغم من أنها استفادت من بعض عناصر النظرية الاجتماعية والطرق الاجتماعية ، قد افتقرت الى مواجهة كل من مشكلات البحث ومشكلات تنظيم الأسرة •

وبالمثل ، بناء على ماانتهت اليه الندوة التى نظمتها هيئة الأمم فى سنة ١٩٧٣ فى موضوع السكان والاسرة ، وحضرها ممثلون من مدارس مختلفة للعلوم الاجتماعية فان « العلاقات بين تركيب الأسرة والتغير الديموجرافى ليست مفهومة تمام الفهم »

ونعتقد أن العلماء الاجتماعيين يمكنهم أن يقوموا بدور هام فى فهم العمليات التى يتضمنها التغير الاجتماعى الذى يحدث فى الدول النامية ٠ وانه لمن الافضل بدلا من تركيز جل الاهتمام على المعلومات والاتجاهات والسلوك فيما يتصل بالاخصاب ، أن يكون مضمون الأسرة الذى تتخذ القرارات فيه هو موضع الاعتبار الوثيق ٠ ان الأسر فى الدول النامية تعيش وسط تيارات من التغير الاجتماعى تجعلها تواجه مشكلات جديدة ، عليها أن تحلها ، وتواجه أنماطا جديدة من حلول للمشكلات،عليها أن تختار منها ٠ وبين هذه الأسر تتغير الأنماط التقليدية للاخصاب ٠ ولكون التغير السلوكى أمرا معقدا فانه من المستحيل أن نضع يدنا على أى متغير واحد مثل الاخصاب ليكون موضوع دراسة اجتماعية ، أو موضوع تعديل سلوكى فى حالة برامج تنظيم الاسرة ٠ يجب أن ندرك التغيرات المترابطة فى المظاهر المتعددة للسلوك التى تصاحب التغير فى مجال مثل مجال سلوك الاخصاب ٠ انه من خلال الوصول الى التغير الاجتماعى فقط يستطيع العلماء الاجتماعيون أن يقوموا بدور فى توضيح نتائج التغير وآثاره، وفى تزويد برامج تنظيم الأسرة بالمعلومات التى يمكن استخدامها فى تحسين البرامج ٠

ان الجهود التى تبذل فى دراسة السلوك الاخصابى وبرامج تنظيم الأسرة يجب أن تقترن بالمزيد من الاهتمام بالمضمون الاجتماعى ـ الاقتصادى الأوسع ، الذى يتعين به نجاح البرامج ،فى حين يتعدى فى الوقت نفسه المتغيرات الديمجرافية التقليدية، مثل الطبقة الاجتماعية ، والتحضر ،والتربية ، وغير ذلك ، عن طريق الدراسات التحليليةالدقيقة والعميقة ، التى تركز على كيف ينتهى الزوجان الى قرارات خاصة بعدد الأطفال الذين يزمعان انجابهم ان من واجبنا كما يؤكد هاوزر ، أن نبحث عن الوسائل التى « تحقق الوصول الى فهم السلوك الاخصابى والتأثير فيه » ٠ ويستمر هاوزر فيقترح ما يأتى :

كخطوة أولى على الطريق الى بحث أكثر شمولا فى الاخصاب فاننا بحاجة الى دراسات دقيقة تبحث فى الانسان وسط البيئة الكلية التى يترعرع فيها ويعمل ٠ ان مثل هذه الدراسات الأسرية الدقيقة التى تسير على النهج الذى يتبعه عالم الانسان الاجتماعى يمكن أن تعين الطريق الى دراسات نموذجية أكثر فاعلية وأوسع نطاقا ، تقوم على تبصرة أكثر نفاذا ، وطرق فنية أفضل فى تحديد العينات ٠

ولقد وصلت الندوة التى نظمتها هيئة الأمم الى نتيجة مماثلة ، ودعت الى توجيه عام جديد للبحوث نحو دراسات تحليلية دقيقة وعميقة مصحوبةببحوث فى تكوين الأسرة وانحلالها داخل مضمون نواحى المجتمع الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ٠

وبينما بحوث العلوم الاجتماعية المتصلة بمسائل السكان ومشكلاتهم يمكن أن تزداد وتمتد الى ميادين متعددة بما يجعلها مفيدة فاننا نود أن نؤكد القيمة

الكامنة للدراسات الدقيقة فى الأسرة داخل مضمون التغير الاجتماعى · ولكننا حين ندعو لمناهج جديدة فى دراسة محددات الخصوبة ، خصوصا من حيث صلتها بالأسرة المتغيرة فى الدول النامية ، فليس لدينا نماذج معدة يمكن أن نقترحها · لقد أجريت بعض البحوث على ضوء الاتجاهات التى ننادى بها ، ونود أن نوجه الانتباه اليها ، حتى نعبر بشكل أوضح عما يجول فى أذهاننا ·

اننا نستطيع أن نتعلم الكثير من علماء الانسان والاجتماع ، الذين أمضوا الوقت الكافى لكى يعايشوا بعمق المجتمعات التى درسوها · والمثل فى ذلك الدراسات العميقة للحالات التى أجراها أوسكار لويس فكشف ببراعة عن القيم والاتجاهات والمعتقدات التى تحدد سلوك الطبقة الدنيا من سكان الحضر والريف فى المكسيك · وعندما كان لويس يقوم ببحثه فانه كان دائما على استعداد لأن يقضى أكثر وقت ممكن فى مجالسة الناس وتبادل الحديث معهم ، وفى مشاركتهم حياتهم ومشكلاتهم · ونجد نوعا مشابها من المشاركة فى الدراسة التى قام بها ارزا فوجل فى احدى الضواحى اليابانية التى ينتمى سكانها للطبقة المتوسطة ، ان هذه الأنواع من الدراسات هى ثمرة ملاحظة ومشاركة صبورتين فى احدى نواحى الحياة ، فاذا ما اتجهت هذه الدراسات الى مسائل تتصل بالأسرة والاخصاب فانها قد تزودنا ببصيرة أكبر مما تزودنا به دراسات « الكاب » وربما تكون أكثر نفعا منها

ويجب أن ينظر الى سلوك الاخصاب على أنه يمثل طريقة من الطرق الكثيرة التى يستجيب بها الناس الى موقفهم الاجتماعى والاقتصادى ، أو بالأحرى الى ادراكهم هذا الموقف · ونتيجة لذلك فان سلوك الانجاب ليس موضوعا يدرس منعزلا عن غيره . بل انه يجب أن يدرس كجزء من عملية تكيف متضمنا مظاهر كثيرة للحياة · وبمعنى آخر نحن بحاجة الى التركيز على مواقف التغير الاجتماعى اذ أنه خلال هذه الموقف فقط يتغير سلوك الاخصاب · اننا بحاجة الى أن نقوم بحصر مبدئى للتغير الاجتماعى داخل المجتمع الذى نقوم بدراسته ، حتى يمكن أن نضع اطارا للاختيار الدقيق للبيئة التى نباشر فيها الدراسات التحليلية الدقيقة · ان مجتمعات البيوت الحقيرة فى الحضر التى تتواجد فى الضواحى المحيطة بالمدن الكبيرة فى العالم النامى . ومجتمعات الطبقة المتوسطة التى يحدث فيها الآن تطور كامل نحو أسلوب الحياة العصرية. والمجتمعات الريفية التى يجرى فيها تغير اجتماعى بسبب الخدمات الاجتماعية التى تقدمها الدول ، وغير ذلك ، هى أنماط من المواقف التى يجب أن تباشر فيها البحوث. وبينما الحقائق الكمية ضرورية للمقارنة على ممر الزمن فان البحوث التى تربط العناصر النوعية يمكن أن تقوم بدور نافع فى تزويد واضعى السياسات بالمعلومات عن أثر برامجهم · ويعتبر بحث لى رينووتر مثلا طيبا لهذا النوع من البحوث ·

وقد عمل رينووتر على كسر حدة ما يصفه « بالقالب المغطى بالكم » القائم فعلا فى دراسات الاخصاب فى الولايات المتحدة الأمريكية · ان بحثه الخاص « والفقراء

ينجبون الأطفال (١) يعالج مسألة أى العوامل الاجتماعية الثقافية تدفع الأمريكيين الذين ينتمون الى الطبقة الدنيا لأن يمارسوا تنظيم الأسرة · وقد استخدم البحث طريقة المقابلات الشخصية العميقة مع ستة وتسعين رجلا وامرأة من العمال ،نوقشـــت أثناءها مسائل تتصل مباشرة بديناميكيات الحياة الزوجية والجنسية فى اطار الزواج· وبذلك استطاع أن يضع السلوك والاتجاهات المتعلقة بمنع الحمل على صعيد واحـد داخل مضمون السلوك والاتجاهات الجنسية ، الذى وضع بدوره داخل مضـمون الطبقة الاجتماعية · وقد أفاد البحث فى تزويد أولئـــك الذين ينشئون ويديرون مراكز وعيادات منظمة للآباء والأمهات بالمعلومات المفيدة ، خصوصـا فيما يتصـل بأى أنواع الوقاية من الحمل التى تهم الأنواع المختلفة من الأزواج وفيمـا يتصل بأى أنماط استراتيجيات الاتصال والتعليم التى يمكن استخدامها استخداما مثمرا، حتى تقرب المعلومات الخاصة بتنظيم الأسرة الى الناس ، الذين على الرغم من أهتمامهم بتحديد أو تنظيم أسرهم كانوا عاجزين عن الافادة من مثل هذه المعلومات · وفى بحث « تنظيم الأسرة » (٢) اتبع الأسلوب نفسه مع عينة أكبر وباهتمام أزيد فى ايجاد الصلة بين النتائج والمسائل النظرية ·

ونجد مثيلا للاتجاه المنهجى لرينووتر فى البحث الذى قام به ج مايون ستايكوس « الأسرة والاخصاب » فى بورتوريكو وقد وصف بحثه بأنه «هجين ، يقع بين عمودى البحث الكمى والنوعى وكان بحثه العميق فى ميدان الاتجاهات يهدف الى دراسةتسبر غور مستويات الدوافع الأكثر عمقا من تلك التى يمكن أن يصل اليها المسح الواسع النطاق ، كما يهدف الى أن يكون مداه أرحب من الدراسات الاكلينيكية ، والى أن يكون أكثر تنظيما فى جمع الحقائق عن الاخصاب ، من الدراسات المجتمعية ·

ومن المؤسـف أن هذا النوع من الأسلوب فى البحث لم يباشر فى البلاد النامية بدرجة كبيرة ·

وعلى الرغم من الدعوة لاتباع الأسلوب المنهجى الذى يسير عليه فى الغالب علماء الانسان الاجتماعيون فلا تزال الحاجة ماسة أيضا الىالاستفادة بما قامت به المدارس الأخرى فى دراسة العلاقات بين الأسرة والاخصاب والتغير الاجتماعى فى الدول النامية · فمثلا عندما تتيسر دراسات الاخصاب فمن الواجب أن يستفاد من نتائجها فى اقامة الفروض التى يمكن أن نبحث فيها بالتفصيل أثناء دراسات الأسر المفردة · وعلى سبيل المثال اذا ما تمخضت الدراسات فى الاخصاب الديموجرافى عن أن الانجاب التفاضلى يتطور بين النساء اللواتى قضين فى التعليم مدة لا تقل عن سبع سنوات ، وأن أولتكن اللواتى لم يتعلمن قط أو أنهين المرحلة الابتدائية يتشابهن فى

---

(١) And the Poor Get Children.

(٢) Family Design.

نمط الاخصاب ، يصبح بالامكان الحصول على عينة محدودة من النساء فى هذه المستويات من التعليم ، وبعد ذلك يمكن اجراء تحليل عميق عن طريق ملاحظة أفراد العينة ، يستفاد منه فى محاولة تفسير الفروق فى الاخصاب التى لوحظت فى المسوح • أو اذا تبين من دراسة تتبعية لمنع الحمل أن نسب المتخلفات مرتفعة بين مجموعات أعمار معينة فيمكن اختيار طوائف من النساء فى مجموعات الأعمار نفسها اللوتى استمررن فى برامج تنظيم الأسرة أو اللوتى تخلفن عنها ، لاجراء دراسات عليهن • ويمكن أيضا اختيار علنيات من نساء متشابهات فى الخصائص الاجتماعية والديموجرافيه من المجتمع المحلى نفسه ، اللواتى يستفدن أو لا يستفدن من المركز المحلى لتنظيم الأسرة ، بعد أن تشخص « الكاب » أو أية دراسات مسحية أخرى أهم المتغيرات التى تؤثر فى ممارسة تنظيم الاسرة •

وأخيرا اذا أريد لنوع البحث الذى نوقش آنفا أن يكون له تاثير فى برنامج سكان الدول النامية الخاص بالنمو السكانى السريع فمن الضرورى أن يشترك فى البحث مختصون بالعلوم الاجتماعية من هذه الدول • ويمكن أن تقوم الدول المتقدمة والمنظمات الدولية بدور هام فى الحث على مثل هذا البحث وتنسيقه • ومع ذلك فيجب أن ينبثق الدافع الرئيسى للبحث من الحاجات التى يستشعرها الباحثون وواضعو السياسات فى الدول النامية •

والخلاصة أن مايمكن أن تقدمه أنواع الدراسات التى نقترحها يتعدى مجرد تطبيق بحث اجتماعى على مشكلة عملية • ونرى أنه يمكن أن نتعلم الكثير من الدراسات التحليلية للأسرة والاخصاب داخل مضمون التغير الاجتماعى • ويمكن أن تضيف مثل هذه الدراسات الى التفهم الجذرى للعمليات الاجتماعية المتصلة بالتطور والتغير الاجتماعى • وبالاضافة الى ذلك يمكن أن يؤدى نوع الطرق المنهجية التى ندعو اليها الى تبصرة اجتماعية ونفسية فى كيفية قيام الأسرة بوظيفتها فى عملية التكيف للمواقف الاجتماعية الجديدة ، أو مجاراتها • ونعتقد أن هذا النوع من المعلومات أمر أساسى لأولئك الذين يرغبون فى أن يؤثروا فى السلوك حتى يحققوا هدفا اجتماعيا معينا مثل التحكم فى النمو السكانى السريع •



مفهوم المؤشرات

استخدم تعبير « المؤشر » على نطاق واسع جدا في المؤلفات الاحصائية ، ولكن لم يكن له تعريف محدد ودقيق . وجرت العادة على أن لاتتجاوز المعاجم النمطية وصف المؤشر بأنه الشيء الذي يشير أو يوضح أو يدل . وهذا التعبير له بوضوح دلالة أوسع من تعبير « الرقم القياسي » (ويقال : الرقم الدليلي) الذي جرى تعريفه بأنه « كمية توضح بما يطرأ عليها من تغيرات التغيرات في الزمان والمكان التي تطرأ على مقدار قابل للقياس المباشر في حد ذاته أو للملاحظة المباشرة في الممارسة » . وبينما يتطابق الرقم القياسي عادة مع شكل محدد (أو مع أشكال بديلة معينة) فان المؤشر ليست له مثل هذه الصياغة ، على الرغم من أنه كثير جدا مايقيس بشكل غير مباشر المقادير غير القابلة للقياس المباشر أو الملاحظة المباشرة ، وعلى الرغم من أنه يعكس عادة أكثر مما يمثل .

وقد كانت للمطبوعات الاحصائية لفترة طويلة سلاسل من المؤشرات الاقتصادية، بالأرقام والرسوم البيانية ، وأخذت مؤخرا تبدي اهتماما جديدا بالمؤشرات الاجتماعية ويكون الاسناد (احالة القارىء) عادة الى المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية . وفي بعض

الكاتب : م . وث . س . راو

أحد مديرى الهيئة المركزية للاحصاء التابعة لحكومة الهند : نيودلهى . وقد عمل مؤخرا مستشارا للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والباسفيك التابعة للولايات المتحدة فى بانجكوك .

المترجم : أحمد فؤاد بلبع

مؤلف ومترجم . له مؤلفات ومترجمات عديدة منها : جذور الثورة الأفريقية . أفريقيا على طريق المستقبل . الاقتصاد السياسى والتنمية : قضايا الاقتصاد السياسى للاشتراكية .

الأحيان يكتفى بوصف السلاسل كمؤشرات احصائية . وقد اقترح منذ بعض الوقت استخدام المؤشرات لقياس مستويات المعيشة . وكانت صاحبة الاقتراح لجنة الخبراء التابعة للامم المتحدة . وقد ميزت اللجنة بين نمط المعيشة ومستوى المعيشة . على اعتبار أن مستوى المعيشة يمثل الظروف الفعلية للحياة . على خلاف نمط المعيشة الذى يمثل تطلعات الى ماينبغى أن يكون أو أفكارا عنه . وحاولت اللجنة وصف مستوى المعيشة فى صورة سلاسل من « المكونات » التى تمثل قيما مقبولة . وأوصت بقياس المكونات المختلفة من زاوية سلاسل من « المؤشرات » .

وناقشت اللجنة طبيعة المؤشرات وأنماطها . ومن بين هذه المؤشرات بعض المؤشرات الجمعية . على حين أن بعضها الآخر مؤشرات وحدية . وبعض مؤشرات مباشرة بدرجة أكبر لظروف فعلية . على حين توجد مؤشرات مباشرة بدرجة أقل للخدمات والمرافق . وبعض مؤشرات ذات سند شخصى . على حين توجد مؤشرات ذات سند جماعى . ومعظم هذه المؤشرات تقيس ماهو موجود . على حين أن قلة منها تعبر عن اتجاهات . وتكون المؤشرات . دون استثناء . فى شكل متوسطات أو نسب أو معدلات أو أرقام قياسية . أو دالات معينة تركيبية بدرجة أكبر للبيانات الأساسية . وقد أصدرت الأمم المتحدة دليلا مؤقتا بعنوان « تعريف وقياس دوليان لمستويات

المعيشة » . استنادا الى تقرير اللجنة ، والى سلسلة المناقشات اللاحقة التى جرت على المستوى الدولى تحت اشراف « الوكالات المتخصصة » ، وكذلك تلك التى جرت بين هذه الوكالات .

وقد جذبت مؤشرات مستويات المعيشة ، التى تصاغ على هذا النحو ، اهتماما كبيرا من جانب المخططين الاجتماعيين ، اذ أن هذه المؤشرات كانت فى حالات كثير مثل تلك التى كانت تستخدم فى صياغة أهداف البرامج الاجتماعية ، وفى تقديم التقدم الاجتماعى على المستوى القومى . وقد بذل معهد « بحوث التطور الاجتماعى » التابع للامم المتحدة مزيدا من الجهد فى دراسة العلاقات بين المؤشرات المختلفة ، وفى فحص تعلق وملاءمة المؤشرات المختلفة لقياس التطور الاجتماعى الاقتصادى وتقويم مجموعة من المؤشرات الجوهرية للغرض المحدد .

وقد كان المكتب الاحصائى التابع للامم المتحدة يعمل طيلة السنوات القليلة الماضية ، بحافز من الاهتمام العام بالاحصاءات الاجتماعية والبحوث الاجتماعية، لتطوير نظام متكامل للاحصاءات الاجتماعية . وقد طرحت وثيقة بعنوان : « نظام احصائيات ديموجرافية اجتماعية بشرية . سلسلة من التصنيفات والمؤشرات الاجتماعية » . فى صياغة غير نهائية لمسودة النظام ، سلسلة من المؤشرات فيما يتعلق بشكل عدد من الأنظمة الفرعية . ومنذ البداية تميز الاعتبارات العامة التى قدمت فى هذا الصدد بين السلاسل الأولية والمشتقة ، فالاولى توصف بأنها بيانات أساسية تجمع من تعدادات السكان والاستقصاءات بالعينة والسجلات الادارية . أما السلاسل المشتقة فهى تلك التى يتم حسابها من البيانات الاولية ، وتكون عادة فى شكل متوسطات ونسب مئوية ونسب عادية وتوقعات للحياة (متوسط الآجال) الخ . ويقال ان «المؤشرات الاجتماعية هى بوجه سلاسل موجزة مشتقة مخصصة لتصوير حالة واتجاهات الظروف الاجتماعية التى تكون ، أو من المحتمل أن تصبح ، موضوعا للنشاط العام أو الاهتمام العام » . وهذه المؤشرات يجب أن « تعطى معلومات الى المدى الذى تتطابق به الظروف القائمة مع أهداف اجتماعية مقبولة بشكل عام ، وبالسرعة التى تقدم بها هذه الخدمات » . ولذلك فانها يجب أن تركز على (أ) الأوجه الرئيسية لرفاهية السكان . (ب) أداء الخدمات الاجتماعية أى فاعليتها وكفايتها ، (جـ) توزيع الرفاهية ، وتوزيع الاستفادة والمزايا المستخلصة من الخدمات الاجتماعية ، على السكان » !! كما يمكن أن تكون مفيدة ، فى وصف حالة الشئون العامة ، واستكشاف الظروف الاجتماعية ، التى تكون فى حاجة الى تصحيح ، وفى وضع الأهداف لهذا الغرض ، وفى التحقق من المنجزات العامة للبرامج والسياسات الاجتماعية » .

ومع ذلك فقد لاحظت مجموعة العمل بشأن الاحصاءات الاجتماعية التى عقدتها اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى أن : الفرق بين مواد البيانات التى يفترض أنها بيانات أولية ، « والمؤشرات الاجتماعية » التى كان يفترض أنها سلاسل موجزة

مشتقة ، كان يتجه فى أغلب الأحيان الى أن يكون طفيفا ، وفى حالات متعددة كانت « مواد البيانات » تتضمن أرقاما مشتقة مثل المتوسطات والنسب ، بل الأرقام القياسية ، على حين كانت « المؤشرات الاجتماعية » تتضمن توزيعات معقدة شديدة التباين ، على نقيض الفهم المشترك لتعبير « المؤشر » بوصفه رقما موجزا واحدا ·

وفى الدورة السابعة عشرة للجنة الاحصائية التى ناقشت « نظام الاحصاءات الديموجرافية والبشرية والاجتماعية » المقترح أحس عدد من الأعضاء أن مفهوم المؤشرات المقترح فى النظام واسع للغاية ، وأن « المؤشرات الاجتماعية يجب النظر اليها على أنها سلاسل مرتبطة بأهداف سياسية نوعية وشواغل اجتماعية نوعية · وهذه الأهداف والشواغل يجب أولا تحديدها ، وأن تستخلص السلاسل منها بدلا من استخلاصها من عناصر النظام » · ومع ذلك فان أعضاء آخرين من اللجنة كانوا يعتقدون أنه « على ضوء التنوع فى القضايا والشواغل الاجتماعية بين الأعضاء فانه من المرغوب فيه تضييق مفهوم المؤشرات الاجتماعية بهذا المعنى ، كما تكون هناك حاجة الى الاحصاءات لاستكشاف القضايا الاجتماعية وتعريفها ، وبناء نماذج للمحاكاة واقترح أنه من أجل تجنب الارتباك والفوضى قد يكون من المرغوب فيه ايجاد تعبير جديد لوصف السلاسل الموجزة للنظام ·

وقد حاول بحث فى « **المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية** » قدمه المكتب الاحصائى التابع للامم المتحدة الى « الاجتماع المشترك للمخططين والاحصائيين » ، الذى نظمته « اللجنة الاقتصادية لآسيا وأفريقيا » ، توسيع مفهوم المؤشرات على أساس أنها : سلاسل موجزة للبيانات فيما يتعلق بالأرصدة والتدفقات مخصصة لقياس جوانب الظروف الاقتصادية والاجتماعية التى تعتبر ذات أهمية بالنسبة للتحليل والقرارات السياسية · وكثير من المؤشرات تعد سلاسل بسيطة يتم التعبير عنها فى تعبيرات مطلقة أو نسب معينة أو متوسطات أو نسب عادية · وهناك سلاسل أخرى تعد مقاييس أكثر تعقدا أو تركيبا ذات طابع تحليلى ·

ان المؤشرات المرتبطة بالأرصدة تعتبر سلاسل أولية أو توزيعات بالنسبة المئوية · ومع ذلك فان المؤشرات المرتبطة بالتدفقات تكون فى أغلب الاحوال فى طبيعة النسب أو المتوسطات أو المقاييس التركيبية . ولكنها تتضمن أيضا بضع سلاسل أولية · وقد لاحظ الاجتماع فى تعليقه على البحث أن : تعبير « المؤشر » كان يستخدم عادة فى الدوائر الاحصائية فيما يتعلق بالارقام المشتقة مثل المتوسطات والنسب والارقام القياسية وغيرها من الدالات التركيبية · كما أن استخدام السلاسل الاحصائية الأولية وتوزيعاتها بوساطة سمة مميزة أو أكثر ، كما هو مقترح فى قائمة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ، تؤدى حتما الى الغاء الخط الفاصل بين المؤشرات والاحصاءات الأساسية · وعلاوة على ذلك يجب أن تكون المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ذات دلالة جارية ، وينبغى أن تشير الى اتجاهات جارية . وأن تكون قابلة للاستخدام بالنسبة للتحليل الجارى وتقويم التقدم وتحديد السياسات ·

واقترح الاجتمـــاع أيضا أنه اذا كان يجب تطوير قائمة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للاستخدام الجارى فمن الأفضل أن تكون سلسلة موجزة نسبيا ومحددة بدقة لمؤشرات رئيسية ذات دلالة جارية ، مخصصة لقياس آثار سياســات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخططها وبرامجها ٠

وفى أحدث وثيقة بشأن النظام المقترح للاحصاءات الاجتماعية ، بعنوان « صوب نظام للاحصائيات الاجتماعية والديموجرافية » وتوصف بأنها صورة تمهيدية لتقرير تقنى شـــامل يجب نشره على وجه السرعة ، ظهر اتجـاه جديد فى وصف المؤشرات الاجتماعية ٠ ودون محـــاولة التعريف الدقيق للتعبير ، فقد وصـــفت المؤشرات الاجتماعية بأنها : تقوم على المشاهدات ، وتكون كمية عادة ، تقول لنا شيئا عن جانب من جوانب الحياة الاجتماعية يكون محل اهتمامنا ، أو عن تغيرات تحدث فيها ٠ ومثل هذه المعلومات يمكن أن تكون موضوعية بمعنى أنها تفيد فى توضيح ماهية الموقف أو الكيفية التى يتغير بها ، أو يمكن ان تكون ذاتية بمعنى أنها تفيد فى توضيح كيف تنظر الجماعة بوجه عام ، أو مختلف المجموعات المكونة ، الى الموقف الموضوعى أو الى التغيرات التى تطرأ عليه ٠

ويضيف البحث قائلا فى ايجازه للمعايير الخاصة بتعريف المؤشرات الاجتماعية : ان المؤشرات الاجتماعية ترتبط بمجال ما من الشواغل الاجتماعية ، ويمكن أن تخدم أغراض حب الاستطلاع أو الفهم أو الفعل ٠ وهى يمكن أن تتخذ شكل سلاسل بسيطة للبيانات ، كما يمكن أن تكون سلاسل تركيبية يتم الحصول عليها عن طريق تطبيق قدر متفاوت من معالجة سلاسل البيانات ٠ وفى أى وقت خاص قد لا يكون من الممكن بناء كل المؤشرات التى يمكن أن تكون مرغوبا فيها ، ومثل هذا التحديد يجب أن يقر فى الأذهان ٠ ان المؤشرات الاجتماعية تشكل مجموعة فرعية من سلاسل البيانات والتراكيب التى تكون متاحة فعلا أو متاحة احتمالا ، وهكذا لا يتم تمييزها عن احصاءات الأخرى الا بملاءمتها وتعلقها بأحد الأغراض المذكورة ٠

وهكذا كان التـــاريخ الحديث لتطور المؤشرات الاقتصـــادية والاجتماعية أو الاجتماعية الاقتصادية على المستوى الدولى انما هو تاريخ المواقف المتبدلة والتعاريف المتغيرة ٠ ولم تظهر بعد أية خطوط توجيهية صارمة ، فيما يتعلق بمفهوم المؤشرات ونطاقها وطبيعتها ، يجب تطويرها لمواجهة احتياجات التخطيط وصياغة الســياسة وتقويم التقدم ٠ ومع ذلك فانه على المستوى الاقليمى وافق مؤتمر الآسيويين « مؤخرا على مجموعة غير نهائية لمؤشرات التطور الاجتماعى » ٠ وقد نوقشت المؤشرات ، التى صيغت وفقا لتوصيات مجموعة العمل بشأن الاحصاءات الاجتماعية التى عقدتها اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى فى عام ١٩٧١ ، فى اجتماعين بين الوكالات على المستوى الاقليمى ، وفى دورتين (الحادية عشرة والثانية عشرة) لمؤتمر الاحصائيين الآسيويين ، وفى المؤتمر الثانى للجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى بشـــأن

التطور الاجتماعى ٠ وقد أكد الموجز الصادر عن أعمال الاجتماع (والثـــانى) بين الوكالات على المستوى الاقليمى ، وفى دورتين (الحادية عشرة والثانية عشرة) لمؤتمر الاحصائيين الآسيويين ، وفى المؤتمر الثانى للجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى بشأن التطور الاجتماعى ٠ وقد أكد الموجز الصادر عن أعمال الاجتماع (الثانى) بين الوكالات ، الذى قدم للدورة الثانية عشرة لمؤتمر الاحصائيين الآسيويين ، ما يلى :

ان النظام العام للاحصاءات الاجتماعية بينما يمكن أن يتضمن مجموعة منوعة واسعة من المؤشرات الاجتماعية فان المؤشرات المقترحة للتطور الاجتماعى يجب أن تكون موجهة نحو التطور ومرتبطة بالأهداف الرئيسية للتطور الاجتماعى ٠ ومثل هذه الأهداف قد تتضمن فى بعض الأحيان تغيرات بنائية (هيكلية) تكون المؤشرات البنائية فيها ذات تعلق بالموضوع ٠ فاذا كانت الأهداف تتضمن تغيرات فى تدفقات معينة فان مؤشرات التدفق تكون ضرورية ٠ وفى حالة الخدمات الاجتماعية فان التقدم يمكن قياسه من زاوية المنافع المستخلصة ، أو من الأفضل من زاوية تأثير الخدمة على السكان المستفيدين ٠ واذا كانت البيانات المتعلقة بالمنافع المستخلصة غير متاحة فان التقدم يمكن قياسه من زاوية مؤشرات المخرجات ٠ وحتى اذا كانت البيانات الخاصة بالمخرجات غير متاحة فان مؤشرات المدخلات يمكن استخدامها ٠

ما المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية ؟

بينما تشير المناقشة السابقة بوجه عام الى المؤشرات الاقتصادية أو الاجتماعية معا فان مفهوم المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية يظل غامضا ومبهما ٠ ومن الناحية الحرفية فان تعبير «الاجتماعية الاقتصادية» يعنى أنها متعلقة بعلم الاقتصاد الاجتماعى، أو أن لها طابعا أو وجها اجتماعيا واقتصاديا فى آن واحد ، أو تتضمن كلا من العوامل الاجتماعية والاقتصادية ٠ وهكذا فان المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية يمكن تفسيرها بأنها حالات الخط الفاصل بين المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية . وبأنها المؤشرات التى يمكن اعتبارها اجتماعية واقتصادية فى آن واحد ٠ ومن زاوية التفسير الصارم فان نطاق مثل هذه المؤشرات يمكن فى الحقيقة تصنيفه وقصره على جوانب العمالة . والبطالة ، والأجور ، وظروف العمل . ودخول الأسرة المعيشة ونفقاتها . والمدخرات والمديونية ، وتوزيع الثروة ، وأثمان السلع الاستهلاكية . الخ ٠ ومع ذلك فانه لما كان للظواهر الاجتماعية تعقيدات اقتصـادية . بقدر ما تتشـابك الجوانب الاجتمـاعية والاقتصادية للتنمية . فان كل الاحصاءات الاجتماعية ، التى تدع جانبا الاحصاءات الاقتصادية البحتة التى تتناول انتاج السلع والخدمات وتوفيرها وتوزيعها . والمعاملات المالية ، والحكومة ، يشار اليها فى بعض الأحيان أنها احصاءات اجتماعية اقتصادية ٠ وهى تتضمن احصاءات متعلقة بالسكان ذوى النشاط الاقتصـــادى (المتكسبين) ٠ والتعليم والخدمات التعليمية . والصحة والخدمات الصحية ، ووقت الفراغ والخدمات الثقافية ، والاسكان والبيئة الطبيعية ، ودخل الأسرة ونفقاتها . والضمان الاجتماعى

وخدمات الرفاهية ، والنظام العام والأمن العام ، الخ • وبهذه المعنى الأوسع سيستخدم تعبير المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية فيما سيأتى من هذا البحث •

المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية المستخدمة فى تخطيط التنمية دراسة حالة الهند •

لقد استكملت الهند حتى الآن أربع خطط خمسية ، وشرعت فى وضع الخطة الخمسية الخامسة • وكان استخدام الاحصاءات فى صياغة الخطة يختلف الى حد ما من حيث النطاق والشكل من خطة لأخرى حسب مدى توافر الاحصاءات الضرورية ، والمناهج المتبعة فى تحديد وقياس الاحتياجات والمتطلبات والأهداف • وتوفر الخطط أيضا بعض المعلومات بشأن التقدم الذى تحقق فى الماضى ، ولكن الاحصاءات المستخدمة لقياس التقدم تختلف فى نطاقها • ويمكن القول بوجه عام أنه قد تحققت استفادة أفضل من الاحصاءات فى صياغة البرامج ، وتحديد الأهداف ، وقياس التقدم فيما يتعلق بالجوانب الاجتماعية ، وذلك لأنه من المفترض أن البيانات الاجتماعية المتاحة فى البلاد ليست فى شمول البيانات الاقتصادية ودقتها وحداثتها • وعلاوة ذلك ربما كانت الجوانب الاقتصادية أكثر قابلية للقياس الأكثر دقة من الجوانب الاجتماعية• ومع ذلك فان قدرا كبيرا من الاحصاءات كان يستخدم بوضوح فى دراسة الموقف الاجتماعى الاقتصادى ، وتقويم التقدم ، وصياغة برامج التنمية ، ولكن الاحصاءات المستخدمة لا تجد جميعها مكانا فى عرض الخطة • ونقدم فيما سيأتى سردا موجزا للاحصاءات والمؤشرات الاجتماعية الاقتصادية المستخدمة فى مسودة الخطة الخمسية الخامسة •

لقد استرعيت الانظار منذ البداية ، عند مناقشة منظور الخطة ، لحجم السكان وتوزيعهم العمرى والنوعى ، وتقسيمهم الى حضريين وريفيين • وقد وضع اسقاط لعدد السكان (اسقاط ديموجرافى) ، جنبا الى جنب مع توزيعهم العمرى والنوعى وتقسيمهم الى حضريين وريفيين ، لمدة خمس عشرة سنة على أساس افتراضات تتضمن انخفاضا فى المعدل العام للخصوبة ، وتحسنا فى توقع الحياة (الأجل المتوقع) عند الميلاد • كما أشير الى الهبوط المتوقع فى معدل النمـــو ، جنبا الى جنب مع المعدلين المقابلين للمواليد والوفيات • ووضع أيضا اسقاط لقوة العمل ، جنبا الى جنب مع توزيعها العمرى والنوعى وتقسيمها الى عمال حضريين وعمال ريفيين •

ومن بين الأهداف الأساسية للخطة الخمسية الخامسة القضاء على الفقر والحد من مظاهر التفاوت الاجتماعى • وعند صياغة الخطة تم تعريف خط الفقر من زاوية المستوى الأدنى للاستهلاك ، كما وضع تقدير تقريبى لنسبة الســـكان أدنى خط الفقر • وتم التحقق من نصيب الثلاثين فى المئة الأكثر فقرا من السكان فى الاستهلاك الخاص ، ورسمت معالم التحسين اللازم لرفع الاستهلاك بالنسبة للفرد فى هـذه

الشريحة (شريحة الثلاثين فى المئة الدنيا) الى المستوى الأدنى بحلول نهاية فترة الخطة . وعند اعداد نموذج النمو ووفق على خفض فى معامل التفاوت الاجتماعى من المستوى القائم الى المستوى المتسق مع الزيادة المسلم بها فى مستوى استهلاك الثلاثين فى المئة الدنيا من السكان .

وقد جاءت برامج التنمية الاجتماعية فى الخطة بالعناوين الخمسة الرئيسية : (أ) الصحة ، ورفاهية الأسرة ، والتغذية . (ب) التنمية الحضرية ، والاسكان ، وامدادات المياه . (جـ) التعليم . (د) العمالة ، والقوة البشرية ، ورفاهية العمال (هـ) تنمية الطبقات المتأخرة والرفاهية الاجتماعية . والى هذه العناوين الخمسة يمكن أن نضيف عنوانين اضافيين آخرين هما : (و) تعاون الجماعة وتطورها ، بما فى ذلك البرامج الاجتماعية للتنمية الريفية ، (ى) المناطق المتأخرة والمناطق الخاصة . بما فى ذلك المناطق الجبلية والقبلية . والبرامج تحت العناوين السابقة موجهة بدرجة كبيرة نحو الزراعة ، على حين أن البرامج المدرجة تحت العنوانين الأخيرين لها طبيعة التنمية المحلية لمناطق نوعية .

وتتضمن الاحصاءات المستخدمة فى صياغة البرامج الصحية البيانات الأساسية بشأن الخدمات الصحية مثل المستشفيات وأسرة المستشفيات ، والمراكز والمراكز الفرعية الصحية الأولية . والتسهيلات التى يتم توفيرها للقضاء على مختلف الأمراض القابلة للانتشار (المعدية) وتقديرات السكان الذين تغطيهم مثل هذه التسهيلات . والذين يعانون أو يتعرضون لمخاطر أمراض معينة . ومن بين المؤشرات المستخدمة توقع الحياة عند الميلاد ، والمعدل العام للوفيات ومعدل وفيات الرضع ، وعدد أسرة المستشفيات والأطباء بالنسبة لكل ألف من السكان ، والنسبتين المئويتين لأسرة المستشفيات والأطباء فى المناطق الريفية .

أما الاحصاءات المستخدمة لصياغة برامج صحة الأمهات والأطفال فتتضمن بيانات بشأن تحصين (تطعيم) الرضع والأطفال قبل سن التعليم والأمهات الحوامل، والوقاية من الأنيميا الغذائية بين الأمهات والأطفال . تتضمن البيانات المستخدمة لصياغة برامج التغذية عدد المستفيدين بمقتضى برامج التغذية الاضافية وبرامج وجبات منتصف النهار التى تقدم لأطفال المدارس .

وبالنسبة لتخطيط الأسرة تتضمن الاحصاءات المستخدمة البيانات الأساسية بشأن التسهيلات التى يتم توفيرها ، مثل مكاتب تخطيط (تنظيم) الأسرة والمراكز والمراكز الفرعية الخاصة به ، والأسرة والوسائل المتاحة للتعقيم ، والانتاج المحلى من وسائل منع الحمل ، وأفراد المهن الطبية وشبه الطبية العاملين فى البرنامج ، والعمليات التى تجرى للتعقيم وتركيب اللوالب . والمستخدمات لوسائل منع الحمل التقليدية . والعدد التجميعى للأسر التى تخضع لبرامج تنظيم الأسرة .

وفيما يتعلق بالتنمية الحضرية والاسكان وامدادات المياه تتضمن الاحصاءات المستخدمة فى الخطة بيانات أساسية بشأن عدد المدن التى يزيد عدد سكانها على مائة ألف نسمة ومجموع الوحدات السكنية ، ونقص المساكن فى كل من المناطق الحضرية والريفية ، والمدن التى تغطيها برامج تحسين البيئة فى الأحياء الفقيرة ، وسكان الأحياء الفقيرة الذين تغطيهم هذه البرامج ، والأسر المعيشية المعدمة التى تزود بمواقع سكنية ، والقرى التى تزود بمياه الشرب النقية ، والقرى المحرومة من أية موارد للمياه وسكان هذه القرى . ومن بين المؤشرات المستخدمة معدل نمو سكان الحضر ، ومعدل نمو سكان المدن التى يزيد عدد سكانها على مئة ألف نسمة ، والنسبة المئوية لسكان الحضر الذين لديهم مياه نقية تدفع فى الأنابيب وتسهيلات للصرف الصحى (المجارى) .

أما البيانات الأساسية المستخدمة فى التخطيط التعليمى فتعنى أساسا بالتلاميذ والطلبة المقيدين على المستويات الابتدائى والمتوسط والثانوى والجامعى . ومن بين المؤشرات المستخدمة نسب القيد فيما يتعلق بأعداد المقيدين فى المستويين الابتدائى والمتوسط من فئتى العمر المقابلتين ٦ ــ ١١ ، ١١ ــ ١٤ على التوالى ، ونسبة البنات فى العدد الكلى للمقيدين عند كل مستوى . وفيما يتعلق بالتعليم التقنى (الفنى) فقد استخدمت أيضا بعض البيانات الخاصة بعدد الكليات الهندسية ومعاهد التعليم الفنى (التقنى) المنوع ، وقدرتها على استيعاب الطلاب .

والاحصاءات المستخدمة فى القسم الخاص بالعمالة والقوة البشرية ورفاهية العمال تعنى فى الأغلب بتخطيط القوة البشرية . والبيانات المستخدمة فى هذا الصدد ترتبط أساسا بعرض وطلب العلماء الزراعيين ، والمهندسين ، والحرفيين ، وأفراد المهن الطبية وشبه الطبية ، وغيرهم من العلماء ، والمعلمين ، والاداريين . وهى تتضمن بوجه خاص أرصدة مقدرة للقوة البشرية فى فئات نوعية ، وعدد المؤسسات ذات التعلق وطاقاتها على استيعاب الطلبة ، واعداد المقبولين فيها والمتخرجين منها ، والزيادات المتوقعة فى المتخرجين نتيجة للتوسع فى التسهيلات التى تقدمها المؤسسات ومعدلات الانقراض ، وتقديرات الطلب المتوقع . وتستند هذه الأخيرة على معايير معينة ، مثل نسب الأطباء الى السكان ، ونسب المعلمين الى التلاميذ والتدريبات التى تجرى لتلبية حاجة النطاق والاطار المقترحين للتنمية الاقتصادية من العلماء الزراعيين والمهندسين والحرفيين والعلماء الأخرين والاداريين .

ولم تجر أية تقديرات لمدى البطالة والعمالة الجزئية والجيل المتوقع من فرص العمالة مثلما كانت عليه الحال فى الخطط السابقة ، وذلك بسبب عدم ملاءمة اطار المفاهيم وقصور البيانات المتاحة . ومع ذلك استخدمت بعض البيانات بشأن خدمات العمالة التى تم توفيرها والوظائف التى تم شغلها .

وفيما يتعلق برفاهية العمل فان البيانات الوحيدة المستخدمة خاصة بالتغطية النقدية

لمخطط الدولة لتأمين المستخدمين • كما ذكرت بيانات مماثلة بشأن التغطية النقدية للصناديق الاحتياطية وصناديق رفاهية العمل • ومن بين الأهداف الدقيقة المشار اليها عدد العمال والمعلمين الذين ينبغي تدريبهم بمقتضى برنامج تدريب العمال •

ومن أجل تطوير الطبقات المتأخرة فان الاحصاءات المستخدمة أساسا تتعلق بقيد أطفال الطبقة المتأخرة في المدارس . والمنح الدراسية والرواتب المقدمة . وأعداد معاهد البحوث القبلية والمجمعات السكنية القبلية •

وفيما يتعلق بالرفاهية الاجتماعية فان الاحصاءات المستخدمة هي في أغلبها متعلقة بالعمليات ، وتتضمن عدد المؤسسات التطوعية التي تزود بالمنح المالية أو غيرها من أشكال المساعدة ، وعدد المشروعات السارية لرفاهية الأسرة والطفولة ، وعدد المعاهد القومية ، والمكاتب الخاصة بتشغيل المعوقين ، والمنح الدراسية للأطفال المعوقين بدنيا ، والأطفال والأمهات الذين يشملهم مخطط التغذية الخاصة للمناطق الحضرية والقبلية والمناطق التي تصاب بالقحط ، والأطفال الذين يشملهم برنامج التغذية الذي يتم تنظيمهمن خلال مراكز الأطفال . وعدد دورات (كورسات) التعليم المركزة للنساء البالغات •

مؤشرات لقياس التباينات الاقليمية

ان المؤشر الأساسي لقياس التباينات الاقليمية في التطور هو دخل الفرد الذي يجرى تقديره على مستوى الدولة • أما على مستوى القسم ، حيث لا تتاح مثل هذه التقديرات ، فقد اقترح استخدام تقديرات دخل الفرد المتحقق في القطاعات المنتجة للسلع ودخل الفرد من وظيفته •

وقد أوصى باستخدام سلاسل أكثر تفصيلا لخمسة عشر مؤشرا لمطابقة الأقسام المتأخرة في داخل كل ولاية بهدف تكريس اهتمام خاص لتطوير مثل هذه المناطق • وهي تتضمن الى جانب المناطق الصحراوية . والمناطق التي تصاب بالقحط على نحو مزمن ، والمناطق الجبلية (بما في ذلك مناطق الحدود) . والمناطق ذات التركيز العالي من السكان القبليين . المناطق ذات الكثافة السكانية العالية والمستويات المنخفضة للدخل والعمالة والمعيشة •

والمؤشرات المستخدمة لتحديد الفئة الأخيرة هي :

١ ـ المجموع الكلي للسكان . والكثافة السكانية •

٢ ـ عدد العمال المشتغلين بالزراعة . بما في ذلك الكادحون الزارعون . ونسبتهم المئوية الى المجموع الكلي للعمال •

٣ ـ المساحة القابلة للزراعة بالنسبة للعامل الزراعى .

٤ ـ المساحة الصافية المنزرعة بالنسبة للعامل الزراعى .

٥ ـ النسبة المئوية للمساحة الاجمالية المروية الى المساحة الصافية المنزرعة.

٦ ـ النسبة المئوية للمساحة التى تزرع أكثر من مرة الى المساحة الصافية المنزرعة .

٧ ـ القيمة الاجمالية للناتج الزراعى بالنسبة للفرد من سكان الريف .

٨ ـ عدد المنشآت (الصناعة التحويلية والصيانة) التى تستخدم الكهرباء :
(أ) العدد الكلى ، (ب) المنشآت المنزلية (جـ) المنشآت غير المنزلية .

٩ ـ عدد العمال ـ بالنسبة لكل ألف من السكان ، المستخدمين فى المصانع المسجلة .

١٠ـ أطوال الطرق المرصوفة (أ) بالنسبة لكل ألف ميل مربع (ب) بالنسبة لكل مئة ألف ميل من السكان .

١١ ـ عدد سيارات النقل التجارى المسجلة .

١٢ ـ النسبة المئوية للسكان الذين يعرفون القراءة والكتابة : (أ) الذكور ، (ب) الاناث .

١٣ ـ النسبة المئوية للصبيان والبنات الذين يذهبون للمدارس فى فئة العمر.
(أ) ٦ ـ ١١ ، (ب) ١١ ـ ١٤ .

١٤ ـ عدد الاماكن المخصصة للتدريب المهنى بالنسبة لكل مليون من السكان :
(أ) الحرفيين ، (ب) مستوى الدبلومات .

١٥ ـ عدد أسرة المستشفيات بالنسبة لكل مئة ألف من السكان .

أما الأقسام المتأخرة فكان يجب تحديدها عن طريق تصنيف الأقسام فى ترتيب تنازلى فيما يتعلق بكل من المؤشرات (فيما عدا المؤشرات الأربعة الأولى) . ومع ذلك لم يتم تطوير أى منهج موضوعى للتحديد الاستثنائى لحالة قسم ما على أساس المؤشرات السالفة الذكر ، وقد ترك للولاية المعنية تحديد الأقسام الأكثر تأخرا .

ومن أجل أغراض التخطيط المتعدد المستويات تم تطوير سلسلة أوسع من واحد وثلاثين مؤشرا من أجل التجميع والتصنيف المؤقتين على مستوى القسم . وتتضمن هذه المؤشرات خمسة عشر مؤشرا للسكان ، وخمسة مؤشرات زراعية ، وثلاثة مؤشرات تتعلق بالبنيان السفلى (مثل أطوال الطرق ، والكهربة) ، وثمانية مؤشرات تتعلق بالمصارف والائتمان . أما مؤشرات السكان فهى بوجه خاص :

١ ـ النسبة المئوية لأفراد الطوائف المسجلة ·

٢ ـ النسبة المئوية لأفراد القبائل المسجلة ·

٣ ـ النسبة المئوية للسكان العاملين ·

٤ ـ النسبة المئوية للزارعين الى المجموع الكلي للسكان العاملين ·

٥ ـ النسبة المئوية للكادحين الزراعيين الى المجموع الكلي للسكان العاملين ·

٦ ـ النسبة المئوية للعمال الزراعيين الى المجموع الكلي للسكان العاملين ·

٧ ـ النسبة المئوية لسكان الحضر ·

٨ ـ النسبة المئوية لمن يعرفون القراءة والكتابة الى المجموع الكلي للسكان العاملين ·

٩ ـ المجموع الكلي للسكان بالنسبة للكيلو متر المربع ·

١٠ ـ السكان الحضريون بالنسبة للكيلو متر المربع ·

١١ ـ السكان العاملون بالنسبة للكيلو متر المربع ·

١٢ ـ السكان العاملون الحضريون بالنسبة للكيلو متر المربع من المساحه الحضرية ·

١٣ ـ السكان فى كل فئة من المدن كنسبة مئوية من المجموع الكلي لسكان الحضر ·

١٤ ـ النسبة المئوية لمن يعرفون القراءة والكتابة من سكان الحضر الى المجموع الكلي لسكان الحضر ·

١٥ ـ النسبة المئوية للسكان العاملين بالحضر الى المجموع الكلي للسكان العاملين ·

ولهذه المؤشرات غرض أوسع من المجموعة السابقة . وهى توفر لمحة اجتماعية اقتصادية للقسم لتكون بمثابة معلومات خلفية لصياغة برامج التنمية على مستوى القسم ·

وقد كانت بعض الولايات تقوم على مسئوليتها بتجميع ونشر سلاسل أكثر شمولا لمؤشرات على مستوى القسم · فولاية ماديا براديش ، على سبيل المثال ، تدرج فى نشرتها بعنوان المؤشرات الاقتصادية لقطاعات ماديا برادبش سلسلة من اثنين وأربعين مؤشرا مخصصة لتقديم ، صورة مقارنة لسرعة التنمية وتقدمها واطارها ، فى الأقسام المختلفة · وهى تغطى السكان ، والقوة العاملة ، والزراعة . والصناعة، والكهرباء ، والصحة ، والطرق ، والاحصاءات الحيوية والتعليم · ويمكن تصنيف ثلاثة وعشرين مؤشرا من هذه المؤشرات على أنها اجتماعية اقتصادية . وهى :

١ ـ الكثافة السكانية .

٢ ـ متوسط معدل نمو السكان كل عشر سنوات .

٣ ـ النسبة المئوية لسكان الريف الى المجموع الكلى للسكان .

٤ ـ عدد الاناث بالنسبة لكل ألف ذكر .

٥ ـ النسبة المئوية للطوائف المسجلة الى المجموع الكلى للسكان .

٦ ـ النسبة المئوية للقبائل المسجلة الى المجموع الكلى للسكان .

٧ ـ عدد الأسر المعيشية بالنسبة لكل مئة وحدة سكنية مشغولة .

٧ ـ عدد الأسر المعيشية بالنسبة لكل وحدة سكنية مشغولة .

٨ ـ متوسط حجم الأسرة المعيشية .

٩ ـ النسبة المئوية للزارعين الى المجموع الكلى للعمال .

١٠ ـ النسبة المئوية للزراعيين الى المجموع الكلى للعمال .

١١ ـ النسبة المئوية للكادحين الزراعيين الى المجموع الكلى للعمال .

١٢ ـ النسبة المئوية للعاملات الى المجموع الكلى للعمال .

١٣ ـ النسبة المئوية للعمال الآخرين الى المجموع الكلى للعمال .

١٤ ـ متوسط معدلات الأجر اليومى للكادحين الزراعيين .

١٥ ـ المستشفيات والمستوصفات الألوباثية الحكومية بالنسبة لكل مئة الف من السكان .

١٦ـ الأسرة فى المستشفيات والمستوصفات الألوبائية الحكومية بالنسبة لكل مئة ألف من السكان .

١٧ ـ المستشفيات والمستوصفات الحكومية للعـــلاج « الأيورفيديك » والمثلى و « الأونانى » بالنسبة لكل مئة ألف من السكان .

١٨ـ الأسرة فى المستشفيات والمستوصفات الحكومية للعلاج الأيورفيديكوالمثلى والاونانى بالنسبة لكل مئة ألف من السكان .

١٩ ـ معدل المواليد .

٢٠ ـ معدل الوفيات .

٢١ ـمعدل وفيات الرضع .

٢٢ ـ النسبة المئوية لمن يعرفون القراءة والكتابة .

٢٣ـ النسبة المئوية للاطفال الذين يذهبون للمدارس الى فئة العمر المقابلة من السكان .

يمكن أن نرى مما سبق أن مجموعة منوعة من المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية قد استخدمت في الهند في صياغة الخطط والبرامج ، وفي تقويم التقدم • وقد استخدمت بعض المؤشرات أيضا للتعريف على المناطق المتأخرة وقياس التباينات الاقليمية • ومع ذلك فان اختيار المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية كان مقيدا الى حد كبير بمدى توافر البيانات اللازمة وبدرجة الوثوق فيها • ففي بعض الحالات . كالعمالة على سبيل المثال ، كان يجرى تجنب المؤشرات الاحصائية عن عمد بسبب مشكلات معينة متعلقة بالمفاهيم ، على حين أنه في حالات أخرى . كرفاهية العمال على سبيل المثال ، كان من الواضح أن المعالجة الاحصائية لا تعتبر جوهرية • وعلى وجه الاجمال كانت الحاجة تتطلب بوضوح محاولة منتظمة للتحقق من المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية اللازمة للتخطيط وتقويم التقدم والعمل على تطويرها •

اختيار المؤشرات الاجتماعية ـ الاقتصادية

ان للمؤشرات الاقتصادية غرضين رئيسيين لاستخدامها في تخطيط التنمية ، أولهما أنها تساعد على بلورة أهداف تخطيط التنمية من زاوية الأغراض ، ثانيهما أنها تساعد في قياس التقدم الذي تحقق في اتجاه الأهداف بالنسبة للغرض المحدد وهي الى مدى محدود تكون أيضا بمثابة متغيرات نقدية في بناء نماذج التنمية ومع ذلك فان الغرضين الرئيسيين هما على وجه العموم اللذان يحددان نطاق المؤشرات ، ومن المفهوم أن المؤشرات النقدية التي يجب أن تتضمنها نماذج التنمية يمكن اختيارها من بين المجموعة الأوسع •

ان بعض المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية يمكن أيضا أن تكون بمثابة مجموعة منوعة من الأغراض الأخرى . مثل تحليل الوضع الاجتماعي . وصياغة السياسات الاجتماعية . وادارة الخدمات الاجتماعية . وربما أمكن ايجاد استخدامات ممكنة لأى مؤشر اجتماعي اقتصادي يمكن التفكير فيه • ومع ذلك فانه عند تحديد مجموعة مؤشرات لاستخدامها في تخطيط التنمية فربما لن يتطلب الأمر أن توضع في الاعتبار سوى تلك المؤشرات القادرة على مثل هذا الاستخدام الوثيقة الارتباط بأهداف التنمية المنصوص عليها في التخطيط • ان المؤشرات يجب أن تكون بحيث تعكس التغيرات فيها عبر الزمان آثار تخطيط التنمية : المباشرة منها وغير المباشرة •

ان نطاق المؤشرات يجب تحديده من زاوية نطاق تخطيط التنمية • وقد يكون من العقيم التقاط مؤشرات لجوانب اجتماعية لا تكون خاضعة لعملية التخطيط • وهكذا قد لا نكون في حاجة الى أن نضع في الاعتبار مؤشرات التغيرات الاجتماعية التي يمكن اعتبارها مرغوبا فيها ولم تجد حافزا فعالا من خلال تخطيط التنمية . مثل العلاقات بين الكوميونات أو الطوائف •

ان المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية يمكن تصنيفها بوجه عام على النحو التالى : (أ) المؤشرات المتعلقة بأعضاء المجتمع المختلفين أو بالمجموعات ذات الأعضاء مثل الأسر المعيشية ، (ب) المؤشرات المتعلقة بالخدمات الاجتماعية ، مثل المؤسسات التى توفر الخدمات للمجتمع . وفى حالة الأفراد والأسر المعيشية فانها يمكن أن تشير الى الأعداد . والى سماتهم المميزة ، وأنشطتهم ومكتسباتهم وظروف معيشتهم وحياتهم . وفى حالة الخدمات الاجتماعية يمكن أن تشير الى حجم الخدمات وقيمتها ، والى المدخلات والمخرجات ، والمزايا التى يحصل عليها السكان ، وتأثير الخدمات على السكان المستفيدين . ان نظاما كاملا للمؤشرات يمكن أن يتضمن جميع أنماط المؤشرات . ولكن اذا كان يتعين الاختيار من بينها فان على المرء أن يختار المؤشرات الرئيسية ، التى تعكس بفعالية شديدة أهداف التنمية ، والتقدم الذى تحقق فى اتجاه هذه الأهداف . وبوجه خاص عند اختيار المؤشرات المتعلقة بالخدمات الاجتماعية يجب أن تكون الأفضلية من نصيب المؤشرات التى تصور تأثير الخدمة على السكان المستفيدين ، واذا لم يكن مثل هذا المؤشر متاحا فان الأفضلية يجب أن تكون للمؤشر الذى يصور المزايا المستخلصة . واذا كان ذلك غير متاح فان مؤشرات المدخلات والمخرجات تكون أكثر فائدة لأغراض الادارة . ولكن اذا كان التحسن فى كفاية الخدمة يعد هو نفسه أحد أهداف التنمية فان المؤشر المتعلق بالمدخلات والمخرجات يمكن أن يكون مفيدا .

ان المؤشرات يجب أن تكون فى شكل أرقام موجزة مشتقة مثل المتوسطات والمعدلات والنسب والأرقام القياسية والدالات التركيبية الاخرى . تعكس العلاقة بين الظاهرة المقيسة والوضع أو الخلفية التى تحدث فيها . ويجب أن يضع المرء خطا فاصلا بين المؤشرات والمقاييس الأساسية . ان المقياس الاساسى لايشير الى الشىء الكثير . فالاحصاء السكانى لبلد ما عند فترة زمنية معينة ، على سبيل المثال ، لايقدم كثيرا للمرء غير الملم بالحقائق المرتبطة الاخرى . فاذا كان لابد أن يشير الى الكثافة السكانية للبلد المعطى ، فانه يجب أن يكون مرتبطا بالمساحة . واذا كان لابد أن يشير الى نمو السكان فانه يجب أن يكون مرتبطا بمقياس مماثل لتاريخ سابق . واذا كان لابد أن يشير الى حجم البلد بالنسبة للبلاد الاخرى فانه يجب أن يكون مرتبطا بمقاييس مماثلة للبلاد الاخرى . ومن الناحية الاخرى فان رقما مشتقا ، مثل كثافة السكان ، أو معدل نمو السكان ، أو مرتبة البلد بين بلاد العالم أو بلاد قارة ما من زاوية السكان، يشير الى شىء ما . ان استخدام مقياس أساسى كمؤشر لا يكون له معنى الا عندما يقدم كجزء من سلسلة زمنية ، أو كجزء من سلسلة أرقام قابلة للمقارنة أو مرتبطة ، وفى هذه الحالة تترك العلاقة كى يستخلصها القارىء دون أن يشار اليها صراحة .

ومن الواضح أنه لا يمكن أن توجد صياغة صارمة فيما يتعلق بالعدد المرغوب فيه من المؤشرات . ويفضل المخططون عادة قائمة قصيرة من المؤشرات باستطاعتها أن تقدم بدقة وجهة نظر موجزة للتطور الاجتماعى الاقتصادى . ذلك أن عددا كبيرا من المؤشرات

التى لايمكن ادماجها فى مؤشر شامل واحد ، أو فى مجموعة من المؤشرات القطاعية ، لايستطيع تقديم وجهة نظر موجزة · وفى الوقت نفسه فان عددا قليلا جدا منهايمكن أن يغفل اتجاهات هامة يجب ملاحظاتها · وكحل وسط قد يبدو من الأفضل التقاط مؤشر رئيسى واحد لكى يعكس التقدم نحو هدف رئيسى واحد ، مع مؤشر تكميلى أو مؤشرين تكميليين لكى يعكسا اتجاهات مترابطة أو مكونات هامة للاهداف الرئيسية ·

وسنبذل فيما سيأتى محاولة لاختيار مجموعة من المؤشرات المناسبة لاغراض تخطيط التنمية واضعين فى اعتبارنا المبادىء السالفة الذكر ·

السكان

مع هذا النمو السكانى الذى لم يسبق له مثيل . والذى كان يلغى جزئيا مكاسب التنمية الاقتصادية ، أصبح تخطيط السكان عنصرا جوهريا فى التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وبخاصة فى البلاد النامية فى آسيا · ويعتبر التحكم فى معدل نمو السكان أحد الأهداف الرئيسية لمعظم بلاد هذه المنطقة . وتوضح الغايات لانجاز هذا الهدف من خلال تحقيق انخفاض فى معدل المواليد أسرع من الانخفاض المتوقع فى معدل الوفيات الناشىء عن التحسين المخطط للظروف الصحية · ومؤشرات السكان الأكثر فائدة فى هذا الصدد هى معدل نمو السكان . ومعدل المواليد .ومعدل الوفيات · وبالاضافة الى ذلك يمكن أن يؤخذ المعدل العام للخصوبة على أنه مؤشر لتأثير برامج تنظيم الأسرة . تفضيلا على المؤشرات الاجرائية . مثل النسبة المئوية للأسر التى تستخدم وسائل منع الحمل . التى لاتتوفر فيها امكانية الاعتماد الكامل عليها · ان المعدلات الخام (الأولية) يمكن السماح بها بسبب توافرها وسهولة حسابها ، ولكن المعدلات المصححة (المنمطة) يجب تفضيلها كلما كان ذلك ممكنا ·

ويوجد عدد من المؤشرات الديموجرافية الأخرى . مثل نسبة النوع (نسبة الذكور الى الاناث) . ونسبة الاعالة . ومعدل التكاثر الاجمالى . ومعدل التكاثرالصافى. الخ . تعتبر ذات فائدة كبيرة للتحليل الديموجرافى . ولكنها لاترتبط ارتباطا مباشرا بالتخطيط السكانى · وثمة مؤشرات معينة أخرى . مثل توقع الحياة عند الميلاد وعند مختلف الأعمار . ومعدل وفيات الرضع . ومعدل الوفيات النسبى . ونسبة المواليد الأموات . تعامل كثيرا كمؤشرات للصحة بدلا من أن تعامل كمؤشرات ديموجرافية . ويمكن النظر اليها تحت هذا العنوان ·

وفى التخطيط السكانى يعنى المرء ايضا بالهجرة . سواء الخارجية والداخلية · وفيما يتعلق بالهجرة الخارجية فانها ليست قسمة ذات دلالة فى بلاد مثل الهند · وفى البلاد التى تكون الهجرة الخارجية فيها عنصرا ذا دلالة قد يكون من المرغوب

فيه ادراج معدل الهجرة الصافية كمؤشر اضافي . وفيما يتعلق بالهجرة الداخلية فان المؤشر الأكثر أهمية هو معدل الهجرة الصافية الريفية الحضرية . ولا تتوافر في معظم بلاد المنطقة احصاءات عن هـذا الجانب . واذا كانت البيانات الضرورية متاحة فقد يفضل ادراج المؤشر . ومن المؤشرات البنائية ذات الأهمية التي يمكن ادراجها تحت هذا العنوان النسبة المئوية لسكان الحضر ، التي تشير التغيرات التي تطرأ عليها الى آثار التنمية الاقتصادية ، وتسلط الأضواء على الحاجة الى التنمية الحضرية .

الصحة والتغذية

ان تحسين الظروف الصحية وتوفير الخدمات الصحية الضرورية يشكلان جانبا جوهريا من التنمية الاجتماعية الاقتصادية ، فالصحة الجيدة جانب جوهري من نوعية الحياة ، كما أنها شرط أساسي لتحقيق مستويات عالية للانتاجية . والأهداف الأولية لبرنامج صحي هي اطالة الحياة ، والتحكم في الوفاة عند الاعمار الصغيرة حيث تكون أكثر وضوحا ، وتحسين الحالة الصحية للشعب من خلال الوقاية من الامراض وعلاجها وينص بشكل عام على برامج خاصة لتحسين صحة الأمهات والاطفال . والمؤشرات ذات الصلة المباشرة للغاية بهذه الأهداف هي توقع الحياة عند الميلاد ، ومعدل وفيات الرضع، ومعدل وفيات الاطفال الذين تتراوح أعمارهم بين عام واحد وأربعة أعوام ، ومعدل وفيات الأمهات ، ومعدل انتشار الامراض .

وبينما المؤشرات الاربعة الاولى ليست بالشيء الاستثنائي فان ثمة بديلا ممكنـا لمعدل انتشار الامراض ، هو معدل الاصابة . والحقيقة أنه بينما يمكن اعتبار معدل الانتشار مؤشر رصيد فان معدل الاصابة يعتبر مؤشر تدفق ، وكل من المعدلين يكمل الآخر . ومع ذلك اذا كان لابد من اختيار مؤشر واحد فان معدل الانتشار يبدو أكثر ملاءمة كمقياس مباشر لحالة الصحة ، يعكس الاثر الشامل للاصـابة وكذلك لفترة المرض . وعند التخطيط من أجـل الصحة فان التركيز ينصب عادة على التحـكم في الامراض المعدية . والمؤشر الذي ربما يكون من المفيد اضافته في هذا الصدد هو معدل الوفيات المنمط بالنسبة للامراض المعدية .

وعند تخطيط الصحة يعني المرء أيضا بتوافر واستخدام الخدمات الصحية ، بما في ذلك أفراد المهن الطبية وشبه الطبية ، وبالعوامل التي تؤثر في الصحة مثل الاسكان، وتحسين الصحة العامة ، وامدادات المياه ، والتغذية ، واستهلاك الأشياء الضارة مثل الدخان والمشروبات الروحيـة والمخدرات . والمؤشران الرئيسيان بشـأن الخـدمات الصحية ، اللذان يستخدمان بشكل عام ، هما عدد أسرة المستشفيات . وعدد الأطباء والجراحين ، بالنسبة لكل مائة ألف من السكان . ومن المفيد أيضا اضافة عدد الممرضات والقابلات لكل مائة ألف من السكان ، اذ أنهن يشكلن فئة خطيرة أخرى من فئات القوة

البشرية الصحية · ان مؤشرات استخدام الخدمات الصحية ، مثل عدد المقبولين بالمستشفيات بالنسبة ليل مائة ألف من السكان ، ذات منفعة محدودة ، اذ أن مدى الاستخدام يتوقف جزئيا على المدى الذى تتاح به هذه التسهيلات ، وجزئيا على مدى الحاجة ، ولذلك فانها لا تشير الى الشىء الكثير · ومع ذلك فان مؤشرا آخر مثل نسبة عدد الأسرة المشغولة بواقع « سرير/يوم) ، الى عدد الأسرة المتاحة بواقع (سرير/يوم) ، يمكن أن يكون أكثر فائدة كمؤشر للاستفادة من الطاقة المتاحة ·

ان مؤشرات الاسكان ، بما فى ذلك امدادات المياه وتعزيز الصحة العامة والتغذية يمكن دراستها تحت العناوين الخاصة بكل منها · ومن الصعب الحصول على بيانات بشأن استهلاك الأشياء الضارة ، مثل الدخان والمشروبات الروحية والمخدرات · وتقترح فى بعض الاحيان بيانات مثل الاطوال والاوزان كمؤشرات للصحة ، ولكنها نعتبر أيضا كمؤشرات للوضع الغذائى ·

وفى البلاد النامية فى آسيا ، حيث قطاعات كبيرة من السكان لاتحصل على كفايتها من الطعام وتعانى من سوء التغذية ، يكون من الأهداف الأساسية للتنمية الاجتماعية الاقتصادية تحسين استهلاك الطعام ، من الناحيتين الكمية والكيفية ، مع توجيه عناية خاصة للوضع الغذائى لفئة العمر الأصغر · وتقاس القيمة الغذائية للطعام من زاوية كميات سلسلة من المواد الغذائية المستهلكة ، التى تعتبر السعرات والبروتينات أكثرها أهمية · وبينما يوفر المحتوى الحرارى للطعام المستهلك مؤشرا للاستهلاك الكمى فان المحتوى البروتينى يوفر مؤشرا لنوعية الطعام ·

والمؤشرات الأساسية المقترحة تحت هذا العنوان هى استهلاك الفرد من السعرات والبروتينات ، والأسر المعيشية لتى يكون اجمالى ماتحصل عليه من سعرات وبروتينات أدنى من الحدود الدنيا الضرورية فى كل حالة · وهى تغطى الجوانب الكمية لاستهلاك الطعام وكذلك جوانبه الكيفية ، وجوانبه المتوسطة ، وكذلك جوانبه التوزيعية · وبالاضافة الى ذلك فان مؤشرا بشأن الوضع الغذائى للاطفال يمكن أن يكون مفيدا ، اذ أن أغلبية برامج التغذية تكون موجهة نحو الأطفال ، وبخاصة فئة العمر الأصغر · والمؤشر المقترح هو النسبة المئوية لأطفال المدارس الابتدائية الذين ينقص وزنهم عن الحد الطبيعى · وعند اختيار مؤشر فيما يتعلق باطفال المدارس يفترض أن تكون البيانات الخاصة باطوال أطفال المدارس وأوزانهم متاحة بيسر أكبر من البيانات المتعلقة بالاطفال الموجودين فى خارج النظام المدرسى ، بسبب الفحوص الصحية لأطفال المدارس التى تعد قسمة مشتركة فى كثير من البلاد · ولا شك أن هذا المؤشر من الصعب تجميعه ، اذ أن وزن كل طفل يجب الحكم عليه بالنسبة لطوله والوضع الذى يتقرر عند ذلك المستوى ·

الاسكان والبيئة

يعتبر تحسين الظروف السكنية أحد الجوانب الهامة للتنمية الاجتماعيةالاقتصادية والأهداف الاساسية لبرامج الاسكان هى عادة توفير المساكن لمن لا مسكن لهم ، والتحسين التصاعدى لنمط الاسكان ، واحلال وحدات سكنية دائمة وشبه دائمة كلما أمكن ذلك محل الوحدات السكنية المؤقتة والمرتجلة ، والحد من الازدحام ، وبخاصة فى المساكن الحضرية ، وتوفير المياه الصالحة للشرب ، وتسهيلات لتعزيز الصحة العامة ، والكهرباء للمساكن المحرومة من مثل هذه التسهيلات ، وتحسين البيئة المحيطة لجعل الحياة سائغة وصحية وآمنة • والمؤشرات الأكثر فائدة لتطوير مثل هذا البرنامج وتقويمه هى النسبة المئوية للاسر المعيشية المحرومة من المسكن ، والنسبة المئوية للاسر المعيشية التى تعيش فى مساكن دائمة وشبه دائمة ، والنسبة المئوية للاسر المعيشية التى تستطيع الحصول على مياه صالحة للشرب ، والنسبة المئوية للاسر المعيشية التى تستطيع استخدام مراحيض ذات نمط مقبول ، والنسبة المئوية للاسر المعيشية التى تستخدم الكهرباء ، والنسبة المئوية للاسر المعيشية التى لديها أكثر من شخصين للغرفة الواحدة •

ان تعبيرى « دائمة » و « شبه دائمة » المستخدمين لتصنيف المساكن ، وتعبير « صالحة » المطبق فيما يتعلق بمياه الشرب ، وتعبير ذات نمط « مقبول » المطبق على المراحيض ، فى حاجة الى التعريف على ضوء المعايير المحلية • كما أن المؤشرين الخاصين بالازدحام وتسهيلات المراحيض يمكن قصرهما على المناطق الحضرية ، لأن الحيزالمكانى ليس بالمشكلة الكبيرة فى المناطق الريفية ، ولأنه فى البلاد النامية لا توجد تسهيلات المراحيض على نطاق ذى دلالة الا فى المناطق الحضرية • ومن أجل قياس الازدحاميقترح استخدام معيار اعتباطى هو أكثر من شخصين للغرفة الواحدة ، ويضع ذلك فىالاعتبار متطلبات الخصوصية وصغر حجم الحجرات التى تشيد عادة بمقتضى برامج الاسكان الجماهيرى فى البلاد النامية • أما المؤشر الخاص بالحيز المكانى المتاح للشخصفيمكن أن يكون مفيدا ، ولكن من الصعب جمعه وتجميعه •

وقد اقترحت المؤشرات جميعا من زاوية الأسر المعيشية بدلا من زاوية المساكن اذ أن مفهوم المسكن كوحدة للاسكان ذو قابلية محدودة للتطبيق فى البلاد النامية فى آسيا ، وقد يكون ملائما بدرجة أكبر دراسة الظروف السكنية للاسر المعيشية بدلا من دراسة السمات للوحدات السكنية ، ومع ذلك فمن أجل صياغة برامج الاسكانلاتكون الحاجة الى المعلومات ضرورية بالنسبة للظروف السكنية للاسر المعيشية فقط ، وانما تكون ضرورية أيضا بالنسبة لرصيد المساكن والتشييد الجديد والهدم • وثمةمقياس

يمكن ان يكون مفيدا بالنسبة لقياس التقدم فى تشييد المساكن هو نسبة النمو فى عدد الوحدات السكنية الى النمو فى عدد الأسر المعيشية ٠ وفى بعض الأحيان يقترح استخدام نسب المساكن التى يقطنها أصحابها والمساكن المؤجرة كمؤشرات مفيدة ، بيد أنها تكون أحيانا ملتبسة وغامضة كمؤشرات للتنمية ، اذ أن دلالتها تتوقف على مايعتبر تقدما ، وهو مايتوقف بدوره على الفلسفة الاجتماعية للدولة ٠

ان المؤشرات المناسبة بشأن البيئة مازال يتعين تطويرها ٠ ومع ذلك فان مؤشرا مثل النسبة المئوية للاسر المعيشية التى تعيش فى مناطق كثيفة السكان يمكن أن يكون اضافة مفيدة ، اذ أن مشكلات البيئة ترتبط بالمناطق الكثيفة السكان ٠ ومن أجل أغراض هذا المؤشر يجب تعريف المنطقة الكثيفة السكان تعريفا ملائما ٠ وثمة صورة مفيدة بوجه خاص لهذا المؤشر هى النسبة المئوية للاسر المعيشية الحضرية التى تعيش فى الأحياء الفقيرة ٠

التعليم والثقافة

ان الأهداف التعليمية لتخطيط التنمية يكون من بينها التعليم الابتدائى العام ، وزيادة أعداد المقيدين على المستوى الثانوى ، وربط القيد على المستوى الثالث بالاحتياجات من القوة البشرية ، ومن ذلك بوجه خاص مستويات القيد فى التعليم العلمى والتقنى ، وتوفير فرص متكافئة فى التعليم للصبيان والبنات ، وتحسين كفاية النظام التعليمى ، والقضاء بدرجة متزايدة على الأمية ٠ ان المؤشرات التى تشتد الحاجة اليها من أجل صياغة البرامج التعليمية وتقويم التقدم ، ونسب القيد ، ونسب المدخلات والمخرجات على مختلف المستويات ، ونسبة البنات المقيدات فى المدارس ، ونسبة المقيدين لدراسة العلوم والتكنولوجيا فى الكليات والجامعات ٠

ويوجد نمطان رئيسيان لنسب القيد : نسب القيد الاجمالى التى تربط ما بين العدد الكلى للمقيدين عند كل مستوى وعدد الاشخاص فى فئة العمر المقابلة ، ونسب القيد غير الاجمالى ، وتقصر البسط أيضا على فئة العمر ذات التعلق ، وبذلك تترك الأطفال الذين هم تحت السن وفوق السن عند كل مستوى ٠ وثمة اتجاه ثالث هو التحقق من النسبة المئوية للاطفال عند كل فئة عمر المقيدين فى المدارس ، مهما يكن المستوى ٠ ان المؤشرات التى يتم اختيارها يجب أن تتمشى مع الطريقة التى توضع بها الأهداف ٠ ففى الخطط الهندية ، على سبيل المثال ، كانت نسب القيد الاجمالى تستخدم لوضع الأهداف ٠ وقد يبدو من الصعب فى الحقيقة بالنسبة لأى بلد أن يضع أهدافا من زاوية نسب القيد الصافى ، على الرغم من انه مقياس أكثر دقة للأغراض التحليلية ٠ وفى البلاد التى تطبق التعليم الالزامى حتى سن معينة ، دون اشارة الى مستوى التعليم ، يمكن أن يكون البديل الثالث أكثر ملاءمة ٠ وعلى أية

حال فان مجموعة واحدة من نسب القيد يمكن أن تكون كافية بالنسبة لاحتياجات أى بلد • ويتم فى بعض الأحيان تجميع نسب القيد فيما يتعلق بفئات عمر تحكمية معينة لضمان امكان المقارنة دوليا • ومع ذلك فمن أجل الاستخدام القومى يكون من الهام أن تحدد فئة العمر المقابلة بالنسبة لكل مستوى ، على أن تؤخذ فى الاعتبار السن المسموح بها للقبول ، ومدة المقرر الدراسى ، الخ • وبينما من اليسير تحديد فئتى العمر المقابلتين للمستويين الاول والثانى من التعليم فانه ليس من اليسير تحديدها بالنسبة للمستوى الثالث ، بسبب عدم تجانس المقررات الدراسية التى تشكل المستوى الثالث ، والتفاوت الكبير فى الاعمار التى يدخل الأشخاص عندها ويغادرون الكليات والجامعات • وحتى مع ذلك فلا يوجد سبب يدعو لتعذر النص على فئة عمر مقابلة بالنسبة للمستوى الثالث ، بالطريقة نفسها التى ينص بها على فئتى العمر المقابلتين بالنسبة للمستويين الاول والثانى ، مع البدء بالنقطة التى تنتهى عندها فئة عمر المستوى الثانى ، والنص على المدة التى تستغرقها التيارات الأكثر عمومية للتعليم الجامعى ، مثل الفنون والعلوم • والمقارنة بمثل هذه الفئة العمرية قد تكون مفضلة للمقارنة مع فئة عمر تحكمية مثل الفئة (٢٠ ــ ٢٤) • والخطط الهندية تستخدم فئات العمر (٦ ــ ١١) للمستوى الابتدائى (خمس سنوات) ، (١١ ــ ١٤) للمستوى المتوسط (ثلاث سنوات) ، (١٤ ــ ١٧) للمستوى الثانوى (ثلاث سنوات) ، (١٧ ــ ٢٣) للمستوى الأعلى ، وذلك من أجل حساب نسب القيد• ومع ذلك فان هذه الفئات فى حاجة الى تحديد أكثر دقة •

وتعد النسبة المئوية لقيد الاناث مؤشرا مفيدا ، كما يمكن تجميعها بالنسبة لكل المستويات • ومع ذلك فاذا كان يجب اختيار أحد هذه المستويات كمؤشر لتعليم الاناث فان مؤشر المستوى الثانى يكون هو المفضل ، لأن التعليم الاولى تعليم عام بهذا القدر أو ذاك ، كما أنه عند المستوى الثانى تتسرب الفتيات عادة من النظام التعليمى فى المجتمعات التقليدية • وفيما يتعلق بالتعليم العلمى والتقنى فان كلا من المستويين الثانى والثالث يكون متعلقا بالموضوع ، ولكن المستوى الثالث هو بوضوح أكثر أهمية • وتستخدم نسب المدخلات والمخرجات كمؤشرات للكفاية • ويجرى تعريف النسبة عند كل مستوى بأنها عدد (التلميذ/السنة) اللازمة فى المتوسط للحصول على خريج نهائى • وكبديل لذلك يمكن استخدام معدل التخرج الذى يجرى تعريفه بأنه عدد المتخرجين النهائيين بنجاح ، معبرا عنه بالنسبة المئوية للطلبة المستجدين قبل ذلك بـ « ن » سنه ، على أســاس أن « ن » هى المدة المعتادة للمقرر الدراسى ، وفى البلاد النامية يبدو هذا المعدل عمليا بدرجة أكبر ، وأكثر فائدة ومغزى من نسب المدخلات والمخرجات التى تكون مفيدة بوجه خاص عند المستويين الاول والثانى للتعليم • وثمة مؤشر مفيد آخر ، هو نسبة (الطالب/المعلم) ، وهو مؤشر معروف جيدا ويستخدم بوجه عام •

وقد اقترحت من أجل التنمية مجموعة منوعة من المؤشرات المعقدة ، مثل التوقع

عند الميلاد للسنوات التى يجب أن تنقضى فى النظام التعليمى ، ونسبة الزمن المتوسط عن النظام المدرسى الى الفترة الدنيا للحضور الالزامى فى المدارس ، ومتوسط العمر عند ترك النظام التعليمى ، وتوقعات الوصول للمراحل المختلفة للنظام التعليمى من مختلف حالات البدء . ومن الواضح أن أغلبية هذه المؤشرات قد وضعت من أجل الأغراض التحليلية ، ويمكن أن تكون مفيدة بالنسبة للاسقاطات التعليمية . وهى بوجه عام لا تستخدم من أجل تحديد الأهداف أو قياس التقدم .

وثمة مؤشر للانجاز التعليمى يستخدم بوجه عام ، هو معدل غير الأميين بين البالغين ، الذى يغطى السكان الذين يتجاوزون الخامسة عشرة . وهناك مؤشران آخران يقترحان من حين لآخر هما متوسط العمر عند ترك النظام التعليمى ،ومتوسط عدد سنوات التعليم المستكمل . ومع ذلك فان هذين المؤشرين قد لايكونان مقيدين ، اذ أن عدد السنوات المدرجة فيهما ليس مؤشرا دقيقا للانجاز التعليمى . ويمكن أن يكون عدد حاملى الدرجة الجامعية بالنسبة لكل مئة ألف من السكان مؤشرا أكثر فائدة لهذا الانجاز .

ولم يظفر التطور الثقافى فى البلاد النامية فى آسيا بقدر كبير من الاهتمام.وعلى الرغم من ذلك فان بعض مؤشرات التطور الثقافى قد تكون مفيدة، مثل عدد الكتب التى تنشر ، وتوزيع الجرائد اليومية العامة ، وعدد أجهزة الراديو بالنسبة لكل مئةألف من السكان . ان مؤشرات الاستفادة من وقت الفراغ ، والأنشطة والتسهيلات والنفقات المرتبطة به ، تقترح فى كثير من الأحيان كمؤشرات ثقافية . ومع ذلك فان هذه المؤشرات يمكن أن لا تكون مناسبة للبلاد النامية ، حيث معظم الناس ليسوا مدركين لأهمية الزمن . وحتى التسهيلات الخاصة بوقت الفراغ ، مثل المسارح ، والمتاحف ، وقاعات الفنون ، والمكاتب ، والملاعب (وبخاصة ملاعب الاطفال) ، وحمامات السباحة ، والنوادى ، والحدائق ، الخ ، فانها تقتصر بدرجة كبيرة ايضا على المناطق الحضرية . وثمة شكل مشترك ومتنام للتسلية فى البلاد النامية ، مثل الهند ، هو السينما ، ولكن توجد عادة شكوى من أن العروض السينمائية لا هى تصور التراث الثقافى ولا هى تساعد التطور الثقافى . ومع كل هذه الاعتراضات فان سعة دور السينما المرخص بها بالنسبة لكل مئة ألف من السكان يمكن أن تكون مؤشرا عمليا ومفيدا . ومع ذلك فان مؤشرا مماثلا خاصا بالمسارح قد لايكون له القدر نفسه من الفائدة ، اذ أن المسارح لاتكون عادة كاملة العدد .

العمالة وظروف العمل والضمان الاجتماعى

ان الأهداف الرئيسية لسياسات العمالة وبرامجها فى البلاد النامية هى الوصول بالعمالة الى الحد الأقصى ، وتقليل البطالة والعمالة الجزئية الى الحد الأدنى ، مع توجيه اهتمام المستجدين على قوة العمل والمتعطلين المتعلمين . كما أن توفير فرص متساوية

للجميع فى مسائل العمالة يعد هدفا متصـــلا بالموضوع فى كثير من البلاد • وتوجه سياسات العمل ، ضمن أمور أخرى ، نحو ضمان أفضل ظروف للعمل وأفضل علاقات بين أصحاب العمل والعمال ، وتقليل خسائر أصحاب العمل الى الحد الأدنى، وزيادة مزايا العمال الى الحد الأقصى • وفيما يتعلق بالضمان الاجتماعى يكون الهدف عادة هو توفير الأمن من خلال التأمين أو غيره من الوسائل لتغطية مختلف المخاطر المرتبطة بالعمالة ، مثل البطالة ، وسوء الصحة ، والاصابات ، والأمومة ، والتقاعد •

وتعتبر النسبة المئوية للمستخدمين من السكان الذين فى سن العمل هىالمؤشر الذى يعكس مباشرة الهدف الرئيسى لسياسات العمالة • ويمكن تفتيت هذا المؤشر ـ اذا كانت هناك رغبة على هذا النمو ـ الى مكونين ، أى النسبة المئوية للسكان الذين فى سن العمل المتكسبين (ذوى النشاط الاقتصادى) ، والنسبة المئوية للســكان المتكسبين المستخدمين ، ولكن المؤشر المقترح يمكن تفضيله ، اذ أنه يعكس الأثرالمركب للمكونين • وتعتبر النسبة المئوية للسكان ذوى النشاط الاقتصــادى المتعطلين هى المؤشر المعتاد للبطالة • وقد يكون من المفيد تفتيته الى مؤشرين فرعيين : أحدهما لفئة العمر ١٥ ـ ٢٤ ، التى تتضمن معظم المستجدين على قوة العمل ، والآخر لفئة العمر ٢٥ وما فوقها • كما أن النسبة المئوية للمتعطلين الذين أكملوا المستوى الثانى للتعليم أو مستوى أعلى منه يمكن أن تكون مؤشرا مناسبا بشأن المتعطلين المتعلمين • وقــد تكون النسبة المئوية للقوة البشرية المتعلمة (ذات النشاط الاقتصادى) المتعطلة عن العمل بديلا لهذه النسبة ، التى يمكن مع ذلك تفضيلها لأنها الوضع النســبى الذى يكون المرء معنيا به بدرجة أكبر •

وقد تعرضت مؤشرات البطالة والعمالة الجزئية موضوعا لنقد شديد فى البلاد النامية ، وبخاصة الهند ، بسبب غموض المفاهيم ، والافتقار الى الاجماع حول أفضل طرق القياس • وعلى الرغم من ذلك فان الحاجة الى مقاييس ملائمة للبطالة والعمــالة الجزئية مازالت قائمة ، وانه سيتعين التوصل الى طرق أفضل للقياس •

وقد تكون النسبة المئوية للنساء فى العمالة غير الزراعية مؤشرا ملائما لمشاركة النساء فى النشاط الاقتصادى • وتعد مشاركة النساء فى الأنشطة الزراعية ، التى تتم عادة فى شكل عاملات فى الأسرة غير مدفوعات الأجر ، ممارسة مشتركة فىالبلاد النامية ، ولكن مشاركة النساء فى الأنشطة غير الزراعية ذات دلالة أكبر • وثمة مؤشر ذو صلة بالموضوع فى تخطيط التنمــية هو النسبة المئوية للاشــخاص المســتخدمين المشتغلين بالزراعة ، التى يعتبر الخفض المتزايد فيها أحد الأهداف الرئيسية للتخطيط

ومن المؤشرات الاخرى المتعلقة بالسكان ذوى النشاط الاقتصادى التىاقترحتفى المؤلفات الحديثة ، متوسط المعدل السنوى لنمو السكان القادرين على العمل ، ومتوسط طول عمر العمالة ، ومتوسط سن التقاعد ، ودليل التنقــل الصــناعى ، والارقام القياسية للعمالة (مرجحة بالكسب والتعليم) ، والمعدلات الخام لتشــغيل العمــال

وفصلهم ، ومتوسط عمر المتعطلين ، ومتوسط فترة البطالة ز ويمكن استخدام معظم هذه المؤشرات للأغراض التحليلية ، ولكنها لا تبدو ذات استخدام مباشر فى التخطيط

وفيما يتعلق بظروف العمل يمكن التفكير فى عدد من المؤشرات المتعلقة بساعات العمل ، والأجور ، والكسب ، وأيام العمل ، والاجازات المدفوعة الأجر ، والحوادث الصناعية ، والمنازعات الصناعية ، الخ · ويبدو أن أكثر هذه المشروعات أهميـة من زاوية التخطيط هو الرقم القياسى للكسب الحقيقى · وعلاوة على ذلك يمكن على ضوء أهمية تقليل الخسائر فى الوقت نتيجة لأسباب مختلفة الى الحد الأدنى التفكير فى ادخال مؤشر مركب لأيام العمل المفقودة بالنسبة لكل عامل بسبب الاصابات الصناعية (اصابات العمل) ، والمنازعات الصناعية ، والغياب · وثمة مؤشر آخر يمـكن أن يكون مفيدا كمؤشر لحرية الارتباط ، هو النسبة المئوية للاشخاص ذوى النشـاط الاقتصادى الأعضاء فى نقابات العمال ·

وتعتبر خدمات العمالة أيضا موضوعا للتنمية المخططة ، ومن الممكن التفكير فى بعض المؤشرات الاجرائية ، مثل النسبة المئوية للسكان ذوى النشاط الاقتصـادى المسجلين فى مكاتب القوى العاملة ، والنسبة المئوية للمسجلين الذين وفرت لهم فرص العمالة ، وتكلفة خدمات العمالة بالنسبة لكل مستفيد ، الخ · وهذه المؤشرات يمكن أن تكون مفيدة بالنسبة لتحسين كفاية خدمات العمالة ، ولكنها لا تبدو على درجة من الأهمية تكفى لادراجها ضمن مؤشرات التنمية الاجتماعية الاقتصادية ·

الدفاع الاجتماعى والرفاهية الاجتماعية

ان النظام العام والضمان الشخصى ليسا عادة موضوعا للتنمية المخططة ، على الرغم من أنهما مسألتان هامتان من الناحية الاجتماعية · ولكن الدفاع الاجتماعى ، الذى يشكل من الناحية الجوهرية الخدمات الوقائية والاصلاحية ومراقبة المفرج عنهم من السجون ، بما فى ذلك رعاية المذنبين وتعليمهم وتدريبهم واصلاحهم وتأهيلهم، مع توجيه عناية خاصة الى جناح الأحداث ، يدرج عادة ضمن برامج التنمية الاجتماعية · ويحتاج تخطيط برامج الدفاع الاجتماعى الى معدل ارتكاب الجرائم والجناح ، اللذين يمكن اعتبارهما مؤشرين للضمان الشخصى · كما أنهما يمكن أن يشيرا أيضـا الى تأثير برامج الدفاع الاجتماعى على وضع الجريمة الذى يعتبر مسـألة ذات شـاغل اجتماعى · ان معدل ارتكاب الجرائم ، ومعدل جناح الأحداث اللذين يتم تجميعهما عادة على أساس سجلات الشرطة ، لا يعكسان مع ذلك الوضع الحقيقى ، لأن الشرطة لاتبلغ بكل حالات الجريمة والجناح ، ولا تضعها جميعا تحت ملاحظتها · ولذلك قد يكون من الأفضل تجميع معدلات الجريمة فيما يتعلق باربع فئات رئيسية للجريمة، أى القتل الاجرامى ، والهجوم الذى تنطبق عليه العقوبات المشددة ، والنهب ،والسطو على المنازل ، لاتفلت عادة من التبليغ · ومن بين المؤشرات الممكنة الاخرى تلك المتعلقة

بالضحايا ، فاصاباتهم وخسائرهم يمكن أن تكون ذات أهمية كبيرة ، ولكن البيانات المتعلقة بذلك لا تكون متاحة بوجه عام • وقد يكون من المفيد تجميع نفقات الحكومة على النظام العام والأمن العام بالنسبة لكل الف من السكان بوصفها مؤشرا لجهود الحكومة فى هذا الصدد •

وفيما يتعلق بالرفاهية الاجتماعية ، على الرغم من أن التعبير نفسه يفيد رفاهية المجتمع بأسره ، فان برامج الرفاهية تستهدف بوجه عام توفير المساعدة للمعدمين والمعوقين وغيرهم من قطاعات المجتمع الأكثر ضعفا ، والتى تحتاج الى رعاية واهتمام خاصين • وهى موجهة على نحو خاص الى رفاهية النساء ، والاطفال ، والشباب، وكبار السن ، والأشخاص المعوقين عقليا ، واليتامى والمحتاجين ، والمجموعات القبلية ، والجماعات المتأخرة ، وقطاعات السكان الأكثر فقرا • وعلى ضوء عدم تجانس نطاق برامج الرفاهية ومحتواها يكون من الصعب النص على مؤشرات شاملة لها بعض المنفعة • وأفضل مايمكن التفكير فيه هو نفقات المؤسسات الحكومية والخاصة على خدمات الرفاهية الاجتماعية بالنسبة لكل ألف من السكان • وثمة مؤشر ممكن آخر هو عدد نزلاء مؤسسات الرفاهية كنسبة للمجموعات ذات الصلة فى السكان • ومع ذلك من الصعب تجميع هذه المؤشرات مالم تكن البيانات الأساسية فيما يتعلق بالاعداد فى السكان متاحة •

الدخل ، والاستهلاك ، والثروة

فى التنمية الاجتماعية الاقتصادية يكتسب التحسن فى مستويات المعيشة المقترن بتوزيع عادل للدخل والاستهلاك والثروة ، أهمية مركزية • أما التحسينات فى الصحة والتغذية ، والاسكان ، والبيئة ، والتعليم ، والثقافة ، والعمالة ، وظروف العمل ، والأمن الاجتماعى ، والرفاهية الاجتماعية ، فليست جميعا الا الجوانب المادية لمستوى المعيشة ، الذى تقاس جوانبه النقدية أساسا من زاوية الدخول والنفقات ان التحسن فى الدخول المتاحة للاسر المعيشية والأفراد يعد شرطا أساسيا جوهريا لتحقيق تحسن فى الاستهلاك فى وضع سعرى معطى • ومع ذلك فان التحسينات فى نفقات الاستهلاك لن تكون ذات دلالة اذا انطوت على تحسينات حقيقية لا تدخل فيها تقلبات الأسعار • والى جانب المستويات المتوسطة للدخل والاستهلاك أصبح من الشواغل الاجتماعية الهامة التوزيع العادل للدخول والاستهلاك بين مختلف قطاعات السكان ، والحد من التفاوتات القائمة ، وبخاصة حينما تكون هذه التفاوتات كبيرة • وقد أصبح التخفيض الشديد للتفاوتات فى توزيع الثروة أمرا ضروريا لتحقيق توزيع أكثر عدالة للدخل والاستهلاك • وقد كانت السياسات والبرامج الاجتماعية الاقتصادية موجهة بشكل عام نحو هذه الغايات ، وكانت الاولوية من نصيب القضاء على الفقر الجماهيرى ، وتوفير احتياجات الحياة الدنيا للقطاعات الأضعف من السكان •

وعند اختيار مجموعة من المؤشرات لتصوير الوضع والتغيرات فى هذا الجانب يكون المرء مقيدا بمدى توافر البيانات الضرورية · وفيما يتعلق بالدخل والثروة فان البيانات اللازمة ليست متاحة بوجه عام · ومع ذلك فا نالوضع أفضل كثيرا فيما يتعلق بالبيانات الخاصة بنفقات الاستهلاك · ويقترح استخدام متوسط الدخل المتاح للأسرة المعيشية بوصفه المؤشر الوحيد للدخل ، ويجرى تعريف الدخل المتاح هنا بانه مجموعة الدخول الموزعة لعوامل الانتاج (مثل مكافأة أصحاب الأعمال ، ودخل والمنظمين ، والدخل الصفى للملكية) والمتويلات الجارية الصافية المتسلمة · ولما كانت البيانات ذات الصلة ليست بشكل عام متاحة أو موحية بالثقة فلا يقترح أى مؤشر بشأن توزيع الدخل · وفيما يتعلق بالاستهلاك يقترح كمؤشر للمستوى نفقات الأسرة المعيشية بالنسبة للفرد بالأسعار الثابتة · ويمكن أن يستكمل هذا المؤشر بالنسبة المئوية للنفقات الاستهلاكية على الطعام الذى يشير الى نمط الاستهلاك · ولم يستخدم متوسط نفقات استهلاك الأسرة المعيشية الدنيا عند القاع (٣٠٪ من عدد الأسر المعيشية) ، ونصيب هذه الأسر المعيشية فى نفقات الاستهلاك الكلية لجميع الأسر المعيشية ، فى الخطة الخمسية الخامسة للهند كمؤشرين للفقر · وقد قدرت نسبة السكان الأدنى من حد الفقر بحوالى ٤٠٪ . ولكن رفع مستوى استهلاك الأسر المعيشية الدنيا (الـ ٣٠٪) الى المستوى الأدنى المرغوب فيه قد خصص بوصفه الهدف المباشر وثمة مؤشر مباشر لمدى الفقر هو نسبة السكان أدنى خط الفقر ، التى يتضمن تحديدها استخدام معايير يمكن أن تتغير من وقت لآخر ، ومن بلد لآخر · ولذلك فهى كمؤشر للمقارنات بين الفترات وبين البلاد تكون مؤشرا صحيحا بدرجة محدودة · ومن الناحية الأخرى يتضمن المنهج البديل الذى يقوم على اخذ نفقات الاستهلاك لنسبة مئيةنوعية من الأسر المعيشية عند قاع السلم عنصرا من التحكمية فى تخصيص النسبة المئوية ، وما يكون حسنا بالنسبة لبلد معطى قد لا يكون حسنا بالنسبة لبلد آخر · ومع ذلك – وكافتراض عام – فان نفقات استهلاك الأسر المعيشية الدنيا (٢٥ ٪ من عدد الأسر المعيشية) كنسبة من نفقات الاستهلاك الكلية لجميع الأسر المعيشية تقترح كمؤشر للفقر · وثمة مؤشر مرتبط بذلك ، يمكن أن يكون مفيدا كمؤشر للتفاوت ، هو نسبة متوسط نفقات استهلاك الأسر المعيشية عند القمة (٥ ٪ من عدد الأسر المعيشية) الى متوسط نفقات استهلاك الأسر المعيشية الدنيا (٢٥٪ من عدد الأسر المعيشية) · وقد لا يمكن من الناحية التقنية مقارنة هذا المؤشر بمعامل جينى ، ولكنه من زاوية المستفيد يفهم على نحو أفضل · وعند اقتراح اجراء مقارنة بين الأسر المعيشية الـ ٥ ٪ عند القمة والأسر المعيشية الـ ٢٥٪ عند القاع ، فان الشكل العام لتوزيع النفقات ، الذى يكون واسعا عند القاع وضئيلا عند القمة ، قد وضع فى الاعتبار ·

ومن الصعب الحصول على مؤشرات شاملة لتوزيع الثروة · ومع ذلك ففى البلاد النامية ، مثل الهند ، حيث معظم السكان يعتمدون على الزراعة ، توفر البيانات الخاصة بتوزيع الأرض مؤشرات مفيدة · والحقيقة أن الحكومات فى هذه البلاد تعنى

فى المقام الأول باعادة توزيع الأرض وبغير ذلك من أشكال الاصلاح الزراعى • وثمة مؤشران يمكن أن يكونا مفيدين فى هذا الصدد هما النسبة المئوية للأرض التى يمتلكها كبار الملاك (٥٪ من مجموع الملاك) والنسبة المئوية للأرض التى يمتلكها غير الزارعين • وتوجد سلسلة أخرى من المؤشرات كثيرا ما تستخدم لتصوير الوضع الاقتصادى للأسر المعيشية تتكون من النسب المئوية للأسر المعيشية التى تمتلك سلعا استهلاكية معمرة نوعية مثل السيارات ، والثلاجات ، الخ • ومع ذلك فان مثل هذه المؤشرات قد لا تكون مفيدة فى بلاد مثل الهند ، حيث نسب الأسر المعيشية التى تمتلك مثل هذه السلع الغالية الثمن ضئيلة للغاية • وثمة استثناء ممكن هو النسبة المئوية للأسر المعيشية التى تمتلك وسائلها الخاصة للنقل ، ولكن اذا كانت سياسة الدولة تقوم على عدم تشجيع ملكية السيارات الخاصة ، وعلى تشجيع أنظمة النقل العام ، فان المؤشر قد يكون بغير فائدة •

ويتضمن الملحق رقم (١) قائمة بأربعة وستين مؤشرا تستند الى الاقتراحات السالفة الذكر • ولم يوضع فى الاعتبار عند اقتراح هذه المؤشرات الا تيسرها وملاءمتها للتطبيق فى التخطيط وفى تقويم التقدم على المستوى القومى • ولم يوضع فى الاعتبار تيسرها وملاءمتها لقياس التباينات فى التطور بين الأقاليم المختلفة وبين أقسام الاقليم الواحد • ويمكن القول بشكل عام أن المؤشرات يجب أن تكون أيضا ملائمة لقياس التباينات فى التطور بين الأقاليم • ومع ذلك فان بعض المؤشرات قد لا يكون متيسرا الا على أساس المستوى القومى ، وبعضها قد يكون متيسرا على المستوى الاقليمى ، وبعضها الآخر على مستوى أقسام الاقليم الواحد ، وذلك حسب مصدر البيانات الأساسية • كما أن المؤشرات المشتقة من تعدادات السكان ومن السجلات الادارية يمكن فى كثير من الحالات أن تكون متيسرة على مستوى أقسام الاقليم الواحد • أما المؤشرات المشتقة من البحوث (الاستقصاءات) بالعينة فيمكن فى أفضل الأحوال أن تكون متيسرة على المستوى الاقليمى • وثمة بعض آخر منها قد لا يكون متيسرا الا على المستوى القومى • وقد بذلت محاولة فى « الملحق رقم ١ » للتمييز بين المؤشرات التى يمكن ، ويجب تجميعها على المستوى الاقليمى (مستوى الدولة) ، وعلى مستوى أقسام الاقليم الواحد • فالمؤشرات الخالية من العلامة لا يمكن تجميعها الا على المستوى القومى • أما المؤشرات على مستوى أقسام الاقليم الواحد فيمكن بطبيعة الحال تجميعها على المستوى الاقليمى أيضا • وفى المجموع اقترح تجميع عشرين مؤشرا منها على مستوى أقسام الاقليم الواحد ، وتجميع أربعين مؤشرا اضافيا على المستوى الاقليمى (مستوى الدولة) • أما المؤشرات الأربعة الأخرى فلا يمكن تجميعها الا على المستوى القومى • وبينما تشير بعض المؤشرات نوعيا الى مناطق حضرية فان المؤشرات الأخرى حيثما كان ذلك عمليا ومرغوبا فيه ، يمكن تجميعها على انفصال فيما يتعلق بالمناطق الريفية والحضرية •

تطوير المؤشرات

عند اختيار المؤشرات وضعت فى الاعتبار أرجحية تيسر وامكانيات تطوير البيانات الاساسية الضرورية فى البلاد النامية مثل الهند • ومع ذلك ليس من المؤكد بأية حال أن جميع البيانات اللازمة لتجميع المؤشرات يمكن أن تكون متاحة بسهولة ، وحتى اذا كانت بعض البيانات متاحة فانها قد لا تكون منتظمة ، وحديثة ، وباعثة على الثقة • واذا أخذنا حالة الهند على سبيل المثال فان تعداد السكان كل عشر سنوات يوفر بعض المعلومات عن نمو السكان ، والتوزيع (الريفى / الحضرى) ، والهجرة بين الريف والحضر ، والسكان الذين لا مسكن لهم ، وطبيعة السكان ، ومعرفة القراءة والكتابة ، والانجاز التعليمى ، والنشاط الاقتصادى • ويشكل هذا التعداد أيضا أساسا لتقدير معدل المواليد والوفيات فيما بين فترات التعداد • ولاعداد جداول الحياة ، بما فى ذلك تقديرات توقع الحياة عند الميلاد وعند الأعمار التالية • ومع ذلك فهو لا يوفر كل المعلومات اللازمة فى الشكل المطلوب حتى فى هذه الجوانب • وحتى ما يكون متاحا لا يكون كذلك الا مرة كل عشر سنوات • كما أن نظام التسجيل المدنى على درجة من الضعف لا تسمح بتحقيق استفادة كبيرة من معدلى المواليد والوفيات المشتقين من النظام • ولم يكن هناك حتى الآن أثر كبير للتشريع الذى صدر ونفذ مؤخرا فيما يتعلق بالتسجيل الاجبارى للمواليد والوفيات • ومع ذلك فان نظام التسجيل بالعينة ، الذى طبق منذ بعض الوقت على نطاق محدود ، قد أثبت أنه مفيد للغاية ، وتتاح الآن على مستوى الدولة ، فى شكل سلاسل زمنية ، تقديرات يعتمد عليها بدرجة معقولة لمعدلى المواليد والوفيات، منفصلة بالنسبة لكل من المناطق الحضرية والريفية • ويوفر هذا النظام أيضا المعلومات اللازمة لحساب معدلات الحضرية ، ومعدل وفيات صغار الأطفال ، ومعدل الوفيات الخاص بالعمر • ومع ذلك فان النظام فى حاجة الى التوسيع والتعزيز •

وقد أسفر « الاستقصاء القومى بالعينة » ، الذى بدأ منذ عقدين من الزمان ، وكان ينظر اليه على أنه نظام للاستقصاء بالعينة متعدد الأغراض ، عن ثروة من المعلومات عن مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية . مثل الديموجرافيا ، والصحة، والاسكان ، والانجاز التعليمى ، والعمالة والبطالة ، والدخل ، والاستهلاك ، وأشكال معينة للثروة مثل الحيازات الزراعية • ويوفر معظم هذه الاستقصاءات بعض البيانات الأساسية عن مفردات ديموجرافية ، مثل العمر ، والنوع ، والحالة الزوجية ، وتركيب الأسرة المعيشية • كما أن الاستقصاءات الديموجرافية بوجه خاص توفر المعلومات أيضا عن معدلات المواليد والوفيات والخصوبة والهجرة • ومع ذلك فان معدلى المواليد والوفيات يكونان بوجه عام أدنى من المعدلين اللذين يقدمهما نظام التسجيل بالعينة • أما استقصاءات الصحة والحالة المرضية ، وهى استقصاءات قليلة وتجرى على فترات متباعدة ، فمازالت تعتبر استقصاءات تفسيرية ، ولكن بعض تقديرات الاصابة وانتشار المرض تكون متاحة من هذا المصدر • وتوفر استقصاءات

الظروف السكنية ، التى تجرى بمعدل أكبر ، المعلومات الخاصة بطبيعة الاسكان ، وعدد شاغلى المساكن وامدادات المياه ، والكهرباء ، وتسهيل المراحيض ٠

وكانت استقصاءات العمالة والبطالة قسمة منتظمة حتى وقت قريب لبرنامج « الاستقصاء القومى بالعينة » ٠ وهى توفر كمية كبيرة من المعلومات عن المشاركة فى النشاط الاقتصادى ، والعمالة ، والبطالة ، والعمالة الجزئية ، وساعات العمل ، والكسب ، وحتى الهجرة ٠ ومع ذلك فقد كانت المفاهيم والتعاريف المستخدمة تتعرض للتغيرات من حين لآخر ، ونتيجة لذلك كان من الصعب بناء سلاسل زمنية قابلة للمقارنة ، فيما عدا سنوات قليلة فى خلال العقد السابع ، كانت ثابتة فيها بهذا القدر أو ذاك ٠ وقد توقفت السلسلة مؤخرا بسبب انتشار عدم الرضا عن النتائج ، وأجرى فى خلال الفترة ١٩٧٣/٩١٧٢ استقصاء جديد باطار مختلف للمفاهيم ومنهجية جديدة ٠ وتتجه النية الى اجراء مثل هذه الاستقصاءات مرة كل خمس سنوات ٠ وهكذا بينما يكون من الصعب تشييد سلسلة زمنية للمقارنة لمؤشرى العمالة والبطالة تكون البيانات الأساسية متاحة ٠

ان استقصاءات النفقات الاستهلاكية ، التى تقترن فى بعض الأحيان بتحقيقات عن الدخل والمدخرات والمديونية ، كانت بدورها قسمة دائمة حتى وقت قريب « للاستقصاء القومى بالعينة » ٠ وبينما كانت بيانات الدخل بوجه عام لا تعتبر باعثة على الثقة بدرجة كبيرة فان بيانات النفقات كانت توضع فى استخدامات كثيرة للغاية ٠ فالبيانات كان يجرى تبويبها لسنوات كثيرة بوساطة مجموعات التكسير التى تيسر حساب مؤشرات التفاوت المقترحة ، شأنها أيضا شأن المؤشرات الأخرى القائمة على النفقات ٠ وقد كانت استقصاءات الحيازة الزراعية تجرى أيضا من حين لآخر ، وهى تساعد فى حساب المؤشرات القائمة على توزيع الحيازات الزراعية ٠ وكانت تجمع أيضا المعلومات الخاصة بالأرض المملوكة ، ويجب أن يكون فى حيز المستطاع تبويب هذه البيانات بالطريقة اللازمة ٠

وعلى الرغم من أن البيانات الكمية بشأن استهلاك الطعام كانت تجمع فى استقصاءات (المستهلك / النفقات) فلم تبذل أية محاولة للتحليل الغذائى ، وذلك لأن البيانات لم تكن تعتبر على درجة من الدقة تكفى للغرض ٠ وكان « المعهد القومى للتغذية » يجرى من حين لآخر استقصاءات محلية محدودة النطاق للتغذية ، ولكن هذه الاستقصاءات لا توفر بيانات يمكن اعتبارها صحيحة على النطاق القومى ٠ وقد أنشىء « مكتب مراقبة للتغذية » مؤخرا تحت اشراف « المعهد القومى للتغذية» لاجراء دراسة مستمرة لحالة التغذية والعادات الغذائية للسكان ، ومن المأمول فيه أن يقدم هذا المصدر بمرور الوقت بعض البيانات المفيدة عن التغذية ٠

ان الاحصاءات الجارية عن الصحة ، التى تقوم وزارة الصحة بتجميعها ، تقتصر بدرجة كبيرة على الخدمات الصحية ، وبخاصة المستشفيات والأشخاص الذين

يعالجون فى المستشفيات • كما تجمع البيانات أيضا عن الأمراض المعدية • ويجرى أيضا جمع وتجميع بيانات عن أفراد المهن المسجلين ، الممارسين والممرضات والقابلات، ولكن دقتها مشكوك فيها بوجه عام • وتعانى الاحصاءات من التأخيرات المبالغ فيها ، ومن التغطية غير الكاملة • وثمة آفاق لتحسين جوهرى فى النظام الاحصائى ، وتبذل الجهود لتحسين محتوى البيانات المجموعة ونطاق تغطيتها وخطوطها الزمنية •

كما أن الاحصاءات الجارية بشأن التعليم ، التى تجمعها وزارة التعليم ، تعنى أساسا بعدد المؤسسات التعليمية والمعلمين والطلبة ، وتجميع بعض المعلومات أيضا عن التسهيلات المدرسية والنفقات التعليمية • وتجرى من حين لآخر استقصاءات تعليمية شاملة لاستكمال الاحصاءات السنوية • وعلى الرغم من أن محـــاولات قد بذلت لجمع التوزيع العمرى للطلاب فان النتائج لم تكن مرضية تماما • ولم تجمع فى تعداد السكان أية معلومات عن نسبة الحضور فى المدارس ، ولكن يدرس الآن اقتراح باجراء استقصاء للأسر المعيشية عن التعليم وتوجد أيضا خطة لاعادة تنظيم الاحصاءات التعليمية من أجل تقليل التأخيرات الى الحد الأقصى ، وترشـــيد اجراءات الجمع • ومع ذلك فان كثيرا من المؤشرات المقترحة بشأن التعليم يمكن تجميعها على أساس البيانات المتاحة • كما أن المؤشرات المقترحة بشـــأن الجوانب الثقافية يمكن تجميعها أيضا دون صعوبة كبيرة •

والى جانب البيانات الخاصة بالعمالة والبطالة ، التى تجمع من خلال تعـــداد السكان « والاستقصاء القومى بالعينة » ، تقوم وزارة العمل بجمع كمية كبيرة من احصاءات العمل من خلال قنواتها الخاصة • وهكذا تكون المعـــلومات متاحة بشأن الأجور ، والكسب ، وأسعار السلع الاستهلاكية ، والمنازعات الصناعية ، وحوادث العمل ، والغياب ، ودوران العمل ، ونقابات العمال ، وانظمة الضمان الاجتماعى ، على الرغم من أن بعض البيانات تقتصر على قطاعات منظمة معينة من الاقتصاد • ويمكن تجميع المؤشرات المرغوب فيها على أساس هذه البيانات • ومع ذلك فان نوعية بعض البيانات فى حاجة الى تحسين•

اما المعلومات الخاصة بوقوع الجريمة والجناح فتستمد من سجلات الشرطة • والبيانات الخاصة بضحايا الجريمة غير متاحة ، بيد انه تنشر بعض المعـــلومات عن الخسائر فى الملكية وعن استرداد هذه الخسائر • ويعترف بأوجه قصور ســـجلات الشرطة كمصدر للمعلومات عن الجريمة ومع ذلك لم تبذل بعد أية محاولات لايجاد مصدر بديل مثل استقصاءات الجريمة •

وفيما يتعلق بالرفاهية الاجتماعية فان المعلومات التى يتم جمعها وتجميعها فى الوقت الحاضر تقتصر الى حد كبير على النفقات الحكومية • ولا تجمع اية معـــلومات منتظمة عن انشطة مؤسسات الرفاهية ونفقاتها • ومع ذلك يوجد مخطط لتنظيم جمع الاحصاءات عن الرفاهية الاجتماعية فيما بعد على أساس اكثر انتظاما •

وهكذا بينما يمكن أن يتاح كثير من المعلومات الأساسية اللازمة لتجميع المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية لتخطيط التنمية فلم تبذل بعد أية محاولة فى الهند لجمع البيانات الأساسية وتجميعها وتحليلها ولاعداد المؤشرات ونشرها على أساس منتظم . وكخطوة أولى على الطريق نحو تطوير مثل هذه المؤشرات يكون من الضرورى بالنسبة لوكالات الاحصاء والتخطيط أن تدرس معا المؤشرات اللازمة لتخطيط التنمية وتقويم التقدم . « فالمنظمة المركزية للاحصاء » ، التى تشكل جزءا لا ينجزأ من وزارة التخطيط ، وترتبط ارتباطا وثيقا بانشطة « لجنة التخطيط » ، توجد فى الموقع الأكثر ملاءمة للاضطلاع باعداد المؤشرات ونشرها . كما أن البيانات المتاحة من مختلف المصادر تحتاج الى دراسة دقيقة من زاوية اعداد المؤشرات المطلوبة ، ويجب اتخاذ الترتيبات لتجميع البيانات بالطريقة المطلوبة . وفى حالة كون البيانات الأساسية غير متاحة يجب اتخاذ الترتيبات لجمع البيانات من خلال الوكالات الأكثر ملاءمة .

ومن الواضح أن بعض المؤشرات ، مثل تلك القائمة على تعداد السكان ، لايمكن تجميعها الا مرة كل عشر سنوات ، على حين ان بعض المؤشرات الأخرى ، مثل تلك القائمة على الاستقصاءات بالعينة ، من الممكن اجراؤها كل خمس سنوات ، وبعضها مثل تلك القائمة على الاحصاءات الجارية يمكن اجراؤها سنويا . ان جمع وتجميع البيانات الأساسية اللازمة لاعداد المؤشرات السنوية يجب أن تزداد سرعتهما ، كما يجب أن تكون البيانات متاحة فى أقل وقتممكن . أما البيانات التى لا تتاح من خلال المصادر الجارية ، وكذلك البيانات التى لا يمكن جمعها من خلال التعداد ، فلا يمكن جمعها الا من خلال الاستقصاءات بالعينة . وهكذا يكتسب « الاستقصاء القومى بالعينة » أهمية جوهرية بوصفه مصدرا احتماليا للمعلومات اللازمة لتجميع عدد من المؤشرات . ان برنامج « الاستقصاء القومى بالعينة » يجب أن يوجه الاهتمام الواجب للبيانات اللازمة لاعداد المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية ، وأن ينص على جمع البيانات الضرورية على فترات منتظمة ، كل خمس سنوات مثلا .

وأخيرا من المهم للغاية أن نحقق الاستخدام السليم للمؤشرات التى يتم تجميعها . وليس هناك مخطط احصائى يمكن أن يعمر طويلا اذا لم توضع البيانات المنتجة قيد الاستخدام ، أو اذا كان من المتعذر استخدامها .

الملحق رقم (١) : المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية لتخطيط التنمية

(أ) السكان :

١ ـ معدل النمو (١)
٢ ـ معدل المواليد (٢)

٣ ــ معدل الوفيات (٢)
٤ ــ المعدل العام للخصوبة (٢)
٥ ــ معدل الهجرة الصافية بين الحضر والريف (٢)
٦ ــ النسبة المئوية لسكان الحضر (٢)

(ب) الصحة والتغذية :

١ ــ موقت الحياة عند الميلاد ·
٢ ــ معدل وفيات الرضع ·
٣ ــ معدل وفيات الأطفال فى فئة العمر ١ ــ ٤ (٢)
٤ ــ معدل وفيات الأمومة (٢)
٥ ــ معدل الوفيات المنمط بالنسبة للأمراض المعدية (٢)
٦ ــ معدل انتشار الأمراض (٢)
٧ ــ عدد أسرة المستشفيات بالنسبة لكل مائة ألف من السكان (١)
٨ ــ عدد الأطباء والجراحين بالنسبة لكل مئة الف من السكان (٢)
٩ ــ عدد الممرضات والقابلات بالنسبة لكل مئة ألف من السكان (٢)
١٠ ــ نسبة عدد أيام الأسرة المشغولة الى عدد أيام الأسرة المتاحة (١)
١١ ــ استهلاك الفرد اليومى من السعرات (٢)
١٢ ــ استهلاك الفرد اليومى من البروتينات (٢)
١٣ ــ النسبة المئوية للأسر المعيشية التى تحصل على سعرات اجمالية تقل عن الحد الأدنى المطلوب (٢)
١٤ ــ النسبة المئوية للأسر المعيشية التى تحصل على بروتينات اجمالية تقل عن الحد الأدنى المطلوب (٢)
١٥ ــ النسبة المئوية لتلاميذ المدارس الابتدائية الذين يقل وزنهم عن الوزن السوى (١)

(ج) الاسكان والبيئة :

١ ــ النسبة المئوية للأسر المعيشية التى ليس لها مأوى (١)
٢ ــ النسبة المئوية للأسر المعيشية التى تعيش فى مساكن دائمة أو شبه دائمة (١)
٣ ــ النسبة المئوية للأسر المعيشية التى تستطيع الحصول على المياه الصالحة للشرب (٢)
٤ ــ النسبة المئوية للأسر المعيشية التى تستطيع استخدام مراحيض ذات نمط مقبول (٢)

٥ ـ النسبة المئوية للأسر المعيشية التى تستخدم الكهرباء للأغراض المنزلية (٥)

٦ ـ النسبة المئوية للأسر المعيشية التى يعيش أكثر من شخصين من أفرادها فى حجرة واحدة (٢)

٧ ـ نسبة الزيادة فى عدد الوحدات السكنية الى الزيادة فى عدد الأسر المعيشية (٢)

٨ ـ النسبة المئوية للأسر المعيشية التى تعيش فى مناطق كثيفة السكان ٠

(د) التعليم والثقافة :

١ ـ نسبة القيد الاجمالى فى مدارس المستوى الأول (١)
٢ ـ نسبة القيد الاجمالى فى مدارس المستوى الثانى (١)
٣ ـ نسبة القيد الاجمالى فى مدارس المستوى الثالث (٢)
٤ ـ النسبة المئوية لقيد البنات فى مدارس المستوى الثانى (١)
٥ ـ النسبة المئوية لقيد العلوم والتكنولوجيا بمدارس المستوى الثالث (٢)
٦ ـ نسبة الطلبة الى المعلمين فى مدارس المستويين الأول والثانى (١)
٧ ـ معدل التخرج من مدارس المستوى الأول (١)
٨ ـ معدل التخرج من مدارس المستوى الثانى (١)
٩ ـ حملة الدرجات الجامعية بالنسبة لكل مئة ألف من السكان (٢)
١٠ ـ معدل من يعرفون القراءة والكتابة بين البالغين (١)
١١ـ الكتب التى تنشر بالنسبة لكل مئة الف من السكان(٢)
١٢ ـ توزيع الجرائد اليومية العامة بالنسبة لكل مئة الف من السكان (٢)
١٣ ـ عدد أجهزة الراديو بالنسبة لكل مئة ألف من السكان (٢)
١٤ ـ سعة دور السينما بالنسبة لكل مئة الف من السكان (٢)

(هـ) العمالة ، وظروف العمل ، والضمان الاجتماعى :

١ ـ النسبة المئوية للسكان المستخدمين الذين فى سن العمل (١)
٢ ـ النسبة المئوية للسكان المشتغلين بالزراعة (١)
٣ ـ النسبة المئوية للنساء فى العمالة الزراعية (١)
٤ ـ النسبة المئوية للسكان المتعطلين القادرين على العمل فى فئتى العمر (١) (أ) ١٥ ـ ٢٤ ، (ب) ٢٥ وما بعدها (٢) ٠

٥ ـ النسبة المئوية للسكان المتعطلين الذين أكملوا المستوى الثانى للتعليم أو مستوى أعلى منه (٢)

٦ ـ الرقم القياسى للكسب الحقيقى للعمال (٢)

٧ ـ أيام العمل الضائعة بالنسبة لكل عامل بسبب حوادث العمل ، والمنازعات الصناعية ، والغياب (٢)
٨ ـ النسبة المئوية للسكان القادرين على العمل ، والأعضاء فى نقابات عمالية (٢)
٩ ـ النسبة المئوية للسكان القادرين على العمل ، والذين تغطيهم مخططات الضمان الاجتماعى ٠

(و) الدفاع الاجتماعى والرفاهية :

١ ـ معدل الجريمة بالنسبة لكل مئة ألف من السكان (١)
٢ ـ معدل جناح الأحداث بالنسبة لكل مئة ألف من السكان الأحداث (١) ٠
٣ ـ النفقات الحكومية على النظام العام والأمن العام بالنسبة لكل ألف من السكان ٠
٤ ـ نفقات الحكومة والمؤسسات الخاصة على خدمات الرفاهية الاجتماعية بالنسبة لكل ألف من السكان ٠
٥ ـ عدد نزلاء مؤسسات الرفاهية كنسبة للمجموعة ذات الصلة من السكان (٢)

(ز) الدخل ، والاستهلاك ، والثروة :

١ ـ متوسط الدخل المتاح للأسرة المعيشية (٢)
٢ ـ النفقات الاستهلاكية للفرد من الأسرة المعيشية بالأسعار الثابتة (٢)
٣ ـ النسبة المئوية للنفقات الاستهلاكية للأسرة المعيشية على الطعام (٢)
٤ ـ النفقات الاستهلاكية للأسر المعيشية الدنيا (٢٥٪ من عدد الأسر المعيشية) مرتبة حسب نفقات الفرد من الأسرة المعيشية . وذلك كنسبة من النفقات الاستهلاكية الكلية لجميع الأسر المعيشية (٢)
٥ ـ نسبة متوسط النفقات الاستهلاكية للأسر المعيشية عند القمة ـ ٥٪ من مجموع الأسر المعيشية (مرتبة حسب نفقات الفرد من الأسرة المعيشية) الى متوسط النفقات الاستهلاكية للأسر المعيشية عند القاع (٢٥٪ من مجموع الأسر المعيشية) ٠ (٢)
٦ ـ النسبة المئوية للأرض التى تمتلكها الشريحة العليا من أصحاب الأرض (٥٪ من مجموع أصحاب الأرض (مرتبة طبقا لمساحة الأرض المملوكة) ٠ (٢)
٧ ـ النسبة المئوية للأرض التى يمتلكها غير الزارعين (٢)

---

(١) يجرى تجميعه على مستوى اقسام الاقليم الواحد ٠
(٢) يجرى تجميعه على مستوى الاقليم (الدولة) ٠
(٣) يمكن تفتيته عند الضرورة الى مؤشرين فرعيين : احدهما للمرحلة الأولية ، والآخر للمرحلة الوسطى ٠



فلسفة المعرفة

الحياة اعقد قليلا مما تبدو ، وكذلك الظروف ، وثمة ضرورة ملحة لاظهار هذا التعقد
مارسل بروست

من البسيط الى المركب

ما ليس بسيطا

التعقد مفهوم ، تعريفه الأول يمكن أن يكون سلبيا نفيبا : فالمعقد أو المركب هو ما ليس بسيطا . الشيء البسيط هو الشيء الذى يمكن ادراكه كوحدة أولية غير قابلة للانقسام والتجزئة . والادراك البسيط هو الذى يمكن من تصور شيء بوضوح وجلاء كوحدة يمكن عزلها عن محيطها وبيئتها . والشرح البسيط هو الذى يمكن من تحويل ظاهرة مركبة مولفة الى وحداتها الأولية وادارك الكلى الكامل كمجموعة لخصائص ومميزات الوحدات . وفى السببية البسيطة يمكن عزل السبب والنتيجة. والتنبؤ بنتيجة السبب بصورة حتمية دقيقة . فالبساطة تستبعد ما هو معقد مشكوك فيه ملتبس وغامض ومتناقض . والنظرية التى تقابل وتوافق ظواهر بسيطة هى نظرية بسيطة . ومع ذلك فالنظرية البسيطة يمكن تطبيقها على ظواهر معقدة ملتبسة ومشكوك فيها . وفى هذه الحالة تتم عملية تبسيط . ومشكلة التعقد توجد فى الظواهر التى لا يمكن تحويلها وتوصيلها الى نماذج فكر بسيط للمشاهد . وبعبارة أخرى يتجلى التعقد لأول وهلة لهذا المشاهد فى شكل غموض وشكوك ولبس بل كذلك تناقض ظاهرى أو تعارض . وتتضمن بالطبع كل المعرفة عملية تبسيط ،

الكاتب : أدجــار مــوران

مدير ابحاث فى المركز القومى الفرنسى للبحث العلمى ، ومدير مساعد لمركز دراسات علم الاجتماع والانثروبولوجيا وعلم الأعراض للمدرسة العملية للدراسات العليا بباريس ، وهو رئيس اللجنة العلمية لمركز ريومونت لعلوم الانسان بباريس ، ومن بين مؤلفاته العديدة الانسان والموت (١٩٥١)؛ السينما أو الانسان الخيالى (١٩٥٦) ؛ النجوم (١٩٥٧) ، روح العصر (١٩٦٢) ، اشاعة أورليانز (١٩٦٩) ؛ اللغز الخفى ، الطبيعة البشرية (١٩٧٣) ،

المترجم : الدكتور محمد عبد العزيز عبد الكريم

عميد كلية التجارة بجامعة عين شمس ورئيس قسم ادارة الأعمال بها سابقا ، دكتوراه فى العلوم الاقتصادية والتجارة من جامعة لوزان بسويسرة عام ١٩٣٢ ،

لأنها تجرد وتعزل ، أى انها تستبعد عـــددا من الخصائص التجريبية للظـــاهرة على أنها غير هامة وغير متعلقة بالظاهرة وطارئه أو عارضـــة ، ومع ذلك يجب أن لا نغالى فى التبسيط أى أن نستبعد كل ما لا ينـاســب نموذجا مبسطا بحجة انه ظاهرة ثانوية مصاحبة تنشأ عن الظاهرة الأصلية ، وهنا نصل الى المشكلة ، فانه من الممكن دائما اقصاء وابعاد المعقد الى المحيط أى السطح الخارجى مع الاحتفاظ بما يمكن تبسيطه ، وما يمكن تبسيطه هو الذى يجب أن يؤخذ فى الحسبان فى مجال العلم ، وبمثل هذا العمل كيفما كان يصبح أقل سهولة فى جميع العلوم ــ فيمـا عدا العلوم الانسانية التى تتضمن مواضيع أشد تعقدا منها جميعا وهذا القول غريب ولهذا السبب نشعر بالضياع ونكون فى متاهة أمام مثل هذا التعقد ،

أقل فأقل بساطة

حتى نهاية القرن التاسع عشر كان العلم الرائد هو علم الفيزياء الذى كان يقوم على أســاس النموذج البســيط لقوانين عامة محددة الصفة والخصيصة ، والوحدات الأولية التى يمكن تحديدها كما عزلت وحددت دون لبس ، ومع ذلك فقد فقدت بساطتها أولا بالنسبة للترموديناميكا (علم القوة أو الحركة الحرارية) ، وفى غضون القرن العشرين بتطور الميكروفيزيقا (فيزياء الدقيق) ذات الصلة بها

المكروفيزيقا (فيزياء الجسيم) وحتى الفيزياء فقدت بساطتها · ففى الميكروفيزيقا أصبحت الظواهر الأساسية التى تتعلق بها وتهمها مشكوكا فيها وملتبسة بل متناقضة ، فسلوكها الفردى يفلت من التحديد وتدرك طبيعتها أحيانا كموجة وأحيانا ككرية أى جسيمة ، وهو اليوم موضوع نقاش فيه نظر هل مفهوم الجسيم الأولى له معنى · وفي المكروفيزيقا لم تعد فئات الزمان والمكان واضحة وجلية ، ولكنها تصطدم بعضها بالبعض وتتلاقى · ونكتشف أن العالم الفيزيائى معقد فى تكوينه متناهى الصغر (دقيق) كما هو معقد فى جسامته وامتداده الكونى · ولما كان هذا هو الحال فاننا لا نجد غرابة فى أن لا تكون الظواهر البيولوجية أقل تعقدا من الظواهر الفيزيقية · ومع ذلك فانه ستكون مغالاة فى التبسيط أن توصل التعقد البيولوجى الى مرتبة التعقد الفيزيقى · فالظواهر البيولوجية لها تعقدها الخاص بها · والتقدم المتعدد النواحى لبيولوجية الوراثة والانثولوجيا (علم الاعراق البشرية) وعلم التبيؤ (علم العلاقات بين الكائنات الحية وبيئتها) يقودنا الى كشف التعقد وحيث كنا نرى فيما سبق ، أما ظواهر بسيطة أو تدخل مبدأ (مصدر) حيوى فوق الطبيعة أو ما وراء الطبيعة ، ولكنه بسيط كل البساطة بعناد وصلابة ككل مبادىء الفلسفة المثالية · وفى بيولوجية الجزىء لم يمهد اظهار وبيان الظواهر البيولوجية أنها كلها ظواهر كيميائية فيزيقية السبيل الى تحويلها وتوصيلها من المعقد الى البسيط ، وبالعكس تماما لكى نصف هذه الظواهر كان من الواجب الاستعانة بالمفاهيم التنظيمية غير المعروفة فى الميدان الدقيق للكيمياء الفيزيقية مثل المعلومية (المعلومات) والدليل (الشفرة) والرسالة والردع (الكبت أو الكبح) والتدرج الهرمى الخ · وبألفاظ أخرى التعقد النوعى للحياة ذو صفة تنظيمية · وسنرى ذلك فى الوقت المناسب · ومع ذلك يمكن منذ البداية ابداء ملاحظتين : أولا أن البسيط ليس هو الطبقة السفلية أو المستوى الأدنى الفيزيقى الذى يمكن تحويل التعقد البيولوجى اليه · فالبسيط هو مجرد وجه واحد ، ذلك الخاص بالفيزياء التقليدية ــ حالة ــ لحظة ــ تحول بين عدة تعقدات · ثانيا ليست الظاهرة الانسانية هى الوحيدة والمقصور عليها تضمن التعقد فى عالم (كون) طبيعى بسيط · فاذا كانت هى التى تتضمن درجة عالية جدا من التعقد كما يتضح لنا حتى الآن فهى بالأحرى الحاملة لدرجة عالية من التعقد أو حتى « التعقد المفرط » بالمقارنة بالعالم البيولوجى الذى هو نفسه معقد · ولما كان الحد الفاصل بين الظواهر البيولوجية والظواهر الانسانية ليس موضوع تعقد فكل ما قيل هنا حول التعقد البيولوجى سوف ينطبق بالأحرى على الظواهر الانسانية · وعلى ذلك فان تناولنا للمشكلة ومعالجتها ليس بأى حال بهدف اختزالها والتقليل من شأنها ، بل بالعكس لما كانت هذه المعالجة كشفية فى سماتها فانها ستكون بعيدة كل البعد عن التبسيط ولكنها ستجعلها أكثر تعقيدا ·

وهدفنا اذن هو محاولة القاء الضوء وتوضيح السمات الأساسية للتعقد البيولوجى · وهذا موضوع لم يكشف عنه الا قليلا جدا حتى الآن ولكن بدأه بابداع فون نيومان Von Neuman « بنظريته للآلة المؤتمتة (الذاتية الحركة) ذاتية التكثر (التوالد) » ·

أكثر فأكثر تعقدا

يظهر التعقد البيولوجي في البداية كظاهرة كمية • فالخلية مركبة من ملايين الجزيئات • والكائن الحي كالكائن البشري مكون من آلاف الملايين من الخلايا • والشيء الغريب غير العادي أن هذه الظاهرة الكمية هي أيضا معقدة من الناحية الكيفية • ولا تتبع هندسة بناء هذه الآلاف الملايين من المكونات نمطا تنظيميا بسيطا كما في حالة تكاثر البلورات أو فاقدة النظام ومجال لقواعد احصائية بسيطة كما هو الحال في جزيئات الغاز • والعلاقة بين مكونات الكائن الحي ليست متجاورة أو متراكبة الأشكال ولكنها متفاعلة ومتداخلة • والآن فان عدد التفاعلات الممكنة بين هذه الآلاف الملايين من المكونات تصل الى أبعد من حدود الأرقام الفلكية الهائلة جدا • وكما لاحظ أشبي Ashby في عام ١٩٦٤ كل ما هو مادي يعف عند حد $١٠^{١٠٠}$ ولكن كل ما هو قابل للتوحيد والتآلف (اتحادات أو تركيبات ـ علاقات ـ خصائص ـ أنمطة ـ نماذج ـ ضغوط ـ الخ) يذهب الى أبعد من ذلك كثيرا •

وعلى ذلك فنحن هنا في منطقة اللاقياس (تعذر القياس) • ولا شك أن هذا ليس بعد التعقد البيولوجي الحقيقي ، ولكن لدينا الآن المقدمات المنطقية لهذا التعقد في النموذج المتزايد التعقد للعلاقات المتبادلة والتفاعلات والتدخلات والتشويش أو الارباك لعمليات السببية الناتجة من والتي تظهر في السلبية المتبادلة وآثار التلقيم المرتد • هل هذا هو التعقد البيولوجي الحقيقي ؟ لا ليس بعد فان السيرانية (أجهزة التحكم والضبط الاتصالي) هي فعلا في مستوى السببية المعقدة بآثار التلقيم المرتد والآلة المبرمجة لتصحيح النتائج التي تتم بفعل العوامل الخارجية • وقد يتطرق الى الذهن أن التعقد البيولوجي يكمن في العدد الاكبر وتعقد العلاقات المتبادلة بالمقارنة بتلك الخاصة بالآلات أي أن ظاهرة الحياة معقدة بسبب الدرجة العالية من التعقد والفوضى والتشويش • في هذه الحالة لا يكون التعقد الا تعقيدا مفرطا مما يضعنا ببساطة في موقف الهريرات (القطط الصغيرة) أمام شلة صوف متقدة (متشابكة) يمكن سحبها وفكها الى خيط طويل بالادوات المناسبة والوقت والصبر وبذلك تكون حدود معرفتنا كمية في طبيعتها ولا تكون بسبب كيف الشيء الذي سيظل مجرد آلة • ومع ذلك يمكن بسهولة كبيرة جدا تحويل التعقد أو التركب الى تعقيد أو تشبيك •

التعقد او التركب البيولوجي أو التنظيم الذاتي

التعقد وتنظيم النوع

ما أكد هنا لا ينطبق على الظواهر الحية فقط ولكن على جميع الظواهر المنظمة أيضا حتى ولو لم تكن بيولوجية • وبالفاظ أخرى فان دائرة التعقد هي تلك الخاصة بالتنويع المنظم أو تنظيم التنويع •

ولا تتضمن دائرة التركب الوحدات البسيطة غير القابلة للرد للاصل ولا جمهرة من وحدات فاقدة النظام (مثل جزيئات الغاز) أو متنوعات غير منظمة (مثل عربة قمامة) ٠

اذا ظللنا فى « المجال المتوسط للظراهر الفيزيقية (١) (أى اذا استبعدنا ميدان الميكروفيزيقا وميدان المكروفيزيقا التى تعتبر أيضا تبسيطا فى الطريقة) فانالتعقد يبدأ بمجرد وجود نظام اى وجود علاقات متبادلة بين عناصر متعددة ومتنوعة فى وحدة فتصبح وحدة مركبة (واحد ومتعدد) ٠

ويظهر التركب الجهازى بصفة خاصة فى الحقيقة بأن الكل يحرز صـــفات وخصائص لا توجد فى الاجزاء منعزلة وبالعكس تحوز الاجزاء خصائص وصــفات تختفى نتيجة للضغوط التنظيمية للنظام ٠ ويزيد التعقد الجهازى من جهة بزيادة عدد وتنوع الاجزاء المكونة ، ومن جهة أخرى بزيادة مرونة وتعقد العلاقات المتبادلة (التفاعل أو الفعل المتبادل ونتائج التقليم المرتد والتدخلات الخ) وتناقص قدرتها على الحتمية والقصدية (على الاقل من وجهة نظر المشاهد) ٠

ويمكن الوصول الى نوع آخر من التعقد عندما يكون النظام مفتوحا أى عند ما يكون وجوده وصيانة متنوعاته غير منفصلة عن العلاقات المتبادلة مع البيئة وعلاقات متبادلة بوساطتها يأخذ النظام من العالم الخارجى الطاقة/ المادية وفى مستوى أعلى من التعقد ، يستخرج ويستنبط المعلومات ٠ هنا نحصـــل على علاقة هى فى الواقع معقدة وملتبسة بين النظام المفتوح والبيئة وجها لوجه وهو فى الوقت نفسه مستقل وتابع ٠

ومع ذلك يمكن الوصول الى نسق آخر من التعقد فى حالة النظم السيبرانية التى لايمكن فهم تنظيمها دون الرجوع الى مفاهيم البيانات (المعطيات) والبرامج والضبط أو الرقابة الخ ، فالنظام الحى فيما يختص بأجزائه يحرز ويضم درجة استثنائية من التعقد الجهازى وتعقد النظام المفتوح والتعقد السيبرانى ٠ وتحت تصرفه تشكيل وكمية من الاجزاء المكونة غير معروفة فى الأنظمة الاخرى فى « المجال المتوسط » بما فى ذلك أكثر الآلات اتقانا ٠ فالعــلاقات المتبادلة بين الاجزاء المــكونة هى فى الوقت نفسه كما رأينا حتى الآن تفوق الحصر وفى غاية التنوع وفى غاية التعقد ٠

وقد يظن ان قولنا السابق يعنى اننا وضعنا لتعقد الاشياء الحية وصفا مناسبا يكفى لتقديم نظرية أنظمة وسيرانية ، ان هدفنا هنا هو اظهار وبيان ان التعقد الخاص بالاشياء الحية بينما يتضمن هذه الانسقة من التعقد فانه من نسق آخر ومن نوعآخر ويستجيب لمبدأ تنظيمى آخر ٠

المصنع المؤتمت (الآلي ذاتي الحركة) الغامض

قورنت الخلية ، التي هي الوحدة الاساسية للاشياء الحية ، بالطبع غالبا بمصنع مؤتمت غاية في التعقيد · والواقع أن الخلية لا تقوم بعدة عمليات متسلسلة متعاقبة طبقا لما يلوح انه برنامج تفصيلي (تعليمات الدليل الجيني أو الشفرة المورثة) وعلى ذلك فان هذه المقارنة أو التشبيه يخرج من الحسبان الصفات الخاصة بالمصنع من جهة والجوهر الحي من جهة أخرى · وفي الحالتين أيضا حياتهما المعقدة ·فالمصنع يكون مفهوما ومعقولا فقط في اطار المجتمع الذي أنشأه والذي فيه يعمل مما يعود بنا الى التقنية (التكنولوجيا) والبنيان الاقتصادي والتكوين الطبقي للمجتمع · وعلاوة على ذلك أن المصنع مهما سما في الاتمته فانه يراقب ويضبط بمعرفة البشر الذين هم أنفسهم ممثلون على المسرح الاجتماعي · وبالفاظ أخرى لا يمكن أن يفهم المصنع الا اذا ادخلنا في الصورة التعقد الاجتماعي للمجتمع الصناعي الذي هو نتيجة لتطور طويل الأمد جدا توجد في الاصل الخلية الحية الاصلية · وبالفاظ أخرى فان التعقد السيبراني في المصنع ما هو الا وجه واحد وليس الاكثر تعقدا للتعقد الاجتماعي الذي انتجه وخلال تأثرات بيئية تحدد كيف يجب ان يعمل · ومن جهة أخرى فالخلية في حالة الكائنات ذات الخلية الواحدة بينما تعتمد بوضوح على الانظمة البيئية الخارجية التي تنسب اليها والتي تستمد منها تعقدها تقيم هذا التعقد على أساس طاقتها الانتاجية التوليدية أي تنظيمها الذاتي ·

ولو أنها معقدة كأي مصنع مؤتمت بل أكثر منه تعقدا الا انها تعمل دون مديرين ومهندسين ومنظفين أي دون بشر أكثر تعقدا منها ينتجها أو يضبطها · وواضح أنها لم تنتج بواسطة نظام اقتصادي واجتماعي خارجي موجود من قبل · ويلوح لنا كما لو كانت الجزيئات هي في نفس الوقت واضعة البرامج والعاملين والآلات والمنتجين والمستهلكين · وواضح ان « البرنامج » لم ينبثق من حقيقة خارجية أكثر تعقدا ، أنه من داخل الخلية ويأتي من خلية أخرى عن طريق تكاثر ذاتي وهكذا · وعلى ذلك فالمقارنة بمصنع مؤتمت كمقارنة أي نظام سيبراني يتجاهل ذات جوهر التعقد البيولوجي وهو التنظيم الذاتي ·

والنظرة السيبرانية الدقيقة تسقط من الحسبان التعقد الخارجي للآلة المصنعة (المصنع المؤتمت) والتعقد الداخلي للآلة الطبيعية المؤتمتة (الكائن الحي) (وهو التنظيم الذاتي وبالعكس فأن المشكلة هي أدراك التعقد الداخلي الخاص بالآلة الطبيعية المؤتمتة ، وفي نفس الوقت أن ناخذ في الاعتبار تعقد العلاقة — الذي يمكن منها التعقد الداخلي وحده (أي مرة أخرى المقدرة على التنظيم الذاتي) — بين الكائن الحي وما هو خارجه (النظام البيئي) · (٢)

هنا يعرفنا فون نيومان للمرة الاولى بما يكون الفرق الاساسى حتى بين الآلة المؤمتة المصنعة البالغة الاتقان (الحاسب الآلى والمصنع المؤتمت) والآلة الموتمتة المصنعة البالغة الاتقان (الحاسب الآلى والمصنع المؤتمت) والآلة المؤتمتة الطبيعية البدائية ، الكائن وحيد الخلية ، وبذلك يقودنا الى قلب التعقد البيولوجى · هـذا الفرق واضح فى ثلاثة وجوه او مظـاهر متداخلة ومعتمد بعضـها على البعض الآخر ·

أولا : تصنع الآلة المصنعة من اجزاء فى غاية الاتقان وبالغة التعويل عليها والثقة فيها ، أى من أجزاء تم قياسها وتمت مراجعتها وملائمتها تماما بعضـها لبعض ومكونة من اشد المواد صلابة واقلها قابلية للتشويه مع مراعاة ما سيتم عليها من اعمال · ومع ذلك فان مدى الاعتماد على الآلة ككل فى غاية الانخفاض · وبالفاظ اخرى تتوقف او تتعطل بمجرد تلف اى جزء من اجزائها ، وكلما زاد عدد قطعها زاد اعتماد بعضها على بعض وقل الاعتماد عليها هى · والكائنات الحية من جهة اخرى مكونة من اجزاء لا يمكن الاعتماد عليها بنسبة كبيرة · فجزيئات الخلية وخلية التكوين العضوى فى تلف مستمر ونطاق حياتها قصير جدا (مثلا ٩٩٪ من جزيئات الكائن البشرى يتلف خـلال سـنة واحدة) ومع ذلك فالكل أكثـر قابلية للاعتماد عليه من الاجزاء المكونة له ، ودرجة الاعتماد عليه لا تنقص بالمرة بزيادة هذه الاجزاء وزيادة العلاقات المتبادلة بينها · وككل فانه اكثر اعتمـادا عليه من اية آلة عادية طبيعية · والكل يمكن ان يعمل رغم التلف المحقق لاجزاء معينة منه ، ورغم الحوادث التى تؤثر على الاجزاء المختلفة · فالنهائية المتساوية ليسـت الا هذه المقدرة للكائنات الحية التى تمكنها من الوصول الى اغراضـها وغاياتها (انجاز برامجها) بطرق ملتوية رغم القصور والعجز والحوادث والعقبات ، فى حين الآلة المصنعة بمجرد تجريدها وحرمانها من احد مواردها تفسد وتقف أو تعطى منتجات معيبة أو مشوهة ·

ومن ثم فأن السؤال الذى يسأله فون نيومان هو كيف يمكن لآلة مؤتمتة يعتمد عليها تتكون من اجزاء غير موثوق فيها ولا يمكن الاعتماد عليها (٣) ؟ ويمكن ان نسير خطوة اخرى بالسؤال : هل ضعف الاعتماد على الاجزاء المكونة ليس من المضر والمؤذى كجوهر لازم للدرجة العالية من الوثوق فى الكائنات الحية ؟ ·

ثانيا : ان مشكلة الاستيثاق (الوثوق) يمكن التعبير عنها بمصطلحات أعم وهى النظام واللانتظام · فاستهلاك الاستعمال والتشويه والتلف التدريجى الذى يؤثر على الاجزاء المختلفة للآلة يضر بنظام هذه الآلة ويمكن اعتبارها عوامل أو عناصر فى اللانظام · فاذا كانت الآلة سيبرانية ولها برنامج أو معطيات للعمليات فأن هذا اللانظام يمكن اعتباره « ضوضاء » ، واى اضطراب او تشويش مصادف يظهر فى

توصيل وتبليغ المعطيات ومن شأنه ان يشوه الرسالة التى تصبح خاطئة يطلق عليه اسم « ضوضاء » · فالضوضاء هى اذن اللانظام الذى باخلاله بنظام الرسالة يصبح مصدر خطأ · فاللانظام (الضوضاء) والخطأ يكونان فى هذه العلاقة مفاهيم منعكسة · والآن لا تتأثر الآلة المصنعة فقط بسرعة كبيرة باللانظام (الضوضاء) والخطأ (بسبب ضعف امكان الاعتماد عليها) ولكنها لا يمكن ان تطيقها · واقصى ما يمكن ان تفعله هو تشخيص الخطأ ثم تقف توا حتى توقف انتشـــار اللانظام والفوضى (التلقيم الذاتى الايجابى) · وبالعكس فأن قيام النظام الحى باعماله متناغم دائما مع بعض اللانظام (الضوضاء) والخطأ فى حدود معينة · وفى هذا السياق فأن تلف جزيئات وخلايا التركيب العضوى المستمر يتحمل مصدرا مستمرا من اللانظام · وفضلا عن ذلك فأن خلايا التكوين العضوى مستقلة الى حد ما : فى حين أنه فى الآلة يجب ان تنسجم الأجزاء المكونة وتتلاءم بعضها مع بعض بطريقة فى غاية الدقة وبشـــكل واسلوب مطمئن مأمون · فالاسلوب أو الطريقة التى توفق بها الخلايا والاعضاء بعضها مع بعض فى العفوية والعرضية ، وعلى ذلك فانها تتضمن قدرا معينا من عدم اليقين والمصادفة · وفى التكوين العضوى فأن وجود جراثيم أو عناصر سامة وكذلك تكاثر الخلايا الذى لا يمكن مراقبته وضبطه فى الحدود أو المسلك كلها طبعا ظواهر عادية · فمثلا فيما يختص بالسرطان تظهر الخلايا الخبيثة باستمرار وتزال بالدفاعات المناعية بمجرد ظهورها (لفوف سنة ١٩٧٢ Lwoff) وعلاوة على ذلك فاننا عندما يدرس كلما من الانظمة البيئية الطبيعية والمجتمعات العليا (تلك الخاصـــة بالنمـل وبالثدييات وطبعا بالبشر) لا نلاحظ عددا كبيرا من الحركات العشوائية فى ســـلوك الافراد فقط ولكن صراعات مستمرة بين الافراد والجماعات أو خصـــومات طبقية · وندرك انه فى مجال الاشياء الحية لا تتميز العلاقات بين الاجزاء والانظمة الفرعية . بين الافراد أو الجماعات ، بتلاؤم او توافق كامل او تكامل تام . ولكن يظهر العداء والمنافسة والتنافر · وهذه كلها من مصادر الاضطراب واللانظام · مثل هذه العلاقات مستحيلة حتى الآن فى الآلة المصنعة (التى يصنعها الانسان) ·

والآن هذا فى الواقع علامة على التعقد لأنه كلما زاد ارتقاء النظـام الحى فى التطور زاد تعقده وزاد احتواؤه على اللانظام (الضوضاء) والخطأ · واكثر الانظمة التى نعرفها تعقدا . المخ البشرى والمجتمع البشرى . هى التى تعمل باكبر نسبة من عدم اليقين واللانظام « الضوضاء » · ومرة أخرى يظهر التعقد فى هيئة لبس وغموض وتناقض · وفى هذه الحالة فى العلاقة بين النظام واللانظام · ومرة أخرى لا يسـع المرء الا ان يســـير فى التناقض لابعـــد من ذلك ويتســـاءل هل الكائنـات الحية لا تعمل فقط رغما عن اللانظام ولكن أيضا باللانظام · فتعقد الكائنات الحية اذن ينظر اليه كمبدأ تنظيمى يقوم على أساس اللانظام خاصة (سواء كان ذلك بســـبب التلف أو النزاع والخصام) لكى ينمى صفاته متفوقا بها على تلك الخاصة بأية آلة ·

ثالثا : يمكن الآن عرض المشكلة بالفاظ أصيلة · كل نظام فيزيائى منظم هو

موضوع مستمر لمفعول القانون الثانى لعلم الترموديناميكا ، أى الانتروبيا المتزايدة داخل النظام ، الذى يظهر فى زيادة اللانظام على حساب النظام والتجانس على حساب عدم التجانس (تنوع الاجزاء المكونة) ، وباختصار عدم التنظيم على حساب التنظيم وفى هذا المعنى حتى الآلة المصنعة الفائقة الاتقان تكون دائما قابلة للفساد التدريجى ، ولما كانت ككل غير قابلة للاعتماد عليها كثيرا فانها تفسد بسرعة · وهى تبدأ فى التلف بمجرد تركيبها سواء عملت أو لم تعمل ، ولا يمكن وقف هذا التلف الا من الخارج باصلاح أو تغيير القطع البالية · وبالفاظ أخرى فأن قوة التجدد تأتى من خارج الآلة ·

وفوق ذلك ليست الآلة وحدها هى موضوع التلف ، بل أيضا المعلومات ، أى البرنامج الذى يضبطها ويسيرها طبقا لنظرية شانن · ان كمية المعلومات التى يستقبلها المستقبل لا يمكن الا ان تساوى كمية المعلومات التى يرسلها المرسل · والمعلومات نفسها قابلة للاضمحلال والضعف عرضة للانواع المختلفة من « الضوضاء » التى تؤدى الى اخطاء وفى النهاية تشوه الرسالة ·

وبالعكس فأن الآلة الحية غير قابلة للتلف ، على الأقل على أســـاس وقتى · ويتضح السبب فورا · هذا بسبب انها قادرة على تجديد جزيئاتها وذراتها المكونة عند ما تتلف . ويمكن لبعض الأنواع أيضا ان تجدد اعضاء كاملة · ويتلف ويفسد الفرد فى النهاية طبعا ، فهو يتقدم فى العمر ويموت ، وتسود الانتروبيا بمقتضى التأثير الاحصائى المتراكم « للأخطاء » التى تظهر خلال ارسال الرسالة الجينية (مما يثبت فى هذا الصدد صحة نظرية شانن فى فساد « المعلومات » · ومع ذلك فأن ذلك يعادل ويوازن عن طريق طاقة التجدد للكائنات الحية · وواضح ان هذه الطاقة غير معروفة حتى الآن فى الآلة المؤتمتة الصناعية (المصنعة بوساطة الانســـان) · فالآلة المؤتمتة الطبيعية تجدد نفسها بنفسها . أى أنها قادرة على انتاج آلة طبيعية مؤتمتة أخرى قادرة على اعادة توليـــد وتكثير التنظيم الحى المعقد · هذه المقـدرة على التوليد أو التوالد واضحة أيضا فى نشوء وتطور الافراد · فأنهم يبدأون بيضة ويتمون دورة توليدية تؤدى بها الى النضج · كل هذا فى حين انه لا يتعارض مع القانون الثانى غير المدرك منه · وكما كان يقال دائما فأن التنظيم الذاتى يقوم بدور شيطان ماكسويل مستعملا قدرته الاستعلامية لتصنيف واختيار الجزيئات المتحركة بطريقة تمـكن من استعادة واسترجاع عدم التجانس فى حين تدفع ضريبته للانتروبيا (برلوين) ·

ويجب ان نذهب ابعد من ذلك ونأخذ ظاهرة التوالد فى اوسع المعانى لتشمل توليد وايجاد المعلومات نفسها · ويمكن النظر الى التطور البيولوجى كتفريع للتنظيم الذاتى كما كان الحال بالنسبة للنبات وممالك الحيوان ، الاصل فيها خلية واحـــدة (وحيدة) ، أى تطور عدة اشكال مختلفة من التعقد لنظامها التوليدى · هذه الاشكال تطورت عن طريق التحول الجينى الفجائى المناسب الذى اثرى مخزونه الوراثى بالاضافة الى تعقده · وعلى ذلك توجد حلقة اساسية بين التوالد والتعقد البيولوجى : فالتعقد

البيولوجى أنتج التوليد ، والتوليد انتج التعقد • ومرة أخرى ادرك فون نيومان ان المبدأ الكيفى الجديد الذى اتضح بالآلة المؤنمتة الطبيعية بالمقارنة بالآلة المصنعة أو بأى نظام فيزيائى كيميائى صارم يوجد فى التوالد أو التوليد •

الحياة من الموت والموت من الحياة

هنا نصل الى قلب التناقض الظاهرى • ان العول (الوثوق) وعدم الفساد والتوليد للانظمة الحية يتوقف بطريقة ما على عدم امكانية العول (الاعتماد) والافساد لأجزائها المكونة • يتوقف نجاح الحياة على ذات موتها • فاللانظام (الضوضاء) والخطأ كلها مهلكة للاشياء الحية من عدة وجوه ومن نواح مختلفة وفى مستويات مختلفة وبعد مرور فترات زمنية مختلفة ، ولكنها أيضا جزء لايتجزأ من نظامها الذاتى غير الانحلال التفسخى ، كما انه أيضا منشط للتطور المتعدد لنظامها التوليدى •

ان التلف التدريجى المستمر للجزيئات والخلايا المكونة هو الضعف الذى يمنح الكائنات الحية الميزة على الآلات • فهو مصدر التجديد المستمر للحياة • وهو لا يعنى ان نظام الاشياء الحية يتغذى على اللانظام فقط ولكنه يعنى أيضا ان تنظيم الاشياء الحية هو أساسا نظام دائم لاعادة التنظيم (اتلان) •

ان لغز التعقد البيولوجى هو الرباط الوثيق بين التآكل أو النخر المستمر والتكوين الذاتى ، بين الحياة والموت • وبينما الحل البسيط فى الآلات هو ارجاء مصير الانتروبيا (القصور الحرارى) المهلك بدرجة الوثوق العالية فى اجزائه المكونة فان « الحل » المعقد فى الاشياء الحية هو ابراز وتضخيم اللانظام لكى تجد فيه وسيلة لتجديد النظام التى تظهره بوضوح • وتؤدى قوة التوالد وظيفتها باللانظام متحملة اياه مستعملة له ومناضلة اياه فى علاقة هى عدائية منافسة مكملة فى الوقت نفسه • فاعادة التنظيم المستمرة والتكوين الذاتى تكون فئات ملائمة وقابلة للتطبيق على كل النسق البيولوجى وبالاولى على النظام الاجتماعى البشرى • فالخلية فى حالة توليد ذاتى مستمر من خلال موت جزيئاتها • والكائن الحى فى حالة توليد ذاتى مستمر من خلال موت خلاياه (الذى ••• الخ) والمجتمع فى حالة توليد ذاتى مستمر من خلال موت أعضائه الافراد (الذى ••• الخ) فهو يعيد تنظيم نفسه باستمرار خلال اللانظام والعداء والنزاع التى تقوض حياته وتهدد وجوده وفى الوقت نفسه تحافظ على حيويته

وفى جميع الاحوال لذلك الغرض فان عملية الاخلال بالنظام / الفساد تقوم بدور فى عملية اعادة التنظيم/التجديد • ويصبح الاخلال بالنظام احدى الصفات الأساسية لتأدية النظام لوظيفته أى لتنظيمه • وتقوم عوامل الاخلال بالنظام بدور فى التنظيم بطريقة مشابهة تماما لما يقوم به الفريق الآخر فى مباراة كرة قدم من تكتيك يبعث الفوضى ، مما يعتبر عنصرا أساسيا فى تكتيك الفريق ، وتصبح قادرة على

التركيبات عالية التوحيد عاملة فى اطار القواعد المقيدة (كما هو الحال فى الدليل الجينى أى الشفرة المرنة) بطريقة تمكن من استنباط استراتيجية مرنة كما توحى تقلبات المباراة . وهذا فى الواقع هو أساس مبدأ « النظام من الضوضاء » لفون فورستر ١٩٦٠ الذى ينطبق على كل الخلق وكل تطور وكل تقدم وكل ارتقاء .

يختلف هذا المبدأ عن المبدأ الميكانيكى (الآلى) « النظام من النظام » ، المبدأ غير المتغير بكل معنى الكلمة للفيزياء التقليدية ، وأيضا المبدأ الاحصائى « النظام من اللانظام » الذى بموجبه عند ما يعالج الانسان أعدادا كبيرة أو جماهير (سكانا مثلا) دون نظام أو حركات عشوائية لوحدات فانها تخضع لقوانين النظام متبعه متوسطا أو اتجاهات عامة دون أن يكون ذلك معطيا لأية ثمرة أو توليد . ويعتبر مبدأ فون فورستر المكمل/المتعارض « اللانظام من النظام » القانون الثانى لعلم الترمودیناميكا (علم الحركة أو القوة الحرارية) . وهو يتضمن مبدأ الاختيار/التنظيم الذى فى حالة الاشياء الحية له سمات اشعارية معلومية قادرة على تطوير عملية تمكن من امتصاص الاشكال الدنيا من النظام . وبذلك تحول درجة مساوية أو معادلة من اللانظام في النظام عالى الانتظام (جونتر) . وما لدينا هنا طبقا لجونتر هو تلئيم (أى تركيب الجمعية نتيجة الجمع بين الطريحة والنقيضة) للصور الذهنية «النظام من النظام » والنظام من اللانظام أى النظام من (النظام + اللانظام) . ويلوح لى انه نسى انه للوصول لهذا التلئيم أو التركيب ليكون سليما لابد من ادخال مبدأ آخر وهو « اللانظام من النظام » .

فمبدأ « النظام من الضوضاء » يمكن أن يفهم على ان له معنيين ولكنهما متكاملان الاول هو عدم الفساد حيث ـ كما رأينا ـ تتطلب العمليات المستمرة لاعادة التنظيم/ التكوين الذاتى « ضوضاء » لكى تحافظ على نظام الاشياء الحية . والثانى هو ذلك الخاص بالتولد والتكاثر فى المعنى (الخالق) الخلاق للفظ . كما وضح فى كل تطور وتقدم ونشوء سواء كان بيولوجيا أو فى حالة الانسان اجتماعيا . ولنأخذ مثلا التطور البيولوجى الذى يعمل خلال تغيرات مفاجئة (طفرات) . ما هى التغيرات المفاجئة ؟ مهما كان الغموض الشديد الذى يحيط بها فانه من الواضح اننا هنا أمام ظاهرة تتضمن عدم تنظيم للرسالة الوراثية نتيجة « للضوضاء » المتداخلة مع تكاثر رسالة الرحم التى تؤدى الى « أخطاء » بالنسبة لها . ومع ذلك فانه من خلال هذه الاخطاء يعاد تنظيم الرسالة فى رسالة أخرى ربما تكون اذا تمت الامور كما ينبغى أكثر ثراء وأكثر تعقدا من الرسالة السابقة . وعلى النحو المشار اليه فان الصدام بين « الضوضاء » ومبدأ التنظيم الذاتى هو الذى يؤدى الى تكوين نسق أعلى أكثر تعقدا . وهكذا من البين ان فكرة التنظيم الذاتى لا تخص فقط الظواهر المستمرة غير الفاسدة الذاتية المحافظة على النفس والمولدة الذاتية التكاثر الذاتى ، ولكن تخص أيضا ظواهر التحول والتطور والتعقد التوليدى .

ويمكننا الآن فهم عبارة اللانتروبيا أو الانتربيا السالبة كما تطبق بحق على الاشياء الحية • فاللانتروبيا لا تمحو بأى حال الانتربيا • بالعكس كما فى رأية ظاهرة لاستهلاك الطاقة أو ظاهرة الاستهلاك الحرارى فان احدهما يؤدى الى الآخر ويعوقه • بالطبع تقاوم الاشياء الحية الانتروبيا بأن تزود وتمد نفسها بالطاقة والمعلومات من الخارج ، من البيئة ، وأن تطرد كنفايات المواد الفاسدة المتبقية الى بيئاتها ، المواد التى لا تتمكن من تمثيلها • ومع ذلك ففى نفس الوقت يعاد تنظيم الحياة نتيجة للانتروبيا التى تزاول تأثيرها المهلك الفتاك المخل بالنظام فيها • فبدون الانتروبيا لا يمكن أن تكون هناك لانتروبيا (انتروبيا سالبة) • وعلى ذلك ليس لدينا هنا مجرد تناقض مانيشينى بسيط (نسبة لمينز الفارسى صاحب مبدأ ان الروح نشأت فى مملكة النور وتحاول الهرب من مملكة الظلام) بين مبدأين متناقضين كما يظن غالبا • بل بالعكس لدينا علاقة معقدة متكاملة متنافسة متناقضة فى وقت واحد • هذه الصفة الاساسية للتعقد البيولوجى أشار اليها باسلوب مثالى هرقليط: « الحياة من الموت والموت من الحياة » • كذلك قد قرب هيجل جدا من مفهوم اللانتروبيا بقوته السحرية التى تجعل الهدام يعود الى كائن أو تجعل العدم يعود حياة •

مبدا تطور

كما رأينا يتضمن التنظيم الذاتى أى التعقد البيولوجى مقدرة تركيبية وتشكيلية أى كفاءة على خلق اشكال وتكوينات جديدة تكون عندما تؤدى الى تزايد التعقد تكون هى نفسها تطورات وانماءات ذات تنظيم ذاتى •

لا تجعل هذه الانماءات التنظيم الداخلى للانظمة الحية فقط أكثر تعقدا (تكوين الكائنات المتعددة الخلايا نفسها متضمنة عمليات وظيفية أكثر تعقدا بمظهر أنظمة ثابته الحرارة والانظمة العصبية الخ) ، ولكنها أيضا تؤثر على العلاقات مع البيئة (النظام البيىء) وخاصة فيما يتعلق بالسلوك •

وكلما زاد السلوك تعقدا زادت مرونة التلاؤم مع البيئة • ويصبح السلوك منقادا للتعديل استجابة للتغيرات الخارجية ـ خاصة الطوارى غير المنظورة والاضطرابات والاحداث ـ وتصبح أيضا قادرة على تعديل البيئة المباشرة ، مرتبة ومنظمة ومكيفة اياها بما يلائم النظام الحى •

وتتضح المرونة فى خصوص ملاءمة السلوك فى تطور الاستراتيجيات الكاشفة المخترعة المتغيرة لتحل محل السلوك المبرمج •

يتضمن تطور وتقدم الاستراتيجيات طبعا التطور الداخلى للانظمة الذاتية التنظيم

القادرة على تنظيم السـلوك · وتعالج هذه الانظمة بطرق أكثر تعقدا الطوارىء غير المنظورة اللانظام و « الضوضاء » التى تأتى من الخارج · عند ما تعمل وفق العالم الخارجى أو تتصل به · وبالفاظ أخرى كلما أصبح التنظيم الذاتى أكثر تعقدا أصبح أكثر قدرة على تنظيم البيئة وعلى ان يدخل فى السلوك الطبيعى تعقد تنظيمه الداخلى نفسه ويصبح السلوك آنذاك قادرا على التعامل بطريقة ذاتية لا مع التأثرات المحددة للبيئة فقط ولكن أيضا مع الطوارىء غير المنظورة واللانظام والاحداث المصادفة (العفوية) ، وتميل منطقة السلوك الى أن تصير تقريبا معقدة تعقد التنظيم الداخلى وبعض الاحيان أكثر تعقدا ·

بهذه الطريقة فأن امكانيات التكوين التشكيلى التى كانت فى الاصل مقتصرة على التغير الجينى المفاجىء انتقلت الى السلوك والعمل وما هو من صنع الانسان من ادوات بدائية خاصة · وأصبحت قوة خلاقة · ان نمو الكفايات الكشفية الذاتية مع المقدرة على تخيل وتصور عدة استراتيجيات ممكنة ، اعنى باعثة على فرصة الاختيار ، تبشر بميلاد الحريات ·

فالحرية والقدرة الخلاقة كلها خواطر وصور ذهنية يلوح حتى الآن انها منحة تهبط من السماء لارشاد السلوك الآلى للتكوين العضوى · ومع ذلك فأن القدرة الخلاقة كما رأينا لها جذور تمتد بعيدا وترجع الى طريق طويل اذا ادركنا ان أصل الحياة وكل تحول جينى مناسب كلها افعال واعمال خلق فى المعنى التكوينى الجينى للفظ · والحرية أيضا لها جذور تمتد عميقا ، فهى فى الاصل بلاشـك تنشأ مما نسـميه عدم الاستقرار الميكروفيزيقى ، والارجح ان أساسها الكل المعقد الذى فيه الكائن الذاتى التنظيم يضم هذا الشك الميكروفيزيقى ويحتويه والميل نحو الانتروبيا واللانظام والنسـق المحدد الجبرى الذى ينطبق على « المجال المتوسط » للظواهر الفيزيقية · وسنرى فيما بعد ان الكائن من هذا النوع يحرز مبـدأ منطقيا مرنا يمكنه من الهرب من المبـدأ الثنائى (المزدوج) كل أو لا شىء · والشىء المهم الواجب ملاحظته هنا هو ان الحرية هى نمو وتطور مقدرة الكائن الذاتى التنظيم على استعمال الشك والاحداث المصادفة بطريقة هى فى حد ذاتها عفوية وغير يقينية ولكنها تؤدى الى الاستقلال الذاتى · وعلى ذلك فأن الحرية تظهر نتيجة للتعقد وليست أساسه أو سببه · انهـا تنتج من تطور الانظمة العالية الاتحاد (الالتئام) القادرة على توليد وتطوير استراتيجيات (خطط طويلة الاجل) وانظمة تولد فى الوقت نفسه ثروة من الاحتمالات الداخلية وأيضا امكانيات للاختيار أثناء العمل · وبناء على ذلك فالحرية لا ترفع فقط الامكانيات المضمنة فى مبدأ « النظام من الضوضاء » الى مستوى أعلى ولكن تبسطها وتمدها الى السلوك ·

كل هذه الخصائص ـ التكيف والخلق والحرية ـ تميل الى تغذية نمو بعضها البعض وتأخذ مظهرا آخر بحلول الانسان العاقل (بوصفه نوعا بيولوجيا) وظهور المجتمعات البشرية ومنذ ذلك الحين وبعده اخـذت قدرة الخلق والابداع تثمر منتجات مصـنعة بواسطة الانسان للاستعمال او للزينة فى حين امكن تأسيس الحريات وبدأت فى

تكوين عنصر فى التنظيم الذاتى للمجتمعات البشرية . لا يمكن بالطبع اختزال هـذه الصفات واخضاعها ولكن يقتفى اثرها أصـــلا فى الصفات التوليدية للتنظيم الذاتى البيولوجى . ولا نزعم هنا أننا « نفسر ونعلل » الخلق والابداع البشرى والحرية ، هدفنا هو توضيح الظروف الضرورية لظهورها . وقد سبق ان ابدنا شيئا واحدا : ان القدرة على الاختراع والخلق والابداع والحرية لم تعد بعد تنسب لكائنات خيالية (اله من الآلة Deus ex machin) . هل هى المصادفة أو ما تشاء ، فأن التنظيم الذاتى والتعقد كان لهما دائما دخل فى الامر وسيكون لهما دخل دائما مع الصدفة . فالاخيرة تدخل فى كل الخلق ، ولكن الجوهر الغامض للحياة للخلق للحرية يجب ان يوجد فى الصدام بين المبدأ التنظيمى والحدث الاحتمالى ، اللانظام و « الضوضاء » .

سيكون للتطور والنمو دائما صفة العفوية او المصادفة ، ولهذا السبب فان الارتقاءات فى التعقد هى ظواهر هامشية او حدية احصائية فى الاقلية . وفى هـذا المعنى « غير محتملة » فالفشل يفوق كثيرا النجاح ، والتقدم دائما مشكوك فيه .

تعقد التعقد

لا تستسلم فكرة التعقد بسرعة وسهولة للفهم والادراك . لانها من ناحية مجرد حالة طارئة وناشئة ، ومن ناحية أخرى لا يمكن الا ان تكون معقدة . ومع ذلك فأن التعقد البيولوجى يمكن تمييزه فى الحال كمفهوم اساسى لنسق تنظيم يتصف بالتنظيم الذاتى يمت بصلة لشكل من التنظيم يمزج باسلوب خاص وغريب بين التباس مبادىء الميكروفيزيقا والمبادىء المحددة « للمجال المتوسط » للظواهر الفيزيقية وخصـائص اللانتروبيا (او الانتروبيا السالبة) غير المنفصلة عن انتاج الانتروبيا . فنظرية التعقد البيولوجى اذن غير منفصلة عن نظرية الكون الطبيعى (الفيزيائى) ولكنها تكون نموا وتطورا اصيلا يتطلب نظرية اصيلة . نحن فقط فى المرحلة الاولى لم نبذل اى جهد فى هذه الورقة (البحث) لنتأمل ونتبصر فى معنى صدر الكلمة المتكرر « ذات » فى التنظيم الذاتى (طبعا هذا فى الانجليزية ، اما فى العربية فتكون فى العجز من وجهة نظر التعقد . وسيكون ذلك موضع اعتبار فى ورقة أخرى وهى فى سبيل الاعداد .

مستويات التعقد

الطرق العديدة المؤدية الى التعقد

من البكتريا الى الكائنات الحية المتعـددة الخلايا ، من الدود الى الثدييات ، من الشبحيات الى الانسان العاقل (بوصفه نوعا بيولوجيا) ، توجد تعقدات ، ويمكن ادعاء أن أية زيادة للمقدرة على التنظيم الذاتى هى زيادة فى التعقد ومع ذلك فمن

السذاجة وعلى أية حال من غير المعقد ان تحاول تبويب (تصنيف) الاشياء الحية طبقا لمقاييس التعقد ، وأسوأ من ذلك ان نفكر فى قياس درجات التعقد حتى ولو بالتقريب. وثمة سببان لذلك : الاول انه توجد عدة طوق للتعقد ، والثانى ان النظم الحية توفق بطرق مختلفة مناطق للتعقد الرفيع (العالى) ومناطق للتعقد المنخفض . ولقد تطورت ونمت بعض سمات التعقد فى مجتمعات النمل والنحل والنمل الابيض دون المجتمعات البشرية ، وتوجد طبعا سمات أخرى واضحة فى المجتمعات البشرية فقط ومن الضرورى فى المكان الاول ان نتذكر الطبيعة المتعددة المتنوعة للتعقد .

توجد عدة طرق للتعقد لكل من الكائنات الحية والمجتمعات البشرية : مثلا يوجد الطريق « المركزى » وبمقتضاه ينمى الكائن الحى نظاما مركزيا للتحكم كالنظام العصبى المركزى فى الفقريات وخاصة الثدييات (نمو المخ) ، أو بمقتضاه ينمى المجتمع سلطة مركزية للرقابة والضبط (رئيس ــ طبقة حاكمة ــ حكومة) . يوجد ايضا طريق « اللامركزية » بمقتضاه يتأثر التنظيم الذاتى للتكوين العضوى (الكائن الحى) خلال علاقات عقدية عصبية المتعددة المراكز او التى يكمن فيها التنظيم الذاتى للمجتمع . كما هو الحال مع النمل (شوفان) فانه يتأثر دون أية سلطة اجتماعية متحكمة (رقابية ضابطة) (فوظيفة) الملكة هى مجرد وظيفة تناسلية (تكاثرية) وليست لها سلطة). وخلال اتصالات متبادلة بين الافراد طبقا لبرنامج جيى (مورثى) صارم جدا (كما لو كان منقوشا على الصخر) .

وفى خصوص تطور ونمو تعقد الكائنات المتعددة الخلايا يلوح انه قد عرف وادرك ان ذلك قد تم بالضرورة عن طريق التنوع والتخصص المتزايد للخلايا ثم للاعضاء وخلال تطور التدرج الهرمى التنظيمى . ومع ذلك فان هذا التأكيد المزدوج يتطلب صفات قوية لتأهيله . وحقيقة الآمر ان تطور التخصص يسير جنبا لجنب مع تطور قوة التكافؤ المتعددة وتعدد الوظائف والكفاءات الموجودة فى الاعضاء مثل الكبد والفم (الذى يستعمل فى المآكل والمشرب والتنفس والكلام والتقبيل) وخاصة المخ نفسه ، حيث خلاياه غير متمايزة كثيرا ومساحات شاسعة من القشرة المخية للانسان غير متخصصة . بل أن ثمة ما يدعو للظن كما سنرى بأن التخصص يصحح آكثر فأكثر ويحدد بالتكافؤ المتعدد بمجرد الوصول الى درجة عالية من التعقد .

اما فيما يختص بالمظهر التدرجى الهرمى فأنه يوجد نوعان مختلفان من الظواهر يخلط بينهما غالبا تحت اسم « التدرج الهرمى » . الاول يخص بنيان مستويات النظام فيه مبسوطة فوق بعضها البعض . وتصبح الخصائص العامة التى تظهر فى أحد المستويات العوامل الاساسية للمستوى التالى ، وهكذا . وفى هذا المعنى فأن عبارة « تدرج هرمى » تكون الباعث الأكبر على ظهور الصفات والخصائص الجديدة . والنوع الثانى من الظواهر ، الذى يقابل المعنى العادى للعبارة ، يصل الى حد طبقة جامدة وصارمة يقوم فيها كل مستوى بالمراقبة والضبط الشديد على المستوى الأدنى حيث تردع وتكبت امكانيات الظهور عن طريق سلطة مركزية عليا فى القمة (قمة الهرم) .

وفى الحالة القصوى فأن هذين النوعين من التنظيم اللذين يشار الى كل منهما بتدرج هرمى واللذين قام كل منهما بدوره فى عملية التعقد المتغيرة وغير اليقينية متعارضـان (مصادم احدهما للآخر) · فالاول يعين على نمو صفات جديدة فى كل مستوى ، صفات متناسبة مع مرونة الرقابة لا أقل من التنظيم الذاتى المركزى أو غير المركزى فى حين أن الآخير بمجرد تعدى حدود معينة يميل الى تجديد التعقد خـلال الطبيعة الجامدة لضغوطه (اكراهه وردعه) فى حين أنه فى مستوى معين من التعقد وبعده أو فوقه تتطلب زيادة التقدم ان تخفف هذه الضغوط ·

وقد ندعى ونزعم ان تعقد الكائنات الحية (التكوينات العضوية) ومجتمعات الثدييات حتى الرئيسيات (وتشمل مرتبتى البشريات والشبحيات) تمت نتيجة لعدة توافيق معقدة ومتنوعة ذات ميول واتجاهات متعارضة : الميل نحو تنمية نظام مركزى لتطوير وتنمية تدرج هرمى بالمعنى المكره الكابح والضـاغط اللفظ ، لتنمية تنوع وتخصص ، والميل المضاد العكسى الناتج عن تطور تعدد المراكز والمستوى المنخفض من التخصص ـ وخاصة فى الاعضاء الأكثر تعقدا وهو المخ ـ وأيضا فى التكاثر الحضرى « للضوضاء » أى العلاقات العشوائية بين الخلايا العصبية (النيورونات) ·

التعقد غير المتساوى داخل النظام الواحد

كما اشير الى ذلك آنفا فأن التعقد موزع توزيعا متناسقا فى الكائنات الحية · وهو فى المقام الاول يختلف تبعا للفرصة الملائمة ، ففى لحظات العمل الآلى (الميكانيكى) البحت يستخدم تعقدا أقل منه فى لحظات التحول والتغير والقرار والخلق · وهو يختلف أيضا من جزء مكون الى جزء آخر · ومن الواضح أن الاجزاء المكونة للتكوين العضوى المسئولة عن المراقبة والضبط واتخاذ القرار كلها أكثر تعقدا من الاجـزاء الأخـرى ·

وعلى وجه أعم تتصف الانظمة الحية بتوليف متنوع من اجزاء مكونة وحالات بعضها أكثر تعقدا ولكنها أيضا أكثر قابلية للعطب ، وأخرى أقل تعقدا وأكثر مقاومة الى حد ما ولكنها أيضا أقل مرونة وعلى ذلك فهى غير خلاقة · ان لها امكانيات مزدوجة لزيادة فى التعقد ونقص فيه ، الزيادة والنقص اللذان يظهران احيانا على التبادل واحيانا فى وقت واحد (فى المواقف الحرجة) · فى مثل هذه الاوقات تقاوم (ترد الفعل) النظم اما بالميل للارتداد الى الحـالات والحلول الاقل تعقدا أو الانتبـاه المتزايد للاستراتيجيات الكشفية وابتكار حلول جديدة أو بكل هذه فى الحال ·

لا شك انه يوجد حد لزيادة التعقد فى داخل النظام · وبمجرد الوصول الى هذا الحد يكون هناك « لا نظام » و « ضـوضاء » كثيرة جدا · ولا يمكن لنظام ان يستغنى عن الضغوط التى تعزى الى الخصائص الفيزيوكيميائية لاجزائها المكونة كما

تعزى أيضا الى شكل التنظيم نفسه • ولكن ما هو التعقد ؟ واذا عكسنا السؤال : ما هى الامكانيات التى لم تطرق بعد للتعقد ؟ هذه هى المشكلة التى يطرحها الانسان اليوم على هذا الكوكب •

مشكلة التعقد المفرط

يثير ظهور الانسان العاقل المميز (بوصفه نوعا بيولوجيا) مشكلة التعقد المفرط، اى مشكلة النظام الذاتى التنظيم حيث يوجد نمو تدريجى لقدرات تنظيمية وخلاقة مقترنة بانخفاض تدريجى للضغوط والتدرجات الهرمية والمركزية •

وتنشأ المشكلة لأن المخ البشرى له صفات التعقد المفرط كما حاولنا ان نشرح ذلك فى مكان آخر (موران ١٩٧٣) ، وطبيعى انه من الصعب رسم حدود واضحة بين التعقد والتعقد المفرط ، وخاصة أن المخ متحد جوهرا ومادة مع التكوين العضوى الذى هو أقل منه تعقدا • وفوق ذلك فان المخ لا يحتاج الى تمثيل حالات التعقد المفرط فقط ولكن يحتاج الى حالات هى تقريبا معقدة • ولو انه الى هنا من المستحيل عزل وفصل نظام مفرط التعقد فانه يمكن على الأقل محاولة الحصول على صورة للتعقد المفرط بأن نأخذ أساسا صفات معينة لتنظيم وعمل المخ البشرى • وفى هذا الصدد يتسم التعقد المفرط بمستوى منخفض من التنوع بين الوحـــدات (الخلايا العصـــبية اى النيورونات) ووجود مناطق لا تعرف لها وظائف محددة وعلاقة تدريجية هرميـــة (ترتيب فى سلسلة مدرجة) ضعيفة بين الانظمة المخية الفرعية وبتعدد المراكز (بينما المخ ككل هو مركز اتخاذ القرارات فانه لا توجد نقطة فى المخ تقرر) وبعلاقات متبادلة وتدخلات متعددة بين الوحدات المكونة والانظمة الفرعية التابعة وبردود فعل قوية متعددة مع البيئة وبالاهمية الهائلة للعلاقات العشوائية أى « اللانظام » و «الضوضاء» • والآن مثل هذا النظام هـــو الذى يمكن الاستراتيجيات الكاشفة من ان تتفوق على برنامج جامد وتؤدى الى مقدرة خلاقة وكل ثروة الخيال • تظهر هذه السمات للعيان فى حينها مؤدية الى التعقد ، ولكنها تصبح سائدة فى نظام بتقليله لضغوطه ينمى ويطور تكوينها يتعذر نقصه كيفا ليكون كالانظمة السابق ورودها •

ومقابل تفوق التعقد المفرط يجب ان ننبه الى خطر المداهمة « بالضوضاء » التى تصبح مصدر فشل واخفاق واخطاء وخيال جامح مطلق العنان • كل هذه المسائل حاولت أن أتأملها وأتبصر فيها فى النمـــوذج الخفى المحجـــوب ، الطبيعة البشرية ، لذلك ساتركها جانبا هنا • وما يهمنا الآن هو بالاحرى المشكلة التى يواجهها المجتمع البشرى المعاصر • يمـــكن النظر الى تاريخ المجتمعات البشرية على انه يـــكون فى الوقت نفسه ترددا وتذبذبا وانقساما ونضالا بين حلول تتضمن مستوى منخفضا من التعقد وحلولا تحتوى على تعقد مفرط • هذا التوتر متكامل ومتنافس ومتعاد فى وقد واحد ، ويمكن عرضه كالآتى :

موجه نحو مستوى منخفض من التعقد	موجه نحو تعقد مفرط
درجة عالية من تخصص الأفراد	درجة منخفضة من تخصص الأفراد طلاقة الحركة
علاقة رقابة وضبط تدرجية هرمية قوية	علاقة رقابة وضبط تدرجية هرميةضعيفة
درجة عالية من المركزية	تعدد المراكز ٠ لامركزية
برامج جامدة لسلوك الأفراد والعمل الجماعى	استراتيجيات حاذقة في الابداع والاختراع وكاشفة عن نفسها بالافضلية على البرامج
استقلال فردى ضعيف وقليل ٠ اكراه واجبار	استقلال فردى قوى وكبير ٠ حريات
اكراهات وقيود صارمة	اكراهات طليقة تسمح بحرية الحركة
اتصالات قليلة وتفاعل بين الافراد وبين الأنظمة الفرعية التابعة	اتصالات كثيرة وتفاعل بين الافراد وبين الأنظمة الفرعية التابعة
قمع واخماد وازالة الشك «الضوضاء» واللانظام	« ضوضاء » ولا نظام كثير
استقرار ٠ لا يوجد مجال كبير للاختراع والتطور والنمو	عدم استقرار ٠ مجال واسع للاختراع والتطور والنمو

وليست نتيجة محتومة ان المجتمع البشرى لا يمكن ان يصل الى مستوى كيفى جديد فى اتجاه التعقد المفرط ٠ ان ذلك يشير الى اقتراب عهد جديد للبشرية ٠ مثل هذا الامل ولو انه غير محتمل التحقق الآن (فى يومنا هذا) لا يمكن النظر اليه كحلم خيالى وهمى ٠

منطق التعقد ٠ التعقد المنطقى

التحدى للمعرفة : الشك (عدم اليقين) والالتباس (الغموض

يأخذ التعقد دائما كما يراه المشاهد شكل عدم اليقين ٠ ولا يواجه الانسان بعد بموضوع محدد محكوم بقوانين بسيطة يمكن التنبوء بها بوجه الدقة ٠ هذا الشك التعلق بالقياس والعدوالتنبوء يعزى، كما رأينا ، الى اللاقياسية وتعذر القياس والطبيعة المتشابكة للوحدات المكونة والتفاعل بينها ، وعدم الانتظام الصدفى العفوى والسمات غير المنتظمة للنظام الذاتى التنظيم من وجهة نظر المشاهد ٠ فالحقيقة أن طاقة لازمة للتنظيم الذاتى قادرة على استنباط واظهار سمات الخلق الى حد كبير فأنه يكون اكثر

تعقدا (أى النظام) • والآن فان ما هو جديد يظهر فى البداية كمنحرف أو خاطىء قبل اظهار ذاته كاتجاه وتكوين انفلاقى أو انشقاقى أو تكوين تشكيلى • وعلى ذلك كلما زاد تعقد النظام فان مقدرتنا على تقديم اقتراحات دقيقة متعلقة بسلوكه تقل حتى بداية تصبح بعدها الدقة ووثاقة الصلة صفات غالبا مضادة مناقضة (زادة ١٩٧٢ Zadeh) •

يمكن التغلب بلاشك الى حد ما على هـــذه الصعوبات ، أى أنه يمكننا أن نلجأ لدراسة الثوابت (العناصر الثابتة) التى تعيدنا الى المعرفة البسيطة ، فيمكننا استخدام العمليات الحسابية الاحصائية القائمة على أساس الاعداد الكبيرة التى تعطينا معرفة ضعيفة ومعيبة أيضا بمجرد وجود تغير فى النظام ، ويمكننا استعمال طريقة الصندوق الأسود المتعلقة بهذا الموضوع الذى يضم كل شىء يحدث داخل النظام متعاملين فقط مع ما يمكن ادراكه فى أقل حالات الشك ، المدخلات والمخرجات • ومع ذلك حتى فى هذه الحالة يوجـــد بعض الشـــك وعدم امكانية التنبوء • وكمـــا قال نوربرت فينر Norbert Wienner العمل المعقد هو الذى فيه مزيج المدخلات المطلوب للحصـــول على مخرجات فى هذا الكون يمكن أن يستلزم ويستتبع كنتيجة لابد منها عددا كبيرا من تركيبات أو توافيق أخرى (فينر صفحة ٢٨) •

كل هذه الوسائل الملتوية المفيدة غير المناسبة تميل الى اخفاء الجوهر ، الأساس، الا وهو التنظيم الذاتى – التعقد البيولوجى – وبالفاظ أخرى حقيقة الأشياء الحية •

والآن اذا اردنا أن ندخل هذه المنطقة سنجد نفسنا مواجهين لا بشكوك فى صدد الكم ومشاكل الحساب فقط ولكن أيضا بشكوك مفاهيمية نظرية ومنطقية •

ان كل شىء يكون ثروة وتعقد التنظيم الذاتى يتجلى لفهمنا على شكل مفاهيم غير بينية وغير دقيقة وملتبسة (تكامل وتتام / تناقض / تباغض وعداء) وحتى بعضها متناقض • وهذه هى الحال مثلا مع المتلازمين والمترابطين النظام واللانظام – الانتروبيا (القصور الحرارى) واللانتربيا (الانتروبيا السالبة) – التولد (الانتاج وعدم التولد)• وهى يضا الحال مع الفكرة الأكثر بدائية منها جميعا وهى الحياة • وكما بينت فىمكان آخر (موران ١٩٧٣) لايمكننا أن ننظر الى نظام حى كشىء منفصـــل ومنعزل عن البيئة • والعلاقات بين نظام مفتوح والنظام البيئى ملتبسة غامضة وتصبح أكثر من ذلك فى حالة تطور ونمو التعقد لأن أية زيادة فى الاستقلال الذاتى ينتج عنها اعتماد أكبر على النظام البيئى • وفضلا عن ذلك ما هى الحيـــاة ؟ هل هى مجرد التمثيـــل الغذائى « التمتع » أى مبادلة التنظيمية الذاتية مع البيئة ؟ هل هى اعادة ايجـــاد النفس ثانية أو التوليد الذاتى للنفس أى تخليد ثابت ومستمر خلال الزمان ؟ طبعا هما الاثنان متضامنان متكافلان • وتظهر الحياة نفسها كنظام حوارى مولد (توليدى) – (ح•د•ن•١٠) مخزون وراثى ثابت تقريبا – وظاهراتى (البروتينات غيرالمستقرة والمتغيرة ولكنها تحقق التلاؤم العلاقى مع العالم الخارجى) • والآن هذا فى الحقيقة نظام غامض لا يمكن جعل طبيعته وهدفه حقيقة مقررة (بديهية) • والمشكلة التى

تظهر حتى مع البكتريا تواجهنا بالضرورة القصوى وبطريقة أكثر غموضا فى الانسان .

يتركب النظام البشرى من علاقة بين ثلاثة مصطلحات مترابطة متلازمة (متصلة العلاقة) : فرد ، ومجتمع ، ونوع . التمييز بين هذه المصطلحات الثلاثة غامض ومبهم لأن كلا منها دائما متضمن فى الآخر ، ولا يمكن فى الواقع فرزها وعزلها . وفوق ذلك فانه من المستحيل تحديد أى ثلاثة كان « المركز أو المحور » « الحقيقة » ، « الهدف النهائى » . هل الفرد فى « خدمة » النوع ؟ أو فى « خدمة » المجتمع ؟ هل المجتمع فى « خدمة » الفرد ؟ أو فى « خدمة » النوع ؟ هل النوع فى « خدمة » الفرد ؟ أو فى « خدمة » المجتمع ؟ لا يمكننا أن نعطى أولوية لواحد من هذه المصطلحات الثلاثة الا باختيار فلسفى . وفى الواقع نجد انها جميعا وفى وقت واحد متكاملة متتامة مندمج ومتحد الواحد فى الآخر وان هناك خليج (هاوية) الموت بين الفرد والنوع وخليج الاتانية الفردية بين الفرد والمجتمع . ولكننا نشعر حتى الآن بأن هذه الخلجان هذه « المتناقضات » واللانظام الناتج عنها ، كلها جزء من التعقد البشرى .

ويتمكن المشاهد طبعا من أن يقلل ويضعف من الشك واللبس بمجرد أن يكرس نفسه للدراسة التفصيلية لقطاع صغير محدد فى المكان والزمان ، أى بمجرد أن يتسنى النظام ككل الذى يصبح بيئة غامضة . ومع ذلك فان ما يمكن اظهاره وتحريره حالا من اللبس والغموض يصبح ذا فائدة ثانوية بسبب استبعاد الجوهرى والأساسى وهو التعقد الذاتى التنظيم .

وعلى ذلك فان التعقد البيولوجى هو تحد حقيقى للمعرفة . والواقع ان نسقا كاملا من المعرفة العلمية أثبت انه مثمر بالنسبة للبسيط أو بالنسبة للمعقد ، وكان قادرا على الانغماس فى التبسيط الكشفى (الذى يكشف من تلقاء نفسه) أصبح الآن غير مناسب (ولهذا السبب نستمر فى الهرب من التعقد ونفضل أن نتخلص منه . ومع ذلك وكما رأى نيلزبور فيما يختص بالتعقد الميكوفيزقى (طبيعةالدقيق) فان النكوص الظاهر للمعرفة مكن من تقدم حتمى جديد وهو تطوير واتقان تقنية وطرق جديدة وترك قوالب كاملة مهلهلة للفكر . وبالمثل اليوم فان نتائج التعقد البيولوجى مزدوجة . أولا انه يدعو للاعتراف بالحقيقة بان نوعا من المعرفة الذى كان يعتقد ان لا حدود له هو فى الواقع محدد ، ثانيا انه يحثنا على معرفة أكثر تعقدا .

فمن جهة كما قيل من قبل يحفزنا التعقد البيولوجى على استنباط نظرية للتنظيم الذاتى وللتعقد أوسع من تلك الخاصة بالسيبرانية ونظرية الانظمة . ومن جهة أخرى يضطرنا الى اخضاع منطقتنا الى نوع من عملية تجزىء بما يمكن من اعادة فحصها واثرائها .

منطق الاشياء الحية : منطق منتج مولد (توليدى)

يثير التعقد طبقا لفون نيومان Von Neumann موضوع مبدأ ذا صفة منطقية · لكن هل هو مبدأ يأمرنا فحسب باستعمال منطقنا بطريقة معقدة عاملين على حدوده حيث تظهر عدم الدقة واللبس ؟ أو هل نحن مطالبون بوضع مبدأ منطق التعقد لا التعقد المنطقى ؟ أى الالتجاء الى منطق جديد ؟ وهل من الممكن تصور منطق آخر ؟

على أية حال يلوح ان منطقنا يمكننا من أن نعى ونتفهم مبادىء التعقد على الأقل بطريقة فجة غير ناضجة مشكوك فيها وملتبسة ، ولكن يلوح أيضا ان هذه الطريقة الفجة الركيكة المشكوك فيها والملتبسة هى العتمة التى تظهر وتكشف المنطقة المبهمة (المظللة بين منطق ارسطاليس القائم على مبدأ الشخصية والوسط المستبعد مما يقودنا الى المبدأ الديكارتى لأفكار جلية متميزة واضحة المعالم · والنواة المعتمة (المبهمة) لمنطق التنظيم الذاتى حيث يلوح لنا كل شىء مشوشا ممتزجا بما لا يمكن التعبير عنه ومتناقضا · ثم مرة أخرى توجد أكثر من منطقة ابهام وغموض وفراغ بين عمليات المنطقين · يقوم منطقيا على أساس القياس المنطقى والاستدلال (الاستنتاج) والاستقراء · تكرار للكلام لا يزيد المعنى أو على الاقل لا يحركه (متجانس السكون) أى انه يقوم دائما على التأكيد (الاستدلال) أو التعميم (الاستقراء) لمقدماته · ويتقدم المنطق التنظيمى من ناحيته بالتجربة والخطأ بوثبات تؤدى الى تطورات جديدة بل كذلك تركيبات تنظيمية جديدة ·

والمنطق الذى يحكم ويضبط اقتراحاتنا يمكن القول بانه مناسب جدا للآلات ومناسب جدا « للمجال المتوسط » للظواهر الفيزيقية بين الميكروفيزيقا والماكروفيزيقا مناسب لخصائص كثير من الاشياء الحية ، ولكنه غير مناسب لما هو أساسى وجوهرى فى التنظيم الذاتى والتعقد ·

ان منطق التعقد مضطرب فى الاطار الجامد ومبادىء منطقنا · ويتسم كما وضعه وعرضه الزاسر « بغياب فئات منتشرة ومتخللة جامدة » (فئات موزعة بطريقة متناسقة خلال النظام) · وفى لحظاته الجوهرية يفلت من المنطق الثنائى (أو المزدوج) « الكل أو لاشىء » · وكان فون نيومان أيضا هو الذى رأى ان منطق الآلات الذاتية الحركة الذاتية التوالد الذاتى يجب أن تؤدى وتقود الى نظريات أقل جمودا جدا من منطق « الكل أو لا شىء » للمنطق المنهجى (المتسم باحترام شديد للشكل) الماضى القديم والحاضر الحديث · فون نيومان ١٩٥١ · والآن وهنا بالعبط حيث يفلت منطق الاشياء الحية من منطق « الكل أو لا شىء » أو « نعم أو لا » نقع فى الشك واللبس · هنا تصبح قوة الابانية والاثباتية الحسابية ضعفا لمنطقنا ، كما قال نيتشة: « الحقيقة اننا غير قادرين على أن نقرر وننكر نفس الشىء فى نفس الوقت لايعبر بأية حال عن ضرورة بل مجرد عدم مقدرة وعجز » · وقد عالج نفس النقطة سيموندن

عندما كتب « ان مبدأ الوسط المستبعد ومبدأ الشخصية يميزان كائنا مجدبا ممزقا بين البيئة والفرد » (سيموندن ١٩٦٤)

ولما كانت هذه هي الحال فاننا نواجه بالمشكلة ، أو بالاحرى تعذر اجتناب وحتمية منطق لا ينكر بالطبع منطقنا فى المنطقة الفعال فيها ، ولكنه ينكره فىالمفهوم الهيجيلى ، اى انه يحتفظ به بينما يضمنه فى منطق أخصب وأكثر ثراء • وفضلا عن ذلك فقد كان هيجل هو الذى كون فى هذه المصطلحات التضاد بين الفهم الذى يقابل المنطق التقليدى والعقل الذى يعمل فى سجل أوسع لما سماه الجدل (المناقشة بطريق الحوار) • لقد بسطت هذه المسألة للبحث مرة أخرى بواسطة الزاسر بعد أن كان قد صحح « مذهبه الحيوى » (بمنطق الاحتمالات) لفون نيومان و « منطق التعددية » لجوتار جونتر • وفى نظرى يجب أن يكون هذا المنطق احتماليا ومرنا وحواريا وجد ليا وتعدديا ومولدا فى الوقت نفسه •

منطق احتمالات ـ كما عرضه فون نيومان ، اذا لم تكن الآلة ذاتية الحركة تحت رحمة الاخفاق والتخلف عن القيام بما هو مطلوب ، فالحقائق المقررة (البديهيات) لا يمكن صياغتها بطريقة دقيقة جدا ، فليس : اذا حدث «أ» ، «ب» فلا بد أن يتبعه «د» ، ولكن : اذا حدث «أ» ، «ب» فلا بد أن يتبعهما «ج» باحتمال معين ، و «د» باحتمال معين آخر ، وهكذا (فون نيومان ١٩٦٦) • ويمكن منطق الاحتمالات هذا من ادماج ظواهر النهايات الحتمية المتساوية (حيث قد يتخذ نظام ما عددا من طرق مختلفة للوصول الى النتيجة نفسها) والظواهر حيث يمكن أن تنتج الاسباب نفسها نتائج مختلفة فى الانظمة المماثلة • وفى الوقت نفسه تمكننا من معالجة « الضوضاء » والخطأ • وبالفاظ فون نيومان يبنى كل شيء فى الآلات على أساس اتقان عمليات محددة ، ولا توجد معالجة نظرية للخطأ (الذى يشخص ويستبعد) ، بينما منطق الآلة الذاتية الحركة الطبيعية هو منطق احتمالات يعالج العيب (الخلل) فى جزء مكون كجزء جوهرى متمم لعمليات الآلة الذاتية الحركة ، ومن جميع الوجوه فان منطق الاحتمالات الذى يحكم الآلة الذاتية الحركة الطبيعية عالى التوحيد ، والذى يحقق الوصول لذلك الغرض على الاقل مستوى معين من التعقد التوحيدى للاشياء الحية •

منطق مرن ـ ان منطق الاحتمالات المقترح من فون نيومان هو فى الوقت نفسه منطق مرن • وفى الفقرات السابق ورودها على سبيل المثال منذ لحظات فانه يدعو لادراك « غير جامد » وحقائق مقررة (بديهيات « غير جامدة) • ويقترح أن نكون حذرين من « الكمال والاتقان » للعمليات المحددة • ومن ناحية ثانية لدينا فكرة الزاسر للتصنيف غير الجامد غير المنتشر •

فالمرونة تظهر كما لو كان لها وجهان : الاول أن ينظر اليها كطريقة «احتمالات» تسمح بعدة توافيق ممكنة ، والثانى يكمن فى مرونة العملية المنطقية والتنظيمية نفسها •

لقد رأينا ان الحياة لابد انها « تحسب » وان هذا الحساب قد يتوافق في بعض الاحيان وفي بعض مظاهره مع حسابنا الدقيق ومع القانون الثنائي « الكل أو لاشيء»٠ ومع ذلك فقد رأينا أيضا انه بالنسبة لأوجه الاكثر ثراء يعمل طبقا لحساب ملتبس وذلك دون دقة ، والآن علينا أن نفترض هنا ان عدم الدقة ليس فقط في فهمنا : فمنطق التنظيم الذاتي يتعامل مع أشياء غير دقيقة « مجموعات هبائية مشوشة » يعالجها بطريقة غير مؤكدة ومتذبذبة » فالمجموعات الهبائية المشوشة هي أنواع من الاشياء التحول فيها بين الولاء وعدم الولاء تدريجي أكثر منه مفاجيء ٠ وهذه هي الحال مع الاشياء الحية ، فالانتقال بينها وبين الأنظمة البيئية غير دقيق ٠ كذلك الحال بالنسبة للاشياء التي تخضع لتغير في عملية التنظيم الذاتي وتحول العمليات التي تحولها ٠

وعلى ذلك يمكن ادراك أن منطق التعقد منطق يعمل في بعض عملياته فيما هو هبائي مشوش وفيما هو نفسه حالة غير دقيقة ٠ وتلوح هذه الصفة غريبة على منطقنا ولكنها في الواقع تكون جزءا من تفكير تلين ٠ وقد أكد بحق زادة الحقيقة بأن المنطق الذي يشكل أساس التفكير البشري لا يمكن في المنطق التقليدي (مزدوج القيمة) ولكنه بالعكس منطق يتصف بحقائق مشوشة وقواعد تدخل مشوشة (زادة ١٩٧٣) وفي نظري أخطأ زادة عندما حول منطقنا وأوصله الى هذا المنطق المشوش على وجه الحصر ٠ والحقيقة انه مزيج من منطقين ، كما سنرى ٠ وقد أخطأ أيضا عندما قصر هذه العملية المشوشة على التفكير البشري فقط ٠ فالتفكير البشري ، في مستواه الخاص وبعناصره الخاصة ، يعمل أيضا على أساس تجريبي باستعمال منطق التنظيم الذاتي ٠ هذا المنطق مثل المنطق البشري هو نظام حواري مشوش جزئيا (والى حد ما) ولكن لا يمكن توصيله الى المشوش ٠

فالفكر البشري كمنطق الاشياء الحية هو الذي يربط الدقيق بغير الدقيق ٠ ولا يمكننا استعمال اللغة بمرونة وبطريقة مشجعة على الكشف مالم نربط المفاهيم غير الدقيقة ، ومتعددة المعاني ، والمرنة ، بالمفاهيم الدقيقة ، موحدة المعنى غير المرنة ٠ وكما لاحظ سوسور منذ عهد يبعد الى سنة ١٩١٥ « هناك صور لا يمكن الاستغناء عنها (سوسور ١٩١٥ « مقدمة » ملاحظة ١) ٠ ان كلا من الفكر البشري ومنطق الاشياء الحية يصل الى الدقة بطرق غير دقيقة أي بالهرب من (الثنائية) التي توقفهما في مساراتهما ٠ انه منطق « دعه يعمل ويصلح » (والواقع ان كل تاريخ الحياة يمكن النظر اليه كقطعة ضخمة من « دعه يعمل ويصلح »

نموذج ضخم

ان ادماج « المشـوش » منظورا اليه من هـذه الزاوية يظهر كمتمم مناسب وضروري لمنطق نيومان للاحتمالات ٠ ومع ذلك فقد استعمل بالمناسبة مصطلحين اثارا مرة أخرى شيئا آخر : الاول هو « متذبذب أو تذبذبي » والآخر مما اقتبس

من سوسور آنفا « صورة » ، فهما يقودان الى مفهوم عمليات المتذبذب والمناسب على التعاقب ، أو التوالى ٠

وفى الحالة السالفة قد نتساءل هل ما ندركه كتكامل وتنافس وعاء ـ والذى لا يمثل اما/أو/ بدائل ولكن مظاهر ملتبسة للحقيقة الواحدة ـ لا يكون المتذبذب غير المؤكد وأوجه أو مظاهر مختلفة لمبدأ تنظيم ذاتى واحد ٠ فالتكامل والعداءيمكن أن يكونا بمثابة دعامتى المبدأ التنظيمى الذى يتذبذب بينهما خلال المد والجزر (التدفق والانحطاط) المستمر لعمليات اعادة التنظيم ٠ فالانجذاب والتنافر فى الوقت نفسه سيكونان اذن الاثر لهذه الذبذبات الملازمة الصلبية على منطقنا ٠ وهذا يمكننا من ربط التنظيم الذاتى بالظواهر الطبيعية ذاتالطبيعة المتذبذبة (أو التذبذبيه) وأهميتها ليست أقل من التنظيم الخلوى (ذى الخلايا) ٠ نحن نصل الى الفهم الواضح أكثر فأكثر ٠

لا رغبة لى فى دخول ميدان جديد فى هذه النقطة ٠ ومع ذلك فنظرا الى العلاقة بين المتذبذب والمتموج (أو التموجى) بين المتموج والمستمر قد نسأل بحق هلمنطقنا التقليدى الذى يتلاءم جيدا مع العد الحسابى لا يلفظ المظهر القياسى التمثيلى للفكر لأنه لايمكن أن يدمج فى تصنيفه ٠ والآن وكما أعاد الى الذهن سوسور لا يمكن أن يستغنى الفكر عن الصور أى القياس التمثيلى ٠ وكما لوحظ فان السيرانية فى الواقع ردت اعتبار الفكر القياسى التمثيلى ٠ ومع ذلك فما كان ينقص هو اعتبار ان منطق الاشياء الحية يستعمل عملية شبه قياسية تمثيلية (حدث مظهرى عرضى من هذا النوع يوجد التقليد والمحاكاة لبعض الحيوانات أى التنكر البيئى) ٠ يمكننا هذا من ادراك عملية المشوش على مستوى تنظيمى عن طريق عمليات متذبذبة قياسية تمثيلية مشابهة لم أعط أنا عن طبيعتها حتى الآن أقل فكرة ٠

منطق حوارى

دعنا نعود الى مثل « التفكير » البشرى (أى الانسانى) الذى منطقه التقليدى هو مظهر واحد فقط ٠ ولما كان المخ البشرى نظاما بيولوجيا فانه يلوح من المعقول أن علينا أن نفرض انه يؤدى وظيفته بدرجة أكبر من التعقد حتى من الأنظمة البيولوجية المعقدة ٠ ومع ذلك فان التفكير بوساطة اللغة هو مظهر واحد فقط ، وظيفة واحدة للمخ ، وربما لم ينم جميع امكاناته بعد للتعقد ٠ والحقيقة انى مقتنع بانه لم يفعل ٠ ومع ذلك فان التفكير البشرى حتى الآن منسجم ومتفق جزئيا فقط مع المنطق العددى (الرقمى) ، كما وضح وثبت من قصور الحاسبات الرقمية وعدم وفائها بالغرض ٠ كما انه يعمل أيضا « بالمشوش » ويستعمل عمليات قياسية تشابهية ٠ انها عملية حوارية بمعنى انها تلوح نتيجة تعايش وتكافل نوعين من المنطق ، احدهما عددى والآخر لا يستعمل فقط القياس التمثيلى كما تفعل حاسبة مماثلة نظيرة ، ولكن أيضا

القياسي التشابهي · ومن المفهوم ان التشابهي يظل غامضا ومبهما (ملغزا) لنـا ، حيث اننا ركزنا جميع جهودنا العلمية على المنطق العددي واخترنا منطق ارسطاليس أساسا لنا · والآن يلوح في الحال انه ثبت أن الآلات الطبيعية الذاتية الحركة هي تنظيمات تتضمن كلا من عمليات عددية ومشابهة مناظرة · فالجينات تلوح عددية · وفي الانزيمات تلوح وظائف الضبط والمراقبة مشابهة مناظرة · الا يمكن أن نذهب أبعد ونفترض أن وراء نطاق المتشابه توجد عمليات أخرى ذات طابع مشابه ومناظر يجب اذا أن توضح وتشرح ·

هذا سؤال مفتوح ولكنه يدخلنـــا في دائرة الحواري (أي يقودنا للحوار) (مصطلح استعمل بواسطة فون فورستر) · ويمكن النظر الى الحواري كمنطق ثنائي الرأس ناتج عن تقابل نوعين من المنطق · قد يكون ذلك اتحادا تكافليا لهذين النوعين من المنطق · اتحاد يوجد معبر عنه في الوقت نفسه بالمصطلحات متتام (متمم بعضه لبعض) متنافس ومتعاد (متنافر) · وانا لا اعرف أيمكن أن ننظر الى اتحاد النسق الاحتمالي للميكرفيزيقا والنسق محدد (الاصيل) للمجال المتوسط للفيزياء في هذا الضوء · ومع ذلك يمكن أن نتصور أن ظهور الاشياء الحية ، خلية المصدر/السلفى تعزى الى صدام (تكافل سابق) لانظمة الجزيئات الكبيرة للبروتينات من جهة وحمض رايبونيوكليك وحمض دياوكسيرايبوانيوكليك (دان Dna) من جهة أخرى وفي هذه الحالة ولما اصبح هذا التكافل خلية حكم من ذلك الحين فصاعد بالاتحاد الحواري لمنطق انسلاخي أيضى ، ذلك الخاص بالنظام الظاهراتي البروتيني ومنطق المحافظة على النفس ودوام النفس المستمر · ذلك الخاص بنظام التوالد (دنا) وظهور التنظيم الذاتي في دوامة ذات شحنة عالية ترمودينامكية قادت الى هذا الحوار الذي راقب وضبط بعد ذلك على كل عمليات الكائن الحي وكان هذا هو السبب كما رأينا سابقا في أنه من غير الممكن أن نختار مبدأ منطقيا واحــــدا للحياة بمعنى التمثيل ـ الاستبدال ـ « التمتع » الاكل البقاء على قيد الحيـــاة بمعنى التوالد ودوام تأبيد النفس · هذا هو السبب في أن الحياة تزوغ من كل ما هو منطقي معقول · وهـذا جزئيا هو السبب في أن الحياة من وجهة نظر منطقنا سخية منافية للعقل ·

والآن فأن المقدرة التكافلية للحياة ـ مرة أخرى هي حالة « دعه يعمل ويصلح » ـ حالة غير طبيعية وغير عادية · ومن المعتقد في الوقت الحاضر ان السبحيات كانت في الأصل طفيليات معادية « عدوة » وكانت قد امتصت ، ومنذ ذلك الحين اصبحت متعاونة بل قامت أيضا بوظائف حيوية أيضية وتناسلية معا على حد سواء · ويعتقد أيضا أن الجينات قد استحضرت بواسطة فيروسات ودخلت في (ج · د · ن · أ · ! عن طريق تحول الطاقة · وهناك أيضا اصبح العدو متعاونا واندمجت الرسالة الأجنبية في الرسالة التناسلية التي ربما اخصبتها واثرتها بطريقة حاسمة ·

وفوق ذلك فأن تكويناتنا العضوية حية بفضل أنها كانت ذات يوم طفيليات وأصبحت متكافلة ومن ذلك الحين تولت أمر وظائف حيوية واضطلعت بها ، مثال

ذلك البكتريا فى المصارين • ويمكن ادراك التكامل فى النظام البيئى كتطفل متبادل ينتج اثرا تنظيميا لصالح كلا النوعين • وحتى فى بعض الحالات (حالات معينة) النباتات التى توجد فقط لصالح الحشرات الطفيلية التى تفترس زهورها وتفتك بها تستخدم التلقيح أى الآثار الجانبية لمثل هذا التطفل لتتكاثر وتتعدد •

وفى صفته الأصلية كما فى كثير من معالمه وصوره التنظيمية فأن منطق التعقد يمكن اعتباره حوارا منتجا لتكافل بين نوعين من المنطق • تكافل هو فى حد ذاته معقد لأنه لا يلغى السمات والمميزات التنافسية والعدائية فقط ولكن أيضا يوحدها ويدمجها ويستخدمها لاغراض حيوية • وفى هذا المعنى يمكن ادراك ان التعقد يتطلب « تكيفية تنافسية » (برجر سنة ١٩٦٧) •

المنطق الجدلى ـ (الديالكتيكى) ـ الحوارى (المنسوب الى أو المتسم بالحوار) يعيد الى الذهن ويذكر بشدة من عدة نواح بالمنطق الجدلى لهيجل الذى يدعى أنه هو نفسه شكل وصورة جديدة من المنطق • ومع ذلك يجب قبل أن نذهب أبعد منذلك أن نلاحظ عدم ملاءمة المنطق الجدلى الهيجلى للاسباب الآتية :

١ ـ ان نقطة البداية فيه الاحدية « احدية المبدأ) ، وعلى ذلك فهو لايعطىالوزن اللازم لعنصر الصدام ، وبألفاظ أخرى عنصر المصادفة الذى يحتويه تطور الحوار ، فهو يمحو بذلك المصادفة ويصبح حركة شبه ضرورية • ولو انه مقصود بها أن تسمو فوق الحتمية الميكانيكية (الآلية) فانها ترجعنا فعلا اليها مرة أخرى •

٢ ـ يرى « الانكار أو الحذف » اتجاه سائد ، ظاهرة عامة ، متجاهلا الحقيقة بانه فى المكان الاول شىء شاذ وهامشى حدى •

٣ ـ يميل للنظر الى « التناقض » كلحظة انكار ، الى مصطلح ثالث وهو التركيب أو التوليف (نتيجة الجمع بين الطريحة والنقيضة) • فهو لايرى ان « التناقض » يقوم بدور فى التكوين أو التنظيم لظاهرة مستقرة • فالمنطق الجدلى الهيجلى اذن غير مناسب ، وحتى حيث يكون مناسبا (وملائما) يوجد ثمة خطر من أن يصبح شكلا جديدا من التبسيط أو عذرا لنزوة مطلقة العنان • ومع ذلك فانه يشير الى الحاجة لمنطق جديد يوفى بالعناصر الآتية : (أ) الفكرة بأن المتناقض يوجد فعلا فى جميع الظاهر • (ب) الفكرة بالتناقض يقوم بدور مولد (منتج) • (ج) الفكرة بأن «الانكار أو الحذف » (التحول فى اتجاه تعقد أكثر) مهد السبيل اليه نقيض النقيض) • (د) الفكرة عن منطق ليس بالمزدوج ولكن ثلاثى •

لقد رأينا أن منطق التعقد فى الواقع يقتضى ضمنا الى حد معين اتحاد وتوحيد مصطلحات متناقضة منطقيا (نظام/لانظام •• الخ) وفى معنىأوسع فان الحياة هى نظام متقابل الاشكال تماما (المتقابلات : التعارض ـ التناقض) يوفق بطريقة ما بين هذه التناقضات وينتج وحدة • وهذه الخاصية التى أطريت بافراط ومجدت

منذ زمن طويل بمعرفة هرقليط أعظم خبير فى المنطق الجدلى فى العالم الغـربى : «الذى يكون مضادا مناقضا معاكسا مقيدا ومولدا (منتجا) لأجمل تناسق من عوامل متصارعة (متناضلة) » • والحياة هى فى الوقت نفسه ضغط (اجهاد) وتنسيق لتناقضات • وفى هذا المعنى يجب أن نعى ونفهم ثلاثة توكيدات ، الصدق فيها واضح بين لا يسبر غوره « الحياة ممتدة الى حدودها » (سيموندن) « الحياة دائمـا على حافة الكارثة » (سالك) ، التكوينات العضوية (الكائنات الحية) تعيش فى حمى هلاكها (ترنشر) • ونعود مرة أخرى مع هرقليط « الحياة من الموت والموت من الحياة » ، فى هذا المعنى أيضا فان الحياة تقارب السخيف المنافى للعقل •والسبب الأبعد سواء أكان جدليا أم لا لا يخفى أو يمحو مالايمكن جعله مطابقا للمبادىء العقلية ولا يتخلص منه بل يحتويه فى نفسه •

الجدلى على أشكال متقابلة أو متضادة تماما للتنظيم وجد على شكل جنينى فى فلسفة هيجل ولكن هيجل تستبد به فكرة « الملائم الجذاب » لم يواجه المشكلة ببسالة • ومن جهة أخرى ولو انه كما قيل قبلا تجاهل الجزء الرئيسى فى « الملائم الجذاب » بالصدفة وعنصر الصدام الا انه أظهر وأوضح الصفات الايجابية فى السلبية المثارة فى « نقيض النقيض » • ومصطلح النيجونتروبيا (اللانتروبيا أو الانتروبيا السالبة) الذى كثيرا مااعتبره الفلاسفة المتـأثرى العقول بالوضعية (نسـبة الى الفلاسفة الوضعيين) غير ملائم ، يلوح لى أنه مناسب جدا • فاذا كانت الانتروبيا هى « النقيض » فى النسق المعقد فان النيجتربيا التى تتطلب الانتروبيا لبناء نسق أكثر تعقدا هى هنا نقيض هذا النقيض ، ان هذا المستمر يصبح عاملا فى داخل المستمر الآخر ويصبح انتروبيا وكالقوة السحرية يسبب (تحطيم ونسخ النقيض) ليعود كائنا (حيا) •

المنطق المولد (المنتج) ـ ان منطق الاحتمالات لفون نيومان ليس غير مولد ولكنه كامن وامكانى التوليد (بسبب امكاناته الموحدة المجمعة) • والمنطق الحوارى مولد فى صفته التكافلية التعاشية وبوساطتها • والمنطق الجدلى لهيجل هو أيضـــا مولد بمبدئه الثلاثى وبسلبيته التى يحتويها والمبنية أو الكامنة فيه (بافراط وعـدم اعتدال الى حد كبير) •

ونحتاج الى منطق مولد جديد لا يوحد جميع هذه الصفات فحسب ولكن ينقلها خطوة أبعد من ذلك متجاوزا بالسماح للعوامل العشوائية (اللانظام والضوضاء) •

والآن بقدر مايخص التولد بالمعنى التحولى والتـكوينى التشـــكيلى التطورى والخلاق للفظ كان جوتار جونتر هو الذى أظهر المعنى الابتكارى لمبدأ « النظام من الضوضاء » ، وفى هذه الحالة يوجد فى الحقيقة تحويل أبعد « اللانظام الى نظام » الذى كان « ضوضاء » فى نظام مولد يتحول ويصبح جزءا مكونا من ذلك النظام • هذا التحول يؤدى الى عدم تنظيم/اعادة تنظيم للرسالة والنظام الذى يغير تـكوين

النظام السابق وجوده وتحويل اللانظام (فى النظام) الى ضوضاء (فى الرسالة) الى نظام / رسالة يغير التنظيم الذاتى للنظام الذى يتعقد • ومن وجهة النظرالجهازية هو التحويل الى نظام أسمى وأرقى : ومن وجهة النظر المثالية هو تغير فى النموذج ومن وجهة النظر المنطقية هو وصلة حلقية أخرى تعدل توزيع نظام القيم • بينما اللانظام (احصاء) يخص فقط توزيع الافراد • ويحكم « النظام من الضوضاء » فى هذا المعنى توزيع القيم • الصواب والخطأ يغيران وضعهما • لهذا السبب فاتحول « خطأ » فى تولد رسالة مورثة جينيه منظور اليها فى علاقتها بهذه الرسالة تكف عن تكون خطأ وتصبح صوابا للنظام الجديد • ولكن لايوجد طبعا « صواب » الا اذا كان النظام الجديد قابلا للحيـــاة أو النمو والا فان الخطأ يظل خطأ • وبهـــذه الطريقة نحصل على امكانية المعالجة « النطرية » للخطأ الذى نوه به وأشـــار اليه فون نيومان • والذى تكلم عنه ليس مجرد مقدرة على تجنب أو تصحيح الاخطاء ولكن فى حالات التبدل/التولد امكانية تحويلها •

وهنا تصبح مشكلة الخطأ جزءا لا يتجزأ من لغز هرقل العظيم « الحياة من الموت والموت من الحياة » لأن أنظمة التنظيم الذاتى تكون أكثر احتمالا لعدم الموت اذا لم تكن مقدرة (مقرر مصيرها) واحصائيا موضوع لما لا يمكن اجتنابه من تراكم الاخطاء حيث لا يوجد نظام للاتصال فى النسق الطبيعى خال من « الضوضاء » • وعلى ذلك فلانه قريبا أو بعيدا لا يمكن أن تفلت من الاخطاء فانها تموت • ومع ذلك فكما ان النيجنتربيا تدبر امرها للعمل على اساس اللانظام المميت محولة اياه الى نظام ، كذلك تدبر امرها لمعالجة الخطأ بطريقة تجعل منه صوابا جديدا — ونادرا بلا شك — ولكن بطريقة محددة واضـــحة • وعلى ذلك فمفـــاهيم الصواب والخطأ تتبدل (تتناوب) وتتغير وتظل مفاهيم منطقية • ولكنها تكف عن ان تكون عناصر ومضامين وجودية (انطلوغية) غير متغيرة • وتصبح حياة غير منحطة ولكنها ايضا حياة متحولة •

المنطق الشجرانى — المنطق السيمفونى

لا يمكن لمنطق الاشياء الحية طبقا لجونتر ان يكون منطقا مزدوج القيمة ولكنه بالضرورة منطق متعدد القيم (قيمته غير معروفة) • حتى ولو كان ذلك صحيحا فمرة أخرى هذا وجه واحد من منطق التعقد الذى هو نفس الوقت احتمالى جدلى محاور ومولد • والمصطلح مولد يغطى كل هذا بشرط ان ينظر الى التولد لا كظواهر خطية مســـتقيمة ولكن كظواهر شجرانية (شبيهة بالشـــجرة من حيث التركيب والنمو) • ان منطق الحياة شجرى • ولأنه شجرى فان التطور والنمو له صفة غير خطية وشجرية كما اكتشفت داروين •

ان صورة الشجرة صورة جيدة ولكنها لم تزل ساكنة جدا ، ويجب ان ندرك ان الرباط المنطقى (أو العلاقة المنطقية) هى كورال سيمفونى بالارغن (لحن ترتيلى

موزون معزوف بالارغن) • ويجب ان نفهم ما فهم الفنان الموهوب او الشاعر ان المنطق هو حقل غير المنتظر وليس عالم ما هو متوقع او ما يدرك قبل وقوعه ، وهذا تكرار للمعنى لا يزيده وضوحا او قوة • كثير من الناس لا يمكنهم تصور ان المنطق يجب ان يتصور • كثير لايدركون ان المنطق يجب ان يخلق ويبدع ، وكثير ايضا لا يمكنهم فهم ان المنطق يجب ان يدهش • ويجب ان يدهشنا عند ما نأخذ فى الحسبان كل النظام المدهش والمذهل مغمورا بالمنطق بكل ما فى الكلمة من معنى « تماما » •

ومع ذلك لدينا هنا مشكلة لم تمس بعد • هل يمكن ان نتحول وننتقل من منطق ارسططاليس الى صياغة وتصييغ منطق أوسع ؟ او هل نحن مقيدون الى الابد بمنطق ارسططاليس ؟ وفى هذه الحالة فان منطق التعقد سيزوغ ويفلت الى الأبد من محاولتنا لإخضاعة للعقل واستنتاجنا المنطقى ، أو بالفاظ اخرى سيظل لامنطقيا • وعلى أية حال فان مفهوم المنطق يلوح انه يفقد صفته كنموذج مطلق ، اما ان يبقى واقف النمو مقزما ونسبيا او ان ينفتح على الملتبس والمتعارض والشاذ الخالق المبدع •

الهوامش

(١) نقصد «بالمجال المتوسط» مجموع الظواهر الفيزيائية التى تنطبق عليها القوانين الفيزيائية التقليدية •

(٢) كلما صنا الكائن الحى فى التطور زاد استقلاله وزاد اجتذابه للطاقة والمعلومات والتنظيم من نظامه البيئى الحى ، ولكنه لهذا السبب يعتمد ايضا أكثر على نظامه البيئى • فالكائن الحى اذن مستقل وتابع ، وكلما زاد استقلاله زادت تبعيته • فهو اذن ذاتى التنظيم دون ان يكون ذاتى الاكتفاء • هنا اللبس والغموض الذى يحكم اية فكرة لوحدة مغلقة بقدر ما يخص الكائنات الحية ، ولما كانت الأخيرة «أنظمة مفتوحة» فانها تواجهنا بوجه آخر من التعقد البيولوجى ؛ تعقد العلاقة النظامية البيئية •

(٣) لم يكن موضوع البحث بالنسبة له أكاديميا بحتا ؛ وقد تمنى أيضا لو عرف كيف يمكن انشاء مثل هذه الآلة ذاتية الحركة اى الكائن المصنع (الصناعى) الذى ستكون له ميزة اساسية خاصة بالكائنات الحية وان خلق كائن صناعى له مزايا الكائن الحى ليس مستحيلا لاستبعاد فكرته • فالذى يميز الكائن الحى عن الآلة ليس السمة الصناعية للآلة ولكن التعقد غير الكافى لمهاراتنا التقنية (التكنولوجية) •

(٤) توجد بالطبع انواع ربما يكون موتها « مبرمجا » مقدما ؛ أى أنه مبيت (مبنى) داخل التنظيم الذاتى نفسه ، ولكن هنا أيضا فان موت الأفراد سيحدث حتما على أية حال نتيجة لتراكم الأخطاء •

(٥) ان كثيب النمال (قرية النمل) الذى وصف ريمى شوفان تنظيمه على نوع رائع ولافت للنظر يعطى مثلا لترابط منطقى (التحام كلى) كبير جدا ، بالرغم من وبسبب اللانظام الشديد على نحو استثنائى فى السلوك الفردى • وثمة سبب قوى للظن بأن المستوى المرتفع جدا « للفوضاء » فى مثل هذا المجتمع ليس مما لا يمت بصلة للتعقد المتناهى لبعض نمل الكثيبات الذى يمارس تزويد القرية بالماشية والزراعة كما يقوم بزراعة الأعشاب الطبية •

تابع الهوامش

(٦) عدم الدقة : مادام موضوع (Anathema) البغيض أو الملعون) فى الرياضيات والعلم ينظر اليه الآن كعجلة للتقدم ؛ بنظرية المجموعات المشوشة (Fuzzy sets) والحاجة الى « الادراكات غير الدقيقة » قد اعترف بها فى السيبرانية كاشـــخاص ابراهيم الذين يعملون فى الظلام Abraham Moles

(٧) بالطبع ما هو متشابك (مشوش) هنا هو الصواب والخطأ اللذان هما داخـل النـظام واللذان يصبحان ذوى صلة وقادرين على التحول من واحد الى الآخر • والمشكلة مختلفة بالنسبة للبيئة • فخطأ فى الحكم أو الادراك يتعلق بضار مفترس بماكر خادع أو عدو متخذ كصديق يظل خطأ وحقيقة واقعة (مثلا ان « نابليون وجد » تظل حقيقة) •

(٨) العلاقة المنـطقية بالنسـبة لنا هى كورال سيمفونى مصحوب بارغن ، عمل فى غاية الصعوبة ويوحى بأن القائد يجب أن يستحضر جميع موارده لضبط ومراقبة المؤدين (للعزف) . والمنطق هو عالم غير المنتظر • والتفكير المنطقى يعنى أن يكون الانسان باستمرار مندهشا (أسيب متدلستام)



هل الهوة السحيقة الموجودة بين البلاد الغنية والبلاد الفقيرة فى تزايد مستمر ؟ ان الجواب على هذا السؤال كثيرا ما يكون بالايجاب ، على الرغم من أن قياسا دقيقا للثغرة لم يتحقق بعد · وفى هذا المقال استخدم ما يسمى المسافة التصنيفية عن « دولة مثالية » رقما قياسيا مركبا من مستويات نسبية للتنمية الخاصة ببلاد بعينها · وأتخذ الفرق بين متوسطين (واحد للبلاد الغنية والآخر للبلاد الفقيرة) مقياسا مركبا لفجوة التنمية بين المجموعتين ، وذلك فى عينة مكونة من خمسين دولة فى العقد ١٩٥٥/١٩٦٥ · وتطور درجات الثغرة قد تم تحليله فى ثلاثة مجالات : القوة الاقتصادية الكامنة ، ووسائل الاعلام الجماهيرية ، والقوة العاملة الكامنة ذات المستوى المرتفع · وأظهرت النتائج اسراعا فى معدل تزايد الثغرة وما يترتب عليه من تغيير فى ترتيب مراكز بلاد معينة فى السنوات ١٩٥٥ و ١٩٦٠ و ١٩٦٥ ·

مشكلة تفاوت النماء

وهناك ظاهرة مخيبة للأمل بدت فى نهاية عقد التنمية الأول ، تختص بالفروق المتزايدة بين بلاد العالم · وهناك شعور عام بين الدوائر العليمة بأن الأهداف التى

الكاتب : تسايجمونت جوستكو فيسكى

أستاذ مساعد لعلم الاجتماع فى معهد الفلسفة والاجتماع باكاديمية العلوم البولندية بوارسو . اشترك فى تأليف واصدار كتاب من أربعة مجلدات (باللغة البولندية) عن « تحليل واختبارات وسائل البحث فى علم الاجتماع » . وكتاب « نحو نظام لمؤشرات الموارد البشرية فى البلاد الأقل تقدما (١٩٧٣) . وفيما بين ١٩٦٦ و ١٩٦٩ شغل فى اليونسكو وظيفة خبير برامج .

المترجم : الدكتور صليب بطرس

المدير العام والمستشار الفنى لمؤسسة أخبار اليوم. استاذ زائر فى معهد التخطيط القومى بالقاهرة . حاصل على الدكتوراه فى العلوم الاقتصادية من جامعة بروكسل وعلى ماجستير فى الاقتصاد من الجامعة الأمريكية بالقاهرة . عمل أستاذا زائرا فى كلية الاعلام (جامعة القاهرة) . له عدة مؤلفات ، وترجم عدة كتب عن الانجليزية والفرنسية .

وضعت للعالم المتخلف لم تتحقق فحسب ، بل انه نتيجة لتفاوت معدلات النماء بين البلاد الغنية والبلاد الفقيرة تخلفت البلاد الفقيرة على نحو أكبر مما كانت عليه من قبل . ومن أجل هذا فان احتمالات المستقبل مظلمة ولا ريب . واذا استمر هذا الاتجاه فان العالم سيصبح وقد انقسم باطراد وعلى نحو واضح الى بلاد غنية وبلاد فقيرة .

ومع هذا فيبدو أن هذه الصياغة العامة والمثيرة للمشكلة تغفل بعض الحقائق الهامة . ان التنمية ليست عملية أحادية البعد . بل انها على العكس من ذلك تتكون من عمليات فرعية تختص كل منها بعنصر محدد . فهل تظهر حقيقة الفجوات المتزايدة فى كل من متغيرات التنمية العديدة مثل القوة الاقتصادية الكامنة ، أو المعدات التكنولوجية والمعرفة الفنية ، أو رفاهية البشر ، أو الانجازات التعليمية والصحية ، أو الموارد البشرية ؟ واذا نظر الى مشكلة الفجوات والتفاوتات من زوايا متعددة الابعاد فانه يمكن صياغتها على نحو تجريبى ، كما قد يمكن اقتراح بعض الوسائل لتحديدها كميا . والخطوة الأولى فى هذا الاتجاه يتعين أن تكون هى الاختيار الصحيح لأبعاد التنمية (أو متغيراتها) .

وعملية التنمية فى العالم قد يظن أنها منافسة يحاول فيها كل بلد ان يسبق الآخر فى الوصول الى أهداف المتغيرات المختلفة · ان المتنافسين قد بدأوا السباق مع نوعين من الأهداف فى لحظات تاريخية مختلفة · وهناك متغيرات تكون فيها الأهداف نقاطا محددة لا يفهم للمنافسة معنى اذا ما تجاوزتها · وهناك ، بمعنى آخر، متغيرات لها نقاط تشبع طبيعية أو حدود عليا · فالبلاد التى دخلت حلبة السباق قبل غيرها بلغت فعلا حدا أقصى معينا · وتلك البلاد التى انضمت الى السباق بعد ذلك تحاول ان تعوض ما فاتها بحيث بدأت الهوة التى تفصل بينها وبين البلاد الظافرة المحظوظة تضيق ، وذلك بمعدل لا يعتمد على غير السرعة التى تتحرك بها « البلاد التى تحاول اللحاق بالدول المتقدمة » · ومن بين متغيرات التنمية التى من هذا النوع نجد معدلات الأعمار المعينة للالتحاق بالمدارس ، ونسبة الأمية ، وما يحصل عليه الفرد الواحد من البروتين وما الى ذلك ·

ويختلف الموقف تماما فيما يتعلق بالمتغيرات التى ليس لها حد أقصى يمكن تصوره ، أو بالمتغيرات التى لها حدود قصوى تخمينية أو نظرية كتلك التى لا يمكن الوصول اليها فى المستقبل المتوقع ، دع جانبا المتغيرات التى ليست لها حدود قصوى · وأمثلة هذه المتغيرات الدخل القومى الاجمالى ، واستهلاك الطاقة ، ونسبة طلاب الجامعة للفرد الواحد من السكان ، وأجهزة الراديو لكل فرد (ويبدو أن آلة استقبال واحدة للفرد الواحد تعتبر حدا أقصى ، على الرغم من أنه يمكن القول بأن اقتناء جهازين احدهما جهاز ترنزستور بسيط والآخر من نوع آكثر تقدما لا يعتبر من قبيل الافراط فى الترف) · وهنا يبدو الموقف مختلفا تماما ، حيث لا توجد أهداف مهائية محددة · والانجاز فى كل سنة يبرزه انجاز السنة التالية بحيث تصبح البلاد المتنافسة وقد جابهتها فى جميع الأوقات أهداف دائمة التراجع · وهذه الأهداف تنجزها معظم البلاد المتقدمة التى تكون نوعا من رأس الحربة لجميع البلاد المتنافسة · وتتوقف المسافات التى تفصل بين البلاد المكونة لرأس الحربة وبين البلاد الأخرى على السرعات النسبية التى تسير بها كل من المجموعتين ·

وقياس الفجوات الناشئة عن ذلك عندما تكون الأهداف دائمة التحرك يتطلب مفاهيم منهجية وأدوات تختلف عن تلك التى تختص بمواقف الأهداف الثابتة · وسنورد فيما يلى وصفا للطريقة التى تحل بها مشاكل القياس هذه ·

مفهوم البعد التصنيفى

دعنا نتصور انه فى لحظة تاريخية معينة وضعت بلاد عديدة كنقط على مستوى ثنائى البعد يحده احداثيان : س ، ص · ودعنا نفترض أيضا ان هذين الاحداثيين يختصان بمتغيرين يمثلان مستوى التنمية لكل دولة · واذا سارت عملية تحديد موضع البلاد على هذا المستوى فى لحظات تاريخية متلاحقة يرمز لها ش١ ، ش٢ ·· شن ،

فتنشأ عن هذا السباق مواقف متلاحقة . ويمكن للمرء أن يحدد لكل من هــذه المراكز الموقع الرابع ، أو « الدولة المثلى » أى تلك التى حققت أعلى القيم من المتغيرين التنمويين . ويمثل الشكلان ١ (أ) و ٢ (أ) هذا المفهوم بيانيا .

فهذان الشكلان يوضحان الأبعاد التى تفصل بين البلاد : أ ، ب ج ،د ، هـ ، و ، ز وبين « الدولة المثلى » . ومن الواضح أن البلاد : أ ، ب ، ج ، د ، تضــمنها مجموعة البلاد الأقل تقدما ، فى حين أن البلاد : هـ ، و ، ز أكثر تقدما على نحو أكبر، أى انها أقرب الى « الدولة المثلى » . وهكذا يستطيع المرء أن يقدر بمجرد القاء نظرة على الرسم ما وقع خلال المدة من ش٢ الى ش١ ، فالبلاد المتقدمة تحركت الى الأمام بحيث أصبحت الهوة التى تفصل بينها وبين البلاد الأقل تقدما أكثر مما كانت عليه من قبل ، وذلك على الرغم من أن هذه البلدان الأخيرة قد حققت تقدما كبيرا . ومن ثم تكون الفجوة الواضحة فى الرسوم البيانية قد اتسعت .

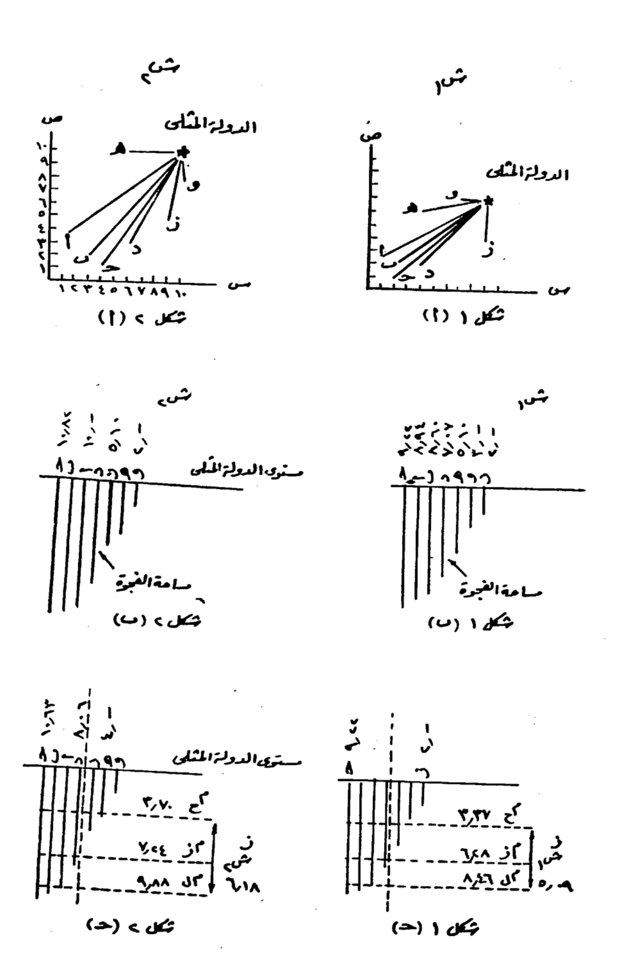
ويوضح الرسمان البيانيان ١ (ب) و ٢ (ب) بطريقة أخرى هذه العــلاقات . والمسافة الخاصة بكل دولة ترتبط « بمستوى الدولة المثلى » ، ورتبت كل المسافات من الشمال الى اليمين ترتيبا تصاعديا طبقا لمستويات النماء . أو بمعنى آخر من المستوى الأكبر الى المستوى الأقل .

وتوضح الأرقام المرصودة جانب المسافات قيمها الرقمية ، ويمكن حساب هذه القيم بسهولة تامة عن طريق الاحداثيين الخاصين بكل دولة .

ولكلتا الطريقتين البيانيتين مميزاتهــا وعيوبها ، فيمكن أن يظهر الرســمان ١ (أ) و ٢ (أ) المواقع الحقيقية للبلاد فى صورة حيز ثنائى البعد ، بالنسبة « للبلد الأمثل » . ولكن العلاقات القائمة بين البلاد فيما يتعلق بمستويات نمائها أصبحت على العكس مبهمة . ولكن يتعين فى هذا الصدد أن نشير الى أن الفجوة التنموية بين أى بلدين يمكن التعبير عنها عن طريق المسافة التى تفصل بين كل منهما وبين «الدولة المثلى» فقط . انها مجرد الفارق بين هذه البلاد . وعلى هذا النحو تصبح الطريقة التى استخدمت فى اعداد الشكلين ١ (ب) و ٢ (ب) أفضل من الطريقة الأخرى ، ورتبت البلاد طبقا لمستويات نمائها ، والفجوات التى تفصل بينها يمكن ادراكها بسهولة .

وأخيرا يجب أن نتذكر أن الموقع الحقيقى لكل دولة يمكن تصـــوره اذا كان بمتغيرين فقط . اما اذا كان بثلاثة متغيرات فان تصوره يصبح أصعب ، وأما اذا كان بأربعة متغيرات أو أكثر فتصوره يكون مستحيلا تماما بحيث تصبح الطريقة الوحيدة لترتيب البلاد هى تلك التى يظهرها الشكلان ١ (ب) و ٢ (ب) .

ومع ذلك ينظر ا الفاصل التصنيفى من زاوية اخرى هى ، فى الواقع ، عبارة عن رقم قياسى مركب يجمع عناصر عديدة من مؤشرات التنمية . وطريقة التجميع التى استخدمت فى حساب الفاصــــل فى حالة المساحة النونية البعــد يتجنب بعض الالتواءات التى قد تظهر عند ما تضاف المؤشرات بعضها الى البعض .



ش ١
ش ٢
الدولة المثلى
ص
س
شكل ١ (أ)
شكل ٢ (أ)
مستوى الدولة المثلى
مساحة الفجوة
شكل ١ (ب)
شكل ٢ (ب)
شكل ١ (حـ)
شكل ٢ (حـ)

طريقة حساب الفجوة

دعنا نعود الآن الى المسألة الأصلية التى صيغت فى البداية : ما هى الطريقة التى تقاس بها الفجوة التى تفصل بين مجموعتى الدول ؟ ففى الشكلين ١ (أ) و ٢ (ب) يمكن للمرء أن يلمح مساحة الفجوة التى تفصل بين المجموعتين والتى تختص باللحظات التاريخية ش١ ، ش٢ ، وتوحى الرسوم البيانية أن مساحة الفجوة قد زادت بالأخرى . ولكن الطريقة المستخدمة فى العرض فى الشكلين ١ (ب) و ٢ (ب) لا تتيح للمرء أن يقدر بسهولة التغير الذى حدث فى جرم (بكسر الجيم) الفجوتين اللتين تفصلان بين مجموعتى الدول . ومن الواضح أن مقياسا أكثر دقة للفجـوة أصبح أمرا ضروريا .

والصياغة الأصلية للمشكلة تقتضى ضمنا تقسيم جميع البلدان الى بلاد غنية وأخرى فقيرة مع استبعاد مجموعة البلاد المتوسطة . ونرى استخدام الوسيط كنقطة تقاطع تقسم جميع البلاد الى هاتين المجموعتين . ثم يستخرج الوسيط لكل مجموعة. والفرق بين هذين الوسيطين قد يعتبر مقياسا للفجوة التى تفصل بين المجموعتين .

ويظهر الشكلان ١ (جـ) و ٢ (جـ) هذه العملية ، ويظهر منها أن الوسيط العام مز . قد قسم جميع البلاد فى النقطة التى تناظر مساحة الفجوة فى كلتااللحظتين ش١ ، ش٠ ٢ ، والفرق بين الوسيطين مح ، مل أو زش١ الذى يقابل اللحظة ش١ أصغر من الفرق الخاص باللحظة ش٢ أو زش٢ . وهـذا يعنى أن الهوة آخذا فى الزيادة ، ومقياس هذه الزيادة هو الفرق بين الفرقين الأخيرين :

ز – ز = ٠٩ر١

ش٢ ش١

دراسة الفجوات التنموية بين خمسين دولة

ولكى نوضح تطبيق الطريقة ونحصل على بعض النتائج الأساسية تم اختيار خمسين دولة . ويهدف التحليل الى تقويم الفجوات التنموية بين البلاد الغنيةوالبلاد الفقيرة ، ثم قياس تطورها فى السنوات ١٩٥٥ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٥ ، وقد تم اختيار ثلاثة مجالات للتنمية قيس كل منها عن طريق رقم قياسى مركب تم تقديره كمسافة تصنيفية تفصلها عن دولة مثلى » ، وذلك باستخدام عنصرين أو ثلاثة كمؤشرات .

أما الامكانيات الاقتصادية فقد قيست بواسطة عنصرين أساسيين : (أ) الناتج الاجمالى القومى للفرد الواحد بسعر التكلفة مقوما بالدولارات الامريكية ، (ب) واستهلاك الفرد الواحد للطاقة بما يعادلها من كيلوجرامات الفحم . أما التعرض لوسائل الاعلام الجماهيرية فتوضحه ثلاثة عناصر : (أ) آلات الراديو (ب) توزيع الصحافة اليومية (جـ) أجهزة التليفزيون ، مقدرة جميعها أساس جهاز لكل ألف نسمة . أما القوة البشرية الكامنة ذات المستوى الرفيع فتوضحها (أ) عدد طلاب المرحلة الثانوية . (ب) عـدد طلاب التعليم العالى ، محسوبة على أساس ٠٠٠ر١٠٠ نسمة .

وقد تم اختيار البيانات الكاملة من المصادر الاحصائية المتاحة وبالدرجة الاولى من منشورات الامم المتحدة • وتم اختيار الفترة من ١٩٥٥ الى ١٩٦٥ على أساس البيانات التى أتيح الحصول عليها • فقد كانت ١٩٥٥ أبعد سنة أمكن تغطيتها من ناحية البلاد ومن ناحية البيانات تغطية مقبولة • وقد تميزت مجالات التنمية الثلاثة المختارة بأنها متغيرات مفتوحة •

وتشكل الخمسون دولة التى غطتها دراستنا ٥٢٪ من مجموع سكان العالم ، ومع هذا فلا تشكل عينة مثالية • فقد حدث أن كانت البلاد التى اتيحت البيانات الخاصة بكل متغير فيها ولثلاث سنوات مختارة ، أو كانت هذه المعلومات من الممكن تقديرها ومقارنتها على نحو معقول • وقد استبعدت البلاد الاشتراكية ذات الاقتصاد المخطط مركزيا على أساس أن المؤشرات الاقتصادية لا يمكن مقارنتها أساسا (« فالناتج الاجمالى المادى » لايمكن مقارنته على نحو معقول بالناتج الاجمالى القومى بسعر التكلفة بالدولارات الامريكية لمجرد وجود أسعار صرف متعددة للدولار فى هذه البلاد) •

ومن بين هذه البلدان الخمسين نجد أن أقل البلاد تقدما (وكلها تقريبا البلاد الافريقية التى حصلت على استقلالها حديثا أو بعض البلاد الاسيوية الكبيرة النامية) هى أقل تمثيلا ، نظرا لأن وجود البيانات الاحصائية يرتبط بطريقة ايجابية بمستويات النماء • وعلى هذا الأساس تضم العينة التى كوناها عن أكثر البلاد المتقدمة غنى التى تكون رأس حربة المجموعة ، أو بمعنى آخر البلاد التى تحدد انجازاتها أقصى قيم للمتغيرات التى تمثل « الدولة الفضلى » • ويتعين أن نتذكر دائما أنه نتيجة لهذا العيب أصبح وسيط مسافة التنمية الذى يقسم الخمسين دولة الى دول غنية وأخرى فقيرة مرتفعا نسبيا ، والتشتت الخاص بمستويات التنمية أصبح ضعيفا . ومن ثم كانت نتائج تحليلنا مستغرقة فى التفاؤل ، فالفجوات الحقيقية الموجودة بين جميع بلاد العالم أكثر اتساعا ، ولا ريب ، من تلك الفجوات التى كشفت عنها هذه الدراسة •

ونظرا لأن العناصر التى تتكون منها المؤشرات قد عبرنا عنها بوحدات قياس غاية فى التباين وغير صالحة للمقارنة فقد كان من الضرورى تنميطها قبل الاقدام على عملية التجميع • وهناك طرائق عديدة للتنميط • واختيار احداها يجب أن يترك لقرار الباحث • ومن ناحية المبدأ فان مثل هذا القرار يكتنفه دائما قدر من التحكمية • وهذا عيب لايمكن تفاديه فى أى بحث يستخدم المؤشرات النمطية • فنتائج البحث قد تتباين باختلاف الطريقة المستخدمة فى التنميط •

وفى دراسة سابقة طبق الباحث طريقتين أخريين للتنميط ، وهما المؤشرات نفسها للخمسين دولة نفسها • وبهذه الوسيلة أمكن مقارنة النتائج • وقد ظهر أن الاتجاهات الاساسية لتطور الفجوات كانت متماثلة على الرغم من وجود بعض الفروق فى قيم مقاييس الفجوتين وبخاصة فى البلاد التى تحتل مرتبة عالية طبقا

لاحدى الطريقتين . ومن أجل هذا استخدمت فى هـذه الدراسة طريقة واحدة من طريقتى التنميط هى الطريقة التى تقوم على النسب المئوية للتحويل .

وتتوقف صلاحية مثل هذا التحويل على نقاط الارتكاز لأسس النسب المئوية الخاصة بمتغيرات بعينها والأساس المئوى (أى ١٠٠٪) لكل متغير هو حده الاقصى الذى بلغه فى أية دولة وفى أية سنة . وقد حدث أن كانت هذه الحدود القصـوى كالآتى ٣٢٥٢ ، ٩٢٠٢ لاجمالى الناتج القومى واستهلاك الطاقة على الترتيب ، وكلاهما تحقق فى الولايات المتحدة الامريكية سنة ١٩٦٥ . وهذا يعنى أنه قد حدث أن كانت « الدولة المثلى » دولة حقيقية فيما يتعلق بالقوى الاقتصادية الكامنة . أما عن وسائل الاعلام الجماهيرية فقد حققت الولايات المتحدة أيضا الحدين الاقصيين فى سنة ١٩٦٥: عدد أجهزة استقبال الراديو (١٢٣٣) وأجهزة استقبال التليفزيون (٣٦٢) . والقيمة القصوى الثالثة ، وهى الخاصة بتوزيع الصحف اليومية (٥٧٣) ، قد تحققت فى سنة ١٩٥٥ فى المملكة المتحدة . وأخيرا فان الحـدين الاقصيين اللذين يكونان أسس النسبة المئوية لكل من مؤشرات القوة البشرية ذات المستوى الرفيع قـد تحققت فى سنة ١٩٦٥ ، ولكن لبلدين مختلفين : اليابان (١١٢٥٠ طالبا فى مرحلة التعليم الثانوى) ، والولايات المتحدة (٢٨٤٠ طالبا فى مرحلة التعليم العالى) .

وهذا الطراز من القيم القصوى التى تكون نقاط ارتكاز التنميط قد يعتبر أساسا مناسبا للنسب الخاصة بالتحويل . سنة الأساس (باستثناء واحد) هى السـنة الاخيرة فى العقد موضوع هذه الدراسة ، كما يتعين أن تكون عليه فى حالة التحليل التطورى الذى يستخدم متغيرات مفتوحة من هذا النوع .

وتظهر النتائج فى الجدول التالى والاشكال ٣ ، ٤ ، ٥

تطورات الفجوات التنموية بين البلاد الغنية والبلاد الفقيرة
فى مجالات ثلاثة للتنمية

المجال	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٥	زيادة الفجوة ٥٥ ـ ١٩٦٠ ٪	زيادة الفجو ٦٠ ـ ١٩٦٥ ٪
القوى الاقتصادية الكامنة	٣٤ر٨	٤٣ر٢	٥٦ر٢	٢٥	٣٠
وسائل الاعلام الجماهيرية	٤١ر١	٣٦ر٠	٥٦ر١	٩	٢١
القوة البشرية ذات المستوى الرفيع	٢٨ر٤	٣٣ر٣	٤٢ر٩	١٧	٥٩

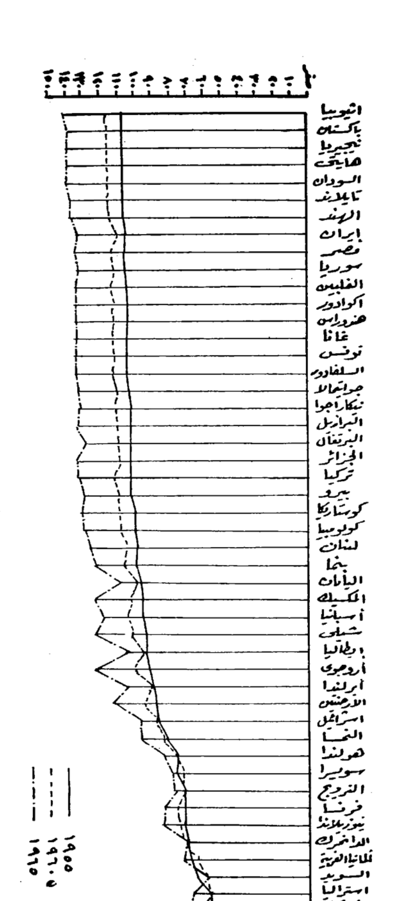
ويتبين من الجدول السابق ان أكبر فجوة ظهرت فى القوى الاقتصادية الكامنة ووسائل الاعلام الجماهيرية · ولكن هناك ما هو أهم من ذلك ، وهو أنه فى المجالات الثلاثة قد ظهر اتساع فى الفجوات ، وان أكبر الزيادات كانت فى مجال القوى الاقتصادية الكامنة ومجال القوة البشرية ذات المستوى الرفيع ·

وهناك ملحوظة أخرى هامة هى أن الزيادات كانت أكثر ارتفاعا فى الخمس السنوات (١٩٦٠ ـ ١٩٦٥) منها فى السنوات (١٩٥٥ ـ ١٩٦٠) · وهذا يعنى أن الثغرات آخذة فى الاتساع وبمعدل متزايد · وكان تسارع زيادات الفجوة أظهر مايكون فى مجال وسائل الاعلام الجماهيرية (من ٩٪ الى ٢٢٪ وفى القوة البشرية ذات المستوى الرفيع الكامنة (من ١٧٪ الى ٢٩٪) ، على الرغم من انه فى المجال الاخير كانت الثغرات أقلها · وهذا يعنى أن الثغرات فى مجال القوة البشرية ذات المستوى الرفيع الكامنة تنزع لأن تكون بنفس القدر من الكبر كما هى فى المجالين الأخيرين ·

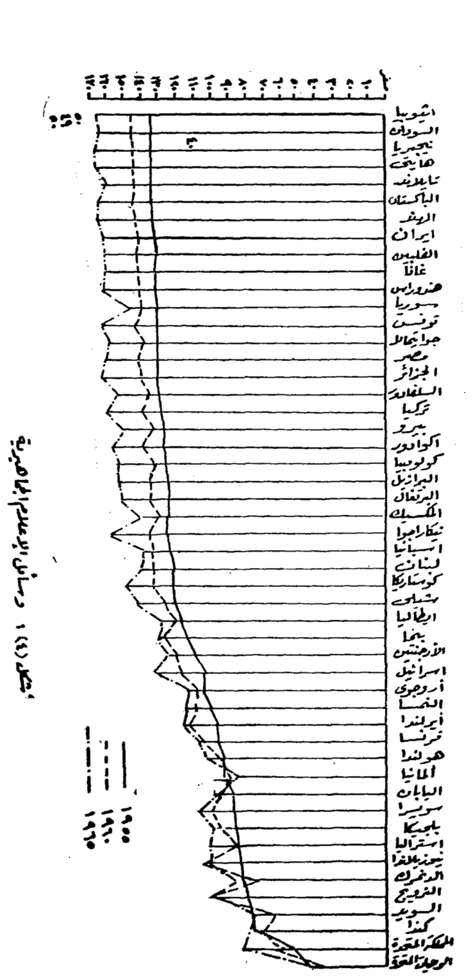
ومقاييس الفجوة تتألف من مجموعة من الأرقام القياسية ذات اتجاه مركزى لمجموعتين من البلاد ولا تزودنا بمكونات كل مجموعة وبمكونات كل بلد · وهذه المعلومات نحصل عليها من الاشكال ٣ ، ٤ ، ٥ ، ويظهر كل شكل ثلاثة قطاعات للتنمية متراكبة كل منها على الآخر · وهناك ثلاثة أرقام لكل دولة تشير الى منزلتها فى مجال التنمية فى السنوات ١٩٥٥ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٥ على التوالى (من أسفل الى أعلى) · أما الارقام المطبوعة بالحروف الخفيفة فتشير الى البلاد التى تنتمى الى مجموعة البلاد الاقل نماء أى التى يكون مستواها دون مستوى الوسيط التنموى ، وتشير الارقام المطبوعة بالبنط الثقيل الى البلاد الأكثر تقدما · ورتبت البلاد طبقا لمنزلتها فى سنة ١٩٥٥ ·

والرسم البيانى ليس فى حاجة الى ايضاح · والقارىء الذى تهمه بلاد بعينها يستطيع أن يتتبع تطورها فى كل ميدان من ميادين التنمية · فهناك بلدان أظهرت تقدما واضحا فى ميدان بعينه · فاليابان مثلا تقدمت فى مجال القوى الاقتصادية الكامنة من المرتبة الثالثة والعشرين فى سنة ١٩٥٥ الى المرتبة الثامنة عشرة فى ١٩٦٥ · ووصلت بذلك الى مستوى البلاد الغنية · وبالمثل فى مجال وسائل الاعلام الجماهيرية تحركت اليابان من المرتبة الحادية عشرة الى المرتبة السابعة · وفى ميدان القوة البشرية ذات المستوى الرفيع الكامنة وحده تقهقرت اليابان من المرتبة الاولى فى سنة ١٩٥٥ الى المرتبة الرابعة فى سنة ١٩٦٥ ، وبهذا تكون قد بذتها هولندة ، والولايات المتحدة ، ونيوزلندة وكندا والنرويج ·

مثل آخر يضرب لنمط نموذجى لتغير المراتب فى ميدان التنمية الثلاثة · فبينما حقق هذا البلد تقدما فى مجال القوى الاقتصادية الكامنة قد تراجع على نحو ملحوظ فى المجالين الآخرين بما يعادل ست مراتب فى كل ميدان ·

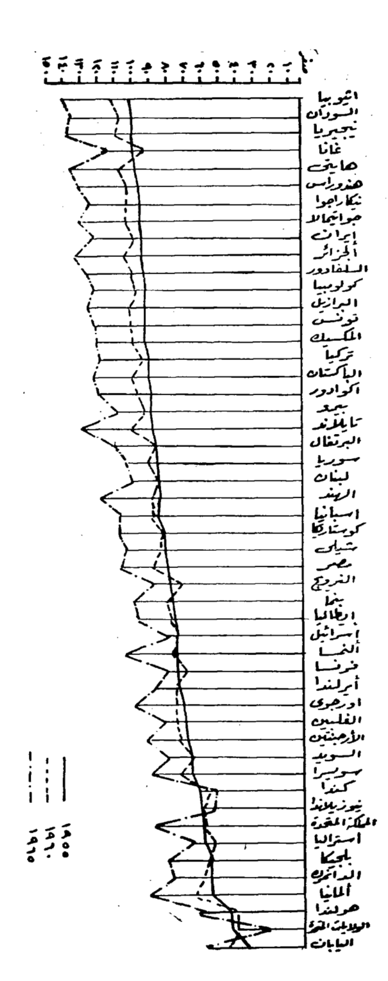


شكل (٣): مصادر الثروة الاقتصادية العامة



اثيوبيا
السودان
نيجيريا
هاييتي
تايلاند
الباكستان
الهند
ايران
الفلبين
غانا
هندوراس
سوريا
تونس
جواتيمالا
مصر
الجزائر
السلفادور
تركيا
بيرو
اكوادور
كولومبيا
البرازيل
البرتغال
المكسيك
نيكاراجوا
اسبانيا
لبنان
كوستاريكا
شيلي
ايطاليا
بنما
الأرجنتين
اسرائيل
أروجواي
النمسا
أيرلندا
فرنسا
هولندا
المانيا
اليابان
سويسرا
بلجيكا
استراليا
نيوزيلاندا
الدنمرك
النرويج
السويد
كندا
المملكة المتحدة
الولايات المتحدة

شكل (٤)



شكل (٥) القوة العاملة الكاملة ذات المستوى الرفيع

وبتعين أن نتذكر فى هذا الصدد أن التراجع فيما يتعلق بالمسافات التصنيفية يعنى تراجعا نسبيا ، أى كما ترى من خلفية البلاد المتقدمة . والواقع أن مثل هـذا التراجع قد يكون مصحوبا بتقدم مطلق فى دولة بعينها . وفى حالة النرويج كان التقدم المطلق هائلا تماما (انظر الجدول رقم ١) . ولكنه مع ذلك لم يـكن كبيرا بالقدر الذى يمنع زيادة التخلف عن البلاد السائرة الى الامام بخطى أسرع ومن مستويات تنموية مطلقة أولية أكثر ارتفاعا .

وفى مجال دراسة تغيرات المراتب كما تظهر من الرسوم البيانية يتعين على المرء أن يلتفت أيضا الى الفواصل بين المراتب . فحجم الفترات التى تظهر بين البلاد والتى تناظر فروق مواقع المرتبة يمكن تقويمه بسهولة على الرسوم البيانية . وبعض الفروق الناشئة عن المرتبة وبخاصة بين البلاد الاقل تقدما ذات أهمية قليـلة ، نظرا لأن الفروق المناظرة فى فواصل المستوى التنموى ضئيلة جدا . وعلى العكس من ذلك تكون الفوارق الأخرى ذات الأهمية القليلة مصحوبة بفوارق هائلة مقيسة بالفواصل . وعلى سبيل المثال الفوارق بين هايتى وهندوراس وبين ألمانيا الاتحادية وهولندة فى سنة ١٩٥٥ فى ميدان القوة البشرية ذات المستوى الرفيع الكامنة .

وكلمة تحذير نقولها فى الختام : ان الأرقام التى جاءت فى الرسوم البيـانية يتعين أن لا تقبل على علاتها . فهذه الارقام لا يمكن أن تكون على درجة من الصـحة أعلى مما تتميز به البيانات الاصلية التى تكون أساسها الرقمى . ومع هذا فنوعية البيانات مسألة مختلفة ترتبط بصحة الاحصائيات الدولية ومدى تماثلها . ومن أجل ذلك قد تبدو بعض النتائج مشكوكا فيها . فمن الصعب مثلا الاعتقاد بأن بعض البلدان قد بذت النمسا كثيرا فى ميدان القوة البشرية الكامنة ذات المستوى الرفيع وانهـا تراجعت من المرتبة الثامنة عشرة الى المرتبة الرابعة والعشرين . ومن ثم أصبحت فى هذا المجال « دولة فقيرة » . وتحفظ مماثل يقال بالنسبة للفلبين التى بذت النمسـا باثنتى عشرة مرتبة . ومثل هذه الحالات يتعين بحثها فى ضوء معلومات تتمتع بدرجة أكبر من الجودة عن كل بلد على حدة ، عن نظمها التعليمية وعن الطبقات الاحصـائية المناظرة .



١٩٧٦

ابريل

وارسو

اللجنة الاقتصادية لأوربا : المؤتمر الثالث عن البحث المدينى والاقليمى ، عن الاسكان والمبانى والتخطيط .

Palais des Nations, 1211 Geneva (Switzerland).

٥ ــ ٧ ابريل

بروكسل

مؤسسة فان كليه : مؤتمر الحرب العالمية الثانية (الموضوع ، وقت الفراغ والترفيه فى المجتمع الصناعى) .

Van Clé-Stichting, Grote Market 9, B-2000 Antwerpen (Belgium).

١٩ ــ ١٢ ابريل

برمنجهام

الاتحاد البريطانى للدراسات الامريكية : المؤتمر السنوى

Prof. A.E. Campbell, Dept. of History, University of Birmingham,
Birmingham (United Kingdom).

٢٥ ــ ٣٠ ابريل

نيروبى

المجلس الدولى للوكالات الاختيارية : (الموضوع : العدالة الاجتماعية)

ICVA, 17, Avenue de la Paix, 1202 Geneva (Switzerland).

٢٨ ــ ٣٠ ابريل

فيلادلفيا

معهد علوم الادارة والسلوك : اجتماع

S.W. Hess, Management and Behavioral Science Center,
University of Pennsylvania, Vance Hall, Philadelphia,
Pa. 19104 (United States).

٢٩ ــ ابريل ــ ١ مايو

مونتريال

الاتحاد الامريكى للسكان ، اجتماع .

PAA, Box 14182, Benj. Franklin, Washington,
D.C. 20044 (United States).

---

١٦ ــ ١٩ مايو

تورنتو

جمعية الجهاز الادارى : الاجتماع السنوى

R.B. McCaffrey, ASM, 24587 Bagley Rd.,
Cleveland Ohio 44138 (United States).

٣١مايو ــ ١١ يونية

فانكوفر

الامم المتحدة : مؤتمر عن المستوطنات البشرية

U.N., New York, N.Y. 10017 (United States).

---

١٧ ــ ١٩ يونية

برجن

جامعة برجن : مؤتمر البحث الاسكانديناوى عن « مستويات السيطرة بأمريكا اللاتينية ، فى الماضى والحاضر والمستقبل » .

Dr. Siverts, Museum of History, University of Bergen,
P.O. Box 25, N-5014 Bergen (Norway).

---

١١ ــ ١٦ يولية . كوليدج بارج :

جامعة ماريلاند

جمعية الاقتصاديات الدولية

H.L. Davies, IEA, B-56 Kodak Park Co., Rochester, N.Y. 14650 (United States).

٢٠ ــ ٢٧ يولية

باريس

الاتحاد الدولى لعلم النفس : المؤتمر الدولى الحادى والعشرون

Mme H. Gratiot-Alphandery, Laboratoire de Psychologie, Université de Paris, 28, Rue Serpente, 75006 Paris (France).

---

١٦ ــ ٢١ اغسطس :

ادنبره

الاتحاد العالمى لعلم السياسة : الذى تعقد كل ثلاث سنوات

IPSA, Rue des Champs Elysées, 43, B-1050 Brussels (Belgium).

٢٣ ــ ٢٦ اغسطس

بوسطن

الجمعية الامريكية للاحصاء : الاجتماع السنوى السادس والثلاثون بعد المئة .

ASA, E.M. Bisgyer, 806-15th St., N.W., Washington, D.C. 20005 (United States).

---

١٦ ــ ١٨ سبتمبر :

اتلانتك سيتى

اتحادات علم الاجتماع المتحدة : اجتماع

Mr. Admin, Dir. ASSA c/o American Economic Association, 1313, 21st Avenue, S., Nashville, Tenn. 37212 (United States).

ديسمبر

الولايات المتحدة

جمعية الاقتصاد القياسى : مؤتمر

Econometric Society, P.O. Box 1264, Yale Station, New Haven, Conn. 06520 (United States).

---

٢٧ ـ ٣١ مارس :

تورنتو

جمعية علم السموم : الاجتماع العلمى السنوى

R.A. Scala, SOT, c/o Med. Res. Div., Excon R. and Co., Linden, N.J. 07036 (United States).

---

٢١ ـ ٢٢ ابريل

سانت لويس

اتحاد سكان أمريكا : اجتماع

P.A.A., Box 14182, Benj. Franklin Station, Washington, D.C. 20044 (United States).

يونية او يولية

اندونيسيا

الاتحاد العلمى الباسيفيكى . المؤتمر المتبادل الثالث

P.S.A., University of British Columbia, Vancouver 8, (Canada).

ديسمبر

الولايات المتحدة

جمعية الاقتصاد القياسى : مؤتمر

Econometric Society, P.O. Box 1264, Yale Station, New Haven, Conn. 06520 (United States).

١٩٧٨

ميونخ ق

الاتحاد الدولى لعلم النفس التطبيقى : المؤتمر الدولى التاسع عشر .

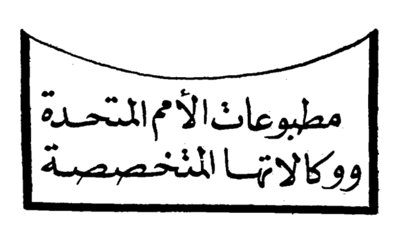
IAAP, 47, Rue Casar Franch, Liège (Belgium).

٢٤ ـ ٢٦ أغسطس

اوبسالا

الاتحاد الدولى لعلم الاجتماع : المؤتمر العالمى التاسع .

ISA, P.O. Box 719, Station A, Montreal (Canada).



السكان والصحة والتغذية :

السكان :

« Demographic Yearbook » **الكتاب السكاني السنوى**

اصدرته الامم المتحدة عن عام ١٩٧٣ — ١٩٧٤ . موضوع خاص بالاحصاءات السكانية . الطبعة الخامسة والعشرون ٨٥٨ ص ، ٣٨ دولارا للطبعة الفاخرة و ٣٠ دولارا للطبعة العادية .

« Biennial Work Programme » برنامج العمل لكل عامين (١٩٧٦ — ١٩٧٧) ، ويشمل خطة عمل وسطى (١٩٧٦ — ١٩٧٩) ، وفترة التوقعات على المدى الطويل ، مع اشارة خاصة الى تطبيقات خطة عمل المؤتمر العالمي للسكان . يناير ١٩٧٥ ، ٣٨ ص (UN/E/CN.9/317)

« Development and Population in Latin America »

التنمية والسكان بأمريكا اللاتينية : تشخيص موجز . وثيقة اعدتها سكرتارية المركز السكاني لأمريكا اللاتينية ، ٨٥ ص . اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية (UN/ST/CEPAL/CON.54/L.3) فبراير ١٩٧٥ .

(ق) النمو الاجمالي للسكان واتجاهات التوزيع ، التركيب وتغاير الخواص ، والسكان والقوى المحركة ، التركيب الارضي والقوى السكانية المحركة ، التغاير داخل المدن والنمو السكاني ، مع ملاحق احصائية .

« Implications for Latin America of World Population Action Plan »

تطبيقات امريكا اللاتينية لخطة العمل العالمية للسكان . وقد أعدت هذا الكتاب CELADE بالتعاون مع سكرتيرية اللجنة الاقتصادية لامريكة اللاتينية . تقويم اطار سياسات السكان وأدواتها : توصيات واغراض واهداف خطة العمل العالمية للسكان

(UN/ST/CEPAL/CONF. 54/L.4)

الصحة

« Modern medical teaching methods » = طرق عصرية لتدريس الطب »

تقرير عن الحلقة الدراسية التي عقدت في مدريد من ٦ الى ١٠ ابريل ١٩٧٠ . كوبنهاجن ،٢٠ أصدره المكتب الاقليمي لأوربا التابع لمنظمة الصحة العالمية في ٢٦ ص ، ١٩٧٤ ، وليس للبيع . وهو يعالج اتجاهات وسائل التعليم الطبي ، وتخطيط المنهج ، والتعليم الذاتي ، والتعليم الطبي المخطط ، والمعونات الفنية ، وطرق الاعلام في تعليم الطب . والتسجيل بالآلة الحاسبة ، وتحليل اختبارات النوع الموضوعي : هيئات الامتحان المركزية ، التدريس الجماعي في التعليم الطبي .

اعادة التاهيل على المدى الطويل ، ورعاية الشيخوخة .

Rehabitation in long-term and geriatric care

تقرير عن مجموعة عمل ، من ١٨ — ٢٢ فبراير ١٩٧٤ ، كوبنهاجن منظمة الصحة العالمية ، المكتب الاقليمي : ٢٤ ص ، ولا يباع . ويتناول مفاهيم رئيسية ، واتجاهات فى وقت الحاجة وطلب الرعاية ، واحتمالات الوقاية ، والاكراه ، مع بحوث عن تقدم خدمات اعادة التأهيل فى بلغاريا ، والدانمرك ، وفرنسا ، والمانيا ، وجمهورية المانيا الديمقراطية ، وايطاليا ، والاراضى المنخفضة .

« The teaching of human sexuality in schools for health professionals. Public Health Papers, No. 57).

تدريس الأمور الجنسية البشرية لذوى المهن الخاصة بالصحة . ويعتمد هذا الكتاب على مساعدات عدد من المتخصصين من مختلف أنحاء العالم ؛ ومن أهداف الكتاب توحيد الطرق التى تتفاعل فيها اختلافات الثقافة الاجتماعية والجنسية النفسية ، فيما يتعلق بتفاعل السلوك الجنسى ؛ والنشاط الجنسى البشرى مع الصحة . ويقدم الكتاب أيضا مقترحات لتخطيط المنهج ، ويفحص برامج قليلة فى مختلف الدول

تأليف الدكتور ر . ميس ، ر . هـ . أ . بانرمان ، و ج بورتون ١٩٧٤ جنيف ، منظمة الصحة العالمية : ٤٧ ص ، ٥ فرنكات سويسرية

WHO/UNICEF. Joint study on alternative approaches to meeting basic health needs of populations in developing countries.

دراسة مشتركة لمنظمة الصحة العالمية ، وصندوق رعاية الطفولة التابع للامم المتحدة عن الطرق البديلة لمواجهة الحاجات الأساسية للشعوب فى الدول النامية » . ١٢٢ ص . ديسمبر ١٩٧٤

(UN/E/ICEF/L. 1322)

عرض للمشكلة ، المعالم الرئيسية لدراسات الحالة : بنجلاديش ، جمهورية الصين الشعبية ، كوبا ، تنزانيا ، فنزويلا ، يوغسلافيا ، الهند ، النيجر ، نيجيريا الشمالية .

Educational strategies for the health profession

خطط تعليمية لمهنة الصحة . تأليف جورج أ . ميلر وتوماس فولوب . جنيف منظمة الصحة العالمية ١٠٦ ص ٧٠ ف س ١٩٧٤ (Public Health Papers) يضم تسعة بحوث اعدها هيئة أعضاء مركز التنمية التعليمية ، بكلية الطب بجامعة الينوا .

الأغذية

Political will and the world food problem. FAO, 1975.

الادارة السياسية ومشكلة الطعام : ١٥ ص .

محاضرة كروماندل التى القاها اديك . هـ . بربرما ، المدير العام لمنظمة الزراعة والاغذية فى نيودلهى ، ٥ فبراير ١٩٧٥ .

Handbook on human nutritional requirements.

كتيب عن مطالب التغذية البشرية . ٦٦ ص . ٣ جداول ١٩٧٤ .

يقدم هذا الكتاب التوصيات النوعية بالطاقات المغذية ، التى الخلت فى ثمانية اجتماعات لمجموعات الخبراء الذين يقدمون بيانات عن حاجات الطاقة والتغذية الاساسية ، بلغة يسهل فهمها على مديرى هيئات التغذية والمخططين الزراعيين والمدرسين والمهتمين بالتعليم الصحى . ويوضح الكتاب

المواد الموصى بها : المواد المغذية ، والطاقة ، والبروتينات والفيتامينات الأخرى ، والكلسيوم ، والحديد ؛ والايودين ، والفلورين ؛ والعناصر الضئيلة اللازمة لتغذية البشرية . ويشمل الجدول الأول توصية بالمقادير المغذية ، ويشتمل الثانى على ما يستنفده الرجل الذى يزن ٦٥ ك ج من الطاقة ؛ ويشتمل الثالث على ما يستنفده الرجل الذى يزن ٥٥ ك ج من الطاقة .

تأليف ر . باسمور ، ب .م. نيكول ، ن.رو بالاشتراك مع ، هـ. بيتون . ا.م.دى — ميور
(FAO nutrition studies/WHO monograph series, No. 67)

Global information and early warning system on food and agriculture : proposed working arrangements

جهاز للمعلومات والتحذير المبكر عن الطعام والزراعة تنظيمات مقترحة للعمل . يصف هذا البحث ومجال وأغراض الجهاز كما يراها مؤتمر الغذاء العالمى .

١١ ص . يناير ١٩٧٥ (FAO/CL. 65/4)

البيئة

Hydrological effects of urbanization التأثيرات الهدرولوجية للتحضر

اعد هذا المجلد تحت رياسة م . ب . ماك فيرسن . اليونسكو ١٩٧٤

٢٨٠ ص ، مع خرائط واشكال وجداول ٩٦٠ فرنكا .

ويصف هذا المجلد تأثيرات التحضر على الدورة الهيدرولوجية الطبيعية ؛ ويحدد البحث المطلوب لتقليل الضغوط البيئية الى الحد الأدنى . وهو موجه أولا للباحثين فى الهيدولوجيا ، مع موجز خاص لمديرى المياه (Studies and reports in hydrology 18)

الاقتصاديات

الاحصاء

World health statistics annual/Annuaire de statistiques sanitaires mondiales.

احصاءات الصحة العالمية السنوية ١٩٧١

منظمة الصحة العالمية ١٩٧٥ ، ٢٠٢ ص ، خريطتان ، ٣٢ ق س . المجلد الثالث : الموظفون الصحيون ومنشآت المستشفيات .

Reports of the Committee on Statistics (First Session) of the Economic and Social Commission for Asia and the Pacific.

٣٣ ص ، ديسمبر ١٩٧٤

تقارير عن احصاءات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى . وتتضمن عرضا لأنشطة وبرامج التنمية الاحصائية فى الاقليم ، تحت الرمز : E.CN.11/STAT/L. 2 to 15.

Yearbook of forest products الكتاب السنوى لغلات الغابات

معلومات سنوية من الانتاج والتجارة فى منتجات الغابات للاعوام من ١٩٦١ — ١٩٧٢ واتجاه التجارة فى عامى ١٩٧١ و ١٩٧٢ اصدرته منظمة الزراعة والاغذية : ٣٧١ ص ، ويصدر كل ثلاث سنوات .

Economic survey of Asia and the Far East 1973-1974

مسح اقتصادي لآسيا والشرق الأقصى ١٩٧٣ — ١٩٧٤

سبع وعشرون عملية مسح قامت بها اللجنة الاقتصادية السابقة لآسيا والشرق الأقصى . ويعالج الجزء الأول من الكتاب التعليم والعمالة ، ويستعرض الثاني التطورات الاقتصادية الراهنة في دول الاقليم ، يتقدمه تحليل للموقف الدولي والتنمية الاقتصادية في الدول النامية في آسيا والشرق الأقصى ١٩٧٢ — ١٩٧٣

٢٣٤ ص . مع رسوم بيانية وجداول احصائية وأشكال ، ٨ دولارات .

(UN/E/CN. 11/L. 1157-E. 74-11.F.-1).

Economic and social survey of Asia and the Pacific

مسح اقتصادي واجتماعي لآسيا واقليم المحيط الهادي .

عرض وتقويم للفترة الوسطى لخطة التنمية الدولية التي تنفذها الامم المتحدة في هذا الاقليم، والمشكلات ذات الأولوية الكبرى ، واتجاهات السياسة العامة ، ونظرة جديدة الى خطة التنمية في العقد الثاني مع ٦٩ جدول ١٩٧٥ ؛ ومسودة تمهيدية ٣٩٦ ص .

(UN/E/CN. 11/L 4128 Corr.)

Report of the review mission to the Executive Secretary of the Economic and Social Commission for Asia and the Pacific

تقرير بعثة اعادة النظر للسكرتير التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي . وهو تقرير شامل للمعهد الاقليمي في اقليم آسيا والمحيط الهادي ، يؤيده برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، ومركزها الخاص بالتنمية الاقليمية : المعهد الآسيوي للتنمية الاقتصادية والتخطيط ؛ المركز الاحصائي الآسيوي في طوكيو ؛ والمركز الآسيوي لتطوير الادارة في كو لامبور ، والمركز الاسيوي للتدريب والبحث في الرفاهية الاجتماعية والتنمية في مانيلا . يناير ١٩٧٥

٧٧ ص . + ٥ ملاحق . (UN/E/CN. 11/1211)

Report of the committee on economic planning, first session. Economic and social commission for Asia and the Pacific

تقرير اللجنة عن التخطيط الاقتصادي في الدورة الاولى . اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي . (UN/E/CN. 1190)

عقدت الدورة الاولى في بانجكوك من ٩ الى ١٤ ديسمبر ١٩٧٤ . وقد درست اللجنة نقد الفترة الوسطى وتقويم خطة التنمية الدولية في العقد الثاني من التنمية في الاقليم ، واستعرضت انشطة برنامج العمل وأولويات ١٩٧٥ — ١٩٧٩ في مجال التنمية الاقتصادية والتخطيط

٧٧ ص و ٥ ملاحق (UN/E/CN: 1190)

Attack on absolute poverty in Africa : the role of the United Nations Development Advisory Teams.

مهاجمة الفقر المطلق في افريقيا : دور الفرق الاستشارية للتنمية التابعة للامم المتحدة . طبيعة ومدى الفقر المطلق في أفريقيا ؛ الأساس المنطقي للعمل المتفق عليه لمحاربة الفقر المطلق ، التكوينات ، الاغراض والاجراءات العملية لهذه الفرق التي تعتبر اداة لمهاجمة الفقر والتخلف ، مركز الاهتمام بأنشطة هذه الفرق مستقبلا .

الملحقات : الاتفاق العام الأساسى المخطط فى القطاعات الاجتماعية الكبرى فى دول افريقيــة مختارة

٣١ ص . ديسمبر ١٩٧٤ وملحق واحد .

Contribution made by the co-operative movement to the objectives of the Second United Nations Development Decade.

معاونة قدمتها الحركة التعاونية لأغراض عقد التنمية الثانى للامم المتحدة .

ويتضمن الكتاب اتجاهات التنمية التعاونية ، والعمل الحديث ، والاجراءات التى اتخذتهـا حكومات الدول النامية ، والمساعدة الخارجية للتعاون مع هذه الدول ، اسهام المتعاونين فى الزراعة والصناعة . التأثير الاجتماعى .

٢١ ص . ديسمبر ١٩٧٤ (UN/E/5597)

Transnational corporations. A selected bibliography — Sociétés transnationales. Bibliography selective.

مؤسسات تتخطى الحدود القومية . ثبت مختار .

الأمم المتحدة ، فبراير ١٩٧٥ ، ٢٣ ص . ٢ر٥ . ف (E/F. 75.I.5)

Development — a bibliography. A selected annotated bibliography on development — Développement — une bibliographie. Choix d'ouvrages sur le développement : titres et notices bibliographiques, June 1974.

التنمية ــ ثبت . ثبت مختــار من المؤلفــات مزود بتعليقات .

منظمة الغذاء والزراعة . يونية ١٩٧٤ ، ٨٧ ص .

Tax treaties between developed and developing countries. Fifth report.

المعاهدات الضريبية بين الدول المتقدمة والدول النامية

يتضمن الكتاب تقرير مجموعة الخبراء فى معاهدات الضرائب بين الدول المتقدمة والدول النامية فى اجتماعها الخامس ، وتقرير السكرتير العام لمجموعة الخبراء ، عن المســائل المتعلقــة بمعــاهدات الضرائب بين هذه الدول . وبالكتاب ملحقان ، (١) استجابات سلطات ادارات الضرائب من فرنسا والهند واسرائيل واليابان وباكستان والمملكة المتحدة ، (٢) توجيه واستفتاء الاتحاد المالى الدولى فيما يتعلق بمشكلات الضريبة .

وهو التقرير الخامس ٢٠٥ ص : ١٩٧٥ ، ٩ دولارات

(UN/ST/ESA/18-E.75.XVI.1)

التنمية الصناعية

Industrialization of the developing countries. Basic problems and issues for action.

تصنيع الدول النامية : المشكلات الأساسية ومسائل للعمل .

تحليل لدور التصنيع فى تعزيز التنمية . السياسة الصناعية والتخطيط فى الدول النامية : البدائل والتوصيات ، المشكلات الاساسية التى تواجه أقل الدول تقدما ، التعاون الدولى للتنمية الصناعية .

UNIDO : ٥٤ ص . اكتوبر ١٩٧٤ (UN/ID/CONF. 3/5)

Industrialization, employment and social objectives

التصنيع والعمالة والاغراض الاجتماعية .

تقرير أعدته سكرتيرية منظمة العمل الدولية بالاشتراك مع سكرتيرية UNIDO يعالج التصنيع والتنمية ، تأثير التصنيع على العمالة ، خطة التصنيع والعمالة ، تصنيع الريف والعمالة .

٢٢ ص . (UN/ID/CONF. 319)

The interrelationship between industry and agriculture in process of development

العلاقة المتبادلة بين الصناعة والزراعة فى عملية التنمية .

تقرر اعدته سكرتيرية منظمة الزراعة والتغذية بالاشتراك مع سكرتيرية UNIDO وقد تركز التوكيد على قضايا السياسة الأشد بروزا فى خطة التنمية الدولية الراهنة . مثل تدبير الطعام والعمالة للسكان الذين يتكاثرون بسرعة ، والتحسينات فى توزيع الدخل وتضخم الطلب الفعال على المنتجات الزراعية والصناعية . كما وجهت العناية أيضا الى المشكلات التى برزت من التغيرات الاقتصادية العالمية الهامة ؛ مثل الارتفاع الهائل فى أسعار البترول والمخصبات ؛ وكذلك التغير الملحوظ فى أسعار المواد الأولية (بما فى ذلك الطعام والسلع الزراعية) الذى يفوق تغير أسعار السلع المصنوعة .

٢٨ ص . UNIDO (UN/ID/CONF. 3/15)

Declaration and plan of action on industrial development and co-operation

بيان وخطة عمل للتنمية الصناعية والتعاون .

يتضمن بصورة موجزة البيان وخطة العمل فى التنمية الصناعية والتعاون القائم على مسودة البيان وخطة العمل فى التنمية الصناعية وتعاون المجموعة ٧٧ المقدمة من المجموعة بم ، وملخصها غير رسمى للآراء التمهيدية التى أوضحتها دول من المجموعة (د) .

UNIDO يناير ١٩٧٥ ، جدول موجز (UN/ID/B/C. 3/34 + Add.1)

Register of new and planned industrial projects in selected African countries

سجل للمشروعات الصناعية المخططة فى دول افريقية مختارة : ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣

هذا السجل من عمل اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، ويشير الى المشروعات فى الجزائر والكميرون والكنغو ، وداهومى وجمهورية مصر العربية ، وساحل العاج ، بوكينيا ، وليبيريا ، وليبيا ، وملاوى ، ومالى ، وموريتانيا ، والمغرب ، ونيجريا ، والنيجر ، والسنغال ، والصومال . والسودان وسوازيلاند ؛ وتونس ، والغندة ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ؛ وزير ، وزامبيا .

٣٠ ص . (E/CN/14/INR/210).

Guide to training opportunities for industrial development

دليل لفرص التدريب فى التنمية الصناعية .

يتضمن فرص التدريب التى قدمتها UNIDO وغيرها من المعاهد التابعة لها (فرع موجه وغير موجه) . وفرص لتدريب أخرى ومقررات دراسية قصيرة

٧٤ ص . بثلاث لغات . اكتوبر ١٩٧٤ (UNIDO PI/46)

التجـارة

Mid-term review and appraisal of the implementation of the establishment of a new international economic order; special session of the General Assembly devoted to development and international economic co-operation.

عرض للفترة الوسطى وتقويم لاقامة نظام اقتصادى دولى جديد ، جلسة خاصة للجمعية العامة ، مخصصة للتنمية والتعاون الاقتصادى الدولى .

يعالج المركز الاقتصادى العالمى اتجاهات جديدة للسياسات الاقتصادية العالمية . اعادة بناء النظام المالى والتجارى الدولى ، التجارة والتعاون الاقتصادى بين الدول النامية والدول الاشتراكية فى شرق أوربا ، تدابير خاصة لمعاونة أقل الدول تقدما ؛ ودول الجزر النامية ، وتعزيز التعاون الاقتصادى بين الدول النامية .

٢٢٤ ص : ٣ ملحقات ، وملحقات احصائية

نشرته UNIDO فى ٢٢٤ ص : (UN/TD/B/530 and 3 Add)

الاسكان

Building regulations in ECE countries

تنظيمات البناء فى دول اللجنة الاقتصادية لأوربا .

مبادىء ارشادية رئيسية لتوجيه البناء . وسائل التوجيه واجراءات التصديق . وسائل الاتصال . البحث العلمى واعمال التنمية . التعاون الدولى . مع ٦ ملحقات .

نشرته اللجنة الاقتصادية لأوربا فى ١٦٨ ص . (UN/ECE/HBP/7 — E. 74.II.E. 10)

الموارد الطبيعية ، الطاقة

Water resources development. International River Basin Development.

تنمية الموارد المائية . تنمية حوض النهر الدولى .

يضم هذا التقرير فصلا عن الدول الثنائية والمتعددة المشتركة فى حوض نهر واحد ؛ وأنشطة الأمم المتحدة والهيئات المتصلة بها فى هذا المجال ، وكذلك المنظمات الدولية الأخرى ، مع ٣ قوائم بالمشروعات التى تساعدها الأمم المتحدة للتنمية الدولية لحوض النهر

٢٠ ص . (UN/E/C. 7/4 6)

Comprehensive plan of action for and co-ordination of programmes within the United Nations system in the field of natural resources development.

= خطة شاملة للعمل وتنسيق البرامج فى نطاق جهاز الامم المتحدة فى مجال تنمية الموارد الطبيعية .

الملحق رقم ١ : قائمة بانشطة منظمات جهاز الامم المتحدة ، على اساس اسبقية العمل . والملحق رقم ٢ . وصف لأنشطة منظمات جهاز الامم المتحدة والملحق رقم ٣ : جداول والملحق رقم ٤ : اغراض عامة . ويشير الملحق رقم ٢ الى الموارد المعدنية ، ويشمل اضافة عن الكشوف الجيولوجية والمعدنية وتقويم ، وعن تنمية الموارد المعدنية .

٢٨ + ١٧ ص . مع ٤ ملحقات — فبراير ١٩٧٥ (UN/E/C.7/47/Add. 1—2)

Problems of availability and supply of natural resources. Survey of current problems in the fields of energy and minerals.

مشكلات تيسر الموارد الطبيعية والمخزون . مسح للمشكلات الحالية فى مجالات الطاقة والمعادن

ينطوى هذا التقرير على نظرة شاملة على موقف الطاقة العالمية ، فيما يتعلق بالانتاج والاستهلاك ، الموقف الخاص للدول النامية المصدرة للبترول ؛ مع أربعة جداول احصائية .

٢٠ ص . فبراير ١٩٧٥ **(UN/E/C.7/50)**

Problems of availability and supply of natural resources. Survey of current problems in the fields of energy and minerals. The world mineral situation.

مشكلات تيسر الموارد الطبيعية والمخزون . مسح للمشكلات الحالية فى مجالات الطاقة والمعادن

مسح للمشكلات الحالية فى مجالات الطاقة والمعادن . موقف المعادن العالمى

٣٣ ص . مارس ١٩٧٥ ، مع ملحق عن الالمنيوم ، ورسوم بيانية واحصاءات

Medium-term and long-term projections of reserves, supply and demand of energy, minerals and water resources.

مشروعات الادخار على الأمد المتوسط والأمد الطويل ، العرض والطلب بالنسبة للطاقة ، المعادن وموارد الماء .

الغرض من مشروعات الأمد الطويل والمتوسط ، الطرق المنهجية للمشروعات ، تقويم عام لعلوم المناهج مع خمسة جداول احصائية .

١٣ ص . مارس ١٩٧٥ **(UN/E/C.7/32)**

Permanent sovereignty over natural resources

سيادة مستمرة على الموارد الطبيعية .

التطورات الحديثة فى الدول المصدرة للبترول، التطورات الحديثة فى الدول المصدرة للبوكيست، التطورات الحديثة فى الدول المصدرة لانواع أخرى من المعادن .

١٥ ص ، وجدول احصائى . يناير ١٩٧٥ . **(UN/E/C.7/53)**

Economic implications of sea-bed mining in the international area.

التطبيقات الاقتصادية للتعدين فى قاع البحر بالمنطقة الدولية

تقرير السكرتير العام للمؤتمر الثالث لقانون البحر . تطبيقات للتعدين العميق بقاع البحر . سياسات للتنمية المتناسقة للموارد قاع البحر .

١٧ ص . وثلاثة اشكال . فبراير ١٩٧٥ **(UN/A/CONF. 62/37)**

Implementation requirements for an international centre (under U.N. auspices) for storage and dissemination of earth resources satellite and related data. (UN/A/CONF. 62/37)

مطالب تنفيذ مركز دولى (تحت رعاية الامم المتحدة) لتخزين ونشر الموارد الارضية . للدولة تابعة والبيانات المتعلقة بها .

مارس ١٩٧٥ ، ٣٩ ص : ١٠ دولارات **(UN/A/AC. 105/140)**

Natural resources/Water series No. 1. Management of international water resources. International and legal aspects.

الموارد الطبيعية ــ سلسلة المياه رقم ١ . ادارة موارد المياه الدولية . جوانب دولية وشرعية (ق) مفاهيم واعتبارات اساسية ، اختيار ومدى الانظمة . اختيار التكوينات التنظيمية المناسبة . الاعتبارات القانونية والادارية الهامة . اجراءات وسائل الراحة وتسوية المنازعات

٢٧١ ص . مارس ١٩٧٥ ، ٧ ملحقات ، خريطة واحدة ، ١٠ دولار

(UN/ST/ESA/5—E.75.II.A.2)

Report of the 7th session (special) of the Mekong Committee.

تقرير الانعقاد السابع (خاص) للجنة ميكونج

عرض لمشروعات لجنة ميكونج الحالية والمستقبلة وتمويلهـا : بامونج : تـام نجـوم : درايلنج : كرونج بوك ، فيبتيان ــ جسر نونجخاى ، تنمية دلتا ، مشروعات زراعية رائدة .

(UN/E/CN.11/WRD/MKG/L.399) ٢٠ ص + ملحقات . نوفمبر ١٩٧٥

قضايا اجتماعية ، سياسة اجتماعية

ظروف المعيشة والعمل ، العمالة

قضايا اجتماعية :

Report on the world social situation. February 1975. Social trends in the developing countries.

تقرير عن الموقف الاجتماعي العـالمى . اتجاهات اجتماعية فى الدول النامية :

ملحق ١ : أمريكا اللاتينية والكاريبى ، ٤٨ ص . ، ملحق ٢ . افريقيا ٤٢ ص ملحق ٣ شرق آسيا والمحيط الهادى ٥١ ص . ملحق ٢٧ أمريكا الشمالية ، ٤٢ ص ملحق ٨ ، استراليا واليابان ونيوزيلندة الجديدة ، ٢١ ص . تقارير خاصة . ملحق ١٨ ، ممارسة وطنية فى تحقق تغيرات اجتماعيـة واقتصادية بعيدة المدى لأغراض التقدم الاجتماعى ، ٣٩ ص .

(UN/E/CN.5/512 and Add.)

Social indicators. Current national and international activities in the field of social indicators and social reporting.

مؤشرات اجتماعية . انشطة قومية ودولية فى مجال المؤشرات الاجتماعية وتقديم التقارير الاجتماعية .

مجال النشـاط الراهن فى المؤشرات الاجتماعية : خلاصة وافية لاحصاءات اجتماعية مختـارة : تقارير عن مؤشر اجتماعى ، تقارير اجتماعية ، اطارات الاحصاءات الاجتماعية الاغراض التى يتأسس عليها العمل الجارى فى المؤشرات الاجتماعية . مضمون وعرض المؤشرات الاجتماعية والاعمال المتصلة بها ، مع قائمة احصائية وثبت بالمراجع .

(UN/E/CN.5/518) يناير ١٩٧٥ ، ٢٤ ص

Suicide and attempted suicide. الانتحار ومحاولة الانتحار .

(ق) الجزء الاول : التحقق من الوفيات بسبب الإنتحار . الجزء الثانى : انتحار الشباب : تقرير عن مجموعة عمل اسسها مكتب منظمة الصحة العالمية لاوربا ، زغرب ، يوغسلافيا من ١ — ٤ اكتوبر ١٩٧٣ . مع احصاءات للانتحار القومى وملخص للاحصاءات الموجودة عن الانتحار فى اوربا .

اعداد ايلين م . بروكر ومنظمة الصحة العالمية ، ١٩٧٤ ، ١٢٨ ص ٨ ف س .
(Public health papers, No. 53)

Report of the International Narcotics Control Board for 1974.

تقرير المجلس الدولى للسيطرة على المخدرات لعام ١٩٧٤.

عناصر وأغراض السيطرة على المخدرات . التطورات الكبرى . وضع المعاهدات ، ايصال تسلم العائدات عمليات مسح اقليمية . المخزون من المواد الخام للصناعة المشروعة من المخدرات والمواد ذات التأثير النفسى .

(UN/E/INCB/25—E.75.XI.3) ٤٧ ص . فبراير ١٩٧٥ ، ٣ دولارات .

السياسة الاجتماعية

Report of the activities in the field of development planning and social development including the Asian Plan for the integration of women in the development process.

تقرير عن الأنشطة فى مجال تخطيط التنمية ، والتطور الاجتماعى ، بما فى ذلك الخطة الآسيوية لمساواة النساء فى عملية التطور .

بصرف النظر عن هذين التقريرين فان الوثيقة تتضمن اقتراحا بمشروع لخطة آسيوية لمساواة المراة فى عملية التطور ، بصف انشطة نوعية ، وتقدير نفقاته .

(UN/E/CN.11/1202) ٢٧ ص . يناير ١٩٧٥

Regional Seminar for Africa on the integration of women in development, with special reference to population factors.

حلقة دراسية اقليمية لافريقيا عن مساواة النساء فى التنمية ، مع اشارة خاصة للعوامل السكانية .

تقرير عن الحلقة الدراسية وخطة العمل التى عقدت فى اديس ابابا فى يونية ١٩٧٤ : التى نظمها مركز التنمية الاجتماعية والشئون الانسانية ، وادارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية بالتعاون مع ECA ويعالج التقرير ، الجهاز التنظيمى ، التعليم والتدريب ، العمالة ، وسائل الاتصال، الوسائل الجماهيرية ، الصحة ، التغذية والخدمات الاجتماعية ، السكان ، البحث ، جمع البيانات والتحليل ، الاجراءات التشريعية والادارية

(UN/ST/ESA/SER.B/6 and Add. 1) ٣٠ ص + ١١ ص . فبراير ١٩٧٥

Migrant workers. ILO action on behalf of foreign and migrant workers and their families.

تقرير عن العمال المهاجرين • طريقة عمل منظمة منظمة العمل الدولية لصالح العمال المهاجرين وعائلاتهم
منظمة العمل الدولية ، ٢٥ ص + ملحقان . يناير ١٩٧٥ .

العمالة

Employment planning and optimal allocation of physical and human resources.

تخطيط العمالة والتوزيع الافضل للموارد المادية والبشرية

(ق) الجزء الاول : شمل منهاجا تخطيطيا فى الاقتصاد ، والقوى البشرية والتعليم فى وقت واحد :
وهو دراسة حالة قام بها جان فرسليوس لصالح بيرو . والجزء الثانى : يعالج العمالة الكاملة ،
والتوزيع الافضل للموارد المادية والبشرية فى الاقتصاد الثنائى النامى ، تأليف جان بينارد . وبه
احصاءات ورسوم بيانية كثيرة .

وقد نشرته منظمة العمل الدولية فى ١٩٧٤ فى ١٢٤ ص ، ٥ر١٧ ف . س

(A World Employment Study)

Middle-level manpower requirements and training needs in African countries.

مطالب القوة البشرية على المستوى المتوسط وحاجات التدريب فى الدول الافريقية .

اعدت هذا التقرير اللجنة الاقتصادية الافريقية . ويتناول سمال العمالة الراهنة على مستوى
القوة البشرية المتوسطة ، ومتطلباتها فى المستقبل ، وسياسات تدريبها فى المستقبل ، مع جداول
احصائية .

٤٢ ص • سبتمبر ١٩٧٤ (UN/E/CN.14/WP.6/40)

Shift work. Economic advantages and social costs.

العمل المتغير والخسائر الاجتماعية

دراسة تركز الاهتمام على التباين العظيم فى تغير العمل وعلى اختلاف طرق تغيير مواعيده المحددة
الموجودة الآن . المزايا الشخصية من وجهة نظر اصحاب العمل والعمال والسلطات العامة .
التحسينات الممكنة ، مع سبعة ملحقات تشمل ثبتا بالكتب ، وتشريع العمل المتغير ، وعددا من دراسات
حالات ادخال النظم الجديدة للعمل المستمر ، واحصاءات •

اعداد مارك موريس ومنظمة العمل الدولية ١٩٧٥ ، ١٤٦ ص ؛ ١٥ ف . س .

المسائل السياسية ، وحقوق الانسان

القضاء على الاستعمار .

روديسيا الجنوبية Southern Rhodesia.

ورقة عمل اعدتها سكرتيرية الامم المتحدة . المرض والناس ، تكوين الحكومة ، وسياسات السيطرة والقمع ، الانتخابات العامة سنة ١٩٧٤ ، كفاح التحرير المسلح ، التنمية فى جنوب افريقيا ومجهودات تحقيق الاستقرار ؛ الأحوال الاقتصادية ؛ المراوغة والموافقة • مع خريطة لروديسيا الجنوبية وعشرة جداول احصائية •

٣٢ ص . فبراير ١٩٧٥ . (UN/A/AC.109/L.992)

Portuguese Colonialism in Africa : the end of an era.

نزعة البرتغال الإستعمارية فى افريقيا :

تحليل لسياسة البرتغال السابقة فى افريقيا . ويضع هذا الكتاب الاحداث الجديدة تحت نظرة تاريخية ، ويقدم معلومات عن الموقف الذى يجب أن تبدأ منه الدول الجديدة .

تأليف ادواردو دى سوسا فريرا ، مع تمهيد بقلم بازيل دافيدسن .

اليونسكو ١٩٧٤ ، ١٧٠ ص . ٢٠ ف

حقوق الانسان ؛ والتمييز العنصرى

حقوق الانسان

Protection of the human personality and its physical and intellectual integrity, in the light of advances in biology, medicine and biochemistry.

حماية الشخصية الانسانية وتكاملها البدنى والعقلى فى ضوء علم الأحياء والطب والكيمياء الحيوية . الجزء الأول : تطورات فى علم الاحياء : مشكلات شرعية وغيرها نشأت من تقدم الاخصاب الصناعى . الجزء الثانى : تطورات فى الطب : زرع الأعضاء ، الوسائل الطبية الجوهرية بوجه عام ، ارتفاع النفقات الطبية ، التشخيص الجينى قبل الولادة . الجزء الثالث : تطورات فى الكيمياء الحيوية

Human rights and scientific and technological developments. Health aspects of human rights in the light of developments in biology and medicine.

حقوق الانسان والتطورات العلمية والتكنولوجية فى ضوء تطورات علم الاحياء والطب .

تقرير اعدته منظمة الصحة العالمية : ٣٣ ص . (UN/E/CN.4/1173)

United Nations action in the field of human rights.

عمل الامم المتحدة فى مجال حقوق الانسان .

الاجراءات التى اتخذت فى داخل الامم المتحدة فى مجال حقوق الانسان . الطرق التى تستخدمها

فى هذا المجال منذ انشاء المنظمة عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٧٣ ، وهو الذكرى السنوية الخامسة والعشرون للاعلان العالمى لحقوق الانسان .

(UN/ST/HR/2—E.74.XIV.2) ٢١٢ ص .

Study of reported violations of human rights in Chile, with particular reference to torture and other cruel inhuman or degrading treatment or punishment.

دراسة لانتهاكات حقوق الانسان فى شيلى ، مع اشارة خاصة للتعذيب وغيره من المعاملة المنافية للانسانية او الاهانة او العقاب .

تقرير عن وضع حقوق الانسان لمنظمة الدول الامريكية ، وملاحظات على التقرير لحكومة شيلى ، مقدم بتاريخ ١٠ — ١ — ٧٥ عن منظمة الدول الامريكية . يناير ١٩٧٥ .

(UN/E/N.4/1166/Add.3) ٨٣ ص .

التمييز العنصرى

Report of ad hoc working group of experts prepared in accordance with Resolution 19 (XXXIX) of the Commission on Human Rights and Resolution 1868

تقرير مجموعة الخبراء لنفس الغرض اعيد طبقا لقرار لجنة حقوق الانسان ، وقرار لجنة المجلس الاقتصادى والاجتماعى .

ويتضمن هذا التقرير التحقيق فى اتهامات التعذيب وسوء معاملة المسجونين أو المحتجزين أو الاشخاص الذين تحت كفالة الشرطة فى جمهورية جنوب أفريقيا ، وناميبيا ، وروديسيا الجنوبية ، وانجولا ، وموزمبيق ، وغينيا بيساو ؛ وجزر كيب فردى .

١٣٦ ص . + ٣ ملاحق ، يناير ١٩٧٥

التفرقة

Study of discrimination against persons born out of wedlock.

دراسة المحاباة ضد الأشخاص المولودين خارج نطاق الزوجية

مسودة للمبادىء العامة للمساواة وعدم التمييز فيما يتعلق بالاشخاص المولودين خارج نطاق الزوجية . الاجابات التى تسلمها السكرتير العام . ملحق : ثبت للاجابات

(UN/E/CN.4/1157 + Add.1—E/CN.5/506) ٩٤ ص . (ملحقان) اكتوبر ١٩٧٤

التعليم

Drugs demystified. **المخدرات**

مؤلفة هذا الكتاب الدكتورة هيلين ناوليس ، طبيبة عالة نفسية ، ومديرة مكتب تعليم مقاومة المخدرات التابع لمصلحة التعليم الصحي . والرفاهية بالولايات المتحدة . وهي تفحص بيانات وبحوثا جمعتها اليونسكو عن تعليم مقاومة المخدرات • والمقصود من هذا الكتيب الآباء والمربون قبل كل شيء . وتبحث في شتى أنواع المخدرات ، من يتعاطونها ، والعوامل الاجتماعية التي تؤدي الى المشكلة . وبه قسم خاص لخطط الوقاية باستخدام طريقة اجتماعية نفسية .

٩٢ ص . ٦ ف . فبراير ١٩٧٥

العلم

Report of the third session of senior advisors to ECE governments on science and technology.

تقرير الدورة الثالثة للمستشارين القدامى لحكومات اللجنة الاقتصادية لاوربا .

يعالج التقرير تنظيم وادارة البحث التعاوني الدولي في تكنولوجيا الطاقة الاتجاهات التكنولوجية في المواد الصناعية الأساسية والموارد الطبيعية ، به عرض للتطور الحديث في السياسات العلمية والتكنولوجية والتعاون . ويتضمن الملحق الاول برنامج عمل وأولويات لعام ١٩٧٥ – ١٩٧٦

١٤ ص وملحقان ديسمبر ١٩٧٤ (UN/ECE/Sc. TECH/6)

Summary of studies on cost effectiveness in remote sensing.

دراسات موجزة عن فاعلية التكاليف :

الاستشعار البعيد

Report on the needs of developing countries for assistance in practical applications of space technology.

تقرير عن حاجة الدول النامية الى التطبيقات العملية لتكنولوجيا الفضاء

يحتوى التقرير على جزءين : موجزا للاجابات عن الاستفتاء الخاص بحاجات الدول النامية التي وافقت عليها اللجنة فيما يتعلق بالاستخدامات السلمية في الفضاء الخارجي ، بعض اعتبارات للفوائد المحتملة التي يمكن الحصول عليها من تطبيقات تكنولوجيا الفضاء ، وعناصر برنامج المساعدة الفنية لتحقيق ذلك الاحتمال .

٧٩ ص • فبراير ١٩٧٥ (UN/A/AC/105/143)

Planning national infrastructures for documentation, libraries and archives.

تخطيط أسس لتوثيق والمكتبات والسجلات

المقصود بهذا المجلد الذى يغطى التوثيق والمكتبات والسجلات ، كلا على حدة ، أن يكون للحكومات والسلطات المسئولة عن تخطيط البرامج الوطنية ، وللمخططين ، والمشرفين على المكتبات والوثائق .

تأليف ج . هـ . دولبير ، ب . دلماس . اليونسكو ، مارس ١٩٧٥

٣٢٨ ص . اشكال وجداول . ٢٨ ف

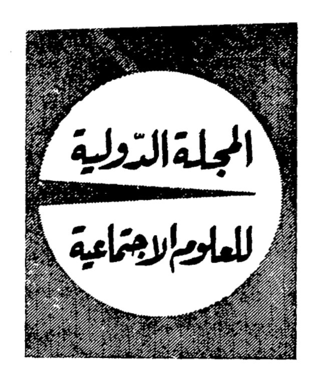
ثبت

المقال وكاتبه	العنوان الأجنبي والكاتب	العدد وتاريخه
• بحوث العلوم الاجتماعية في تنظيم الأسرة في الدول النامية بقلم : جيمس اولمان و برتيل ماثسون	Social science research on family planning in developing countries by James Allman and Bertil Mathsson	المجلد : ٢٧ العددالأول ١٩٧٥
المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية لتخطيط التنمية بقلم : م.ف.س.راو	Socio-econom icindicators for development planning by M. V. S. Raw	المجلد : ٢٧ العددالأول ١٩٧٥
• دراسة منهجية رائدة عن البلاد الغنية والبلاد الفقيرة بقلم : ادجار موران	Complexity by Edgar Morin	المجلد : ٢٦ العددالرابع ١٩٧٤
• المؤسسات الاجتماعية تطور الفجوة التنموية بين البلاد الغنية والبلاد الفقيرة بين سنتي ١٩٥٥ و ١٩٦٥ بقلم : سايجمونت جوستكوفسكى	The evolution of developmental gaps between rich and poor countries, 1955-65 : a methodological pilot study by Zygmunt Gostkowski	المجلد : ٢٧ العددالأول ١٩٧٥

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٧٦/٤٧٣

المجلة الدولية
للعلوم الاجتماعية



السنة لسادسة

العدد الرابع والعشرون

٧ رجب ١٣٩٦

٥ يوليو ١٩٧٦

٥ تموز ١٩٧٦

تصدر مجلة رسالة اليونسكو

ومركز مطبوعات اليونسكو

١ - شارع طلعت حرب

تليفون ٢٢٤٠٢

ميدان التحرير بالقاهرة

محتويات العدد

• المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية الاقليمية فى خطط التنمية بالاقليم الأسيوى

بقلم : ر . ج . كانط

ترجمة : أسعد حليم

• الأيديولوجيا وحركة المعارضة فى العلوم

بقلم : فيلكس صمويلوفيتش

ترجمة : عبد الحميد سليم

• المجال والسيطرة عليه

بقلم : ميلتون سانتوس

ترجمة : الدكتور محمود حامد شوكت

• دلالة مؤتمر الاسكان ببوخارست

بقلم : ليون طابا

ترجمة : الدكتور ابراهيم بسيونى عميره

• المؤتمرات الدولية القادمة

ومطبوعات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة

التنمية بين ..

لا تزال التنمية ، مشكلة من مشـــكلات المجتمعات النامية ، ومع الانفجار السكانى فى هذه المجتمعات ، تشتد الحاجة الى التنمية ، والا فان الانفجار السكانى سيؤدى الى زيادة الفجوة بين الانتاج والحاجة ٠

واذا كنـــا نمر فى هـــذه لأيام ، بعصر التخطيط ، ودراســات المستقبل ، الا أن المتعمقين من رجـــال الفكر ، وعلماء الدراســـات الاجتماعية ، يعرفون أن التنمية تتم فى كثير من المجتمعات تلقائيا ، فأن الانسان ، وهو يدرك حاجاته الأساسية ، يدرك فى نفس الوقت كيف يمد أنشطته الحيوية ، ليلائم بين نشـــاطه وحاجاته ، وسواء خططت أنظمة الحكم التى تدير أموره هــــذه الأنشطة أو لم تخططها له ، فأن دراية الانسان بحاجاته ، تسبق هذا التخطيط فى كثير من الأحيان ٠

وعندما شعر الانسان ـ فى بدء الرحلة على هذه الأرض ـ بحاجته الى المسكن ، ليتقى البرد أو الحر ، وليستقر فى مكان آمن ، بنى لنفسه

المنافسة والممارسة

هذا المسكن ، من فروع الشجر ، أو من الطوب اللبن ، أو بالحجر ، عندما أهتدى الى هذا الحجر ·

وعندما شعر بأنه محتاج الى حماية نفسه من عدوان الحيوان المفترس عليه ، أخترع السلاح ليدفع عن نفسه هجمات الوحوش عليه ، ثم اخترع بعد ذلك وسائل أخرى لاستئناس الحيوان المفترس ، أو حماية نفسه منه ·

وكذلك فعل مع الطعام ، ومع الدواء ، ومع الكساء ·

وما كل ذلك الذى قام به الانسان ، الا نوع من التخطيط لمواجهة مشكلات تعترضه ·

أن التخطيط يبدأ دفاعا عن النفس ·

واذا كانت مشكلة الانفجار السكانى ، تهدد الانسان بمجاعة ، فأنه سيجد دائما وسيلة حماية نفسه من خطر هذه المجاعة ·

وكذلك يمكن للخطة أن تتم من واقع احتياجات الناس اما الى الدفاع عن أنفسهم ، أو من تطلعهم الى تحسين حياتهم ٠

ومع ذلك ، فأن امتداد التنظيم الى كل شيء ، ودخول العلم مجالات الحياة على سعتها واختلافها ، قد فرض علوما جديدة ، تساهم فى هـذا التنظيم ، وتعفى الأفراد من النشاط العشوائى ليصبح نمو المجتمع ، عملا جماعيا وعلميا يطرد مع التقدم العلمى الذى حققه العصر ٠

والتنمية ودراسات المستقبل ، لا تزال على مستوى كل مجتمع ، أو وفقا لما تطيقه قدرات كل مجتمع ٠

أن التنمية ليست عملية نمطية ، كمسـائل الحسـاب ، أو كالتجارب العملية ، ولكنها شيء آخـر تماما ، لانها تعتمد على حاجات المجتمع ، وهى متنوعة ، وعلى النفسية الجماعية داخـل المجتمع ، وهى متميزة ، وعلى الطموح العام الذى تفرضه روح الجماعة ، وهى بطبيعتها مختلفة فى مجتمع عنها فى مجتمع آخر ٠

ثم ان التنمية للناس ، ودخول العنصر البشرى هذا المجال ، يميزها عن أية عملية نمطية قابلة للنقل بصورتها ، أو بصورة مقاربة لصورتها٠

فضلا عن هذا ، فأن نجاح أية خطة للتنمية ، تخضع لعوامل نفسية مختلفة ، فقد يقبل نظام من نظم التخطيط فى مكان ، وقد لايقبل هـذا النظام نفسه فى مكان آخر ٠ بل قد يقبل هذا النظام فى نفسه المكان ، فى زمن معين ، فاذا تغير الزمن ، تغيرت النظرة اليه ، ولم تعد لهـذا النظام صلاحية ٠

وعلى كل حال ، فأن المناقشة الرئسية فى هذا المجال ، تدور حـول اسبقيات التنمية وحدودها ٠ هل تبدأ التنمية الزراعية ، أم لابد من تغطية نقص الموارد بالتنمية الصناعية ، حتى فى الدول الزراعية نفسها ؟

ويحاول كثيرون من المجتهدين أن يقدموا النصح للدول الزراعية أو للدول النامية بصفة عامة ٠

وفى هذا المجال ، فأن هذا النصح يأخذ أكثر من شكل :

ان للصناعة المعقدة أخطارها وللتكنولوجيا المتقدمة مضارها ، ولكى

تتفادى الدول النامية هذه الأخطار والمضار ، فعليها أن تلجأ للصناعات البسيطة ٠

ان النسيج بالأنوال على سبيل المثال ، يحقق حاجة هذه المجتمعات من الملابس المنسوجة دون أن تضطر الى مواجهة نقص الأيدى العاملة المدربة تدريبا عالى الكفاية ٠ كذلك فانه لا يعرضها للمنافسة فى الأسواق العالمية ، وهى لا تتسع الا للانتاج المتفوق ٠

ومعنى هذا أن تظل التنمية الصناعية فى المجتمعات النامية محصورة فى دائرة الحاجة ٠ وأيا كانت تطلعات أفرادها الى انتاج أجود ، أو أكثر ، فان هذه الدائرة المحدودة تظل تحكمها ، وتمنعها من التطور ٠

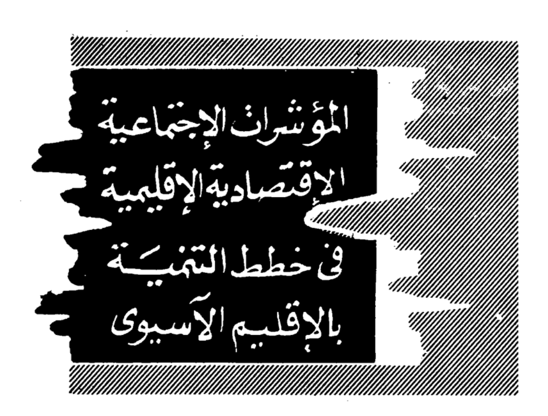
ان مثل هذا النصح قد لا يكون مصدره الا الرغبة فى استمرار احتكار الدول المتقدمة للصناعات المعقدة ، وللتكنولوجيا المتطورة ٠

يرجح هذا أن هذا النصح يقترن بالتخويف من أعباء التلوث ، والأغراء بالدفاع عن جمال البيئة ، الى آخر هذا المنطق المعروف ٠

ولعل الدول النامية أن تتنبه لخطر هذا النصح ٠

فى نفس الوقت فعليها أن تتنبه الى حقيقة أخرى فى مجال التنمية ، وهى أن نقل التنمية ينطوى على مجموعة من الاخطار ، فان التنمية يجب أن تنبع من حاجات الناس . وفى ظروف البيئة ، والاتخاف من المنافسة ، لأن أساس هذه المنافسة ٠٠ الممارسة ٠

عبد المنعم الصاوى



اطار التخطيط

يمكن أن تستخدم المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية سواء فى اطار الزمان أو فى اطار المكان ، اذ يمكن أن تستخدم لبيان ما أحرزته احدى الأمم من نمو وتقدم خلال فترة محددة من الزمن ، أو لتوضيح العوامل الاقتصادية والاجتماعية للوحـــدات الاقليمية المختلفة التى يتألف منها وطن من الأوطان · وثم دوران رئيسيان تؤديهما المؤشرات الاقليمية التى تقيس الظواهر الاجتماعية والاقتصادية وما يتصل بها من ظواهر · فهى يمكن أن تســـتخدم فى مجال البحث العلمى لاجراء الدراسات النظرية والتجريبية للعمليات والقضايا المتصلة بالتنمية الاقتصادية ، اذ يهمنا مثلا أن نعرف المزيد من الأثر المكانى للنمو الاقتصـــادى والعمليات التى تؤدى الى انتقال مميزات النمو وعيوبه من مناطق بعينها الى مناطق أخرى تتميز بالركود النسبى (راجـــع : ويناند ١٩٧٣) · كما يمكن أن تستخدم المؤشرات الاقليمية فى مجال التطبيق كأداة عملية فى التخطيط للوطن كله أو لأجزاء منه أو التخطيط الاقليمى والمحلى · ونكتفى هنا بتوكيد أهمية دراسات النوع الأول ، وننتقل مباشرة الى دراسة الأطر المختلفة للتخطيط ·

بلغ التخطيط القومى فى العقد السادس درجة رفيعة من الاحـــكام فى المجالين الاقتصادى والمحاسبى · وكانت الخطط الأولى للتنمية القومية تميل الى الاهتمـــام

الكاتب : ر . ج . كانط

كبير المحاضرين فى مادة الجغرافيـــا بجامعة كنتربرى بمدينة كرايست تشيرش بنيوزيلنـــدة . قدم رســـالته للدكتوراه فى ماليزيا ، وأعد هذه الدراسة لتناقش فىاجتماع عقد بمدينة بانكوك تحت اشراف اليونسكو .

المترجم : أسعد حليم

مراقب عام الشئون الفنية بالهيئة العامة للـكتاب . من مؤلفاته « قضية الســودان » (ســنة ١٩٤٥) ، ومن ترجماته « جنوب السودان : دراسة لأســباب النـــزاع » (سنة ١٩٧١)

بالنتائج القومية الكلية والأهداف القومية ، مع توجيه اهتمام خاص لعناصر مثـــل الناتج القومى الكلى ، والمعدل المتوسط لتزايد السكان ، ومعدل نمو متوسط الدخل لكل فرد من السكان . ولكن واضعى الخطط أصبحوا فى ضوء التجارب التالية أكثر ادراكا لكونهم يتعاملون مع الاستثمارات الحقيقية والانتاج الفعلى والاستهلاك الواقعى، فعمدوا فى محاولتهم للربط بين الأرقام القومية المستهدفة وبين الاحتياجات الخاصة لوطنهم وموارده المحـــدودة الى تقسيم الأرقام القومية الكلية الى قطاعات للانتـــاج والاستهلاك ، وجرى فى الوقت نفسه ادخال الاستثمارات الفردية فى أســـاس عملية التخطيط القومى . وأدخلت على الأساليب الاقتصادية التعديلات والتحسينات اللازمة للنهوض بهذين الواجبين ، واستخدمت نماذج المدخلات والمخرجات لتحديد التوزيع الأفضل للاستثمارات بين القطاعات الانتاجية والخدمة المختلفة، وحدث توسع في استخدام أساليب الموازنة بين الكلفة والمردود ، فامتدت من الموازنة بينهما فى مشروع واحد من مشروعات انتاج الطاقة مثـــلا أو صـــناعة الأسمنت لتشمل المشروعات المقررة للتنمية المتكاملة لأحد الأقاليم . ويزداد اهتمام المخططين بمسألة « ماذا يذهب الى أين » فيما يتصل بالاستثمار والانتاج .

وفى أواخر العقد السابع وأوائل الثامن تضافرت عوامل عـــدة لتوكيد هـــذا الاهتمام بالجوانب المكانية للتخطيط القومى ، من بينها عاملان يعدان من الاتجـــاهات العالمية ، وعاملان أكثر ارتباطا بظروف آسيا والعالم النامى .

وأول العاملين اللذين يمثلان اتجاها عالميا أن تجارب النمو فى كثير من البلاد التى تمر بظروف مختلفة للتنمية تلقى شكوكا حقيقية على جدوى نظم التخطيط التى تركز اهتمامها على أهداف مثل الناتج القومى الكلى أو متوسط الدخل لكل فرد من السكان . ففى حالات كثيرة تبين أنه رغم انجاز أهداف التنمية لم يتحقق التحسن المطلوب فى ظروف معيشة أغلبية السكان . وأدى ذلك على المستوى الدولى الى ظهور حركة المؤشرات الاجتماعية والاندفاع نحو حساب التكاليف الاجتماعية (راجع : أندروز ، سنة ١٩٧٣) . وأدى على المستوى القومى الى ازدياد الوعى الجماهيرى بأن التنمية أدت الى خلق كثير من أشكال التفاوت . وتتعرض الحكومات ورجال التخطيط الاقتصادى لضغوط شديدة من أجل موازنة هذا الاتجاه أو العدول عنه .

ويتمثل العامل الثانى فى أن التخطيط الاقليمى قد استقر فى بعض البلاد بضع عشرات من السنين ، وتوفر له أساس نظرى متين فى كتابات الباحثين من أمثال فريدمان (١٩٦٦) وايزارد (١٩٥٦) وميردال (١٩٦٣) وبيرو (١٩٦٤) . وقد جمع كيبل (١٩٦٧) هذه الدراسات فى محاولة للعرض والتخليص . وظهر خلال السنوات العشر الاخيرة اتجاهان واضحان : اذ ازداد عدد البلاد التى أنشأت أجهزة للتخطيط الاقليمى ، وقويت الروابط بين التخطيط القومى والتخطيط الاقليمى . ففى الفلبين مثلا وضعت هيئة التنمية الاقتصادية القومية نظاما للتخطيط الاقليمى والتنسيق المستند الى التخطيط فى أحد عشر اقليما متفرقا . وكان هدفها من ذلك هو الربط بين التخطيط المادى وبين جوانب التطور الاقتصادى والاجتماعى والادارى والمالى فى كل اقليم على حدة (الفلبين ١٩٧٣) .

أما العاملان المميزان لبلاد آسيا والعالم النامى فأولهما أن قضايا التنمية الاقتصادية والتفاوت الاقليمى فى معظم بلادها تزداد تعقدا بسبب ارتفاع معدلات زيادة السكان ، وذلك عند مقارنتها بالعالم الغربى الذى تشكلت فيه معظم النظريات والأساليب المنهجية المتصلة بالتخطيط الاقليمى . وعلى الرغم من الدعوة لخفض معدل المواليد يبدو أن معدلات تزايد السكان ستبقى على الأرجح معدلات عالية طوال السنوات الباقية حتى نهاية القرن الحالى ، وأن ضغط السكان على الموارد بصورة غير متوازنة سيزداد تفاقما فى ظل الأنماط الحالية للهجرة الداخلية . وتعد المناطق التى تجود فيها الزراعة ، مثل دلتانهر كيلانت فى ماليزيا وحوض نهو بيكول فى الفلبين ، من مشاكل التنمية المحيرة ، نظرا لاكتظاظ تلك المناطق بالسكان مع التأخر فى تطوير الموارد . كما أن مشاكل التحضر فى آسياتتلف اختلافا ملموسا عن مثيلاتها فى بلاد الغرب . فتحركات السكان ، ونمو التسهيلات الحضرية ، تنحرف نحو المناطق المركزية ، مما يؤدى الى ازدحامها بالسكان وظهور البطالة بينهم ، بينما تعانى الزراعة فى المناطق النائية بسبب نقص الخدمات الحضرية المحلية والأسواق الحضرية المحلية. وفى بداية العقد السابع أصبح المخططون الاقتصاديون على ادراك « للبعد السكانى للتخطيط القومى » و « البعد الاقليمى للتخطيط القومى » . وأصبح من المسلم به الآن أنه لابد من ادراج هذين البعدين فى الاطار العام للتخطيط القومى .

وهناك جانب ثان تمثل فيه بعض بلاد آسيا تحديا جديدا لنظريات التخطيط القومى والاقليمى وتطبيقاتهما خلال حقبة العقد الثامن . فمعظم المفكرين الذين أشرنا اليهم من قبل كانوا يركزون اهتمامهم على الاقتصاد القومى، فى حين أن العامل الرئيسى المحرك للنمو وللتغيير الهيكلى كان يتمثل فى التوسع الحضرى الصناعى المصحوب بزيادة العمالة فى المصانع . وقد حدث فى عدد من بلاد آسيا أن تباطأ الاندفاع المبدئى للتطور الصناعى الذى صحب سياسة احلال المنتجات المحلية محل الواردات (راجع باور وسيكات سنة ١٩٧١) . وفى المدى المتوسط على الأقل سيكون المحرك الرئيسى للتغيير والتنمية هو اعادة تنظيم القطاع الزراعى ، وهو مايعرف بالثورة الخضراء . واذا صح فهمى للاستراتيجية الاقتصادية فانها ترمى فى بلاد مثل الفلبين وتايلاند الى احداث تحولات فى مجال الزراعة والصناعة فى وقت واحد بحيث يساعد كل منهما الآخر . واذا أريد للثورة الخضراء أن تنجح فان ذلك يتطلب احداث تغييرات واسعة فى المناطق الزراعية ، ووضع استراتيجية للتحضر ، تتناقض تناقضا جوهريا مع نظرية المواقع التقليدية . وبغض النظر عن ذلك فان الثورة الخضراء تتطلب أن يكون لدينا معرفة مفصلة بمستويات المعيشة ومستويات النشاط الاقتصادى فى مختلف المناطق بالبلاد المعنية .

تخطيط اقتصادى أم تخطيط اجتماعى ؟

أصبحت أهداف التنمية ، فى الأوضاع الراهنة ، أكبر وأكثر تنوعا مما كانت عليه فى العقدين السادس والسابع . وأصبح الرخاء ، والعدالة الاجتماعية، ومستوى الحياة ، ونوعية البيئة ، تدرس كأهداف تبادلية للتخطيط ، أو كأهداف متوازية . وهناك اتفاق واسع فى الرأى على أن زيادة « الناتج القومى الكلى » ليس هدفا كافيا، وان كان يمكن أن يبقى كشرط لازم لبلوغ أهداف أخرى . وفى هذا الوضع المتغير أصبحت أساليب الحسابات الاجتماعية تمثل بديلا نظريا لنماذج الحسابات الاقتصادية أو القومية التى باتت من المعدات التقليدية للقائمين بالتخطيط على المستوى القومى . غير أن امكانيات هذه الحسابات مازالت محصورة فى الاطار النظرى . وستبقى كذلك الى أن توضع موضع التطبيق . وذلك على عكس التخطيط الاقتصادى الذى استقر واكتسب قدرا غير قليل من الخبرة الفنية والسياسية .

ولذا فانى أنصح فى هذه المرحلة بأن يستمر التخطيط الاقتصادى فى وضع الاطار الخارجى للتخطيط . مادام يتمتع بالقدر اللازم من المرونة للتلاؤم مع الأهداف الجديدة والواجبات التخطيطية الجديدة . وأرى الى جانب التخطيط القومى امكانيات جديدة للتخطيط الاقليمى الذى يدخل فى حسبانه مجموعة واسعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسكانية والبيئية . وسيتوقف نجاح كل من هذين الجانبين للتخطيط على مدى النجاح فى الربط بين التخطيط الاقليمى والتخطيط القطاعى بحيث يتمكنان من تلبية احتياجات جميع الناس فى مختلف أنحاء البلد المعنى .

الأدوات اللازمة للتخطيط المكاني

اذا اتفقنا على أنه ينبغي لاستراتيجية التنمية الاقليمية أن تصبح جزءا من أجزاء الخطة القومية فستواجهنا على الفور مشكلة التمويل ، اذ كيف يمكن ايجاد تعبير مكاني عن خطط التنمية المصوغة فى أرقام كلية للانتاج على المستوى القومى ومقسمة الى قطاعات نوعية ، لا الى وحدات مكانية ؟ فى نيوزيلندة مثلا ، تبين الأرقام المستهدفة للتصدير فى الفترة بين ١٩٧٠ و ١٩٨٢ أن انتاج المراعى سيستمر فى التوسع منطلقا من قاعدة عريضة ، لكن البنود الرئيسية الجديدة ستأتى من انتاج الغابات، والصناعة، والسياحة (راجع « كانط » ١٩٧٣) ، فأى المواقع اذن ينبغى أن تختار للغابات الجديدة والمصانع الجديدة ، والفنادق السياحية الجديدة ؟ ان قضية التخطيط فى كل بلد هى تقويم امكانيات كل اقليم ومشاكله والربط بينها وبين الخطوط العامة للخطة القومية، فبذلك وحده يمكن اتخاذ قرارات سليمة بشأن الاستثمارات الجديدة ، وأشكال الانتاج الجديدة ، وأشكال الاستهلاك الجديدة ، وتحديد الاستثمارات الأساسية الجديدة التى ينبغى أن تخصص لكل اقليم . وهناك خمس أدوات تخطيطية مختلفة ينبغى تقويمها فى هذا الصدد :

الأطلس الوطنى : قامت بلاد كثيرة باعداد ونشر أطلس يبين أقاليمها وثرواتها وامكانياتها ، وجمعت عن هذا الطريق فى حيز معقول قدرا كبيرا من المعلومات التفصيلية الدقيقة . ولا شك فى أن اعداد أطلس جيد التخطيط وحسن العرض مسألة تتطلب تكاليف كبيرة ووقتا طويلا ، بحيث ان المعلومات الاجتماعية والاقتصادية التى يحويها كثيرا ماتكون متأخرة عن زمانها . وليست عملية التنقيح والاضافة ميسورة من الناحية العملية ، وذلك بالاضافة الى أن الكم الكبير من المعلومات التى تضمها الخرائط المختلفة التى يحويها الأطلس تجعل من الصعب تحليلها وادماجها فى التخطيط القومى . ان الأطلس الوطنى وثيقة ذات قيمة عظيمة ، لكنى لا أعتقد أن واضعى خطط التنمية يستخدمونها الاستخدام الأوفى .

حصر الموارد الوطنية : ولجأت بلاد أخرى ، مثل نيوزيلندة ، الى اصدار مجموعة من المطبوعات عن الموارد ، والطاقات البشرية ، والنشاط الاقتصادى ، ومشاكل التنمية فى المناطق المختلفة (راجع مثلا مطبوعات وزارة الاشغال بنيوزيلندة فى ١٩٠٤) وهذه المطبوعات لاتنشر فى وقت واحد ، وهى كالأطلس العام تتطلب نفقات باهظة لاعدادها ومراجعتها ، ويمكن اعتبارها وثائق هامة تساعد فى التخطيط الاقليمى والمحلى ، لكنها لاتصلح لاجراء المقارنات بين الأقاليم المختلفة ، كما يتعذر ادماجها فى التخطيط القومى .

الاحصاء الرسمى للسكان : هذا النوع من البيانات الذى ينشر فى العادة كل خمس سنوات أو عشر سنوات يعد من المصادر الأساسية للمعلومات اللازمة للتخطيط الاقتصادى والسكانى . واذا كانت المعلومات تجمع فى اطار عدد من المتغيرات الانتاجية والاجتماعية فقد تكون ذات نفع كبير أيضا للتحليل الاقليمى والتخطيط الصناعى .

وحتى وقت اكتشاف آلات الكمبيوتر بقدرتها الهائلة على تخزين المعلومات كان من العيوب المتصلة بالبيانات التى يضمها الاحصاء طول الفترة التى تمضى بين جمع البيانات ونشرها ، وصعوبة استخدام مجموعة واحدة من البيانات وفقا لأشكال متعددة من التبويب ، وعدم نشر بيانات تغطى المجموعة الكاملة للمتغيرات المتصلة بالتقسيمات الاقليمية الفرعية · ولا شك فى أن استخدام الكمبيوتر لاعداد أشكال متعددة لتبويب المعلومات يزيد الى حد كبير من قيمة البيانات الاحصائية ومرونتها ، بشرط التوفيق بين حق الفرد فى الاحتفاظ بكل مايتصل به من بيانات وحق الباحثين فى الاطلاع على تلك البيانات ، وما زالت هناك مسائل أخرى تنتظر الحل لها اهمية خاصة بالنسبة لمن يضعون الخطط الاقليمية · اذ يغلب أن لاتكون الاقسام الاقليمية متوازنة من ناحية الحجم أو عدد السكان · وقد يؤدى أسلوب انتقاء عينة للدراسة ، تخفيضا للنفقات ، الى الحد من صدق المعلومات الخاصة بالوحدات الاقليمية الصغيرة ، وهى مشاكل لا يمكن التغلب عليها الا بالارتباط الوثيق بين من يضعون الاحصاء الرسمى ومن يضعون الخطط المحلية والاقليمية ·

نماذج المدخلات والمخرجات الاقليمية : هناك أدوات أكثر تخصصا تتناول الوسائل التقنية التى تستخدم فى المحاسبة القومية وتطبقها على البيانات الاقليمية · وهى بذلك تكشف عن جوانب القوة والضعف التى تكشف عنها مثيلتها التى تستخدم على النطاق القومى ، اذ أنها تقدم خطة لها منطقها الداخلى المتماسك ، وقد تكون وثيقة الاتصال – أو لاتكون – بالمشاكل الفعلية للمنطقة وامكانياتها الفعلية · ورغم أن الوسائل التقنية أصبحت متوفرة فان الخبراء مازالوا يناقشون المسائل النظرية والعملية المتعلقة بالتطبيق الاقليمى · مثلا : كيف ينبغى للاخصائيين فى الحسابات الاقتصادية للمشتغلين فى الادارة القومية للاقتصاد والتنمية فى مانيلا أن يحددوا الأنصبة الاقليمية فى الوارد والمنصرف لأحد الخطوط الجوية الداخلية ، أو لاحدى الشركات العاملة فى وسائل النقل على الخطوط الطويلة ؟ اذا توافرت الوسائل اللازمة لجمع البيانات فقد يكون من الممكن اعداد نماذج للمدخلات والمخرجات تكون لها فائدتها وأهميتها فى المستويات الاقليمية العليا ، ولكن يستبعد ان يمتد استخدامها بحيث يشمل المستويات الاقليمية الوسطى أو المحلية ·

المؤشرات الاقليمية : ينبغى أن ننظر الى مجموعة المؤشرات الاقليمية على أنها امتداد للاحصاء الرسمى والأطلسى الوطنى ، لا على أنها بديل لهما يمكن أن يؤدى مهمتهما . أما المعلومات التى تستخدم فى برنامج للمؤشرات الاجتماعية فيمكن أن تستمد من هذين المصدرين المتاحين للبيانات كما تستمد من الأجهزة الاخرى ، الرسمية منها وغير الرسمية · وقد لايكون انشاء بنك كبير للمعلومات الاجتماعية والاقتصادية والسكانية والبيئية أقل تكلفة ، ولكن يمكن أن يسهم فى النفقات اللازمة له الجهاز الخاص بالاحصاء كما يمكن أن تسهم فيها الأجهزة الحكومية الاخرى المعنية بجمع المعلومات بصورة منتظمة ·

وتمتاز المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية بمرونتها ، والقدرة على مراجعتهابسرعه وانتظام وفقا للاهداف الجديدة التى تتقرر والبيانات الجديدة التى تتوفر • ففيالفلبين مثلا ترتب على اختيار ثلاثة مؤشرات بسيطة أن أصبح من المستطاع أن يتم بسرعة اختيار المناطق التى ينبغى أن تكون لها الاولوية فى تنفيذ برنامج الاصلاح الزراعى (راجع الفلبين ١٩٧٣ ص ١٩ ـ ٢٧)

واذا قارنا بين نظم حصر الموارد ونماذج المدخلات والمخرجات وبين المؤشرات الاقليمية وجدنا أن لهذه المؤشرات ميزة هامة تتيح استخدام الوسائل التقنية نفسها فى دراسة مسألة بعينها فى المستويات المتعاقبة لاتخاذ القرار • فاذا أردنا أن نحدد مثلا المواقع المناسبة لاقامة ست مصحات عقلية فى ماليزيا الغربية ، كجزء من مشروع تجريبى يتم على نطاق البلد كلها ، نستطيع أن نتخير مجموعة من المؤشرات التى تحدد الموقع المثالى لتلك المصحات ، ثم تجمع البيانات من كل محافظة على حدة ، وتستخدم المرحلة الأولى من التحليل لاختيار المحافظات الست التى تكون مناسبة لأقصى درجة لاقامة المراكز التجريبية ، ثم نعود فنركز داخل كل محافظة على البيانات على مستوى المراكز ، وتستخدم المرحلة الثانية من التحليل لاختيار المراكز المناسبة • ثم اذا افترضنا ان البيانات متوفرة أيضا على مستوى « المقيم » فاننا نكرر العملية لتحديد « المقيم » المناسب فى كل مركز • وبذلك لانكون قد اخترنا المواقع فحسب ، بل نكون أيضا قد أرسينا أساسا للمقارنة ، يمكن فى ضوئه تحديد قدرة المشروع التجريبى على خدمة البلد كله •

تعريفات

قبل الانتقال الى مناقشة الدور المحدد الذى يمكن للمؤشرات الاقليمية أن تؤديه فى التخطيط نجد من الضرورى أن نوضح المعانى التى تستخدم فيها خلال هذا البحث تعبيرات مثل « اقليمية » أو « اجتماعية اقتصادية » أو « مؤشرات » • وسنحاول فوق ذلك أن نقدم تعريفا عمليا لكلمة « التنمية »

« الاقليمية » : يستخدم هذا التعبير فى اطار التخطيط الوطنى للدلالة على « أى تقسيم مكانى فرعى للدولة من أجل أغراض التخطيط أو الأغراض الادارية » • كما يمكن أن يستخدم التعبير على نطاق أوسع للمقارنة بين دولتين كالهند وماليزيا أو بين الرقعة الاحصائية لمدينتين مثل ولنجتون وبانكوك •

« الاجتماعى الاقتصادى » : لم نستخدم هذا الوصف الا نادرا وبحذر شديد • وقد استخدمناه فى هذه الدراسة اختصارا لقائمة طويلة من الأبعاد التى ينبغى أن يتضمنها التخطيط من أجل التنمية • فكل أمة وكل جهاز للتخطيط يفضل أن يضع القائمة التى تناسبه ، ويكون من الغريب ألا تظهر تعبيرات «الاقتصادى» و «السكانى» و « الاجتماعى » و « البيئى » فى الجانب الأكبر من تلك القوائم •

« المؤشر » : يستخدم هذا التعبير فى التخطيط للدلالة على « أى مقياس مباشر أو غير مباشر لأحد الأهداف أو المعايير التى تعد ذات أهمية خاصة فى عملية التنمية ومن المهم التمييز بين المقاييس المباشرة وغير المباشرة (راجع : مكجرانهان ، ١٩٧٢ ، ص ٩٢) ، فعدد أسرة المستشفيات بالنسبة لكل الف من السكان فى احدى المحافظات يعد مقياسا مباشرا للرعاية الطبية المتوفرة ، لكنه يكون مقياسا سيئا وغير مباشر لمستوى الرعاية الطبية اذا كانت أغلبية السكان لاترحب بدخول المستشفيات أو لاتملك أن تدفع النفقات اللازمة. ويمكن أن تستخدم المؤشرات بغرض الوصف أو بغرض التشخيص . كما أنها تقدم انذارا مبكرا بالمشاكل المتوقعة ذات الأهمية الخاصة .

(التنمية) : اذا أردنا وضع تعريف للتنمية يلبى مطالب الأمم المختلفة ويبقى صالحا للاستخدام رغم تغير تلك المطالب مع الزمن ينبغى أولا أن نقدم أربعة مفاهيم يجب أن يتضمنها التعريف : (أ) أن التنمية معيارية ، فهى ترمى الى التقدم نحو أهداف محددة (قارن هذا برأى باستر ، ١٩٧٢ ، ص ٢) ، (ب) أن التنمية ذات أبعاد متعددة ، فهى تتناول مختلف جوانب الحياة ، والحاجات المتعددة للناس والمجتمع (قارن هذا برأى تايلور ، سنة ١٩٧٢ ، ص ١٠٣) ، (جـ) أن للتنمية سماتها الخاصة فى كل بلد ، فهى تتناول مجموعة محددة من الاهداف صيغت فى وقت محدد من الزمن . وبعبارة أخرى يمكن للبلاد المختلفة أن تكون لها « أساليب » جد مختلفة للتنمية (راجع مكجرانهان ، ١٩٧٢ ، ص ٩٥ – ٩٨) ، (د) لابد للتنمية أن تكون عملية مترابطة ومتصلة ، فاذا كان هناك سعى لتحقيق أهداف متعددة فى وقت واحد فلابد أولا من التوفيق بين تلك الأهداف .

اذا راعينا هذه المفاهيم استطعنا أن نقدم التعريف التالى : « التنمية عملية متصلة من تحديد الأهداف وانجازها فى اتجاه زيادة رخاء وطن معين وأبناء هذا الوطن » .

تطبيقات التخطيط :

يمكن فى الاطار الواسع للتخطيط القومى أن تستخدم المؤشرات الاقليمية بأشكال مختلفة للنهوض بمهام مختلفة . ويمكن مناقشة ذلك تحت ثلاثة عناوين رئيسية :

التحليل السابق على وضع الخطه : ما أن تتحدد أهداف التنمية ويتفق على الأولويات الاقتصادية والاجتماعية حتى يصبح من الممكن تمييز مجموعة المؤشرات الاقليمية واستخدامها لتحليل الهيكل الاجتماعى والسكانى والاقتصادى للأمة بمعناها المكانى . وبعبارة أخرى نستطيع أن نضع خريطة تبين السمات الرئيسية للوضع الاقتصادى والاجتماعى ونقيس الاتجاهات والتأثيرات المتبادلة التى تحدث بينها . ونستطيع الى جانب ذلك أن نقيس ونقارن السمات المميزة للأقسام الاقليمية المختلفة ، وأن نصف كلا منها مع ذكر ما يتوفر فيها من موارد طبيعية

ونشاط اقتصادى وطاقة ·· للتنمية · وبذلك يمكن اذا توفرت البيانات اللازمة اجراء تحليل ذى شعبتين ، يهتم بالجانب الوطنى العام وبالوحدات الفرعية التى يتألف منها الكل ·

مراقبة الخطة : تأتى النقطة الثانية التى يمكن أن تستخدم فيها المؤشرات الاقليمية عندما يتم اقرار خطة التنمية الوطنية ويبدأ تنفيذها · ففى خلال سريان الخطة يمكن اجراء اختيار جديد للمؤشرات التى تستخدم لمراجعة البيانات التى تبين مدى الكفاية فى تنفيذ الخطة ، ومدى تأثير الخطة فى المناطق المختلفة والأقسام السياسية المختلفة للوطن · وفى أبسط مستويات التقويم تتيح المؤشرات أو الأدلة التى يمكن تجميعها من عدد من المؤشرات وضع خطوط أساسية وقياس مدى تقدم تلك المعايير التى يوجه لها اهتمام خاص فى البيانات العامة التى تعد جزءا لا يتجزأ من الخطة القومية · ويمكن أن تتضمن مثلا معايير اقتصادية كالدخل ومستويات العمالة ، ومقاييس للرخاء الاجتماعى مثل عدد تلاميذ المدارس وحجم المدخرات المودعة فى دفاتر التوفير · ولما كانت الخطط القومية توضع لتوكيد الجوانب الايجابية فى التنمية يكون بذلك القدر نفسه من الأهمية أن تتضمن مؤشرات تقدم انذارا مبكرا بالمشاكل الاقتصادية او الاجتماعية التى يمكن أن تؤخر توفير الرخاء للشعب · ومن أمثلة هذه المؤشرات معدلات البطالة بين الفئات الحساسة مثل أرباب الأسر وخريجى المدارس ·

وقد يكون من الممكن فى مستوى أكثر احكاما أن نرقب العلاقات المتغيرة بين العناصر المختلفة التى يتألف منها التقدم الاجتماعى والاقتصادى · وقد قام المعهد الدولى لبحوث التنمية الاجتماعية التابع للامم المتحدة UNRISD بأبحاث تجريبية على المستوى العالمى توحى بأن تحقيق ذلك أمر ممكن (راجع ماكجرانهان ١٩٧٢ ص: ٩٨ ـ ١٠٠) ،وعندما تصبح هذه التقنيات للتحليل صالحة للتطبيق فانها يمكن أن تدخل فى صلب عملية التخطيط القومى ·

واجبات خاصة : عندما ينشأ بنك المعلومات اللازمة للمؤشرات الاقليمية ، وتتوفر الخبرة اللازمة للتخطيط ، يمكن استخدامها فى انجاز مجموعة أخرى من المهام، سواء فى اطار عملية التخطيط أو خارجها ، مثل اختيار المناطق التى تكون لها الاولوية فى تنفيذ انواع معينة من البرامج ،نذكر من بين الأمثلة العديدة التى يمكن ايرادها: الاصلاح الزراعى ، ومقاومة السل ، وتحديد مناطق الارسال والاستقبال فى برامج الهجرة المخططة · وينشأ نوع آخر من الواجبات عندما تجد الهيئات الحكومية

والسلطات المهتمة بموضوعات معينة - مثل الصحة العقلية أو الوقاية من الجريمة - ان المؤشرات الاقليمية أداة نافعة تساعدها فى اتخاذ القرارات المتصلة بتوزيع العاملين المتخصصين والأجهزة المتخصصة ·

المنهج وتطبيقاته

هناك ثلاث طرق رئيسية للبحث تمدنا بالتقنية والتجربة الملائمة لموضوعنا · وقد اجتمعت منها طريقتان هما طريقة التقسيم الاقليمى على أساس المتغيرات المتعددة وطريقة المؤشرات الاجتماعية ، فى عمل المعهد الدولى لبحوث التنمية الاجتماعية التابع للامم المتحدة ، وتم عرضها فى العدد الخاص لمجلة دراسات التنمية The Journal of Development Studies الذى أشرفت عليه نانسى يستر (١٩٧٢) ، أما الطريقة الثالثة ، طريقة العناصر البيئية ، فقد عرضها « ريز » (١٩٧١) فى كتاب «العناصر البيئية المقارنة Comparative Factorial Ecology الذى أشرف عليه « بيرى » (١٩٧١) ولعل أشمل وأكمل عرض لفكرة المؤشرات الاقليمية هو العرض الذى قدمه «سميث» (١٩٧٣) فى الفصول الاولى من كتابه « جغرافية الرخاء الاجتماعى فى الولايات المتحدة »

تقويم للطرق الثلاثة

The Geography of Social Well Being in the United States

وضعت تقنية التقسيم الاقليمى على أساس المتغيرات المتعددة فى أواخر العقد السادس ، وانتشرت بسرعة فى العقد السابع ، بعد أن قام بيرى (١٩٦٠) وجنزبرج (١٩٦١) باعداد ونشر أطلس عالمى للتنمية الاقتصادية · وكان الكثير من الدراسات الاولى يهتم بتصنيف الامم وتجميعها على أساس بعض المعايير المختارة للتنمية الاقتصادية أو على أساس أحد الجوانب الاخرى للنشاط الاقتصادى · وفى السنوات التالية جرى العمل فى كثير من البلاد على اتخاذ المدن أو المحافظات أو الأقاليم الاحصائية وحدات للملاحظة · ويمكن القول بأن نسبة كبيرة من الدراسات التى أوردها « ريز » (١٩٧١ ص ٢٢٣) تتبع التقسيم الاقليمى على أساس المتغيرات المتعددة ·

وقد شهد منتصف العقد السابع رد فعل قويا للاهتمام الاقتصادى الضيق من جانب الحكومات والهيئات الدولية . وعودة الى الاهتمام بالرخاء الاجتماعى للامم

والجماعات . وبعثت الى الوجود المثل العليا التى بقيت كامنة منذ العقد الرابع ، وظهرت حركة المؤشرات الاجتماعية (راجع اندروز ١٩٧٣ ، وماك فى ١٩٧١ ،وسميث ١٩٧٣ ص ٥٢ ـ ٦١) . واذا قارنا بين أنصار المؤشرات الاجتماعية ومن سبقوهم وجدنا أن هؤلاء أكثر ميلا لدراسة أنواع جديدة من المشاكل ، وتجربة نظرة جديدة فى جمع المعلومات واجراء القياسات ، فأدلمان وموريس (١٩٧١) يناقشان مثلا طرقا للقياس تقوم على استخدام فريق من الخبراء لتحديد السمات الجوهرية للامم ، فى حين يتحدث أندروز (١٩٧٣) عن بحوث تجرى لقياس « مفهوم الرخاء » و «مفهوم نوعية الحياة » . ومن الواضح أننا نواجه هنا طريقة جديدة تماما للبحث . وما زالت مجالات التقدم الرئيسية فى حاجة الى تدعيم وتوكيد ، غير أن ماتم من تقدم حتى الآن يوحى بأنه سيكون من الممكن عمليا فى المدى القريب أن نقيس الجوانب المختلفةللحياة الاجتماعية والمؤسسية لكل وحدة اقليمية مستقلة . ويبدو أن التقنيات توفرتبالفعل لقياس كفاءة الحكم المحلى أو مدى رضى الناس أو سخطهم على مايقدم لهم من رعاية طبية أو خدمات تعليمية .

أما دراسة العناصر البيئية فقد تطورت فى العقد السابع داخل اطار طريقة أقدم منها لتحليل المناطق الاجتماعية الحضرية (جونستون ١٩٧١ ، ورِيز ١٩٧١)، وهى توجه اهتمامها الرئيسى ، كما كانت تفعل الطريقة الام . للكشف عن التركيب المكانى للمدن ، وقياس السمات الاجتماعية لأصغر التقسيمات التى يجرى فيها الاحصاء العام فى المدن . وهى تستخدم مجموعة منوعة من أساليب تحليل العوامل وجمعت قدرا كبيرا من الخبرة فى تطبيق هذا التكنيك على مجالات واسعة للبيانات الاجتماعية الاقتصادية . وما زال المجال الرئيسى الذى يجرى فيه هذا النوع من البحوث هو المدن ، لكن التكنيك والمنهج صالحان أيضا لتحليل البيانات الاقليمية المتصلة بالريف ، بشرط أن تكون البيانات متوفرة عن عدد كبير من الوحداتالاقليمية ذات الحجم المتماثل تقريبا . وقد قدم « راى » (١٩٦٩) نموذجا بديعا لهذا النوع الاخير من الدراسة فى مؤلفه عن التركيب المكانى للاختلافات الاقتصادية والثقافية فى كندا .

وتقديرى الشخصى للوضع الراهن أنه يمكن لكل طريقة أن تسهم فى اثراء مناهج التحليل الاجتماعى الاقتصادى الاقليمى . وهناك جوانب كثيرة مشتركة بين طريقة التقسيم الاقليمى على أساس المتغيرات المتعددة وطريقة العناصر البيئية، واذا

جاز أن نؤكد فارقا بينهما فهو أن هذه الطريقة الاخيرة مازالت قريبة من قمة نشاطها. وتعد حركة المؤشرات الاجتماعية جزءا مكملا ضروريا للطريقتين الاخريين · فميلها لاثارة الأسئلة الرئيسية والبحث عن المصادر الجديدة للمعلومات يعوضان كون أسلوبها فى التجميع والتقسيم الاقليمى أقل تفصيلا وتشددا · وما زال استخدام أى من الطرائق الثلاث يحتمل الكثير من المرونة ، اذ يستطيع خبراء التخطيط القومى المهتمون بالمؤشرات الاجتماعية أن يختاروا ماينا سبهم من جوانب أى طريقة منالطرق الثلاث ·

الوسائل المتاحة

فى كثير من الدراسات ، ومن بينها الأمثلة التى سنناقشها فيما بعد ، يتأثر اختيار المؤشرات التى يجرى تحليلها بنوع البيانات المتوفرة بالفعل . وبأشكال المتغيرات التى استخدمها الباحثون الآخرون فى بحوثهم السابقة · غير أن بيرل ١٩٧٠ وسميث (١٩٧٣) قدما طريقة مغايرة للدخول الى الموضوع ، فمدخلهما يتيح لنا وضع معايير تناسب مجتمعنا الخاص وثقافتنا الخاصة ، ولا بد أن يكون هذا المدخل موضع اهتمام أى فريق من المشتغلين بالتخطيط القومى يسهم بانشاء بنكه الخاص للمعلومات المتصلة بالمؤشرات الاقليمية ·

وكان بيرل يسعى الى الأهداف التى يسعى اليها سميث ، وهى تحديد «مجالات الاهتمام العام والمجالات التى تتطلب وضع سياسة لمجتمع كل منهما · وكانتالطريقة التى لجأ اليها هى اختيار مجموعة من الكتب والابحاث التى تتناول موضوعات تتطلب رسم سياسة ازاءها ، وتتناول المشاكل الاجتماعية ، ثم القيام بتحليل لمضمون تلك الكتب والأبحاث ، فسميث مثلا حدد لنفسه مهمة وضع المعايير للرخاء الاجتماعى فى الولايات المتحدة الامريكية فى بداية العقد الثامن · وكانت احدى وسائله لتحقيق ذلك أن اختار عشرة كتب من أهم الكتب الامريكية التى تتناول المشاكل الاجتماعية ، وصنف محتوياتها ، ووضع جدولا بسيطا بالقضايا الرئيسية ، حددها هكذا (راجع: سميث ١٩٧٣ ص ٦٨) : الجريمة (١٥ فصلا من الكتب موضع البحث) ، المشاكل العنصرية (١١) الامراض الشخصية (٩) الفقر (٩) تفكك الأسرة (٨) مشاكل الحياة فى المدن (٨) ، التعليم (٧) ·

وفى الاطار الآسيوى ، حيث يمكن أن نجد أن نسبة كبيرة عن الكتب والمراجع

تبنى على أسس مستمدة من ثقافات أخرى غير ثقافة المنطقة ، فان فكرة تحليل المضمون يمكن أن تبقى ملائمة ، غير أن المواد التى يقع عليها الاختيار لتكون أساسا للتحليل يمكن أن تكون مختلفة تماما . وقد يمكن القول بأن تحليل البيانات السياسية التى يعلنها القادة السياسيون وما ينشر من مناقشة للسياسة العامة على لسان أساتذة الجامعات والصحفيين وغيرهم من غير المسئولين مسئولية مباشرة عن تلك السياسة ، يمكننا من وضع أهم المعايير لأى بلد فى الوقت الحاضر . وبعد أن نحدد نحن مجالات اهتمامنا الخاصة ، نستطيع أن نقارن بينهاوبين الكتابات والبحوث العديدة الأخرى ، وأن نستفيد من تجربة الغير أثناء معالجتنا لمشاكل تحويل معاييرنا العامة الى مجموعة محددة من المؤشرات العملية .

وبعد تحديد المؤشرات ، وقياس المعلومات عن كل منها ، وتسجيله عن كل قسم اقليمى ، تبدأ مهمة التحليل والوصف . وقد يكون ذلك متصلا بالأوضاع والعلاقات القائمة فى وقت محدد من الزمن ، وقد يكون متصلا بالأوضاع والعلاقات خلال تغيرها مع الزمن . وسوف نقصر حديثنا فى المرحلة الحالية على النوع الأول .

عندما تقدم لنا البيانات المتصلة بعدد كبير من الوحدات الاقليمية فى اطار مجموعة مختارة من المؤشرات يكون واجبنا بوجه عام أن نأخذ المعلومات المتوفرة فى مجموعة المؤشرات ونختزلها الى أقل عدد ممكن من المبينات التى تحدد الأبعاد الرئيسية للقضية التى نبحثها . ويمكن أن توضع خرائط أو رسوم بيانية أو غيرها لتصوير أهمية هذه المبينات الجديدة فى كشف الأسس المكانية أو اجراء المقارنات بين الأقاليم المعنية المختلفة . ونقدم مثالين يوضحان المهام المتعددة التى يمكن النهوض بها .

فى المثال الأول قد تقدم لنا ستة مؤشرات تصف الجوانب المختلفة للتعليم ، ويطلب منا وضع مبين بسيط « لنوعية التعليم » . وفى المثال الثانى قد نواجه بنحو أربعين مؤشرا تصف المجموع الكلى للسمات الاجتماعية والاقتصادية والسكانية فى المناطق المختلفة لاحدى البلاد ، ويطلب منا اختزال تلك المؤشرات الى عدد محدود من الأبعاد الأساسية التى تبرز الجوانب المختلفة للنشاط الاقتصادى والتنمية . ويمكن أن نستخدم فى الحالة الأولى نموذجا يقوم على التجميع ، مع الاهتمام بوزن أهمية البيانات أو بغير هذا الاهتمام . والأرجح أن نستخدم فى الحالة الثانية نموذجا مختلفا مثل أسلوب تحليل العوامل (أدلمان وموريس ١٩٧١ ، وروميل ١٩٦٧) .

ويقدم سميث نمـــاذج مشروحة تبين كيفية تطبيق كل من الطريقتين على البيانات الاقليمية (سميث ١٩٧٣ ص ٨٥ ـ ١٠٣) ٠

ويتوقف الاختيار بين النموذج القائم على التجميع ونموذج تحليل المتغيرات على تفاصيل الموضوع الذى ندرسه ٠ ولكل من الطريقتين مميزاتها ، ويمكن استخدامهما معا (راجع : نوكس ، ١٩٧٤) ، وميزة طريقة التجميع أن جميع الأحكام الذاتية المتصلة بها تتحدد بوضوح ، وأن دور كل مؤشر فى النتيجة الكلية يكون معرونا بغير لبس ٠ وقد وضع هاربيسون وزملاؤه (١٩٧٠ ، ص ١٥) معيارا « للتنمية الثقافية » عن طريق تجميع نتائج عدد من المؤشرات هى :

(أ) تداول الصحف بالنسبة لكل ألف من السكان ٠

(ب) عدد أجهزة الراديو بالنسبة لكل ألف من السكان ٠

(جـ) أجهزة التلفون المستخدمة بالنسبة لكل ألف من السكان ٠

(د) عدد المترددين سنويا على دور السينما منسوبا الى مجموع السكان ٠

(هـ) عدد السيارات بالنسبة لكل ألف من السكان ٠

(و) معرفة القراءة والكتابة بين البالغين ٠

ومثل هذا المعيار يكون صحيحا تماما اذا نحن قبلنا مجموعة المؤشرات المختارة واتفقنا على أنها تقبل الاضافة بعضها الى بعض . اذ يتعذر الاتفاق على ذلك فى بعض الأحيان ، فقد وصل المؤلفان فى كتابهما الى أقوال تصل الى حد العبث بشأن السكان، وذلك بعد صفحات قليلة عندما رأيا تجميع المؤشرات التالية لايجاد « معيار سكانى » :

(أ) عدد المواليد بالنسبة لكل ألف من السكان ٠

(ب) عدد الوفيات بالنسبة لكل ألف من السكان ٠

(جـ) احتمالات بقاء المولود على قيد الحياة عند ولادته ٠

(د) نسبة الاعالة ٠

أما عندما تكون العلاقات بين المتغيرات معقدة ومركبة وغير محدودة نان طريقة تحليل العوامل تكون أفضل ٠ فاذا ما تم اختيار العلاقات وتحديدها يكون من الممكن والملائم فى بعض الحالات العودة الى طرائق التجميع كتلك التى عرضها كريج ودريفر (١٩٧٢) ٠

وفى هذه المرحلة من الدراسة نناقش ثلاثة أمثلة محلية . تمثـــل الخطوات المبدئية فى استخدام المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية فى ظل ثلاثة أطر قومية مختلفة٠ الأول مأخوذ من بابوا غينيا الجديدة . ويبين وسيلة استخدام طريقة التجميع من

أجل تبيان بعد واحد من أبعاد التنمية الاجتماعية الاقتصادية . والثانى يبين كيف يمكن أن تستخدم تقنية العناصر البيئية لوصف الاقتصـاديات المكانية فى ماليزيا الغربية . أما الثالث فيستخدم التقنية نفسها لتحليل الهيكل الاجتماعى الاقتصادى ووضع خريطة لمستويات المعيشة فى نيوزيلندة .

مثال بابوا غينيا الجديدة

يأتى فى مقدمة الألويات الموضوعة لتخطيط التنمية فى بابوا غينيـا الجديدة تحديد الاستراتيجية التى يمكن بها « تحقيق مطامح الناس فى المناطق الأقل تطورا للمشاركة فى الاقتصاد النقدى » (راجع : ويلسون ١٩٧٣) . ويجعل ويلسـون الخطوة الأولى فى عملية التخطيط قياس مدى انتقال أبناء القرى فى المناطق المختلفة من عيش الكفاف الى التبادل التجارى .

وكان ويلسون عند اختياره للاطار المكانى لدراسته وتحديده للمؤشرات التى سيستخدمها يفاضل بين تقسيم اقليمى يقسم البلاد الى ١٨ وحدة وتقسيم آخـر أكثر تفصيلا يقسمها الى ٨٠ وحدة . ويتيح له التقسيم الأول استخدام عدد أكبر من المتغيرات ، أما الثانى فيتيح له اعداد خريطة أكثر دقة واحكاما . وعند الموازنة وقع اختياره على التقسيم الثانى ، على أساس أن المعلومات المتوفرة على هذا المستوى تناسب مستويات المعيشة وعناصر التغيير التى يريد أن يقيسها .

وفى اختياره للمؤشرات نجده يبرز تلك الخدمات التى لها أكبر الأثر المباشر على حياة القرية . فهو يختار مثلا انتاج المحاصيل المحلية والتسـهيلات التجارية لأنها أكثر ارتباطا بحياة القرية من بعض القطاعات الجديدة للنشاط مثل استغلال المناجم والغابات والزراعة الحديثة . وكانت المؤشرات الثمانية التى اختارها هى :

(أ) نسبة سكان المدن الى السكان الأصليين .

(ب) انتاج المحاصيل التقليدية .

(جـ) عدد أسرة المستشفيات بالنسبة لكل ألف من السكان .

(د) الموظفون الاداريون بالنسبة لكل ألف من السكان .

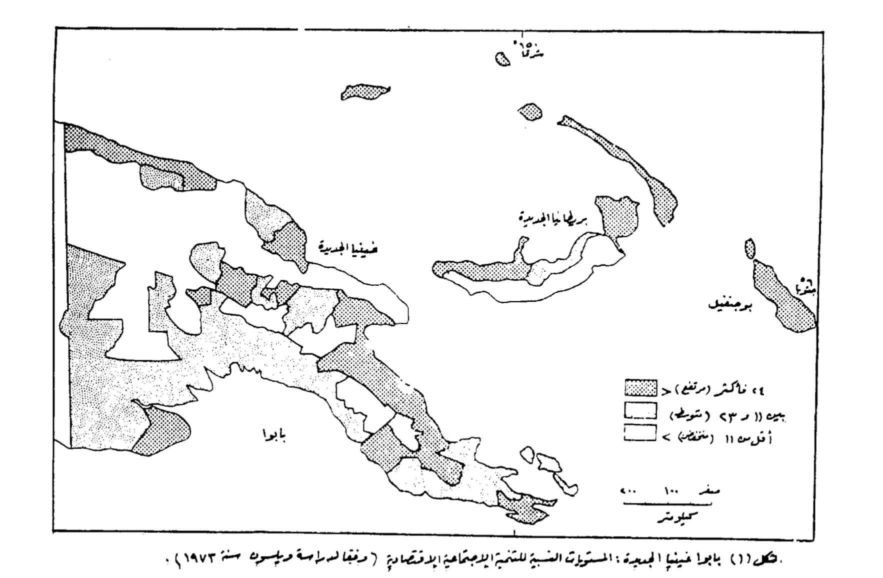
(هـ) عدد تلاميذ المدارس بالنسبة لكل ألف من السكان .

(و) مبيعات المتاجر الريفية منسوبا الى كل فرد من السكان .

(ز) الانفاق المحلى على الأشغال العامة .

(ح) الرقم القياسى لقدرة السكان على الحصول على احتياجاتهم .

ويبدأ ويلسون حساباته بوضع نمط عام لكل مؤشر ، بحيث تحصـل أكثر المناطق تقدما على ١٠٠ وتحصل أقلها تقدما على صفر . ثم يستخرج الرقم القياسى



شكل (١) بابوا غينيا الجديدة : المستويات النسبية للتنمية الاجتماعية الاقتصادية (وفقاً لدراسة ويلسون سنة ١٩٧٣).

لكل منطقة بجمع ما حصلت عليه فى المؤشرات الثمانية النمطية وقسمته على ثمانية ٠ ويستخدم ويلسون النتائج التى وصل اليها استخدامين : الأول ترتيب الأقاليم حسب درجة تقدمها الاجتماعى الاقتصادى ، والثانى تجميعها فى فئات ورسمها على خريطة تبين التقسيمات الاقليمية لبابوا غينيا الجديدة (الشكل ١) ٠ وتظهر فى الخريطة المميزات النسبية لكثير من المناطق الساحلية ، كما تظهر عيوب وضع المناطق الداخلية فى غينيا الجديدة وعلى الساحل الجنوبى لجزيرة بريطانيا الجديدة ٠

وتقدم هذه النتائج التفصيلية أساسا صالحا للتخطيط ، غير أن البيانات التى جمعها ويلسون قد تتضمن معلومات اضافية تمكننا من التمييز بين جانبين مختلفين من جوانب التنمية ، وكلاهما وثيق الصلة بالقضية التى نناقشتها ٠ فنحن نستطبع ، فى ضوء خبرة البـــلاد الأخرى غير بابوا غينيا الجديدة ، أن نفترض وجود بعدين للتنمية ، أحدهما خاص بأشكال النشاط التى تتجمع فى المدن الكبرى والوسطى ، ويظهر البعد الثانى فى النشاط التجارى على مستوى القرية ٠ فاذا صح هذا التمييز فى التقسيمات الفرعية لبابوا غينيا الجديدة فاننا نستطيع أن نحدد هذين البعدين باستخدام التقنية المستعملة فى المثال التالى :

مثال ماليزيا الغربية

يستخدم برايور (١٩٧٢ ، ١٩٧٤) ، فى ســياق دراسة أوسع عن الهجرة الداخلية ، أسلوب تحليل العوامل لتحديد هيكل التحضر فى ماليزيا الغربية ووصف هذا الهيكل ٠ وتكتسب نتائج تحليل هـــذه البيانات الاقليمية أهمية خاصة فى دراستنا الحاضرة ، اذ أنها تقدم وصفا دقيقا للسمات الرئيسية للاقتصاديات المتصلة بالمكان ، كما أنها تكشف لنا بعض الأشكال التى يمكن أن تظهر فيها نتائج تحليل العوامل على خريطة أو فى رسم بيانى ٠

وتنقسم المحافظات الاحدى عشرة التى تتالف منها ماليزيا الغربية الى سبعين مركزا (ويصعب اجراء دراسة على المستوى القومى لأن المراكز التى تنقسم اليهـا محافظتا سرواك وصباح ببورنيو أكبر حجما بكثير من المراكز التى تنقسم اليهـا ماليزيا الغربية ، ولأن كثيرا من مجموعات البيانات التى تعد عن ماليزيا الغربية ليس لها مقابل مباشر عن سرواك وصباح) ٠

وقد سجل برايور عن كل مركز منها بيانات تتناول سبعة عشر متغيرا أوردناها فى العمود الأول من الجدول (١) ، وتشمل هذه المؤشرات مجموعة واســعة من المتغيرات الاقتصادية والسكانية والمتصلة باستخدام الأرض ومواقع الاستثمار ٠ وعلى خلاف ويلسون الذى حرص على تجنب المؤشرات المتعلقة بالمدينة وجه برايور اهتماما خاصا الى عوامل التحضر ، اذ كانت هى محور ذلك الجزء من دراسته ٠

ويؤدى تطبيق طريقة تحليل العوامل على هذه المصفوفة التى تضم ١٧ نقطة عن ٧٠ مركزا الى تحديد العلاقات الأساسية بين مجموعة المؤشرات ٠ وأتاحت هـــذه

الطريقة لبرايور أن يختزل المتغيرات السبعة عشر الى أبعـــاد ثلاثة رئيسية يجرى تفسيرها بطريقة تحليل العوامل ، وقد أوردنا النتائج التى وصل اليها فى الجدول (١)٠

الجدول (١)

أبعاد المتغيرات المكانية فى ماليزيا الوسطى (١)

المتغير	العامل (٢)		
	الاول	الثانى	الثالث
١ ــ مساحة الأراضى الواقعة فى اطار المدن (٣)	– ٠ر٥٧	٠ر٤٤	٠ر١٨
٢ ــ سكان المدن (٤)	– ٠ر٨٥	٠ر١١	– ٠ر١٠
٣ ــ أكبر مساحة للمدن	– ٠ر٨٩	٠ر٠٣	– ٠ر٢٣
٤ ــ الرقم القياسى للأولية فىالترتيب	– ٠ر٤٩	٠ر١٢	– ٠ر١٧
٥ ــ سكان الريف (٤)	٠ر٨٦	٠ر١٨	٠ر٢٣
٦ ــ القرى الجديدة	– ٠ر٢٦	– ٠ر١٦	– ٠ر٦٦
٧ ــ مشروعات الاسكان التى تعدها هيئـة التنمية الزراعية الاتحادية	٠ر٠٤	– ٠ر٣٤	– ٠ر٢٨
٨ ــ منطقة اســتخراج القصير (محســـوبة بالايكر)	– ٠ر٢٧	– ٠ر١٣	– ٠ر٦٦
٩ ــ منطقة زراعة المطاط (٣)	– ٠ر١٨	٠ر٤٨	– ٠ر٣٩
١٠ــ مساحة الأراضى المزروعة (٣)	٠ر١٢	٠ر٦٢	٠ر٤٨
١١ــ مساحة الغابات (٣)	٠ر٠٩	– ٠ر٦٩	– ٠ر١٦
١٢ــ مجموع السكان (٥)	– ٠ر٧٨	٠ر٠٥	– ٠ر٠٥
١٣ ــ تزايد السكان (١٩٥٧ ــ ١٩٧٠)	– ٠ر٠٨	– ٠ر٥٩	٠ر٠٨
١٤ ــ نسبة الجنسين (٦)	٠ر٠٦	– ٠ر٣٢	– ٠ر٠٣
١٥ــ الحجم المتوسط للمسكن	٠ر١٣	٠ر٠٦	– ٠ر٥٩
١٦ــ سكان الملايو (٤)	٠ر٥١	٠ر١٥	٠ر٥٥
١٧ــ البعد عن كوالالمبور	٠ر٢٥	٠ر٠٨	٠ر٦٤

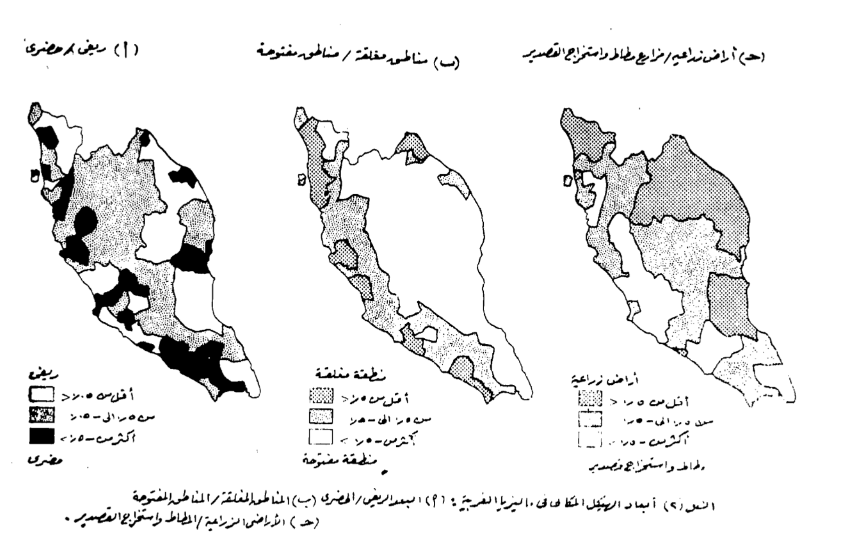
(١) تحليل العوامل مع دورة للتغيير تتبدل فيها ثلاثة عوامل

(٢) الأول : الريفى مقابل الحضرى ٠ الثانى المناطق المغلقة مقابل المناطق المفتوحة ٠ الثالث : الأراضى المزروعة مقابل استخراج القصدير والمطاط ٠

(٣) بالنسبة المئوية من مجموع مساحة المركز   (٤) بالنسبه المئوية من مجموع سكان المركز ٠

(٥) بالنسبة المئوية من سكان ماليزيا الغربية ٠   (٦) الذكور الى كل ١٠٠ من الاناث ٠

المصدر : رج برايور « تقدم ماليزيا : دراسة فى الهجرة الداخلية فى ماليزيا الغربيه » ص ١٨٣ ٠ (رسالة لم تنشر . قدمت للحصول على الدكتوراه فى الفلسفة من جامعة الملايو بكوالا لمبور . سنة ١٩٧٢)



الشكل (٢) أبعاد الهيكل المكاني في ماليزيا الغربية: (أ) البعد الريفي/الحضري (ب) المناطق المغلقة/المناطق المفتوحة (جـ) الأراضي الزراعية/المطاط واستخراج القصدير.

ويظهر الاهتمام الخاص من جانب برايور بالمؤشرات الحضرية فى أنه اعتبر العامل الأول والأكبر « العامل الريفى / الحضرى » ، وان أكبر التحميلات الايجابية فى اطار العامل الأول هى ٨٦ر٠ لسكان الريف و ٥١ر٠ لسكان الملايو ٠ فى حين نجد على العكس من ذلك أن أكبر التحميلات السلبية من نصيب المتغيرات الحضرية مثل عدد سكان المدن ، وحجم المدن الكبيرة ، ومجموع السكان ، ومساحة الأراضى الداخلة فى اطار المدن ٠ وبذا يحدد هذا العامل الصفات المميزة للمناطق الريفية والحضرية فى ماليزيا الغربية ٠ وعندما يعاد حساب القيم بالنسبة لكل من المراكز السبعين على أساس هذا البعد الجديد يمكن وضع خريطة للأنمـــاط المكانية للتحضر فى ماليزيا الغربية (الشكل ٢ أ) ٠ ويلاحظ برايور أن عددا صغيرا من المراكز يســـيطر على مساحة الحضر ٠ ويميز بين شريط من هذه المراكز يمتد على الشاطىء الغربى وبضعة مراكز فى المنطقة التى تقع الى شرق المرتفعات الوسطى التى تسودها فيما عدا ذلك السمات السلبية (راجع : برايور ، سنة ١٩٧٥ ، ص ١٩٤) ٠

ان هذا التمييز الواضح للبعد الريفى الحضرى انما يعنى فى الواقع أن تحليل العوامل أدى الى تصفية هذه المتغيرات فى مرحلة مبكرة من الحساب ٠ وبالتالى تحررت بقية الأبعاد من أثر هذا المصدر الهام للتغيير ، وان يكن أثره محليا ٠

أما العامل الثانى فيقارن بين المناطق ذات النسبة العالية من الأراضى المشغولة (بالزراعة ٦٢ر٠ ، والمطاط ٤٨ر٠ ، والاستخدامات المدنية الحضرية ٤٤ر٠) وتلك التى تشغل الغابات نسبة كبيرة منها (٦٩ر٠) وتتصل بهذه الأخيرة مشروعات الأسكان التى تعدها هيئة التنمية الزراعية الاتحادية والمعدلات الأكثر ارتفاعا لتزايد السكان ، وزيادة عدد الذكور عن الأناث ٠ ونستنتج من ذلك أن هذا العامل يميز بين المراكز « المغلقة » التى أصبحت أراضيها مشغولة بالكامل والمراكز « المفتوحة » التى مازال الاستكشاف جاريا فيها ٠ وعندما توضع البيانات المتصلة بهذا العامل على خريطة فاننا نستطيع أن نميز بين المراكز ذات الكثافة النسبية فى الشمال والغرب والمراكز المفتوحة نسبيا فى الملايو وجنوبها الشرقى (الشكل ٢ ب) ٠

أما العامل الثالث فيبرز أهم الأنشطة الاقتصادية فى المناطق الريفية (الجدول ١ والشكل ٢ جـ) فنجد أن الأراضى الزراعية تميز المناطق الشـــمالية الغربية ، والشمالية الشرقية ، فى حين يغلب استخراج القصدير وزراعة المطاط فى منطقة سفوح الجبال فى الملايو الغربية ٠

ان هذه العوامل الثلاثة وما صحبها من خرائط أمدتنا بوصف واضح وبسيط للاقتصاديات المكانية لماليزيا الغربية ، وحددت المناطق الرئيسية للتنمية الحضرية ، وأبرزت بشكل قاطع سمتين مميزتين للاقتصاد الزراعى ٠ ولموازنة هذه التخطيطات العامة الواسعة يمكن أن تستخدم نتائج هذا التحليل لتركيز الاهتمام على أشكال من تجميع البيانات بحيث تصور مسار التنمية فى محافظات ومراكز بعينها ٠ ويمكن

توضيح هذا النوع من التحليلات بالاشارة بايجاز الى مثالين مأخوذين من محافظتين مختلفتين ٠

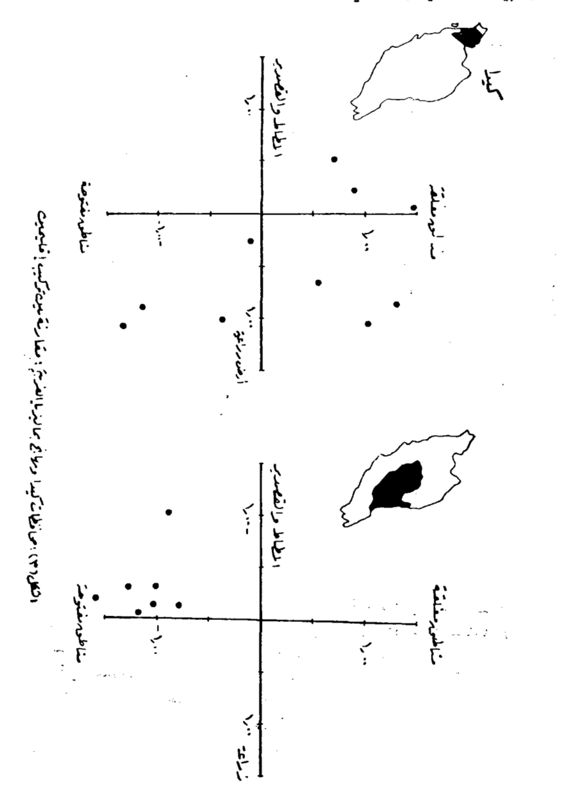
فالشكلان ٣ و ٤ يبرزان مجموعة كبيرة من ظروف التنمية فى كل من محافظة كيدا فى الشمال ومحافظة بهانج الى المشرق من خط التقسيم الرئيسى مقابل سلنجور ٠ فنحن نستطيع أن نقول عند أحد مستويات التعميم ان بهانج أكثر اهتماما بزراعة المطاط واستخراج القصدير ، وان لها سمات الاقليم الساحلى ، فى حين أن كيدا تهتم بزراعة الأرز رغم ضيق مساحة الأرض واكتظاظ السكان ٠ فاذا توسعنا فى التحليل وجدنا أنه لابد من تحديد هذه التعميمات ٠ ففى داخل كيدا هناك فارق واضح بين السهل الساحلى والمنطقة الجبلية الداخلية يظهر فى شكل تشتت النقط عند وضع البيانات الخاصة بالعامل الثانى فى مواجهة البيانات الخاصة بالعامل الثالث (الشكل ٣) ٠ وحتى داخل بهانج نجد فارقا كبيرا بين مركز بيكان الذى تغلب عليه الأوضاع الزراعية وانتاج المحصولات ومركز روب الذى يتشابه الى أبعد حد مع المراكز المتاخمة فى سلنجور (الشكل ٤) ٠ ويكون لمثل هذه الفروق المحلية أهميتها الكبرى عندما نحاول الربط بين الخطة القومية والاحتياجات المحلية والريفية ٠

مثال نيوزيلندة

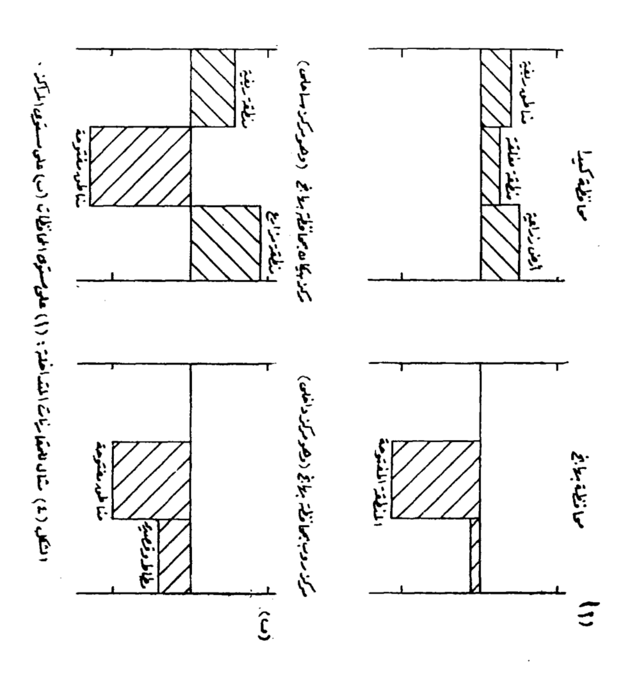
منذ نهاية الحرب العالمية الثانية اتجه النمو الاقتصادى فى نيوزيلندة الى التركز فى أوكلاند فى الشمال ، وصحب ذلك اتجاه واضح للهجرة من الجزيرة الجنوبية وغيرها من المناطق النائية ٠ وقد سبقت الانتخابات النيابية فى سنة ١٩٧٢ مناقشات محتدمة حول مسائل النمو غير المتكافىء ٠ وكان الحزب الذى انتخب ليحكم هو الحزب الذى أكد اهتمامه بوضع سياسة للتنمية فى الأقاليم ٠ وتحاول الحكومة الجديدة منذ ١٩٧٥ أن تضع سياسة تؤدى الى زيادة الأنشطة الاقتصادية فى المناطق النائية ونقص الفوارق بين الأقاليم المختلفة فى مستوى المعيشة ٠ والدراسة التى نعرضها هنا هى مشروع صغير لتوضيح استخدام المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية لتحديد التغييرات التى تطرأ على الهيكل السكانى ، وأساليب الحياة ، ومستويات المعيشة فى المناطق الريفية بنيوزيلنده (راجع : كانط سنة ١٩٧٤) ٠

ويزيد من التعقد فى تحليل درجة الرخاء فى أى بلد من أقاليم نيوزيلندة أن البيانات الاحصائية ليست مطردة فى الوحدات الجغرافية المختلفة ٠ وليس هناك تدرج فى التقسيمات الادارية كالتدرج الموجود فى تايلند والفلبين ٠ فالمدن والبنادر والمراكز تتصل مباشرة بالحكومة المركزية ، كما تميل كل مصلحة أو ادارة فى الحكومة المركزية الى أن تكون لها فروع فى الأقاليم ٠ والبيانات الاحصائية مفصلة ومحكمة وفقا للمقاييس الدولية ، لكن البيانات التى تنشر عن التقسيمات الصغيرة مثل المراكز أو البنادر أو الأحياء فى المدن قليلة نسبيا ٠ والمحافظتان اللتان اتخذناهما أساسا

للتحليل فى هذه الدراسة تختلف احداهما عن الأخرى اختلافا كبيرا من حيث عدد السكان ودرجة التجانس الجغرافى والاجتماعى . غير أنهما أفضل النماذج التى نملك عنها بيانات سكانية واقتصادية .



الشكل (٣) : محافظات كيدا وبهانج بماليزيا الغربية : مقارنة بين تركيب إقليميين



وقد استمدت البيانات المتصلة بالمؤشرات الثمانية والعشرين المســتخدمة فى التحليل ، من الاحصاءات المنشورة عن السكان وعن الانتاج الزراعى (مصلحة الاحصاء فى نيوزيلندة ، سنة ١٩٦٧ ــ ١٩٦٩) • ولكن نتيجة لنقص البيانات نجد الدراسة تبالغ فى أثر المتغيرات الاقتصادية على حســاب المتغيرات الاجتماعية والثقــافية (الجدول ٢) ، ولموازنة هــذا التأثير قدمنا نســبة أكبر من المالوف من المتغيرات السكانية • مستعينين بالنتائج التى وصل اليها فرانكلين (سنة ١٩٥٨) التى تبين أن الفوارق فى الهيكل العمرى والجنسى لسكان المناطق الريفية فى نيوزيلندة تعكس فوارق فى الأنشطة الاقتصادية وأساليب الحياة •

والطريقة التى استخدمت فى التحليل هى طريقة المكونات الأساسية ، مع دورة لتبديل المتغيرات تراعى استخدام البرامج التى قدمها كولى ولونز (سنة ١٩٧١) • ثم اختزل جدول البيانات الذى يضم ١١٢ محافظة و ٢٨ متغيرا الى العوامل الخمسة الموضحة فى الجدول (٢) ، وقد حسبت البيانات عن كل عامل بالنسبة للمحافظات المئة واثنتى عشرة ، وتكرر ذلك فى العوامل الخمسة • أما الخريطة التى تتضمن البيانات الخاصة بالعامل الرابع ، والتى نناقشها فيما يلى ، فقد أوضحناها فى الشكل (٥) ، ولما كانت العوامل الأخرى قد حظيت بمناقشات واسعة ووضعت لها خرائط وافية فى غير هذا المكان فلن نناقشها هنا (راجع : كانط سنة ١٩٧٤) • ونكتفى بالقول بأننا راعينا فى الموازنة بين العوامل المختلفة درجة الأهمية التى حددت لكل عامل عند اختيار العوامل الثمانية والعشرين • وبين هذه العوامل هناك ثلاثة تتعلق بالسكان ، فالعامل الأول يقيس صغر السن النسبى للسكان فى المحافظات المختلفة ، والعاملان الثانى والرابع يحددان المناطق التى ينبع منها ويصب فيها التياران المتضادان للهجرة • ويميز العامل الثالث بين أنواع الزراعة المختلفة ، ويربط بينها وبين بعض المتغيرات الاجتماعية والسكانية •

ويمثل العامل الرابع (الدخل وأسباب الراحة) افضل مقياس للرخاء الاجتماعى ، والرخاء الاجتماعى يمكن استخلاصه من هذه المجموعة من البيانات • ونلاحظ أنه له تحميلات عالية على الدخل الذى يتجاوز ٥٠٠٠ دولار وعلى الأسر ذات المصادر الثلاثة للدخل • أما التحميل الايجابى بالنسبة للاناث بين سن ٢٠ و ٤٤ عاما فيوحى بأن المناطق التى نجد فيها أرقاما عالية لهذه المتغيرا تهى أيضا المناطق التى تقل فيها حاجة النساء غير المتزوجات الى ترك بيوتهن بحثا عن عمل فى المناطق الحضرية • أما التحميل السلبى لسكان الماورى فيؤكد أن عددا كبيرا من أبناء الماورى المقيمين فى الريف يعانى من مستويات للدخل وأسباب الراحة تقل كثيرا عن المستوى السائد بين سكان نيوزيلندة عامة •

وعندما توضع الأرقام فى خرائط على مستوى المحافظات نجد بيانا تقريبيا بمناطق نيوزيلندة التى يرتفع فيها مستوى الرخاء أو ينخفض عن المستوى المتاح للشعب عامة (الشكل ٥) • والمناطق المحرومة • كما تبدو على هذه الخريطة ، هى ، الأطراف الشمالية والشرقية للجزيرة الشمالية ، والطرف الغربى للجزيرة الجنوبية • وهناك دلائل على أن الناس يعيشون فى ظل ظروف أدنى من الحد الطبيعى فى بعض المحافظات المتاخمة لمدينتى كرايست تشيرش ودندين فى الجزيرة الجنوبية • أما المناطق الريفية التى كانت تتمتع بأعلى مستوى للدخل وأسباب الراحة فى سنة ١٩٦٦ فتشمل مناطق تربية الماشية واستخراج منتجات الألبان فى الجزيرة الشمالية ومناطق الزراعة المختلطة فى الجهة الشرقية من الجزيرة الجنوبية •

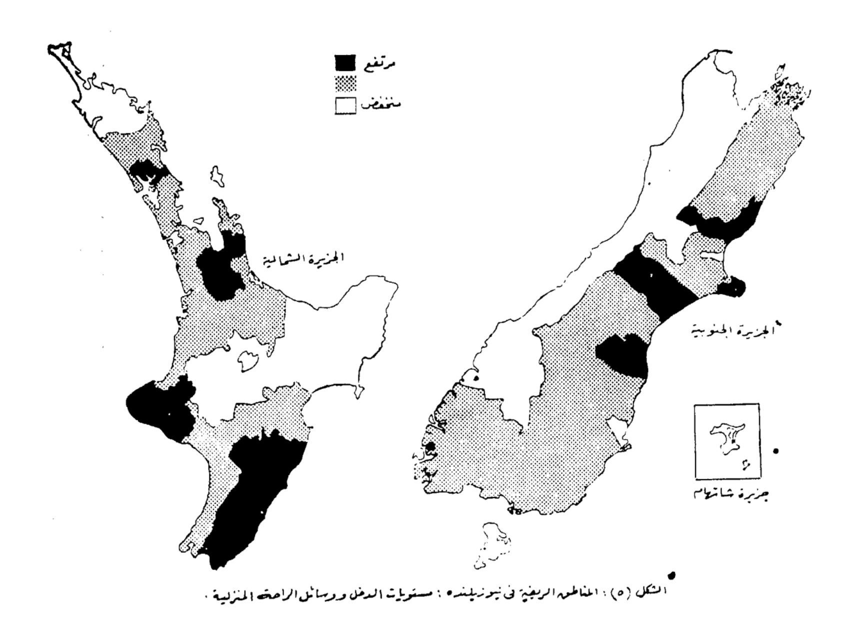
الجدول (٢)

أبعاد التغيرات المكانية فى الريف النيوزيلندى
تحليل بطريقة المكونات الأساسية مع دورة للمتغيرات تضم خمسة عوامل

	العامل (١ و ٢)				
	الأول	الثانى	الثالث	الرابع	الخامس
المتغيرات السكانية					
١ ـ الأطفال من سن صفر ـ ٤ سنوات	٠ر٨٧				
٢ ـ الأطفال من سن ٥ ـ ٩ سنوات	٠ر٨٣				٠ر٣٨
٣ ـ الأطفال من سن ١٠ ـ ١٤ سنة	٠ر٥٠	٠ر٣٦	٠ر٦٠		
٤ ـ الذكور من سن ١٥ ـ ١٩ سنة			٠ر٤٤		-٠ر٦٥
٥ ـ الاناث من سن ١٥ ـ ١٩ سنة			٠ر٧١		
٦ ـ الذكور من سن ٢٠ ـ ٢٤ سنة			-٠ر٣٣		-٠ر٨٠
٧ ـ الذكور من سن ٢٥ ـ ٤٤ سنة		-٠ر٣٢	-٠ر٣٠		٠ر٥٦
٩ ـ الاناث من سن ٢٥ ـ ٤٤ سنة		-٠ر٣٦	٠ر٦٧		
١٠ـ الاناث من سن ٤٥ ـ ٦٤ سنة	-٠ر٨٧	-٠ر٦٥		٠ر٤٠	
	-٠ر٩٣				
١٢ـ فوق ٦٤ سنة	-٠ر٩٠				
١٣ـ تزايد الماورى بين سنة ١٩٦١و١٩٦٦		-٠ر٥٦			
١٤ـ تعداد الماورى (٪)	٠ر٥٠	٠ر٣٨		٠ر٤٥	٠ر٣٤
١٥ـ تزايد السكان بين ١٩٦١ و ١٩٦٦		-٠ر٨٤			
١٦ـ كثافة السكان		-٠ر٥٦		٠ر٦٥	
متغيرات الدخل		٠ر٣١	٠ر٤١	-٠ر٤٢	
١٧ـ فوق ٥٠٠٠ دولار					
١٨ـ أقل من ٢٠٠ دولار					
المساكن ووسائل الراحة				٠ر٧٤	
١٩ـ مزودة بالكهرباء أو الغاز				٠ر٧٩	
٢٠ـ مزودة بدورات مياه				٠ر٨١	
٢١ـ مزودة بغسالات كهربائية	٠ر٨٧				
٢٢ـ عددا المقيمين بالمسكن	-٠ر٥٨				
٢٣ـ مساكن خالية			-٠ر٦٣		
المتغيرات الزراعية		٠ر٢٣	-٠ر٧٧		
٢٤ـ متوسط حجم المزرعة		-٠ر٤٤		-٠ر٤٧	
٢٥ـ الماشية بكل مزرعة					
٢٦ـ الأراضى المزروعة بالمحاصيل		-٠ر٦٧	٠ر٧٩		-٠ر٣١
٢٧ـ الأبقار/ الماشية المنتجة للألبان					
٢٨ـ الضأن/مجموع الماشية يمثل (٪)	٢١ر٣	١٠ ٩	١٦ر١	١١ر٧	٨ر٥

(١) العامل الأول صغر السن ؛ الثانى الهجرة ، الثالث أسلوب الزراعة ، الرابع الدخل ووسائل الراحة ، الخامس قدرة الأيدى العاملة على التنقل .

(٢) تحميلات العامل التى تقل ٣٠٪ غير مدرجة بالجدول .



الشكل (٥) : المناطق الريفية في نيوزيلنده : مستويات الدخل ووسائل الراحة المنزلية .

تقويم وختام

تمثل النماذج التى أوردناها نوع الخبرة المبدئية التى اكتسبتها ثلاثة من بلاد المنطقة الآسيوية . وكانت الدراسة التى أشرنا اليها فى كل حالة دراسة استكشافية ، وتعد نتائجها تقريبية ، وذلك لأنها مقيدة بنوع وحجم البيانات المتاحة للباحث . غير أن كل مشتغل فى هذا المجال اكتسب خبرة نافعة ولقى تشجيعا أضفتها عليه النتائج المؤقتة التى حصل عليها . وانا لعلى ثقة من أن استخدام المؤشرات الاقليمية يمكن أن يتحسن ويتسع حتى يصبح أداة فعالة فى عملية التخطيط الشاملة .

ونحن نقترح على الهيئات القومية للتخطيط التى ترغب فى ايجاد نظام للمؤشرات الاقليمية أن تقوم بأربعة واجبات يستقل كل منها عن الآخر ، وان كانت تتصل بعضها ببعض فى نهاية الأمر . وينبغى فى المراحل المبدئية أن يكون للثلاثة الأولى بينها أولوية متكافئة ، فاذا ما استقرت يمكن الشروع فى الواجب الرابع ليأخذ مكانه فى البرنامج الكلى .

هناك أولا : انشاء بنك للمعلومات يكون مرنا وشاملا ، يمكن استخدامه لتخزين البيانات المستمدة من الاحصاء العام وغيره من المصادر ، على أساس نظام للوحدات الاقليمية الصغيرة ، مما ييسر أجراء التحليل المكانى على أساس مستويين للتجميع أو ثلاثة . ونحن نجد فى بعض البلاد ـ كالفلبين ـ أن النظام القائم للتقسيم الادارى قد يكون اطارا مناسبا لتخزين المعلومات . ونجد فى بلاد أخرى ـ مثل نيوزيلندة ـ أن التقسيمات القائمة تحتاج الى تعديلات أو الى تقسيمات فرعية . ويمكن أن نتوقع فى أغلب الأحيان أن يكون فى الوسع ادخال تعديلات على بنك المعلومات المتصلة بالاحصاء العام بحيث يستطيع مواجهة المطالب الجديدة . فبعد وضع الاطار العام للتخزين يمكن جمع البيانات الاضافية المطلوبة الى جانب البيانات الأصلية وتصبح كلها جزءا من بنك المعلومات .

وهناك ثانيا : ضرورة تحديد المؤشرات الاقليمية ذات الأهمية الخاصة للبلد المعنى . وذلك يتطلب ، من ناحية ، تحليل الأهداف القومية وترتيب القيم الوطنية ، ويتطلب من ناحية أخرى تحديد المقاييس الاجتماعية والاقتصادية الأخرى التى لابد من أخذها بعين الاعتبار اذا أريد لتلك الأهداف أن تتحقق ، ولا يكفى أن تحدد تلك الأهداف وهذه المقاييس بعبارات عامة ، بل لابد من جعلها أهدافا ومقاييس عملية عن طريق وضع تعاريف ووسائل للقياس تجعل من الممكن اخضاعها للتحليل الكمى .

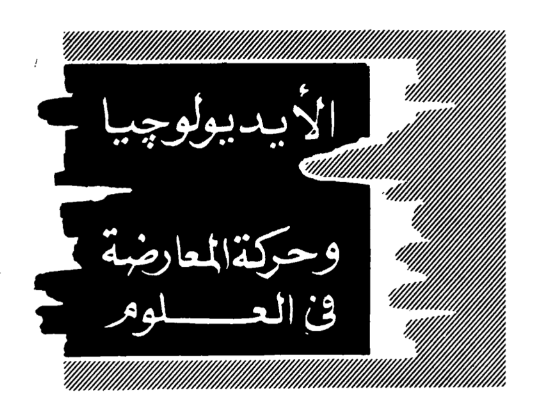
الواجب الثالث : هو تحليل العلاقة بين معايير التنمية ووسائل قياس مستوى الانجاز فى كل وحدة اقليمية ، فى كل مرحلة من مراحل البرنامج الموضوع للتنمية . وتكون الخرائط والرسوم البيانية والجداول التى توضع فى هذه المرحلة أول انجاز ملموس لبرنامج المؤشرات الاقليمية . غير أن نوعية هذا الانتاج تتوقف آخر الأمر على الانجازات التى تتحقق فى مجال جمع البيانات وتحديد المؤشرات . واذا لم يكن

حفر من النهوض بالواجبات الثلاثة على التعاقب فانه ينبغى النظر اليها على أنها عملية متصلة ، تعتبر النتائج المتحققة فى كل مستوى منها بمثابة بيانات جديدة وخبرة جديدة يعاد تغذية البحث بها ، بحيث يدفع الى المطالبة بأنواع جديدة من البيانات ، ويقدم اقتراحات تؤدى الى تعديل الأهداف أو الى تحسين وسائل القياس · وهكذا نرى أن برنامج المؤشرات الاقليمية يمكن أن يعد جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية ·

وأخيرا فقد تعمدنا فى مقدمة هذا الدراسة أن نستبعد تطبيقات استخدام المؤشرات الاقليمية فى مجال البحث العلمى حتى نركز حديثنا على تطبيقاتها فى مجال التخطيط · ونختم حديثنا باكمال الدائرة ، فنقترح أن يكون البحث فى الديناميات المكانية لعملية التنمية واجبا هاما بعيد المدى من واجبات وضع برنامج قومى للمؤشرات الاقليمية · وتقوم وجهة النظر التى طرحناها على الفلسفة القائلة بأن التنمية عملية متصلة ، وعلى الاعتقاد بأن كل بلد فى المنطقة الآسيوية سيكون راغبا فى أن يضع لنفسه أهدافه الخاصة ، وأن يتبع أسلوبه الخاص فى التنمية · وفى وضع كهذا تكون المعرفة التى يمكن أن تكتسب عن طريق البحث التجريبى ذات اهمية فائقة · فمالم يعرف البلد العمليات التى يمكنه عن طريقها أن يحقق أهدافه الخاصة للتنمية لا يمكن أن يقال أنه يتحكم فى مصيره ·

تنـــويه :

أود أن أوجه الشكر الى الدكتور ر· كانط ويلسون لما سمح لى به من مناقشة النتائج المؤقتـــة لبحث مازال جاريا ، وتصريحه بنشر الخريطة الخاصـــــة بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية فى بابوا غينيا الجديدة · وأود أن أوجه الشكر أيضا الى الدكتور روبن برايور لسماحه باستخدام النتائج المنشورة وغير المنشورة لبحثه عن ماليزيا ، والى جامعة كنتربرى بنيوزيلندة لما قدمته من مساعدة فى اتمام بحثى هذا · كما أنى مدين بالشكر للأستاذ ر·ج· وارد لسماحه باستخدام المـــواد المتوفرة فى قسم الجغرافيا البشرية بالجامعة الوطنية لاســـتراليا ، ولكل من هانز جنتر ونادية الك لمهارتهما وتعاونهما فى مراجعة البيانات وكتابة النص على الآلة الكاتبة ·



هذه الملاحظات تحاول أن تقوم أهمية ما يسمى باسم « حركة المعارضة » فى العلوم فيما يتصل بمشاكل كلاسيكية معينة لأيديولوجيا وعلم اجتماع المعرفة ، كما أنه من المعلوم أن مجال المشكلة المحدد فى علم معين ، حتى ولو كان واحدا من العلوم الطبيعية أو الكمية ، لا يمكن فهمه دون الاهتمام بالوضع الاجتماعي والمعهدى لمجموعات العلماء ، وأيضا بوجه عام ، بدور العلم فى المجتمع ، واللغة العلمية المصمتة هى وحدها لا تستطيع أن تعزو الى العلم ميزة « قول الحق » فى فراغ تاريخى ، وفى خفض المعرفة الى تفاعل بين « الحقائق » والنظريات حيث تبدو الحياة الاجتماعية لا وجود لها ·

ولا شك أن منهج العلوم خاص لا يتلاءم مع لغة الحياة اليومية والدين وعلم الجمال والفلسفة ، ومن ناحية أخرى فان منهج العلوم على شـــاكلة كافة تلك اللغات نتاج رمزى لمجموعة اجتماعية ولمجتمع كامل ، وان كان ذلك أقل وضوحا ، وليست النظرية هى التى تشغل بال العالم بل العكس تماما كما أنه ليس بمحض الصدفة ، فى هذا المعنى ، أن المعترضين ، بدون أن يشكلوا « حركة » (أو يرغبوا فى ذلك) قد بدا أنهم إثاروا ريبة حول نظرية المعرفة فاقت الريبة حول جدل أكاديمى منـــذ بضع عشرات من السنين ·

وهنا يضطرنى الأمر أن أنبه الى أننى لا أقصد أن أثير أية تشهيرات بالعلم أو أن أطالب باحياء مذهب شبه منسى هو المذهب اللاعقلى ، فالعلم قد قطع بالفعل شوطا

المترجم : عبـدالحميد سليم

متخرج حديث فى علم الاجتماع من جامعة بونس ايرس ، وهو الآن يعد رسالته لنيـــل الدكتوراه من جامعة لوفان الكاثوليكية ؛ بلجيكا • وهو مهتم بصفة خاصة بالعــلاقات بين الايديولوجيا والعلوم الاجتماعية

الكاتب : فيلكس صمويلوڤيتش

مدير عام قسم التاريخ الحديث بهيئة الكتاب

طويلا ، وكفاءة عملياته لا يمكن أن يرقى اليها شك ، وتقبل هذه الحقائق الواضحة ، مع ذلك ، ليس فى حاجة الى أن يتضمن :

ـ تقبل الأغراض الدافعة لهذه الطاقة المؤثرة بصورة خاصة فى الأوضـاع التاريخية ، وحالة استخدام العلم للأغراض الحربية هى واحدة ، ولو أنها ليست المثل الوحيد على الاطلاق •

ـ وضع « العلم فى حد ذاته » (لو كان هناك مثل هذا الشىء) فيما يشبه بالقمة دون الالتفات الى كيف ووضع خالقيه •

ـ اذا كانت اللغة العلمية قد أنكرت وجود الأيديولوجيات ، فان نوعا من رد الفعل المناهض للغة العلمية قد تطلع اليها بقلة اكتراث على اعتبـــار أنها « حوت » جديد يبتلع العلم وينـكر المعرفة » . فيدال (١٩٧١) • وكلا الرأيين تختفى معـه الأيديولوجيا عندما يظهر العلم على المسرح ، أما بالنســـبة للآخر فحيثما يتطلع الانسان يكتشف وجود الايديولوجيا • والواقع أن الرأى الآخر يعتقد فى فاعلية الأيديولوجيا ـ فاعلية مثار جدال ـ البراءة التى تخرج عارية •

وســـنتناول موضوع الأيديولوجيا أولا . أما حركة المعارضـــة فى العلوم فسنتناولها فيما بعد ، وسنقوم بمحاولة لنوضح كيف أن التكتيكات المفككة لمجموعة

من المجموعات لا تثير جدلا فحسب ، بل هي أيضا تنير الأركان المظلمة التي تمارس منها السلطة باسم العلم ۰

الأيديولوجيا

مم تتكون الأيديولوجيا ؟ أى مكان تحتله لو كانت قناعا هل هناك قواعد للتكهن بالوجه الذى تخفيه ؟ أم أنها قناع بلا وجه خلفه ، صورة صافية ؟ ان الأيديولوجيا عند البعض مؤثر خادع يجعلنا نؤمن بما لا يمكن تصديقه ، وعند غيرهم هي الأداة التي تنتج الخداع ۰ ويتوقف كمال الخداع على قوتهـــا ليتجنب علاقة علية بالفعل الميكانيكى في حين يكون العكس بالنسبة للفعل الميكانيكى ان الحيلة هي التلاشى وراء المؤثر ، للاختفاء ۰

من وجهة نظر « شومبيتر » أن الأيديولوجيات متضمنة في الرؤيا التي تسبق بالضرورة التثبت الموضوعى الذى يقوم به العلم ، وسيقرر الأخير مقدار ما بها من صدق والى أى مدى هي مخطئة (شمبيتر ، ١٩٤٩) ۰ والعملية عملية لا تنتهى أبدا ، نظرا لأن التحليل يحذف أجزاء من هـــذه الرؤى (التي هي ليســـت بالصحيحة ولا بالزائفة بل هي تأملية) لترسب على مر السنين تقدم المعرفة الصحيحة ۰ ومن الواضح أن الرؤى تتغير ، فهى تكتشف دوافع جديدة وموضوعات جديدة ، وهكذا يواجه العلم مرة أخرى مهمة فرز ما هو صحيح مما هو خطأ ۰

ويؤكد « شتارك » ، على العكس من ذلك ، أن الأيديولوجيا عقبة في سبيل المعرفة لأن وراءها منفعة ما أو رغبة شخصية (شتارك ، ١٩٥٨) ، والتقليد الماركسى غامض حول هذه النقطة على أنه من الملاحظ بوجه عام عن كلمة « أيديولوجى » أن لها مفهوما مذموما ، ومع ذلك فليس هذا صحيحا دائما ، فقد عرف «فيردناند لاسال» ، مثلا ، الأيديولوجيين بأنهم هم من أفنوا أعمارهم بين الكتب واعتادوا أن يضحوا بكل شيء في سبيل مبادئهم ۰

والواقع أنه من هذه الزاوية تصبح الأيديولوجيا مفهوما مزدوجا فيه أيديولوجيو الطبقات الدنيا يفكرون تفكيرا خاطئا ويتوارون ، في حين أن أيديولوجيى الطبقـات الصاعدة يقولون الحق ويظهرون ۰ و « مانهايم » ينسب الأيديولوجيا الى آراء المجموعة الأولى ، في حين أنه ينسب الى المجموعة الأخرى فكرة المدينة الفاضلة « اليوتوبيا » (مانهايم ، ١٩٢٩) ۰ وسواء كانت آراء أولية ، فكرا أفسدته المنفعة الذاتية ، خطأ ، أو خططا لعالم جديد الى أين تنتمى هي ؟ كيف تنتج ؟ ومن ينتجها ؟

ازاء الحالة الراهنة للأمور قد يستحيل تقديم رد كامل على هذه الأسئلة ، اللهم الا اذا كان السبب ، كما يقول ليفى لوبلوند هو « أننا قد نقول عن أيديولوجيا اليوم ما سبق أن قيل عن الشيطان ، أعنى أن أعظم ما عليه من دهاء يتألف في اقناعنا أنه غير موجود » ۰

والاعتبارات السابقة لا يقصد بها غير تأييد نقطة أولية هي أن مفهوم الايديولوجية مغلف بسحابة من الغموض ، ومع ذلك فان ما هو أســـوأ هو حقيقة أن ادراك علم الاجتماع يبدو غافلا عن هذا ، ويسلك كما لو أن ما هو متضمن في فكرة الأيديولوجيا (التي تفسره) كان بديهيا • والدراسات التجريبية لا تساعد بالضرورة على تبديد سوء الفهم ، بل على العكس من ذلك هي أحيانا تعزز نمطا تحليليا نموذجيا مثـــل ما يلي : (أ) نبدأ بتعريف ملخص للأيديولوجيا التي هي غامضة نسبيا وعامة ، ويكاد يختصر دائما في بضعة أسطر ، (ب) هذا التعريف بعد ذلك على موضوع معين مثل شعارات حملة سياسية جزء من نسخة اعلان ، منهج مدرسي أو منشور لاضراب جمعية •

هناك فصـــل واقعي بين هذين الشكلين ، وكما ســـبق ايضاحه (أوضحه « فيرون » ، (١٩٧١) اعتادت سوفسطائية التكنيكات أن تعالج تضادات التحليل مع الافتقار الى صياغة للمفاهيم الكلية للأيديولوجيا • ولنأخذ مثلا واحدا من بين كثير من الأمثلة المتاحة ، بعد استخدام كاتب للفظ بكثرة طوال عمله ، يوجه الأنظار الى « فشله الذاتي في توضيح مفهوم الأيديولوجيا ، خاصة فيما يتصل بعلاقتها بمجالات عمل السياسات والعلوم » ، ويختتم قائلا : « وعلى القارىء أن يحاول أن يستدل من سياق الكلام على معاني هذه المفاهيم وعلاقاتها » •

ولا يمكن لأحد يمارس العلم أن يستغني عن التعاريف ، فهي نسبيا نقط بدء عرفية مقدر لها أن تثبت بطريقة ما •

وليس من الواقعية توقع أن يتحمل كل عالم من العلماء عبء نظرية المعرفة • ان ما هو مشكوك في أمره ، من ناحية أخرى ، هو أنه اذا ما أقر تعريف ما مرة فهل العمليات التي لا يجيزها يمكن أن تجرى أو هل يمكن ادخال معايير هي دخيلة على مكان البحث • ان نتيجة مثل هذا العمل هو شيء أشبه بعملية شيك ممهور على بياض ، نظرا لأن الافتراض الأصلي يعوزه الوضوح لدرجة أنه لا يضع أية قيود على تشعيبات بحث العامل •

ومن الأهمية بمكان مقاومة الاغراء (التبريري) لتوكيد أن الكثير من اللبس هو في حد ذاته أيديولوجي • والمغالاة في استخدام الكلمة قد نتج عنها بالفعل تحقير للمفهوم الكلي بما فيه الكفاية ، ولا يمكن استخدامه بعد مرة أخرى ، دون تفســـير أو شرح ، وكما يقول ميشيل فاديه :

« ... فكرة الأيديولوجيا الآن فكرة من أوسع الأفكار انتشارا ، وعبارتها من أكثر العبارات استخداما ، ولكن معناها هو ايضا من أكثر المعاني اثارة للشك وفي الوقت نفسه إقلها ايحاء بالثقة ، وفي نظر البعض هي مفهوم ، بل مفهوم علمي ، في حين أنها في نظر آخرين هي لا شيء من فكرة عادية » •

عندما أدخل « ديستون دى تراسى » لفظة « أيديولوجيا » فى سنة ١٧٩٦ لم يربط بمفهومها أى معنى لاطرائها أو للزراية بها ، وكان للكلمة معنى محايد ، ولم يكن يراد بها غير أن تدل على ميدان من ميادين المعرفة ، هو ميدان « القدرات الثقافية للانسان » ، وفيما بعد وسم نابليون منافسيه السياسيين بأنهم « أيديولوجيون » وهكذا صارت كلمة « أيديولوجى » سبة تتضمن تأملات كانت أكثر أو أقل خداعا أو تكون نظرية دون أن تكون لها أية قيمة عملية ٠

ولكن مالا يرقى اليه شك هو أن « ماركس » كان فى الواقع أول من استخدم هذا اللفظ على نطاق كبير ٠ وبالرغم من غوامض معينـــة فان كتاب « الأيديولوجيا الألمانية » الذى ألفه ماركس وانجلز بين سنة ١٨٤٥ ومنتصف سنة ١٨٤٦ يشكل عملا ذا أهمية جوهرية ، عملا جدليا يجادل فى المقـــام الأول التفكير السائد فى الميتافيزيقيات ونظرية المعرفة ٠ على أن كتاب « الأيديولوجيا الألمانية » قد أهمل شأنه ولم يتمه مؤلفاه ٠ وبالرغم من ذلك فان به بحثا جوهريا ، بحثا يتناول تقريبا التاريخ الكامل لعلم الاجتماع حتى يومنا هذا ، أعنى الطبيعة الثانوية للفـــكر فيما يتصل بالعلاقة الاجتماعية والمصـــالح والصراعات الطبقية ، وبدلا من وعى تجريدى ومن المبادىء البديهية التى يبدو أنها توجه المصير الانسانى أكد المؤلفان أن :

« ٠٠ انتاج المبادىء وعرضها ورعيها هو أولا وقبـــل كل شىء مرتبط ارتباطا مباشرا ووثيقا بالنشاط المادى والمعاملات المادية للأشخاص ، انها لغة الواقع » ٠

ليس هناك داع لأن نطيل الوقوف اليوم أمام مرامى وأخطاء هذا الكتاب ٠ ان ما يستوجب التعليق عليه هو أنه ، بعيدا عن المعايير التى يمكن استخلاصها منه لتعريف الأيديولوجيا ، هناك شىء واحد ناقص ، اذ لا يوضح كيف يشكل عرض المبادىء أو كيف تولد الأفكار ٠ لقد ترك ماركس وانجلز الموضوع معلقا ، ولم يطرأ عليه أى تقدم منذ ذلك الوقت ٠ واذا تغلغلنا فى النصوص عن الموضوع ، كما فعل جى كير نجد أن هناك احتمالا كبيرا جدا لمواجهة واحـــد من الأنماط الثلاثة التالية للتعريف :

الأيديولوجيا كسلسلة من عروض خاصة بفترة معينة بمجتمع معين ، بطبقة معينة أو مجموعة اجتماعية معينة ، مع العناية بائتلافها وتطابقها ٠

ـ الأيديولوجيا كمشروع « قوة لتجنيد النشاط » (كير) : هذه هى المدينة الفاضلة « اليوتوبيا » عند « مانهايم » ، والأيديولوجية البروليتارية عنـــد كتاب الماركسية ٠

ـ الأيديولوجيا كاخفاء للواقع ، كتبرير للنظام القائم للأشياء ٠ وكما يمكن ملاحظته ، فى كل حالة تنشأ علاقة بين الصلة الاجتماعية وصورة ما خاصة من صور الوعى ، ولكن هذه النقطة تم الوصول اليها منذ أكثر من قرن مضى ٠ وفى الحقيقة

هذه المشكلة أهمل شأنها نسبيا حتى عاودت ظهورها في العقد السابع من هـذا القرن ، وعلى وجه الخصوص كنتيجة لشيوع الفلسفة الوضعية التى أبعدت الأيديولوجيات الى ما قبل تاريخ العلوم ٠

ومنذ بضع سنين مضت كان كثير من علماء الاجتماع في أمريكا اللاتينية يتساءلون الى أى مدى لم يتضمن فحوى التكنيكات والنظريات أحكام قيم معينة ٠ كان الرد التالى هو رد واحد من الكتاب ، عبر بوضوح عن الآراء التى كانت سائدة قرابة أكثر من عقد مضى : « ٠٠ المشكلة يمكن حلها على الوجه الأكمل باتباع الاجراءات العامة للدراسة العلمية ، وبمعنى آخر هى مسألة ذات طبيعة منهجية بحتة » ولقد أدى فشل هذا المثل الى اعادة بناء أساسى لميادين المنفعة ، وصار موضوع الأيديولوجيا موضوعا عصريا ٠ وواضح أن الموضوع صار أكثر تعقدا ٠ ولو أن العلم ، بمنطقه الخاص به ، لا يؤكد ابعاد الأيديولوجيا فمن أية زاوية يمكن اذن اتهامه ؟ وليست صدفة أيضا أن احتلت نظرية المعرفة المقدمة بعد فترة طويلة من الركود كخاصية فلسفية ٠

وكما يعلق بيير أنسار :

« ٠٠ يدرك القارىء بوضوح العلاقة بين توكيد ما ووضع اجتماعى ، ولكنه لا يربط مثل هذه العلاقة بالوضع العام الذى يشمله هو نفسه » ٠

ويضيف على الفور :

« ٠٠ عندما يتعطف عالم من علماء الاجتماع ويسائل نفسه عن ولائه الذاتى لأيديولوجيا ما ، عندما يسأل نفسه أسئلة عن العلاقات بين العلم والأيديولوجيا ٠٠ عند هذا فقط يكتسب الموضوع أهميته الكاملة كجزء من انعكاس على نظرية علم الاجتماع » ٠

فى نظر من لم يقبلوا الفلسفة الوضعية كان الاهتمام الأول هو البحث عن « ضامنين » للمعرفة ٠ لقد وجد « مانهايم » نفسه فى مأزق ، ولم يكن لديه بديل سوى أن يختار حلا متعبا : لقد أكد أن قطاعا واحدا من قطاعات المثقفين (« المثقفين المتحررين ») قد يبدو أنهم يتمتعون بوضع متميز حتى أنهم وصلوا الى فهم كاف للواقع (مانهايم ، ١٩٢٩) ، ولكنه هو نفسه كان على علم بضعف افتراضه ٠

وسيرا على نهج « جورج لوكاكس » حاول بعض الماركسيين أن يكتشفوا معايير الصدق فى ملاءمة المثقفين مع فكر البروليتاريا الثورية (لوكاكس ، ١٩٢٢) ٠ ووجهة النظر هذه طورها حديثا ميشل لووى ، ولذلك فاننى سأحصر نفسى فى بضع ملاحظات حول مؤلفه ٠ ويدرك لووى صعوبة التوفيق بين سمة التحزب للمعرفة و «الموضوعية» فى « أننا يجب أن نجد وسيلة ما للخروج من المشكلة لتجنب الانسياق الجانبى للنسبية » ، وفى اعتقاد لووى أن البروليتاريا تشكل ضمانا للمعرفة مؤكدا وموثوقا به معا ٠

وسواء كان أو لم يكن توكيد لووى مقبولا كنقطة بداية فانه يثير عددا من المشاكل :

أولا : ما هى وجهة نظر البروليتاريا من العلم ؟ لقد نادى المفكرون الماركسيون ، ومازالوا ينادون بآراء على طرفى نقيض من هذا الأمر · فى وسط هذا الضجيج الزائد تهدد « وجهة النظر » هذه بأن تصبح صيغة عامة : كل واحد يوافق عليها ، ولكن فى واقع الأمر لا يجد انسان أنها تسير قدما بما فيه الكفاية ·

ثانيا : فى قبول قواعد اللعبة قد تختتم بأن استخدام وجهة النظر البروليتارية كمقياس سيتغلغل بصورة اعمق فى الحقائق دون أية محاولات أخرى ، ولكن تبقى هناك مشكلة من يستطيع أن يتحقق من هذه المعلومات ويستخدمها ·

والنتيجة سؤال : هل وجهة نظر البروليتاريا لا تقرر غير معايير فيما يتصل بموضوع المعرفة أم أنها تقرر أيضا قواعد كيفية استخدام تلك المعرفة ومن يستخدمها ؟

لقد أردنا أن نشرح أوضاعا معينة فمن الواضح أنه سوف ينبغى علينا أن نختار البديل الثانى · وفى تلك الحالة سيحتاج الأمر الى جهاز أعرض لصياغة المفاهيم الكلية ، جهاز يجب أن يتضمن لا تحصيل المعرفة فقط بل أيضا انتاجها وتنقيتها وتحقيقها ·

ومن ثم تنتقل المشكلة من كونها مشكلة متصلة بنظرية المعرفة الى مشكلة متصلة بعلم الاجتماع أو مشكلة سياسية ، والنظرية لا يمكن أن تحل محل التحليل لأوضاع ثابتة ·

ثالثا : مازالت هناك نتيجة ثالثة فى حاجة الى أن تحلل · من صياغة مفاهيمه الكلية فصاعدا ، لم يكن أمام لووى خيار سوى أن يقيم فعلا فاصلا لا يمكن تجنبه بين العلوم الطبيعية والعلوم الانسانية · وهو يقول عن الأخيرة أنها « تطرح مشكلة الموضوعية فى عبارات مختلفة كل الاختلاف عن علوم الطبيعة » ·

وفى حديثه عن العلوم الطبيعية يستطرد قائلا :

« ··· طوال فترة طويلة كانت علوم الطبيعة هى أيضا مجالا لصراع أيديولوجى ·· أنه لم يكن غير نتيجة للتخلص من الأسلوب الاقطاعى للانتاج وانقراض (أو « تحضر ») أيديولوجيته ، أن صارت العلوم الطبيعية تدريجا ، ميدانا « محايدا » من وجهة النظر الأيديولوجية » ·

ان هذه العملية عملية تاريخية ونسبية والحياد الأيديولوجى لا يبلغ دائما الدرجة القصوى فى كافة فروع العلم الطبيعى أو حتى داخل علم معين ، ولكن هذا لا يغير وضعه الأساسى ، وهو أن العلوم الطبيعية قد استبعدت عمليا الأيديولوجيا من ميدان مشكلتها ·

ولكن ماذا يعني الأمر عندما نقول ان العلوم الطبيعية « موضوعية » ؟ الجواب ، على ما أعتقد ربما يكون كما يلي : لنقل أن عامل أبحاث يكتشف خصائص معينة لبروتين · لا مجال اذن لأية شكوك : اذ من المستحيل البرهنة على أن وجهة نظره أو المنفعة الطبقية قد « شوهت » اكتشافه ، مادامت خصائص البروتين موجودة هناك ليطلع عليها أى شخص · ومع ذلك اذا تركنا هذه « الموضوعية » جانبا فقد تثار أسئلة معينة · لماذا جرت تحريات على مستوى معين · وعلى طول خط معين بدلا من غيرها التى كانت ممكنة أيضا ؟ هل الباحث الذى يعمل فى مختبر هو الذى يخطط للاتجار فى بعض نتائج بحثه ؟ هل كان موضوع البحث عصريا وهل يمكنه الكشف عن أن يرتقى اجتماعيا أو أكاديميا ؟ ·

وقد تطول القائمة ، ولكن ما هو مهم هنا هو ملاحظة أنه من وجهة نظر معينة وجه اهتمام لاكتشاف البروتين أكثر مما يبدو لنا ·

وطرح المشكلة بوجه عام فى عبارات « الموضوعية » و « التشويه » هو زقاق مسدود · وليس هناك منهج شكلي يمكن به اغلاق الدائرة · والتشويه يفترض سلفا وجود شيء كامل — قد يكون وجودا تصوريا — ومن ثم يصبح النقاش نقاشا فلسفيا لا نهاية له · وهذا ، فى رأيى ، هو النسبية التى ينبغى أن نتجنبها ·

نتائج وفرض

مازال فى الامكان اثارة كثير من الاعتبارات حول موضـــوع الأيديولوجيا · والملاحظات السابق ذكرها لم يقصد بها الا أن تكون بمثابة مقدمة ، ولا تطالب بأن يكون التاريخ خاليا من تضمنات العبارة · وحتى لو كنت أنا شخصيا قادرا على أن أقوم بهذا الاجراء لكان فى ذلك مجانبة للمنطق لا بسبب تحديد مساحة مقال من هذا النوع فقط ، بل أيضا ، كما سنرى ، لأن الظروف التى نوقش فيها الموضوع اليوم قد جعلت كثيرا من المعضلات التى كان لها وجود خلال بضع عشرات السنين لا مكان لها ·

ولكن هذا التخطيط الجديد للمشاكل يجب أن لا ينظر اليه على أنه تقدم مرده الى تطور النظرية على هذه الصورة · ان الصراعات الاجتماعية وجوهرها هى التى سببت التخطيط الجديد · والعلم قد غير وضعه فى المجتمع ، فهو أكثر مركزية من ذى قبل بالنسبة للشؤون الاقتصادية والسياسية والعسكرية وأيضا بالنســـبة لتصور الأشخاص للعالم · كيف يمكن اذن أن نتوقع أن وضع الأيديولوجيا ينبغى أن يظل ثابتا ؟ فالعلم يوضح بهذا أن ميدان مشكلته لا يمكن فهمه دون الرجوع الى العالم الاجتماعى ، مادام الأخير يتغلغل فيه (وان لم يكن ذلك ظاهرا دائما) بصراعاته واعتراضاته ومشاريعه ·

فى هذا المعنى من المستحيل الوصول الى نتيجة • اذا كان فى استطاعة العلم أن يفسر الواقع ـ بما فى ذلك الجانب الانسانى ـ تفسيرا فعالا فلا يمكنه أن يتكهن بما سيؤديه له الانسان • والاستمرار والتوقف يتعاقب الواحد فى اثر الآخر ، ولكن التوقف ، تعريفا ، لا يمكن تفسيره من حقيقة التعادل وحدها • والأيديولوجيا لهـا مكانها عند نقاط الشقاق ، وهى تمثل دائما • اما محاولة للحفاظ على الحدود القائمة أو محاولة لتجاوزها • هذه الحدود لا تعينهـا نظرية ، اذ هى تعبر عن الصراعات الفعلية للمجموعات وفى الوقت نفسه أمثليات أنفسهم والعالم المحيط بهم ، ولهـذا السبب كانت الأيديولوجيات شديدة الرفض للتكوين التجريدى للنظريات : الحدود لا تبدو الا بالصورة التى تجعل مجموعة اجتماعية تحاول محاولة فعالة لتغييرها • وعلى النقيض من ذلك فان الشقاق التجريبى غير قائم الا بالنسبة للحدود التى ينكشف له تعقبها الاجتماعى •

والايديولوجيا أو ما تنطوى عليه من مشاريع ليس لها معنى الا فى وضـع معين ، مثل التعبير عن صراع واقعى وهى ليست علما ، كما أنه ليس هناك من ملاحظ يمكن أن يضمنها فيما هو مجرد بعيد الصلة عن التاريخ • وكلما بدا أن المشروعات الاجتماعية هى الوحيدة المستطاعة (اختفاء) تصاغ مشاريع أخرى لدحض كونها من طرف واحد ، وتعرض بديلات جديدة •

ولنحاول الآن ترتيب قضايا معينة :

فى لاوقت الذى يكون فيه فى الامكان صياغة نظريات عامة حول الايديولوجيا يكون للأيديولوجيا نفسها وجود بالنسبة لمواقف ثابتة وفى معنيين اثنين : لأن منهج العلم والتجارب الاجتماعية هما دائما كثيرا تنقل باستمرار ، ومع كل انتقال تتغير محاور ونقط ارتكاز الصراع ، والسبب هو أن صورة ما جديدة من صور اللغة العلمية (مثلا بعض الدراسات المتنوعة عن الأنماط الفكرية) يمكنها افتراض منهج للمعقول دقيق وكامل ، قادر على أن يتضمن الشقاقات التاريخية المستطلعة •

ودراسة موضوع العلم والايديولوجيا يتضمن اليوم على الأقل ما يلى :

ـ يجب أن لا يجعل منهج العـلم فقط بل أيضا التجارب التى هى أساس المنهج •

ـ « موضوعية » العلم (على الأقل بمعنى قدرته على تناو الحقيقة) لا تحسم موضوع الأيديولوجيا ، بل على العكس من ذلك ، فان القدرة الفعالة التى يضفيها العلم تجعل من الضرورة بمكان ، أكثر من ذى قبل ، وقف المشكلة •

ـ ولهذا السبب تماما لا يمكن دراسة تضمين العلم الأيديولوجيا على مستوى شكلى (مثلا ، منطقى أو ما له صلة بنظرية المعرفة) بحثا عن « ضمانات » ، ولكن على أن يؤخذ فى الاعتبار الأوضاع الاجتماعية الثابتة •

ـ هذه الأوضاع الاجتماعية لا يمكن صياغتها فى عبارات : الطبقات ، السلطة الدولة الخ ، بالرغم من أنها فى التحليل النهائى يجب أن تشكل المراجع الأوسع ٠ ان المعاهد ومجموعات الانتاج العلمى يجب أن تخدم كدوافع ، لا لأن معاهد العلوم مجال قائم بذاته ، بل لأنها ليست كذلك تماما ٠ ونظرا لأنها تدخل فى كافة أوجه الحياة الاجتماعية ـ اقتصادية وسياسية وعسكرية وأيديولوجية ـ فهى تشكل مجالا للتناقض والصراعات ٠

ـ يحدث هذا الصراع لا بسبب منهج العلم فقط ، بل أيضا بسبب السـلطة الموضوعة فى المؤسسات وبسبب السلطة الفعالة التى يمنحها العلم ٠ ويظهر الصراع نفسه فى نصوص تبادلية من جانب مجموعة الأغلبية التى تنادى بأن تجميد الموقف هو الشيء الوحيد الممكن ، ومن جانب مجموعات المعارضـــة ، كادانة للاختيارات المتضمنة ، فضلا عن أنها محاولة لتحطيم الحدود عن طريق مشروع من المشاريع ٠ وفى هذه المعارضة تعتبر الأيديولوجيا مفهوما غافلا عن العالم ، والأيديولوجيا كفرض متغير (منيفيديز ، ١٩٦٨) ، وكل منهما يشكل أساسا للآخر ٠

حركة المعارضة فى العلوم

العلم كما نعرفه اليوم هو واحد من القوى الســلبية الرئيسية فى تطوير المجتمع ٠ ومن المستحيل توجيه النقد اليه دون أن نأخذ فى الاعتبار وضع أولئك الذين يقررون طبيعته وهم العلماء ٠

كاتب هذه الكلمات واحد من أشهر علماء الرياضيات المعاصرين ٠

ولكنه ليس استثناء أو حالة قائمة بذاتها ٠ مع ذلك ليست الأسباب الوحيدة ، والحرب الفيتنامية وكذا الانتفاضة الأيديولوجية التى عقبت أحداث سنة ١٩٦٨ قد أثارتا حركة ضخمة من المعارضة بين العلماء ويمكن تقدير مجموعات المعارضة القائمة الآن بأكثر من مئة مجموعة ، اغلبها فى كندا والولايات المتحـــدة الأمريكية وأوربا الغربية ٠

وبعض هذه المجموعات لا تتعدى جامعة واحدة أو معهدا واحدا ، وغيرها كبيرة الحجم نوعا ما ، مثل حركة « الاحياء » بفروعها فى فرنسا وكندا والولايات المتحدة ، ومجموعة « علماء العمل الاجتماعى والسياسى » ، وهى ذات نشاط فعال فى كل جامعات أمريكا الشمالية تقريبا ، ومجموعة « الجمعية البريطانية للمسئولية الاجتماعية فى العلوم » ، ومجموعة « لازيتوك » ، ولها فروع فى بلدان عديدة بما فى ذلك المملكة المتحدة والسويد ٠

والوضع على النقيض : فى الوقت الذى تؤمن فيه العلوم الانسانية بأنها على وشك بلوغ « الموضوعية » (ونجاح دراسة الأنماط الفكرية مرده الى حد كبير الى هذا الاعتقاد) نجد أن الفيزيائيين وعلماء الرياضـــيات والبيولوجيين ـ المشـــهورين

بموضـوعيتهم العلمية – هم الذين يثورون معارضـين · وذلك كما كتبت جريدة « لاموند » الفرنسية منذ وقت ليس بالبعيد :

« عندما تهتز كل الأعمدة الرئيسية لمجتمع ما ، ما فائدة الضجيج ؟ الكنيسة والأسرة والصناعة كلها تنهار ، وقد يكون غريبا لو أن العلم لم يعان أيضا من سقم القرن · لا داعي للقلق ! فالعاصفة تهب هنا أيضا » ·

العلم فى محنة ما فى ذلك شك ، ولكن هذه المحنة تحوى عنصرا جديدا ، وليست المحنة هى أن الطبيعة ترفض أن تكشف أسرارا جديدة للنظريات القديمة ، بل لأن العلم اليوم أكثر سلطانا من ذى قبل · والعلم فى محنة كتجربة اجتماعية وكدستور · هذه « الثورة العلمية » ليست ظاهرة رفيعة المستوى · هناك استياء فى المختبرات ونفور من البحث عن موضوعات صارت أكثر انقساما هناك التأكد من أن المعرفة المكتسبة ستنتزع ، وهناك الخوف من البطالة أو من العمالة الزائدة ·

وقد يكون هناك اعتراض على أن كل هذا ليس له أهمية فى قليل أو لا أهمية له فى تتبع المعرفة ، وأن هذه الصراعات لا تؤثر على العملية المستمرة فى اكتشاف « القوانين » أو التفاعل بين النظرية والواقع ، هكذا كانت صورة العلم السائد حتى هذا الوقت ، على الأقل فيما يتصل بما هو معروف من أنها العلوم الكمية والطبيعية ، ولكن هذه الصورة ينظر اليها الآن على أنها غير صحيحة · وواضح أن المحنة المعهدية وحركة المعارضة وحدهما قد مكنا من تصور الموقف تصورا فعالا ·

ولكن مم تتكون المعارضة ؟ ومن هم الأشخاص المعترضون ؟ العبارة غامضة بكل تأكيد ، ولكن لابد من تقبلها ، على الأقل فى الآونة الراهنة ، مالم يمكن أن تكون أكثر دقة من الحركة التى تدل عليها · يمكننا أن نبدأ بالقول بأن وصف « المعترضين » ينطبق على كل الأشخاص الذين يعملون فى المعاهد العلمية أو لهم علاقة بها ، ولكنهم يرفضون ، بنشاط يكثر أو يقل الحدود التى تفرضـها تلك المعاهد · وبرفضهم القيود المعهدية يندد المعترضون بمغالطات اللغـة العلمية ، باعتبارها مبدأ يطالب بتفسير العلم بأنه مجرد اجراء لتحصيل المعرفة ، وبهذه الطريقة تبرز سلسلة كاملة من نقاط الشقاق تحدد ، ولو أنها لا تعين ، مم تتكون المعارضة ·

والمعهد العلمى ، مثل أى معهد آخر ، يقيم نظاما للحدود : حدود تتمثل فى نصوص العقوبات والمكافآت والأقدمية ، وما هو هام وما ليس بهام ، وما يمكن أن يقال ومالا يمكن أن يقال ، وأى مجال طبيعى ملائم لكل عضو من أعضائه (مجال السكرتيرية ، عامل مختبر أو أن باحثا حديثا لا يمكن أن يكون مثل المدير) · أى تصدع فى هذه الحدود يشكل صرامة ، وهذا بالضبط هو ما وراء المعترضون · انها ليست مجرد حالة موقف عصيب ماداموا يهدفون الى أن يحطموا صلابة القيود القائمة ، ولهذا فان كثيرا من أفعال المعارضة تصل الى سوء السلوك ·

فى صيف سنة ١٩٧٢ نقلت جريدة « لكسبرس » الفرنسية الخبر التالى :

« حادث لم يسبق له مثيل : فى كلية فرنسا ، منع موارى جيــــل ـ مان ، الأمريكي الحائز على جائزة نوبل ، من القاء محاضرة · منعه معترضون من المستمعين الذين اقتحموا المنصة ووجهوا اليه أسئلة عن الحرب فى فيتنام » ·

وجيل ـ مان ، الذى كان مفروضا أن يلقى محاضرة عن « نظرة متخصصة جدا فى الفيزياء النظرية » ، كان من سنة ١٩٦١ حتى سنة ١٩٧١ عضوا فى قسم جاسون بمعهد تحليل وزارة الدفاع ، الذى قدم نصـــيحته للبنتاجون عن تطوير الحرب التكنولوجية فى جنوب شرقى آسيا · ولم تكن هذه حالة فريدة · ففى ذلك الصيف ألغيت محاضرات فى جنيف وروما ، وأغلقت مدرسة صيفية فى كورسيكا ، وفى تريستا كان من المقرر عقد ندوة عن مفهوم « الفيزيائيين » عن العالم وقد حضر هذه الندوة أخصائيون مشهورون ، وقد اضطر الأمر الى عقدها خارج مقر الجامعة وتحت حماية شرطة مسلحة ·

وفى كل حالة كانت هذه لقاءات يلتقى فيها مشـــــتركون مشهورون كانوا فيزيائيين عملوا أو كانوا يعملون لدى مؤسسات عسكرية · وعارض الحرب كثير من الفيزيائيين الحاضرين ، من حيث المبدأ ، وعارضوا استخدام الاكتشافات العلمية من أجل الأغراض العسكرية ، ولكنهم قبلوا القاعدة الوضيعة وهى أنه لابد من أن يكون هناك تمييز بين العلم وبين استخدام نتائجه · وفى سنة ١٩٧٣ حدث فى مؤتمر العلوم الفيزيائية ، الذى عقد فى « فيتل » بفرنسا ، أن تقدمت مجموعة من الباحثين باقتراح يناشد الفيزيائيين أن يتخذوا موقفا بالنسبة لموضوع الاختبارات النووية ، ولكن الاقتراح رفض بدعوى أن هناك خطرا من أن ينحل اتحاد العلماء ، وأهم من ذلك أن العلماء ، كنقابة ، لا يمكن أن يسمحوا لأنفسهم أن يوجهوا نقدا للجيش · كما هو وارد فى وثيقة أصدرها فيزيائيو جامعة باريس وجامعة أورساى ·

فى أية حالة لا تعرض دائما مشكلة استخدام العلم فى مثل هذه العبارات البسيطة الواضحة · ان كثيرا من الاكتشافات التى لم تاخذ فى حسبانها الأغراض العسكرية قد استخدمت للحرب ولهذا كانت النقطة الجوهرية هى معرفة من الذى يتحكم فى العلم بصورة فعالة · ويشير المعترضون الى أنه فى أية حالة لا يبقى التحكم معهم ، وهم لهذا يتخطون الحدود التى وضعها دستورهم بدعوى أن « الحقيقة من أجل الحقيقــة تنتمى الى الماضى ، مادام العــــلم لم يعد ، ولن يكون مرة أخرى ، من عمل العلماء » ·

والحرب ، مع ذلك ، ليست الشيء الوحيد الذى يقلق الدوائر العلمية كما يوضح المثل التالى : فى ندوة عن العــــلم والمجتمع نظمت فى « سان بول دى فانس » فى سنة ١٩٧٢ ، لم يكن بد من حل ثلاث من المجموعات الأربع العاملة لمتابعتها موضوعات غير تلك التى وضعها المنظمون · وقد وضعت جريدة « لوموند » الفرنسية الصادرة يومى ١١ و ١٢ يونيه ١٩٧٢ الاجتماع بين قوسين للتأكد على أنه « حادث » ·

هناك أيضا أساليب أخرى لنقض قواعد السلوك الوضعية : الرفض على أسس سياسية أو أخلاقية ، لنقل النتائج العلمية الى زملاء (فى الولايات المتحدة قوائم متداولة عن الباحثين العاملين فى المعاهد العسكرية أو من أجلها) ، منح عامة ذات جوائز مالية للحركات السياسية (أهدى عالم من علماء الكيمياء الحيوية جائزته المالية الى ال « بلاك بانترز » ، الذى رفض الاعتراف بالتدرج الوظيفى المعمول به فى مختبر من المختبرات أو مجرد اقتراح أهداف علمية بديلة ، هذه كلها يمكن أن تكون اعتراضات فى درجات متفاوتة وكل منها ، بطريقة أو بأخرى ، تعبر عن رفض لمبدأ أخلاقى قائم على تتبع المعرفة فقط ، والعلم لا يمكن أن يكون أساسا لمناهج أخلاقية ٠

او أخذت فى الحسبان فقط تطبيقات العلم فقد يظن أن الصراع كان بين نشاط مفيد وبين فساده على يد المتشككين من رجال السياسة وبين عدم مسؤلية علمـــاء معينين ٠ وفى تلك الحالة تكون المشكلة فى منع العلم من الانقياد لمن يملكون السلطة ٠ وحركة المعارضة تحطم هذه الصورة لقلب « سليم » تحت قشفة مقلوبة بايضاح أن المجتمع ظاهر العـلم ٠ أولا لأن المعـــاهد العلمية فى تضامن متزايد مع المعـاهد الاجتماعية الأخرى ، وقبل كل شىء لأن « المجتمع ينحاز الى عمل الباحث سواء بطريق مباشر ، بتشجيع وتمويل مشاريع معينة ، أو بطريق غير مباشر ، باختياره لأعظم ميادين البحث مكانة ومقاما ٠

وطبقا لتقرير كتبت مسودته فى سنة ١٩٦٥ لجنة سحب الثقة بمجلس الشيوخ الأمريكى كان التدهور فى اجمالى ميزانية الأبحاث كما يلى : ١٪ للأبحاث الأساسية ، ٣٪ للأبحاث التطبيقية ، ٢٦٪ للأبحاث التكنولوجية ، ٧٠٪ للتطوير ، أعنى اتقان أو تحسين الانتاج الصناعى أو أساليب الانتاج ٠

وقد يثار ــ ربما جدلا ــ أنه من الأفضل للعلوم الاهتمام بحل المشاكل العاجلة ، واتاحة وقت أقل للبحوث التى قد تخصص نتائجها لاستخدامات غير معروف غرضها أو مبهمة ٠

ولكن المشكلة هى من هذا الذى يقرر التطبيقات « الفورية » للأبحاث العلمية وفى نصوص أية أغراض أو مصالح ٠ من هذه الزاوية يتضح أن أغلبيـــة الأبحاث التطبيقية هى للأغراض العسكرية أو شبه العســـكرية ، للمشاريع ذات المكانة أو لزيادة أرباح أصحاب المصانع ٠ فى سنة ١٩٦٩ على سبيل المثال ، أنفق أكثر من ٨٫٠٠٠ مليون دولار فى الولايات المتحدة الأمريكية على الأبحاث العسكرية ، وأكثر من ٤٫٥٠٠ مليون دولار على أبحاث الفضاء ، فى الوقت الذى أنفق فيه ١٫٣١٠ مليون دولار فقط على الصحة والتعليم والحرب ٠

أما بالنسبة للصناعة فالحقيقة المعروفة حق المعرفة هى أن هدفها أن تحمى مكاسبها ، وتبحث عن صور جديدة للاستثمار مربحة ، وفى انتاجها مزيد من المواد الأكثر دقة والثمينة ، ان لم تكن بالضرورة أكثر فائدة ، تحدد المصانع خطوط البحث

فى نصوص يمليها عليها منطقها ومصالحها الخاصة ، وفى ذلك يؤكد « أندريه جورز » :

« ان جانبا هاما من القوى الانتاجية المستخدمة بالأسلوب الرأسمالى للانتاج ، وبخاصة الجانب الجوهرى من المعرفة ، والمهارات والبحث العلمى والتكنيكى ، هى ادتاجية » وعملية فيما يتصل بالسياسة الخاصة بالخطوط وبأولويات النمو الاحتكارى » ٠

وباختصار فان الخلاف بين العلم والتكنولوجيا يميل الى الاختفاء ، وفى الوقت نفسه فان الأشخاص الذين هم فى وضع يقررون فيه أهداف العلم والتكنولوجيا لا يأخذون فى اعتبارهم الا مصالحهم الذاتية ٠ والعلم قادر على اقامة دوافع عامة ، ولكن هذه الشمولية المجردة تسوى دائما عن طريق من بيدهم السلطة ٠

لماذا اذن يستمر البحث الأساسى ؟ لسببين رئيسيين . أولهما أنه قد تنتج عنه ، حتى ولو على المدى الطويل تطبيقات ممكنة . وثانيهما أن المعهد يحتاج الى أن يكون قادرا على أن يظهر نفسه على أنه مرسل الشمولية . وعلى أنه يقوم بدور المشرع ٠

« قد يعجب المرء أنه الى أى مدى لم يسفر اهتمام الجامعة بالعلوم الأساسية عن اجراء رمزى من جانب السلطة التى ليست على غير شاكلة « الدم الأزرق » للاريستوقراطية ، وفى أية حالة هو أشبه بشىء بعيد المنال على الشخص العادى » (فوريز) ٠

كثيرون من الفيزيائيين يؤكدون أن هناك ميادين جديدة قليلة متروكة للاستكشاف، وأن امكانيات التقدم النظرى آخذة فى الانكماش ٠ وواضح مما جرى من قبل أن هذا لا يمكن أن يعزى الى « تقدم المعرفة » بمعنى الكمال . النشاط البحث لمجموعة من العلماء ٠ والمشاريع الجديدة لتنظيم البحث العلمى فى فرنسا تهتم « اهتماما أقل بنوعية البحث الرائد عن الاهتمام بالمواءمة المطلوبة مع المتطلبات الجديدة » (جريدة « لوموند » الفرنسية . العدد الصادر فى ٢٢ يوليو سنة ١٩٧٥) . ولهذا السبب فانه . كما أشار أحد علماء الرياضيات منذ بضع سنوات مضت :

« ليس أمرا غريبا ٠٠ أن الـ ٣٥ سنة الماضية ـ جيلا ـ لم تشهد مولد أية نظرية من معيار تلك النظريات التى قدمها لنا دارون وأينشتين وباستير . وماركس وبافلوف . وليبيسج ، وجودل وفرويد أو العقول العظيمة التى أخرجت الميكانيكيات الكمية » ٠

ومن ناحية أخرى فان العلم كعادته له دور أكثر تجوالا يبتكر صورا لسلع استهلاكية معينة ٠ ويقتبس ينبورج المثل على ذلك من شركة هامة من شركات الأدوية الأمريكية التى تستخدم عددا من الباحثين ٠ وقد ذكر مدير هذه الشركة أن تكاليف استخدامهم ليست باهظة . وأن هؤلاء الباحثين قد أنتجوا من حين لآخر شيئا مفيدا ولكن الاعتبار الأساسى كان هو احتسابهم كمصدر لعلاقات عامة ٠ لقد طرق العلم

كافة الميادين ، وهو بدوره أتاح لها أن تتغلغل فيه ، وهو يؤدى دورا أكثر من أن يكون رئيسيا فى المجتمع ، وهو لهذا كان أكثر اعتمـــادا على من يديرون السلطة السياسية والاقتصادية والعسكرية · ان أيديولوجيا النزعة العلمية تفصل السلطة عن المعرفة ، ولكن المعترضين يحطمون الحاجز بين الاثنين ، ويتخذون كأسس لهم القوى الحقيقية التى توجه مهمة السعى وراء المعرفة ، فى حين أنهم فى الوقت نفسه يقترحون تقاربا مختلفا ، عاما ولكن ليس بالمعنى التجريدى ، مادام يتطلب استجابة لمتطلبات ورغبات المجتمع ·

وهكذا ، فانه ليس أمر مهاجمة منهج العلم وحده ، فالنظام فى حد ذاته فى موقف تحد ومن خلاله المجتمع ككل · والثورة التى يحلم بها المعترضـون ليست مجرد ثورة نظرية بل تهدف الى الكمال ·

المعهد من الداخل

فى ربيع ١٩٧٤ حدثت مهزلة ضـــخمة فى المركز التذكارى للسرطان فى « سلون كيترنج » فى الولايات المتحدة ، ويعد هذا المركز واحدا من مراكز أبحاث السرطان الرائدة فى العالم ·

بدأ اسم هذا المركز ، « مركز وترحيب » ، كما كان يدعى ، يدخل التاريخ عندما قام باحث فيه بتزييف تجارب بيولوجية · وكانت تضمينات الاكتشاف المزعوم مسهبة ، وعلى أساسها ضاعف المعهد ميزانيته خلال زمن قصير ·

وحوكم المذنب أمام لجنة علمية ، أوصـــت بأن يمنح أجازة مرضية لمدة عام ويوضع تحت رقابة الطب النفسى ، و « أيا كانت الأسباب التى دفعت به الى سلوك هذا المسلك » ـ وهو ما أعلنته اللجنة ـ « فان سلوك الطبيب كان سلوكا لا يمكن ازاءه أن يسند اليه فى المستقبل منصب له تبعاته فى المجتمع العلمى » ·

هناك قليل من الشك حول مصاعب الباحث السيكولوجية ، فصبغ بقعة بيضاء على جلد فأر أسود كما فعل ، وجعلها تبدو كما لو كانت تطعيما ، واضح تمام الوضوح أنه زيف · والحقيقة نفسها هى أن الاكتشاف المزعوم كان بالغ الأهمية ، الأمر الذى جعل شهرة الطبيب قصيرة الأمد وفى خلال فترة لا تتجاوز بضعة أشهر حوكم الطبيب وأدين · ولكن « جنونه » يجب أن لا ينهى التحليل · كيف يستطيع باحث أن يبلغ درجة تزييف تجربة ؟ ان قرار اللجنة حتى فى العبارة الختامية (« وأيا كانت الأسباب التى دفعت به الى سلوك هذا المسلك ·· ») تتجاهل هذا السؤال ·

ومع ذلك فانه فى رأى زملاء العالم المشار اليه أن التفسير الغامض « للجنون » لا يخفى كل شىء يؤكدون أن الرجل كان ضحية منهج تعسفى بصورة متزايدة يجبر العلماء على أن ينشروا أبحاثهم مهما كلفهم ذلك · فمدير المختبر ـ كما يقـــولون ـ « ملأ المختبرات بجمهرة من الباحثين الشباب الذين لم يتدربوا بعد ، ويلاحقهم لتقديم

نتائج » • والمدير ، فى الوقت نفســـه ، قد وقع على ۲٫۰۰۰ بحث فى مدى عشرين عاما ، وهى حصيلة يمكن أن يقال عنها على الأقل أنها مثار شك •

هذه الحادثة هى أقصى مثــل لكثير من نقاط الشقاق بين المعــــاهد العلمية والمعترضين : التدرج الوظيفى الداخلى والسلطة فى القمة واستغلال الباحثين الشبان والضغط للانتاج •

لانتاج ماذا ؟ أبحاث هى « غالبا ذات مستوى متوسط ، أو موضوعات ليست ذات أهمية سوى أن تبقى على كاتبها فى وظيفته » ، هكذا كتب ليفى لوبلوند الذى فى تقديره أنه فى مجال الفيزياء ۹۰٪ من الأبحاث المنشورة لم يستشهد بها على الاطلاق نتيجة لذلك •

والوضع هو هو نفسه تماما فى الرياضـــيات : « كما هو الحال فى قطاعات النشاط العلمى الأخرى ، فان الانتاج من أجل الانتاج قد صار هو الهدف الأساسى لعالم الرياضيات ، مما ينتج عنه زيادة ضخمة فى الأبحــــاث التكنيكية الغامضة تماما » •

وقد يظن فى مجال الرياضيات والعلوم بوجه عام أن المعرفة قد صارت أكثر تعقيدا وأنها تلقائيا صارت أكثر سوفسطائية ، ولكن هذه ليست الحال • وفى ذلك يكتب عالم رياضيات آخر يقول :

« فى معظم المعاهد العلمية لا يؤدى العمل بقصد اثراء التراث العلمى للبشرية بل لأن أفرادا معينين قد وضعوا لأنفسهم أهدافا معينة مثل تحقيق نفوذ أو مكانة أو امتيازات اجتماعية أو سيادة ثقافية . وكل بحث لا يخدم نجاح هذه الأهداف يعارض أو يستبعد » •

بعثت مجموعة من المهندسين بنص غفل من التوقيع الى ۸٫۰۰۰ شخص مجتمعين فى ندوة عالمية عن الدراسات المتقدمة فى الميكروأليكترونيات ، المنعقدة فى باريس وقد أدى ورود هذا النص الى السخرية من التصنيف النوعى للأبحاث التى تقدم عادة الى المؤتمرات العلمية ، اذ تبين أنها تناولت أبحاثا عن شخصية رفيعة وسعيدة ، أو عن الشعائر البابوية ، أو عن سائح أمريكى ، الخ • أما العمل الهام « فلا ينشر لأنه يحفظ ويكتم أمره » •

هذا التهكم يوضح الدرجة التى صارت فيها المعاهد العلمية عاجزة عن أن تمنح الثقة حتى لما هو أهم شعائرها • « أصر على شهرتى كعالم سىء بمعنى أننى . على غير شاكلة كثيرين ، أرفض أن أكون فى وقت واحد قسيسا رفيع الشأن وعابدا للأفيون الدينى الجديد الذى صار اليه العلم » •

وتجزؤ العمل الذى لا ينتهى . والتدرج الوظيفى فى مجال البحث . والمتطلبات المتزايدة بأن تحقق أعمال البحث كسبا . والشعائرية فى النشاط الأكاديمى . وشغل

السوق الذى يواجه دائما مزيدا من المنافسة والبالغ درجة الاشباع بصورة متزايدة كلها دوافع داخلية للمنهج ذاته ، ترسب المعارضة ٠ انه فى الواقع ليس الا تكملة للأوضاع الشخصية أن نشهد ظهور تبادليات سياسية ، ونشهد ظهور ونقد شامل للعلم والمجتمع ٠ وكما يؤكد ليفى لوبلوند فان التصادم الأول هو بين الأيديولوجيا المهنية والواقعية الذاتية للعمل العلمى » ٠

من هذه المرحلة فصاعدا تنتشر المعارضة فى اتجاهات ثلاث على الأقل :

الأول ، وفيه تحليل للصور التى تستغل فيها الأيديولوجيا المتسلطة صورة العلم فى المجتمع ، وهذا يمتد من أغلبية كل مثل يومى للاعلان (حيث كل شىء يبدو أنه سيصبح « علميا ») الى الصـــــور الأكثر حذقا والتى تعرض فيها الاختبارات الاجتماعية للمجموعات المختلفة على أنها أعلاها ولا يمكن تغييرها ٠

وكما لاحظ هابرماس : العلم والتكنولوجيا يصطنعان أيديولوجيا يجعلان العالم كما هو يبدو بحاجة الى التكنولوجيا ، وعلى هذا فعالم الأشياء الذى يبدو أنه مصدر النظام : البعد السياسى لحياة المجتمع ، بكل ما يتضمنه فى طريق الصراع ، ملغى ، يبدو أنه يتوارى ٠ ومن رأى هابرماس أن هذا المفهوم للسيادة التكنيكية على المجتمع « يدل على كبت للأخلاق ، وجوده كحالة قائمة أفضل بوجه عام من فساد تكوين أخلاقى معين » ٠ ولهذا السبب فان قبول الضغوط الداخلية والخارجية التى يقع تحتها العلم تتخذ طابع الشقاق ٠

الثانى : يسعى المعترضون لتكييف وضعهم الذاتى من تميزهم النسبى على المعاونين من العاملين الذين تزود بهم معاهد الأبحاث ٠

فى الواقع يشكل التكنيكيون ومساعدو المختبرات والعاملون الاداريون وعمال النظافة العاملون فى المعاهد العلمية مصدرا آخر للصراع ، اذ أن وضعهم عادة غير مأمون (عمال يومية) وعملهم مرهق ومزعج معا ، وهم يتقاضون أجرا زهيدا ٠ ويكشف المعترضون زيف عملهم الذاتى موجهين الأنظار الى انتفاء المسئولية المتضمنة ، وذلك عن طريق تجزئة الأعمال القائمه ٠ وتقبلهم لأهمية العمل الذى يؤدونه فعلا قد يؤدى الى استحالة أن يبرز العلم على أنه « عملية اكتشاف مثيرة تقوم بها مجموعة قليلة نابهـــة ، فى حين أنه فى الواقع العمل اليومى وأحيانا العمـــل الروتينى لأيدى مأجورة » ٠

الثالث : هم نشيطون فى نشر وثائق وصحف تسعى لكشف غوامض دور العلم والخبراء ، ويناقشون تقسيم العمل المرسوم ويحللون أيضا ويفندون عدم التكافؤ فى أنشطتهم الخاصة ٠

كانت هذه هى الخطوط العامة للمعارضة ، بيد أن القائمة السابقة للموضوعات المذكورة والمقترحات التى تقدم بها المعترضون ليست بالكاملة على الاطلاق ٠ ونظرا لعدم تجانس الحركات (القومية ، العلمية ، وايضا الأيديولوجية) فانه من المستحيل ابداء رأى عام فى كل تلك الحركات التى تنطوى تحت هذه الفئة ٠

وقد توجه أسئلة كثيرة حول حركة المعارضة : فى أية فروع أو أنظمة هى أكثر نشاطا مثلا ، وأية صورة تتخذها فى مختلف البلدان ٠ ونقطة أخرى قد تكون مهمة للايضاح هى ما الدور الذى يقوم به العلماء كأعضاء فى « القطاع الأوســط » الخاضع للرقابة من أعلى ولكنه مع ذلك يحتل وضعا ممتازا بالقياس للعمال اليدويين ٠

ومن الواضح تماما ، فضلا عن هذا ، أنه فى الوقت الذى قد يتخذ فيه المعترضون دور « المناهضين للنظم الموضوعة » يستمر معظم العمــال العلميين ، اقتنعوا أم لم يقتنعوا ، خاضعين للحدود القائمة ٠ هذا الوضع يوضـــحه غموض العلاقات بين الباحثين والتكنيكيين ، فالأخيرون لا يثقون فيمن هم فى السلم الوظيفى العلمى الذين يؤيدون ازالة الحاجز بين « من يعلمون » و « من لا يعلمون » بين العمل اليدوى والعمل الذهنى ٠ وكثير من العلماء المنشقين ، ممن هم على علم بحدود العمل المقصور على الوسط المهنى ، قد غيروا عضوية اشتراكهم وهم يحاولون الانضمام الى جمعيات اجتماعية إخرى (بيئية ، سياسية) ٠

والخلاصة أنه يمكن أن يقال عنهم أنهم بما قاموا به من عمل قد خلقوا مواضع شقاق فى دستور العلم سواء من وجهة نظر النشاط العلمى (مثـــل الموضوعات الصالحة للبحث ، دور القيم ، دور الشخصية ، معنى السلطة التى يمنحها العلم ، الخ) ، وأيضا من زاوية فاعلية الاستخدام (السياسى ، الاقتصادى ، العسكرى والأيديولوجى) لما كشفت عنه دراستهم ٠ ان ما هو جديد (وهام) هو أن هذين المظهرين الاثنين للعلم يشاهدان كأنهما يفسران أحدهما الآخر بالتبادل : العمل العلمى لا ينظر اليه على أنه نشاط يسير قدما منعزلا ، بل ميدان تدخله أيضا قوى اجتماعية أخرى ٠

لقد حاولنا في الجزء الأول من هذا المقـال ، أن نوضح كيف أن وجهة نظر تقليدية للأيديولوجيا ترتطم على صخرة النسبية · من أية وجهة نظر يمكن الحكم على « التشويه » الأيديولوجي ؟ وطرح المشكلة في هذه العبارات يؤدي بنا الى طريق مسدود ، نظرا لأنها تجبر الملاحظ على أن يعمل من وجهة نظر مفضلة عنده ·

وحركة المعارضة تيسر رؤية الطريق الذي تتيح فيه نقطة لقاء بين منهج العلم وممارسته الاجتماعية ميلاد أيديولوجيا ، ولكن الممارسات الاجتمـــاعية تتم في المعاهد ، وهي ، تعريفا تعوق كل ما يمكن أن ينجم عنه شقاق · ولهذا السبب ليس المعترضون على خلاف مع منهج العلوم فقط بل أنهم على خلاف أيضا مع المعاهد التي يمارس فيها العلم · وهكذا تنقب حركة المعارضة عن ثغرات في أيديولوجيا النزعة العلمية ، فالعلم لا يمكن تفسيره وحده بأنه ظاهرة محايدة مادام يتضمن عملية كاملة من الاتقان والاحكام ، ترضي المجتمع وتجذبه لأن يتبعها · وفصل الاعتبارين يفند نصوص المشكلة ويعوق تحديد المحيط الذي يمكن أن تدرك فيه العلاقات بين العـــلم والأيديولوجيا ·

ولهذا السبب لا يمكن أن نطرح الموضوع بعبارات من عقلانية منهج العلم أو على أنه عمل من الأعمال « الموضوعية » الداخلية للعلم ، ويجب أن نسأل أيضا كيف يمكن استخدام هذه العقلانية استخداما فعالا من جانب المجموعات المعنية لفرض سيادتها على الطبيعة وعلى المجتمع أيضا ·

والعقلانية العلمية لا يمكن أن تنكر أن هناك دائما اختبارات متضمنة ، وهذا هو ما تميل النزعة العلمية الى اخفائه ·

« تتحول العقلانية الى أيديولوجيا منذ اللحظة التي تؤكد فيها دعواها أنهـا الصورة الوحيدة للعقلانية ، عندئذ يتملكنا خداع قد يربي على مساندة الاختيبارات السياسية التي تخدم في آن واحد في التبرير في التخفي » ·

كل نظام في أي مستوى من مستوياته تؤثر عليه عوامل موجهة ، ولكن هذه الاختيبارات أساسية ، والتحليل النوعي وحده يمكن أن يوضح في أية صورة يظهر العنصر الأيديولوجي ·

واستغلال العلماء يتضمن الشرح الواضح لهذه الاختبارات وليست هذه حقيقة

تامة بعد ، وفى كل حالة معينة يكون من واجب من يمارسون العلم ممارسة فعلية أن يميطوا اللثام عما كان يحدث فيما مضى دون أن يذكر عنه شيء ٠

والأمر كما كتب عالمان فيزيائيان فرنسيان :

« بعيدا عن مجال عملنا نناقش السياسات وقيام مجتمع حر قائم على المساواة ، وتقسيم العمل ، والنكبات الناجمة عن « النمو » ، ماركيوز ، ابلليش ، ديمون ٠ وداخل جدران مختبراتنا ، نستمر فى استكمال بحثنا عن قوانين الطبيعة ، خواص الطاقة العالية الأولية لهذا الجزء أو ذاك ، أو الخواص المعينة للمادة تحت درجات حرارة منخفضة ، كما لو كانت التيارات التى تسبح بنا والتى تقلق مجتمعنا من الأعماق لا يمكن أن يكون فى استطاعتها أن تؤثر على موضوع عملنا ، العلم » ٠

[ترجم عن الاسبانية]



في مؤلف له عنوانه « املاق الفلسفة » (١٩٦٣ ص ١٤٧) قرر ماركس أن التاريخ أن هو ألا تغيير دائم للطبع البشرى · وينطبق حكمه على تاريخ المجال الذى ينتج ، ولعل التاريخ عند بارنس (١٩٦٣ ص ١٦) « وصف لأثر الانســـان فى الواقع الثابت » ·

ففى أول الأمر كان الانسان « المحلى » ، وكان سيدا وأسيرا فى وقت واحد وفى بقعة محدودة · واعتمد الانسان فى فجر التاريخ على ما اكتنفه من مجال ليحيا ، ولكى يظل حيا كان عليه أن يستكنه أسرار الطبيعة ، وابتكر أساليب تكنولوجية من صنع يديه ، ومرتبطة بالطبيعة برباط وثيق ·

وتبدل الحال بعد أن تطورت قـــوى الانتاج ووسائله ، وحين ظهر النظام الرأسمالى وضع صورة خاصة لتوزيع المهام ، أخـــذت فى التشابك ، من الناحيتين الاجتماعية والجغرافية على السواء ، وهكذا انفصل الانسان عن أدوات الانتاج ، كما انتقلت ملكية هذه الأدوات بالتدريج من يد المنتج الأصلى الى يد صاحب رأس المال ·

وقد يختلف المرء فى الرأى مع مشومبيتر (١٩٤٣ ص ١١٦ ـ ١٧) ، الذى يرى أن النظام الرأسمالى وحـــده فى حاجة الى التطور المستمر ، وبذلك يخـــالف الاقتصاد الاشتراكى الذى يظل ساكنا ، شأنه شأن اقتصاد المجتمع الاقطاعى ، وقد

الكاتب : ميلتون سانتوس

ملتون سانتوس برازيلى الجنسية . وحياته فى دوائر التدريس بالغة التنوع ؛ وقد بدأ بها فى وطنه ، وواصلها فى فرنسا وكندا وفنزويلا وبيرو . ويعمل اليوم فى جامعة دار السلام فى تنزانيا . وقد امضى عاما فى قسم الدراسات والتخطيط الحضرى فى معهد مساتشوستش التكنولوجيا : وله عدة مؤلفات ومقالات فى القضايا الجارية والخاصة بتنظيم المجال من النواحى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى انحاء العالم الثالث .

المترجم : الدكتور محمود حامد شوكت

عميد كلية الآداب بالمنيا ، جامعة اسيوط

يتفق المرء معه فى الرأى حين يقرر أن عبارة « الراسمالية الساكنة » تنطوى على تناقض بين .

وعندما بدأ ظهور النظام الراسمالى نشأت انماط متنوعة لاستغلال الموارد على المستوى العالمى . ثم قل عدد هذه الأنماط مع تطور النظم الراسمالية . وضاقت حلقة الاختيار فيما بينها ، وبعد الحرب العالمية الثانية ظهرت الراسمالية التكنولوجية . فلم يعد مجال للاختيار ، وانما ساد هذا النمط الواحد وهو « التكنولوجيا وتنظيم استغلال راس المال » . ولئن تفاوتت سرعة انتشاره وفقا لتطور وسائل الانتاج فانه انتشر فى كل مكان ــ باستثناء الصين ابان ثورتها المعاصرة ــ واليوم لم تعد نلمس تلك الصلة الفريدة بين الجماعة ومصادر الحياة فيها ، وانما تتحدد هذه الصلة وفقا لأسباب خارجية تحكم مصادر العيش وسياسة الانتاج ومصير السكان .

وفى الربع الأخير من هذا القرن نلمس زيادة فى سرعة التغير . اذ يجد الانسان نفسه مضطرا على الدوام لأن يسخر وسائل تكنولوجية ليست من صنع يديه ، وينتج للآخرين ما لا يحتاج اليه . أو ما لا تتوفر لديه الأسباب لاستعماله . وما بين هذه النقلة من تكنولوجيامحليةمبتكرة تلقائيا الى أخرى مفروضة عالميا تغير الانسان ، فلم يعد « محليا » وصار « عالميا » . ولم تعد القرارات التى تؤثر فى المجتمع المحلى قرارات محلية ، وانما تحددت المجالات تبعا لما تمثله من رأس مال وانتاج . وما تحققه

من ربح ، وفى النهاية بقدرتها على استقطاب رءوس أموال الاستثمار ، وهكذا تحول الانسان تحولا عالميا ، وأضحى رأس المال القادر على البقاء فى مكان ما ، والذى يسعى الى النمو والتكاثر ، وسطا بين انسان بلا تراث ومجال غريب ٠

المجالات الزراعية

أن تحديد المجال الزراعى وفقا لامكانياته الطبيعية والتكنولوجية التى تسخرها الجماعات البشرية قد فقد ما كان له من أهمية ، الا فى بقاع نائية من العالم ٠ وقد حل محل هذا التحديد التلقائى القائم على الديناميكا الداخلية للجامعات تحديد آخر يقوم على تقدير المجال من نواح عديدة ٠

ومن اليسير أن نتعرف على هذه الظاهرة ، فمثلا وفدت الزراعة التجارية فى مناطق كانت تحيا حياة الكفاف الاقتصادى ، وأدى ذلك الى حركة رأس المال والناس فى نشاط جديد ، وهكذا أعيد توزيع السكان ورأس المال فى مساحات أكبر ، وتكونت كتلة جديدة ، وفى شرق أفريقيا أدت زراعة البن والسيزال (نبات تصنع منه الحبال) الى تكثف رأس المال فى المناطق المواتية ، وكان على مناطق أخرى أن تنتج المحاصيل الغذائية وتوفر الأيدى العاملة (أوليغ ١٩٧٤) ، وهكذا قضى على ذلك التوازن المتوارث ، وصارت المناطق التى اعتمدت على وسائلها المحلية من قبل أجزاء فى مناطق أكبر لا تهيمن عليها المجموعة المحلية ٠

والمثال السالف عام فى مدلوله ، وانما تتفاوت المقومات فيه بساطة وتركيبا ، ومنه تتبين حاجة المنطقة الى رأس المال ، والانتاج الى سلع ، ثم ظهرت الفوارق فى التقدير ، وما يتصل بذلك من تخصص تجارى ٠ ومن ثم نشأت فروق بين قيمة المناطق الزراعية ومعها أسباب لاعادة توزيع رأس المال المتاح ٠

ومن الممكن أن نصنف رأس المال اللازم لمشروع زراعى تحت عناوين ثلاثة :

(أ) رأس المال الساكن الذى ينتفع به فى خلق هياكل دنيا للاستعمال العام (من الناحية التقديرية على الأقل) ٠

(ب) رأس المال الساكن الذى يساعد على خلق وسائل الانتاج وتجديدها ٠

(ج) رأس المال المتعدد الذى يستثمر فى مجال الانتاج والتوزيع والتسويق ٠

أما رأس المال الساكن أو الثابت ، أو الهياكل الدنيا ، فهى مطالب أساسية تسبق وجود رأس المال « المتحرك » الذى يتمثل فى نشاط الانتاج (رأس المال الدائم والمتحرك) ٠ وتتشابك هذه العناصر لتفسر أوجه الاختلاف بين المناطق الزراعية وانتاجها ، وما لكل منطقة من أهمية ، وغير ذلك من مفارقات ٠

وقد يشتمل تركيز رأس المال الثابت الساكن فى الهياكل الدنيا فى أنحاء الريف على تحرك مماثل لرأس المال الساكن المنتج ، دون أن يوجد ارتباط سببى

بين التمطين . وفى عام ١٩٣٠ رسمت سياسة تهدف الى مواجهة آثار القحط المدمر فى شمال شرق البرازيل ، ومدت الطرق الزراعية مئات الأميال ، ولكن مضى عشرون عاما تقريبا قبل أن يكون لهذه الطرق قيمة اقتصادية ، وبدون هذه الطرق ما كان من الممكن انتاج محاصيل تجارية مثل السيزال وزيت الخروع ، وقد صارت هذه المحاصيل جزءا لا يتجزأ من الانتاج العام ، وما كان من الميسور أن تنشأ وحدها .

ومن ناحية أخرى نجد المزيد من الاقبال على رأس المال النشيط أو بداية لأنشطة جديدة قادرة على خلق هياكل دنيا . وفى الظروف الحالية لا يبدأ نشاط جديد الا اذا توفرت له سوق ثابتة وربح وفير يتناسب مع رأس المال المستثمر ، وما دامت السياسة الاقتصادية للدولة قائمة على الرغبة فى التنمية فقد سخر ميشان أحيانا من « جنون النمو » (١٩٦٧ ص ٣ : ٨) . ثم وجدت السلطات الرسمية أنه من الطبيعى أن تضا ف موارد أخرى متوفرة فى مناطق تكثف فيها رأس المال ، دون تفكير فى تهجير الفائض منه ، وانما اقتصر الاهتمام على الاحصائيات ونمو رأس المال العام الذى نسمع عنه الكثير . وتختار المناطق الزراعية نوعين من رأس المال ، أولهما : رأس المال الجديد المتكامل الذى يختار المجالات المواتية . ويلقى من الدولة الرعاية لينمو سريعا ، وثانيهما : رأس المال القديم الذى انخفضت قيمته واكتفى بالنشاط القليل العائد ، وتنقصه الهياكل الدنيا . بله الردىء منها . وان نظرة نلقيها على اقتصاديات انشاء الطرق لتدلنا على انتشار الطرق المستوية بين المراكز الكبرى وفى مناطق الانتاج الرأسمالى . أكثر مما تنتشر الطرق الاقليمية والمحلية والمسالك الصغرى بين القرى . ويستثنى من هذه القاعدة البلاد الفقيرة التى تأخر انشاء شبكات الطرق فيها . والبلاد التى تبنت سياسة رأسمالية . وذلك لأن تحسن طرق المواصلات يرفع قيمة الأرض . ومن يدفع الثمن الاكبر ينتمى لدائرة رأس المال الثابت الضخم . مما يؤدى الى ارتفاع الاسعار فى بعض المناطق .

وهكذا ارتبط عدد من المناطق الممتازة برءوس الأموال الكبرى . أو بمن يتمكنون من الحصول على المال بتيسيرات خاصة . وتحبذ الاتجاهات الحالية الجمع بين رأس المال من البنوك ورأس المال الحر . وقد يحتوى أولهما ثانيهما ان كان الأول وافدا . ورأس المال الوارد من البنوك أقل تكلفة وأكبر عائدا ، ويتمتع بوجود جهاز مالى داخلى جماعى عريض . ومن ثم نشأت الاحتكارات الزراعية . واستعانت بمؤازرة الأموال الكبرى لها . وانتهى أمرها الى أن تتحول الزراعة الى فرع من فروع الصناعة (مازازافالا ١٩٧٤ ص ٩٠) . وهكذا أسبغ الفائض الصناعى أهمية على الفائض الزراعى (بالواص ١٩٧١ ص ٢٣٨) مرجعه النقل والتخزين والتسويق .

وتختلف نسب الدخول بعضها عن بعض فى مناطق الريف اختلافا كبيرا . ومن الممكن أن نقارن بين بعضها وبين بعض المشروعات القائمة فى القطاع الثانى . دون غيرها . وتسبب الحداثة تركيزا فى الملكية والتسويق وخلق المجموعات التابعة . أما رأس المال الزراعى الخالص فقد انعدمت أهميته ، لأن الظروف التى نشأ

فيها قد تغيرت تماما ، فى حين تحمى المشروعات الزراعية التى يؤازرها رأس المال الكبير نفسها من تقلب الأسعار ، فى الوقت الذى تهتز فيه مشروعات أخرى أو تندثر بسبب الصعود المستمر فى تكاليف الانتاج وتفاوت الأرباح تفاوتا كبيرا ٠

وهكذا يختلف المجال الزراعى اختلافا شـــديدا ، ففى ناحية توجد المزارع المرتبطة بالسوق العالمية ، والمتصلة برأس المال العالمى اتصالا مباشرا أو غير مباشر، وفى الناحية الأخرى توجد المزارع الصغيرة التى يديرها الناس برأس مال صغير يختلف حجمه ، وكثـــيرا ما يتكون من قروض ذات فوائد مرتفعة ، وبين الطرفين مزارع مختلفة يتفاوت فيها جهد البشر ورأس المال والاستثمار المتنوع فى أساليبه٠ وعندما تتقدم قوى الانتاج فى دولة ما تختفى المزارع الصغيرة ما لم تؤازرها سياسة قومية أو عالمية ، ولا يتوفر فيها ذلك الا فى البلاد المتقدمة ، كبلاد أوربا الزراعية ، رغم ما يكتنفها من صعود وهبوط ، وما يعترض سبيلها من عقبات ٠

التخصص والاغتراب فى المجال

ان الاتجاه للتخصص فى المجال يفتح الباب لنمو المعاملات التجارية ، التى توجه من الخارج ، كما يدعو للتوسع فى قبول الأنظمة وملحقاتها المالية وأجهزتها التجارية والادارية واستعدادها للتخزين والنقل ، وبذلك تنشأ بيئة حضرية ، وأنشطة وسيطة ومراكز اقتصادية آخذة فى الأهمية ٠ ولابد للانتاج من توزيع مكثف حتى يتم توزيع الفائض ٠

أما وسائل النقل فلابد أن تربط برأس المال المكثف ، الذى يقوم بدفع الثمن الأعلى لكل فترة زمنية وفقا للمســــاحة والحجم والوزن ، واذا تشابكت مواسم التسويق للمنتجات تكون الأولوية لأغلاها ثمنا ، فى حين تخسر المنتجات الأخرى ، لأن ما ينقل منها أقل مما يشترى ، ولا يعتبر النقل أداة للتخزين ٠

وهناك حاجة تدعو للتعامل مع الوسطاء الذين تكاثروا وقوى نفوذهم يوما بعد يوم ، أى أن المستفيدين فى قطاع الانتاج يحتاجون الى رأس المال ٠

ويحتاج رأس المال الى المزيد من التكلفة ، وكما قال ج٠ روبنسون (١٩٧١) : « اذا ازدهرت التجارة ارتفعت نسبة الأرباح اذا لم يزد حجم رأس المال » ٠ ومهمـا تكن الحال فأصحاب الربح هم أغلب أصـــحاب رؤوس الأمـوال ، وبذلك تنتعش التجارة وتوجه بعض أنواع النشاط ، وفيها ما يزول ويخلى الساحة لغيره قديما كان أو جديدا ، وقد تتسع المسافة بين الاستعمال والتبادل والتخزين (هو ســـبادن ١٩٦٤ ص ١٤) ، ولكى تستمر المنافسة فى ميدان التجارة لابد من نفاذ رأس المال الى آفاق أبعد ، أى يجب اعادة توزيع مجال نشاطه ، ليدر المزيد من الربح ٠

وكما أن « التوزيع الاجتماعى لرأس المال يؤدى الى ارتفاع قيمة رأس المال فى المجتمع كله » (جرانو ١٩٧٣ ص ٨٢٨) ينتهى التخصص الجغرافى للانتـــاج الى

تكثيف رأس المال ، والى احتمال زيادة نسبة الأرباح ، وانخفاض قيمة العمل ، وينطوي ذلك على حدوث ردود أفعال أخرى لرأس المال كله ، والى توزيعه فى المجال كله .

وما دام التخصص يؤدى الى التحرك فى حيز المكان يجدر بنا أن نتحدث عن الاستغراب الاقليمى واستغراب الانسان المنتج .

العلاقة بين الريف والحضر فى البلاد النامية

يشمل التخصص الاقليمى التخصص الريفى ، واذا زاد الانتاج فى مناطق معينة على ما يلزمها من استهلاك تزداد حاجتها للشراء ، ويتم هذا التبادل عن طريق المدن الصغرى ، ويؤدى تكثف رأس المال المتاح فى بعض المناطق الى ظهور مطالب جديدة فى صورة أدوات وخدمات وسيطة من كل نوع ، والى ضرورة الاتصال بسوق رأسمالى متطور ، والى وجود هيئة تنظيم من نسق رفيع ، ومهما كان عدد المدن المحلية الصناعية الصغيرة فى مكان ما فأنها محدودة المجال اذا ما قورنت بالمدينة الكبرى مهما كانت بعيدة . ولعل هذه الظاهرة تفسر معنى الأولوية فى الأهمية ، وهناك فارق كبير بين تجمع النشاط الاقتصادى وتجمع السكان فى عدد محدود من المدن ، أو فى مدينة واحدة . وبين انتشار المدن الصغرى الوسيطة . ومن ثم يعاد توزيع الأنشطة فى الاطار الحضرى . ويحتكر رأس المال تلك الأنشطة التى تجلب الأرباح ، وهكذا ينشأ التخصص الأفقى فى الريف . والتخصص الرأسى فى الحضر ، وكثيرا ما يقال أن العاصمة تتحكم فى المجال المتاح . فى حين تشكل المدن الصغرى الأخرى مراكز وسطى . فالى أى حد ينطبق هذا على الواقع ؟

قد يظن أننا قد ورثنا الخصومة القديمة بين الحضر والريف . كما فى كتابات من استلهموا كتابات ماركس وانجلز من متناقضات . ومصدر هذه الفكرة مؤسسو الماركسية ، وقد طبقوه على تطور التاريخ . بما فى ذلك تاريخ بلدهم : « تبدأ الخصومة بين الحضر والريف منذ النقلة من النظم البربرية الى الحضارة ، ومن نظم القبيلة الى الدولة ، ومن النظرة المحلية الى الأمة . وينطبق هذا على تطور الحضارة كلها الى يومنا هذا » .

ولما أقبل عهد الصناعات الكبرى « تم انتصار الحضر التجارى على الريف » (ماركس وانجلز ١٩٤٧ ص ٥٧) . وطبقا لآراء ماركس وانجلز أيضا « يؤدى ذلك الى توزيع العمالة فى أمة ما ، أو الى انفصال العمالة الصناعية والتجارية عن العمالة الزراعية ، أى الى الفصل بين الحضر والريف مع نشوب تضارب فى مصالحهما » .

وتتردد هذه الآراء بصور مختلفة فى الكتابات الماركسية وغير الماركسية ، والتى سيطرت ولا تزال على تفسير العلاقة بين الحضر والريف . وهناك مفاهيم عن « الأولوية والهامشية ، والمدن الصغرى الذى تنشأ بمنأى عن الريف . والتجارة غير المتكافئة فى الاطار القومى » (أمين ١٩٧٣) . فكأنما يوجد استعمار داخلى . وكل

هذه الآراء من أصل واحد ، ويمكن تلخيصها على وجه التقريب كما يلي : « تحتكر المدن الكبرى معظم الأنشطة ، وخلاصة الموارد البشرية ، ولذا تعتبر مسئولة عن تخلف المدن الصغرى والمناطق الريفية الأخرى التى تستغلها لصالحها » ٠

ومع هذا قد تنتهى النظرة اليوم للعلاقات بين الحضر والريف بنتائج أخرى ، ففى البلاد المتقدمة لا يوجد اختلاف حاد بين المدن الصغرى والريف ، اذا أتيحت لها الخدمات جميعا . وينطبق هذا القول على بعض المناطق المحظوظة فى البلاد النامية، وبخاصة فى المناطق « المستقطبة » على حد قول بورفيل (١٩٦٤ ص ٣/١١) ، أى فى المناطق المحيطة بالمراكز المدنية والاقتصادية الكبرى ، حيث تتعـــدد التيارات المتشابكة (كما فى ســـان باولو ، وبونس أيرس ، وريودجنيرو ، وكاراكاس ، ومدينة المكسيك) ٠ وعلينا أن نتذكر أن المقابلة بين المدينة الصغيرة والريف ، من حيث كثافة السكان ورأس المال ومستوى المعيشة ، قد أصبحت نسبية بعد ظهور المزارع الحديثة فى أنحاء الريف فى صورة احتكارات أو تجمعات ، فى حين توجد أحياء فقيرة كذلك فى المدن الصغرى ، لذا ترددت عبارة « طبع المدينة الصـــغيرة بطابع ريفى » كما وردت فى كتابات ماركس (١٩٦٤ ص ٧٨) أكثر من قرن من الزمان ٠

والواقع أنه كلما تطورت مصادر الانتاج كثر عـــدد المزارع وعمالها ، وزاد دخلهم عن دخل الكثيرين من سكان المدن الصغرى ، سواء فى البلاد المتقدمة أو فى المناطق المتقدمة فى البلاد النامية ٠ وكما ذكر هارفى (١٩٧٣ ص ٢٦٣) ، لا يؤدى وجود الفائض على الدوام الى التحضر ، والا فكيف نفسر ظهور المناجم وما يجاورها من أكواخ شعثاء » ؟

أى أن المقابلة بين الحضر والريف على أساس من السيطرة والاســـتغلال فى قطاع الريف غير كاف ، لأن الظاهرتين موجودتان فى المدن الحضرية الصغيرة ، وهناك استغلال وسيطرة فى الصناعات المختلفة (بمجمعاتهامن المصانع والفروع المتعددة) ، وفى الصناعات الأخرى ، وفى قطاع صغار المقاولين الخاضعين لحاجات المصـــانع الكبرى ، وهو قطاع لازم لزيادة أرباحها ، وهناك أيضـــا سيطرة الدوائر العليا للأنشطة على الهياكل الدنيا ، وهناك استغلال متصاعد للعمال من قبل المصنع ، وتهبط الأجور كلما زاد الانتاج ، ويجب أن لا ننسى وجود وسائل الاعلان التى تهيمن على كل مستهلك ، عامل أو عاطل ٠

ولا شك أن هناك ثنائية حضرية ريفية وفقا للمجال وما يختار من أنشـــطة تفيد الحضر ٠ وقد ذهب بعض الكتاب الى الحديث عن ثنائية جغرافية بين الحضر والريف ، الحضر المتفاوت فى مساحته ، وكأن المجال القومى العام لا شـــأن له ، ولا يحتل نظاما متكامل المقومات ٠

وقد انعكست هذه الثنائية فى بداية الرأسمالية على توزيع العمل ، فنسب العمل الذهنى للحضر ، واليدوى للريف ، وامتد ذلك الى اعتبار الحضر جزءا من

المجال القومى الذى يشجع على التداول السريع لرأس المال ، بفضل الشـــبكات الصناعية ، والخدمات التى تضمن مضاعفة رأس المال ماليا وتكنولوجيا ٠ وتمتلك الحواضر والمراكز الاقتصادية المدنية أسباب نمو رأس المال ، فى حين تحتل المدن الصناعية المحل الثانى ٠

وبينما تقوم مراكز الحضر بدور ما لامتصـاص الفـائض الريفى لا ينبغى أن نبالغ فنعتبر الامتصاص لصالحها وحدها ، أو أنها قادرة على اعادة التوزيع المجالى للفائض ، وانما ينتقل رأس المال الى الحضر نتيجة تخصص رأس المال فى المجـــال كله ، وقد يكون بالضرورة غير كاف لتعميم هذا التخصص فى كل مجال ، وانمـا تتحكم فى هذا التخصص عوامل خارجية ، مباشرة أو غير مباشرة ٠ وقد أشـــار يوشاتان الى هذه الظاهرة (١٩٧٢ ص ١٢٠) فى سـنغافورة ، حيث تتحكم فى كيان الاستثمار الداخلى طريقة تحصيل الاستثمارات المحلية ٠

ومع أن المدينة تستطيع استقطاب الفائض فى كل الاقليم فانها لا تفعل ذلك لصلحتها أو لتؤثر به نفسها ، وانما تقوم بدور الوسيط فى شبكة اقتصـــادية ومالية عالمية ، وتحتفظ بالحد الأدنى لما يلزمها لتقوم بدور الوسيط ٠ ومن ســوء التقدير أن نحمل على المدن لأنهـــا تدمر الريف والمحافظات كمـــا ذكر د٠ ميرتى (١٩٧٢ ص ٢٤٥ ـ ٢٥٥) ، أو أن تقرر أن الفائض لصالح المدن الكبرى (القوميةاو الأجنبية) مع حلقات المدن الصغرى التى تدور فى فلكها (جوندر فرانك ـ ١٩٦٨ ص ١٤٢) ، وقد أشار الى ذلك بالوا (١٩٧١ ص ٢٠١ ـ ٥) حين قرر أن الاستغلال ينبع أساسا من المدن الكبرى العالمية ٠

المجال وتوزيع رأس المال

ذكرنا فيما سبق أن رأس المال لا يوزع بطريقة ثابتة فى الدولة أو فى الاقليم٠ ولكى نفهم الاختلاف الجغرافى فى توزيعه يجب أن نبدأ من تحليل مجال رأس المال العام الذى يمتاز بكيان اجتماعى واقتصادى ، والمرتبط بالدولة ، وما دام رأس المال العام يتكون من عناصر متكاملة فان أبوابه تعتبر تحليلية ، فمن رأس المـــال المنتج أو غير المنتج ، الى رأس المال الذى ترتفع قيمته والذى تنخفض قيمته ، ورأس المال الثابت ورأس المال المتغير ، ورأس المال العام ورأس المال الخاص ، وما عدا ذلك ٠

ويتضمن التوزيع الجغرافى لرأس المال وما يتبعه من توزيع لمجالاته الموازنة بين عناصره وأهم جانب فى الموازنة نواحى استعماله المركبة والبسيطة وما لرأس المال من ثقل والعمالة ومن تمتاز به من نشاط فاذا قيل ان رأس المال يغزو كل الأقاليم (كما فى كالابى وأندوفينا ١٩٧٢) ، فالمقصود هو رأس المال الاكبر والجديد والمستثمر بطرق مباشرة أو غير مباشرة ، سواء فى الانتاج أو التوزيع أو الاستهلاك ٠

كذلك يواجه رأس المال بطرق مختلفة فى المناطق المختلفة ، والقاعدة العامة أن المقاومة تقل كلما ارتفع مستوى تطور قوى الانتـــاج ، وهناك تغيرات تتطلب

جرعات متزايدة من رأس المال الجديد ، وتفتح له البـــــاب فى الاقليم ، بل فى الدولة عادة ·

ويخضع رأس المال الأكبر الذى تمثله المؤسسات فى المصانع القومية المتعددة لمنطق عالمى فى أفقه الجغرافى ، ومنطق داخلى خاص بالمجموعات المالية التى تتنافس فيما بينها ، وتحدد المناطق المحلية فى الاقليم على أساس الربح ، وعند اختيار دولة معينة يكون الاعتبـــــار الأول هو تأمين الاستثمار ، وبذلك تستقطب الدول ذات الاستقرار السياسى رأس المال الكبير أكثر من غيرها ·

أن الهدف الأساسى فى كل مكان هو زيادة الأرباح ، واستخلاص أقصى نسبة لقيمة الفائض وتوجه المؤسسات المتعددة القومية استثماراتها للعالم الثالث ، وذلك لأن نسبة الربح فى البلاد الرأسمالية الوسطى قد هبط ·

ويوزع رأس المال الكبير فى أكبر صور النشاط الصناعى عائدا فى المدن ، ويخلق هذا بدوره كل أنواع الحلقات (من صناعية وزراعية وسياحية أو ذات صلة بالمناجم) ، كما يستمر فى مناطق انتاج الخـــامات التى تمد الصناعات المذكورة بمنتجات منخفضة الثمن ·

وقد قرر لوج أن القرارات المتصلة بالبيئة المحلية متشابكة متداخلة ، وكذلك حال رأس المال الكبير . وما دامت المشروعات المتعددة القوميات بلا تخطيط شامل فان الدولة تقسم الى دوائر نفوذ متعددة ومتنوعة ، وتتغير بذلك معالم الأطر السابقة للمجال دون أن تتمكن الدولة من السيطرة عليها وتنميتها ·

قيمة الفائض والمجال

يبدو أن هناك امكانيات للاحتفاظ بالفائض واعادة توزيعه فى بعض نواحى المجال دون غيرها ، فهناك منطقة زراعية تتكون من مزارع متوسطة الحجم ، وتدار لتوفير الربح ، ومستوى المعيشة فيها أعلى من ذلك الذى يتمتع به المزارعون وعمال الفلاحة ، والتحضر المتصاعد فى الأرجنتين قد بدأ فى أواخر القرن الماضى ، ويعود الى الانتاج الجيد من قبل أبناء الريف ، وممن توافرت لهم قدرة طيبة على الشراء ، وكذلك الحال فى امكانيات التصنيع فى دولة سان باولو ·

على أن العلاج الحديث للزراعة لا يتضمن وحده توزيع الفائض ما لم يتغير الكيان الاجتماعى والاقتصادى معه (سانتوس ١٩٧٥) ، وفى المكسيك حدث توسع فى الرى ، مع ظهور الميكنة والتيسيرات المالية الأخرى ، وذلك أثناء « الثورة الخضراء » ، ثم زاد الانتاج العام وانتاج المزرعة الكلى ، وارتفع الانتاج بنسبة ٥٪ فى العام ، وفى الوقت نفسه زادت المفارقات فى الدخول وزاد الفقر (شو ١٩٧٣ ص ١٧٨) ، وبوجه عام يميل الفائض الى هجران الريف ، لارتفاع تكاليف التسويق وصعوبة التقدير ، وانما ترتبط امكانيات ابقاء الفائض بالحضر من الناحية الاجتماعية أكثر مما ترتبط

بالريف ، وبالحضر المتعـــدد الوظائف أكثر من الحضر المنغلق ، وبالمدينة الكبرى كوحدة اقتصادية أكثر من الحضر الأوسط أو المركز المحلى ٠

وهكذا يوجد الفائض الاكبر فى الأماكن التى تتعدد فيها الأنشطة وتتشابك. على أن الانتفاع بالفائض يختاره الفرد أو المصنع . وانما يعود الفائض عن طريق الاستهلاك أو الادخار الى أكثر المصانع كفاءة عن طريق المنشآت وغيرها ، مثـــل البنوك ورأس المال المستثمر ، والتعاونيات الخاصة ببناء المســاكن . والوسائط التجارية على كل مستوى . وبتحالف المال الرخيص الجديد لتدعيم قدرة المصـــنع الكبرى واستثماراتهـــا وتكثيف أموالها . وهـــكذا يتمكن رأس المال المكثف من الاستحواذ على معظم الفائض الجديد النامى وفقـــا لما يصنعه من نظم ٠ لذا يلزم اعادة تحديد الفائض الاجتماعى ، باعتباره جزءا من الآلة الخاصة بالاسراع بنشر رأس المال وتنميته وتركيزه ، ونظرا لأن الأيدى الأجنبية تمتلك المصانع الكبرى كلها أو معظمها تسهم شعوب البلاد النامية فى نمو رأس المال العالمى . وتعانى مقابل ذلك من فقر سكانها المحرومين ، اذ من العسير على هؤلاء أن يحصلوا على رأس المال أو على فرص العمل المجزى والمستمر ٠

وقد يقول البعض أن الدولة بوسعها أن تفرض الضرائب ، وأن تحتفظ بجزء من الفائض وتعيد توزيعه . على أن المشاهد فى كل مكان وجـــود انخفاض فى أرباح الدولة بالنسبة لربح القطاع الخاص . ويتجمع الجزء الاكبر من الربح فى المصـــانع المتعددة الوظائف ، على أن تفسير الاحصائيات يجب أن يتقدم . واذا ما زاد نصيب الدولة منه يجب أن تحلل المزايا أولا . ومعنى التنظيم الاقتصادى فى بلد ما نمو أدواته البيروقراطية وتشابكها وهكذا يتحول جزء كبير من مصروفات ميزانية الدولة الى تنمية القطاع الخاص ، وفى هذا ما يفسر اقدام بعض الدول المتقدمة بلا تردد على معاونة البلاد الأكثر فقرا لتواجه أعباء مصروفاتها ، وثانيا يذهب جزء من ميزانية التنمية باطراد الى الهياكل الدنيا اللازمة لنشاط المصانع الحديثة ، ان لم يكن الهدف انشاء صناعات أساسية تمد المنشآت الراسمالية بالموارد ٠

وقد تترك عودة الفائض الى المدن الكبرى انطباعا بأنها تستغل الريف والمدن الحضرية الأخرى . فى حين تظل المدينة الكبرى مكانا فريدا تنشط فيه هذه العمليات مستقلة ، وهذا من منطق النظام الراسمالى . فالمدينة عنصر ضرورى . ولكن التفسير غير كاف . اذ قد تصبح مكانا صالحا لاعادة توزيع الفائض . لالمصادرته ٠

ومن التعميم الصارخ أن نقول ان تغيير رأس المال يثبت حينما يوجد . وتتجمع حوله القوى البشرية . عاملة أو عاطلة أو قليلة الانتاج . فقد ينطبق هذا على حال المدن الكبرى ٠ وانما حيث يوجد رأس المال المركز فان العمـــالة المباشرة تكون محدودة . وبعض الأعمال غير المباشرة توجد فى الخارج . وينهض بغيرها اجانب محليون . وتضطلع المدينة الكبرى بمهام أخرى علاوة على النشاط الصناعى الحديث . وتتحكم وتوزع على مستوى الدولة وفى جميع انحائها . وما دامت الأجور مرتفعة

فى المدينة ، شأنها شان الدخول العامة ، وما دام من الميسور العثور على عمل فيها – مما لا يتوفر فى المدن الحضرية الوسيطة – فان المغتربين من الريف يميلون الى الاقامة فى المدن الكبرى ·

وقد تحدثنا آنفا عن ظاهرة التبعية والاستقطاب ، وهى ظاهرة تشترك فيهـــا الحواضر الكبرى والمدن فى البلاد النامية، والهامشية وشبه العمالة جانبان منجوانبها على حد قول ماكجى (١٩٧٣) الذى يخرج عن التقسيم الماركسى الجامد من بورجوازية وبروليتارية (ماكجى ١٩٧٤ ص ١٥) ، وينحصر الجانب الآخر فى خلق حلقتين اقتصاديتين فى الحضر . وتتجلى النتيجة الهامة فى التجمع السكانى فى المجال ، وفى النمو الهائل من الأكواخ الشعثاء ، ويصور هذا التجمع المكانى طريقة امتلاك المجال بواسطة طبقات اجتماعية متنوعة . ومن مظاهره المضاربة فى امتلاك الأرض. وهذه طريقة للتكسب فى أرض الحضر ، ترتفع فيها الأســـعار نتيجة لاستثمار الأموال العامة ·

هل يمكن وضع قانون يحدد قيمة المجال

لهذا كله يميل المرء الى الحديث عن قانون يحدد قيمة المجال . فلكل انتـــاج فى كل مكان قيمة تتحدد فى اطار عملية تشمل جميع السلع . ولكن القيمة هى صورة تخفى العملية ، و « القيمـــة كصـــورة عبـــارة عن علاقة بين المنتجـــات . وعـــلاقة بين وحـــدات العمـــل (وتبعا لذلك بين أدوات وحـــدات العمـــل . فكأنها وحدات زمنية فى عملية انتاج اجتماعية) · (بتلهيم ١٩٧٠ ص ١٤٣٦) · وتتحكم فى هذه العلاقة طريقة توزيع أجزاء رأس المال الكلى يتبع مباشره وأنماط القـــوى العاملة فيه ، وفى كل مكان وتبعا لأنواع الانتاج فيها تسهم بقدر من الربح فى لحظة ما لجزء من رأس المال ، وتحدد سلما للأجور لأنواع العمالة المستفاد منها ·

وهكذا يتنظم المجال الكلى عند كالابى واندوفينا (١٩٧٣ ص ١٠) وفقـــا للانتاج ، ودفعا للصورة التى يستغل بها راس المال ، ليحقق فائضا على القيمة · لذا تحدد كل منطقة وفقا لصلات معينة بين طرق الانتاج ، أى فى اطار للعلاقة بين قوى الانتاج والعـــــلاقات بين المنتجات ، وتعتمد قيمة رأس المال على المكان الذى تستثمر فيه ، وان غيرت بدورها قيمة هذا المكان · وتتنوع أقدار الناس وفرصهم فى العمل وفقا لمكانتهم التى يحتلونها فى نطاق المجال (سانتوس ١٩٧٥ أ ، ١٩٧٥ ب)·

وتتجاوز كل هذه الوسائل الحدود القومية ، فالقصور الذى يحدد أســـعار السلع ومدى فائدة رأس المال ظاهرة عالمية عامة ، واذا ما توفرت الرغبة الحقيقية فى اكتشاف قانون لقيمة المجال فمجاله أولا فى محيط نشـــــاط الاقتصاد العالمى ، وثانيا فى ردود الفعل المحلية بالنسبة له ·

الاغتراب في المجال

واغتراب الانســـان

ترى هل يمكن قلب الأوضاع التى تتحكم فى الانسان بالتحكم فى المجالات ؟ هل للمرء أن يتصور تنظيما للمجال لا يحقق المصالح الرأسمالية ، وانما يحقق مطالب المجتمع كله ؟ وان تحقق هذا الأمر فالحل يكمن فى التحرك نحو اعادة توزيع رأس المال الحقيقى (هارفى ١٩٧٣) ، أو نحو ارساء قواعد العدالة فيما يتصل بالأرض ، على حد تعبير بلدين دافنر (١٩٦٨) .

أن الآراء التى تتصل بمفارقات المجال والسيطرة قد فسحت المجال لسلسلة من النظرية الجذابة ويمكن تعريف التخطيط الاقليمى بأنه محاولة لتصنيف المفارقات بين المجالات ، وتصنيف لأنواع التمييز والسيطرة ، تليها محاولة لتفسير محتمل قد يؤدى الى حل غير عملى . وهناك احتمـــال اتفاق حول الحـــاجة الى الاسراع بتنمية ما يسمى بالانتاج الاقليمى ، وخلق عمالة اقليمية ، ورفع مستوى دخل الفرد اقليميا ، على أنه أكثر الوسائل أثرا فى التقريب بين المفارقات ، أو القضاء عليها ، أو السيطرة على المجالات .

وهناك من يعتنقون مبدأ التوازن ، ويحلمون بحل تلقائى ، يظهر بعد ان يدرك النمو الرأسمالى مداه . وفى الزمن الحاضر يعترف هؤلاء بأن رأس المال يتجه من المناطق ذات الانتاج المنخفض نحو محور التنمية ، ويعتقد فريد مان (١٩٦٣ ص ٤٩) أن هناك عدة حلقات متتابعة وثانوية من التكيف تحدث هـــذا التوازن فى المجال . « وهذا ما يجعل المرء ينتظر تحولا تدريجيا فى مقدار العائد بالنسبة للعناصر المتنوعة للانتاج فى كل بقعة » .

ولسوء الحظ لا يوجد سند لذلك فى الواقع ، فهناك نزعة لتركيز رأس المال فى كل أنحاء العالم ، رغم وجود محـــاولات لعدم تركيز الانتـــاج فى بعض الأماكن ، وما الفائض الا تيار ينساب ، وفى النظام الرأسمالى يتجه تيار الفائض الى حيث توجد أكثر أسباب نموه .

« ومما لا يقبل الجدل أن كل جمـــاعة بشرية فيهـــا فائض بشكل ما » « وهذا الشكل يحدد أوجه استثماره » (تبلهيم ص ١٠٤ ــ ٥) ، وفى النظام الراسمالى يتخذ الفائض صورة الربح ، لذا لا يعاد توزيعه ، واذا ما تحول الى استثمارات جتماعية لابد من حدوث تغييرات اقتصادية وسياسية شاملة ، لان « صـــور المؤسسات التى يتخذها الفائض وثيقة الصلة بالنظام الاقتصادى » (تسووا ١٩٦ ص ٢١٠) . وعند الحديث عن النظام الاقتصادى يلزم الحديث عن النظام السياسى . وينطوى هذان العاملان على صورة معينة لنظام المجال ، وهما فاصـــلان فى تحديد صـــورة النظام الاقليمى .

اذن فالأمر لا يقتصر على اعادة توزيع رأس المال ، كما نريده سلطات التخطيط

الاقليمية . ولا يمكننا أن نتصور التخلف من السيطرة على المجالات الا اذا توفرت أسباب استغلال رأس المال المتراكم ، بصورة جمـــاعية ، أى باستغلال الفائض اســـتغلالا جماعيا . ويستلزم الأمر وجود تنمية وفقـــا لمقترح راجندارم (١٩٦٣ ص ٣٥٥) لا توجه الى الخارج ، أى الى نمو أفقى (ماتوس ١٩٧٠ ص ٥٠٤) لا الى نمو رأسى ، والمفروض أن تكون متحررة من قانون القيمة العـــالمية ، من تقدير نظرى للسلعة ، وتقويم للبشر ، وانما يحل محل ذلك شى قانون له مدلول اجتماعى ، وتقدير بشرى للسلع والخدمات تبعا للاستعمال وقيمته .

وهكذا نصل الى قضية وضع سياسة جديدة للطلب تتصــل بسياسة جديدة للانتاج ، وعلى الطلب أن يتلاءم مع الحاجات الحقيقية للســكان فى حدود استنتــاج اجتماعى . وعلى الانتاج أن ينتظم وفقا للحاجة الاجتماعية بعد تحديدها ، أما المجتمع ككل فيقرر أساليب استعمال الفائض .

وهناك حل واحد لمشكلة حيازة الفائض والاستفادة منه وحيــازة الأسهم ، أى وسائل الانتاج ، ويختلف الرأى حول هذه القضية ، فتسورو (١٩٦١ ص ٢٢١) وسويرى (١٩٦١ ص ٩١) يعتقدان أن مثل هذه الوسائل يجب أن يمتلكها المجتمع . ويؤمن بعض الماركسيين بأن الملكية الخاصـــة فى المرتبة الثانية من الأهمية ، وفى المراحل الأولى بخاصة . وهنا تلوح فى الأفق مسألة فترة الانتقال بما تنطوى عليه من عوامل مجهولة . أما البلاد التى تسعى لتحويل الحاجة الى وفرة تبعا لسياسة رشيدة تعتمد على اعادة التوزيع فتعجز عن التحرر من التراث الرأسمالى على الصعيدين القومى والعالمى . ومع هذا فان مسألة المجال لا تدعو لاهتمام خاص بها فى هذه المرحلة الا عند اتخاذ قرار حاسم . على أن تنظيم المجال ليس نتيجة للاختيار السياسى والاقتصادى ، وانما يصبح فيمـــا بعد عاملا أساسيا عند اعادة رسم صورة للعلاقات الاقتصـــادية والاجتماعية والأيديولوجية ، وقد تشكل عقبة كبرى فى طريقة التطور ، وقد يؤدى اختيار الهياكل الدنيا المتعددة الى التركيز على الأنشطة الاقتصادية ، التى تستفيد من العمالة الرخيصة التى يجتذبها رأس المال دائما ، ويؤدى تركيز هذه الأنشــطة الى السيطرة على بقية مرافق الدولة بسهولة ، ويرث النظام السياسى الاقتصـــادى الجديد هذه العيوب ، واذا ماتخلص منها فعليه أن يغير مفهومه الأســاسى تجــاه مفاهيمه الاجتماعية الجديدة .

هل هذا البحث من زاوية ماركسية ؟

ترى هل عالجت مسألة السيطرة الاقتصادية والاجتماعية على المجال من زاوية ماركسية ؟ وهل التزمت بالعنوان فى هذا الشأن ؟

قد يطمئننى البعض بأن ماركس لم يعن عناية خاصة بالمجال ، وهناك آخرون يشيرون الى الجانب الاجتماعى عند ماركس ، فى اطار المجال الذى يحتوى على تغيير، وهو المجتمع بأسره . وهناك من يؤمنون بأمكان وضع نظرية للمجال ، وهم قلة ،

ومن هؤلاء أفيد هارفى فى (١٩٧٣ ص ٣٢) الذى يعتبر الماركسية « الوسيلة الوحيدة القادرة على توحيد النظم بطريقة تمكن من معالجة قضايا مثل التموين والتطور الاقتصادى والبيئة » ٠

ومن حسن الطالع أن د٠ هارفى يتحدث عن رأى لا عن عقيدة ، والا لوقع الحرج ، واتهمت بأننى تنكرت ضمنا أو صراحة لبعض مبادىء ماركس الخاصة بالعلاقات بين الحضر والريف التى لم تعد صالحة اليوم لتطبيقها ٠

وليفبفر (١٩٦٦ ص ٧٦ ، ٩٧ — ١٩٧٤) أحد من خاضوا الغمار من وجهة نظر ماركسية ، وهو يحذر من وضع المبادىء الجامدة ، فكتب يقول : « تعتبر آراء ماركس هنا وهناك بحق ضرورة لازمة ، ولكنها غير كافية لتفسير واقع الطبع البشرى بعد قرن من الزمان » ٠

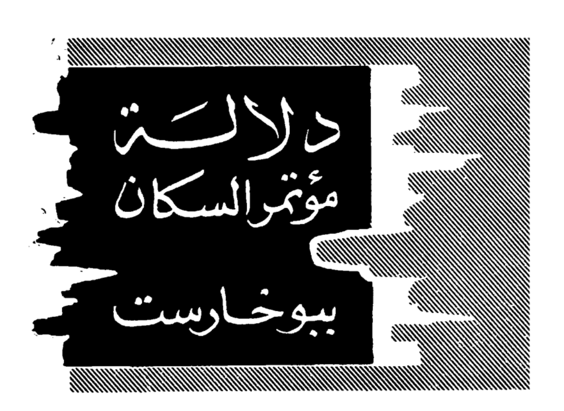
وبدراسة موضوع الزمن التاريخى ، وهو أساسى عند ماركس ، نجد قصورا فى بعض تفسيراته ، مما يجعل المنهج صالحا ، مع تجنب منزلق عنصر الزمن الذى يحذر مور (١٩٦٥ ص ١٥) علماء الاجتماع من الانزلاق فيه ٠

وانما تمس الحاجة الى تعريف الواقع والحاضر ، وما هذا بالأمر الميسور ، وكلما دارت عجلة التاريخ مسرعة امتزجت الحقائق بالمتغيرات على مر الزمن ، تنفع فى حيرة بسبب تشابكها المتتابع السريع ، وقبولها لشتى التأويلات ٠ ومع هذا فهناك عدد من الظواهر الواضحة والعامة تكفى كأساس موضوعى للتفسير ، وما الهدف الا « استخلاص الحقيقة من الوقائع » كما ذكر ماوتسى توتنج ٠

وواقع العصر يتلخص فى : الحاجة الى جمع رأس المال وتركيزه ونشره على مستوى عالمى ، وضبط الانتاج والاستهلاك بواسطة مصانع عالمية متعددة القوميات ، بالاحتكار والبحث العلمى والدعاية الفعالة ٠ وقد استحدثت هذه الظواهر بعد الحرب العالمية الثانية لتدعيم الدراسات الماركسية ، وانما نسعى اليوم لاعادة تفسير آرائه دون اعتبار لتحديده للأنماط التاريخية ٠

ولهذا تعدت الزمن الحقيقى اللازم لفهم المجال ومحاوره ، موضوعا وتطبيقا ونستشهد بسارتر (١٩٦٣) حين يقول أن لكل انسان مخططه الخاص به ، ولسوء الحظ يكتفى العديد من الجغرافيين بالوصف المبسط ، وتبدو معظم نظريات المجال جامدة ، وتميل الى اهمال شأن الانسان فى هذه القضية ، وعلى امثال هؤلاء الباحثين أن يجندوا العالم بدلا من السعى لتبديله ٠

(عن الفرنسية)



يوجه الكثير من النقـــد الى المشتركين فى المؤتمرات الدولية على أساس أنهم يضيعون الكثير من الوقت فى مناقشة مشـــكلات سبقت دراستها ، وبحثها من كافة الوجوه ، لآلاف المرات ، وعلى أساس أنهم يثيرون حقائق لا جدال فيها ، ثم ينتهون آخر الأمر الى حلول وسط تخفى الخـــلافات ، فى محاولة للتوفيق بين مالا يمكن التوفيق بينه والاتفاق عليه .

ومع هذا فأن هذه المؤتمرات تزداد أهمية ، فهى تجمع معا ممثلين لما يتراوح بين ١٢٠ دولة و ١٣٠ دولة ، هى معظم دول العالم ، وتتيح لهم فرصة الحديث بحرية عن مشكلات ذات صلة بالحياة اليومية . وتتطلب اجراءات حاسمة سريعة ، كمشـــكلات الغذاء ، والبيئة ، والسكان ، والمستوطنات البشرية ، وتحرير المرأة ، الخ . وترتبط هذه المشكلات ارتباطا وثيقا بعضها ببعض ، وتتيح للأمم المتحدة فرصة الدعوة للتنمية المتكاملة ، اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ، لا لمجرد النمو الكمى فقط .

كما تتيح هذه المؤتمرات الفرصة لاختبار تضامن الأمم ، ولمراجعة الاتجاه الذى تتبناه كل منها علانية .

كما تنبه هذه المؤتمرات الرأى العـــام الى التحولات الأساسية التى تؤثر على الجنس البشرى ، وتعطى الفرصة لوسائل الاتصال الجماهيرية لتناول موضـــوعات

الكاتب : ليون طابا

عمل بالمعهد القومى للدراسات السكانية فى باريس .
ويعمل الآن مديرا لقسم السكان فى الإدارة الاجتماعية
الاقتصادية بالأمم المتحدة

المترجم : الدكتور ابراهيم بسيونى عميره

استاذ ورئيس قسم المناهج وطرق التدريس وعميد كلية
التربية بسوهاج - جامعة اسيوط .

باهتمام وحيوية ، لم تكن تتناولها بسبب جفافها . ولا يبدو أن أحدا قد سئم عقد المؤتمرات . فهى تتوالى الواحد بعد الآخر بمعدل مؤتمر أو مؤتمرين فى العــــام .
وحصيلة هذا مفيدة بلا شك . ويكفى ما لها من تاثير تعليمى وتربوى على الراى العام، وعلى الساسة أنفسهم .

وتتيح هذه المؤتمرات فرصة ممتازة للتعرف على اتجاه تحرك البندول السياسى بالنسبة لمشكلة معينة . ولمعرفة « الموضة » الشــــائعة . أو « المزاج الايديولوجى » السائد - كما يعكس الاتجاه الذى تتخذه الدول ازاء مشكلات حيوية - مثل السكان . أو التجارة . أو المواد الخام - نمط التحالفات بينها . بمثل درجة الصدق الذى تعكسه اتجاهاتها نحو الصراعات المحلية على الأراضى . فالذين يمسكون بالخيوط خلف المسرح الدولى موجودون بدرجة واحدة من الوضوح فى الحالتين . وتوفر هذه المشكلات مجالا خصبا لنشاط الوزراء ورؤساء الوفود . حيث يحار المرء قبل كل مؤتمر هل هو مجرد وسيلة للتنفيس ، أم انه سيؤدى الى نقطة تحول سياسى مهمة . وهــــل يؤدى الى احلال وجهة نظر متطرفة محل أخرى . أم أن روح المصـــــالحة والتسامح هى التى ستسوده وتسيطر عليه .

ويضفي تبني الأمم المتحدة للمؤتمر احتراما على أفكار كانت تعتبر قبل هـــذا غير مقبولة · وهي تفعل هذا ، باعتراف الجميع ، رغم الكثير من التكرار والأحجـام الضخمة من الوثائق · وكمثل على هذا مشكلة السكان العالمية ، التي كانت الهيئات الدولية تعتبر مناقشتها من المحرمات ، وليس الزمن ببعيد عندما كانت كثير من الوفود تعتبر منع الحمل أسلوبا من أساليب القتل ، أما اليوم فتبني هـــذا الاتجاه لن يقابل الا بالسخرية ·

لقد كانت مشكلة السكان تعالج دائما بهوادة ورفق ، فمن الوجهة الفنية كان يسدل على الجوانب الحميمة منها ستار كثيف · ومنذ مؤتمر بوخارست للســكان لم يقتصر الاهتمام بالمشكلة على علماء السكان وزملائهم من علماء الاجتماع . بـــل تعدتها الى الساسة الذين يعد لهم هؤلاء العلماء المعلومات ، وتقع عليهم مســـئولية اتخاذ القرارات ·

ماذا كان المنتظر من مؤتمر بوخارست ؟ هل كنا نتوقع الاستماع الى الصدى الخافت لآراء الدكتور مالتوس ، أو كنا نتوقع حديثا عن المساحات الشاســـعة من الآراضي التي لم تستغل بعد ، وعن المصادر التكنولوجية التي لا حـــدود لها . وعن الكنوز المخبأة تحت قشرة الأرض ، مما يبرر النظرة المتفائلة الى قدرة الأرض على حمل وأعاشة المزيد من السكان ؟ أي الاتجاهين ستكون له السيادة : القلق الاستحواذي ، أم التفاؤل المفرط ؟ أم ينتهي الأمر باتجاه أكثر معقولية ، يتمشى مع رغبات الأغلبية ، التي ليس لديها من الشجاعة دائما ما يجعلها تفصح عن رأيها ، هذه الأغلبية ليست بالصامتة ، ولكنها متسمة بالخجل ، ولديها أحساس بالذنب ، وتهلل لأولئك الذين ينكرون وجودها ، وتعتبره ، وياللغرابة ، نقي الضمير ·

ولم يأت أحد بجديد في بوخارست ، ولم تنتعش المناقشة بفكرة جديدة ، ومع هذا فان هذا المؤتمر كان مهما بسبب الرسالة التي بثها الى المجتمع العالمي . وساعبر هنا عن وجهة نظري الخاصة بهذا المؤتمر ، وسأعمل على أن يكون رائدي في هـــذا الحيدة وعدم التحيز . مع أن قراءة النيات والمقاصد ليست بالأمر السهل · والرأي عندي أن أفضل طريق لفهم « الروح الحقيقة لمؤتمر بوخارست » ليس هـــو قراءة الوثائق والنصوص النهائية التي أقرها المؤتمر ، التي تكون عادة حصيلة التنازلات والحلول الوسط التي تدمغ وثائق الأمم المتحدة وتجعلها مسخا غامضا باهت اللون، وأنما يكون هذا الفهم بمقارنة هذه الوثائق والنصـــــوص بالمسودة التي أعدتهـــا السكرتيرية ، والتي تحاول جعلها محايدة تماما (١) ·

---

(١) يمكن الرجوع لتحليل مفصل لخطة العمل الخاصة بالمؤتمر . في مقال رياض طبارة « قضايا السياسة السكانية في الوثائق الدولية ، مع التركيز على خطة عمل المؤتمر العالمي للسكان » في
Journal of International Law of Economics, Washington, Dec. 1974.

التنظيم

نتناول أولا باختصار الجوانب التنظيمية للمؤتمر : كان المســـئول عن تنظيم المؤتمر هو القسم الاقتصادى الاجتماعى التابع لسكرتارية الامم المتحدة تحت ادارة فيليب دى سينز ، وفوضت سلطات السكرتير العام الى أنطونيو كاريلو فلوريس ، وهو من مشاهير رجال السلك الدبلوماسى المكسيكى · وتولت ادارة السكان التابعة لهذه السكرتيرية مهمة الاعداد لمناقشة المشـــكلات الرئيسة . وكان عليها على وجه الخصوص ، أن تجمع مجموعات ضخمة من الوثائق المتعلقة بموضوع المؤتمر · وتم هذا بمعونة خبراء كثيرين لهم شهرة عالمية . ويضم هــــذه الوثائق كتاب سيظهر قريبا (٢) ·

وقامت هذه الادارة أيضا بتنظيم أربع ندوات : أقيمت أحداها فى يونيه ١٩٦٧ لمعالجة موضوع السكان والتنمية ، وأقيمت الثانية فى هونولولو فى اغسطس ١٩٧٣ لمعالجة مشكلة السكان والأسرة ، أما الثالثة فأقيمت فى ستوكهولم فى أكتوبر ١٩٧٣ وتناولت موضوع السكان والموارد والبيئة ، وأما الرابعة نعقدت فى أمستر دام فى يناير ١٩٧٤ وتناولت قضية السكان وحقوق الانســـــان · وقد تخذت سلسلة من الاجراءات لتمكين العلماء من التفكير فرادى ، ومن الاشتراك فى مناقشات تعالج قضايا المؤتمر قبل اجتماع رجال السياسة ·

وكلفت ادارة السكان بمهمة أخرى هى اعداد خطه عمل للمؤتمر قدمها أنطونيو كاريلو سينز للمؤتمر باسم السكرتير العام للأمم المتحدة ، بعد أن مرت بمراحل متعددة من المفاوضات والصقل · وبعد أن نوقشت قبل انعقاد المؤتمر فى ثلاث جلسات لجنة من الخبراء ، وفى جلستين عقدتهما لجنة السكان ، وبعد مشاورات بين الســكرتير العام للمؤتمر وكثير من الحكومات والوكالات المتخصصة · وأعدت مسودة عرضت ، بعد عدة مراجعات وتغييرات متتالية بقصد التغلب على الصعوبات ، فى خمس مناطق أقليمية لابداء الرأى ، وتمت الموافقة على اطارها العام ، كما درست مجموعة عمــل هذه المسودة بعناية فى بوخارست ، وأدخلت عليها العديد من التعديلات ، رغم أن هذا كان غير متوقع الى حد ما بعد الاستقبال الحسن للمسودة على المستوى الاقليمى · ولم تكن بعض الوفود حريصة على ابداء الرأى بسرعة ، مما استدعى عرض المسودة للمناقشة فى اجتماع ضم جميع الأعضاء ، حيث تبناها ١٣٧ عضوا ، ولم يخــــرج عن الاجماع الا الفاتيكان · ولهذه الوثيقة ، مع تقارير وتوصــــيات اللجنة ، قيمة تاريخية حقيقية ،حيث أنها الأولى من نوعها ، وهى حقيقة بأن تفسر بطرق عديدة لأنها يمكن أن تخضع للعديد من التأويلات ·

وينبغى فى ختام هذا العرض أن نذكر أن معظم تمويل المؤتمر كان من ميزانية الأمم المتحدة المخصصة للنشاطات السكانية ، ومنها عام الســـكان الدولى الذى كان

---

(١) United Nations, « The Population Debate », Dimensions and Prospectives (In Press).

المؤتمر أحد ملامحه الرئيسية ، وقد عمل كل من رالف تاونلى وكاتب هـــذا المقال نائبين للسكرتير العام للمؤتمر ·

المبـــادىء

ما هى النتائج والاتجاهات الرئيسة التى خرجنا بهـــا من مؤتمر بوخارست ؟ سأمر مرا سريعا على عدد قليل من المبادىء ، لا لأنها عديمة الأهمية (فالأمر غير هذا تماما) ، ولكن لأنها تبدو الآن فى غير حاجة الى الشرح ، فهى ذاتية الوضوح · وهى الخلفية ـ أو الفاتحة اذا أمكننى القول ـ لكل المناقشات التى تتعلق بمشكلة السكان فى الأمم المتحدة ، وفضلا عن هذا فان هذه المبادىء لم تناقش مناقشة كاملة · وحتى أولئك المتحدثون الذين تعرضوا لها كان تركيزهم على التمسك بها ، لا على التشكيك فيهـــا ·

مبدأ احترام السيادة القومية

ويتضمن هذا المبدأ البعد عنالاجبار والاكراه ، حتى لو كان فى صورة مقنعة ، عند تنفيذ القرارات · ونخص بالذكر الاكراه الذى يتخذ صورة الربط بين الحصول على عون اقتصادى واشتراط تبنى سياسة سكانية معينة · هذا الشرط الذى يبدو كريها على وجه الخصوص عندما يكون العون المطلوب منتجات غذائية ·

ولا يعتقد أحد اليوم أن اى سياسة سكانية يمكن أن تكون بديلا عن ســياسة للتنمية · هذه الفكرة التى طرأت للبعض فى الماضى لا معنى لأحيائها اليوم ·

كذلك لا ينبغى أن تقصر السياسة السكانية على التحكم فى معدلات المواليد . او على خفض الخصوبة ، مع أنه ينبغى الاعتراف بأن المشكلة الرئيسية . وخاصة فى آسيا ، مازالت هى الخصوبة الزائدة · وهـــذا أمر يعترف به الأزواج ، وكذلك الحكومات · وينبغى أن نأخذ فى الحسبان التنوع الكبير فى المواقف . فالمشكلة على المدى الطويل هى تحسين العلاقة بين السكان والموارد ، وينبغى أن يتوفر لأى خطة سكانية من المرونة ما يتيح لها التركيز على هذا الجانب أو ذاك · فقد تؤكد الخطة فى وقت ما العمل على تنظيم النسل . لمســاعدة الازواج على التخطيط للحجم المنــاسب لأسرهم ، أكثر من تأكيدها للعمل على حل المشكلة السكانية على مستوى المجتمعالمحلى· وقد تهتم الخطة فى وقت آخر بالصحة ، فلا ينبغى أن ننسى أنه فى خمس واربعيندولة فى العالم الثالث يقل متوسط العمر المتوقع عند الميلاد عن خمسين سنة · وقد تهتم الخطة السكانية فى وقت ثالث بالهجرة الداخلية فى الدولة ، وتساعد على التوصل الى توازن بين التنمية المدنية والتنمية الريفية · وقد تهتم الخطة بالهجرة بين الدول بعضها وبعض ، فبعض الدول تسمح بالهجرة اليها . فى حين تلجأ دول أخرىللسماح بالهجرة منها كصمام أمان لحمايتها من آثار الضغط السكانى ، وقد تنظم بعضالدول الهجرة بهدف التحكمفى استنزاف الكفاءات والعقول منها · وهكذا نرى أن أى خطة

عمل تعكس سياسات كثيرة ومتباينة ، بل متناقضة ، من حيث تأثيرها على النمو السكاني .

وكان المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه « خطة عمل المؤتمر » هو أنها ينبغي أن تقتصر على مشكلة السكان . فلم يقصد بها أن تكون ترياقا لكل الكوارث التي تصيب الجنس البشري . ولا يتعارض هذا مع ما ينبغي أخذه في الحسبان من استراتيجيات وبرامج كائنة ، كتلك المتعلقة بالزراعة ، والغذاء ، والعمالة ، والتربية ، والبيئة ، واستخدام العلم والتكنولوجيا ، تلك التي تدخل ضمن ما تطلق عليه الأمم المتحدة اسم « العقد الثاني للتنمية » . ويعبر أنطونيو كاريلو فلوريز عن هـذا في حديثه الافتتاحي قائلا : « ان مؤتمرنا هـذا مؤتمر عالمي للسكان ، وليس مؤتمرا عالميا للاقتصاد » وأن كان المشتركون في المؤتمر كثيرا ما استسلموا لاغراء الحديث عن مشكلات أخرى غير مشكلة السكان حتى لا يفلتوا الفرصة الذهبية للمؤتمر لاعلان ما بينهم من خلافات .

ماذا كانت الاسهامات الرئيسة للمؤتمر

سألخص هذه الاسهامات تحت عدة عناوين فيما يلي :

الاعتراف بوجود المشكلات السكانية وتقدير أحجامها

اعترف المؤتمر بوجود مشكلات سكانية على المستوى العالمي ، وقد تردد بكثرة في تقرير المؤتمر تعبير « المشكلات السكانية العالمية » ، لا بصيغة المفرد فقط ، ولكن في الغالب الأعم بصيغة الجمع . بل استخدم هذا التعبير عنوانا للتلخيص العـام للمناقشة . ويمكن أن نجد هذا التعبير على سبيل المثال في فكرة أن القصور الذاتي الديموجرافي يعوق تحقيق التنمية المعتمدة على النفس لعدة عقود مستقبلة . وكذلك في محاولة اكتشاف أساليب أكثر ملاءمة لاستغلال الموارد لحل هـذه المشكلات . ومرة أخرى نجد في الفقرات الرئيسية المتضمنة في وثيقة « خلفية الخطة » أن أساس الحل الفعال للمشكلات السكانية هو قبل كل شيء تحول اجتماعي اقتصادي . ونجد اهتماما ملموسا في المناقشات التي اشترك فيها جميع الاعضاء ، بما أحدثته العمليات الديموجرافية من اختلال التوازن في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العالم الثالث . ونجد في نهاية الأمر فكرة يزداد الحاحها . نرى أن المشكلات التي تترتب على الزيادة الكبيرة في عدد سكان العالم تتطلب استراتيجية عالمية . فحيث يكون هناك اختلال في التوازن بين اتجاهات نمو السكان وتوزيعهم وتركيبهم ، من جهة ، وبين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية . يمكن أن يخلق هذا ، في بعض مراحل التنمية ، عقبات اضافية أمام تحقيق التنمية المتعمدة على النفس (الفقرة ٢ من الخطة) .

وكان من أهم العقبات التي كان المؤتمر في خطر الاصطدام بها عقبة الاعتراف بوجود مشكلات سكانيه على المستوى العالمي . ولقد قال البعض ان أكبر منزلق يمكن

أن يتردى فيه مؤتمر بوخارست هو تضخيم المشكلة بما يجعلها تتخذ حجما عالميا ، فليس من الممكن لممثلى شعوب تتباين خلفياتها الثقافية وضع خطة عالمية مشتركة ، بل يبدو أنه من الصعب الاتفاق على أولويات على المستوى العالمى · الا أنه مع الاعتراف بتنوع الأوضاع والمواقف القومية فأن كثيرا من المتحدثين أعلنوا أن المشـــكلات التى خلقها النمو السكانى العالمى السريع تتطلب وضع استراتيجية عالمية لمجابهتهـــا (الفقرة ١٠ من تلخيص المناقشة العامة) . وهكذا ترددت بكثرة كلمة « عالمى » فى وثائق المؤتمر . ويمكن القول أنه على وجه العموم حاول كل متحدث تناسى تحيزاته الخاصة . حتى يمكن الاتفاق على أرضية مشتركة . ولو أن المقدرة على رؤية الأشياء من وجهة نظر الآخرين لم تكن هى الغالبة دائما على تفكير المشتركين من الدول التى لا تعانى من ضغوط سكانية قوية ، بما فيها دول تنتمى الى العالم الثالث · ولم تكن المشكلات الحادة التى تعانى منها آسيا مفهومة دائما من جانب دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية · ومع هذا فقد أمكن التغلب على التحفظات ، والتوصل الى اتفاق واســع بعد مناقشات ساخنة ومفاوضات كانت تستدعى عقد اجتماعات مسائية ·

التفاؤل بالمستقبل

وباعتراف المؤتمر بوجود وحجم المشـــكلات السكانية تجنب المؤتمر المجازفة بتنبؤات لايبا لى بها أحد ، وتحاشى ترديد الأقوال المألوفة عن خلاص الجنس البشرى وانقاذه · وساد المؤتمر جو متفائل ، وتكررت الاشارة الى نوعية الحياة ، وســـيطر على جو المؤتمر الجانب الوردى من الحياة · وأفضل مثال على هذا الجو الذى ســاد المؤتمر العبارة التالية التى وردت فى الجزء الخاص بالمبادىء التى ترتكز عليهـــا الخطة : « ان مستقبل الجنس البشرى يمكن جعله ساطعا بغير حدود » . ولم تكن هذه العبارة قد وردت فى مسودة النص ، وأسلوبها يغـــاير ما درج عليه موظفو الامم المتحده ·

امكانات النمو والعمل المتوقع

ومع هذا التفاؤل فان المؤتمر أدرك أنه لا يمكن حل المشكلات بسرعة . أو ربما كان من الخير أن يدرك المؤتمر منذ البداية أن سكان العالم سيستمرون فى ازدياد · فهناك دائما الامكانات المتجمعة التى يمكن الاستفادة منها · فنحن ندرك هذا جميعا فيما يتعلق بالمواد الخام التى لم تكن تشترى بالسعر العادل منذ أمد بعيد · كمـــا وضح للمؤتمر أن مشكلات السكان التى بدأ ظهورها منذ ثلاثين سنة مضت . عندما بدأت معدلات الوفيات فى العالم الثالث تنخفض ، لا يمكن حلها الا اذا استطعنا عكس اتجاه ساد ثلاثة أرباع قرن من الزمان ، عن طريق جهود حكيمة لا تكل ولا تضعف . أغلبها على المستوى القومى · ولكن القصور الذاتى أكثر وضوحا فى الأمور المتعلقة بالسكان منه فى الزراعة مثلا ، ومع هذا فحتى فى مجـــال الزراعة لا يمكن تغيير طرقها بين يوم وليلة ·

وقد ظهرت فكرة الطاقة الكامنة للنمو التى تراكمت فى الأنماط الديمجرافية بوضوح فى الفقرة ١١ من « خطة عمل المؤتمر » ، التى قالت انه حتى ولو أمكننا ان نصل بمعدلات المواليد والوفيات الى مستوى الاحلال فى الدول النامية فى التو واللحظة، وهو فرض غير معقول ، فان عدد سكان العالم سيزداد من ٣٫٦٠٠ مليون عام ١٩٧٠ الى ٥٫٨٠٠ مليون عندما يمكن الوصول الى نقطة الاتزان . وجدير بالاعتبار أن فكرة الحاجة الى أجراء ما . وهى نتيجة منطقية للقصور الذاتى الديموجرافى . قد انبثقت من المناقشات فى المؤتمر • وتنتهى الفقرة ١١ بهذه العبارة : « ان الدول التى ترغب فى تنظيم نموها السكانى ينبغى أن تستشف الاتجاهات الديموجرافية المستقبلية ، وأن تتخذ القرارات ، وتقوم بالاجراءات المناسبة فى خططهـــا للتنمية الاقتصاديه والاجتماعية فى فسحة كافيه من الوقت » • وهذا من الحكمة . لاننا نعلم أنه من غير الممكن حل المشكلة السكانية بسرعة ، وأن ما يمكن أنجازه بالصبر فى العقود القليلة القادمة سيؤثر بالضرورة على مقدرات الأجيال القادمة . فالقضية هى تعويق أو عدم تعويق تطور يبدو أن ما سيتمخض عنه من نتائج لن يمكن الرجوع فيها •

حل المشكلة السكانية أم التنمية ؟

أيهمـــا يتقدم الآخـــر

كانت الفكرة الرئيسة التى خرج بها معظم المتتبعين للمؤتمر هى ان أى سياسة سكانية لا يمكن أن تنجح الا اذا كانت متكاملة مع التنمية . وكانت وثائق المؤتمر تتردد فيها فكرة أن السبب الرئيسى لمشكلات السكان هو التخلف فى التنميه . ونظرا للاطناب الذى تتصف به وثائق الامم المتحدة فان هذه الفكره تردد بكثرة فى تعبير المؤتمر •

ولما كان الامر كذلك كان على المؤتمر أن يعترف بوجود تفاعل ارتجاعى معقد بين المتغيرات الديموجرافية والمتغيرات الاجتماعية الاقتصادية والثقافية • واختتم المؤتمر بالجدل التقليدى حول أيهما يأتى أولا : مشكلات السكان . أم التنمية ؟ وبعبارة أخرى كان الجدل بين أولئك الذين يرون أنه لا يمكن حل مشكلات السكان فى غيبة التقدم الاجتماعى والتنظيم الاقتصادى الجيد وبين أولئك الذين يرون ان الموقف قد تدهور الى حد أنه لا يمكن أن يؤمل أى تحسن فى المستويات المعيشية فى العالم الثالث. الا اذا أتبعت سياسات سكانية تراعى قضية السكان • وسمعنا فى المؤتمر وفودا ترى أن المتغيرات الديموجرافية تعتمد تماما على التنمية والعدالة الاجتماعية . وبهـذا يكون تاثير هذه المتغايرت من وجهة نظرها سلبيا . فى حين أننا سمعنا وفودا أخـرى ترى أن المتغيرات الديموجرافية من العناصر النشيطة للتنمية . أى أنهـــا تميل الى صياغة الأهداف بالأرقام والتواريخ وخاصة فيما يتعلق بنمو السكان • وكانت الغلبة للمدرسة الاولى من الفكر . وهناك أدلة كثيرة على هذا • فالمسـودة التى أصدرتها سكرتيرية المؤتمر كانت قد صدرت بالعبارة التالية : « ان الهدف الواضح لخطة عمل المؤتمر العالمى للسكان هو التأثير على المتغيرات السكانية » • هذه العبارة تغيرت فى

التقرير النهائى الى : « أن أساس الحل الفعال للمشكلات السكانية هـــو التحول الاقتصادى الاجتماعى ، قبل أى شىء آخر » ٠

ويجد أولئك الذين يميلون الى الأوضاع والمواقف الوسط عزاء فى عبارات مثل « ان الهدف الواضح لخطة عمل المؤتمر العالمى للسكان هو المساعدة على النسق بين الاتجاهات السكانية واتجاهات التنمية الاقتصادية الاجتماعية » ، ويبدو أنه قد ظهر من المناقشة أنه : مع أن التنمية شرط كاف للتغير فى السلوك الديموجرافى ، الذى لا ينكر ضرورته أحد . فانه ليس شرطا مسبقا ، اذ ينبغى جعل المتغيرات الديموجرافية تقوم بدور فى التنمية ، حتى لا تعتمد كل الاعتماد على التقدم الاقتصادى ٠

وكما أن السياسة السكانية لا يمكن أن تكون تديلا عن سياسة التنمية ، كذلك لا يمكن أن تكون سياسة التنمية بديلا للسياسة الديموجرافية ، وقد لخص جـــون روكفلر هذا الموقف الوسط تلخيصا جيدا فى مجلة Population Tribune ، هـذه المجلة التى كانت أحد نشاطات المؤتمر ، والتى اتسمت بالحيوية ، وصادفت نجاحا كبيرا ٠ ظل جون روكفلر يؤمن زمنا طويلا بتنظيم الأسرة علاجا لمشكلات العالم الثالث، الا أنه غير نغمة حديثه فى المؤتمر قائلا : « أن العامل الديموجرافى ليس هو بالتأكيد السبب الوحيد للمصاعب التى تعانى منها الدول النامية ، وان كان قد ضخم منها ، ويقف فى طريق حلها فى المستقبل المتطور » ٠

توسيع مفهوم السكان

عنيت مسودة الخطة التى أعدتها السكرتيرية على المتغيرات الديموجرافية وان كانت قد اهتمت بالوسائل غير المباشرة . أى السياسات الاقتصادية الاجتماعية التى يمكن أن تؤثر على العوامل الديموجرافية ٠ وقد انتقد كثير من المشتركين فى المؤتمر المسودة بأنها « ديموجرافية جدا » وتقنيه فنية ، وليست شاملة بما فيه الكفاية ، وتهمل العلاقات مع المتغيرات الاخرى ٠ وكان الفصل المعنون « توصيات للعمل » فى المسودة يسبقه فصل فرعى بعنوان « الأهداف والسياسات السكانية » ، وكان هـذا الفصل الفرعى أهم الفصول ، وكان يعالج ستة من المتغيرات الديموجرافية ٠ ولـكن المؤتمر اضاف بعد هذا الفصل مباشرة فصلا آخر ، قصيرا نســـبيا حقيقة ، عن السياسات الاجتماعية الاقتصادية ، باقتراح من البعثة الأرجنتينية ، عضـــده كل المشتركين فى فحص خطة عمل المؤتمر ، عدا اثنين ٠ وكان اهتمام سكرتيرية المؤتمر الرئيى بعدم التهوين من شان المشكلة السكانية ٠ فضمنتها نصوصا تعالج كل مظهر من مظاهر هذه المشكلة المعقدة بمـــا فيه الكفاية ، ولكن أغلبية أعضاء المؤتمر قررت غير ما رأته السكرتيرية ٠

وعلى سبيل المثال اثيرت خلال المناقشة ، التى استمرت أسبوعين مشـــكلات كثيرة ، منها : هل تولى الزراعة أولوية ؟ المخصبات وانتاج الغذاء . التنمية الريفية ، العلاقة بين سوء التغذية والاتجاهات السكانية . وكان الاهتمام الذى أولى هـــذه المشكلات فى بوخارست أكبر كثيرا مما وجه للقضايا السكانية فى وثائق مؤتمر روما الخاص بالغذاء ، ولم يمس موضوع السكان الا بحذر شديد فى هذا المؤتمر . وكان هذا الموضوع من المحرمات ، ولم يقبل اقتراح بوجوب المحافظة على التوازن بين النمو السكانى والانتاج الغذائى الا بحذر شديد ، ولقد كان هذان المؤتمران الدوليان ذوى طبيعة مختلفة . فالعامل السكانى كان حاضر الوجود فى كل ما دار فى بوخارست . فى حين كان عامل الغذاء لا شريك له فى روما .

والارتباط مفهوم كمى ، ولما كان النمو السكانى من العوامل المهمة عند التفكير فى زيادة المنتجات الغذائية . وحيث ان السكان يزداد عددهم بمعدل خمسه وسبعين مليونا فى العام ، وسيستمر هذا الوضع سبعين أو ثمانين سنة . فينبغى زيادة انتاج الحبوب بمعدل ثلاثين مليون طن فى العام . أى مايعادل ثلثى الكمية التى استوردها العالم الثالث عام ١٩٧٣ ، حتى يمكن الحفاظ على المستوى الحالى للاستهلاك فقط . وهو مستوى منخفض بصورة مؤسفة . أما حول عام ٢٠٠٠ . عندما يبلغ عدد سكان العالم حوالى ٦ر٤٠٠ بليون نسمة ينبغى اطعامهم ، وسيكون تزايدهم بمعدل سنوى يبلغ ١٢٠ مليونا . فان العجز سيزداد بحوالى ٧٠٪ . بافتراض أن الظروف الأخرى ستظل كما هى ، وبالنسبة للهند وحدها فان الزيادة السكانية السنوية فيها تبلغ حوالى ١٢ مليونا . ويتطلب هذا خمسة ملايين طن اضافية من الحبوب . ويكاد هذا يبلغ حوالى نصف عشرة ملايين طن يحتاج اليها العالم الثالث . ولم يستطع مؤتمر الغذاء العالمى فى روما العثور على وسيلة لتوفيرها . وكل هذه الحسابات النظرية . التى لا يقصد الأخذ بها كأساس للتنبؤات . تعتمد على تقديرين . أحدهمـا . وهو العامل السكانى . قد يطرأ عليه خطأ صغير . أما التقدير الثانى وهو المتعلق بانتاج الغذاء فان الثقة به أقل ، اذ أن هذا التقدير يتوقف على ما يتخذ بشأنه من اجراءات ، وعلى ماتلاقيه هذه الاجراءات من نجاح ، وهذا فرق آخر بين المؤتمرين العالميين للسكان فى بوخارست وللغذاء فى روما . لقد كان المتوقع أن مؤتمر روما سيتخذ قرارات تؤثر على المدى القصير نسبيا . ولو فيما يختص بالتعاون الدولى . فى حين أن اهتمام مؤتمر بوخارست منصب على المدى الطويل جدا . وعلى موضوع لايطاوع نفسه بسهولة للتبادل الحر لوجهات النظر .

وفى بوخارست لم تناقش العلاقه المتبادله بين المشكلة السكانية ومشكله الغذاء فقط ، ولكن جزءا كبيرا من وقت المؤتمر صرف فى مناقشة وضع المرأة . حيث أنهـا مركز التطور الديموجرافى . سواء فى الدول الصناعية أو فى دول العـالم الثالث (وينبغى الاعتراف بأن سكرتيرية المؤتمر لم تول هذه المشكلة ما تستحقه من عناية).

كما نوقشت فى هذا المؤتمر العلاقات بين السكان والموارد والبيئة ، التى كانت موضوعا لندوة هامة عقدت فى استكهولم فى آكتوبر ١٩٧٣ ، كما نوقش فى المؤتمر أيضـــا موضوعا التعاون الاقليمى والتفرقة العنصرية ٠

وهكذا ساند المؤتمر بقوة فكرة أن دراســـة الديموجرافيا بمعزل عن العوامل الاقتصادية الاجتماعية تكون بغير ذات دلالة ، اذ تكون ديموجرافيا حقائق مجردة ، سطحية ، خالية من التفسيرات ، وينقصها الجانب العلمى ٠

تطبيق مبادىء حقوق الانسان

تكررت فى المناقشة اثارة المشكلة المتعلقة بالظلم الاجتماعى على المستوى العالمى، وان كانت قد أثيرت بدرجة أقل على المستوى القومى ، وبينما لا يسهل تقدير دور العامل الديموجرافى فى المصاعب التى يعانى منهـــا العالم الثالث فى عبوره عتبة التنمية فان كثيرا من المتحدثين أرادوا مناقشة هذه المشكلة المعقدة فى اطارها التاريخى الاجتماعى ، وقالوا أنه يمكن أن يكون السبب فى هذه المصاعب هو النظام الاقتصادى العالمى ، الذى مازال يغلب عليه الاستغلال وعدم المساواة ، وقال بعضهم أن الزيادة السريعة فى عدد سكان العالم الثالث ليست هى وحدها التى زادت من الطلب على المنتجات الغذائية فى العقود القليلة الماضية ، وأنها لسيت وحدها بالتالى هى السبب فى ارتفاع الأسعار ، وليست وحدها هى التى أدت الى استنزاف الموارد غير المتجددة ، أو الى انحطاط البيئة ، ولكن يشاركها فى كل هذا بقدر واحد ، أن لم يكن بقدر أكبر، التغيرات فى أنماط استهلاك الدول الغنية ٠

والازمة التى نعيش فيها هى أزمة لها عواقبهـــا ، وقد أضرت بدول معينة فى العالم الثالث ، وخاصة تلك التى توجد فى المناطق الكثيفة السكان فى جنوب آسيا ، وترجع هذه الأزمة الى حد كبير الى الخطايا المميتة الثلاث للمجتمعات العالية الاستهلاك: التسلح ، والسيارات ، والاسراف فى تناول اللحوم ٠

وينبغى أن يختار المجتمع العالمى حضارة تضم نمطين من العمل والاجـــراءات معا ، أولهما : تبنى مفهوم للتنمية يعمل على تغير أنماط الاستهلاك فى الدول الغنية، ويستغل الفائض فى استخدامات منتقاة عن قصد ٠ وثانيهما : تبنى العالم الثالث لسياسات ديموجرافية تختارها الحكومات عن قصد ٠

ولن تقبل سياسة خفض سرعة تزايد الســـكان فى العالم الثالث فى المناطق التى ترى حكوماتها اتباع هذه السياسة ، الا اذا حدث فى الوقت نفســـه تغيرات فى النظام الاقتصادى الدولى ، وكان المؤتمر لهذا السبب يشير باستمرار الى اتباع

النظام الاقتصادى الدولى ، الذى تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها السادسة الخاصة فى مايو ١٩٧٤ ، التى لم يتح لسكرتيرية المؤتمر بالطبع ذكرها فى وقت وعداد وثائق المؤتمر .

وهكذا ، فان المؤتمر ، فى الوقت الذى اعترف فيه بأن النمو السكانى السريع فى كثير من دول العالم الثالث أمر مهم بالنسبة لاستراتيجيات التنمية فيها ، أعلن أنه لا يمكن فصل المشكلة عن الظلم الاجتماعى والاقتصادى بين الجماعات والدول ، ويبدو أن الوقت قد حان لتطبيق مبادئ حقوق الانسان على استغلال الاغنياء والفقراء للمصادر الطبيعية . وقد أثبت هذا بوضوح فى الفقرة ٧٠ من خطة عمل المؤتمر التى قالت بأنه « يتحتم على كل الدول ، والقطاعات الاجتماعية داخلها ، أن تكيف نفسها لاستخدام المصادر الطبيعية بحكمة أكثر ، دون اسراف ، حتى لا تحرم دول أو قطاعات مما يهدره الآخرون ويبذرونه » .

دور الأسرة

أولى المؤتمر عناية خاصة للأسرة ، فأعطاها من الأهمية ما أعطاه للخصوبة ، وكانت وجهة نظر المؤتمر أن الخصوبة ليست مشكلة ديموجرافية فقط ، أو مشكلة فسيولوجية فقط ، ولهذا اهتم المؤتمر بالزواج والأزواج ، وأدوار الرجال والنساء ، وأوضاعهم ، والعلاقات بين الأجيال ، ودلالاتها بالنسبة للمجتمعات المعاصرة ، ومجتمعات المستقبل .

وينعكس الاتجاه العام لمجتمع ما نحو العالم ونظامه القيمى على اتجاهه نحو تكوين الأسرة وعلى الحياة الأسرية ، وهكذا لم تقتصر المناقشة على المسائل المتعلقة بتنظيم النسل ، بل تعدتها الى الاهتمام بالأسرة ، عند اعادة تقويم الأنماط السياسية والاجتماعية التى تنمو فى القواعد التقليدية للمجتمع . وقد عبرت الفقرة ٤ ح من « مبادئ وأهداف الخطة » عن هذا بوضوح ، فقالت : « ان الأسرة هى الوحدة الأساسية للمجتمع ، وينبغى حمايتها بالتشريع المناسب والسياسة الملائمة » ، وقد خصص قرار كامل (١٧) للتأكيد على المحافظة على حقوق الأسرة ، ومسئولياتها ، كما اختص قرار آخر (١٣) بالأسرة فى الريف .

ومن جهة أخرى لا نجد فى أى موضع من خطة العمل ، أو قرارات المؤتمر ، أى ذكر للطرق المختلفة لتنظيم النسل أو الاجهاض ، كما لم يأت ذكر للاجهاض فى المناقشة .

وبالمثل رفض المؤتمر فكرة تحديد حجم الاسرة بمعيار معين يطبق على المستوى العالمى ، فى كل الأوقات (الفقرة ٢٧ من خطة العمل) .

ومع هذا فقد اعترض الفاتيكان ، والدول ذات التراث الكاثوليكي القوى ، على اعتراف المؤتمر بعد مناقشة عاصفة ، على حق الأزواج ، والأفراد أيضا ، فى أن يحددوا بحرية ومسئولية عدد أطفالهم والمسافات الزمنية بينهم ، وضمن المؤتمر هذا الاعتراف « مبادىء وأهداف الخطة » ، أما مؤتمر طهران عام ١٩٦٨ فلم يعترف بهذا الحق الا للأزواج فقط ٠

تنظيم النسل

تبنى المؤتمر مفهوما أقرب الى آراء مارجريت سانجر (١) منه الى آراء مالتس ٠ ويخطىء تماما من يتصور أن المؤتمر باعطائه أولوية للتنمية الاقتصادية كوسيلة لحل المشكلات السكانية قد رفض مبدأ تنظيم النسل بأى صورة من الصور ، فالعكس هو الصحيح ٠ فقد أعطت « مبادىء وأهداف الخطة » هذا المبدأ مثل أهمية المبدأ المقدس الخاص بحماية حقوق سيادة الدولة ، فى حين لم يذكر مبدأ تنظيم النسل فى المسودة التى أعدتها سكرتيرية المؤتمر ٠ وكان هذا للاعتقاد بأنه لا ينبغى قصر السياسات السكانية على تكوين الأسر ، وأنه لا ينبغى تفضيل أى من المتغيرات الديموجرافية الست على الأخرى فيما يتعلق بالتوصيات التى اقترحتها الخطة ، حتى فيما يتعلق بأمور مهمة مثل المواليد ٠ الا أن المؤتمر راى عكس هذا ٠

ومرة أخرى أوضحت الفقرة التى تثبت الحق الأساسى فى اتخاذ أى قرار بشأن تحديد عدد الأطفال والمسافات الزمنية بينهم ، بحرية ومسئولية ، أنه ينبغى توفير المعلومات ، والتعليم والوسائل ، لمن يطلبها لممارسة هذا الحق ٠ واعترفت الخطة بأن الحق غير المدعوم بوسائل ممارسته يكون زائفا ، وغير ذى قيمة حقيقية ٠

وقد ذهبت الخطة الى أبعد مما ذهبت اليه قرارات مؤتمر طهران . عندما قررت الخطة أن الأزواج والأفراد ينبغى عند ممارستهم لهذا الحق أن يأخذوا فى الاعتبار حاجاتهم المعيشية ، والأطفال الذين يرزقون بهم مستقبلا ، ومسئوليتهم تجاه المجتمع ٠ ولكن الخطة لا تفصح مع هذا عما تقصده بمفهوم المجتمع ، هل هو المفهوم الضيق الذى يعنى الجماعة التى يعيش فيها الفرد ، أو الزوجان ، أو هو المفهوم الواسع الذى يشمل الدولة ، بل ربما المجتمع العالمى ٠

ولكن الأكثر أهمية من هذا هو الروح التى تقبل بها مؤتمر بوخارست ، دون تحفظ ، فكرة تنظيم النسل ، لا كهدف يبغى صالح الأسرة فقط ، ولكن كقوة تعمل

---

(١) مارجريت (١٨٨٣ ـ ١٩٦٦) هى مؤسسة حركة تنظيم النسل فى الولايات المتحدة الأمريكية وأول رئيسة للاتحاد الفدرالى لمنظمة الأبوة ٠

على ترابط وانسجام الزوجين والأسرة كلها أيضا ، ومع هذا فلا أستطيع الجزم بما دار فى خلد بعض من يذهبون بالامور الى خواتيمها المنطقية ، هل يغلبون صالح الفرد على صالح المجتمع ، أم أنهم أدركوا أن صالح المجتمع سيؤثر على صالح الفرد ؟

وظهر من المناقشة أيضا أن بعض الحكومات تعتبر أن التضخم السكانى قوة ، وان لم تعلن هذا صراحة . وقد عبر جين بودين عن هذا بقوله « ان الثروة الحقيقية هى القوة البشرية » . وعلى كل حال فان الفكرة السائدة كانت أن المقصود بتنظيم النسل ليس تخفيف الضغوط الديموجرافية بقدر ما هو تحقيق رغبات الأزواج فيما يتعلق بالخصوبة . وتلك سياسة متحررة ، فحيث تكون معدلات المواليد منخفضة جدا ، كما فى حالة بعض دول أوربا الشرقية ، وفى رومانيا على وجه الخصوص . ينبغى علاج حالات العقم عند الأزواج ، حتى يرتفع معدل الخصوبة بينهم . ولقد كانت هذه المشكلة تؤرق الكثير من دول أفريقيا .

وأفضل الجهود لتنظيم النسل ينبغى أن تكون على المستوى الفردى ، وحيث ان منظمة الصحة العالمية تبنت مفهوما للصحة يشمل الصحة العقلية والاجتماعية فان أفضل الطرق لنجاح جهود تنظيم النسل تكون خلال الخدمات الطبية والاجتماعية التى توفر ظروفا مثالية للعمل (انظر الفخرة ٣ من خطة العمل) .

وبينما أوصى المؤتمر بتوفير الوسائل المباشرة لتنظيم النسل (انظر الفقرة ٢٩ من الخطة) فانه عبر عن تفضيله للوسائل غير المباشرة . مثل التقليل من وفيات الأطفال ، وتحسين وضع المرأة ، وتحقيق العدالة الاجتماعية . وتحديد عمر أدنى للزواج ، ونشر التعليم ، وتقرير معاشات لكبار السن خاصة فى الدول التى تستمر فيها المرأة فى أنجاب الأطفال حتى ترزق بولد يمكن أن تعتمد عليه عندما يتقدم بها العمر (انظر فيما يختص بهذه المسائل الفقرات ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣من الخطة) .

ويظهر تركيز المؤتمر على الوسائل غير المباشرة بوضوح فى ايمانه بان المشكلة الحقيقية هى مشكلة تتعلق بالتنظيم العام للمجتمع . أكثر منها مشكلة وسائل لمنع الحمل ، ودعا المؤتمر لمساندة الخطط التى تعمل على تغيير السلوك (انظر الفقرة ٣٤) .

ويترتب على هذا واجب من شقين . أولهما : انه على الأزواج أن يتخذوا اتجاها مسئولا نحو الأبوة ، وثانيهما : أنه على الدولة توفير وتحقيق الوسائل المباشرة وغير المباشرة لتنظيم النسل ، ولا توجد وثيقة لها اهمية أكبر ولا أوضح ولا أكثر اكتمالا من تقرير مؤتمر بوخارست بهذا الخصوص .

الحساسية ضد الأهداف الرقمية والتواريخ

كانت احدى المسائل التى اثارت الكثير من الجدل مسألة هل من الواجب صياغة أهداف الخطة فى شكل أرقام وتواريخ كلما كان هذا ممكنا ، أم أنه لا ينبغى أن يكون هذا ، فالصياغة الرقمية تجعل الأهداف أكثر وضوحا ، وتجعل من الممكن متابعة تحقيقها عن كثب ، والحق أنه لا تسهل الصياغة الجيدة للخطة دون توفر العناصر الكمية التى تلخص مقاصدها ، كما فى حالة برنامج الأمم المتحدة للعقد الثانى من التنمية ، الذى جعل له هدفا زيادة سنوية تبلغ ستة فى المئة من الدخل ·

الا أنه كان هناك تحفظ بالنسبة لهذه النقطة ، حتى قبل أن ينعقد المؤتمر · وهناك عدة تفسيرات لهذا التحفظ ، منها الخوف مما يمكن أن يسببه التحديد الكمى للأهداف فى النهاية من تقييد للاجراءات التى تتخذ ، ومن انتهاك تدريجى للسيادة القومية ، ومن عدم امكان تطبيق الخطة عمليا ، بسبب اختلاف المواقف ، والتباين الكبير بينها ، كما أن هناك البغض الشديد لكثير من الوفود لأن محاولة للتعميم حتى على المستوى الأولى ·

ما هى المتغيرات التى يمكن تقديرها كميا ؟

ذكرت مسودة السكرتيرية أن كثيرا من دول العالم الثالث قد وضعت فعلا أهدافا للنمو السكانى · وذكرت المسودة أنه اذا أمكن تحقيق هذه الأهداف فان معدل النمو السكانى فيها سينخفض الى ٢٪ عام ١٩٨٥ بدلا من المعدل الذى تتوقعه تنبؤات الأمم المتحدة وهو ٢ر٤٪ · وكانت هذه التنبؤات تقوم على افتراض أن الانخفاض فى معدل الوفيات سيقلل من أثر الانخفاض فى الخصوبة · وتتوقع المسودة أن يصبح معدل نمو سكان العالم ككل ١ر٧٪ بدلا من ٢٪ · وتهدف المسودة من وراء جذب الاهتمام لهذه الارقام الى مساعدة الحكومات على تحقيق الأهداف التى وضعتها بنفسها وبملء اختيارها ·

ولكن المؤتمر آثر أن يتجاهل هذه البيانات الواقعية ، واستبدل بها الفقرة (١٦) التى تشير الى انخفاض الثقة بتنبؤات الأمم المتحدة ، التى تؤدى الى النتائج نفسها وان كانت غير مصوغة فى صورة أهداف · ومع أن عنوان هذه الفقرة كان « الأهداف والسياسات السكانية » فان النص الذى تبناه المؤتمر فى نهاية الأمر كان غامضا ، وعرضة لتأويلات شتى ·

وجاء فى الفقرة التالية (١٧) من خطة العمل أن « الدول التى ترى أن معدلات نموها السكانى تقف فى طريق تحقيق أهدافها ينبغى عليها أن تفكر فى تبنى

سياسات سكانية » • وهذا أقل ممـــا ذهبت اليه سكرتيرية المؤتمر فى النص الذى اقترحت فيه على هـــذه الدول التى لم تفعل هذا بعد أن تضـــع أهدافا كمية للنمو السكانى » ، وهذا دلل آخر على تحفظ المؤتمر على فكرة التغيير الكمى •

وقد رفضت فكرة عدم الزيادة الســـكانية (النمو الصـــفرى) فى الدول الصناعية ، وتوقعت الفقرة ١٩ من الخطة أن « الاستهلاك الفردى للموارد العالمية أعلى كثـــيرا فى الدول المتقدمة منه فى الدول النامية ، ودعت الدول المتقدمة لتبنى سياسات ملائمة فيما يتعلق بمسائل السكان ، والاستهلاك والاستثمار ، مع تعديلات جذرية تؤدى الى مزيد من العدالة بين الدول » •

أما فيما يختص بالوفيات فالأمر أكثر بساطة ، فقد أفصحت الحكومات عن رغبة واضحة فى خفض معدلات الوفيات فيها . وأولت هـــذا الهدف عناية قصوى . وعلى عكس وجهات النظر فيما يتعلق بمعدلات النمو ، تلاقت جميع الرغبـــات . وكانت الأهداف التى أعدتها سكرتيرية المؤتمر متسمة بالطموح ، وربما غير واقعية الى حد ما، فيما يختص بالوضع الغذائى حاضرا ومستقبلا • ومع هذا فان المؤتمر تبناها . حتى يرفع من متوسط العمر المتوقع فى الدول النامية من ٥٥ سنة الآن الى ٦٢ سنة عام ١٩٨٥ . والى ٧٤ سنة عام ٢٠٠٠ • ويتطلب تحقيق هذا الهدف الاخير زيادة عمر الانسان بواقع ١١ عاما فى أمريكا . و ١٧ عاما فى آسيا ، و ٢٨ عاما فى افريقيا ، خلال فترة لا تتجاوز ربع قرن • وينبغى الاعتراف بأنه لا سبيل الى التنبؤ بمـــا سيحدث فى المستقبل فى الدول الصناعية . حيث بقى متوسط العمر المتوقع ثابتا لعدة سنوات . أو زاد زيادة صغيرة . فان هذا الموضوع لم يعالجه المؤتمر • وفيمـــا يختص بمعدلات المواليد والخصوبة جاء فى النص الذى أعدته الســـكرتيرية أنه اذا تحققت الأهداف التى ارتأتها حكومات العالم الثالث . فى ضوء ما يتوقع من معدلات الوفيات عام ١٩٨٥ . فسيهبط متوسط معدل المواليد من ٣٨ لكل الف كما هـــو الحال الآن الى ٣٠ لكل الف • أما تنبؤات الامم المتحدة فتقول أن هذا المعدل سيكون ٣٤ لكل ألف • ولم ينظر المؤتمر لهذه الارقام كأهداف رقمية . ولكنه نظـر اليهـا كمؤشر للمجهود الـكبير الذى ينبغى بذله فى التنمية الاقتصـــادية والاجتمـــاعية والسياسات السكانية حتى يمكن تحقيق هذه المعدلات •

ورفض المؤتمر الفقرة التى وردت فى وثيقة سكرتيرية المؤتمر . التى اقترحت على الدول ذات المعدل العالى للمواليد أن تفكر فى اتخاذ قرار يتلاءم مع مبادىء وأهداف هذه الخطة لتخفيض هذه المعدلات بما يتراوح بين ٥٪ و ١٠٪ فى الألف . قبل عام ١٩٨٥ . ولم تثر هذه الفقرة خلافا عند التشاور بشأنها على المستوى الاقليمى قبـل انعقاد مؤتمر بوخارست ، ولكن المؤتمر رفضها •

وأخيرا اقترحت السكرتيرية على أساس القرارات المتعددة التى اتخذها المجلس الاقتصادى الاجتماعى (يونيه ١٩٧٢) ، والتى اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة (ديسمبر ١٩٧٢) ، أن توفر الدول لكل الأشخاص الراغبين المعلومات الضرورية والتعليم اللازم لتخطيط الأسرة ، كما توفر لهم الوسائل التى تعين على تنفيذ التخطيط الفعال للأسرة ، بما يتفق مع قيمهم الثقافية ، قبل انقضاء العقد الثانى للتنمية الذى نظمته الأمم المتحدة ، ان أمكن هـــذا ، وعلى أن لا يتأخر هذا عن عام ١٩٨٥ ، وقد استبدل المؤتمر بهذه الفقرة الفقرة التالية (٧٩ب من خطة ارعمل) : « توصى كل الدول بتوفير التعليم الملائم للأبوة المسئولة ، كما توصى بتوفير الخدمات الارشادية ووسائل تحقيق هذه الأبوة المسئولة لمن يطلبها ، وهـــذا النص أكثر تحفظا ، وبتجنيب أى تحديد زمنى للاجراءات المقترحة .

استنتاجات

ونوقشت مسائل كثيرة أخرى خلال الايام العشرة التى انعقد فيها المؤتمر في بوخارست ولم أستطع مراجعتها كلها بسبب ضيق المساحة ، ومن هذه المسائل وضـع المـرأة ودورها ووضع استراتيجية مشتركة للتنمية الريفية والحضارية ، والحاجة الى تدعيم التعاون الدولى لمجابهة المشـــاكل التى تتطلب جهودا كثيرة فى السنوات الكثيرة القادمة .

كما أتاح المؤتمر فرصة لمعالجة موضوع لا تتفق الآراء عليه ، وأتاح فرصـــة للمقارنة بين معلوماتنا عنه ومعرفتنا به ، رغم أنه من المؤسف أننا لم نستفد الاستفادة الكاملة من الوثائق التى جمعتها الندوات العلمية السابقة والاكتشافات التى توصلت اليها ، ومن الرأى الذى تكون عن الأوضاع السياسية . والمشكلة السكانية ، ربمـا لأنها مشكلة أساسية ، ليست برهانا ضـــد أيدولوجيات . ذلك لأن الاتجاهات تركز أكثر ما ترتكز على الجوانب المادية من الحياة والعلاقات الموضوعية بين السكان والمساحة التى يعيشون فيها أو الموارد المتاحة لهم .

وكانت الغلبة بوضوح للعالم الثالث عند التصويت ، فكل دولة كان لها صوت واحد دون اعتبار لتعداد سكانها ، ولكن لوحظ أن الدول الآســيوية ذات معدلات المواليد المرتفعة جدا آثرت الصمت ، وليس هناك من شك فى أن اعتبارات خارجية كان لها تأثيرها المستمر فى المناقشة ، وكان الرأى عند بعض الملاحظين أن هناك فجوة بين ما تعترف به الحكومات على انفراد واتجاهاتهم فى ندوة عالمية ، وحكما على مادار فى المناقشات يصعب تصديق ما جاء ى دراسة مسحية حديثة للأمم المتحدة (١) ورد فيها أن الحكومات التى ترى أن النمو السكانى فيها مرتفع تمثل ٨١٪ من ســـكان

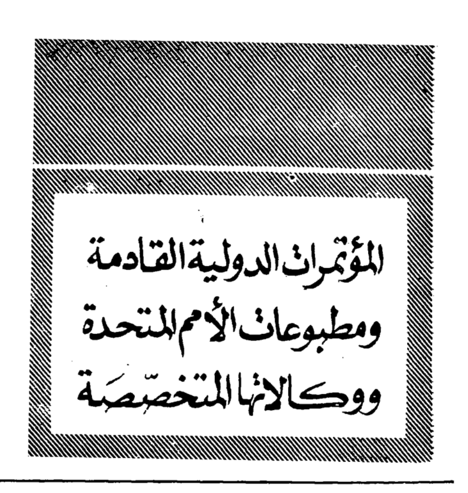
---

(١) « Population Polic:es and Programmes », Document prepared by the United Nations Secretar'at for the World Population Conference. (E/Conf. 60/CBP/21).

العالم الثالث ، وما يثير الاهتمام أن عدد سكانها فى المتوسط ضعف المتوسط العالمى لعدد سكان الدول فى العالم ، وهو ما يزيد على خمسين مليونا • ومعظم هذه الدول التى تتصف بوفرة فى السكان وعجز فى الموارد لم تشترك فى المناقشة ، أو أخذت جانب الدول التى تعتبر معدلات نموها السـكانى منخفضة ، وكان هـذا بسبب استراتيجيات سياسية تتعلق بالموقف الدولى على وجه العموم •

وكما كان متوقعا من ممثلى الحكومات صبغ المؤتمر خطة العمل بصبغة أقل من الناحية الفنية مما صبغتها به السكرتيرية • وجعل منها وثيقة سياسية ضمن الاطار العام للمشكلات الرئيسية الأخرى التى تكثر مناقشتها فى الأمم المتحدة ، كما جعلها تعبر عن المسئوليات الجماعية كما تقررها الوثائق العالمية المتعلقة بحقوق الانسان • ولقد أراد المؤتمر أن يعطى للمشكلة السكانية دلالة لا تقتصر على الناحية الديموجرافية فقط ، وكانت فكرة التنمية المتكاملة التى تتطلب تحولا جذريا فى النظام الاجتماعى دائمة الحضور فى المناقشة ، ولا شك فى قيمة الوثائق التى تبناها المؤتمر • وهى تتطلب المزيد من الدراسة التفصيلية •

وينبغى على الحـكومات والمؤسسات الدولية أن تشرع من الآن فى استكشاف طرق ملائمة للتنسيق بين المبادىء المتبناة وبين تطبيقاتها ، فقد مضى زمن الانشـغال بالاجراءات التمهيدية •



٢٠ – ٢٧ يوليه

باريس

الاتحاد الدولي لعلم النفس · المؤتمر الدولي الحادي والعشرين ·

Mme H. Gratiot-Alphandery, Laboratoire de Psychologie,
Université de Paris, 28, Rue Serpente, 75006,
Paris (France).

١٦ – ٢١ اغسطس

ادنبره

الاتحاد الدولي للعلم السياسي · المؤتمر الدولي الذي يعقد كل ثلاث سنوات ·

(IPSA, Rue de Champs Elysées 43, B-1050,
Brussels (Belgium).

٢٣ – ٢٦ اغسطس

بوستن

الاتحاد احصائي الأمريكي · الاجتماع السنوي السادس والثلاثون بعد المائة ·

ASA. E.M. Bisgyer, 806-15th St. N.W. Washington,
D.C. 20005, (United States).

١٦ – ١٨

اتلانتك سيتى

جمعيات علم الاجتماع المتحدة : اجتماع

Mr Admin, Dir, ASSA c/o American Economic Association 1313, 21st Avenue, S., Nashville, Tenn., 37212 (United States).

ديسمبر

الولايات المتحدة

جمعية القياس الاقتصادى : مؤتمر

Econometric Society, P. O. Box 1264, Yale Station, New Haven, Conn. 06520 (United States).

١٩٧٧

٢٧ – ٣١ مارس

تورونتو

جمعية علم السموم : الاجتماع العلمي السنوى

R.A. Scala, SOT, c/o Med. Res. Div., Exxon R. and Co., Linden, N.J. 07036 (United States)

٢١ ـ ٢٣ ابريل

سانت لويس

الجمعية الأمريكية للسكان

PAA, Box 14182, Benj. Franklin Station,
Washington, D.C. 20044 (United States).

يونيه او يولية

اندونيسيا ٠

الاتحاد العلمى للمحيط الهـــادى : المؤتمر المشترك الثالث

PSA, University of British Columbia,
Vancouver 8 (Canada).

ديسمبر

الولايات المتحدة

جمعية القياس الاقتصادى : مؤتمر

Econometric Society, P.O.Box 1264, Yale Station,
New Haven, Conn. 06520 (United States).

١٩٧٨

ميونخ

الاتحاد الدولى لعلم النفس التطبيقى : المؤتمر الدولى التاسع عشر

IAAP, 47, Rue César Frank, Liège (Belgium).

١٤ ـ ٢٦ اغسطس

اوبسالا

الاتحاد الـدولى لعلم الاجتماع : المؤتمر العالمى التاسع

ISA, P.O.Box 719, Station 'A', Montreal (Canada).

مطبوعات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة

السكان والصحة والاغذية

السكان :

ـ الكتاب السنوى الســـكانى ٠ الأمم المتحدة ٨٥٨ ص ٠ ٣٨ دولارا الطبعة الخامسة والعشرون ، وتضم موضوعا خاصا : احصاءات التعداد السكانى (٣)

ـ برنامج عمل لمدة عامين (١٩٧٦ ـ ١٩٧٧) ٠ خطة الفترة الوسطى (١٩٧٦ ـ ١٩٧٩) وتوقعات عن فترة المدى الطويل : ٣٨ ص يناير ١٩٧٥ ٠

(UN/E/CN.9/317).

مع اشارة خاصة لتضمينات المؤتمر السكانى العالمى ؛ وخطة العمل السكانية العالمية

ـ التنمية والسكان بأمريكا اللاتينية : تشخيص موجز ٠ فبراير ١٩٧٥ ، ص ٨٥ ٠

وثيقة أعدتها سكرتارية المركز السكانى لأمريكا اللاتينية التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ٠

النمو السكاني ككل ، واتجاهات التوزيع ؛ وتغاير الخواص التركيبي ، والسكان والقوى المحركة ؛ وتغاير الخواص والنمو السكاني ، مع ملحق احصائي

(UN/ST/CEPAL/CONF. 54/L. 3).

متضمنات خطة العمل السكاني العالمية لأمريكا اللاتينية . فبراير ١٩٧٥ : ٨٨ ص .
أعدتها سكرتارية (CELADE) بالتعاون مع (ECLA)

تقدير هيكل السياسات السكانية ووسائلها . توصيات عن أهداف وأغراض خطة العمل السكاني العالمية لأمريكا اللاتينية

(UN/ST/CEPAL/CONF.54/L4).

الصحة :

ـ طرق التعليم الطبي الحديثة . تقرير عن حلقة دراسية عقدت في مدريد من ٦ ـ ١٠ أبريل عام ١٩٧٠ . كوبنهاجن ، منظمة الصحة العالمية : المكتب الاقليمي لأوربا : ١٩٧٤ ، ٢٦ ص .

اتجاهات وقضايا التعليم الطبي ، وتخطيط المنهج . التثقيف الذاتي ، والتثقيف المخطط في التعليم الطبي ؛ المعونات الطبية وطرق الاتصال في التعليم الطبي . التسجيل بالآلة الحاسبة وتحليل الاختبارات ذات النمط الموضوعي : مجالس الاختبار المركزية . تدريس المجموعات في التعليم الطبي .

ـ اعادة التأهيل على المدى الطويل ورعاية الشيخوخة : تقرير عن مجموعة عمل ، من ١٨ ـ ٢٢ فبراير ١٩٧٤ ؛ أصدره المكتب الاقليمي لمنظمة الصحة العالمية لأوربا . كوبنهاجن ٤٥ ص :

يتضمن المفاهيم الأساسية ، الاتجاهات في ضرورة وطلب الرعاية ، امكانيات الوقاية ؛ والقيود مع مقالات عن تقدم خدمات التأهيل في بلغاريا ، والدانمرك ؛ وفرنسا ، وجمهورية المانيا الديمقراطية ؛ وايطاليا ، والأراضي المنخفضة .

ـ تدريس النشاط الجنسي البشري بالمدارس للاخصائيين الصحيين ، تاليف الدكتور ربيس : ز.هـ.١٠ بانيرمان ، ج. بورتون : جنيف ؛ منظمة الصحة العالمية ١٩٧٤ ؛ ٤٧ ص : ٥ ف.س

(Public Health Papers, No. 57).

ويعتمد الكتاب على خدمات عدد من الاخصائيين في انحاء مختلفة من العالم . وأحد أهدافه توحيد الطرق التي تتفاعل فيها الاختلافات الثقافية الاجتماعية ، والجنسية النفسية ؛ فيما يتعلق بالسلوك الجنسي ، مع الصحة . ويقدم الكتاب أيضا مقترحات لتخطيط المنهج ، ويفحص مقررات قليلة في دول مختلفة .

ـ دراسة مشتركة بين منظمة الصحة العالمية وصندوق رعاية الطفولة التابع للأمم المتحدة . عن الطرق البديلة للحاجات الصحية الأساسية للسكان في الدول النامية . ديسمبر ١٩٧٤ ـ ١٢٢ ص .

(UN/E/ICEF/L.1322).

بيان المشكلة ؛ السمات الرئيسية لدراسات الحالة : بنجلاديش . جمهورية الصين الشعبية . كوبا ؛ تنزانيا ، فنزويلا ، يوغسلافيا ؛ الهند ؛ النيجر ، نيجيريا الشمالية .

ـ الخطط التعليمية لمهنة تدريس الصحة : تاليف جورج ا. ميلر ، وتاماس فولوب : ١٠٦ ص:

٧ ف . س تقرير يضم تسع مقالات أعدها أعضاء هيئة مركز تنمية التعليم بجامعة الينوا بكلية الطب.

(Public Health Papers, No. 61).

الأغذية

– الارادة السياسية ومشكلة الغذاء العالمي ؛ ١٩٧٥ منظمة الزراعة والأغذية : ١٥ ص ٠

محاضرة كوروماندل التي القاها أديكي ٠هـ٠ بويرما ، مدير عام منظمة الزراعة والغذاء ، نيودلهي ؛ ٥ فبراير ١٩٧٥ ٠

– كتيب عن المتطلبات الغذائية ؛ تاليف د٠ باسمور ، ب٠م٠ نيكول ، ن٠ راو بالاشتراك مع هـ٠ بيتون ؛ أ٠م٠ ديماير ٠ روما ، منظمة الصحة العالمية/ومنظمة الزراعة والأغذية ، ١٩٧٤ ، ٦٦ ص ٠
(FAO Nutritional Studies/WHO Monograph Series, No. 61).

يوضح هذا الكتيب التوصيات النوعية للمقادير المأخوذة للتغذية ؛ التي اتخذت في ستة اجتماعات من المجموعات المتخصصة التي تقرر متطلبات التغذية الضرورية ، في لغة ميسرة الفهم ؛ لمديري الطعام ، والمخططين الزراعيين ؛ والمتخصصين التطبيقيين في التغذية والمدرسين ، والمهتمين بتعليم الصحة ٠ ويوضح الكتاب المقادير الغذائية الموصى بها للطاقة ، والمواد المغذية ؛ والبروتينات ؛ ومختلف الفيتامينات ، والكلسيوم والحديد واليود والفلورين ، والعناصر الضئيلة الأخرى الخاصة بالتغذية البشرية ٠ وتشتمل القائمة الأولى على المقادير الغذائية الموصى بها ، والثانية على مقدار ما يستنفده شخص يزن ٦٥ كجم من الطاقة ؛ والقائمة الثالثة على ما يستنفده من يزن ٥٥ كجم ٠

معلومات شاملة ، ونظام تحذيري مبكر عن الطعام والزراعة : ترتيبات العمل المقترحة ٠ يناير ١٩٧٥ ٠ مقال في ١٥ ص ، يصف مجال واغراض النظام كما تخيلها مؤتمر الغذاء العالمي ٠
١١ ص : (FAO/CL.65/4).

البيئة

– التأثيرات الهيدرولوجية على التمدن ؛ أعد برياسة م٠ب٠ ماكفرسن ٠ اليونسكو : ٢٨٠ ص ٠

يصف هذا المجلد تأثيرات التمدن على الدورة الهيدرولوجية الطبيعية ، ويحدد بدقة البحوث الضرورية لتخفيض الضغوط البيئة الى الحد الأدنى ٠ وهو موجه في المكان الأول للباحثين في الهيدرولوجيا ، مع موجز خاص لمديري المياه ٠
(Studies and Reports in Hydro'ogy, 18).

الاقتصاديات :

– الاحصاء السنوي للصحة العالمية ١٩٧١ ٠ منظمة الصحة العالمية ١٩٧٥ : ٢٠٢ ص : ٣٢ ف٠س٠ المجلد الثالث : موظفو الصحة والمنشآت المستشفيات ٠

– تقرير لجنة الاحصاءات (الدورة الأولى) ، للبعثة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي : ديسمبر ١٩٧٤ ، ٣٣ ص ٠ (UN/E/CN.11/1191).

عرض لأنشطة التنمية الاحصائية والبرامج في دول الاقليم المختلفة تحت الرمز :
(E/CN.11/STAT/L. 2 to 15).

– الكتاب السنوي لمنتجات الغابات ١٩٧٤ في ٣٧١ ص : ٥ر١٣ دولار ؛ ٤٠ر٥ جنيه ، ٥ر٦٧ ف

بيانات سنوية بثلاث لغات عن انتاج وتجارة حاصلات الغابات عن الأعوام من ١٩٦١ – ١٩٧٢ ٠ واتجاه التجارة في عامي ١٩٧١ و١٩٧٢ ٠

التنمية الاقتصادية :

ـ مسح اقتصادى لآسـيا والشرق الأقصى من ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ ، ٢٣٤ ص ؛ ٥٧ شكلا ، ٨ دولارات ، مع ٥٥ جدول احصائى ورسمين بيانيين .

(UN/E/CN.11/L 1157—E.74. II.F.1).

المسح السـابع والعشرون الذى أعدته اللجنة الاقتصادية السابقة لآسيا والشرق الأقصى . ويعالج الجزء الأول التعليم والتوظف ، ويعرض الجزء الثانى التنمية الاقتصادية الراهنة فى دول الاقليم : مع مقدمة تحليلية للموقف الدولى والتنمية الاقتصادية فى الدول النامية بهذا الاقليم ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣ .

ـ مسح اقتصادى واجتماعى لآسيا والمحيط الهادى يناير ١٩٧٥ . عرض للفترة الوسطى ، وتقييم لخطة التنمية الدولية للعقد الثانى لخطة الأمم المتحدة فى التنمية بهذا الاقليم ، ١٩٧٤ . مسودة مبدأية ؛ ٣٩٦ ص .

(UN/E/CN.11/L. 412 and Corr.).

يتناول المشكلات ذات الأولوية فى الاقليم . الاتجاهات العامة السياسية ، ونظرة جديدة الى العقد الثانى للتنمية فى هـذا الاقليم تحت اشراف الأمم المتحدة مع ٦٩ جدول .

ـ تقرير بعثة المعاينة الى السكرتارية التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى ؛ عرض شامل لبعثات التدريب الاقليمية . يناير ١٩٧٥ ٧٧ ص ، مع خمسة ملحقات

(UN/E/CN.11/1211).

تقرير عن العرض الشامل لمؤسسات هذا الاقليم . التى يعززها برنامج الأمم المتحدة للتنميـة . ومركز الأمم المتـحدة للتنمية الاقليمية : المعهد الآسـيوى للتنمية الاقليمية والتخطيـط فى بانجكوك ، والمعهـد الاحصائى الآسيوى فى طوكيو ، والمركز الآسـيوى لتنمية الادراة فى كولا لامبور ؛ والمركز الآسـيوى للتدريب والبحث ، فى الرفاهية الاجتماعية والتنمية فى مانيلا .

ـ تقرير اللجنة عن التخطيط الاقتصـادى فى انعقادها الأول . البعثة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى . ديسمبر ١٩٧٤ ، ٣٩ ص .

(UN/E/CN.11/1190).

عقد الاجتماع الأول للجنة فى بانجكوك من ٩ الى ١٤ ديسمبر ١٩٧٤ ؛ وقامت اللجنة بعرض الفترة الوسطى ؛ وتقويم خطة التنمية الدولية ، للعقد الثانى من التنمية للأمم المتحدة فى الاقليم : وقامت بعرض للأنشطة برنامج العمل والأولويات من ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ فى مجال التنمية الاقتصادية والتخطط .

ـ مهاجمة الفقر المدقع فى افريقيا : دور الفرق الاستشـارية للتنمية التابعة للأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ،١٩٧٤ ، ٣١ ص . وملحق .

طبيعة وانتشار الفقر المدقع فى أفريقيا ؛ والأساس المنطقى للعمل الفنى من الحرب ضد العدو المطلق . وتركيب وأغراض واجراءات هذه الفرق الاستشارية للتنمية ، وهذه الأخيرة بوصفها اداه لمهاجمة الفقر فى الدول المتخلفة ؛ ومركز انشطة هذه الفرق الاستشارية فى المستقبل . والملحق : اتفاق أساسى عام مخطط فى القطاعات الاجتماعية لدول افريقية مختارة .

ـ المساعدة التى قدمتها الحركة التعاونية لأغراض عقد التنمية الثانى للأمم المتحدة ديسمبر ١٩٧٤ ، ٢٦ ص .

(UN/E/5597).

الاتجاهات فى التنمية التعاونيـة . الأسـلوب الحـديث ؛ الاجراءات التى تتخذها حكومات الـدول

النامية • المعونة الخارجية للتعاونيات بالدول النامية ، مساعدة التعاونيات فى الزراعة والصناعة والاتصال الاجتماعى •

ــ الشركات المختلفة القوميـــات • ثبت بالكتب المنتقاة عن التنمية : فبراير ١٩٧٥ .(E/F.75.I.5) الأمم المتحدة ، ٢٣ ص ؛ ٥ر٢ دولار

ــ التنمية ــ ثبت بالمراجع عن التنمية ، مزود بالحواشى والتعليقات •
منظمة الزراعة والغذاء ؛ يونيه ١٩٧٤ ، ٨٧ ص •

ــ معاهدات للضرائب بين الدول المتقدمة والدول النامية : التقرير الخامس ١٩٧٥ ، ٢٠٥ ص : ٩ دولارات
(UN/ST/ESA/18-E. 75. XVI.I).

يضم تقرير مجموعة الخبراء فى معـــاهدات الضرائب بين الدول المتقدمة والنامية فى اجتماعها الخامس ؛ وتقرير السكرتير العام لمجموعة الخبراء عن موضوعات تتعلق بمعاهدات هذه الدول مع ملحقين ؛ الأول ، لاستجابات لسلطة الادارات الضريبية ، من فرنسا والهند واسرائيل واليابان وباكستان والمملكة المتحدة ؛ والثانى توجيهى واســـتفتائى للاتحاد المالى الدولى عن المشكلات الضريبية •

التنمية الصناعية :

ــ تصنيع الدول النامية • المشكلات الأساسية وقضايا الأداء • اكتوبر ١٩٧٤ ، ٥٤ ص •
(UN/ID/CONF.3/5).

تحليـــل لدور التصـــنيع فى تعزيز التنمية ، سياسة التصنيع والتخطيط فى الدول النامية ؛ البدائل والتوصيات ، المشكلات الأساسية التى تواجه الدول الأقل تقدما ، التعاون الدولى للتنمية الصناعية •

ــ التصنيع والتوظف والأغراض الاجتماعية • نوفمبر ١٩٧٤ ؛ ٢٢ ص .(UN/ID/CONF.3/9)
أعدت هذا التقرير منظمة العمل الدولية بالاشتراك مع (UNIDO)

التصنيع والتنمية ، تأثير التصنيع على التوظف ، التصنيع وخطة التوظف ؛ تصنيع الريف والتوظف -

ــ العلاقة المتبادلة بين الصناعة والزراعة فى عملية التنمية : يناير ١٩٧٥ ، ٢٨ ص • أعدت هذا التقرير تنمية الصناعة .(UN/ID/CONF.3/15) وكلتاهما تابعة للأمم المتحدة •

وقد ركز التشديد على سياسة الموضوعات الأكثر بروزا فى خطة التنمية الدولية الراهنة ؛ مثل توفير الطعام والتوظف للشعوب ذات النمو السريع ، وتحسين توزيع الدخل ، والتوسع فى طلب المنتجات الزراعية والصناعية بصورة فعالة • كما وجه الاهتمام أيضا الى المشكلات الناشئة عن التغيرات الاقتصادية العالمية مثل الارتفاع الهائل فى أسعار البترول والمخصبات ؛ وكذلك التغير الملحوظ ، على أساس أن التجارة تستدعى رفع أسعار المنتجات الأولية (وتشمل الطعام والســـلع الزراعية) بدرجة أعلى كثيرا من السلع المصنعة •

ــ اعلان وخطة عمل للتنمية الصناعية والتعاون • يناير ١٩٧٥ (UNIDO) • جدول شامل -
(UN/ID/B/C.3/34 + Add. 1).

يتضمن صيغة شاملة للبيان وخطة العمل للتنمية الصناعية والتعاون ، وفقا للاعلان التمهيدى وخطة العمل والتعاون للمجموعة ٧٧ المقدم من المجموعة (ب) والملخص غير الرسمى للآراء التمهيدية التى أوضحتها دول من المجموعة (د) •

– سجل للمشرعات الصناعية الجديدة المخططة فى دول الريقية مختارة : ١٩٧٢ – ١٩٧٣ ؛ ٣٠ ص .
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

(E/CN.14/INR/210).

تشير هـــذه القائمة الى مشروعات فى الجزائر والكمرون ، والكونغو ، وداهومى ؛ وجمهورية مصر العربية ؛ وأثيوبيا ؛ وجابون ؛ وغانا ، وساحل العاج ، وكينيـا ؛ وليبيريا ، وليبيـا ، وملاوى ؛ ومالى ؛ وموريتانيـا ؛ والمغـرب ، ونيجيريـا ، والنيجر ؛ والسنغال ؛ والصومال ، والسودان ، وسوازيلاند ؛ وتونس ؛ ووغنـدة ، وجمهوريـة تنزانيا المتحدة ، وزئير ؛ وزامبيا .

– دليل لفرص التدريب ، للتنمية الصناعية : اكتوبر ١٩٧٤ ، ٧٤ ص . بثلاث لغات .

(UNIDO/PI/46).

فرص للتدريب تمنحها منظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة (توجيه فرعى ؛ وتوجيه وظيفى) وفرص تدريبية أخرى ، ومقررات دراسية قصيرة . قصيرة .

التجارة

– عرض للفترة الوسطى ، وتقويم لتنفيذ خطة التنمية الدولية ، تنفيذ الاعلان وبرنامج العمل ؛ لاقامة نظام اقتصادى دولى جديد ، جلسة خاصة للجمعية العامة مخصصة التنمية والتعاون الاقتصادى الدولى : ينـاير ١٩٧٥ ؛ ٢٢٤ ص ، ٣ ملحقـات ، وجداول احصائية

(UN/TD/530 and 3 Add).

الموقف الاقتصادى العـــالمى الجديد ، اتجاهات جديدة فى السياسات الاقتصـــادية الدولية . اعادة تنظيم النظام الدولى المالى والتجارى ، التجارة والتعاون الاقتصادى بين الدول النامية والدول الاشتراكية بشرق أوربا ؛ اجراءات خاصة لمساعدة أقل الدول تقدما ، والدول المتقدمة المكتنفة بالأرض ، ودول الجزر النامية وتعزيز التعاون الاقتصادى بين الدول النامية .

الاسكان

– تنظيم الاســـكان فى دول اللجنة الاقتصادية لأوربا . فبراير ١٩٧٥ ، ١٦٨ ص ؛ ونشرته هـــذه اللجنة .

(UN/ECE/HBP/7—E. 7 to 11. E. 10).

مبادىء توجيه أســاسية لتنظيم البناء . دور الهيئات العامة والمشتركة والخاصة . ووسائل السيطرة واجراءات التصديق . ووسائل الاتصال . البحث الفنى وأعمال التنمية ؛ والتعاون الدولى ، مع ستة ملحقات .

الموارد الطبيعية والطاقة :

– تنمية الموارد المائية ، التنمية الدولية لحوض النهر ، يناير ١٩٧٥ : ٢٠ ص + ٣ ملحقات .

(UN/E/C.7/46).

يضم هذا التقرير فصلا عن التعاون الثنائى او المتعدد والأطراف للدول المشتركة فى حوض النهر ، وانشطة الأمم المتحدة والهيئات المتصلة بها فى هذا المجال ؛ وكذلك المنظمات الدولية الأخرى . ويسجل الملحق الثالث المشروعات التى تساعدها الأمم المتحدة للتنمية الدولية لحوض النهر .

– خطة عمل شاملة لتنسيق البرامج فى نطاق جهاز الأمم المتحدة ، على أساس الأولوية فى العمل فى مجال تنمية الموارد الطبيعية . فبراير ١٩٧٥ ، ٢٨ ص + ١٧ ص ؛ + ٤ ملحقات

(UN/E/C.7/Add. 1-2).

يسجل الملحق الأول انشطة منظمات الأمم المتحدة على أســـاس أولوية العمل : والثـــانى وصف لأنشـطة منظماتها ، والثـالث به جداول ؛ والرابـع أغراض عامة • وملحق عن الكشوف الجيولوجية والمعدنية ؛ والتقويمات وعن تنمية الموارد المعدنية •

ــ مشكلات تيسر الموارد الطبيعية ومخزونهـا • مسح للمشكلات الراهنة فى مجالات الطاقة والمعادن • فبراير ١٩٧٥ . ٢٠ ص • وملحق
(UN/E/C.7/50).

يلقى هذا التقرير نظرة شاملة على مركز الطاقة العالمية ، فيما يتعلق بانتاجها واستهلاكها ؛ والمركز الخاص للدول النامية المستوردة للبترول ؛ مع أربعة جداول احصائية •

ــ مشكلات تيسر الموارد الطبيعية ومخزونها • مسح للمشكلات الراهنة فى مجالات الطاقة والمعادن • المركز العالمى للمعادن • مارس ١٩٧٥ ، ٣٣ ص ؛ مع ملحق عن الألمونيوم ؛ ورسوم بيانية واحصاءات •

ــ وضع الخطط للكميـات الاحتياطيـة والعرض والطلب للفترة المتوسطة وعلى المدى الطويل : فيما يتعلق بالطاقة والمعادن والموارد المائية : مراس ١٩٧٥ ؛ ١٣ ص • (UN/E/C.7/52).
الغرض من مشروعات المدى الطويل والمدى المتوسط • الطرق المنهجية للمشروعات ، تقويم عام لعلوم المنهج ؛ مع خمسة جداول •

ــ السيطرة المستمرة على الموارد الطبيعة : يناير ١٩٧٥، ١٥ (UN/E/C.7/53). تنميات حديثة فى دول تصدر البترول ، وتنميات حديثة فى دول تصدر البوكسيت وتنميات حديثة فى دول أخرى تصدر المعادن ؛ مع جدول احصائى واحد •

ــ متضمنات اقتصادية للتعدين فى قاع البحر بالمنطقة الدولية : تقرير الســـكرتير العـام فبراير ١٩٧٥ ، ١٧ ص • (UN/A/CONF. 62/37).

المؤتمر الثـالث عن قانون البـحار • متضمنات التعدين العميق فى قاع البحر • سياســـات للتنمية المتناسقة لموارد قاع البحر • مع ثلاثة أشكال توضيحية•

تحقيق متطلبات مركز دولى (تحت رعاية الأمم المتحدة) : لتخزين ونشر معلومات الفمر الصناعى عن موارد الأرض والبيانات المتعلقة بها • فبراير ١٩٧٥ ، ٣٩ ص • (UN/AC.105/140).

ــ الموارد الطبيعية وســـلسلة المياه رقم ١ ؛ ادارة المياه الدولية • الجوانب الدولية والقانونية • مارس ١٩٧٥ ، ٢٧١ ص • مع سبعة ملحقات وخريطة؛ ١٠ دولارات (UN/ST/ESA/5—E.75.II.A.2).

مفاهيم أســـاسية واعتبارات ، الاختيار ومجال النـظام • اختيـــار التركيبـات التنظيمية الملائمة • الاعتبارات الهـامة والقـانونية والادارية • اجراءات التوفيق وتسوير المنازعات •

ــ تقرير الدورة السابعة والستين (خاصة) للجنة ميكونج • نوفمبر ١٩٧٤ ؛ ٢٠ ص + ٨ ملحقات
(UN/E/CN.11/WRD/MKG/L.399).

عرض المشروعات لجنة ميكونج الراهنة والمستقبلة وتمويلها : باموتج ، تام نجوم ، درايلنج : كونج بوك؛ فينتيان/جسر نونجهاى ؛ تنميـــة الدلتا ، مشروعات زراعية رائدة •

مسائل اجتماعية ، سياسية اجتماعية ، ظروف المعيشة والعمل ؛ العمالة .

مسائل اجتماعية .

١٩٧٤

– تقرير عن المركز العالمي الاجتماعي ، فبراير ١٩٧٥ . الاتجاهات العالمية في الدول النامية .

١ – أمريكا اللاتينية والكاريبي ٤٨ ص ، ٢ – أفريقيا : ٤٢ ص ؛ ٣ – شرقي آسيا والمحيط الهادي : ٥١ ص : ٧ أمريكا الشمالية : ٤٢ ص – ٨ – استراليا واليابان ونيوزيلندة ، ٢١ ص ؛ وتقارير خاصة ١٨ – تجربة وطنية لتحقيق تغيرات اجتماعية واقتصادية بعيدة المدى ؛ لأغراض التقدم الاجتماعي ٨٩ ص . (UN/E/CN.5/512 and Add).

– مؤشرات اجتماعية . أنشطة وطنية ودولية في مجال المؤشرات الاجتماعية ، والانباء الاجتماعي . يناير ١٩٧٥ ، ٢٤ ص . (UN/E/CN.5/518).

مجال النشاط الجاري في المؤشرات الاجتماعية ؛ خلاصات وافية لاحصاءات اجتماعية مختارة : معايير مؤشرات اجتماعية ، هياكل الاحصاءات الاجتماعية ، الأغراض التي تشكل العمل الجاري للمؤشرات الاجتماعية . مضمون وعرض المؤشرات الاجتماعية والأعمال المتصلة بها ؛ مع جدول احصائي وثبت بالكتب .

– الانتحار ومحاولة الانتحار . بقلم : الين م. بروكز المكتب الاقليمي لأوربا لمنظمة الصحة العالمية ، زغرب ، يوغسلافيا ١٢٨ ص : ٨ ف.س (Public Health Papers, No. 58).

الجزء الأول : التحقق من الوفيات الناتجة من الانتحار . الجزء الثاني : عند الشباب : تقرير مجموعة عاملة أنشأها المكتب الاقليمي لأوربا التابع لمنظمة الصحة العالمية : زغرب . يوغسلافيا . ١ – ٤ اكتوبر ١٩٧٣ . مع احصاءات للانتحار في الوطن ، وموجز للاحصاءات الموجودة للانتحار في أوربا .

تقرير عن مجلس مراقبة المخدرات الدولي عن عام ١٩٧٤ . فبراير ١٩٧٥ . ٤٧ ص ؛ ٣ دولارات . (UN/E/INCB/25 — E.75.X.3).

عناصر واغراض السيطرة على المخدرات . التطورات الكبرى ، وضع المعاهدات ؛ تسلم المعائدات عمليات المسح الاقليمي . التزويد بالمواد الخام لصناعة المخدرات المشروعة . المواد ذات التأثير النفسي .

السياسة الاجتماعية .

– تقرير عن الأنشطة في مجال تخطيط التنمية والتطوير الاجتماعي . ويتضمن الخطة الأسيوية لمساواة النساء في عملية التطوير . يناير ١٩٧٥ ؛ ٣٧ ص . (UN/CN.11/1202).

وفيما عدا هذين التقريرين تضم الوثيقة اقتراحا بمشروع لمساواة النساء في عملية التطوير . ويصف انشطة نوعية ، ويقدر نفقاتها .

– حلقة دراسية اقليمية لافريقيا عن مساواة النساء في التطوير ؛ مع اشارة خاصة للعوامل السكانية . اديس أبابا ، يونية ١٩٧٤ . نظمها مركز التنمية الاجتماعية والشئون الانسانية . مصلحة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا .

فبراير ١٩٧٥ ؛ ٣٠ ص + ١١ ص . (UN/ST/ESA/SER.B/6 and Add. 1).

– تقرير للحلقة الدراسية وخطة العمل : وسائل الادارة التنظيمية : التعليم والتدريب ، العمالة .

الاتصال/الوسائل الجماهيرية ؛ الصحة والتغذية والخدمات الاجتماعية ، السكان ، والبحث ؛ جمع البيانات والتحليل ؛ الاجراءات التشريعية والادارية .

ظروف العمل والمعيشة

ـ العمال المهاجرون ؛ نشاط منظمة العمل الدولية لصالح العمال الأجانب والمهاجرين وعائلاتهم . يناير ١٩٧٥ ، منظمة العمل الدولية ٢٥ ص + ملحقين .

العمالة

ـ تخطيط العمالة والتوزيع الأفضل للموارد الطبيعية والبشرية . تاليف جان برنارد ؛ وجان فرسليوس . ونشرته منظمة العمل الدولية ١٩٧٤ ، ١٢٤ ص ٥٠ر١٧ فس
(A World Employment Study).

الجزء الأول : وضع برنامج طولى ، متزامن للتخطيط الاقتصادى والقوة البشرية والتعليم :

دراسة حالة لبيرو ، لجان فرسليوس . والجزء الثانى : العمالة الكاملة والتوزيع الأمثل للموارد المادية والبشرية فى اقتصاد ثنائى متطور ، بقلم جان برنارد مع احصاءات عدة ورسوم .

متطلبات القوى البشرية ذات المستوى المتوسط ، وضرورات التدريب فى الدول الأفريقية . سبتمبر ١٩٧٤ ؛ أعدته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، ٤٢ ص . (UN/E/CN.14/WP.6/10).

خصائص العمالة الراهنة للقوى البشرية المتوسطة المستوى ، ومتطلبات المستقبل لهذه الفئة ، سياسات التدريب فى المستقبل الخاصة بها ؛ مع جداول احصائية .

ـ العمل بالمناوبة : الفوائد الاقتصادية ، والخسائر الاجتماعية .

تاليف مارك موريس . منظمة العمل الدولية ، ١٩٧٥ ؛ ١٤٦ ص ، ١٥ فس .

يتركز اهتمام الدراسة على التنوع الكبير فى طرق العمل بالمناوبة ، وعلى اختلاف برامج العمل القائمة فى الوقت الحاضر . الفوائد الخاصة والعوائق من وجهات نظر أصحاب العمل والعمال والسلطات العامة . الاصلاحات الممكنة . مع سبعة ملحقات ، تضم ثبتا للكتب ؛ والتشريع الخاص بالعمل ، وعددا من دراسات الحالات الخاصة بادخال نظام جديد للعمل المتواصل ، والاحصاءات .

قضايا سياسية : حقوق الانسان

القضاء على الاستعمار

ـ روديسيا الجنوبية : فبراير ١٩٧٥ ، ٣٢ ص . (UN/A/AC.109/L.992).

ورقة عمل اعدتها سكرتيرية الأمم المتحدة . الأرض والناس ؛ تركيب الحكومة وسياسات السيطرة والقمع ، الانتخابات العامة عام ١٩٧٤ ؛ كفاح التحرير المسلح ، التنمية فى جنوب افريقيا ؛ الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار ، الأحوال الاقتصادية المراوغة والتصديقات . مع خريطة لجنوب روديسيا ؛ وعشرة جداول احصائية .

ـ الاستعمار البرتغالى فى افريقيا : نهاية عهد تاليف ادواردو دى سوسا فريرا مع مقدمة بقلم بازيل دافيدسون . اليونسكو ، ١٩٧٤ ، ١٧٠ ص ؛ ٢٠ ف .

تحليل لسياسة البرتغال السابقة فى افريقيا ٠ ويضع هذا الكتاب الأحداث فى صورة تاريخية ، ويقدم معلومات عن الموقف الذى يجب أن تبدأ منه الدول الجديدة ٠

حقوق الانسان ، التفرقة العنصرية

حقوق الانسان

ـ حماية الشخصية الانسانية ، وسلامتها بدنيا وعقليا ؛ فى ضوء التقدم علم الأحياء والطب والكيمياء الحيوية ٠ يناير ١٩٧٥ ، ٣٥ ص ٠ (UN/E/CN.4/1172).

الجزء الأول : التطويرات فى علم الأحياء : المشكلات القانونية وغيرهما مما ينشأ من الاخصاب الصناعى ٠ والجزء الثانى : التطور فى الطب وزرع الأعضاء المنقولة من شخص الى آخر ، التقنيات الطبية الجذرية بوجه عام ؛ لفقات العلاج المتصاعدة ، والثالث : تطورات الكيمياء الحيوية ٠

حقوق الانسان والتطورات العلمية والتكنولوجية٠ الجوانب الصحية وحقوق الانسان فى ضوء تطورات علم الأحياء والطب ٠ فبراير ١٩٧٥ ٠ اعداد منظمة الصحة العالمية ـ ٣٢ ص ٠
(UN/E/CN.4/1173).

ـ نشاط الأمم المتحدة فى مجال حقوق الانسان ١٩٤٨ ـ ١٩٧٣ ٠ الذكرى السنوية الخامسة والعشرون لاعلان حقوق الانسان ٠ ديسمبر ١٩٧٤ ، ٢١٢ ص ٠ (UN/ST/HR/2 — E. 74 X IV.2).
الاجراءات التى اتخذت فى نطاق الأمم المتحدة فى مجال حقوق الانسان ٠ الطرق التى استخدمتها الأمم المتحدة فى مجال حقوق الانسان من وقت انشاء المنظمة حتى ٣١ ديسمبر ١٩٧٢ ٠

ـ دراسة لانتهاكات حقوق الانسان فى شيلى ، التى ابلغت ؛ مع اشارة خاصة الى التعذيب وغيره من المعاملة أو العقوبة المنافية للانسانية أو المهينة (القرار ٨ (٢٧)) للجنة الفرعية للأمم المتحدة عن منع التمييز وحماية الأقليات ، وقرار الجمعية العمومية ٣٢١٩ (٢٩) ٠
(UN/E/CN.4/1166/Add. 3).

تقرير من وضع حقوق الانسان فى شيلى ، لمنظمة الدول الأمريكية ؛ وملاحظات على التقرير من حكومة شيلى مقدم من منظمة الدول الأمريكية بخطاب فى ١٠ ـ ١ ـ ٧٥ ٠ يناير ١٩٧٥ ٠

التمييز العنصرى فى جنوب افريقيا

تقرير يتعلق بهذا الموضوع من مجموعة الخبراء . أعد وفقا للقرار ١٩ (٢٩) للجنة حقوق الانسان ، ووفقا للقرار ١٨٦٨ ؛ للمجلس الاقتصادى والاجتماعى، يناير ١٩٧٥ ، ١٣٦ ص ؛ + ٣ ملحقات للتحقيق فى اتهامات التعذيب وسوء معاملة المسجونين او المحتجزين ، أو الأشخاص الذين فى كفالة الشرطة بجمهورية جنوب افريقيا ؛ وسياسة التمييز العنصرى فى جنوب افريقيا وناميبيا وروديسيا الجنوبية وأنجولا وموزمبيق وغينيا بساو وجزر رأس فردى ٠

التفرقة العنصرية

دراسة للتفرقة العنصرية ضد الأشخاص المولودين من زواج غير شرعى ٠ اكتوبر ١٩٧٤ ، ١٠ص ؛ + ٩٤ ص ؛ (ملحقان)
(UN/E/CN. 4/1157 + Add. — E/CN.5/506).

مسودة مبادىء عامة من المساواة وعدم التمييز فيما يتعلق بالأشخاص المولودين من زواج غير شرعى٠ الاجابات التى تسلمها السكرتير العام ٠ فهرس للاجابات ٠

التربية والعلم والتوثيق :

التربية

المخدرات المزيلة للارتباك ، تأليف هيلين ناولس ؛ يونسكو ، فبراير ١٩٧٥ ؛ ٩٢ ص : ٦ ف الدكتور ناوليس ، طبيب نفساني ، وهو مدير مكتب التبصير بالمخدرات بمصلحة الصحة بالولايات المتحدة ؛ والتعليم والرفاهية ؛ يفحص البيانات والبحث التي جمعتها اليونسكو عن التعريف بالمخدرات . ويقصد بهذا الكتيب الآباء والمربون ، وهو يبحث في مختلف أنواع المخدرات ، وشتى أنماط الذين يستعملونها والعوامل الاجتماعية التي تساعد على وجود المشكلة ؛ مع قسم من خطط الوقاية باستخدام الطريقة الاجتماعية النفسية .

العلم

– تقرير الجلسة الثالثة لقدامى المستشارين لحكومات اللجنة الاقتصادية لأوربا عن العلم والتكنولوجيا ، ديسمبر ١٩٧٤ ، ١٤ ص ؛ وملحقان (UN/ECE/SC. TECH/6).

تنظيم وادارة البحث التعاوني الدولي ؛ التجديد في تكنولوجيات الطاقة ؛ الاتجاهات التكنولوجية في المواد الصناعية الأساسية والموارد الطبيعية ، عرض للتطور الحديث في السياسات العلمية والتكنولوجية والتعاون . ويشتمل الملحق الأول على برنامج العمل والأولويات لعام ٧٥ – ٧٦ .

– تلخيص للدراسات عن فاعلية الاتفاق في الاتجاه البعيد . يناير ١٩٧٥ ، ٣٢ ص ؛ وملحقان (UN/A/AC.105/139).

دراسات لفاعلية الاتفاق حين يطبق على أكثر من نظام واحد ، وحين يطبق على نظام معين الملحق الأول : ثبت للدراسات في علم المنهج أو ملاءمة الاتجاه البعيد والملحق الثاني دراسات في الاعداد .

– تقرير عن حاجات الدول النامية للمساعدة في التطبيقات العملية لتكنولوجية الفضاء . فبراير ١٩٧٥ ؛ ٧٩ ص .

(UN/A/AC.105/143).

يشتمل هذا التقرير على قسمين : ملخص للاجابات عن الاستفتاء الخاص بحاجات الدول النامية التي أقرتها اللجنة ، عن الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي ، وبعض اعتبارات للفوائد المحتمل الحصول عليها من تطبيقات تكنولوجيا الفضاء ؛ وعناصر برنامج المساعدة الفنية لتحقيق ذلك الاحتمال .

التوثيق ، المكتبات السجلات

– تخطيط المباني الوطنية تحت الأساس للتوثيق والمكتبات والسجلات . تأليف ج.هـ.هـ. دوليو ؛ ذ.ب. دلاس . اليونسكو ؛ مارس ١٩٧٥ ؛ ٣٢٨ ص ، ورسوم وجداول ، ٣٨ف .

المقصود بهذا المجلد الذي يغطي التوثيق والمكتبات والسجلات على نحو مستقل هو السلطات الحكومية المسئولة برامج التخطيط الوطني ؛ والمخططين وأمناء المكتبات والموثقين .

ثبت

المقال وكاتبه	العنوان الأجنبي واسم الكاتب	العدد وتاريخه
● المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية الاقليمية فى خطط التنمية بالاقليم الآسيوى بقلم : ر.ج. كانط	Territorial socio-economic indicators in development plans in the Asian region by R.G. Kant	المجلد : ٢٧ العدد الأول ١٩٧٥
● الأيديولوجيات وحركة المعارضة فى العلوم بقلم : فيلكس صمويلوفيتش	Ideology and the protest movement in science by Felix Samoilovich	المجلد : ٢٧ العدد الرابع ١٩٧٥
● المجال والسيطرة عليه بقلم : ميلتون سانتوس	Space and domination — a Marxist approach by Milton Santos	المجلد : ٢٧ العدد الثانى ١٩٧٥
● دلالة مؤتمر السكان ببوخارست بقلم : ليون طابا	The significance of the Bucharist Conference on population by Léon Tabah	المجلد : ٢٧ العدد الثانى ١٩٧٥

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٧٦/٤٧٣

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب